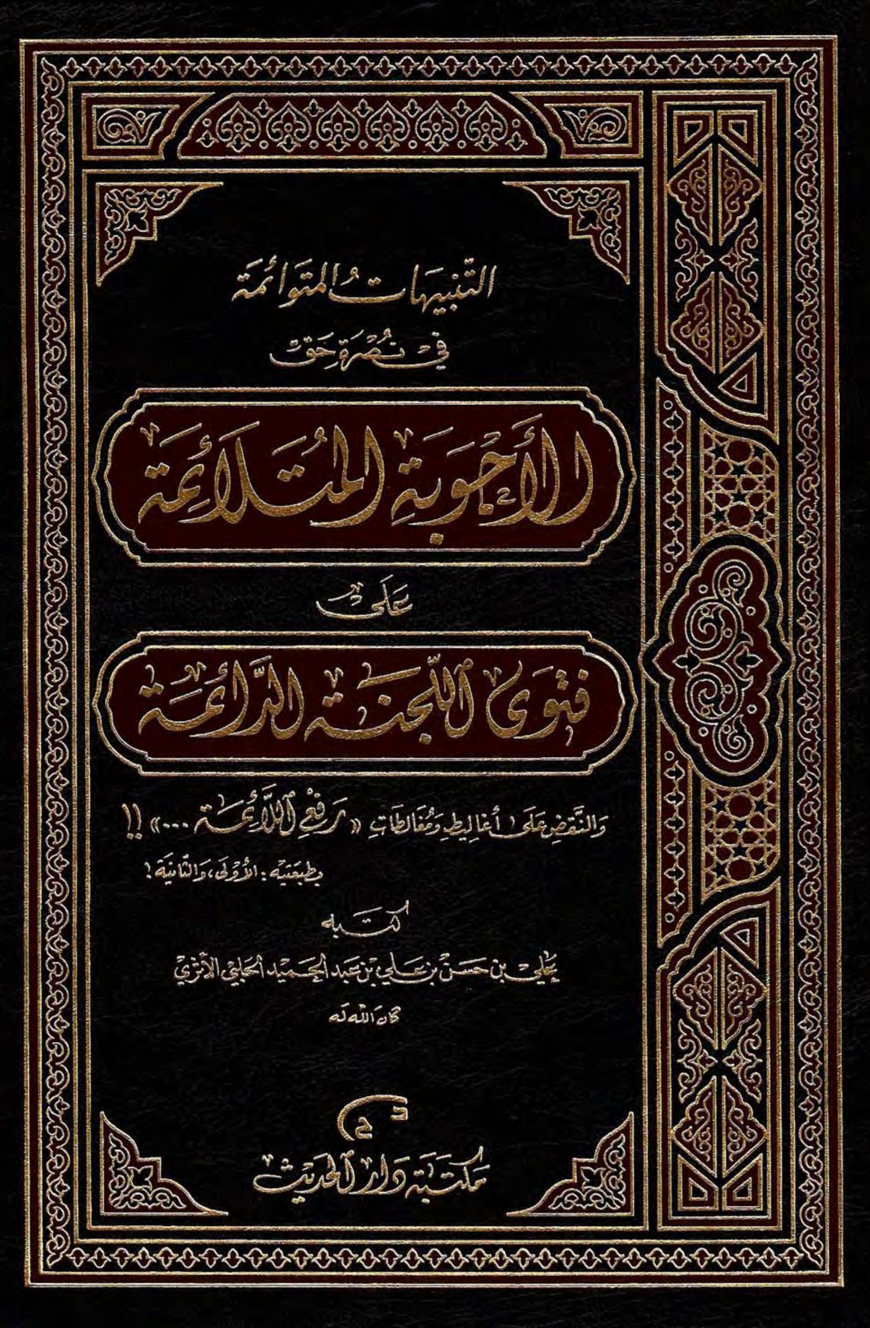

التنبيهات المتوائمة
في نصرة حق
الأجوبة المتلائمة
على
فتوى اللجنة الدائمة
والنقض على أغاليط ومغالطات «رفع اللائمة ....» !!
بطبعتيه: الأولى، والثانية!
كتبه
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري
كان الله له
مكتبة دار الحديث

الانتصار لعقائد السلف الكبار:

التنبيهات المتوائمة في نصرة حق

الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة

والنقض على أغاليط ومغالطات «رفع اللائمة...» !!

بطبعتيه: الأولى، والثانية!

« إنّ الرّدّ (بمجرّد) الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحدٌ، والإنسان لو أنه يناظر المشركين، وأهلَ الكتاب: لكان عليه أن يذكُرَ من الحجّة ما يُبيّنُ به الحقَّ الذي معه، والباطلَ الذي معهم؛ فقد قال اللّه -عزّ وجلّ- لنبيّه -صلّى اللّه عليه وسلم-: ﴿ادْعُ إلى سَبيلِ رَبِّكَ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بالّتي هِيَ أَحْسَنُ﴾، وقال -تعالى-: ﴿وَلاَ تُجَادِلُوا أَهْلَ الكِتَابِ إلاّ بالّتي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ».

«مجموع الفتاوى» (٤/١٨٦-١٨٧)

- شيخ الإسلام ابن تيمية -

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

كان الله له

د ح

مكتبة دار الحديث

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الناشر

مكتبة دار الحديث

رأس الخيمة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تليفون : ٠٧-٢٣٦٢٠٥٣ فاكس : ٠٧-٢٣٦٢٠٥٤

متحرك : ٠٥٠-٥٧٩٠٩١٦ ص . ب : ٦٠٢٧

بريد الكتروني : E-mail : darelhadith@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

... قَبلَ الطَّبعِ!!
كلمةٌ..
ردًّا على (إضافات!) الطَّبعةِ الثَّانيةِ مِن «رفع اللائمة..»!

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المُرسَلين، نبيِّنَا محمدٍ الأمين، وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ:

فبينا أَنَا (أُراجعُ) كتابيَ -هـذا- **المراجعاتِ الأخيرةَ** -قبل طبعِهِ!-: جاءَني الهاتفُ مِن بعيدٍ يُخبِّرني بصدورِ الطبعةِ الثانيةِ (!) مِن كتابِ «رفعِ اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة» -المردود عليه-هنا-**طبعةً مَزيدةً مُنَقَّحةً!**-، وبإضافةِ اسمين آخرينِ -على غلافِهِ- إلى قائمةِ المُقرِّظين!!**حتَّى غَدَوا -أيَّدهم اللَّهُ بنصرِهِ- خمسةً**...

ثُمَّ وَصَلَتْنِي -عن طريقِ مُهاتِفي-نفسِهِ-**جزاهُ اللَّهُ خيرًا**-نُسخةٌ مِن الكتابِ، بعد أيامٍ قلائلَ...

... والنُّسخةُ التي وَصَلَتْنِي -مِن الكتاب المذكور- مطبوعةٌ **طباعةً فاخرةً** (!)، ومكتوبٌ على زاويتها اليُسرى -مِن فوق-: **(يُوزَّعُ مجّانًا)**!...

فـ... الحمدُ للَّهِ العليِّ العظيم.. و«إنّما الأعمالُ بالنِّيات»، و«.. الخواتيم»!

❑ وصفٌ (عامٌ) للطبعة الثانية مِن «رفع اللائمة»:

ولئن كانَ عددُ صفحاتِ الطبعةِ **الأولى** -مع الفهارسِ- ثمانيًا وثمانين

صفحةً؛ فإنَّ عدد صفحاتِ هذه الطبعةِ -**الثَّانية**- بلغَ ستًّا وخمسينَ ومئةَ صفحةٍ!

وذلك لثلاثةِ أمور:

الأولُ: تقريظُ الشيخِ **عبد اللَّهِ بن عبد الرحمن الجبرين** -الذي (صَارَ) اسمُهُ على الغلافِ أوَّلَ اسمٍ-...

ولم يُتِمَّ تقريظُهُ ثلاثَ صفحات...

الثاني: تقريظ الشيخ **عبد اللَّهِ بن عبد الرحمن آل سَعْد** -الذي جُعِل اسمُهُ على الغلافِ آخِرَ اسمٍ-...

وقد بَلَغَتْ صفحاتُ تقريظِهِ نحوًا مِن ثلاثٍ وأربعين صفحةً[1]!

الثالثُ: إضافاتُ (**مُسوِّدِ**) «الرفع»، وهي مكوَّنةٌ مِن خمسةِ أُمورٍ:

- **أوّلها**: (مقدّمة الطبعة الثانية) في صفحةٍ ورُبُع!

- **ثانيها**: (تمهيدٌ)؛ دافع فيه (**مُسوِّدُ**) «الرفع» عن نفسِهِ فيما انتقدَهُ فيهِ بعضُ المُتَعَقِّبينَهُ -في طبعتِهِ الأولى- مِن البترِ والحذفِ... في ثلاث صفحاتٍ وثلث!

- **ثالثها**: (وقفةٌ مهمَّةٌ) تكلَّم فيها (**مُسوِّدُ**) «الرفع» حول كتابي: «**التَّعريف والتّنبئة**[2] **بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة**»؛ مُدَّعِيًا عليَّ -فيها- المراوغةَ! والتَّلبيسَ!! والضّحكَ على السُّذَّجِ!!!

---

(١) **والذي يبدو لي** -واللَّهُ أعلم- أنَّ كتابتَهُ هذه لم تكن موضوعةً -أصلاً- لهذا التقريظِ (!)، وإنَّما كانت كتابةً مُستقلَّةً؛ **ثم أُلحِقَتْ -لاقتضاءِ المقام!- بالتقريظ!**

وعلى أيٍّ؛ فسواءٌ أكان الأمرُ هذا أو ذاك: فسترى ما فيها -بَعْدُ- إنْ شاءَ اللَّهُ-!!

(٢) مُقتصرًا مِن اسمِ الكتابِ على أوَّلِ كلمتين فيه!!

... **والغايةُ معلومةٌ!**

وكُلُّهُ (!) سهلٌ (عليه) ادّعاؤهُ... وليس -**ولِلّهِ الحمدُ**- صعبًا عليَّ نقضُهُ، وهَدُّه... وقلبُهُ...

- **رابعًا**: إضافة نصِّ فتوى (اللجنة الدائمة) في (التحذيرِ) مِن كتابِ «إحكام التَّقرير»! -في صفحتين تامَّتين!-.

- **خامسها**: إضافة ثمانِ حواشٍ (!) على الكتابِ؛ (جُلُّهَا) في الدِّفاعِ عن النَّفسِ... **وتلمُّسِ المعاذيرِ!!**

❑ **إضافةٌ:**

... فعجَّلْتُ بِكَتْبِ هذه (الإضافةِ): جوابًا (مُجمَلاً) = (على)[1] هذا -كُلِّهِ-؛ حِرْصًا عَلَى بيانِ الحقِّ، وإيضاحًا لوجوهِ الصَّوابِ؛ **لاَ تكثُّرًا، ولا تسويدًا**...

إذْ حَالِي -هُنا- كما قالَ الشَّاعرُ:

وَمَا أَنَا لِلشَّيءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَؤُولِ[2]

... ولكنَّهُ الحَقُّ النَّافعُ جدًّا -إنْ شَاءَ اللَّهُ-، **غَضِبَ مَن غَضِبَ، وسَخِطَ مَن**

---

(١) وبالرُّغمِ مِن كُلِّ الشهورِ الفاصلةِ بين الطبعةِ (الأولى) والطبعة (الثانية) إلاَّ أنَّ الرجلَ -هداهُ اللَّهُ- **لم يتنبَّه لغلطِهِ الظَّاهرِ** -جدًّا- فيما استدركَهُ عليَّ في عنوان كتابي!! -**بَلْهَ غيرِهِ مِنَ التّعقُّبات!**- كما ستراهُ -هنا- (ص ٣٤٣-٣٤٧)؛ فانظره.

(٢) «علل النَّحو» (ص ٤٣٣) -للورَّاق- تحقيق محمود جاسم الدرويش.

(**تنبيهٌ**): وقعَ في الصَّفحةِ الأُولى مِن هذا الكتابِ (ص ١٣٧ - بعد مقدّمةِ التَّحقيق) -خطأً- زيادةُ حرفِ (لا) في تعريف (الفعل)! فشابَهَ -بذلك- تعريفَ الاسمِ -عنده!-**بلا فرق**-!! وصورةُ المخطوط -عندَهُ- (ص ١٣٥) واضحةٌ في عدمِ وجودِهَا!!

سَخِط؛ فَرِضَا اللَّهِ أَعْلَى غاية؛ مِنَ البدايةِ إلى النِّهاية...

مَعَ حِرْصي الحرصَ -كلِّه-إن شاءَ اللَّهُ- على قاعدةٍ مُهمَّةٍ «مِن القواعدِ العظيمةِ؛ التي هي مِن جُمَّاعِ الدين:

تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإنَّ اللَّهَ -تعالى- يقول: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾، ويقول: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾:

وأمثال ذلك مِن النصوص التي تأمرُ بالجماعةِ والائتلاف، وتنهى عن الفُرقةِ والاختلاف... وأهلُ هذا الأصل، هم أهلُ الجماعةِ، كما أنَّ الخارجين عنه هم أهل الفُرقة»[١].

فأقولُ:

□□□□□

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١) - لشيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رحمَهُ اللَّهُ-.

تقريظُ فضيلة الشيخِ ابنِ جبرين

أوَّلاً: تقريظُ الشيخِ عبدِ اللَّهِ الجبرين -سلَّمَهُ اللَّهُ- لا يَخرجُ عن نقطتين:

- الأولى: بيان خطر المرجئة.

- الثانية: الردُّ على (إباحتهم للعملِ بالقوانين الوضعيةِ).

... ونحن مَعَ فضيلةِ الشيخِ -تمامًا- في هاتين النُّقطتين؛ اللتين **لا يُجادلُ فيهما عاقلٌ، ولا أقولُ: عالِمٌ!!**

فالمرجئةُ خطرُهُم شديد، وباطلُهُم مديد...

والُمبيحون للقوانين الوضعيَّةِ فسَّاقٌ فاجرون، وضُلَّالٌ مارقون...

ولكنْ...

يبدو لي -واللَّهُ أعلمُ- أنَّ النُّقطةَ الثانيةَ (!) التي تكلَّمَ حولَهَا فضيلةُ الشيخِ -سدَّدَهُ اللَّهُ- كانت مقصودةً لذاتِهَا؛ إخراجًا له -**أعانَهُ اللَّهُ**- مِن مأْزِقٍ (!) كان وَقَعَ فيه؛ وذلك **توضيحًا (لكلمةٍ)** وَرَدَتْ على لسانِ فضيلتِهِ، وتناقَلَهَا عنه الكثيرون!

وهي ما نقلَهُ بعضُ طلبةِ العِلْمِ -عبرَ الإنترنت-وبصوتِ الشيخِ-**مِن بعضِ دروسِهِ**- بتاريخ: (٢٧/ ٢/ ٢٠٠٢م)-جوابًا على سؤالٍ بخصوصِ: (الحاكم الذي يُرى منه **الكفرُ** البواحُ، ومتى يُخرَجُ عليه؟).

❑ **تكفير الحاكم، والخروج عليه:**

فأجابَ الشيخُ ابنُ جبرين -**ونصُّ الكلامِ مُسَجَّلٌ بصوتِهِ**-:

«أَمَّا الأُمورُ التي قد يدخلها الاجتهادُ -قد أشرنا في الليلة الماضية إلى نوعٍ منها-؛ وهي ما عليه كثيرٌ مِنَ الولاةِ مِمَّا يُسمَّى **حُكْمًا بالقوانين**؛ مثل هذه الأحكامِ: الغالبُ عليها أَنَّهُمْ يرون فيها مصلحةً، **وأَنَّهُم لم يُلغوا الشَّرعَ إلغاءً كُليًّا؛ بحيثُ لا يحكمون منه بشيءٍ**؛ لأنَّ اللَّهَ قالَ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

فمثلُ هؤلاءِ إذا كانَ لهم وجهةٌ **فلا نقولُ بكفرهم**، ولكنَّنا نُخَطِّئهم في هذا الاجتهادِ الذي هو تغييرُ شيءٍ مِنَ الشَّرعِ، ولو كان عن طريقِ الاجتهادِ؛ فمثلاً:

إباحتُهُم للزِّنى إذا كانَ برضا الطَّرفين، **وكذلك تركُهُم -أو إلغاؤُهُم- للحدودِ**: حدِّ السرقةِ، وحدِّ القذفِ، وحدِّ شُربِ الخمرِ، **وإباحةُ الخمرِ**، وإعلانُ بيعها، وما أشبَهَ ذلك؛ لا شكَّ أنَّ هذا ذنبٌ كبيرٌ!

ولكنْ؛ قد يكونُ لهم -مَثلاً- **مِنَ الأعذارِ ما يرونَ أَنَّهُم يُعذَرونَ فيه**؛ فيَعتذِرونَ أنَّ في بلادِهِم مَن ليسوا بمسلمين، وأنَّ التَّشديدَ عليهم فيه تَنْفيرٌ.

وإذا كانَ لهم وجهةٌ: فاللَّهُ حَسِيبُهُم.

فعلى كلِّ حالٍ... لا شكَّ لو حكَّمْنا الشَّرعَ وطبَّقْنا تعالِيمَهُ لكانَ فيه كفايةٌ، وفيه الخيرُ الكثير».

أقولُ:

وموضعُ الانتقادِ في كلامِ فضيلةِ الشيخِ -سدَّدَهُ اللَّهُ- **ظاهرٌ جدًّا**، و(لعلَّهُ)

مِن أجلِهِ: كتبَ هذه المقدِّمةَ بالألفاظِ -نفسِهَا[١]- نفيًا!!

❑ **مؤاخَذةٌ، ومُؤاخَذةٌ!!**

فإنّي أسألُ بإلْحاحٍ، وأُريدُ الجوابَ -بتمام الإيضاح-:

هل ما أُوخِذَ عليه (علي الحلبي) -في هذه المسألةِ- أو غيرها!- يَصِلُ الأمرُ به إلى هذا الحَدِّ مِن كلام فضيلة الشيخِ ابنِ جبرين -هنا-؟!

ثُمَّ: هل تكفي مثلُ هذه المقدِّمةِ -ذاتِ الصَّفحاتِ الثلاثِ غير التَّامَّةِ -هنا- لنفي الخَلَلِ الواقعِ في كلامِهِ -هناك-؟!

- فإذا كانت تكفي:

فَلِمَ لم يكفِ بذلك -في الأمرِ نفسِهِ- ما كتبتُهُ -أنا- مِن مئاتِ الصفحاتِ في كُتُبِي، وتعليقاتِي، ومقالاتي؟!

ولا أزالُ إلى الآن.... مُستهدَفًا...

و(أرجو) **أَنْ أَظَلَّ (إلى الآن)... صابرًا مُرابطًا...**

- وإذا كانت لا تكفي:

فَلِمَ هذا التلاعُبُ، وإغلاقُ العيونِ، مَعَ أنَّ «**حقَّ المسلمِ على أخيهِ**» واحدٌ؛ لا يغيِّرُهُ زمانٌ ولا مكان، **لا (نجدٌ)، ولا (عمَّان)!! لا شيوخٌ، ولا شُبَّان!!!**

أقولُ هذا مُلتمِسًا العُذْرَ لفضيلتِهِ، مُقدِّرًا له سَبْقَهُ وفضلَهُ -**على ما لنا عليه مِن ملاحظات**-... ونحن -مِن قبل ومِن بعد- قائلون:

المؤمنون عَذَّارون، والمُنافِقون عَثَّارون...

... فنعذر الشيخَ؛ في الأُولى... وفي الثَّانيةِ!!

---

(١) تأمَّلْ كلمةَ (إباحتِهِم!) -هناك- **وجودًا**!! والكلمةَ نفسَهَا -هنا- **نفيًا**!!



تقريظُ الشيخِ عبدِ اللهِ السعد

ثانيًا: تقريظُ الأخِ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السَّعد -**سدَّدَهُ اللَّهُ**-، وهو مُتعلِّقٌ بنقاطٍ لَخَّصَهَا -هو- في مُقدِّمَتِهِ- حيثُ قالَ (ص ١٧) -مُشيرًا إلى كتابِ «الرفع»-نفسِهِ-:

«وقد تحدَّثَ في هذا الكتابِ عن عدَّةِ مسائلَ، وأهمُّهَا:

١- أنَّ العملَ لا بُدَّ منه في الإيمانِ، ولا يَصِحُّ إلاَّ بِهِ.

٢- أنَّ الكفرَ -أعاذنا اللَّهُ منه- لا يختصُّ بالجحودِ والتَّكذيبِ؛ بل يكونُ أيضًا بالقولِ والعملِ، فعلاً وتركًا.

٣- أنَّ مِنَ الإرجاءِ عدمَ التَّكفيرِ بالعملِ.

٤- أنَّهُ عندما يُنقَلُ قولٌ لأحدِ أهلِ العِلْمِ فلا بُدَّ مِن تحريرِ مذهبِهِ، وذلك باستيفاءِ هذا القولِ كاملاً، وتتبُّعِ باقي أقوالِهِ في هذه المسألةِ».

❑ **جواب... وصواب:**

فأقولُ -جوابًا مُجمَلاً = (على) هذه المسائلِ (المُهِمَّةِ)-:

١- نَعَم؛ **العملُ لا بُدَّ منه في الإيمانِ**، وهو فرضٌ واجبٌ، و(ركنٌ)[1] لازمٌ،

---

(١) انظر كتابيَّ: «الرَّدّ البرهاني» (ص ١٣٩)، و«التعريف والتنبئة..» (ص ٦٤ و١٢٧).

وفي «الدّرر السَّنيّة» (٨/ ٢٢ و٢٣) وصفُ (الجهادِ) بأنَّهُ «أحدُ أركانِ الإسلامِ»، و«الإيمان»!

والتَّساهلُ به، **والتَّهوينُ مِن أمرِهِ** شرٌّ كبير، وخَطَرٌ مُستطير...

لكنَّ البحثَ (العلميَّ) -الدَّقيقَ- في قولِهِ: **(لا يصحُّ إلاَّ بِهِ)**!

فما حدُّ (العملِ) الذي لا يصحُّ الإيمانُ إلاَّ بِهِ؟!

وهل هو (عمل القلب والجوارح) -معًا-؟!

أم واحدٌ منهما؟! فأيُّهما؟! وكيف هُوَ؟!

فإنْ كان **عملَ الجوارحِ**؛ فماذا منه؟!

كُلُّه؟!

أم الصلاةُ، والزكاة، والحجّ، والصيام -جميعًا-؟!

أم واحدٌ مِن هذه -تعيينًا-؟!

أم بعضٌ دون بعضٍ؟!

أم ليس واحدًا منها -**مُطْلقًا**-؟!

أم أيُّ واجبٍ -مِن غيرها-؟!

أم أيُّ عملٍ -واجبًا كان أم غيرَ واجبٍ-ولو مستحبًّا-؟!

أم **(جنس العمل!!)** -كما يُقالُ اليومَ[1]-؟!

---

(١) ثم رأيتُ -**قريبًا**- رسالةً لطيفةً بعنوان: «**الإمام الألباني وموقفه مِنَ الإرجاء**» -للأخ الشيخ أبي عمر عبد العزيز الريّس -زادَهُ اللَّهُ توفيقًا- نشر دار الهجرة / ١٤٢٣هـ-...

وهي رسالةٌ حسنةٌ جيّدةٌ نافعةٌ -إنْ شاءَ اللَّهُ-**بالجملةِ**-.

إلاَّ أنَّ مُؤلِّفها -**سدَّدَهُ اللَّهُ**- وَقَعَ (فيها) بما وَقَعَ فيه (!) غيرُهُ؛ فيما يتعلَّقُ بـِ(جنسِ العَمَل) (ص ٤-١١ و٥٢ و٥٨)!!

مَعَ أنَّهُ -وفَّقَهُ اللَّهُ- قالَ (ص ٧) -مُقرِّرًا-: «**لا يستطيعُ أحدٌ أنْ يحكمَ على** =

ثم -إنْ كان-؛ فما تعريفُ هذا؟!

هل هو أيُّ (**فردٍ مِن أفرادِهِ**)؟! أم (**حدّه الأدنى**) -منه-؟!

وما المُبقي لصاحبِهِ في دائرةِ الإسلامِ؟!

وكذلك المُخرجُ له منها؟!

نَعَم؛ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ -أَسْعَدَهُ اللَّهُ بالصَّوابِ- (ص ٢٣) **أَنَّ تاركَ (جِنْسِ العملِ) هو: (مَن لم يأتِ بالعملِ مُطلقًا)!!**

فَهَلْ -هو- يَعْنِي ما يقولُ في كلمةِ (مُطلقًا) -تمامًا-؟!

وكذا آثارها؟!

... ولكُلٍّ جوابٌ -كما لا يَخْفَى!-، وحُكْمٌ...

فَلْيُجِبْ -إذًا- على أسئلتِي السَّابقة -القريبةِ-؛ **لِتَصوُّرِ كم هو صعبٌ (عليه) سؤالُهُ -نفسُهُ-!!!**

= **أحدٍ أنّهُ لم يعملْ شيئًا مِن (جنسِ أعمالِ الجوارح)...**».

وقال (ص ٥٤): «ثم اعلم -أخي المنصِف- أنَّ مسألةَ التَّكفيرِ بِـ(جنسِ العَمَلِ) **مسألةٌ تفريعيَّةٌ على معتقدِ أهلِ السُّنّةِ في إثباتِ التَّلازمِ بين الظَّاهرِ والباطنِ**، والإمامُ الألبانيّ ممّن يقرِّرُ -بكثرةٍ- التَّلازمَ بين الظَّاهرِ والباطنِ -في كتبِهِ ومُحاضراتِهِ-**كما هو شأنُ علماءِ السُّنّةِ**-...».

قلتُ: ولو تأمَّلَ أخونا المُؤلِّف -غفرَ اللَّهُ له، ووفَّقَهُ- هاتين النُّقطتين **-حَسْبُ-** لَمَا جَعَلَ مسألةَ (جنسِ العَمَل) -هذه!- أولى مسائلِ كتابِهِ؛ والتي حَشَدَ لها (!) أكثرَ شيءٍ عندَهُ وأكبرَهُ!!
إذْ إنَّ أولى نُقطتَيهِ -هاتين- تهدمُ أصلَ المسألةِ، وتجعلُهَا صوريَّةً محضةً! ونظريَّةً خالصةً!!

... ومَعَ هذا -كُلِّهِ- فالكتابُ جيِّدٌ قويٌّ، وقد احمرَّتْ له أُنوف، وانتفعَ بِهِ أُلوف!!

وانظر ما سيأتي (ص ٤٤-٤٥ و١٢٦).

❑ نَعَم؛ إنَّهَا مسألةُ الصلاة:

ولقد رأيتُ مِن خلالِ الصفحاتِ الكثيرةِ التي بَحَثَها (فضيلةُ الشيخِ) عبدِ اللَّهِ السعد -سدَّدَهُ اللَّهُ- أنَّ القضيَّـةَ عنـدَهُ[١] -**شـاءَ أم أبـى!**- لا تخـرجُ عـن الرجـوعِ -كيفما كان الأمرُ!- إلى مسألةِ (**تركِ الصلاةِ**)، وترجيحِ أَنَّهَا كفرٌ أكبرُ...

وهو -غفرَ اللَّهُ له- النَّاقلُ (ص ٤١-٤٢) -مِن تقريظِهِ!- قولَ ابنِ نصـرٍ في (**اختلافِ أهـلِ العِلْـمِ**) = (**في إكفـارِ تاركِهَـا، وإيجـابِ القتـلِ علـى مَـن امتنـعَ مِـن إقامَتِها**)!!

❑ نقضٌ ذاتيٌّ!

ولو تأمَّلَ -سدَّدَهُ اللَّهُ-جيِّدًا- لَعَلِمَ أنَّ ما نَقَلَهُ بيـدِهِ -في هذيـن السـطرين- يقضي -تمامًا- على الصفحـاتِ الكثـيرةِ الـتي سـوَّدَهَا في (ترجيحِـهِ) تكفـيرَ تـاركِ الصَّلاةِ -على تلكَ الصورةِ!-!!

نَعَم؛ نحن نُباركُ له في رأيِهِ وترجيحِهِ، مَعَ مُخالَفَتِنَا لَهُ، وردِّنَا عليه...

... كما يُخالِفُنَا -هو والآخرون-، ويردُّون علينا -سواءً بسواءٍ-.

أَمْ ماذا؟!

لكنَّ ذلك -كُلَّه- بينَنَا -جميعًا- **في إطارِ (أهلِ العِلْمِ)، ودائرةِ (أهـلِ السُّـنَّةِ)؛ مِن غير تبديعٍ ولا تضليلٍ...**

نَعَم؛ نُخَطِّئُ **كما يُخَطِّئون**، ونُخْطِئُ **كما يُخْطِئون**... فكانَ ماذا؟!

فإذا قال فضيلتُهُ:

---

(١) بل عند غيرِهِ -أيضًا-**على التَّحقيق، والنَّظر الدَّقيق**-...

التَّكفيرُ -عندي- **بتركِ جنسِ العَمَل (مُطلقًا)**[1]!

فأقولُ:

❑ **و... جنسُ العَمَل؟!**

فهذا -منك- نقضٌ لترجيحك التَّكفيرَ بترك الصلاة!! فإنَّ التاركَ للصلاةِ -**مُؤدِّيًا لأعمالٍ أخرى**- لا يُقالُ فيه -حقيقةً-: إنَّهُ تاركٌ لجنسِ العَمَلِ (مُطلقًا)!! لأنَّهُ -في الواقعِ- **مُؤدٍّ لأعمالٍ، وأعمالٍ، وأعمالٍ** -على تنوُّع درجاتها، واختلافِ أحكامها-...

هذا؛ إذا (استطاعَ) -هو أو غيرُهُ- ضَبْطَ تعريف (جنسِ العَمَلِ)! وتصوُّرَهُ!! ولا إخالُهُ!!!

وأمَّا مُحاولةُ (!) الجمعِ -في التَّكفير- بين (تركِ الصلاة) و(تركِ جنسِ العَمَل!) -معًا-: **فهي جمعٌ بين نقيضين، ولقاءٌ بين ضِدّين!!**

فإنَّ أحدَهُما -لزومًا- مُبطلٌ للآخَرِ -حَتْمًا-...

وإلاَّ؛ فكيف نتصوَّر (**مُصَلِّيًا**) يكون -**في الوقت نفسِهِ**!- تاركًا لِـ(جنس العمل)؟!

ومثلُهُ: التَّاركُ الصَّلاةَ؛ **المؤدّي أعمالاً (!) أخرى** -فرائضَ، أو واجباتٍ، أو مُستحبَّاتٍ-!!

... وتفهُّم هذا -وحدَهُ- أكبرُ بُرهان؛ بما لا يحتاجُ إلى كثيرِ شرحٍ، وكبيرِ

---

(١) مَعَ التَّذكيرِ بإنكار سماحةِ الشيخِ ابنِ عثيمين -المشهورِ- على هذا المصطلحِ -بعينِهِ-، وأنَّهُ: (**طنطنةٌ لا فائدةَ منها**) -رحمَهُ اللَّهُ- كما سيأتي تامًّا- (ص ٦٧ و٤٢١).

بيان[1]...

أَمْ أَنَّ بينهما (!) برزخًا **لا يبغِيان**؟!!

... **بلى؛ يَبْغِيان!**

❑ هذا هو الحقّ:

والحقُّ -**والحقَّ أقولُ**- أنَّ القضيَّةَ راجعةٌ -عند مُخالفينا (العصريِّين!) -أجمعين- **في كُلِّ طرقِهَا! وسائرِ دروبِهَا! وجميعِ مسالِكِهَا!**- إلى ترجيحِ واحدٍ -فَرْدٍ-؛ هو (**كفرُ تاركِ الصلاةِ**)؛ **مِن هنا، وهناك، وهنالك!!!**

ولكنْ: أين هو **الصدرُ العلميُّ الفسيح**، الذي يقبلُ -فيُناقِشُ- القولَ والقولَ الآخَر، بدون تشنُّجٍ -**جريح!**-، ومن غير (اعتبارات) و(**اعتذارات!**) -وعلى الوجه الحقِّ **الصحيح**-؟!!

❑ أنواعُ الكفر:

٢- أمَّا أنَّ الكفرَ لا يختصُّ بالجحودِ والتَّكذيبِ: **فنَعَم**...

وخلافُ هذا قولُ ضلالةٍ.

وقد بيَّنتُهُ، ووضَّحتُهُ في عددٍ مِن كتبي؛ ابتداءً مِن «**صيحةِ نذير بخطر التَّكفير**» (ص ٤٧- سنة ١٤١٧هـ)... إلى آخر كتبي في هذه المسائل: «**التبصير بقواعد**

---

(١) **مَعَ أَنَّ (البعضَ) لا يزالُ (!) يُجادلُ في هذا!!**

ولستُ أدري -واللّهِ- كيف؟! وأنّى؟!

انظر كتابَيَّ: «الرَّدّ البرهاني في الانتصارِ للإمامِ الألباني» (ص ١٤٦)، و«التَّعريف والتَّنبئة...» (ص ٨٦).

التكفير» (ص ٦٥-٧٤ سنة ١٤٢٣هـ)، والآن في هـذا الكتـاب: «التنبيهـات المتوائمة...»...

ولا تزالُ النِّسبةُ إليَّ -فيه- **بالباطلِ**- قائمةً!!!

□ **أسبابُ الكفر:**

أمَّا أنَّ الكفرَ (يكون -أيضًا- بالقولِ والعمـلِ؛ فعـلاً وتركًـا): ففيـه تفصيـلٌ وبيانٌ:

أ- أمَّا الكفرُ (الأكبر) بالقولِ والعَمَلِ -**فِعلاً**-؛ فهـو متعلِّـقٌ بـالكفرِ العملـيِّ -أو القولي- **المضادّ للإيمانِ مِن كُلِّ وجـهٍ** -كما قاله الإمامُ ابنُ القيِّم، ونقلتُهُ في غيرِ واحدٍ من تآليفي-.

ب- أمَّا الكفرُ (الأكبر) بالقولِ والفِعلِ -**تركًا**-:

فتركُ كلمةِ التَّوحيد: (لا إله إلاَّ اللَّهُ مُحمَّدٌ رسولُ اللَّه) هـو (**الـترْكُ) القـوليُّ المكفِّر -إجماعًا-**.

ولا أعلمُ عن أهلِ السُّنَّةِ تكفيرًا (**بتركٍ**) قوليٍّ غيرَ هذا.

وأمَّا مِن جهةِ التَّكفيرِ **بـتركِ الفعـلِ**: فـإنَّ هـذا مُختلِـفٌ بـاختلافِ الـتَّرجيح (**الفقهيِّ**) لحكم هذا (الفعل)؛ فإنَّ (**أركان الإسلام) العمليَّة = الفعليَّة: أربعـةٌ**؛ فمـا المكفِّر منها -**على الأصحِّ**- إذا تُركَ فِعلُهُ وعملُهُ؟!

فرَجَعَ الأمرُ -كما قلتُ وكرَّرتُ- إلى مسألةِ (**تركِ الصلاة**)[1]، والتي لا نعلمُ

---

(١) وكان الدليلُ (الأوّلُ) -عند الأخِ عبدِ اللَّهِ- قولَهُ -تعالى-: ﴿وَمَا كَـانَ اللَّـهُ لِيُضِيـعَ **إِيمَانَكُم**﴾... حيثُ علَّقَ عليها -بعدَ كلامٍ وكلامٍ- بقولِهِ:

«هذه الآيةُ الكريمةُ لا تفيدُ أنَّ **العملَ مِنَ الإيمانِ** -فحسبُ-، بل تُفيدُ أنَّ **العملَ لا بُـدَّ** =

سواها -**بين مشايخنا المعتبرين-اليومَ**- مسألةَ خلافٍ في تكفيرِ (التَّاركِ) لها...

نَعَم؛ قد يُلْحِقُ (البعضُ) مسألةَ (**تركِ الحكمِ بما أنزلَ اللَّهُ**)[1]! -هنا-:

والحقُّ فيها -ولِلَّهِ الحمدُ- ما هو **مشهورٌ منصورٌ** مِن ترجيحاتِ مشايخِنَا الكبارِ؛ الشيخِ ابنِ بازٍ، والشيخِ الألبانيِّ.. ثُمَّ -بعدُ- الشيخِ ابنِ عُثيمين؛ **مِمَّا لا يُحتاجُ مَعَهُ إلى كبيرِ قولٍ، أو كثيرِ كلامٍ**...

= **منه في الإيمانِ**، وأنَّهُ لا ينفكُّ عنه، ولا يصحُّ بدونِهِ؛ لأنَّ اللَّهَ -تعالى- أطلقَ (الإيمانَ) على (الصَّلاةِ)، وإطلاقُ الكُلِّ، وإرادةُ الجُزْءِ: يَدُلُّ على أنَّ (هذا الجُزءَ) **لا بُدَّ مِنْهُ** في (هذا الشيءِ) -كما في إطلاقِ الرقبةِ على العبدِ-»!!

فأقولُ: هذا نصُّ كلامِهِ، وكُلُّهُ -كما هو ظاهرٌ جليٌّ- مُتعلِّقٌ بـ**(الصَّلاةِ)**، ولكنْ: أين الدليلُ -**على اعتبارِ صحَّةِ ما قالَ**!-على أنَّ (الأركانَ) الأُخرى -الصيامَ، والحجَّ، والزكاةَ- مثلُ الصلاةِ في ذلك الاعتبارِ؟! وهو -في الحقيقةِ- غيرُ قائلٍ بِهِ...

فجوابُهُ (علينا) -في هذه-: هو جوابُنَا (عليه) -في تلك-!!! و... الأمرُ واضحٌ.

(١) على أنَّ استدلالَهم (!) بأثرِ عبدِ اللَّهِ بنِ شَقِيق -في القولِ بكفرِ تاركِ الصَّلاةِ -المشهورِ-؛ وفيه: «**كان** أصحاب رسولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- **لا** يرون شيئًا مِنَ (الأعمالِ) تركُهُ كفرٌ غيرَ الصَّلاةِ»: **ينقض عليهم -ولا بُدَّ- القولَ بتكفيرِ (تاركِ) الحكمِ!!**

وإلاَّ لَزِمَهم الضربُ بِصَدْرِ هذا القولِ، ونقضُهُ!!

فإنْ قيل: **لا نتصوَّر** (!) أنْ يكونَ في عصرِ الصَّحابةِ -رضيَ اللَّهُ عنهم- تاركٌ للحكمِ!!

فالجوابُ: ومثلُ هذا -تمامًا-: الصلاةُ -ولا فرق-؛ فقد كانَ المنافقونَ -وهم مِن أكفرِ الكفَّارِ- يتَّقون التَّكفيرَ -أوِ القتلَ- بأداءِ الصَّلاةِ! **فجوابُكم (علينا): جوابُنا (عليكم)**...

وهذا -كُلُّه!- بالرغم من كون هذا الأثر -**على ما فيه**!- أقوى دلائلهم، وأَمْتَنَ حُجَجِهِم...

وانظر ردَّنا على المستدلِّ به -ووجوهَهُ!- في كتابِنا «تنويرِ الأرجاءِ» (ص ٥٣-٥٤ و١٠٧-١٠٨)، وما سيأتي (ص ٤٦).

❑ **بينَ النُّقول والأقوالِ:**

٣- أمَّا تحريرُ القولِ، واستيفاءُ النَّقلِ: **فهذا ما نَجِدُّ فيه، ونجتهدُ في الحرصِ عليهِ** -ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً- **واللَّهُ شاهِدٌ:**

فإنْ أخطأنا في بعضٍ: فلا أقلَّ مِن أنْ نُعامَلَ بمثلِ ما يُعامَلُ بهِ غيرُنا، دون (استهدافٍ)، ومِن غيرِ تربُّصٍ!

وكلامُ ابنِ سالمٍ -**في الاعتذارِ لنفسِهِ!**- فيما أُوخِذَ بِهِ -مِن بعضِ ذلك- بحقّ- لا يُخرِجُني عنه، ولا يُبعِدُني منه!! **فالبحثُ هُوَ هُوَ، والكلامُ هُوَ هُوَ!!** فلِمَ التَّفريق والتَّشقيق؟!

❑ **وَهَنٌ ووَهَاءٌ:**

ثُمَّ:

لقد رأيتُ في كلامِ الأخِ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السعد -سدَّدَهُ اللَّهُ-المفصَّلِ!- عددًا مِنَ **الاستدلالاتِ الواهيةِ، والأوهامِ العلميةِ**؛ بحيثُ لو أنَّني (تتبَّعْتُ) كلامَهُ لخرجتُ -**لِطولِهِ!**- بمصنَّفٍ مُستقلٍّ[1]!

مِن ذلك -مثلاً-:

❑ **دليلٌ... وبحثٌ:**

ما ذكرَهُ (ص ٢٠) مِن قولِهِ -تعالى-: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾، ونقلُهُ عنِ الإمامِ البخاريِّ تفسيرَهُ لها بقولِهِ: «ومعنَى الدُّعاءِ -في اللُّغةِ- الإيمان».

ثُمَّ قال أخونَا المذكور:

---

(١) و(قد) أُسمِّيهِ -مثلاً-: **«إنجازَ الوَعْد في الرَّدّ على الأخِ الشيخ عبدِ اللَّهِ السَّعْد»!**

«وفي هذه الآيةِ الكريمةِ، وحديثِ أبي هريرةَ: (أيُّ العملِ أفضل...)[1] تفسيرُ العملِ بالإيمانِ، وهذا عكسُ إطلاقِ الإيمانِ، ويكونُ المرادُ بِهِ العملَ، وكلاهُمَا يـدلُّ على ما تقدَّمَ، **مِن أنَّ الإيمانَ لا يصحُّ إلاَّ بالعملِ، وأنَّ العملَ لا ينفكُّ عنه**».

وكانَ قد نَقَلَ -قبلَهُ!- (في بيانِ تقريرِ ما ذهبَ إليـهِ البخـاريُّ) قـولَ الحـافظِ ابنِ حجرٍ:

«ووجهُ الدَّلالةِ للمصنِّفِ أنَّ الدُّعاءَ عملٌ، وقد أطلقَهُ علـى الإيمـانِ، فيصـحُّ إطلاقُ أنَّ الإيمانَ عملٌ، وهذا على تفسيرِ ابنِ عبَّاسٍ».

قلتُ: **فأينَ الدليلُ؛ مِن تقريرِ وجهِهِ، مِن نتيجةِ كاتبِهِ؟!**

وهل يُريدُ الأخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْد إثباتَ أنَّ الدُّعاءَ (مِنَ) الإيمانِ؟!

فهذا مِمَّا لاَ خلافَ فيه...

أَمْ أنَّهُ الإيمانُ -كلُّهُ-؟!

فهذا باطلٌ جدًّا...

أَمْ أنَّهُ لا يصحُّ الإيمانُ إلاَّ بالدُّعاءِ؟! فيكونُ التَّاركُ للدُّعاءِ كافرًا؟!!

---

(١) وهو ما نقَلَهُ في الصَّفحةِ التي قبل هذه -(ص ١٩)-، قـائلاً: «ثُـمَّ روى [البخـاريُّ] (٢٦) مِن طريقِ ابنِ شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللَّهِ -صلَّـى اللَّـهُ عليهِ وسلَّمَ- سُئِلَ: أيُّ العملِ أفضلُ؟ فقالَ: «إيمانٌ باللَّهِ ورسولِهِ»، قيلَ: ثُمَّ ماذا؟ قالَ: «الجهـادُ في سبيلِ اللَّهِ»، قيلَ: ثُمَّ ماذا؟ قال: «حجٌّ مبرور».».

أقولُ: فهَلِ (الجهادُ) -أو (الحجُّ)- مِمَّا **(لا يصحُّ الإيمانُ إلاَّ بِهِ)؟!**

فأيْنَ النَّتائِجُ مِنَ المُقدِّمَاتِ؟!

سُبحانَ اللَّه!

قلتُ: والحديثُ: رواهُ مُسلمٌ (٨٣) -أيضًا-؛ فلْيُضَفْ إليه، ولْيُستدرك عليه...

فهذا مثلُهُ -بُطلانًا-، **إنْ لم يكن أشدَّ وأنكَى...**

والكلامُ واضحٌ جدًّا، لا (يحتملُ) تأويلاً، ولا يقبلُ تردُّدًا!

□ آيةٌ، وتفسيرُها:

ومِن (أدلَّةِ) الأخِ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السَّعْد -وفَّقهُ اللَّهُ- على (أنَّـهُ لا نجـاةَ مِـن عذابِ اللَّهِ، ولا دخولَ إلى الجنَّةِ إلاَّ بالعملِ): مـا ذكـرَهُ (ص ٢١-٢٢) مِـن قولِـهِ -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّيـنِ﴾؛ مُسـتَدِلاً بها على (أنَّهُ لا أُخـوَّةَ في الدِّيـنِ إلاَّ بالتوبـةِ مِـنَ الشِّـركِ، وإقامـةِ الصَّـلاةِ، وإيتـاءِ الزَّكاةِ)!!

قلتُ: فالآيةُ الكريمةُ ذكرَتْ ثلاثةَ أمورٍ؛ هي هذه!

مَعَ أنَّ الأخَ عبدَ اللَّهِ -غفرَ اللَّهُ لنا ولَهُ- (يُرَجِّحُ) -كمـا في (ص ٤٩-٥٠) -مِن تقريظِهِ- **عدمَ التَّكفيرِ بتركِ الزَّكاةِ (إذا لم يَجْحَدْ)!!**

فما الفرقُ بين شرطِ (إيتاءِ الزَّكاةِ)، وشرطِ (إقامةِ الصَّلاةِ) -هنـا- وهمـا في سياقٍ واحدٍ -كلتاهما-بعدَ ذكرِ التَّوبةِ-؟!

فجوابُهُ (عَلَيْنا) في عَدَمِ التَّكفيرِ بتركِ الزَّكاةِ -مَعَ ذِكرِهَا شرطًا في الإسـلامِ!- على حدِّ الدَّعوى!!- هو نفسُهُ: **جوابُنَا (عليه)** في (ترجيحِنَـا) عـدمَ التَّكفـيرِ بـتركِ الصَّلاةِ[1] -سواءً بسواءٍ-!!

---

(١) **ومِن اللطائفِ العلميَّةِ الرَّائقةِ** -في هذه المسألة- قولُ سماحـةِ أُستاذِنَا الشيخِ ابـنِ عُثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِعَدَمِ تكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ القاطِنِ **(في بلادٍ كُلُّ علمائِهَا يقولون: إنَّ تـاركَ الصَّلاةِ لا يكفرُ)**...

فهذا مِن **دقيقِ فقهِهِ** -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وواسعِ علمِهِ.

وانظر نصَّ كلامِهِ -تامًّا- في كتابي: «التَّبصير بقواعدِ التَّكفير» (ص ١١٥-١١٦).

ولا فَرْقَ!

... وكنتُ قد أورَدْتُ هذه الشُّبهةَ -قديمًا-قبلَ **أحَدَ عشرَ عامًا**-، ورددتُ عليها: في مقدِّمتي على كتابِ «حكم تاركِ الصَّلاةِ»[1] (ص ٣٠-٣١ -الطبعة الثَّانية) -لشيخنا الإمام-؛ فلتُنظر.

ثم رأيتُ الإمامَ اللالَكائي في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» (٥/ ٨٨٦) يقولُ:

«وَصَفَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الدِّينَ -قولاً وعملاً-؛ فقالَ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

والتَّوبةُ مِنَ الشِّركِ -وهو الإيمانُ-، والصَّلاةُ والزَّكاةُ: عملٌ؛ كما قالَ الأوزاعيُّ: لا يستقيمُ الإيمانُ إلاَّ بالقولِ، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ إلاَّ بالعملِ، **ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ والعملُ إلاَّ بنيَّةٍ موافقةٍ للسُّنَّةِ**؛ فكانَ مَنْ مَضَى مِن سلفٍ لا يُفرِّقونَ بين الإيمانِ، والعملُ مِنَ الإيمانِ، والإيمانُ مِنَ العملِ.

فَجَمَعَ هذه الأديانَ اسمُهَا، وتصديقُهُ العملُ؛ فَمَنْ آمنَ بلسانِهِ، وعرفَ بقلبِهِ، وصدَّقَ ذلك بعملِهِ: فذلك العروةُ الوُثْقَى التي لا انفصامَ لها...

ومَنْ قالَ بلسانِهِ، ولم يَعرفْ بقلبِهِ، ولم يُصدِّقْ بعملِهِ: لم يُقبَلْ مِنْهُ، وكانَ في الآخرةِ مِنَ الخَاسرين».

وانظر ما سيأتي (ص ٣٢-٣٥) مِمَّا يَشْرحُ هذا، ويزيدُهُ إيضاحًا...

❑ ما (الإيمان المطلق)؟

ومِنْ ضِمْنِ مَا ذكرَهُ الأخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْد -سدَّدَهُ اللَّهُ- تأييدًا لِمَا يَراهُ مِن:

---

(١) وقد عزى شيخُنا لرسالتِهِ -هذه- (**قاطعًا**) بنسبتها (!) إلى نفسِهِ: في «صحيح التَّرغيب» (١/ ٣٦٧ - الطبعة الأخيرة)... **فأين تشكيكُ الحواليِّ -ورَبْعِهِ!- بها؟!**

(أنَّ الإيمانَ لا يصحُّ بدونِ عملِ الصَّالحاتِ) نقلَهُ (ص ٢٢-٢٣) عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «مجموعِ الفتاوى» (٧/ ٣٤٧) قولَهُ:

«**فإنَّ اللّهَ لَمْ يُعلِّقْ وَعْـدَ الجنَّـةِ إلاَّ باسـمِ الإيمـان**؛ لَـمْ يُعلِّقْـهُ باسـمِ الإسـلامِ -مَعَ إيجابِهِ الإسلامَ، وإخبارِهِ أنَّهُ دينُهُ الَّذي ارتضاهُ، وأنَّهُ لاَ يقبلُ دينًا غيرَهُ-، ومـعَ هذا؛ فما قالَ: إنَّ الجنَّةَ أُعدَّتْ للمسلمينَ، ولاَ قالَ: وَعَدَ اللَّهُ المسـلمينَ بالجنَّـةِ، بـلْ إنَّما ذكرَ ذلكَ **باسمِ الإيمانِ**؛ كقولِهِ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤمِنِينَ وَالْمُؤمِنَاتِ جَنَّـاتٍ تَجْـرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾؛ **فهوَ يُعلِّقها باسمِ (الإيمانِ المطلقِ)**، أَوِ المقيَّدِ بالعملِ الصَّالحِ...

فالوعدُ بالجنَّةِ والرحمةِ في الآخرةِ، وبالسَّلامةِ مِن العذابِ: **عُلِّقَ باسمِ (الإيمانِ المُطلَقِ)**، والمقيَّدِ بالعملِ الصَّالحِ، ونحوِ ذلك...».

قلتُ: وعلى هذا النَّقلِ -**المهمّ جدًّا**- ثلاثةُ تنبيهاتٍ:

الأوَّلُ: أنَّ هذا التَّعليقَ للجنَّةِ باسمِ الإيمـانِ -**مَـعَ العمـلِ**- إنَّمـا هـو مُرتبِـطٌ بـ**(الإيمانِ المطلقِ)** -كما هو حَرْفُ كلامِ شيخِ الإسلامِ-في هذه الفقرةِ- مرَّتين...

و**(الإيمانُ المطلقُ)** -الذي هو **(الإيمان الكامل = التَّامّ)**- معروفٌ معناهُ وأثـرُهُ -وجودًا وعدمًا- بما لا يخفى على صغارِ طلبةِ العِلْمِ...

وأنَّ **(مطلقَ الإيمانِ)** -الذي هو **(أصل الإيمان)**- إنَّمـا هـو في طرفِـهِ الآخـرِ؛ الذي لو ذُكرَ في هذا المقامِ -لكان الاستدلالُ بكـلامِ شيخِ الإسـلامِ -علـى ذلـك التَّرجيحِ المُدّعى- صحيحًا!!

❑ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ:

التَّنبيهُ الثَّاني: يُؤيِّدُ هذا المعنَى -الصحيحَ- مـا وَضَـعَ (!) الأخُ السَّـعْدُ بَدَلَـهُ

نُقطًا (....) في آخرِ النَّقلِ[1]؛ **وهو كلامُ شيخِ الإسلامِ -رحمَهُ اللَّهُ-مباشرةً-**:

«... وهذا -كما تقدَّمَ- أَنَّ (**المطلَقَ**) يدخلُ فيه فِعْلُ ما أمرَ اللَّهُ بِهِ، ورسولُهُ، ولم يُعلَّقْ باسمِ (الإسلامِ)...».

ثُمَّ قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ-بَعْدُ-:

« فلمَّا لَمْ يجرِ اسمُ الإسلامِ هذا المجرى عُلِمَ أَنَّ مُسمَّاهُ ليس مُلازمًا لمسمَّى الإيمانِ -كما يُلازمُهُ اسمُ البرِّ والتَّقوى وأَولياءِ اللَّهِ-، **وأَنَّ اسمَ الإسلامِ يتناولُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهلِ الوعيدِ**، وإِنْ كانَ اللَّهُ يُثيبُهُ على طاعتِهِ؛ مثلَ أَنْ يكونَ في قلبِهِ إيمانٌ، ونفاقٌ يستحقُّ بِهِ العذابَ؛ فهذا يُعاقِبُهُ اللَّهُ، **ولاَ يُخلِّدُهُ في النَّارِ؛ لأَنَّ في قلبِهِ مثقالَ ذرَّةٍ -أَوْ أَكثرَ منْ مثقالِ ذرَّةٍ- منْ إيمانٍ**.

وهكذا سائِرُ أَهلِ الكبائِرِ إيمانُهُمْ ناقصٌ، وإذا كانَ في قلبِ أَحدِهِمْ شُعبةُ نفاقٍ عُوقبَ بها إذا لَمْ يعفُ اللَّهُ عنهُ، **ولَمْ يخلُدْ في النَّارِ؛ فهؤُلاءِ مُسلمونَ، وليسوا مُؤمنينَ، ومعهمْ إيمانٌ**.

لكنَّ معهمْ -أَيضًا- ما يُخالفُ الإيمانَ مِنَ النِّفاقِ، فلمْ تكنْ تسميتُهُمْ مُؤمنينَ بأَولى مِنْ تسميتهِمْ مُنافقينَ، لاَ سيَّما إنْ كانوا للكفرِ أَقربَ منهمْ للإيمانِ، **وهؤُلاءِ يدخلونَ في اسمِ الإيمانِ في أَحكامِ الدُّنيا** -كما يدخلُ المنافقُ المحضُ وأَولى-».

ويؤيِّدُ هذا التَّحقيقَ **-وينصرُهُ-**:

التَّنبيهُ الثَّالثُ: ما ذكرَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -في «المجموعِ» (٧/ ٢٥٧) عنِ الإمامِ أحمدَ في نفيِ الإيمانِ، **والتَّفريقِ بينَهُ وبينَ (الإسلامِ)**، قال:

«فأَحمدُ بنُ حنبلٍ لَمْ يُرِدْ -قَطُّ- أَنَّهُ سُلِبَ جميعَ الإيمانِ، فلمْ يَبْقَ معَهُ منهُ شيءٌ

---

(١) ولا أقولُ: حَذْفٌ! وبَتْرٌ!!

-كما تقولُهُ الخوارجُ والمعتزلةُ-؛ فإنَّهُ قدْ صرَّحَ في غيرِ موضعٍ: بأَنَّ أَهلَ الكبائرِ معهمْ إيمانٌ يخرجونَ بهِ منَ النَّارِ، واحتجَّ بقولِ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: **«أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قلبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إيمانٍ»**.

وليسَ هذا قولَهُ، ولاَ قولَ أحدٍ منْ أَئِمَّةِ أَهلِ السُّنَّةِ، بلْ كُلُّهمْ مُتَّفقونَ على أَنَّ **الفسَّاقَ** -الَّذينَ ليسوا مُنافقينَ- معهمْ **شيءٌ منَ الإيمانِ** يَخرُجونَ بهِ **مِنَ النَّارِ** -هُوَ الفارقُ بينهمْ وبينَ الكفَّارِ والمنافقينَ-.

لكنْ؛ إذا كانَ معَهُ بعضُ الإيمانِ لمْ يلزمْ أَنْ يدخلَ في (الاسمِ المطلقِ) الممدوحِ.

وصاحبُ الشَّرعِ قد **نفى الاسمَ** عنْ هؤُلاءِ؛ **فقالَ**: «لاَ يزني الزَّاني حينَ يزني وهوَ مُؤمنٌ»، **وقالَ**: «لاَ يُؤمنُ أَحدكمْ حتَّى يُحبَّ لأَخيهِ مِنَ الخيرِ ما يُحبُّ لنفسِهِ»، **وقالَ**: «لاَ يُؤمنُ مَنْ لاَ يأْمَنُ جارُهُ بوائِقَهُ»، وأَقسمَ على ذلكَ مرَّاتٍ، **وقالَ**: «المؤمنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ على دمائِهِمْ وأَموالِهِمْ».

والمعتزلةُ ينفونَ عنهُ اسمَ الإيمانِ بالكلِّيَّةِ -واسمَ الإسلامِ-أَيضًا-، ويقولونَ: ليسَ معَهُ شيءٌ منَ الإيمانِ والإسلامِ».

وقال -رحمَهُ اللَّهُ- في (٧/ ١٨١) -منه-:

«والمقصودُ هُنا: أَنَّهُ لمْ يَثْبُتِ المدحُ إلاَّ على إيمانٍ معَهُ العملُ، لاَ على إيمانٍ خالٍ عنْ عملٍ، فإذا عُرِفَ أَنَّ الذَّمَّ والعقابَ واقعٌ في **تركِ العملِ**: كانَ بعدَ ذلكَ نزاعُهُمْ لاَ فائِدةَ فيهِ! **بلْ يكونُ نزاعًا لفظيًّا**، معَ أَنَّهمْ **مُخطئونَ في اللَّفظِ، مُخالفونَ للكتابِ والسُّنَّةِ**.

وإنْ قالوا: إنَّهُ لاَ يضرُّهُ تركُ العملِ!! فهذا كُفرٌ صريحٌ.

وبعضُ النَّاسِ يَحكي هذا عنهم، وأَنَّهمْ يقولونَ: إنَّ اللَّهَ فرضَ على العبادِ

فرائِضَ، ولَمْ يُردْ منهمْ أَنْ يعملوها، ولاَ يضرُّهمْ تركُها! **وهذا قدْ يكونُ قولَ الغاليةِ**؛ الَّذينَ يقولونَ: لاَ يدخلُ النَّارَ مِنْ أَهلِ التَّوحيدِ أَحدٌ.

لكنْ؛ ما علمتُ مُعيَّنًا أَحكي عنهُ هذا القولَ، وإِنَّما النَّاسُ يحكونَهُ في الكتبِ، ولاَ يُعيِّنونَ قائِلَهُ، **وقدْ يكونُ قولَ مَنْ لاَ خَلاقَ لَهُ؛ فإِنَّ كثيرًا مِنَ الفسَّاقِ والمنافقينَ يقولونَ: لاَ يضرُّ معَ الإِيمانِ ذنبٌ -أَوْ معَ التَّوحيدِ-**.

وبعضُ كلامِ الرَّادِّينَ على المرجئةِ وَصَفَهُمْ بهذا».

❑ **ما النِّزاعُ اللفظيُّ؟**

ويزيدُهُ بيانًا -**وإِبانةً**- قولُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في (٧/ ٢٩٧):

«ومِمَّا ينبغي أَنْ يُعرفَ أَنَّ أَكثرَ التَّنازعِ بينَ أَهلِ السُّنَّةِ في هذِهِ المسأَلةِ هُوَ نزاعٌ **لفظيٌّ**[١]، وإِلاَّ: فالقائِلونَ بأَنَّ الإِيمانَ قولٌ -مِنَ الفقهاءِ-كحمَّادِ بنِ أَبي سُليمانَ، وهوَ أَوَّلُ مَنْ قالَ ذلكَ- ومَنِ اتَّبعَهُ مِنْ أَهلِ الكوفةِ وغيرِهمْ- **مُتَّفقونَ معَ جميعِ عُلماءِ السُّنَّةِ** على أَنَّ أَصحابَ الذُّنوبِ داخلونَ **تحتَ الذَّمِّ والوعيدِ**، وإِنْ قالوا: إِنَّ إِيمانَهم كاملٌ -كإِيمانِ جبريلَ-؛ فهمْ يقولونَ: **إِنَّ الإِيمانَ بدونِ العملِ المفروضِ، ومعَ فعلِ المحرَّماتِ يكونُ صاحبُهُ مُستحقًّا للذَّمِّ والعقابِ -كما تقولُهُ الجماعةُ-**.

ويقولونَ -أَيضًا- بأَنَّ مِنْ أَهلِ الكبائِرِ مَنْ يدخلُ النَّارَ **-كما تقولُهُ الجماعةُ-**.

والَّذينَ ينفونَ عنِ الفاسقِ اسمَ الإِيمانِ -مِنْ أَهلِ السُّنَّةِ- مُتَّفقونَ على أَنَّهُ لاَ يُخلَّدُ في النَّارِ.

فليسَ بينَ فُقهاءِ المِلَّةِ نزاعٌ في أَصحابِ الذُّنوبِ إِذا كانوا **مُقرِّينَ باطنًا**[٢]،

---

(١) انظر كتابي «الردّ البرهاني..» (ص ٣٥)، وما سيأتي (ص ٢١٩).

(٢) **لنفي النِّفاقِ.**

وظاهرًا[١] بما جاءَ بِهِ الرَّسولُ، وما تواترَ عنهُ أَنَّهمْ مِنْ **أَهلِ الوعيدِ**، وأَنَّهُ يدخلُ النَّارَ منهمْ مَنْ أَخبرَ اللَّهُ ورسولُهُ بدخولِهِ إليها، ولاَ يُخلَّدُ منهمْ فيها أَحدٌ، ولاَ يكونونَ مُرتدِّينَ مُباحي الدِّماءِ.

ولكنَّ **الأَقوالَ المنحرفةَ** قولُ مَنْ يقولُ بتخليدهمْ في النَّارِ -**كالخوارجِ** والمعتزلةِ-! وقولُ **غُلاةِ المرجئةِ** الَّذينَ يقولونَ: ما نعلمُ أَنَّ أَحدًا منهمْ يدخلُ النَّارَ، بلْ نقفُ في هذا كُلِّهِ!

وحُكِيَ عن بعضِ غُلاةِ المرجئةِ الجزمُ بالنَّفيِ العامِّ».

قلتُ: ونحن -ابتداءً- على تخطئةٍ تامّةٍ -**لا تَلَجْلُجَ بها**- لقولِ مَن قالَ: إنَّ إيمانَ أهلِ الذُّنوبِ كإيمانِ جبريل!! **وما أشبَهُهُ مِنَ (الأقوالِ المُنحرفةِ)**...

❑ كلامٌ (حُجَّةٌ):

ويؤيِّدُ هذه المعانيَ -مُجتمعةً- كلامُ الإمامِ أبي القاسمِ الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٣٥هـ) في كتابِهِ «الحُجَّة في بيان المحجَّة، وشرح عقيدةِ أهلِ السُّنَّة»[٢] (١/ ٤٠٦-٤٠٨)؛ حيث قال -رحِمَهُ اللَّهُ-:

«الإيمانُ والإسلامُ اسمان لمعنيين:

فالإسلامُ: عبارةٌ عن الشَّهادتين مَعَ التَّصديقِ بالقلبِ.

والإيمانُ: عبارةٌ عن جميعِ الطَّاعاتِ؛ خلافًا لِمَنْ قالَ: الإسلامُ والإيمانُ سواءٌ -إذا حصلَتْ مَعَهُ الطُّمأْنينةُ-.

والدليلُ على الفرقِ بينهما: قولُهُ -تعالى-: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

---

(١) لإثباتِ (الإسلامِ).

(٢) وقد ابتُلِيَ (نِصفُ) هذا الكتابِ -الثَّاني- بتحقيقٍ (!) **أخرق**، لباحثٍ **أحمق**!!

والمُؤْمِنِينَ والمُؤْمِناتِ﴾؛ عَطَفَ الإيمانَ على الإسلامِ، والشيءُ لا يُعْطَفُ على نفسِهِ، **فعُلِمَ أنَّ الإيمانَ معنىً زائدٌ على الإسلامِ.**

ويدلُّ عليه حديثُ عمرَ بنِ الخطَّابِ -رضيَ اللَّهُ عنه-، وقولُ جبريلَ -عليه السَّلامُ-: «أخبِرني عن الإسلام»، ثم قال: «فما الإيمان؟»؛ **وهذا يدلُّ على الفرقِ بينهما.**

ويدلُّ عليه ما روى عامرُ بنُ سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، عن سعد، أنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- أعطَى رهطًا، وتركَ رجلاً منهم؛ فقالَ سعدٌ: يا رسولَ اللَّهِ! أَعْطَيْتَهُم، وتركتَ فلانًا، وواللَّهِ إنِّي لأراهُ مؤمنًا، فقال رسولُ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «أَوْ مُسلمًا؟!»؛ **ففرَّقَ بينَ الإيمانِ والإسلامِ......**

وقد ذكَرْنَا أنَّ **(الإيمانَ)** عبارةٌ عن: **جميعِ الطَّاعاتِ**، و**(الإسلامَ)** عبارةٌ عن: **الشَّهادتينِ مَعَ طُمَأْنينةِ القلبِ.**

وإذا كان كذلك؛ وجبَ الفرقُ بينهما».

وكان قد قالَ -قَبْلُ-مؤصِّلاً- (١/ ٤٠٣):

«الإيمانُ -في الشَّرعِ- عبارةٌ عن: جميعِ الطَّاعاتِ؛ الباطنةِ والظَّاهرةِ.

وقالَتِ الأشعريَّةُ: الإيمانُ هو التَّصديقُ، والأفعالُ والأقوالُ مِن شرائعِهِ، لا مِن نفسِ الإيمانِ!

وفائدةُ هذا الاختلافِ: أنَّ مَنْ أَخَلَّ بالأفعالِ، وارتكبَ المَنْهيَّاتِ لا يتناولُهُ اسمُ مؤمنٍ (على الإطلاقِ)، فيُقالُ: هو ناقصُ الإيمانِ؛ لأنَّهُ قد أَخَلَّ ببعضِهِ، وعندهم يتناولُهُ الاسمُ (على الإطلاقِ)؛ لأنَّهُ عبارةٌ عن التَّصديقِ، وقد أتى بِهِ».

ثمَّ قالَ (١/ ٤٠٥):

«**فلو كانَ الإيمانُ يختصُّ القلبَ لم يصحَّ دخولُهُ فيه**؛ لأنَّ ذلك لا يُمكِن تحصيلُهُ بالإكراهِ، وإنَّمَا يحصلُ مِن جهةِ **الأفعالِ الظَّاهرةِ والأقوالِ**، ولأنَّ الإيمانَ دينُ المؤمنين، **والدِّينُ عبارةٌ عن: الطَّاعاتِ، كذلك الإيمانُ الذي هو صفتُهُ**؛ ولأنَّهُ لا يُطْلَقُ على مَن تركَ[1] الصيامَ والزكاةَ، وارتكبَ الفواحشَ أنَّهُ **كاملُ الإيمانِ**».

❑ **تحقيقٌ وتأصيل:**

قلتُ:

وخلاصةُ القولِ -مِن هذا كلِّهِ-**تحريرًا لهذه المصطلحات**-جميعِهَا-وَفْقَ قاعدةِ **(الأسماءِ والأحكام)**[2]-:

أوّلاً: أَنَّ اسمَ (الإيمانِ) إنَّمَا هو واقعٌ على مَنْ عندَهُ **(الإيمانُ المُطْلَقُ)** -المُتضمِّن لـ**(مطلَق الإيمان)**-، وهو -بالتَّالي-: **(المُؤمنُ)** -المُستحقُّ للجنَّةِ-.

ثانيًا: أَنَّ اسمَ (الإسلامِ) إنَّمَا هو واقعٌ على مَنْ عندَهُ **(مُطْلَقُ الإيمانِ)**-دون **(الإيمان المطلَق)**-، وهو -بالتَّالي-: **(المُسلمُ = العاصي)** -المتوعَّدُ بالنَّارِ-.

ثالثًا: أَنَّ زوالَ اسمِ **(المُسلمِ)** -الذي يزولُ معه اسمُ **(المُؤْمن)**-لُزُومًا- يخلفُهُ وصفُ **(الكافرِ)** -الذي ليس عندَهُ **(مُطْلَقُ إيمان)**، فضلاً عن **(الإيمانِ المطلَقِ)**-.

.... وهذه هي -حَصْرًا- أصنافُ النَّاسِ الثَّلاثةُ:

- **(المُؤمنُ)**: (والمُحسِنُ أَجَلُّ منه).

---

(١) وفي هذا إشارةٌ إلى ترجيحِهِ **(الفقهيِّ)** تكفيرَ تاركِ الصَّلاةِ؛ مَعَ كونِهِ يتكلَّمُ -رحمَهُ اللَّهُ- عن (كمالِ الإيمان) -**حَسْبُ**-؛ فتنبَّه.

(٢) وشرحُهَا -وبيانُ وجوهِ القولِ فيها- في كتابي «**العقيدةِ الوَسَطيَّة في المسائلِ الإيمانيَّة**» -يسَّرَ اللَّهُ تمامَهُ-.

- و(**المُسلمُ**): (وهو مَن دونَ (المُؤمنِ)؛ بسببِ تقصيرِهِ، ومعاصِيهِ، وذنوبِهِ).

- و(**الكافرُ**): (وهو الخارجُ عن حدِّ الإيمانِ والإسلامِ) -سواءٌ أكانَ كافرًا أصليًّا، أم مرتدًّا بعد إسلامِهِ-.

... ومِثْلُهُ -**خروجًا مِنَ المِلَّةِ**-: (**المُنافقُ**)؛ فهوَ (كافرٌ) -في الحقيقةِ-، وإنْ كانَ في الظَّاهرِ يُعامَلُ معاملةَ (المُسلمِ)؛ لما يُظهِرُهُ مِن (**أقوال**) الإسلامِ -(**وأعماله**)-.

❑ كلمةُ الإمامِ الشَّافعيِّ في الإيمان:

ثُمَّ ذكرَ الأخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ (ص ٢٣) بعضَ (أدلَّتِهِ) على (تكفيرِ مَن لم يأتِ بالعملِ -مُطلقًا-)، وهو المُسمَّى -عندَهُ- بـ(**جنسِ العملِ**)، قائلاً:

«**وأمَّا الإجماعُ**: فقد قالَ الإمامُ الشَّافعيُّ في كتابِهِ «الأُمّ» في (باب النِّيَّةِ في الصَّلاة) -كما في «شرح أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» للالَكائيِّ (٥/ ٨٨٦)-: «**وكانَ الإجماعُ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ مِن بعدِهِم مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُم أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، (لا يُجزئُ) واحدٌ مِنَ الثَّلاثةِ إلاَّ بالآخَرِ**». اهـ.

والشَّاهدُ مِن هذا قولُهُ: «(**لا يُجزئُ**) واحدٌ مِن الثَّلاثةِ إلاَّ بالآخرِ»؛ **فعلى هذا لا بُدَّ مِنَ العملِ**».

فأقولُ: أَمَّا أَنَّهُ (**لا بُدَّ مِنَ العَمَلِ**): فهذا كلامُ حَقٌّ حَقٌّ، ونقيضُهُ عينُ الباطلِ...

ولكنَّ بحثَنَا فيما (**لا يصحُّ الإيمانُ بتركِهِ**)!!

مَا هو؟!

ومَا حدودُهُ؟!

وما؟! وما؟! -على نَسَقِ الأسئلةِ الكثيرة-المُتقدِّمِ ذِكْرُهَا-قبلُ-!

وأَمَّا كلمةُ الإمامِ الشَّافعيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: فالاستدلالُ بها -على دعوى أنَّ الإيمانَ باطلٌ بتركِ عملِ الجوارحِ- **فيهِ نَظَرٌ**؛ وذلك مِن ثلاثةِ وجوهٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّ قولَهُ «يُجزئُ» -هُنَا- بمعنى: **(يُغنِي)**؛ وليس بمعنى: (يصحّ)...

وهذا معنًى لُغويٌّ -علميٌّ- قريبٌ جدًّا؛ يشهدُ لَهُ:

الوجهُ الثَّاني: وهو أَنَّ المعلومَ المشهورَ **-جدًّا-** عَنِ الإمامِ الشَّافعيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ومُحَقِّقِي مذهبِهِ -بَعْدَهُ- القولُ بعدمِ تكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ..

فكيفَ بغيرِهَا -مِمَّا دونَهَا!-؟!

ويُؤَيِّدُ هذين:

الوجهُ الثَّالثُ: أَنَّ هذا الاستعمالَ لكلمةِ **(يُجزئُ)** -في مثلِ هذا المقامِ- سَكِيكَةٌ مطروقةٌ **عند أهلِ السُّنَّةِ؛ رَدًّا على المرجئةِ**، والجهميَّةِ -وأشباهِهِم-:

ففي «مجموعِ الفتاوى» (٧/ ٣٠٧-٣٠٨) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ- نقلَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن وكيعٍ[1] - قولَهُ:

«قالَ وكيعٌ: المرجئةُ: الذين يقولونَ: **الإقرارُ (يُجزئُ) عن العملِ؛ ومَن قالَ هذا فقد هلكَ.**

ومَن قالَ: النيَّةُ تُجزئُ عن العملِ: فهو كفرٌ، وهو قولُ جَهم.

وكذلك قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ.

ولهذا كانَ القولُ: **إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ -عند أهلِ السُّنَّةِ- مِن شعائرِ**

---

(١) ومثلُهُ في (٧/ ٣٨٥) -منه-.

ثُمَّ رأيتُهُ في «الإبانة» (٢/ ٩٠٣) -لابن بطَّة-.

السُّنَّةِ، وحَكَى غيرُ واحدٍ الإجماعَ على ذلك».

ثُمَّ نَقَلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- **مباشـرةً**[1] -وفي السياقِ ذاتِهِ- **كلمـةَ الإمامِ الشَّـافعيِّ** -هذه- رَحْمَةُ اللَّهُ عليهِ-.

❑ هذه هي عقيدة السَّلف:

قلتُ: وفي «الإبانةِ» (٢/ ٧٦٠-٧٦١) -للإمامِ ابنِ بطَّةَ- تحت عنوانٍ سـلفيٍّ عظيمٍ: (**بيـان الإيمـانِ، وفرضِـهِ، وأنَّـهُ تصديـقٌ بـالقلبِ، وإقـرارٌ باللِّسـانِ، وعمـلٌ بالجوارحِ والحركاتِ؛ لا يكونُ العبدُ مؤمنًا إلاَّ بهذه الثَّلاثِ**)، قال:

«اعلموا -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- أَنَّ اللَّهَ -جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وتقدَّسَتْ أَسمَاؤُهُ- فَرَضَ على **القلـبِ** المعرفةَ بِهِ، والتَّصديقَ لَهُ، ولرسلِهِ، ولكتبِهِ، وبكلِّ ما جاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وعلى **الألسنِ** النُّطْقَ بذلك، والإقرارَ بِهِ قولاً، **وعلى الأبدانِ والجوارحِ العملَ بكلِّ ما أمرَ بِهِ -وفَرَضَهُ- مِنَ الأعمالِ؛ لا (تجزئُ) واحدةٌ مِن هذه إلاَّ بصاحبتِهَا.**

ولا يكونُ العبدُ مؤمنًا إلاَّ بأَنْ يجمعَهَا -كلَّهَا- حتَّى يكونَ مؤمنًا بقلبِـهِ، مُقِـرًّا بلسانِهِ، عاملاً مُجتهدًا بجوارحِهِ.

ثُمَّ لا يكونُ -أيضًا- مَعَ ذلك مؤمنـًا حتَّى يكـونَ موافقًا للسُّـنَّةِ في كـلِّ مـا يقولُهُ ويعملُهُ، مُتَّبعًا للكتابِ والعلمِ -في جميعِ أقوالِهِ وأعمالِهِ-.

وبكلِّ ما شرَحْتُهُ لكُمْ نَزَلَ بِهِ القرآنُ، ومَضَتْ به السُّنَّةُ، وأجمـعَ عليـه علمـاءُ الأمَّةِ».

قلتُ: فلْيُنظَرْ كلامُهُ -آخِرًا- في مُوافقةِ العملِ للسُّنَّةِ، وعدمِ (إجزائِهِ) إلاَّ بها!

---

(١) ومثلُهُ فَعَلَ الإمامُ اللالَكائي في «شرحِ أصولِ الاعتقادِ» (٥/ ٨٨٦) -كما تقـدَّمَ نقـلُ طرفٍ مِن كلامِهِ (ص ٢٤) -مِمَّا تقدَّم-.

فهل المتخلّفُ عن ذلك يصيرُ كافرًا؟!

أم أنَّ المرادُ -حَتْمًا- اللزومُ والوجوبُ، والتّوكيدُ عليهما[١]؟!

فالسياقُ واضحٌ -في ذلك-**أوَّلاً وآخِرًا**-...

ومثلُهُ -على هذا المعنى- ما رواه ابنُ بطَّةَ- (٢/ ٨٠٢ و٨٠٣ و...) -وغيرُهُ- عن عددٍ مِن السَّلَفِ؛ مِن ذلك **قولُ الحسنِ البصريِّ**[٢]:

«الإيمانُ قولٌ، ولا قولَ إلاَّ بعملٍ، ولا قولَ وعملٌ إلاَّ بنيَّةٍ، **ولا قولَ وعملٌ ونيَّةٌ إلاَّ بسنَّةٍ**».

ومنه (٢/ ٨٠٧) **قولُ الأوزاعيِّ**:

«لا يستقيمُ الإيمانُ إلاَّ بالقولِ، ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ إلاَّ بالعملِ، **ولا يستقيمُ الإيمانُ والقولُ والعملُ إلاَّ بنيَّةٍ مُوافِقَةٍ للسُّنَّةِ**».

ومثلُهُ -بعدُ- **عن سفيانَ**.

وهكذا...

فالأمرُ -حمدًا للّهِ- جِدُّ واضحٍ.

❑ **مِن ضوابط (الترك):**

ثُمَّ نَقَلَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٢٣) كلمةَ الإمامِ الحُمَيْدِيِّ -المشهورةَ[٣]- ليستدلَّ

---

(١) ومنه -**مِن بابٍ آخَرَ**- كلامُ أُستاذِنَا الشيخِ ابنِ عُثيمين -رحمَهُ اللّهُ- في «شرحِ رياضِ الصَّالحين» (٣/ ٣١٤) -**فانظره**-.

(٢) ثم رأيتُ الأخَ السَّعْدَ (ص ٢٦) يُوردُهُ، ويُصحِّحُهُ!

فما جوابُهُ (على) الوجهِ الذي ذكرتُهُ -هَهُنَا-؟!

(٣) وهي قولُهُ -رحمَهُ اللّهُ-: =

بها على **تكفيرِ المُقِرِّ بالفرائضِ، دونَ فعلٍ لها!!**

وقد خَفِيَ عليه -غفرَ اللَّهُ له- شيئآن:

١- **أَنَّ إسنادَهَا ضعيفٌ**: كما ذكرتُ ذلك في «الرَّدّ البرهاني» (ص ١٨٥-١٨٦).

ولا تُفيدُهُ المُتابعةُ التي أوردَهَا الأخُ السَّعْدُ لَهُ (ص ٦٤) -مِن تقريظِهِ- عن (حمد[1]) بنِ أحمدَ البصيرِ: أنا عُثمانُ بنُ أحمدَ: نا حنبلٌ بِهِ) -نقلاً عن «اللالَكائيِّ» (١٥٩٤)!!

فإنَّ البصيرَ -**هذا**- غيرُ مشهورٍ بالعلمِ، ولم أَرَ مَن تَرْجَمَ لَهُ مِن الحُفَّاظِ..

لذا؛ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ توثيقَ شيخِهِ عُثمانَ بنِ أحمدَ -**فقط**-، ولم يذكرْ أدنى توثيقٍ لهذا!!

ولو صَحَّ سَنَدُ هذا الخَبَرَ -تنزُّلاً-؛ فلا يخلو عن واحدٍ مِن أمرين -أو هُما معًا-:

= «وأُخبرتُ أَنَّ قومًا يقولون: إنَّ مَن أَقَرَّ بالصَّلاةِ والزَّكاةِ والصَّومِ والحَجِّ، ولم يفعلْ مِن ذلك شيئًا حتَّى يموتَ، أو يُصلِّي مُسنِدَ ظهرِهِ مُستدبرَ القِبلةِ حتَّى يموتَ؛ فهو مؤمنٌ ما لم يكن جاحدًا (**إذا عَلِمَ أَنَّ تركَهُ ذلك في إيمانِهِ**) -إذا كانَ يُقِرُّ الفروضَ-، واستقبالَ القبلةِ! فقلتُ: **هذا الكفرُ باللَّهِ الصُّراحُ**، وخلافُ كتابِ اللَّهِ، وسُنَّةِ رسولِهِ، وفعلِ المسلمين؛ قالَ اللَّهُ -عَزَّ وجلَّ-: ﴿حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾.

قالَ حنبلٌ: قالَ أبو عبدِ اللَّهِ -أو سمعتُهُ يقولُ-: **مَن قالَ هذا فقد كفرَ باللَّهِ، وردَّ على اللَّهِ أمرَهُ، وعلى الرَّسولِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- ما جاءَ به.**».

(١) كذا عندَهُ!! وفي «الأصلِ» -المنقولُ عنه-: محمد، وهو الصَّواب.

فقد رأيتُ روايةَ اللالَكائيِّ عنه -هكذا- في أربعةِ -أو خمسةِ- مواضعَ مِن كتابِهِ.

الأوَّل: أنَّهُ رأيٌ علميٌّ لبعضِ أئمَّةِ السَّلفِ، مُقابَلٌ بآراءِ أخرى عن أئمَّةِ السَّلفِ الآخرين؛ **مِمَّا لا يخرجُ بالقضيَّةِ عن وَجْهِهَا الاجتهادي -ضِمْنَ دائرةِ أهلِ السُّنَّةِ-**.

الثَّاني: أنَّ هذا الرأْيَ -**لو دقَّقْنَا النَّظَرَ فيه**-بتأمُّلٍ- لرأينا أنَّ مورِدَهُ -الحقيقيَّ- لا يخرجُ -بحالٍ- عنِ التَّرجيحِ العلميِّ الذي نراهُ -ولِلَّهِ الحَمْدُ-، ونَدينُ اللَّهَ بِهِ:

ذلكم أَنَّ قولَ الحُميدِي -رَحِمَهُ اللَّهُ-فيه-: (... **إذا عَلِمَ أَنَّ تركَهُ ذلك في (إيمانِهِ)**...)؛ دليلٌ واضحٌ على أَنَّهُ لا يُريدُ **التَّركَ المَحْضَ**؛ وإنَّمَا يُريدُ أمرًا أعظمَ مِن ذلك...

وهذا: هو المعنى -نفسُهُ- الذي أشارَ إليهِ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموعِ الفتاوى» (٧/ ١٨١) قولاً لبعضِ فِرَقِ الضلالةِ -القائلين-: «**إنَّهُ لا يَضُرُّهُ**[١] **تركُ العملِ**»!!

وقد علَّقَ شيخُ الإسلامِ عليه بقولِهِ: «**فهذا كفرٌ صريحٌ**»...

ومثلُ كلمةِ الحُميدي -بهذا المعنى- **كلمةُ بعضِ أئمَّةِ السَّلفِ** -في تكفيرِ تاركِ الحَجِّ- التي نَقَلَهَا -أيضًا- شيخُ الإسلامِ: «**هو مَن لا يرى حَجَّهُ بِرًّا، ولا تركَهُ إثمًا**».

---

(١) ونَقَلَ -رحمَهُ اللَّهُ-بَعْدُ- قولَ هؤلاءِ الضَّالِّين -نفسَهُ- بلفظ: «إنَّ اللَّهَ فَرَضَ على العبادِ فرائضَ، ولم يُرِدْ منهم أَنْ يعملوها، ولا يضرُّهُم تركها»!!

نعوذُ باللَّهِ مِن هذا الضلالِ، وأهلِهِ، بل الكفرِ، وذويهِ...

وقالَ الإمامُ ابنُ أبي العزِّ الحنفيُّ في «شرح الطحاوية» (ص ٣٣٣): «**ولا خلاف بين أهل السُّنَّةِ أنَّ اللَّهَ -تعالى- أرادَ مِنَ العبادِ القولَ والعملَ...**».

وقد أعقبها -رَحِمَهُ اللَّهُ- بقولِهِ -مُعلِّقًا-: «**وأمَّا الترْكُ المُجَرَّدُ؛ ففيه نزاعٌ**»[1].

ومثلُ هاتين الكلمتين: كلمةُ **الإمامِ الآجُرِّي** -رَحِمَهُ اللَّهُ- وقد نَقَلَهَا الأخُ الشيخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- (ص ٢٤):

وفيها -وصفًا لحالِ التَّاركِ لعملِ الجوارحِ-: (..**ورضيَ مِن نفسِهِ بالمعرفةِ والقولِ**)!!

فهذا -المُرتضي القولَ والمعرفةَ-دونَ العملِ-؛ لا يكونُ منه ذلك -على الحقيقة- إلاَّ إذا كانَ لا يرى فعلَهُ الصَّالحَ برًّا، ولا تركَهُ الواجبَ إثمًا؛ بحيثُ يكونُ تركُهُ ذلك -كلُّهُ- فيه إيمانُهُ، دون إثمٍ، ولا نقصانِ إيمانٍ!!

وبخاصَّةٍ أَنَّ المُرجئة (يعتقدون) أنَّ «**الإيمانَ الذي في القلبِ يكونُ تامًّا بدون العملِ الظَّاهرِ.**

وهذا يقولُ بِهِ جميعُ المُرجئةِ».

كما قالَ شيخُ الإسلامِ -رحمَهُ اللَّهُ- (٧/ ٣٦٤).

فأيُّ ضلالٍ -وكفرٍ- أعظمُ مِن ذاك التَّصوُّرِ -**بتعبيراتِهِ الثَّلاثةِ**-جمعًا وتفريقًا-؟!

❑ نَعَم؛ (الإيمانُ: قولٌ وعملٌ):

وأمَّا كلمةُ الإمامِ ابنِ القيِّمِ -رحمَهُ اللَّهُ- التي نقلَهَا فضيلةُ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السَّعْدِ (ص ٢٥) في إثباتِ **أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ**...

---

(١) انظر «الرّدّ البرهاني» (ص ٢٢٢).

فهذا مِمَّا لا يُخالفُ فيهِ إلاَّ المرجئةُ الضَّالَّةُ -**وكلُّها ضالَّةٌ!**-عياذًا باللَّهِ-.

وفي تعليقِهِ على كلامِ ابنِ القيِّمِ: ذَكَرَ (!) إجماعَ الصَّحابةِ علــى تكفيرِ تــاركِ الصَّلاةِ...

وهـذا إجمـاعٌ يُعْوِزُهُ الدليـلُ، والاستدلالُ عليه بـأثرِ عبـدِ اللَّهِ بـنِ شـقيقٍ -المعروفِ- لا يتمُّ...

وانظر ما كتبناهُ -في بيانِ ذلك، وشرحِهِ- في كتابنا «**تنويـر الأرجـاء في تحقيـق مسائل الإيمانِ والكفر والإرجاء**» (ص ٥٣-٥٤ و١٠٧-١٠٨).

❑ **كلمةُ الإمامِ الزُّهْري، وضبطها:**

ثم قالَ الشيخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ -وفَّقَهُ اللَّهُ- (ص ٢٥):

«وأيضًا: جاء عن جمعٍ مِنَ السَّلفِ أنَّ الإيمانَ لا يكونُ إلاَّ بعملٍ:

فَمِنَ التَّابعين: أبو بكرٍ الزُّهْريُّ -رَحِمَهُ اللَّـهُ-، فقـد قـالَ: **نـرى أن الإسـلام الكلمة والإيمان و[1]العمل**».

ثُمَّ قالَ: «فـإذا كـانَ الإيمـانُ هـو العمـلَ؛ فـإذن: لا بُـدَّ منـه في الإيمـانِ، ولا يصحُّ بدونِهِ».

فأقولُ:

أمَّا أنَّهُ (**لا بُدَّ مِنَ العملِ**): فَنَعَمْ -كما قدَّمتُ-مِرارًا-...

---

(١) كذا بزيادةِ الواو -هنا!!-**ودون فواصلَ، أو شَكْلٍ!**- وهي زيـادةٌ مُفسِـدَةٌ للمعنـى، ومغيِّرةٌ له!!

والصَّوابُ فيها -ضبطًا، وتدقيقًا-: (**الإسلامُ: الكلمةُ، والإيمانُ: العَمَلُ**).

ورجائي -وأملي-مُخلِصًا- أَنْ لا تكونَ مقصودةً!

ولكنَّ البحثَ: **هل يصحُّ الإيمانُ بدونِهِ؟!**

أو: هل يخرجُ التَّاركُ لعملِ الجوارحِ مِن الملَّةِ؟!

ولقد ذكرتُ الوجوهَ العلميَّةَ التي تتعلَّقُ بكلمةِ الإمامِ الزُّهْريِّ -هذه-على وجهِ الصَّوابِ- في كتابي «الرَّدّ البُرهاني» (١٤٣-١٤٤)، مُشيرًا إلى روايةٍ عن الإمامِ أحمدَ، وافقَ فيها الإمامَ الزُّهْريَّ -رحمَهُمَا اللَّهُ-.

وخُلاصةُ ذلك: **أنَّ الخروجَ مِنَ الإيمانِ -الذي هو العملُ-، لا يلزمُ منه الخروجُ مِنَ الإسلامِ -وهو الكلمةُ-.**

وهذا المعنى -نفسُهُ-**بلفظٍ آخرَ**- هو المرويُّ عن **الإمامِ التَّابعيِّ الجليلِ أبي جعفرٍ الباقرِ** -رَحِمَهُ اللَّهُ- لَمَّا دَوَّرَ دائرتَين: كُبرى -وهي الإسلامُ-، وصغرى -وهي الإيمان-، مُبيِّنًا أَنَّ الخارجَ مِنَ الصُّغْرَى لا يخرجُ مِنَ الكُبرَى[1] **إلاَّ بالكفرِ باللَّهِ...**

وثمَّةَ نصوصٌ أُخرى عن أهلِ العلمِ -**مِن أهلِ السُّنَّةِ**-: أَذْكُرُهَا -إنْ شاءَ اللَّهُ- في مقامٍ آخَرَ...

❑ التَّكفير بضابطِهِ:

ثم نَقَلَ الأخُ الشيخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ (ص ٢٥-٢٦) أثرَ نافعٍ مولى ابنِ عُمرَ، في حُكْمِهِ على مَن قالَ[2]: (نحن نقرُّ بأنَّ الصَّلاةَ فريضةٌ؛ ولا نصلِّي، وأَنَّ الخمرَ حرامٌ؛ ونحن نشربُهَا، وأَنَّ نكاحَ الأُمَّهاتِ حرامٌ؛ ونحن نفعلُهُ»! -ناقلاً له مِن

(١) انظر كتابي «**كَلِمةٌ سَوَاء، في النُّصْرَةِ والثَّناء، عَلَى بَيَان (هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاء)، وفَتْوَى (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ للإفْتَاء)؛ في نَقْضِ غُلُوِّ التَّكْفِيرِ، وَذَمِّ ضَلالةِ الإرْجَاء**» (ص ٨١-٨٢).

(٢) وهو سالمٌ الأفطسُ.

«السُّنَّةِ» للخلاَّلِ، و«السُّنَّةِ» لعبدِ اللَّهِ-.

حيثُ قالَ نافعٌ: **«مَن فعلَ هذا فهو كافرٌ...»!**

قلتُ: والجوابُ على هذا مِن وجهين:

الأَوَّلُ: أَنَّ مُحقِّقَ كتابِ «السُّنَّةِ» (٤/ ٣٢) -للخلاَّل- ضعَّفَهُ؛ (لأنَّ فيه خالدَ ابنَ حيّان، ومعقلَ بنَ عُبيدِ اللَّهِ، وكلاهما صدوقٌ يُخطئُ)[١].

الثَّانِي:

أنَّ شاربَ الخمرِ -المُقِرَّ بتحريمِهَا- مسلمٌ عاصٍ، **ولم يَقُلْ بتكفيرِهِ إلاَّ الخوارجُ، وأذنابُهُم...**

فما الجوابُ عن إيرادِهِ في وَسَطِ هذا السياقِ؟!

وهل الحكمُ عليه مستقلٌّ؟!

أم أنَّهُ بالتَّبَعِ؟!

ولقد علَّقَ فضيلةُ الأخ الشيخِ الدكتورِ القاضي حُسينِ بنِ عبدِ العزيزِ آل الشيخِ -نفعَ اللَّهُ بِهِ- على مثلِ هذا الكلامِ -قائلاً-:

«بعضُ هذه (الأفعالِ) لا يُكَفَّرُ تركُهَا[٢] -اتِّفاقًا-.

فالكلامُ محمولٌ -لزومًا- على مَن كانَ هذا حالُهُ -جُملَةً-»[٣].

---

(١) وأمَّا مُتابعةُ (معقلٍ) التي أشارَ إليها الأخُ السَّعْدُ (ص ٢٦) -نقلاً عن «تهذيبِ الآثارِ»: **فهي مُتابعةُ مجهولٍ!!** وهو (عُمرُ بنُ خالدٍ الرَّقِّيُّ)!

ولقد ذَكَرَ العلاَّمةُ الأستاذُ محمود محمد شاكر -رحمَهُ اللَّهُ- أنَّهُ لم يجدْ لِعُمَر -هذا- ذِكْرًا -كما في «تهذيبِ الآثارِ» (٩١٥)، و(٩٦٣)-بتحقيقِهِ-.

(٢) **والمقامُ -هنا- مقامُ فعلٍ... فتنبَّه.**

(٣) كما في تعليقٍ له -حفظَهُ المولى- على كتابي «كلمة سواء...» (ص ٦٨).

قلتُ:

ويدلُّ على هذا المعنى ما رواه ابـنُ بَطَّـةَ (١٢٥١) -فيما يُبيِّـن عقيـدةَ سـالمٍ الأفطسِ -هذا-هذه!-:

أَنَّ مباركَ بنَ حسَّان قال له: «رجلٌ أطاعَ اللَّهَ: فلم يعصِهِ، ورجلٌ عصى اللَّهَ: فلم يُطِعْهُ؛ فصارَ المُطيعُ إلى اللَّهِ: فأدخلَهُ الجنَّـةَ، وصـارَ العـاصِي إلى اللَّـهِ: فأدخلَـهُ النَّارَ، هل يتفاضلانِ في الإيمانِ؟ قال: لا... **إنَّما الإيمانُ نطقٌ، ليس مَعَهُ عَمَلٌ**».

... فهذه هي عقيدةُ الأفطسِ -هذا-، **وهي التي كفَّرَ نافعٌ صاحِبَهَا؛ لِسُوئِهَا، وضَلالِهَا، و... كفرِهَا!!**

وبهذا نعرفُ الجوابَ على قولِ الأخِ عبدِ اللَّهِ -أخيرًا-: «**والشَّاهِدُ مِـن هـذا أَنَّ نافعًا كفَّرَهُم بتركِ العملِ**»!!!

❑ **بين (التركِ)، و(الفعلِ):**

قلتُ: إذِ (**التَّركُ للعملِ الواجبِ واقعٌ**) -فقط- في الصَّـلاةِ، وأمَّـا الخصلتـانِ الأُخريانِ: ففيهما (**الفعلُ**) **المُحرَّمُ**...

فَرَجَعَ القولُ إلى (**الصَّلاةِ**) -خصوصًا-، لا إلى (**العملِ**) -عمومًا-!!

وَلاَ تَخرجُ بقيَّةُ الآثارِ التي نَقَلَها الأخُ الشَّيخُ عبدُ اللَّـهِ السَّـعْدُ -وفَّقَـهُ اللَّـهُ- بَعْدُ- (صفحة ٢٦-٢٨) -**عن بعضِ السَّـلَفِ**- عـن هـذا المعنـى؛ توكيـدًا لاعتبـارِ **العملِ**[١] **مِنَ الإيمانِ، وأنَّهُ واجبٌ حَتْمٌ (لا بُدَّ منه)**.

---

(١) علَّقَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٢٧) على مثل هذا -قائلاً-: «والمقصودُ بـ(العمـلِ) -هنـا- ليس عملَ القلبِ -فقط-، أو **عملَ** القلبِ **واللِّسان**، وإنَّمَا **عملُ** القلبِ **واللِّسان** والجوارح»!!

نَعَم؛ هكذا قال: «**عملُ اللِّسانِ**» -مكرَّرًا مرَّتين-!! =

وهذا حقٌّ ناطقٌ...

ولكنَّ البحثَ -كما كرَّرْتُ، وأُكرِّرُ- في:

هل تَرْكُ العملِ -الذي هو عملُ الجوارحِ- مُبطِلٌ للإيمانِ، ومُوقعٌ في الرِّدَّةِ؟!

وهذا ما تقصُرُ (**أدلَّتُهُ**) عنه -إلى الآن-!

□ **ترك العمل (بالكُلّية):**

ثُمَّ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٢٨) كلمةً لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في كتابِهِ «شرح العُمدةِ» (ص ٨٦ - كتابُ الصلاةِ)، قالَ فيها: «**فإذا خلا العبدُ عن العملِ بالكُلّيَّةِ لم يكنْ مؤمنًا**».

كذا!!

مَعَ أَنَّ تمامَ قولِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُوضِّحُهُ -**تمامًا**-، ويُبَيِّن مُرادَهُ -**بدقَّةٍ**-؛ فقد قالَ -مَا نَصُّهُ-:

«... وأيضًا؛ فإنَّ **الإيمانَ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: قولٌ وعملٌ** -كما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةِ، **وأجمعَ عليه السَّلفُ**، وعلى ما هو مُقرَّرٌ في موضعِهِ-:

= **ثُمَّ كَرَّ على نفسِهِ بالنَّقْضِ**؛ ناقلاً إنكارَ الإمامِ أحمدَ على شَبَابَةَ بنِ سوَّار قولَهُ هذا -نفسَهُ-! وعلَّقَ في الحاشيةِ -**معرِّضًا**!-: «ومَعَ ذلك هنالك مَن يقولُ بهذا **مِمَّنْ يَزْعُمُ الانتسابَ إلى السُّنَّةِ**»!!

فَمَنْ هو؟!

وأين قولُهُ؟!

هذا -بلا شكٍّ- تعريضٌ مريضٌ منه -غفرَ اللَّهُ له-.

وفي كتابي «كلمةُ سواء..» (ص ٥٩-٦٠) بيانٌ دقيقٌ حولَ هذه المسألةِ، وذكرُ الوجهِ الصَّحيحِ فيها؛ فانظره.

فالقولُ: تصديقُ الرَّسولِ.

والعملُ: تصديقُ القولِ.

فإذا خلاَ العبدُ عن العملِ -**بالكُلّيَّةِ**- لم يكنْ مؤمنًا: و(**القولُ**) الذي يصيرُ بِهِ مؤمنًا قولٌ مخصوصٌ؛ وهو: **الشهادتان**، وكذلك (**العملُ**)، هو: **الصَّلاةُ**».

قلتُ: فرَجَعَ الأمرُ -**أُخرى**!- إلى (الصَّلاةِ)[1] -بدءًا، وانتهاءً-!

وهي... مسألةُ خِلافٍ -كما قلتُ، وأُكرِّر-!

❏ بين (التحميل!) و(الاحتمال!):

ثُمَّ ذَكَرَ الأخُ السَّعْدُ -سدَّدَهُ اللَّهُ- (ص ٢٩-٣٨) كلامًا طويلاً -طويلاً!- حولَ حديثِ أبي سعيدٍ الخدريِّ -في الشَّفاعةِ-، وفيه: إخراجُ جماعةٍ مِنَ النَّارِ «لم يعملوا خيرًا قطُّ»؛ مُطَرِّقًا إليه احتمالاتٍ شتَّى -مِن هُنا، وهُناك، وهُنالك!!- مبنيَّةً -جميعَها!- على (**قد**)، و(**يُحتَمل**)، و(**يُمكن**) و(**لعلَّ**)!!!

و(كِدْتُ) أَنْ أَتعقَّبَها -**هنا**- واحدةً تلو الأُخرى!! إلاَّ أَنَّني أعرضتُ عن ذلك في آخرِ لحظةٍ!! تاركًا ذلك -**مفصّلاً، ومؤصَّلاً**- لكتابي المُفْرَدِ في هذه القضيَّةِ الجليلةِ الكبيرةِ؛ الذي سمَّيتُهُ: «**ضوابط العقيدةِ السَّلفيَّة في قضيَّةِ: (تَرْكِ العَمَلِ**

---

(١) **ثُمَّ نَقَلَ نَقْلاً آخرَ عنه -رحمَهُ اللَّهُ-لا يخرجُ عن مُرادِهِ هنا-؛ فهو مبنيٌّ على هذا، قائمٌ عليه.**

على أنَّ كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -وبخاصَّةٍ في «**شرحِ العُمدةِ**»-حولَ الصَّلاةِ- كلامٌ دقيقٌ **جدًّا**، ومُتشعِّبٌ **جدًّا**، ويحتاجُ إلى تأمُّلٍ -**وَفَرْزٍ**!- دقيقٍ **جدًّا**..

لعلَّ اللَّهَ -جلَّ وعلاَ- يُيسِّرُ لي مُناسبةً أُخرَى أُبيِّنُ فيها ما أَجْمَلْتُهُ -هنا-؛ تحريرًا لكلامِ شيخِ الإسلامِ -هناك-.

واللَّهُ المُوفِّقُ..

بالكُلِّيَّة)»[١] -يَسَّرَ اللَّهُ إتمامَهُ على خيرٍ -بمنِّهِ وكرمِهِ-.

❑ **دليلٌ.. وبحثٌ:**

ثُمَّ ذَكَرَ الأخُ عبدُ اللَّهِ السَّعْدُ (ص ٢٨) المسألةَ الثَّانيةَ -عنده-؛ وهي: «أنَّ الكفرَ لا يختصُّ بالجحودِ والتَّكذيبِ، بل يكونُ -أيضًا- بالقولِ والعملِ -فعلاً وتركًا-».

ثُمَّ ذَكَرَ آياتِ سورةِ التَّوبَةِ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ . لاَ تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُم..﴾، وعلَّقَ عليها بقولِهِ: «.. حَكَمَ بكفرِهِم؛ فهؤلاءِ الذين تكلَّمُوا بتلكَ الكلماتِ **لم يقولوا هذا عن تصديقٍ واعتقادٍ**، وإنَّمَا قالوا ذلك على سبيلِ الخوضِ واللَّعبِ -فقط-»!!

قلتُ: كيف! وهم مُنافقون؟!

وأوَّلُ الآيةِ نصٌّ في ذلك: ﴿**يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ** أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِم...﴾ **إلى آخرِ الآياتِ**..

وعلى ذلك أئمَّةُ التَّفسيرِ؛ كابنِ كثيرٍ، وغيرِهِ.

نَعَم؛ «**الاستهزاءُ بآياتِ اللَّهِ كفرٌ، ولا يكونُ هذا إلاَّ مِمَّنْ شَرَحَ صدرَهُ بهذا الكلامِ.**

ولو كانَ الإيمانُ في قلبِهِ؛ مَنَعَهُ أَنْ يتكلَّمَ بهذا الكلامِ».

---

(١) واسمُهُ الآخَرُ: «**بلوغ الأَمَل في مسألة (جنس العَمَل)**».

وفيه -بالتَّفصيلِ- تعقُّبُ مبحث (**جنس العَمَل**) -أيضًا- مِن رسالة أخينا الفاضل عبد العزيز الريِّس -النَّافِعةِ- «**الإمام الألباني وموقفه مِنَ الإرجاء**» -المتقدّم ذِكرُها (ص ١٤-١٥)، ونقدُ بعض ما فيها-.

كما قالَهُ شيخُ الإسلامِ -في «مجموعِ الفتاوى» (٧/ ٢٢٠)-.

«فالمُؤاخذةُ لم تقَعْ إلاَّ بما اجتمعَ فيه كَسْبُ القلبِ مَعَ عَملِ الجوارحِ».

كما قالَ شيخُ الإسلامِ (١٢/ ١١٦) -أَيْضًا-.

ثُمَّ نَقَلَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٣٩) عن القاضي أبي بكرِ ابنِ العَرَبي ما يريدُ بهِ نَصْرَ كلامِهِ!

ولا أقِفُ عنده كثيرًا؛ فهو معروفُ التمشعُرِ!!

وفيما ذكرتُ -قَبْلُ- غُنْيَةٌ -بحمدِ اللَّهِ-.

□ الكفر بترك (العمل) = الصلاة:

ثُمَّ قالَ الأخُ الشيخُ عبدُ اللَّهِ -وفَّقَهُ المَوْلَى- (ص ٣٩):

«وأمَّا الكفرُ (بالعملِ)، فمثالُهُ: تركُ الصَّلاةِ...»!

قلتُ: يُريدُ: [بتركِ] العملِ!!

وأقولُ: هل مِن مثالٍ آخرَ غيرِ (**تركِ الصَّلاةِ**) على هذا النَّوعِ الكفريِّ **-مِن تركِ العَمَلِ**[1]-؟!

إذًا؛ يرجعُ الأمرُ -كما ذكرتُ، وأُكرِّرُ!- **إلى الصَّلاةِ**...

... ثُمَّ ذَكَرَ آثارًا عدَّةً لترجيحِ رَأْيِهِ -واختيارِهِ- في كفرِ تاركِ الصَّلاةِ؛ لا أجدُ كبيرَ فائدةٍ مِن مُناقَشَتِهَا **جُزئيًّا** -فيخرج كتابي عن مقصودِهِ-؛ لأنَّ مسألةً اختلفَ فيها أهلُ العلمِ -على مدارِ أربعةَ عشرَ قرنًا- **لن تُحَلَّ بورقاتٍ مِنّي... أو عَلَيَّ!!**

والذي جاهَدَ نفسَهُ على قَبُولِ الحقِّ: يرجعُ، ويستأنسُ -لرجوعِهِ- بعظمةِ

(١) انظر ما تقدَّم (ص ٢٠) حول مسألةِ (تركِ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ).

الحقِّ، ورفعةِ أهلِهِ...

وسيبقَى الخلافُ فيها قائمًا -**ودائمًا**-، ولكنْ: بين راجحٍ ومرجوحٍ، وخطإٍ وصوابٍ.. **في إطارِ السُّنَّةِ وأهلِهَا**... لا كما زَعَمَهُ مَن كتبَ بجهلٍ -**شَعَرَ، أَمْ لَمْ يشعُرْ!**- أنَّ القولَ بعدمِ تكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ فيه إرجاء[1]!!

نعوذُ باللَّهِ مِن دَرَكِ الشَّقاء، وسوءِ البلاء!!!

❑ المنافقون، وترك الصَّلاة:

ولكنَّ عندي وقفةً -هنا- في مُجملِ الأحاديثِ والآثارِ التي استدلَّ بها المخالفون -لنا- في هذه المسألةِ؛ كمثلِ أَثَرِ أَبَان، عن مُجاهدٍ[2]، قالَ: قلتُ لجابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ: ما كانَ يفرِّقُ بين الكفرِ والإيمانِ عندكم مِنَ الأعمالِ على عهدِ رسولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-؟ قال: الصَّلاةُ...

أقولُ: لم أتصوَّرْ -**قطُّ**-ولن أتصوَّرَا!-**وكذلك غيري!!**- أَنْ يكونَ في عصرِ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- **تاركُ صلاةٍ!**

حتَّى إنَّ **المُنافِقينَ** -وهم كفَّارٌ- كانوا **يتَّقونَ السَّيفَ** بأداءِ الصَّلاةِ...

فكيفَ بغيرِهِم؛ **مِمَّنْ ليسوا مثلَهُم؟!**

ويشهدُ هذا المعنى أَثَرُ ابنِ مسعودٍ -رضيَ اللَّهُ عنه-**في فضلِ صلاةِ الجماعةِ**- الذي رواه الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِهِ» (٦٥٤):

«.. ولقد رأيتُنا وما يتخلَّفُ عنها إلاَّ مُنافقٌ، معلومُ النِّفاق».

---

(١) انظر كتابَيَّ: «التَّعريف والتَّنبئة» (ص ٨٢)، و«الدُّرر المُتلألئة» (ص ٧٦-٧٧).

(٢) **وتحرَّفَ** في تقريظِ الأَخِ السَّعْد (ص ٣٩) إلى: «... حدثنا أبان بن صالح **بن** مجاهد عن جابر»!!!

وفي لفظٍ له -عندَهُ-:

«لقد رأيتُنا وما يتخلّفُ عن الصَّلاةِ إلاَّ مُنافقٌ قد عُلِمَ نفاقُهُ، أو مريضٌ..».

قلتُ: فإذا كان هـذا الحـالُ في التَّشـديدِ في تَـرْكِ **صـلاةِ الجماعـةِ** -يومئـذٍ-؛ فكيفَ الحالُ في **تركِ الصَّلاةِ** -كُلِّهَا-إذًا-؟!

وهل هذا كان موجودًا؟!

بل؛ هل كان مُتصوَّرًا وجودُه، ومُتَخيَّلاً تحقُّقُه؟!

وهذا المعنى -**الدَّقيق العميق**- يجبُ تأمُّلُهُ جيِّدًا، ثُمَّ ربْطُهُ بمسألتِنَا -وأدلَّتِها-؛ بشرطِ دفعِ التَّعصُّبِ **الواهي**، وردِّ الاحتمالاتِ **الواهِنة!!**

ديانةً، وأمانة...

❑ الاختلافُ في ترك الصَّلاة:

وأقفُ -**قليلاً**- عند الذي ذكرَهُ الأخُ السَّعْدُ (ص ٤١) -مِن تقريظِهِ-، وهـو أَثَرُ **أيُّوب**: «تركُ الصَّلاةِ كفرٌ لا يُختلفُ فيه»!!!

كيف هذا؟! والخلافُ مشهورٌ مشهورٌ!

مَـعَ أَنَّ أخانـا السَّـعْدَ عـزا -في الحاشـية- في نقـلٍ آخَـرَ لـ«الـدُّرر السـنية» (١٠/ ١٠٧!!) -والصواب: **٣٠٧**- مِن قولِ الشيخِ حَمَد بن نـاصر بـن معمّـر في تكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ: «وهو مذهبُ جمهورِ العلماءِ[1] مِنَ التَّابعينَ، ومَن بعدَهُم»!

فهل (الجمهورُ) إجماعٌ؟!

---

(١) وسيأتي (ص ١١٨) مِن كلامِ **أُستاذِنَا الشيخ ابن بازٍ** ما يُعارضُ هذا القول!!
وانظر ما سيأتي -قريبًا- مِن كلامِ الشَّيخِ حمد بن ناصر بن معمَّر -نفسِهِ-.

ثُمَّ؛ عند الشيخ حَمَدٍ -**في الصَّفحةِ نفسِهَا!**- النَّقلُ عن أبي حنيفةَ ومحمد بن شهابٍ الزُّهري ما **يُخالفُ هذه الدعوى!!**

والزُّهْريُّ أجلُّ من أيُّوبَ، وأعلى طبقةً منه...

فَلِمَ السُّكوتُ؟!

ولقد حاولَ الأخُ السَّعْدُ -في حاشيةِ (ص ٤١-٤٢)- **الاعتذارَ** لهذا القولِ بنفي الخلافِ حتَّى فيمَن بعد الصَّحابةِ!!

لكنَّهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خيرًا- **لم يَقْوَ على ذلك -صراحةً!-**، وإنَّمَا اكتفى بالقولِ **-بينَ بينَ!-**:

«حتَّى مَن أتى مِن بعدِ الصَّحابةِ -رضيَ اللَّهُ عنهم- مِن أهلِ القرنِ الثَّاني، ونصفِ القرنِ الثَّالثِ (**فأكثرُهُم**) على كفرِ تاركِ الصَّلاةِ...»!!

فهل البحثُ -يا أخِي عبدَ اللَّهِ!- بحثُ (أكثر) و(أقلّ)؟!

أم بحثُ (إجماعٍ) و(خلافٍ)؟!

أم أنَّهُ -وهذا هو الأصلُ- **بحثُ دليلٍ وبُرهانٍ؟!**

... وكلامُ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ نصرٍ في «تعظيم قدر الصَّلاةِ» (٢/ ٩٢٥) **-وهُوَ مَن هُوَ-** فيما ذكرَهُ مِن اختلافِ (**أهلِ العلمِ**) -في ذلك- كافٍ في إثباتِ **الخلافِ السُّنِّي -الفقهيّ-**؛ فتأمَّل[1].

---

(١) وأمَّا كلامُ الإمامِ أبي محمدِ بنِ حزمٍ -رحمَهُ اللَّهُ- الذي نَقَلَهُ الأخُ السَّعْدُ (ص ٤٢): فالقولُ فيه يحتاجُ إلى تفصيلٍ وبيانٍ؛ مَحَلُّهُ كتابي: **«ضوابط العقيدةِ السَّلفيَّة في قضيَّةِ: (ترك العملِ بالكُلِّيَّة)»** -يسَّرَهُ اللَّهُ-.

❑ **سؤالٌ وجواب:**

ثُمَّ نَقَلَ الأخُ الشيخُ السَّعْدُ -وفَّقَهُ اللَّهُ- (ص ٤٢-٤٨) نصوصًا[١] وأقوالاً مُؤيِّدةً لما يراه؛ في ترجيحِهِ تكفيرَ تاركِ الصَّلاة!

ولَسْتُ أجدُ نفسي -الآن- **نشيطًا** لتعقُّبها، وبيانِ ما فيها[٢]؛ فقد طالَتْ هذه الإضافةُ -**مَعَ التَّذكيرِ أنَّها (قبلَ الطَّبع!)**!-، وبخاصَّةٍ **في مسألةِ خلافٍ لا يَخْرُجُ المُرَجِّحُ فيها قولاً على آخرٍ -ضمن أُصولِ العلم الصَّحيح- عن حدِّ السُّنَّةِ، والاجتهادِ... والحمدُ للَّهِ...**

---

(١) وقد نَقَلَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٤٣) قولاً للإمامِ ابن نصر، ثُمَّ علَّقَ -على موضعٍ منه- بقولِهِ: «يبدو أَنَّ هَهُنَا **سقطٌ** لبعضِ الكلمات»!!

كذا!! وهو خطأٌ لغويٌّ، صوابُهُ: **سقطًا**!

(٢) ولكنِّي لم أقدرْ على السكوتِ -**على الأقلِّ هُنا**!- على كلامِهِ حولَ حديثِ فَضالةَ الليثيِّ -في «المسند»، و«سنن أبي داود»- وفيه: «إنْ شُغِلْتَ فلا تشغل عن العصرين»...

فقالَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٤٦): «ووجهُ الاستدلالِ بهذا الحديثِ: هو الاكتفاءُ بصلاتين عن باقي الصلوات الخمس...، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ وإنَّما المقصودُ تأخيرُ الصلاةِ عن وقتها...»!!

قلتُ: وهذا تأويل.. ليس عليه تعويل:

فقد روى الإمامُ أحمد في «المسند» (٥/ ٢٤-٢٥)، و(٣٦٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٩٤١) عن رجلٍ مِنَ الصَّحابةِ -**بسندٍ صحيح جدًّا**- عن نصر بن عاصم الليثي -عن رجلٍ منهم-، **أنَّهُ أتى النَّبيَّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-؛ فأسلمَ على أنَّهُ لا يُصلِّي إلاَّ صلاتين**، فقبلَ ذلك منه.

فأين هذا (النَّصُّ) البيِّن الجليل؛ مِن ذاك التَّأويل العَيِيِّ العليل؟!

وفي كتابِ «فتح مِن العزيز الغفَّار بإثباتِ أنَّ تاركَ الصَّلاةِ ليس مِن الكفار» (ص ٩٧-١٠٠) مناقشاتٌ لطيفةٌ تنقضُ تأويلَهُ، وتردُّ تعليلَهُ...

ولكنّي سأكتفي -**في هذا المقام**- بنقلِ كلمةٍ حَسَنَةٍ للشيخ حَمَدِ بنِ ناصرِ بنِ مُعَمَّرٍ[(١)] -المُتوفَّى سنة (١٢٢٥)-رَحِمَهُ اللَّهُ-وهو **مِن أئمَّةِ الدعوة**-وترجمتُهُ في كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون»(٢/ ١٢١-١٢٨)- جوابًا على سؤال:

مَن قالَ: لا إله إلاَّ اللَّهُ، محمدٌ رسولُ اللَّهِ، ولم يُصَلِّ، ولم يُزَكِّ[(٢)]؛ هل يكونُ مؤمنًا؟

فقالَ: «أمَّا مَن قالَ: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، محمدٌ رسولُ اللَّهِ، **وهو مقيمٌ على شركِهِ**، يدعو الموتى، ويسألُهُم قضاءَ الحاجاتِ، وتفريجَ الكُرباتِ؛ فهذا كافرٌ مُشركٌ، حلالُ الدَّمِ والمالِ، وإنْ قالَ: لا إله إلاَّ اللَّهُ، محمدٌ رسولُ اللَّهِ وصَلَّى وصَامَ، وزَعَمَ أنَّهُ مُسلمٌ -كما تقدَّمَ بيانُهُ-.

وأَمَّا: إنْ وَحَّدَ اللَّهَ -تعالى-، ولم يُشركْ بِهِ، **ولكنَّهُ تركَ الصَّلاةَ، ومَنَعَ الزَّكاةَ**:

فإنْ كانَ جاحدًا للوجوبِ؛ **فهو** كافرٌ إجماعًا.

وأمَّا: إنْ أقَرَّ بالوجوبِ، **ولكنَّهُ تركَ الصَّلاةَ تكاسلاً عنها؛ فهذا قد اختلفَ (العلماءُ) في كفرِهِ.**

و(العلماءُ) إذا أجمعوا؛ فإجماعُهُم حُجَّةٌ، لا يجتمعون على ضلالةٍ، وإذا تنازعوا في شيءٍ، رُدَّ ما تنازعوا فيه إلى اللَّهِ والرسولِ.

والواحدُ منهم ليس بمعصومٍ على الإطلاقِ، بل كُلُّ أحدٍ يؤخَذُ من قولِهِ ويُترَكُ، إلاَّ رسولَ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-؛ قالَ اللَّهُ -تعالى-: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

---

(١) «الدُّرَر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٢) **قارن جوابَهُ -رحمَهُ اللَّهُ- (بكلامِهم) في مسألةِ (جنسِ العملِ)!!**

قالَ العلماءُ: الرَّدُّ إلى اللّهِ: هو الرَّدُّ إلى كتابِهِ، والرَّدُّ إلى الرسولِ: هو الرَّدُّ إلى السُّنَّةِ بعد وفاتِهِ.

وقال -تعالى-: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

وقد ذَمَّ اللّهُ -تعالى- مَن أعرضَ عن كتابِهِ، ودعا عند التّنازعِ إلى غيرِهِ؛ فقالَ -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]...».

قلتُ: ثُمَّ رَجَّحَ القولَ بالتكفيرِ -**على رَأْيٍ**-.

وعليه؛ فالقولُ عندَهُ -رحمَهُ اللّهُ- **مِن أصلِهِ**- لا يخرجُ عن ثلاثةِ أبوابٍ:

الأوّلُ: أنَّ الخلافَ في تاركِ الصّلاةِ -على هذا النَّسَقِ-: **إنّما هُو في أهلِ السُّنّةِ، وبينهم.**

الثّاني: أنَّ الخروجَ مِن هذا الخلافِ: **إنّما يكونُ بالحُجَّةِ والدليلِ**، دونَ التَّعصُّبِ للأقاويلِ!

الثّالث: أنَّ التَّرجيحَ العلميَّ -**لأيٍّ مِنَ القولينِ**- لا يُكَدِّرُ صفاءً، **ولا يَنقضُ إخاءً**...

☐ بين (الصّلاة) وغيرها:

ثُمَّ عَنْوَنَ الأخُ عبدُ اللّهِ (ص ٤٩-٦٠): (فصل: في التَّفريقِ بين مذهبِ أهلِ الحديثِ والسُّنَّةِ، وبين مذهبِ الخوارجِ والمعتزلةِ)...

فكانَ مِمَّا قالَهُ -**في تقريرِ مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ**-: «إنَّ بعضَ الذُّنوبِ تَذْهَبُ بالإيمانِ؛ كالاستهزاءِ بالدينِ -كما سَلَفَ-.

وأَمَّا تركُ الزَّكاةِ والصِّيامِ والحَجِّ؛ فقد اختلفَ السَّلفُ في ذلك..»!

قلتُ: ثُمَّ رجَّحَ عدمَ التَّكفيرِ... **ولكنْ**:

لماذا لم تَذْكُرِ (الصَّلاةَ) -يا أخي عبدَ اللّهِ-؟!

فهل السَّلفُ لم يختلفوا فيها؟!

أو -بعبارةٍ أصحَّ-: هل أجمعوا عليها؟!

لماذا؟!

□ دقيقةٌ في (الترْكِ) المكفِّر:

ثُمَّ ذَكَرَ الأخُ سَعْدٌ (ص ٥٠-٥١) مسألةَ (أَنَّ الكفرَ لا يكونُ إلاَّ بالجَحْدِ والتَّكذيبِ، ولا يكونُ بالأعمالِ)؛ مُبيِّنًا أَنَّها (مِنَ الإرجاءِ).

قلتُ: وهذا أمرٌ **لا يُختَلفُ فيه** -إنْ شاءَ اللَّهُ-؛ ولكنْ:

ذَكَرَ أخونا -أعانَهُ اللَّهُ- أَثَرَ سفيانَ بنِ عُيينةَ[1] في بيانِ **اعتقادِ المُرجئةِ!** مُعلِّقًا عليه بقولِهِ:

«والشاهدُ مِن هذا أَنَّ سفيانَ جعلَ تركَ الفرائضِ مِن غيرِ عذرٍ -مَعَ الإتيانِ بالشهادةِ- كفرًا، وأنَّ عدمَ التَّكفيرِ بذلك مِن صفاتِ المُرجئةِ..»[2]!

ويبدُو (!) أنَّ أخانا السَّعْدَ -أسعدَهُ اللّهُ بالدليل- لم يتنبَّهْ لملحظِ (الإرجاءِ) -الدَّقيق- في كلامِ سفيانَ!!!

---

(١) وكنت قد ذكرتُ في «الرَّدّ البرهاني» (ص ٢٢٠) ما في سندِهِ مِنَ الكلامِ...

(٢) ثُمَّ تأوَّلَ كلامَ ابنِ عُيينةَ في كُفرِ إبليسَ! بقولِهِ: «**لعلَّهُ يقصدُ..**»!!!

... **وهكذا: كثيرٌ مِمَّا (نحنُ) بصددِهِ.. لعلَّ.. لعلَّ!!**

فأقولُ: اِجْعَل (لعلَّ) عند ذَاكَ (!) الكوكبِ...

حيثُ إِنَّ نصَّ كلامِ سفيانَ واضحٌ في أنَّ (المُرجئةَ **أوجبوا الجَنَّةَ** لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لا إله إلاَّ اللَّهُ **مُصرًّا بقلبِهِ** على تركِ الفرائضِ)!!

فما معنى هذا **الإصرارِ القلبيِّ** -هنا-؟!

وهل التَّاركُ -إِنْ لم يكن عنده هذا **الإصرارُ القلبيُّ**!- كمثلِ الذي عنده؟!

فأين هذا مِن ذاك؟!

فضلاً عن (إيجابهم) الجنَّةَ بذلك!!!

مِن أجلِ ذا: نَقَلَ الإمامُ محمدُ بنُ نصرٍ المروزيُّ -رحمَهُ اللَّهُ- في كتابِهِ: «تعظيم قدرِ الصَّلاةِ» (٢/ ٥٢٠) عن (**طائفةٍ مِن أصحابِ الحديثِ**) قولَهُم -بعد كلامٍ-:

«... فَمِنْ ثَمَّ قلنا: إِنَّ تركَ التَّصديقِ باللَّهِ كفرٌ بهِ، وإنَّ (**تركَ الفرائضِ**) مَعَ تصديقِ اللَّهِ أَنَّهُ أوجبها: كُفْرٌ؛ **ليس بكفرٍ باللَّهِ؛ إنَّمَا هو كفرٌ مِن جهةِ تركِ الحَقِّ**..».

ثُمَّ نَقَلَ عن أصحابِ الحديثِ -هؤلاءِ- تعليلَ قولِهِم -بقولِهِ-:

«قالوا: ولنا في هذا قدوةٌ بِمَن رُوِيَ عنهم مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، والتَّابعينَ؛ **إِذْ جعلوا للكفرِ فروعًا -دون أصلِهِ- لا تنقلُ صاحبَهُ عن ملَّةِ الإسلامِ؛ كما ثبَّتوا للإيمانِ -مِن جهةِ العملِ- فرعًا للأصلِ؛ لا ينقلُ تركُهُ عن ملَّةِ الإسلامِ**؛ مِن ذلك قولُ ابنِ عبَّاسٍ..».

قلتُ: ثُمَّ أوردَ -رحمَهُ اللَّهُ- **أَثَرَهُ الصَّحيحَ المشهورَ** -رُغْمَ أَنْفِ ذاك (الرُّويبضةِ)[1] و(حُلفائِهِ)!- **مِن طُرُقٍ عدَّةٍ، وألفاظٍ مُتعدِّدةٍ**- في تفسيرِ آياتِ الحُكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، قال:

---

(١) انظر كتابي «الرَّدّ البرهاني» (ص ٢٢٣-٢٢٤).

«ليس بالكفرِ الذي يذهبون إليه».

فلست أدري!!! هل ستقولون (!) -هنا-: هؤلاءِ **(مُرجئةُ أصحابِ الحديث!)؟!**

فإنْ (كانوا!)؛ فأين (الإمامُ) ابنُ نصرٍ منهم، وعنهم؟!

أم ماذا ستفعلون (!) هذه المرَّة؟!

□ كلمةُ إسحاق بن راهويهِ، وضبطُهَا:

ثُمَّ نَقَلَ الأخُ عبدُ اللهِ (ص ٥١) قولَ إسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ: «غَلَتِ المُرجئةُ حتَّى صارَ مِن قولِهِم: أَنَّ قومًا يقولون: مَن تركَ الصَّلواتِ المكتوباتِ، وصومَ رمضانَ، والزَّكاةَ، والحجَّ، وعامَّةَ الفرائضِ -مِن غيرِ جحودٍ لها- **لا نُكَفِّرُهُ، يُرجَأُ أمرُهُ إلى اللَّهِ -بعد-**؛ إذ هو مُقِرٌّ، فهؤلاءِ الذين لا شَكَّ فيهم -يعني: في أَنَّهُم مُرجئةٌ-»ا.هـ. مِن «فتح الباري» (١/ ٢٣) لابن رجبٍ.

وقد قالَ ابنُ رجبٍ -قبلَ الكلامِ السَّابقِ[1]-: «(وكثيرٌ) مِن علماءِ الحديثِ يرى تكفيرَ تاركِ الصَّلاةِ، وحكَاهُ إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ إجماعًا منهم؛ حتَّى إِنَّهُ جعلَ قولَ مَن قالَ: لا يَكفُرُ بتركِ هذه الأركانِ -مَعَ الإقرارِ بها- مِن أقوالِ المُرجئةِ، وكذلك قالَ سفيانُ بنُ عُيينةَ...».

قلتُ: ومظِنَّةُ الحُكمِ بالإرجاءِ في هذا القولِ واضحةٌ.. وإنْ غابتْ **-مَرَّةً ثانيةً!-** عن أخينا السَّعْدِ!!

فقولُ المُرجئةِ -في هذا التَّارِكِ-: **«يُرجَأُ أمرُهُ إلى اللَّهِ»** بيِّنٌ في سببِ الحكمِ[2]

---

(١) وقبلَهُ (!) -أيضًا- كلامٌ مهمٌّ آخَرُ؛ فانظرْهُ!!! وقارن بما سيأتي (ص ١٢٠).

(٢) انظر كتاب «الوعد الأُخْرَوي: شروطه، وموانعه» (٢/ ٥٩٦) للدكتور عيسى =

عليهم بضلالهم..

أمَّا القائلُ: إنَّ هؤلاءِ فُسَّاقٌ، فُجَّارٌ، داخلون تحت طائلةِ الوعيدِ: فليسَ مِن هذا القَبيل؛ لا في كثيرٍ، ولا في قليل!

فإذا جَرَّدْنَا كلامَ إسحاقَ مِن هذه المظنَّةِ **-التي حَكَمَ بها على هذا القولِ: بالإرجاءِ-**: فإنَّ أمرَهُ -رحِمَهُ اللَّهُ- لا يخرجُ عن اثنين:

إمَّا: خطأٌ على إسحاقَ...

أَوْ: خطأٌ مِن إسحاقَ...

فلقد ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ في «مجموعِ الفتاوى» (٧/ ٦١٠) (أقوالَ العلماءِ) في حكمِ **(تركِ شيءٍ مِن هذه الأربعةِ)**، ثُمَّ قالَ:

«هي رواياتٌ عن أحمدَ:

أحدُهَا: أَنَّهُ يكفرُ بتركِ (واحدٍ) مِنَ الأربعةِ حتَّى الحجِّ، وإنْ كانَ في جوازِ تأخيرِهِ نزاعٌ بين العلماءِ، فمتى **(عَزَمَ)** على تركِهِ بالكُلِّيَّةِ كَفَرَ.

وهذا قولُ طائفةٍ مِنَ السَّلفِ، وهي إحدى الرواياتِ عن أحمدَ، اختارَهَا أبو بكرٍ.

والثَّاني: أَنَّهُ لا يكفرُ بتركِ **(شيءٍ)** مِن ذلكَ **-مَعَ الإقرارِ بالوجوبِ-**.

وهذا هو المشهورُ عند كثيرٍ مِنَ الفقهاءِ مِن أصحابِ أبي حنيفةَ، ومالكٍ،

= السَّعدي - **نشر دار عالم الفوائد!!!**

ولي على هذا الكتاب ملاحظاتٌ عـدَّةٌ؛ أهمُّهَا **خلطُهُ في مصطلحات العلماء، وعدمُ ضبطِهِ لها**... كمثل قولِهِ -في (١/ ٤١٤)-: **(جنس الالتزام)!!**

فما هذا؟! وأين برهانه؟! بل: ما معناه -عنده-؟!

والشَّافعيُّ، وهو إحدى الرواياتِ عن أحمدَ، اختارَهَا ابنُ بطَّةَ، وغيرُهُ...».

❑ تاصيلٌ وتفصيلٌ:

بل هذا الإمامُ ابنُ رجبٍ -نفسُهُ- يقولُ في «فتح الباري» (١/ ٢٠-٢١) -نفسِهِ- قُبيلَ نقلِهِ كلامَ إسحاقَ[١] -شارحًا حديثَ: «بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ»:

«وإذا كانت هذه دعائمَ البنيانِ وأركانَهُ؛ فبقيَّةُ خصالِ الإسلامِ كبقيَّةِ البنيانِ، **فإذا فُقِدَ شيءٌ مِن بقيَّةِ الخصالِ الدَّاخلةِ في مُسمَّى الإسلامِ الواجبِ؛ نَقَصَ البُنيانُ، ولم يَسْقُطْ بفَقْدِهِ.**

وأمَّا هذه الخمسُ؛ فإذا زالتْ **(كلُّهَا)** سقطَ البنيانُ، ولم يثبتْ بَعْدَ زوالِهَا.

وكذلك إنْ زالَ منها الركنُ الأعظمُ؛ وهو **(الشَّهادتانِ)**، وزوالُهما يكون بالإتيانِ بما يضادُّهُما، ولا يجتمعُ معهما.

وأمَّا زوالُ **(الأربعِ البواقي)؛ فاختلف العلماءُ:**

هل يزولُ الاسمُ بزوالِهَا[٢]؟

أو زوالِ واحدٍ منها؟

أم لا يزولُ بذلك؟

أم يفرِّقُ بين الصَّلاةِ وغيرِهَا؛ فيزولُ بتركِ الصلاةِ دونَ غيرِهَا؟

أم يختصُّ زوالُ الإسلامِ بتركِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ -خاصَّةً-؟

وفي ذلك اختلافٌ مشهورٌ.

وهذه الأقوالُ -كلُّهَا- محكيَّةٌ عنِ الإمامِ أحمدَ».

---

(١) وهو الكلامُ المُهِمُّ الذي أشرتُ إليه -في الحاشيةِ- قبل صفحتين!!

(٢) **جميعًا... وإيَّاكَ والتحريفَ!!** وانظر ما سيأتي (ص ١١٩).

فهل الإمامُ أحمدُ -فضلاً عن غيرِهِ مِن (العُلماء)[1]- مرجئةٌ؛ لأنَّهُم (**لا يكفِّرونَ بتركِ شيءٍ مِن ذلك [الأركانِ الأربعة] -مَعَ الإقرارِ بالوجوبِ**[2]-)؟!!!!

سبحانَكَ اللَّهُمَّ!

وقد قالَ الإمامُ حربٌ الكِرماني في «عقيدتِهِ» (رقم: ٢١ - بتحقيقي)[3]:

«والكفُّ عن أهلِ القبلةِ؛ فلا نُكفِّرُ أحدًا منهم بذنبٍ، ولا نُخْرِجُهُ مِنَ الإسلام بعملٍ؛ إلاَّ أَنْ يكونَ في ذلك حديثٌ -كما جاء، وكما رُوِيَ-؛ فنُصَدِّقُهُ ونَقْبَلُهُ، ونَعْلَمُ أَنَّهُ كما رُوِيَ؛ **نحو كُفرِ مَن (يستحلُّ) تركَ الصَّلاةِ، وشُرْبَ الخَمْرِ**، وما أشبهَ ذلك، أو يبتدعُ بدعةً يُنْسَبُ صاحِبُهَا إلى الكفرِ والخروجِ مِنَ الإسلامِ، **فاتَّبِعْ ذلك، ولا تُجَاوِزْهُ**».

ومنه: قولُ الحافظِ ابنِ رجبٍ -**نفسِهِ**- في «الفتحِ» (١/ ١٢٩-١٣٠):

«**وقد وَرَدَتْ نصوصٌ اختَلَفَ (العلماءُ) في حملِها على الكفرِ النَّاقلِ عنِ المِلَّةِ -أو على غيرِهِ-؛ مثلَ الأحاديثِ الواردةِ في كفرِ تاركِ الصَّلاةِ**؟!».

❏ تحقيق النَّقل عن سماحةِ الشيخِ ابنِ بازٍ:

ثُمَّ نَقَلَ الأخُ السَّعْدُ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- (ص ٥٢) قولاً نَسَبَهُ إلى (**سماحةِ أستاذِنَا العلاَّمةِ الشيخِ**)[4] عبد العزيز بن بازٍ -رحمةُ اللَّهِ عليه-؛ أَنَّهُ سُئِلَ -رحِمَهُ اللَّهُ- عمَّنْ

---

(١) **أم يُقالُ -أيضًا-: هؤلاء مُرجئةٌ؟!**

(٢) **الذي هو المعنى الدّقيقُ لـ(الالتزام).**

(٣) وانظر «حادي الأرواح» (ص ٦٥٥ - ط. الزغلي) -للإمامِ ابن القيِّم-.

(٤) ولم يذكرْ الأخُ عبدُ اللَّهِ -**هداهُ اللَّهُ**- أيًا مِن هذه المدائح!! مكتفيًا بقولِهِ: (**وقالَ عبدُ العزيزِ بن باز...**)! سبحانَ اللَّهِ!!

يقولُ: إنَّ العملَ داخلٌ في الإيمانِ لكنَّهُ شَرْطُ كَمَالِهِ؟

فأجابَ: لا، لا؛ ما هو بشرطِ كمالٍ، هو جزءٌ مِنَ الإيمانِ، هذا قولُ المُرجئةِ ا.هـ. «مجلَّة المشكاة - العدد الثاني (ص ٢٩٧)[1]».

قلتُ: وعلى هذا تعليقاتٌ:

أوَّلُهَا: أَنَّ لكلامِ أُستاذِنَا الشيخِ ابنِ بازٍ -رحمَهُ اللَّهُ- تتمَّةً (!) **تُوضِّحُهُ، وتبيِّنُهُ، وتشرحُهُ**؛ وهو قولُهُ -بعد-**مُباشرةً**-في المرجعِ نفسِهِ!-:

«... **المُرجئةُ يرونَ الإيمان: قولٌ وتصديقٌ -فقط-**.

والآخرون يقولون: المعرفةُ.

وبعضهم يقول: التَّصديقُ.

وكُلُّ هذا غَلَطٌ...

والصَّوابُ -عند أهلِ السُّنَّةِ- **أَنَّ الإيمانَ قولٌ، وعملٌ، وعقيدةٌ** -كما في «**الواسطيَّةِ**»-، **يزيدُ بالطَّاعةِ، وينقصُ بالمعصيَّةِ**».

قلتُ: وكُلُّ هذا حقٌّ لا رَيْبَ فيه، وصوابٌ بلا شبهةٍ تعتريهِ...

وفي هذا إشارةٌ جليَّةٌ إلى أَنَّ كلامَ سماحةِ أُستاذِنَا الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مُتعلِّقٌ **بالمصطلحِ الحادثِ** -هذا- على **المعنى الإرجائي الضَّالّ** -ذاك-؛ ليس إلاَّ!!

بدليلِ ما سيأتي مِن كلامِهِ الآخَرِ -**قريبًا**-؛ الشَّارحِ له، المُبيِّنِ لِمُجملِهِ.

ثُمَّ قالَ السَّائلُ -بعدَ سؤالٍ-:

«يذكرونَ أنَّكُم لم تعلِّقوا على هذا في أوَّلِ «الفتحِ»؟

(١) كذا!! والصوابُ: (٢٧٩).

فأجابَ سماحتُهُ -بَعْدَ كلامٍ-:

«ما أذكُرُ! يُمكنُ مَرّ، ولم نفطنْ له[(١)]».

أقولُ: وقد نَقَلَ قولَ ابنِ حجرٍ -هـذا-نفسَـهُ- العلاَّمـةُ السَّـفارينيُّ **(السَّـلفيُّ الأثريُّ)** في «لوامع الأنوار البهيَّةِ» (١/ ٤٠٥) **مُقرًّا له...**

ولم يتعقَّبْهُ الشيخان **عبدُ الرحمن أبابطين، وسُليمان بن سَحْمان** -في تعليقِهمـا عليه- بشيءٍ...

ونَقَلَ هذا -أَيْضًا- عن الحافظِ ابنِ حجرٍ العلاَّمةُ **علاءُ الدين أبو الحسنِ عليُّ ابنُ سُليمانَ المرداويُّ الحنبليُّ** -المتوفى سنة (٨٨٥هـ)-رَحِمَـهُ اللَّـهُ- في «التَّحبـير شرح التَّحرير» (٢/ ٥٠٣)- **دون أيِّ تعليقٍ** -أيضًا-!

ولم يُعلّقْ عليـه بشـيءٍ مُحقِّقُـهُ الدكتـورُ **عبـدُ الرحمن بـنُ عبـدِ اللّـهِ الجبرين** -في رسالتِهِ الدكتوراتيّة[(٢)]-، ومِن غيرِ تعقيبِ المُشرفِ عليه الشيخ الدكتورِ **أحمدَ بنِ عليٍّ سَيْر المباركي**[(٣)] -حفظَ اللَّهُ الجميعَ-.

... وهكذا في سلسلةِ علماء **(سلفيِّين)** -آخرين-.

---

(١) ولو كانَ أمرُ هـذا المصطلـحِ -بطرفيـه- بهـذا القـدرِ مِـن (الخَطَـرِ) و(الوضـوح) -الذي يُشنشِنُ به المخـالفون!- لَمَـا غـاب وجهُـهُ عـن سماحـةِ الشـيخِ، وفطنتِـهِ... عشـرات السنين!!

فَلْيُتَأَمَّل هذا... فإِنَّهُ «مِن المعاني الدقيقـةِ [الـتي] تحتـاجُ إلى إصغـاءٍ، واسـتماعٍ، وتدبُّـر» -كما قالَ شيخُ الإسلامِ في «مجموعِ الفتاوى» (١١/ ١٤١)-.

(٢) المقدّمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض.

(٣) وهو مِن أعضاءِ (اللّجنة الدَّائمة للإفتاء) -الحاليَّة-...

❑ الشرط.. مع ما يُضافُ إليه:

ولي -ها هنا- تعليقان:

الأوَّلُ: أَنَّ كلامَ الحافظِ ابنِ حجر فيه دِقَّةٌ، وليس كما ينقلُهُ عنه الكثيرون -حتَّى بعضُ (كبارِ) أهلِ العلمِ منهم!-؛ إذ نصُّ كلامِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «.. أَنَّ الأعمالَ **شرطٌ في كمالِهِ**...»..

ولم يقُلْ: «... **شرطُ كمالٍ فيه**»!!

وأَرَى أَنَّ بين القولين فرقًا مهمًّا -دقيقًا-:

فالشرطُ **-في الأولى-** مرتبطٌ بكمالِ الإيمانِ، **لا بالإيمان -نفسِهِ-**.

بينما الشرطُ **-في الثانيةِ-** كماليٌّ -هو-، **ومُرتبطٌ بالإيمانِ -نفسِهِ- في آنٍ -معًا-**.

فحينئذٍ؛ تكونُ الشَّرْطيَّةُ غيرَ ذاتِ صِلَةٍ **-أساسًا-** بالإيمانِ[1]؛ فلا يُقالُ -في ضوءِ هذا البيان-: **الشَّرطُ خارجٌ عن الماهيَّةِ!!** ولا يُعْتَذَرُ -أيضًا- **كما فعلنا! -أحيانًا!-** بأنَّ الشَّرطَ -هنا- **لُغَويٌّ**، بمعنى: الحَتْم والإلزام[2].

فتأمَّلْ.

الثَّاني: أنَّ هناكَ كلامًا للشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُناقِضُ ما نُقِلَ -هنا-، **وهو مشهورٌ أكثرَ، -وأصحُّ**[3]**-** مِن ذلك -جدًّا-.

---

(١) **وإنَّمَا صلتُهَا بكمالِهِ -الزَّائدِ على (أصلِهِ)-المتضمِّنِ حقيقتَهُ-.**

(٢) وإنْ كانَ هذا -أَيْضًا- مقبولاً، غيرَ مردودٍ.

(٣) لكون القائمين على (مجلَّةِ المشكاة!) **-وهم معروفون!!-** ذكروا (ص ٣٧٩) أنَّهم نقلوا (**بعض ما دار في اللقاءَيْن المباركَيْن**)!! لا كلَّه!

فما يُدرينا **ببعضِهِ الآخَرِ**؛ ماذا جرى فيه!!!

وذلك في رسالتِهِ «**حوار حولَ مسائل التّكفير**» (ص ١٦-١٧) -حيثُ سُئلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مُجَرَّدًا عن هذا (**المصطلح**) -وأشباهه-:

- **هل العُلماءُ الذين قالوا بعدمِ كفرِ مَن تركَ أعمالَ الجوارحِ مَعَ تلفُّظِهِ بالشّهادتين، ووجودِ أصلِ الإيمانِ القلبيِّ؛ هل هم مِنَ المُرجئةِ[1]؟**

فأجابَ سماحةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلاً:

«**لا؛ هذا مِن أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ.**

مَن قالَ بعدمِ كفرِ تاركِ الصِّيامِ، أو الزَّكاةِ، أو الحَجِّ، **هذا ليس بكافرٍ**، لكنْ أَتى كبيرةً عظيمةً،وهو كافرٌ عند بعضِ العلماءِ، لكنَّ (**الصوابَ**): لا يكفرُ كفرًا أكبرَ.

أمَّا **تاركُ الصَّلاةِ**؛ (**فالأرجحُ**) أنَّهُ كفرٌ أكبرُ إذا تعمَّدَ تركَهَا، وأمَّا إذا تركَ الزَّكاةَ والصِّيامَ والحجَّ؛ **فهذا كفرٌ دونَ كفرٍ، معصيةٌ كبيرةٌ مِنَ الكبائرِ**».

- ثُمَّ أَكَّدَ السائلُ سؤالَهُ لسماحتِهِ -**دفعًا للالتباسِ والتّوهُّمِ**!- قائلاً (ص ١٧):

شيخَنَا؛ بالنِّسبةِ للإجابةِ على السؤالِ الأوَّلِ؛ **فَهِمَ البعضُ مِن كلامِكَ أنَّ الإنسانَ إذا نَطَقَ بالشّهادتين، ولم يعملْ؛ فإنّهُ ناقصُ الإيمانِ، هل هذا الفهمُ صحيحٌ**؟

فأجابَ سماحةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلاً:

---

(١) وهذا -كُلُّه- هو المُرادُ مِن إطلاقِ مصطلح (شرط الكمال) عند (مَن يُطلِقُهُ) مِن أهلِ السُّنّةِ النّبويَّة، لا عند المرجئة والأشعريَّة...

فاحذر الغَلَط، والخَلْط!

«نَعَم؛ فَمَن وَحَّدَ اللَّهَ، وأخلصَ له العبادةَ، وصدَّقَ رسولَ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، لكنَّهُ ما أدَّى الزَّكاةَ، أو ما صامَ رمضانَ، أو ما حجَّ -مَعَ الاستطاعةِ- يكونُ عاصيًا، **أتى كبيرةً عظيمةً، ويُتوَعَّدُ** بالنَّارِ، لكنْ لا يَكْفُرُ **-على الصَّحيحِ-**.

أمَّا مَن تركَ **الصَّلاةَ** عَمْدًا؛ فإنَّهُ يكفرُ **-على الصحيحِ-**».

- ثُمَّ أكَّدَ السائلُ سؤالَهُ **-بطريقةٍ ثالثةٍ**-زيادةً في البيانِ-؛ فقالَ (ص ٢٢-٢٤):

ما تقولُ **فيمَن يَصِفُ أهلَ السُّنَّةِ** الذين لا يكفِّرونَ بالذنبِ[1] **بأنَّهُم مُرجئةٌ**؟

فأجابَ سماحةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلاً:

«هذا جهلٌ مُركَّبٌ، ويجبُ أَنْ يُعلَّمَ، هذا جاهلٌ مِنَ الجهلةِ، ويجبُ أَنْ يُعلَّمَ.

المُرجئةُ: الذين يرونَ الأعمالَ أنَّها ما تدخلُ في الإيمانِ؛ يرون مَن لم يصلِّ، ولم يُزَكِّ، ولم يصُمْ: هذا مِنَ الإيمانِ؛ هذه هي المُرجئةُ.

أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ يقولون: إنَّ مَن تركَ الزَّكاةَ عاصٍ **ناقصُ الإيمانِ**.

ومَن لم يصُمْ **ناقصُ الإيمانِ**.

ومَن لم يحجَّ -وهو مُستطيعٌ- **ناقصُ الإيمانِ**.

ومَن زنى **ناقصُ الإيمانِ**.

ومَن سرقَ **ناقصُ الإيمانِ**.

لكنْ؛ **لا يكفرُ** -كما تقولُ الخوارجُ-، **ولا يكونُ مُخلَّدًا في النَّارِ** -كما تقولُ

---

(١) على المعنى السَّابق في السؤالِ الأوَّل -هنا-.

المُعتزلةُ- لا؛ **يكونُ معرَّضًا للوعيدِ، وعلى خطرٍ كبيرٍ.**

ومنهم مَن يدخلُ النَّارَ بذنوبِهِ، ثُمَّ يشفعُ فيـه الشُّـفعاءُ، **ولا يخلَّـدُ في النَّـارِ إلاَّ الكفَرةُ الذين أشركوا باللَّهِ، واستحلُّوا محارمَ اللَّهِ**، أو سخِطوا ما أوجبَ اللَّـهُ؛ هُـمُ المُخلَّدُونَ في النَّارِ.

أمَّا الزَّانِي لا يخلَّدُ لو ماتَ على الزّنـى، لا يخلَّـدُ ولـو دخـلَ النَّـارَ، وكذلـكَ شاربُ الخمرِ لا يخلَّدُ، والعاقُّ لوالديه إذا دخلَ النَّارَ لا يخلَّدُ، آكلُ الرِّبا -وإنْ كـانَ مُتوعَّدًا دخولَ النَّارِ- يبقَى فيها ما شاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يخرجُ بعد التَّطهـيرِ إلى الجنَّـةِ -كمـا جاءتْ به الأحاديثُ عن رسول اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- **أحاديثُ الشَّفاعةِ**-.

ومَن عندَهُ شكٌّ يراجع أحاديثَ الآخِرةِ؛ ليعرفَ ما جاءتْ بهِ السُّنَّةُ أنَّ النَّـبيَّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- يشفعُ عدَّةَ شفاعاتٍ للعصاةِ، ويُخرِجُهُـمُ اللَّـهُ مِـنَ النَّـارِ بشفاعتِهِ، ويشفعُ المؤمنون، والأفرادُ، والملائكةُ.

ثُمَّ بعدَ هذا يبقى بقيَّةٌ في النَّارِ مِـنَ العُصـاةِ، يُخرِجُهُـمُ اللَّـهُ مِـنَ النَّـارِ بغـيرِ شفاعةٍ بعدما احترقوا، ثُمَّ يُلْقَوْنَ في نهرِ الحياةِ، فينبتـونَ كمـا تنبـتُ الحبَّـةُ في حميـلِ السَّيلِ، ثُمَّ بعدَ هذا يأذن لهم اللَّهُ في دخولِ الجنَّةِ، **ولا يبقى في النَّارِ إلاَّ الكفَرةُ، هُـمُ المُخلَّدون فيها أبدَ الآبادِ، أمَّا العُصاةُ فلا يخلَّدون.**

هذا قولُ أهلِ السُّنَّةِ؛ ليس قولَ المُرجئةِ.

المُصيبةُ في الجهلِ.

ما يبلغُ الأعـداءُ مِـن جـاهلٍ ... ما يبلغُ الجـاهلُ مِـن نفسِـهِ».

ثُمَّ سَأَلَ السَّائلُ -**مُؤكِّدًا**-**ثالثةً ورابعةً**-:

يا شيخُ؛ الذي يقولُ: إنَّ هذا مِن قولِ المُرجئةِ، ماذا نقولُ فيه؟

فأجابَ سماحةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قائلاً:

«قُلنَا: جاهلٌ مُرَكَّب؛ لا يعرفُ قولَ أهلِ السُّنَّةِ.

يُراجع كلامَ أهلِ السُّنَّةِ، يُراجع كلامَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، وكلامَ الأشعريِّ في «المقالات»، وغيرِهِم مِن أهلِ السُّنَّةِ، و«فتحَ المجيدِ» للشيخِ عبدِ الرحمن ابن حسن، وغيرِهِم، ويُراجع «شرح الطحاوية» لابن أبي العزِّ[1]، ويُراجع «كتابَ التوحيد» لابن خزيمة، وأشباهَهُ، حتّى يعرفَ كلامَ أهلِ السُّنَّةِ.

فإذا كانَ جاهلاً مُركّبًا لا يَحْكُمُ على النّاسِ بجهلِهِ.

نسألُ اللَّهَ لنا وله الهدايةَ».

- ثُمَّ كان السؤالُ -**الأخيرُ**-رابعةً وخامسةً- **لوضعِ النّقاطِ على الحروفِ** -كما يُقالُ-؛ **توكيدًا وتثبيتًا**، وفيه سؤالُ السائلِ (ص ٢٥):

أعمالُ الجوارحِ تعتبرُ شرطَ كمالٍ في الإيمانِ؟ أم شرطَ صحَّةٍ للإيمانِ؟

فقالَ سماحةُ الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«أعمالُ الجوارحِ منها ما هو كمالٌ، ومنها **ما ينافي الإيمانَ**:

فالصومُ يكمِّلُ الإيمانَ، والصَّدقَةُ والزَّكاةُ مِن **كمالِ الإيمانِ**.

وتركُها نقصٌ في الإيمانِ، وضعفٌ في الإيمانِ، ومعصيةٌ.

---

(١) وفيه (ص ٣٣٣) قولُهُ: «**وقد أجمعوا [أهل السُّنَّةِ] على أنَّهُ لو صدَّقَ بقلبِهِ، وأقرَّ بلسانِهِ، وامتنعَ عنِ العملِ بجوارحِهِ: أنَّهُ عاصٍ للَّهِ ورسولِهِ، مُستحقٌّ للوعيد..**».

قلتُ: مَعَ أنَّ في ذِكر هذا **الإجماع** نظرًا! إلاَّ إذا أرادَ **الأكثرين**...

ثُمَّ قولُهُ: (**وامتنعَ**): يجبُ تحديدُ المرادِ منه، وأنَّهُ (امتناعٌ) مجرَّدٌ عنِ (الإباءِ) -أي: **بمعنى مَحْضِ الترك**-؛ فتأمَّلْ.

أمَّا الصَّلاةُ؛ **فالصوابُ**: أنَّ تركَها كفرٌ -نسألُ اللَّهَ العافيةَ- **كفرٌ أكبرُ**.

وهكذا؛ فالإنسانُ يأتي بالأعمالِ الصَّالحاتِ؛ فهذا مِن **كمالِ الإيمانِ؛ أنْ** يُكثرَ مِنَ الصلاةِ، ومِنَ الصومِ التَّطوّعِ، ومِنَ الصَّدقاتِ؛ **فهذا مِن كمالِ الإيمانِ الذي يقوِّي به إيمانَهُ**».

قلتُ:

فلم يذكر -رحمَهُ اللَّهُ- إلاَّ الصَّلاةَ؛ على **(ترجيحِهِ)** -المعروفِ-فيها-... **دون تبديعٍ، أو تضليلٍ**[1]!!

فأينَ هذه النُّقولُ الواضحةُ الموضَّحةُ؛ مِن ذلك النَّقلِ المبتورِ مِن سياقِهِ، والمقصوصِ مِن سياقِهِ؟!!!

❑ مصطلحاتٌ.. مخالِفة:

الثَّالث: أنَّ (آخِرَ) ما وفَّقنِي اللَّهُ -تعالى-إليه- في هذا (المُصطلحِ) -**شرطِ الكمالِ**[2]-: هو **عدمُ الاستدلالِ به، ونَفْيُ ذكرِهِ**..

كما ذكرتُ ذلك -صراحةً- في كتابي «الرَّدّ البُرهاني» (ص ١٥٦-١٥٧) -قائلاً- **حولَ هذا المُصطلحِ** -نفسِهِ-:

---

(١) **فضلاً عن عدمِ إنكارِهِ مصطلحَ (شرطِ الكمالِ) -على السَّائلِ-؛ بل شرحه وَفْقَ المعنى الممكن قبولُهُ عند أهلِ السُّنَّةِ؛ فتنبَّه.**

(٢) وما في بابَتِهِ؛ كـ(شرطِ الصِّحَّةِ)، و(جنسِ العملِ)، و...، و...

وقد نقلتُ في كتابي «الرَّدّ البرهاني في الانتصارِ للإمامِ الألباني» (ص ٣٦) عن فضيلةِ الدكتور الشيخ صالح السُّحَيمي -حفظَهُ اللَّهُ- قولَهُ: **«القولُ بأنَّ العملَ: (شرطُ صحَّةٍ): رُبما (أوهمَ) باعتقادِ الخوارجِ، والقولُ بأنَّهُ: (شرطُ كمالٍ): رُبما (أوهمَ) بمعتقد المُرجئةِ».**

«وإذْ قد أضحَتْ (بعضُ) هـذه (الاصطلاحـات) عائقًـا (ذِهنيًّـا) يمنـعُ الحـقَّ، ويحجُبُ أهلَهُ عنه؛ فلا بُدَّ مِن (تحريرِهَا، أو تكسيرِهَا)[1]..

ورحمَ اللَّـهُ أُستاذَنَا الشيخَ محمَّـدَ بـنَ صـالحٍ العُثيمـينَ -القـائلَ- كمـا في «الأسئلة القَطَرِيَّةِ» -جوابًا على سؤالٍ حولَ هذه (**المصطلحات**) -جميعًا-:

«.. وإنِّي أنصحُ إخواني أَنْ يتركوا هذه الأشياءَ، والبحثَ فيها، وأَنْ يرجعـوا إلى ما كانَ عليه الصَّحابةُ -رضوانُ اللَّهِ عليهم-.

والسَّلفُ الصَّالحُ لم يكونوا يعرفون مثلَ هذه الأمـورِ؛ المؤمـنُ مَـن جعلَـهُ اللَّـهُ ورسولُهُ مؤمنًا، والكافرُ مَن جعلَهُ اللَّهُ ورسولُهُ كافرًا»...

وهذا جِدُّ واضحٍ -بحمدِ اللَّهِ-.

ونَصِيحتُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- مَقبولَةٌ، **وعلى الرَّأْسِ والعينِ**؛ لِكَونِهَا حقًّا، ومِن عـالِمٍ حَقٍّ، ولا تَهدِي -إنْ شَاءَ اللَّهُ- إلاَّ إلى الحقِّ؛ وبخاصَّةٍ بعد **معايَنَتِنَا** لأهـواءِ (بعـضِ) الخَلْقِ، **ومُعاناتنا** مِن مُخالفِي الحقِّ...».

... فهلاَّ كان قَبُولٌ عامٌ، والتزامٌ تامٌّ: لهذه الكلمةِ العزيزة العالية، والنَّصيحـةِ البليغةِ الغالية -مِن هذا الإمامِ-؟!

❑ بين أهلِ السُّنَّةِ، والمُبتدعة:

وأمَّا ما نَقَلَهُ الأخُ السَّعْدُ -**غَفَرَ اللَّهُ لَـهُ**-بَعْـدُ- (ص ٥٢-٥٣) -مِـن بعـضِ النُّقـولِ- عـن عـددٍ مِـنَ الأشـاعرةِ والماتريديَّـةِ -مِمَّـا يتعلَّـقُ بشـرطِ الكمـالِ -ونحوِهِ-:

---

(١) انظر مقـال: (تحريـر المصطلحـات أو تكسـيرها) -في مجلَّتِنَـا «الأصالـة» (رقـم: ٢٩ ص ٥)-.

فالجوابُ عليه مِن وجهين:

الأوَّل: أنَّ اصطلاحاتِ أهلِ البدعِ **قائمةٌ على معانيهم المبتدعةِ**، ومقالاتِهم المُنحرفةِ؛ **بعكسِ أهلِ السُّنَّةِ**؛ الذين صحَّتْ مقالاتُهم، واستقامَتْ عقائدُهُم..

فإنْ كان ثَمَّةَ خَلَلٌ -ما- في بعضِ قولِهِم: **ففي لفظِ اصطلاحٍ، أو حروفِ كلمةٍ** -وما أشبهه-، **لا خَلَلُ عقيدةٍ، ولا انحرافُ منهجٍ**...

الثَّاني: أنَّ موافقةَ مُبتدعٍ -أو مبتدِعةٍ- لأهلِ السُّنَّةِ[1] في شيءٍ مِنَ العقيدةِ أو المنهجِ: لا ينقُضُ **صحيحَ اعتقادِهِم**، ولا يَنْقُصُ **سديدَ صوابِهِم**[2]....

وأُنبِّه هنا إلى **نقطتينِ** وَرَدَتَا في بعضِ كلامِ مَن نَقَلَ عنهم:

الأولى: ما ذَكَرَهُ عن الكوثريِّ والغزَالي مِن أنَّ السجودَ للصنمِ -أو الشمس- علامةٌ على الكفرِ، وليس كفرًا!!

فهذا -منهم- **باطلٌ بيِّنُ البطلانِ، ناشئٌ عن فكرِهم المُرْدِي، واعتقادِهم المُنحرفِ.**

---

(١) **ولا أقولُ: مُوافقة أهلِ السُّنَّةِ للمبتدعة!!! فتأمَّل.**

(٢) وقد ذكرت دلائلَ ذلك -**وحُجَجَهُ**- في «الرَّدّ البُرهاني» (ص ٤٧-٥١).

ومِمَّا أزيدُهُ -هنا- ما وَرَدَ في كتابِ «حادي الأرواح» (ص ٥٩٥/ ط. الزغلي) - للإمام ابن القيِّم -رحمَهُ اللَّهُ-:

«والقولُ الذي يُعَدُّ مِن أقوالِ أهلِ البدعِ، ما خالفَ كتابَ اللَّهِ، أو سُنَّةَ رسولِهِ، أو إجماعَ الأُمَّةِ؛ إمَّا الصَّحابةِ أو مَن بعدَهُم.

وأمَّا قولٌ يوافقُ الكتابَ والسُّنَّةَ، وأقوالَ الصَّحابةِ؛ فلا يُعَدُّ مِن أقوالِ أهلِ البدعِ، وإنْ دانوا به واعتقدوه.

فالحقُّ يجبُ قبولُهُ مِمَّنْ قالَهُ، والباطلُ يجبُ ردُّهُ على مَن قالَهُ».

ولقد ذكرتُ بُطلانَ هذا القولِ، وفسادَهُ: في «التعريف والتنبئة..» (ص ١٠٨-١١٢) -والحمدُ للَّهِ-؛ **فلا أُعيد.**

الثَّانية: ما نَقَلَهُ عن الكوثريِّ -هُنا- مِن قولِهِ: «إنَّ المؤمنَ لا يخرجُ مِنَ الإيمانِ -مهما كَبُرَ ذَنْبُهُ- إلاَّ بطروء خَلَلٍ في عقيدتِهِ -عندَ أهلِ الحقِّ..».

وقد علَّقَ الأخُ السَّعْدُ -عليه- بقولِهِ:

«وقولُهُ: (عند أهلِ الحقِّ) أي: المُرجئةُ، والجهميَّةُ، والأشاعرةُ».

قلتُ: فهل يُفْهَمُ (!) مِن هذا أَنَّ أخانا السَّعْدَ (يُخرجُ مِنَ الإيمانِ بالذنبِ إذا كَبُر)؟!

أَمْ أَنَّ مُرادَهُ التَّنبيهُ على ذِكرِ (**الخَلَلِ في العقيدةِ**)! وأنَّ هذا غيرُ صوابٍ؟!

بل هو صوابٌ؛ فإنَّ (الخَلَلَ) يَردُ العقيدةَ -في منهج السُّنَّةِ وأهلِهَا- بأسبابٍ: **(عملاً، وقولاً، واعتقادًا)...**

فكانَ ماذا؟!

ولستُ أقولُ هذا دفاعًا عن **الكوثريِّ**[1] **الهالك، وماتُريديَّتِهِ المُرْدِيَةِ!!** فهُما أوضحُ **ضلالاً** مِن أَنْ يُدافَعَ عن شيءٍ مِن **باطلهما!!!**

ولكنِّي أقولُ هذا حِرْصًا على عقيدةِ السَّلفِ، ومنهجِ السَّلَفِ، وطريقةِ

---

(١) يُنظر -**لكشفِهِ ونقضِهِ**- كتابُ «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» لأحمد بنِ الصدّيق - بتحقيقي، وهو مطبوعٌ سائرٌ.

ولقد دَفَعَ إليَّ مخطوطةَ هذا الكتابِ -لِتحقيقِهِ- فضيلةُ الشيخِ بكر أبو زيد -عافاه اللَّهُ وسدَّدَهُ- في منزلِهِ بالرياضِ- قبلَ أكثرَ مِن عشرِ سنواتٍ.

فجزاه اللَّهُ خيرًا على حُسن ظنّه بأخيهِ....

السَّلفِ: أَنْ يختلطَ بها سواها، أو أَنْ تندمجَ -هي- بغيرِهَا!!

فالحَذَرَ.. الحَذَرَ...

❑ **تحرير النُّقول، والأقوال:**

وأمَّا المسألةُ الرَّابعةُ -والأخيرةُ- عند أخينا السَّعْدِ -سدَّدَهُ اللَّهُ- فهي ما ذكره (ص ٥٣-٦٠) مِن (تحرير مذهب مَن[1] نُقِلَ عنه قولٌ مِنَ الأقوالِ، **وذلك بتتبُّعِ أقوالِهِ الأُخرى في هذه المسألةِ** -والتأليف بينها؛ حتىَّ **يُحَرَّرَ** قولُ هذا العالِمِ -في المسألةِ ذاتِهَا-؛ **لئلاَّ تتضاربَ أقوالُهُ في هذا الأمرِ، ويُقَوَّلَ ما لم يَقُلْ**)!

فأقولُ: نَعَم؛ وهذا مِن أدنى **حقوقِ الوفاءِ للمؤمنينِ الصَّالحين**؛ فضلاً عن عُلمائِهم العاملين، بَلْهَ كُبرائِهِم الرَّاسخين...

فلا يُستعملُ هذا (الوفاء) بحقِّ أحدٍ، **ويُنتهَكُ -ويُهْمَلُ-** في حقٍّ آخَر!

فالوفاءُ وفاء، والجفاءُ جفاء...والبلاءُ بلاء!

وليسَ بخافٍ أنَّ طالبَ العلمِ الحقَّ إنَّمَا ينطلقُ بوفائِهِ مِنَ الحقِّ إلى الحقِّ، لا لمحضِ إرضاءِ بعضِ الخَلْقِ...

فهذا -**إنْ كانَ!**- فهو جفاءٌ للحقِّ بثوبِ الوفاءِ للخلق!!

ولقد ذكَّرني دفاعُ الأخِ السَّعْدِ -**المُستميتُ**[2]!- عن سماحةِ المُفتي الأكبر

---

(١) و(مَن) مِن ألفاظِ العموم.. **كما هو معلوم**؛ فالحمدُ للَّهِ أنَّهُ -جزاهُ اللَّهُ خيرًا- لم يُخصَّ ذلك بـ(**كبارِ العلماء**) -فقط-!! وإنما أطلق...

وهو الصواب؛ **فَحُرمةُ المسلمِ** -السُّنِّي-كائنًا مَن كان-، **وتحريمُ التَّقوُّلِ عليه: أصلٌ قائمٌ بذاتِهِ؛ فتنبَّه.**

(٢) **إن جازَ التَّعبير!**

الشيخِ العلاَّمةِ محمدِ بنِ إبراهيمَ آل الشيخِ -تغمَّدَهُ اللَّهُ بواسعِ رحمتِهِ- بتلكَ المُناظرةِ التي وَقَعَتْ بين شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ، والعلاَّمةِ أبي حيَّان النَّحْويِّ -رحمهما اللَّهُ-؛ لَّما استدركَ شيخُ الإسلامِ على سيبويه -إمام اللُّغةِ- وخطَّأَهُ، فنفرَ منه -بسببِ ذلك- أبو حيَّان؛ فقالَ ابنُ تيميَّةَ: (**ما كانَ سيبويهِ نبيَّ النَّحو، ولا كانَ معصومًا مِنَ الخطإِ...**)[1]!!

... فَلَئِن أَخْطَأَ سماحةُ المُفتي الأكبرِ خطأً، أو اثنين أو عشرة... **فهذا لا يَغُضُّ مِن قدرِهِ، ولا ينقُصُ مِن قيمتِهِ -رحمَهُ اللَّهُ-.**

وهَهُنَا أُمورٌ:

□ أقوالُ الشيخِ ابنِ بازٍ في تكفيرِ الحكَّام:

الأوَّل: أنَّ أعلمَ النَّاسِ بسماحةِ الشيخِ محمدِ بنِ إبراهيم -وهو تلميذُهُ الأوفى، وخرِّيجُهُ الأكبر، وخليفتُهُ في الفتوى: **أُستاذُنا العلاَّمةُ الشيخُ أبو عبدِ اللَّهِ عبدُ العزيز بنُ بازٍ**-رحمَهُ اللَّهُ- كان على قولٍ مُغايرٍ لقولِ أُستاذِهِ، مُباينٍ له..

وهذا قَدْرٌ مِنَ البيانِ -مُتَّفَقٌ عليه- لا يحتاجُ إلى كثيرِ كلامٍ...

وفي رسالةِ «**الفتاوى البازيَّة في تحكيمِ القوانين الوضعيَّة**»[2] (٣-٥) -لسماحتِهِ-:

- أنَّهُ سُئِلَ -رحمَهُ اللَّهُ- عن تبديلِ القوانين، وهل يعتبر كفرًا مُخرجًا مِنَ المِلَّةِ؟

---

(١) «الجامع لسيرةِ شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّة» (ص ٥٤١).

وانظر ما سيأتي (ص ٧٥-٧٦) مِن كلامِ الشيخِ ابنِ بازٍ في شيخِهِ محمد بن إبراهيم -رحمَهُمَا اللَّهُ-.

(٢) نشر مكتبةِ الإمام الذهبي - الكويت / الطبعة الأولى - سنة ١٤٢٠هـ.

فأجابَ سماحتُهُ:

«**إذا استباحَهُ**؛ إذا **استباحَ** الحكمَ بقانونٍ غيرِ الشَّريعةِ: يكونُ كافرًا كفرًا أكبرَ؛ إذا **استباحَ** ذلك، أمَّا إذا فعلَ ذلك لأسبابٍ خاصَّةٍ -عاصيًا للَّهِ- مِن أجلِ الرَّشوةِ، أو مِن أجلِ إرضاءِ فلان، أو فلان، ويعلمُ أنَّهُ مُحرَّمٌ: **يكونُ كفرًا دون كفرٍ**.

أمَّا إذا فعلَهُ **مُستحلاً** لها: يكونُ كفرًا أكبر.

كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ في قولِهِ -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾، ﴿الظَّالِمُونَ﴾، ﴿الفَاسِقُونَ﴾.

قالَ: ليسَ كمَن كفرَ باللَّهِ، ولكنْ كفرٌ دون كفر.

أي: إذا **استحلَّ** الحكمَ بقانون، أو **استحلَّ** الحكمَ بكذا، أو كذا -غيرِ الشَّريعةِ- يكونُ كافرًا، أمَّا إذا فعلَهُ لرشوةٍ، أو لأتاوةٍ بينَهُ وبينَ المحكومِ عليه، أو لأجلِ إرضاءِ بعضِ الشعبِ، أو ما أشبهَ ذلكَ؛ **فهذا يكونُ كفرًا دونَ كفرٍ**».

- ثُمَّ سُئِلَ -رحمَهُ اللَّهُ-مفصَّلاً-:

هل هناك فرقٌ بين التَّبديلِ، وبين الحكمِ في قضيَّةٍ واحدةٍ؟! يعني: هل يُوجَدُ فرقٌ في هذا الحكم بين **التبديلِ** -كَكُلّ-، **والحكم في قضيةٍ واحدةٍ**؟ التَّبديل يا شيخ؟

فأجابَ:

«إذا كانَ لم يقصدْ بذلك **الاستحلالَ**، وإنَّما حَكَمَ بذلك لأجلِ أسبابٍ أُخرى: **يكونُ كفرًا دون كفرٍ**، إمَّا إذا قالَ: لا حَرَجَ بالحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، وإن قالَ: الشَّريعةُ أفضلُ، لكن إذا قالَ: ما في حرجٍ، مُباحٌ: **يكفُرُ بذلك كفرًا أكبرَ**، سواءً قالَ: إنَّ الشريعةَ أفضلُ، أو: مساوية، أو رآه أفضلَ مِنَ الشَّريعةِ: **كلُّه كفرٌ**».

- ثُمَّ سُئِلَ -رحمةُ اللَّهِ عليه-على وجهِ التَّوكيدِ-:

يعني: **هذا الحكمُ يشملُ التَّبديلَ** وعدمَ التَّبديلِ، يعني: يشملُ كلَّ الأنواعِ؟

فأجابَ:

«**جميعُ الصُّورِ، في جميعِ الصُّورِ.**

لكن يجبُ أَنْ يُمنعَ، ويجبُ مَنْعُ ذلك، وهو كفرٌ دون كفرٍ، ولو قالَ: ما قصدتُ، ولو قالَ: ما استحليته، بيني وبين فلانٍ عداوة، أو رشوة؛ **يجبُ أَنْ يُمنعَ.**

فلا يجوزُ لأحدٍ أَنْ يحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ -مُطلقًا[1]-، ولو كانَ بينهُ وبينَ المَحكومِ عليه عداوةٌ -أو لأسبابٍ أُخرى- يجبُ المنعُ مِن ذلك، يجبُ على وليِّ أمرِهِ أَنْ يمنَعَهُ مِن ذلك، وأَنْ يحكمَ بشرعِ اللَّهِ»[2].

وفي كتاب «**مُراجعات في فقه الواقعِ السياسي والفكري**» (ص ١٢) -للدكتور عبد اللَّهِ الرِّفاعي-نَفَعَ اللَّهُ به-:

أنَّ سماحتَهُ -رحمَهُ اللَّهُ- سُئِلَ:

ما حُكْمُ سَنِّ القوانينِ الوضعيَّةِ؟

وهل يجوزُ العملُ بها؟

---

(١) ولم يستوعِبْ (!) بعضُ النَّاسِ أنَّ عدمَ تكفيرنا مَن يحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ: لا يلزمُ منه -بحالٍ- رضانا عنهم، أو موافقتنا لهم؛ فاتَّهَمَنا بما نحن منه أبرياءُ، وبما نسأل اللَّهَ -تعالى- مَعَهُ- أَنْ يقتصَّ لنا منه -آجلاً وعاجلاً- إنْ لم يتُبْ، ويُصلِحْ، ويُبَيِّنْ -كما هو هديُ كتاب اللَّهِ -تعالى-.

(٢) مجلَّة الفرقان عدد ٩٤، في شوال ١٤١٨هـ - فبراير ١٩٩٨م.

ثم أُفرِدَتْ بالطبعِ في رسالةٍ مُسْتَقِلَّةٍ تحت عنوان: «**حوار حول مسائلِ التَّكفير**» - نشر مكتبة الإمام الذهبي - سنة (١٤٢٠هـ).

وهل يَكْفُرُ الحاكمُ بسَنِّهِ لهذه القوانين؟

فأجابَ -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-:

«إذا كانَ **القانونُ** يوافقُ الشَّرعَ: فلا بأسَ؛ إذا سَنَّ **قانونًا في** شأنِ الطَّريقِ، في شأنِ الشَّوارعِ، في غيرِ ذلك مِنَ الأشياءِ التي تنفعُ النَّاسَ، وليسَ فيها مخالفةٌ للشرعِ، ولكنْ لتنفيذِ الأمورِ: فلا بأسَ بها.

أمَّا القوانينُ التي تخالفُ الشرعَ: فلا؛ إذا سَنَّ قانونًا معناه: أنَّهُ لا حدَّ على الزَّانِي، ولا حدَّ على السَّارقِ، ولا حدَّ على شاربِ الخمرِ؛ **فهذا باطلٌ، وهذه القوانينُ باطلةٌ،** وإذا **استحلَّهَا الوالي كَفَرَ، إذا قالَ: إنَّهَا حلالٌ،** ولا بأسَ بَها؛ فهذا يكونُ كفرًا، مَنِ **استحلَّ ما حرَّمَ اللَّهُ كفرَ».**

وفي «مجموع الفتاوى» (٣/ ٩٩٠-٩٩٢) لسماحتِهِ -رحمَةُ اللَّهِ عليه-:

أنَّهُ سُئِلَ: **هل يُعْتَبَرُ الحكَّامُ الذين يحكمون بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ كفَّارًا؟**

وإذا قلنا: إنَّهُم مسلمون؛ فماذا نقولُ عن قولِهِ -تعالى-: **﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾**؟

فأجابَ -رحمَهُ اللَّهُ-:

«الحُكَّامُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ أقسامٌ؛ تختلفُ أحكامُهُم **بحسبِ اعتقادِهِم وأعمالِهِم:**

مَن حَكَمَ بغير ما أنزلَ اللَّهُ؛ يرى أنَّ ذلك **أحسنُ مِن شرعِ اللَّهِ، فهو كافرٌ** عند جميعِ المسلمين، ومِن هذا مَن يُحَكِّمُ القوانينَ الوضعيَّةَ **بدلاً مِن شرعِ اللَّهِ،** ويرى أَنَّ ذلك جائزٌ؛ ولو قالَ: إنَّ تحكيمَ الشَّريعةِ أفضلُ؛ فهو كافرٌ؛ لكونِهِ **استحلَّ** ما حرَّمَ اللَّهُ.

أمَّا مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ اتِّباعًا للهوى، أو لرشوةٍ، أو لعداوةٍ بينَهُ وبينَ المَحكومِ عليه، أو لأسبابٍ أُخرى، وهو يعلمُ أنَّـهُ عـاصٍ للَّـهِ بذلـك، وأنَّ الواجـبَ عليه تحكيمُ شرعِ اللَّهِ؛ فهذا يُعْتَبَرُ مِن أهلِ المعاصي والكبائر، ويُعْتَبَرُ قد أتـى كفـرًا أصغرَ، وظلمًا أصغرَ، وفسقًا أصغرَ، كما جاءَ هذا المعنى عن ابن عبَّاسٍ -رضيَ اللَّهُ عنهما-، وعن طاووس، وجماعةٍ مِنَ السَّلفِ الصَّالحِ، وهو المعروفُ عند أهلِ العلمِ، واللَّهُ وليُّ التَّوفيقِ».

الأمرُ الثَّاني: أنَّ سماحتَهُ -**لقوَّتـهِ في الحـقِّ**، وثباتِـهِ **في العِلْـمِ**- صـرَّحَ -**بكُـلِّ** وضوحٍ- مُعلِنًا بتخطئةِ أُستاذِهِ الأكبر، المفتي الشيخِ محمد بنِ إبراهيم -رحمَـهُ اللَّـهُ- في فتواه المُشارِ إليها؛ حيثُ سُئِلَ -رحمَهُ اللَّهُ- بوضوحٍ:

هناك فتوى للشيخِ محمد بـنِ إبراهيـم آل الشـيخِ -رحمَـهُ اللَّـهُ- **يسـتدلُّ بهـا أصحابُ التَّكفيرِ** -هؤلاءِ- على أنَّ الشيخَ لا يُفرِّقُ بين مَن حَكَمَ بغـيرِ شـرعِ اللَّـهِ -عزَّ وجلَّ- **مُستحلاًّ**، ومَن ليس كذلك -كما هو التَّفريقُ المعروفُ عند العلماءِ-.

فأجابَ سماحتُهُ:

«**هذا الأمرُ مُستقرٌّ عند العلماءِ** -كما قدَّمْـتُ-؛ أنَّ مَـنِ **اسـتحلَّ** ذلـك فقـد كفرَ، أمَّا مَن **لم يستحلَّ** ذلك؛ كأَنْ يحكُمَ بالرشوةِ -ونحوها-: **فهذا كفرٌ دون كفـرٍ**، أمَّا إذا قامَتْ دولةٌ إسلاميَّةٌ لديها القدرة: فعليها أَنْ تُجاهدَ مَـن لا يحكـمُ بمـا أنـزلَ اللَّهُ حتَّى تُلزِمَهُ بذلك».

ثُمَّ أكَّدَ السائلُ -قائلاً-:

وهم يستدلُّون بفتوى الشيخِ محمدِ بنِ إبراهيمَ آل الشيخِ -رحمَهُ اللَّهُ-تعالى-؟

فأكَّدَ سماحَةُ الشيخِ ابنِ بازٍ الجوابَ -قائلاً-:

«**محمدُ بنُ إبراهيمَ ليس بمعصومٍ.. عالمٌ مِنَ العلمـاءِ يُخطِئُ ويُصيـبُ، وليـس**

بنبيٍّ، ولا رسولٍ[١]، وكذلك شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ، كذلكَ ابنُ القيِّمِ، وابنُ كثيرٍ **-وغيرُهُم مِنَ العلماءِ-.**

والأئمَّةُ الأربعةُ؛ كلُّهُم يُخطِئُ ويُصيبُ، ويُؤخَذُ مِن قولِهِم ما وافَقَ الحَقَّ، وما خالفَ الحَقَّ يُرَدُّ على قائلِهِ، ولو أنَّهُ كبيرٌ»[٢].

❑ تقريظ الشيخ ابن بازٍ لكلام الشيخ الألباني:

ويخرجُ مِن هذين الأمرين -معًا-:

الأمرُ الثَّالثُ: وهو تقريظُ سماحةِ أستاذِنَا الشيخِ ابنِ بازٍ، لكلامِ سماحةِ أستاذِنَا الشيخِ الألبانيِّ في موضوعِ (فتنةِ التَّكفير)[٣]؛ **المعلومةِ تفاصيلُهُ، والمضبوطةِ قواعدُهُ، والمشهورةِ معالمُهُ...**

بحيثُ لا مجالَ **-مِن قريبٍ أو مِن بعيدٍ!-** أَنْ يُقالَ:

الألبانيُّ **يقصدُ** كَيْتَ وكَيْتَ!

أو **يُريدُ** ذَيْتَ وَذَيْتَ!!

... ومِثلُهُ المُقَرِّظُ له، الموافقُ ما عندَهُ[٤].

---

(١) قارن بما أوردتُهُ (ص ٧١) مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ حول سيبويه!

(٢) المرجعُ السَّابقُ (ص ٧-٨).

وانظر مجلَّة الفرقان (العدد: ٨٢ - رمضان ١٤١٩هـ).

(٣) وهو الذي أودعتُهُ كتابي «التَّحذير مِن فتنة التَّكفير»، وهو الآن -بحمدِ اللَّهِ- تحت الطبع -للمرَّةِ الثَّالثةِ- **بمزيدٍ مِن التَّنقيحِ** -تحت عنوان: **«التَّحذير مِن فتنة [الغُلُوِّ في] التَّكفير»**، واللَّهُ المُسدِّدُ.

(٤) **ومعهما -رحمهما اللَّهُ- سماحة الشيخ ابن عثيمين -رحمَهُ اللَّهُ-؛ الذي قُرِئَ عليه كلامُ شيخنا، وأقرّ مجملَهُ، ووافق أُصولَهُ...**

رحمهما اللَّهُ.

وللحقِّ، للعبرةِ، للتاريخِ: أسوقُ نَصَّ التَّقريظِ -تامًّا- لأنَّ فيه تلخيصًا رائقًا لفتوى شيخِنَا الألبانيِّ، **ومَلْحَظِ الحكمِ فيها -بدقَّةٍ-**:

وقد نشرَتْ ذلك جريدةُ الشرقِ الأوسطِ في عددها (٦١٥٦)، وتاريخ (١٢/ ٥/ ١٤١٦هـ)، وهذا نصُّهُ:

«اطَّلعْتُ على الجوابِ المُفيدِ القيِّمِ، الذي تفضَّلَ به صاحبُ الفضيلةِ الشيخ محمدٍ ناصرِ الدينِ الألبانيِّ -وفَّقَهُ اللَّهُ-، المُنشورِ في جريدةِ (الشَّرقِ الأوسطِ)، و(صحيفةِ المسلمونَ)، **الذي أجابَ بِهِ فضيلتُهُ عن أسئلةٍ عن تكفيرِ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ -مِن غيرِ تفصيلٍ-**.

فألفيتُهَا كلمةً قيِّمَةً، قد أصابَ فيها الحقَّ، وسَلَكَ فيها سبيلَ المؤمنينَ، وأوضحَ -وفَّقَهُ اللَّهُ- أنَّهُ لا يجوزُ لأحدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُكفِّرَ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ بمُجَرَّدِ الفعلِ، مِن دونِ أَنْ يعلمَ أنَّهُ استحلَّ ذلك بقلبِهِ، واحتجَّ بما جاءَ في ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ -رضيَ اللَّهُ عنهما-، وغيرِهِ مِن سلفِ الأُمَّةِ.

ولا شَكَّ أَنَّ ما ذكرَهُ في جوابِهِ في تفسيرِ قولِهِ -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ﴾، **هو الصَّوابُ.**

وقد أوضحَ -وفَّقَهُ اللَّهُ- **أَنَّ الكفرَ كفرانِ: أكبرُ وأصغرُ، كما أَنَّ الظُّلمَ ظلمان، وهكذا الفسقَ فسقان: أكبرُ وأصغرُ؛ فمَن استحلَّ الحُكْمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، أو الزنى، والربا، أو غيرَها مِنَ المُحرَّماتِ المُجمَعِ على تحريمِها: فقد كفرَ كفرًا أكبرَ، ومَن فعلها بدون استحلالٍ: كانَ كفرُهُ كفرًا أصغرَ، وظلمُهُ ظُلْمًا أصغرَ، وهكذا فسقُهُ».**

❑ **صورةٌ مِن جهادِ الشيخ ابن باز -العِلْميِّ-:**

وأمَّا:

الأمرُ الرَّابعُ: فهو الإشارةُ إلى ذلك المجلسِ العلميِّ الذي عُرِفَ -واشتَهرَ- باسم (**الدَّمعة البازيَّة**)[1] الذي «كان [بعضُ] النَّاسِ يحاورونَهُ فيه محاورةً تُشبهُ المُحاصرةَ، مِن مجموعةٍ كبيرةٍ، ومُحترمةٍ -مِن أهلِ العلمِ والفضلِ- **في مسألةِ تكفيرِ المُعيَّنِ إذا حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللّٰهُ -تكفيرًا مُطلقًا-**.

فكانَ صامدًا في التَّمسُّكِ **بمذهبِ السَّلفِ**، والتَّشديدِ على مَن خالفَ، وكان يُؤَكِّدُ بأنَّ **التَّكفيرَ لا يكونُ بمجردِ المعصيةِ والذنبِ** -ما لم يكن ثَمَّةَ **استحلالٌ ظاهرٌ مُعلَنٌ**-.

وكانَ يقولُ: **وخلافُ هذا مذهبُ المُبتدعةِ الخوارجِ**»[2].

---

(١) **وإنَّما سُمِّيَ بذلك؛ لِمَا فيه مِن بكاءِ الشيخِ ابنِ بازٍ، وتأثُّرِهِ الشَّديدِ لَمَّا ذُكِرَ شَيْخُهُ محمد بن إبراهيم -رحمهما اللّٰهُ-.**

(٢) «**الإبريزيَّة في التسعين البازيَّة**» (ص ٥٤) لفضيلةِ الأخِ الشيخِ الدكتورِ حَمَد الشَّتْوي -نَفَعَ اللّٰهُ بِهِ-.

ولقد تكرَّمَ -جزاهُ اللّٰهُ خيرًا- بإهدائي نسخةً مِن كتابِهِ -بيدِهِ- ممهورةً بإهدائِهِ الكريم، وهذه صورتُهُ:

بسم الله

هذه النسخة هدية لجناب الأخ المكرم
صاحب الفضيلة الشيخ العلامة السلفي
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي
الأثري المشهور بمصنفاته الجليلة وتحقيقاته
الجليلة . زاده الله من فضله ووفقه
لكل خير .

أخوكم
حمد بن إبراهيم الشتوي
الرياض ٢٧/١١/١٤٢٠هـ

قلتُ:

ولقد عُدَّ موقفُهُ هذا -رحمَهُ اللَّهُ- مِن **المواقفِ العلميَّةِ النَّادرةِ**؛ التي تدلُّ على دِقَّةِ رأيِهِ، وعُمْقِ اجتهادِهِ، وفقهِ نفسِه، وقوَّة شخصِه:

وقد ذكر الأخُ الدكتورُ أبو عبد الملك حَمَدُ الشِّتْوي -أثابَـهُ اللَّـهُ- مُبَيِّنًا أولَ **مواقفِهِ القويَّةِ** -وأَوْلاها- في «**الإبريزيَّة**» (ص ٣٦)؛ فقال:

«مناقشتُهُ في مسألةِ التَّكفيرِ، **وحكمِ الحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ**، فقد كـانَ لَـهُ في هذا موقفٌ عظيمٌ، تصدَّى فيه لسؤالاتِ جماعةٍ مِنَ العُلماءِ وطلابِ العلمِ، وكان لا يتلعثَمُ في الإجابةِ عنها، ثابتًا على رأيه».

وقالَ -نَفَعَ اللَّهُ به- في (ص ٨٠) مِنَ «**الإبريزيَّةِ**» -ضِمْنَ كلامِهِ عن (**علاقـةِ الشيخِ ابنِ بازٍ مَعَ العُلماءِ**)-:

«دعوتُهُـم إلى الاجتهـادِ في الطَّلـبِ، ومراجعـةِ المسـائلِ، **وطلـبِ الـتَّرجيحِ، ومعرفةِ الأدلَّةِ**، والنَّظرِ في الثَّابتِ منها.

وكانَ كثيرًا ما يدعـو أهـلَ العلـمِ إلى البحـثِ في المقـالاتِ في ضـوءِ **مذهـبِ السَّلفِ**، ولا سيَّما في المسائلِ التي تعمُّ بها البلوى.

وشريطُ «الدَّمعة البازيَّة» **درسٌ عظيمٌ في هذا البابِ، وصمودٌ شـامخٌ في هـذا المعنى**، فاسمَعْهُ -باركَ اللَّهُ فيك- تر عجبًا».

وعلى ضوءِ الوجوهِ المتقدِّمَةِ:

فإنَّ إثباتَ أنَّ للشيخِ محمد بن إبراهيم قولاً أو قولين: أَمْرٌ -**بحدِّ ذاتِـهِ**- ليـس ذا أثرٍ جليل...

فالعبرةُ بالدليل، لا بالأقاويل..

واختيارٌ وافَقْنا فيه سماحةَ الشيخِ ابنِ بازٍ، لا يضرُّنا -معه- خلافُنَا لسماحةِ الشيخِ محمد بن إبراهيم..

... رَحِمَ اللَّهُ الجميعَ.

ومَعَ ذلك فلي بعضُ الوقفاتِ في مجملِ كلامِ الأخِ السَّعْد -أسعده اللَّهُ بتوفيقِهِ-:

□ هل التكفير بالكمِّ، أم بالكيف؟!

الأولى: التَّفريقُ بين الحكمِ بغيرِ مَا أنزلَ اللَّهُ في (القضيَّةِ)[1] الواحدةِ، أو (القضيتين)، أو (القضايا) المتعدِّدة.... **ما ضابطُهُ** الذي يكون (فِعلُهُ) فيه كفرًا، أو (فاعله) كافرًا؟!

وما الحدُّ -أو العَدُّ- في ذلك؟!

وما دليلُ كُلٍّ؟!

وهل الأمرُ مُتعلِّقٌ بالكيفِ، **أم الكَمِّ؟!**

وكيف؟!

وكَم؟!

الثانية: الجزمُ بأنَّ الشيخَ محمد بن إبراهيمَ **لم يُعلِنْ** تراجعَهُ عن فتوى «تحكيمِ القوانين» -أو عَدَمُهُ-: **غيرُ لازم!**

فقد يكون تغيُّرُ الاجتهادِ -**بنفسِهِ**- بابًا قويًّا في إثباتِ التراجعِ؛ وذلك باعتمادِ آخِرِ القولين- **دون حاجةٍ لازمةٍ إلى التَّصريحِ** بتراجعٍ -ما-، أو إعلانِهِ...

---

(١) كما في (ص ٥٤) -من تقريظِهِ- لـ«الرفع»!! وقارن -لزامًا- بما سيأتي (ص ٤٩٦-٤٩٨)!! حول (تحديد) فهم فتوى الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللَّهُ-.

نَعَم؛ هذا خيرٌ وأَوْلَى، وأعلى وأغلى..

والشَّواهدُ على هذا الأصلِ متعدِّدة، ومتنوّعة...

الثَّالثة: ما نَقَلَهُ الأخُ السَّعْدُ (ص ٥٥) مِن فتوى الشيخِ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللَّهُ- ينبغي تأمُّلُهُ، والنَّظرُ فيه، والوقوفُ عنده؛ كمثلِ قولِهِ في صِفَةِ مَن حَكَّمَ (القوانين):

(اعتقادُ أنَّها حاكمةٌ وسائغةٌ...)...

(يراها أعظم...)...

(تخضيع...)...

وهذا يُلزِمُنا -حَتْمًا- (تحريرَ مذهبِهِ)، و(التَّأليفَ بين أقوالِهِ) (حتَّى يُحَرَّرَ قولُهُ) (ولا يتضاربَ كلامُهُ)!!!

فلماذا نُهدِرُ قولاً على حِسَابِ آخَرَ، والكلامُ صادرٌ مِن عالمٍ واحدٍ؟!

أليسَ الأصلُ حَمْلَ ما أُجْمِلَ مِن كلامِهِ، على ما فُصِّلَ -في الأوَّلِ والآخِرِ-؟!

وليس بخفيٍّ أنَّ تنقيحَ **مناطِ الحكمِ** أمرٌ زائدٌ على أصلِ الحُكم وأساسِهِ.

وعليه؛ فهو لا يُعارِضُهُ ولا يُناقِضُهُ:

فقولُ القائلِ: الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ كفرٌ أكبرُ، وردَّةٌ عن الدين: **لا يُعارِضُهُ** بيانُهُ عِلَّةَ هذا التَّكفيرِ، وسببَهُ، وهو (اعتقادُ صحَّةِ جوازِهِ)[1] = أو (استحلالَهُ)[2]،

---

(١) كما صرَّحَ سماحةُ الشيخ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللَّهُ- في «فتاويه» (١/ ٨٠).
وانظر «التَّعريفَ والتنبئة» (ص ١٠٢).

(٢) انظر ما تقدَّمَ -قريبًا- مِن نَصِّ تقريظِ سماحةِ أُستاذِنَا الشيخِ ابنِ بازٍ لكلامِ سماحةِ شيخِنَا الألبانيِّ -في «فتنة التكفير»-رحمهما اللَّهُ-.

أو غيرَ ذلك مِن صُورٍ ووجوهٍ -تدلُّ على **معنًى وحيد**-...

وقد قال سماحةُ أستاذنا الشيخِ ابنِ بازٍ -رحمَهُ اللَّهُ-:

«مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ (**فلا يخرجُ عن أربعةِ أمورٍ**):

أ - **مَن قالَ**: أنا أحكمُ بهذا؛ لأنَّهُ أفضلُ مِن الشريعةِ الإسلاميَّةِ: **فهو كافرٌ كفرًا أكبرَ**.

ب- **مَن قالَ**: أنا أحكمُ بهذا؛ لأنَّهُ مثلُ الشريعةِ الإسلاميَّةِ؛ فالحكمُ بهذا جائزٌ، وبالشريعةِ جائزٌ: **فهو كافرٌ كفرًا أكبرَ**.

ج- **ومَن قالَ**: أنا أحكمُ بهذا، والحكمُ بالشريعةِ الإسلاميَّةِ أفضلُ، ولكن الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ جائزٌ: **فهو كافرٌ كفرًا أكبرَ**.

د- **مَن قالَ**: أنا أحكمُ بهذا، وهو يعتقدُ أَنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ لا يجوزُ، ويقولُ: الحكمُ بالشريعةِ الإسلاميَّةِ أفضلُ، ولا يجوزُ الحكمُ بغيرِها، ولكنَّهُ مُتساهِلٌ، أو يفعلُ هذا لأمرٍ صادرٍ عن أحكامِهِ: **فهو كافرٌ كفرًا أصغرَ، لا يخرجُ مِنَ المِلَّةِ، ويُعتبرُ مِن أكبرِ الكبائرِ**».

كما في كتاب «قضيَّةِ التكفير بين أهل السُّنَّةِ وفِرَقِ الضلال» (ص ٧٢-٧٣) لسعيد بن وهف القحطاني -حفظه اللَّهُ-.

قلتُ:

فذِكْرُ بعضِ هذه الصُّورِ لا ينفِي ما سواها.. وعدمُ تعليلِ الحُكمِ بها لا يُناقِضُ صدورَ الحُكم بغير تعليلٍ..

فالأخذُ بالزائدِ فالزائد مِن أجَلِّ الفوائدِ الفرائد...

ومِن قواعدِ العلمِ -المقرَّرة-: الإعمال مُقَدَّمٌ على الإهمال... فتأمَّلْ.

❑ **البحث بحثُ دليل:**

الرَّابعةُ: كونُ الشيخِ محمد بن إبراهيم -رحِمَهُ اللَّهُ- مسبوقًا ببعضِ أهلِ العلمِ -في هذا القولِ- أَمْ غيرَ مسبوقٍ! -كما أشارَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٥٦)- مِن نوافِلِ الأُمورِ -في هذا المَقَامِ-؛ فالبحثُ بحثُ دليلٍ شرعيٍّ مُبِين، وقولٍ مُستقًى مِن عُلماءِ السَّلَفِ الصَّالحين...

وليس بخفيٍّ ما نَقَلَهُ شيخُ الإسلامِ -في مواضعَ مِن كتبِهِ وتواليفِهِ- في أنَّ النَّقْلَ عن السَّلفِ مؤتلِفٌ في هذه القضيَّةِ -**على التَّفريقِ بين أنواعِ الكفر**-، بحسَبِ أنواعِ الحكمِ[1]...

❑ **كلمتانِ لعالِمَيْن:**

وهَهُنَا كلمةٌ عزيزةٌ كتبها الشيخُ العلاَّمةُ **سُليمان بن سَحْمان** -رحِمَهُ اللَّـهُ- في «**إرشادِ الطَّالب إلى أهمِّ المَطَالب**» (ص ١٩) تُبيِّن معنى كلامِ الشيخِ الإمامِ المُجدِّدِ محمد بن عبد الوهاب[2] -رحِمَهُ اللَّهُ- في حدِّ (**الطَّاغوت**)-؛ قال:

«ينبغي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَن تحاكمَ إلى **الطَّواغيتِ**، أو حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّـهُ، واعتقدَ أنَّ حكمَهم أكملُ وأحسنُ مِن حكمِ اللَّهِ ورسولِهِ؛ **فهذا مما يُلْحَقُ بالكفرِ الاعتقاديِّ المُخرجِ مِنَ المِلَّةِ** -كما هو مذكورٌ في **نواقضِ الإسلامِ العشرةِ**-، وأمَّا مَن لم يعتقدْ ذلك؛ لكن تحاكم إلى الطَّاغوتِ، وهو يعتقدُ أنَّ حكمَهُ باطلٌ؛ **فهذا مِن الكفرِ العمليِّ**[3]».

---

(١) انظر كتابنا «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان، والكفر، والإرجاء» (ص ٩١).

(٢) وقد استدلَّ **ببعضِ قولِهِ** الأخُ السَّعْدُ -وفَّقَهُ اللَّهُ-!

(٣) **يُريدُ: الكفر الأصغر.**

=

قلتُ:

وأهلُ الدارِ أدرى بما فيها، وأعرفُ بخوافيها..

ومثلُهُ كلامُ العلاَّمةِ الشيخِ عبدِ اللطيفِ[1] بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب -رحمهم اللَّهُ- في رسالتِهِ «**أصول وضوابط في التَّكفير**» (ص ٤١):

«وهذا بيِّن في القرآنِ -**لمن تأمَّلَهُ**[2]-؛ فإنَّ اللَّهَ -سبحانَهُ- سمَّى الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ **كافرًا**[3]، وسمَّى الجاحدَ لما أنزلَ اللَّهُ على رسولِهِ **كافرًا**.

وليس الكفرانِ على حدٍّ سواء».

ويزيدُهُ إيضاحًا قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- في «منهاجِ التأسيس» (ص ٥١):

«وإنَّما يَحْرُمُ التَّحكيمُ إذا كانَ المستَنَدُ إلى شريعةٍ باطلةٍ، تُخالفُ الكتابَ والسُّنَّةَ؛ كأحكامِ اليونانِ والإفرنجِ والتترِ، وقوانينهم التي مصدرها آراؤهم وأهواؤهم، وكذلك سوالفُ الباديةِ وعاداتُهم الجارية...

فمَن **استحلَّ** الحكمَ بهذا في الدِّماءِ -أو غيرها- **فهو كافرٌ**؛ قالَ -تعالى-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾...

وهذه الآيةُ ذكَرَ فيها بعضُ المفسِّرينَ: أنَّ الكُفْرَ المُرادَ -هنا-: **كُفْرٌ دون الكفرِ الأكبرِ**؛ لأنَّهُم فهموا أنَّها تتناولُ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، وهو غيرُ **مستحِلٍّ** لذلك، لكنهم لا يُنازِعون في عمومها **للمستحلِّ**، وأنَّ كُفْرَهُ مُخرجٌ عن

= وقارن بكتابي «التبصير بقواعدِ التَّكفير» (ص ٥٨).

(١) وقد استدلَّ ببعضِ قولِهِ -أيضًا- الأخُ السَّعْدُ -سدَّدَهُ اللَّهُ-!

(٢) **نَعَم؛ لمن تأمَّلَهُ.**

(٣) **تأمَّلِ (اسمَ الفاعلِ)، ودلالتَهُ.**

المِلَّةِ».

ومِن ذلك -أيْضًا- كلامُهُ -رحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموعة الرَّسائل والمسائل النَّجديَّة» (٣/ ٣١١)[1]: «وما ذكرتَهُ عنِ الأعراب؛ مِنَ الفرق بين من (**استحلَّ**) الحكمَ بغير ما أنزلَ اللَّهُ، ومَن (لم يستحلَّ): **فهو الذي عليه العملُ، وإليه المرجعُ عند أهلِ العلمِ**».

قلتُ:

وإنَّنِي إذْ أُوردُ هذه النُّصوصَ -كلَّهَا-هنا- فإنَّمَا ذلك تجاوبًا -واستجابةً- لهذا الطلبِ العزيزِ مِنَ أخينا -السَّعْد- العزيزِ؛ (**بضرورةِ!**): «تحريرِ مذهبِ (مَن) نَقَلَ عنه قولاً مِن الأقوالِ، وذلكَ **بتتبُّعِ** أقوالِهِ الأُخرَى في هذه المسألةِ، **والتأليفِ** بينها؛ حتَّى **يُحَرَّر** قولُ هذا العالِمِ في المسألةِ ذاتها؛ **لئلاَّ تتضاربَ أقوالُهُ** في هذا الأمرِ، **وَيُقَوَّلَ ما لم يقلْ**.

والتنبيهُ على هذا الشيء **مهمٌّ جدًّا**؛ خاصَّةً في مثلِ هذه القضيَّةِ الكبيرةِ، وهي مسألةُ الإيمانِ وما يضادُّهُ، فهناك مِن أهلِ العلمِ مَن ظَنَّ أنَّ قولَهُ في هذه المسألةِ مُوافقٌ لقولِ فلانٍ، ولكن -**عند التَّحقيقِ**- يتبيَّنُ أنَّ قولَهُ مُخالِفٌ لقولِ فلانٍ، أو ربما ظَنَّ أَنَّ لهُ أكثرَ مِن قولٍ في هذه القضيَّةِ»!!

أقولُ:

... مَعَ أنَّ هذه (**الضرورةَ!**) استُعملت -**كثيرًا**- استعمالاً غيرَ **دقيقٍ**؛ **وبلا تحقيقٍ، أو توفيقٍ**...

فأُجْرِيَتْ مَعَ بعضٍ (!)، وتُرِكَتْ مَعَ بعضٍ آخَرَ!!

---

(١) وفي (٣/ ٣٠٩) -منه- مزيدُ بيانٍ، وزيادةُ إيضاحٍ...

ومِن هذا البعضِ (!) الذي تُركت هذه (**الضرورةُ**) -معه!- كاتبُ هذه السُّطورِ -غَفَرَ اللَّهُ لي-؛ فأُخِذَ بعضُ قولي -**وأُوخِذتُ** به-، مَعَ تَرْكِ قولي الآخرِ؛ **الأوضحِ، والأصرحِ، والأَبْيَنِ**...

فلماذا؟! لماذا؟!

❑ **الفهمَ... الفهمَ:**

الخامسة: ومثلُ (النَّقلِ): (الفهمُ) -**سواءً بسواء**-:

فالنَّقلُ -مثلاً- عن الشيخِ حمد بن علي بن عتيق -رحمَهُ اللَّهُ-كما فعلَ أخونا السَّعْدُ (ص ٥٧-٥٨)- في تكفير الذين (يقدِّمون) شرعَ كذا وشرعَ كذا على كتابِ اللَّهِ وسُنَّةِ رسولِهِ: واضحٌ...

ولكنْ؛ فهمُ هذا (**التَّقديم**)، وكيف يكون، وماهيَّة صُورهِ: هو مناطُ البحثِ، ومدارُ الحكم...

فهل كُلُّ (تقديم) مكفِّر؟!

وهل -مَثَلاً- (تقديمُ) المقلِّدةِ أقوالَ مشايخِهِم على النَّصِّ: مِن هذا **الصِّنفِ؟!**

وكذلك -أيضًا- النقلُ عن الشيخِ سُليمانَ بن سَحْمان[1] -رحمَهُ اللَّهُ-كما في تقريظِ السَّعْد (ص ٥٨-٥٩)- مثلُهُ -في اعتبار **الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ طاغوتًا**-؛ فالعبرةُ في **فهمِهِ**، وإدراكِ مرمى **كلامِهِ**، لا بمجرَّدِ النَّقلِ، والتَّكثُّرِ منه**!!**

❑ **حدّ (الطَّاغوت)، ومعناه:**

فكلامُ ابن سَحْمان -رحمَهُ اللَّهُ- لا إشكالَ فيه، ولا شبهةَ تعتريه، وذلك مِن

(١) وقد تقدَّمَ نقلُ نصٍّ (صريحٍ) -جدًّا- مِن كلامِهِ؛ فيه التَّفريق الدقيق، بين أنواع الكفر -بحسب أنواعِ الحكم- على التحقيق؛ فارجع إليهِ.

وجوهٍ؛ أهمُّهَا ثلاثةٌ:

الأول: أنَّ كلمةَ (طاغوت) -**بحدِّ ذاتها**- لا يلزمُ منها أَنْ تكونَ كفرًا وردَّةً؛ **إِذْ كُلُّ كُفْرٍ طاغوتٌ، وليس كُلُّ طاغوتٍ كُفْرًا** -كما تقدَّمَ-قريبًا- مِن كلامِ الشيخِ ابنِ سَحْمان-:

ثُمَّ:

هذا الإمامُ ابنُ القيِّمِ -رحِمَهُ اللَّهُ- يذكرُ في «الصَّواعقِ المُرسلةِ» (٢/ ٦٣٢-٦٣٣): (**الطَّواغيت الأربع** التي هَدَمَ بها أصحابُ التَّأويلِ الباطلِ معاقلَ الدينِ، وانتهكوا بها حُرمةَ القرآنِ، ومَحَوْا بها رسومَ الإيمانِ؛ وهي:

قولُهُم: إِنَّ كلامَ اللَّهِ، وكلامَ رسولِهِ أدلَّةٌ لفظيَّةٌ لا تفيدُ علمًا، ولا يحصلُ منها يقينٌ.

وقولُهُم: إِنَّ آياتِ الصِّفاتِ، وأحاديثَ الصِّفاتِ مجازاتٌ لا حقيقةَ لها.

وقولُهُم: إِنَّ أخبارَ رسولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- الصَّحيحةَ التي رواها العدولُ، وتلقَّتها الأمَّةُ بالقَبول، لا تفيدُ العلمَ، **وغايتُها أَنْ تفيدَ الظَّنَّ**[1].

وقولُهُم: إذا تعارضَ العقلُ ونصوصُ الوحي؛ أَخَذْنَا بالعقلِ، ولم نلتفتْ إلى الوحي.

فهذه **الطَّواغيتُ الأربعُ**، هي التي فعلَتْ بالإسلامِ ما فعلَتْ، وهي التي محت رسومَهُ، وأزالَتْ معالِمَهُ، وهدَّمَتْ قواعدَهُ، وأسقطَتْ حُرْمَةَ النُّصوصِ مِنَ القلوبِ، وَنَهَجَتْ طريقَ الطَّعْنِ فيها لكُلِّ زنديقٍ ومُلحدٍ، فلا يحتجُّ عليه المُحتَجُّ بحُجَّةٍ مِن

---

(١) والثمرةُ البدعيَّةُ (!) عند هؤلاء المنحرفين: عدمُ وجوب الاستدلال بها في العقيدة!! وهذا: ضلالٌ أيُّ ضلال...

وعلى أهلِ السُّنَّةِ -ودُعاتِهَا- كيفما كان الأمرُ- اجتنابُ مصطلحاتِهم، وتجنُّبُ ألفاظهم، ومُجانَبَةُ مداخِلِهم...

كتابِ اللَّهِ، أو سُنَّةِ رسولِهِ؛ إلاَّ لَجَأَ إلى **طاغوتٍ** مِن هذه **الطَّواغيتِ**، واعتصَمَ بهِ، واتَّخَذَهُ جُنَّةً يَصُدُّ به عن سبيلِ اللَّهِ، واللَّهُ -تعالى- بحولِهِ وقوَّتِهِ، ومَنِّهِ وفضلِهِ- قد كَسَرَ هذه **الطَّواغيتَ طاغوتًا طاغوتًا**، على ألسنَةِ خلفاءِ رسلِهِ وورثةِ أنبيائِهِ، فلم يزلْ أنصارُ اللَّهِ ورسولِهِ يصيحون بأهلها مِن أقطارِ الأرضِ، ويرجمونَهُم بشهبِ الوحي، وأدلَّةِ المعقولِ، ونحن نُفردُ الكلامَ عليها **طاغوتًا، طاغوتًا**:

الطَّاغوتُ الأوَّلُ....».

وقالَ في (٤/ ١٢٣٣) -في معرضِ ذكرِ أصحابِ المقالات-:

«.. وكُلٌّ يدَّعِي أَنَّ العقلَ دَلَّهُ على تلكَ المَقالةِ وصحّتِهَا، وإذا جاءَ السَّمْعُ بخلافِهَا لَجَأَ إلى **طاغوتٍ** مِن هذه **الطَّواغيتِ الأربعةِ**...».

أقولُ:

فهل يفهمُ (أحدٌ!!) أَنَّ جميعَ هذه (**الطَّواغيتِ**) على قَدْرٍ واحدٍ مِنَ الحُكمِ، أَو **أنَّهَا -جميعًا- كفرٌ أكبرُ؟!**

والأمرُ واضحٌ -وللَّهِ الحمدُ-.

الثَّاني: أَنَّ الشيخَ ابنَ سَحْمان -رحِمَهُ اللَّهُ- بنى كلامَهُ على النَّقلِ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رحِمَهُ اللَّهُ- نَقْلاً طويلاً!

فجاءَ أخونا السَّعْدُ -**أسعدَهُ اللَّهُ بالحقِّ**- فعلَّقَ مُحَشِّيًا!-:

«ليس المقصودُ -هنا- النَّقلَ عن أبي العباس ابن تيميَّةَ، وإنَّمَا المقصودُ كلامُ سُليمان بن سَحْمان»!

أقولُ:

وهذا عَجَبٌ! فإنَّ كلامَ الأخيرِ -هذا- مبنيٌّ على كلامِ الأوَّلِ...

فكيف ينفكّان؟! أو يتفكّكان؟!

وهَهُنا ملحوظتان:

الأولى: أنَّ كلامَ ابنِ تيميَّةَ -رحمَهُ اللَّهُ- الذي نقلَهُ ابنُ سَحْمان، ولم يتعقَّبْهُ- ظاهرٌ في تكفيرِ مَن لم (**يلتزم**)[1] الحكم بالشرع، و(**استحلَّه**)...

وهذا ما نقولُهُ نحن، ونُدافعُ عنه، ونُنافِحُ دونه...

فهل الأخُ السَّعْدُ -أسعدَهُ اللَّهُ بهداهُ- رَجَعَ (!) إلى قولِنا؟!

ذلك ما نَبْغِي، **ولسنا به نَبْغِي!**

الثانية: مِن ضمن كلامِ الشيخِ ابنِ سَحْمان[2] -الذي نقلَهُ الأخُ السَّعْدُ (ص ٥٨)- قولُهُ:

«.. فهؤلاء إذا عُرِّفوا أنَّهُ لا يجوزُ لهم الحكمُ إلاَّ بما أنزلَ اللَّهُ، **فلم يلتزموا ذلك، بل استحلُّوا** بأَنْ يحكموا بخلافِ ما أنزلَ اللَّهُ **فهم كفَّارٌ**... اهـ

وفيه بيانُ كفرِ الحاكمِ -نفسِهِ-، والمُتحاكمين -على الوجهِ الذي ذَكَرَهُ-، وكذا مَن لم (**يعتقدْ وجوب**) ما أنزلَ اللَّهُ، وإنْ لم يكن حاكمًا، ولا مُتحاكمًا، فتأمَّلْهُ...

قلتُ[3]: ثُمَّ ذَكَرَ كلامَ ابنِ كثيرٍ الذي في التتارِ عند حكمِهِم بالياسقِ، ثُمَّ قالَ:

---

(١) **و(الالتزام) له مفهومُهُ الدقيق (جدًّا) عند شيخ الإسلام، وليس هو بمعنى (الالتزام) السائد -اليوم- عند الأكثرين!! فتنبَّه...**

وستأتي -إنْ شاءَ اللَّهُ- إشاراتٌ علميَّةٌ في بيانِ ذلك، وإيضاحِهِ.

(٢) وهو -فيما نقلتُ-هنا- مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ، وتعقيب الشيخ ابن سَحْمان عليه.

(٣) القائلُ ابنُ سَحْمان، والكلام مِن أول الأقواس لا يزالُ له -رحمَهُ اللَّهُ-.

وما ذكرنا مِن عاداتِ البوادي التي تُسَمَّى (شرعَ الرِّفاقةِ) هو مِن هـذا الجنس؛ **مَن فعلَهُ فهو كافرٌ**، ويجبُ قتالُهُ حتَّى يرجعَ إلى حكمِ اللَّهِ ورسولِهِ، **فلا يُحَكَّمَ سواهُ في قليلٍ أو كثيرٍ**...اهـ مِنَ «الدُّرر السَّنيَّة» (١٠/ ٥٠٣-٥٠٥)».

.. فالنِّقاطُ (...) الواقعـةُ في وَسَـطِ الكـلامِ، وقبـلَ قولِـهِ: «وفيـه بيـانُ كفـرِ الحاكمِ...» إلخ: **مِن إضافةِ الأخِ السَّعْدِ!!**

ورمزُ (اهـ) -الدَّالُّ على انتهاءِ النَّقلِ-: **مِـن تغيـيرِ -وتَعْبـيرِ!-** الأخِ السَّـعْد، فهو -عند ابن سَحْمان- صريحٌ بالقول: (انتهى)!!

وإنَّني إِذْ أُشيرُ إلى هذا **-وليس هو في ذاتِهِ بذاك الشَّأْنِ الكبيرِ!-**؛ إنَّمَـا أردتُ به التَّنبيهَ على كلمةٍ لم تُذكر (!) مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ -رحِمَهُ اللَّهُ-؛ وهي مِمَّا يزيدُ كلامَهُ حُسنًا على حُسنٍ؛ وهي قولُهُ -في موضعِ النُّقطِ!-نفسِهِ!!-:

«وإلاَّ: كانوا جُهَّالاً -كمن تقدَّمَ أمرُهُم[1]-».

وهي كلمةٌ **عزيزةٌ، عزيزةٌ، عزيزةٌ**[2]، ﴿لِمَنْ كَـانَ لَـهُ قَلْـبٌ أَوْ أَلْقَـى السَّـمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾...

الثَّالث: مِن ضمن نقلِ الشيخِ ابنِ سَحْمان: نقلُهُ بعضَ كلامِ الإمامِ ابنِ كثيرٍ في التتارِ، وما يحكمون به في السياسات؛ وفيـه -عنهـم-: «فصـارَ في بَنيـهِ **يُقَدِّمونَـهُ على الحكمِ بالكتابِ والسُّنَّةِ**، ومَن فعلَ ذلك **فهو كافرٌ**، يجبُ قتالُهُ حتَّى يرجـعَ إلى

---

(١) **وما حاوَلَ (!) به (البَعضُ) -أو يُحاولُ!- مِن التماسِ المعذرةِ (!) هـذا (الحَـذْفِ) بادِّعاء انقطاعِ الصِّلةِ بين الموضوعين: مُحاولةٌ فاشلةٌ، يردُّهَا قولُـهُ الرابـطُ بينهمـا: «... كمـن تقدَّمَ أَمْرُهُم»... فتأمَّلْ.**

(٢) انظر كتابيَّ: «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٣٩)، و«**التحذيـر مـن فتنـة [الغُلُـوِّ في] التكفير**» (ص ٢٦-٢٧ - الطبعة الثالثة، المنقَّحة).

حكمِ اللَّهِ ورسولِهِ، **فلا يُحَكِّمَ سواهُ في كثيرٍ، ولا قليلٍ**».

ثُمَّ علَّقَ الشيخُ ابنُ سَحْمان -قائلاً-:

«وما ذكرناهُ مِن عاداتِ البوادي، التي تُسَمَّى (شرعَ الرفاقةِ) هو مِن هذا الجنسِ، **مَن فعلَهُ فهو كافرٌ**، يجبُ قتالُهُ حتَّى يرجعَ إلى حكمِ اللَّهِ ورسولِهِ، **فلا يُحَكِّمَ سواهُ في قليلٍ، ولا كثيرٍ**».

والكلامُ -هنا- له بابان:

❑ القوانين.. والتكفير:

الأولُ: أنَّ الكلامَ عن (التَّقْديمِ)، **ومناطُهُ الكفريُّ**[١] **معلومٌ**.

ويدلُّ عليه -ويؤكِّدُهُ-:

الثَّاني: وهو قولُهُ: «فلا يُحَكِّمَ سواهُ **في قليلٍ، ولا كثيرٍ**»:

فهل هذا نهيٌ محضٌ؛ سبيلُهُ التَّحريمُ -فقط-؟!

أَمْ أَنَّ مؤدَّاهُ الكفرُ الأكبرُ؛ فهو صادرٌ منه، وراجعٌ إليه؟!

وحينئذٍ؛ هذا نقضٌ لكلامِهِم (!) في عدمِ التَّكفيرِ بالقضيَّةِ (الواحدةِ)، والقضيَّتَينِ!!

ثُمَّ:

الربطُ بين النَّظرِ الحُكمي، والواقعِ العمليِّ... وهو الأمرُ الخطيرُ الخطيرُ!!

كيفَ يكونُ؟! **وما** مآلاتُهُ؟! **ومَن** أهلُهُ؟!

---

(١) **وإلاَّ**؛ فَهَلْ يفهمُ **(أحدٌ)** مِن قولِهِ -تعالى-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا** بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾: **أَنَّ كُلَّ (تقديم) مُكَفِّر؟! حتَّى (تقديم) أهلِ التَّقليد!!!** -كما تقدَّم-!

وذلك في (القوانين) -المخالفةِ للشرعِ- التي لا يخلو منها اليومَ -في دُنيا النّاسِ- مكان[(١)]!!

---

(١) وفي رسالةِ «التّوكيد في وجوبِ الاعتناء بالتّوحيدِ» (ص ٥٤-٥٦ - المطبوعةِ مَعَ رسالةِ «تنبيه الأمّةِ على وجوبِ الأخذِ بالكتابِ والسُّنّةِ») لِـ(سُلَيْمان بن ناصر العُلوان [القَصيمي!]) تساؤُلُهُ -بعد تقريرِهِ أنّ التّوحيدَ «هو إفرادُ اللّهِ بالعبادةِ، وهو التّوحيدُ الذي أُرسلَتِ الرُّسلُ مِن أجلِهِ، وأُنزلَتِ الكتبُ لبيانِهِ» -قائلاً-ضمنَ كلامٍ وكلامٍ!!-:

«فهل مِنَ التّوحيدِ: محبةُ المُشركين، ومُنابذةُ المُؤمنين؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: إمدادُ المُشركين بعَدَدٍ وعُدَدٍ ضَدَّ المُسلمين؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: تحكيمُ القوانين الوضعيَّةِ، والإعراضُ عن حكمِ ربِّ العالَمين؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: تقديمُ آراءِ الرجالِ على قولِ ربِّنَا وخليلِهِ الأمين؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: تنظيمُ الرِّبا في البنوكِ، ومُحاربةُ مَن يتعرَّضُ لها، ودعمُهَا وإمدادُهَا بالأموالِ الطّائلةِ خشيةَ الانحطاطِ؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: السفرُ لديارِ المُشركين لتعلُّمِ علومِهم، والشربِ مِن مَشْرَبِهِم؟

وهل مِنَ التّوحيدِ: رفعُ شعارِ الكفارِ في بلادِ المُسلمين؟»!!!!

قلتُ: وقد كانَ علّقَ (!) على بعضِ تساؤُلاتِهِ -هذه- بقولِهِ:

«والحكمُ بما أنزلَ اللّهُ مِن مقتضى شهادةِ أنْ لا إلهَ إلاّ اللّهُ، وأنّ مُحمَّدًا رسولُ اللّهِ؛ فلا يستقيمُ إسلامُ المرءِ حتّى يحكمَ بما أنزلَ اللّهُ، بل لا إسلامَ له حتّى ينقادَ ويذعنَ لحكمِ اللّهِ ورسولِهِ.

ولا يُشترَطُ في كفرِ الحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللّهُ جحودُ حكمِ اللّهِ، أوِ اعتقادُ عدمِ أهليتِهِ في العصرِ -ونحو ذلك-.

بل عدمُ تحكيمِهِ، وردُّهُ، والوقوفُ أمامَ مَن أرادَ تحكيمَهُ: كفرٌ وردَّةٌ عنِ الإسلامِ؛ خلافًا (لمرجئةِ العصرِ) الذين لا يكفّرونَ إلاّ بالاعتقادِ»!!!

قلتُ: وقد وقفتُ على نُسخةٍ أُخرى (!) مِن هذهِ الرِّسالةِ -بنفسِ السَّنَةِ!!- فيها (تغييرٌ!) -بلفظِ-:

«خلافًا لبعضِ أهلِ العصرِ..»!!! ... فلستُ أدري أيُّهَا قَبْلاً!!! وَلِمَ ذاك -أصلاً-؟!

كقوانينِ (العملِ والعُمَّال)[١]...

وقوانينِ (المكوسِ والجماركِ)[٢]...

وقوانينِ (الربا والبنوكِ)[٣]...

... وحتَّى لو سُمِّيت هذه (القوانينُ) -بغير اسْمِهَا-: **(نُظُمًا)، أو (أنظمة)** -أو غير ذلك!!- فواقعُهَا هُوَ هُو!

.. فالعبرةُ بالحقائقِ والمُسمَّيات، لا بالمظاهرِ والأسماءِ!

ولو تُؤُمِّلَ -هذا الأمرُ-وحدَهُ-، ودُرِسَتْ نتائجُهُ، وآثارُهُ: لكانَ ذلك كافيًا سادتَنَا المشايخَ -أعانهم اللَّه- في ضبطِ أطرافِ القضيَّة، وإدراكِهَا بصورةٍ جليَّةٍ قويَّة...

وعسى أَنْ لا يكونَ ذلك بعيدًا!!

السادسة: الاستدلال بذكر بعضِ **تلاميذِ** الشيخِ محمد بن إبراهيم -وأقوالِهم- في نفي رجوعِهِ (!) عن قولِهِ -كما فعلَ الأخُ السَّعْدُ (ص ٥٩)- **لا ينفي الواقعَ، أو يردُّهُ**[٤]!

---

(١) انظر رسالة الشيخ عبد اللَّهِ بن حميد -رحمَهُ اللَّهُ-: «**بيان ما في نظام العمل والعُمَّال، مِن الأخطاء والتّناقضِ والضلال**» -المُودَعةَ في «الدرر السَّنية في الأجوبة النجديَّة» (١٦/ ٢٣٧-٣١٣).

(٢) انظر: المرجع السابق (١٥/ ٤٠٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (١٥/ ٢٣٣).

(٤) ويلزمُ -**ولا بُدَّ**- أَنْ يكونَ مَعَ ذلك ذِكْرُ مَن خالَفَ الشيخَ مِن تلاميذِهِ -**حتّى يتمَّ تحريرُ النَّقلِ عنهم!!!**-، وأبرزُهُم، وأعرفُهُم، وأعلمُهُم: **سماحةُ أستاذنا العلاَّمة الشيخِ ابنِ بازٍ** -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-.

نَعَم؛ قد يكونُ قرينةً، لكنْ: ليست قطعيَّةً -ألبتَّةَ-.

وبخاصَّةٍ أنَّ سائرَ أقوالِ تلاميذِهِ -رحمَهُ اللَّهُ- قائمةٌ على نفي علمِهِم بهذا المذكور! وعدمُ العلمِ بالشيءِ: **لا يلزمُ منه العلمُ بعدمِهِ!!** -كما هي القواعدُ العلميَّةُ-.

«فأين علمُ أصولِ الحديثِ والفقهِ؟ لماذا لا تُطبَّقُ هَهُنَا؟!

وهذه القضيَّةُ مِن الوضوحِ والظهورِ بحيثُ لا تحتاجُ إلى كلِّ هذا»[1].

....

... وهذا خِتَامُ التَّعليقِ على (مجمل) ما وقع في مُقدِّمةِ الأخِ الشيخِ عبدِ اللَّهِ السَّعْدِ -**أسعدَهُ اللَّهُ بقَبولِ الحَقِّ**- على وجهِ التَّوسُّطِ.

ولعلَّ الفرصةَ تلوحُ -**مِن جديد!**- للوقوفِ أكثرَ وأكثرَ على ما في كلامِهِ مِن ملحوظاتٍ وملحوظات...

ولعلَّ ما هنا يكفي اللبيب.

والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين -القريبِ المُجيب-.

□□□□□

---

(١) كما قالَ فضيلةُ الشيخِ السَّعْدِ -أعزَّهُ اللَّهُ- في ختامِ تقريظِهِ (ص ٦٠)!

نقدُ مقدِّمةِ (ابن سالمٍ) لطبعتِهِ الثَّانيةِ!

... كتبَ مُسوِّدُ «رفعِ اللائمةِ» (ص ٦١-٦٢) -صفحةً ورُبعًا- مقدِّمةً لكتابِهِ؛ ذكرَ فيها (القَبُولَ الكبيرَ!) الذي لقيَهُ كتابُهُ؛ لِمَا فيه مِنْ([أَدِلَّةٍ واضحة، وبراهينَ قاطعة!]) -**على حدِّ زَعْمِهِ!**-...

ثم كَرَّ (!) واصفًا إِيَّايَ بـ(التَّدليسِ والتَّلبيسِ، والافتراءِ والتَّحريف!)، والسَّيرِ في (خُطَى المُرجئةِ!)؛ (ذلك المذهب الفاسد الذي يتزعَّمُهُ الحلبيُّ)[1]!!

كذا قاءَ!

قلتُ: وهذا -كُلُّهُ- كلامٌ ليس له إلاَّ وزنُ مِدادِهِ!!

فلا أُضيعُ عليه شيئًا؛ ولو أقلَّ مِن ظِلِّهِ!!

❑ **كَذِبٌ صريحٌ:**

ولكنَّ قولَهُ -بعدُ- مباشرةً -**ناسِبًا إليَّ**-:

«.. مِن حصرِ الكفرِ في الجُحودِ والتَّكذيبِ، ومِن نفي العملِ أَنْ يكونَ مِنَ الإيمانِ»... **إلى آخرِ مُفترياتِهِ!!**

... **فهو كلامٌ عاطِلٌ باطلٌ؛ يعلمُ ربِّي -جلَّ في عُلاهُ- أنَّهُ -به- كاذبٌ عليَّ،**

---

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٥٥٣) -مُلْحَقًا- مِن كلامِ فضيلةِ الشيخِ **حُسين بن عبد العزيز آل الشيخ** -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- **ضدَّ ذلك، ونقيضَهُ...**

أو جاهلٌ فيَّ... أو ... هُمَا -معًا- مجتمعان!

وما تقدَّمَ -وسيأْتِي- يكفي أقلُّهُ لنقضِهِ، ونسفِ باطِلِهِ.

فضلاً عمَّا مَضَى في **كُتُبِي الأُخرى المطبوعةِ**؛ كـ«التعريفِ والتنبئة»، و«الردّ البرهاني»، **بَلْهَ كُتُبِي التي تحت الطَّبع**؛ كـ«**التَّبصير**..»، و«**كلمة سواء**...».

... ثم خَتَمَ كذبَهُ -في مقدِّمتِهِ الجديدة!- **بحمدِهِ ربَّه** (!!)...

فعلى ماذا؟!

﴿**فَقُلِ الْحَمْدُ للَّهِ الَّذِي نَجَّانَا مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**﴾...

﴿**أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ**﴾..

... ﴿**الْحَمْدُ للَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾..

□□□□□

تفنيدُ (التَّمهيد)!

... وأعني به: «تمهيدَ» طبعة «رفع اللائمة» -(الثَّانية!)- (ص ٦٣-٦٦)!

حيث ابتدأ المسوِّدُ بذكرِ مَن **(شغّب) عليه وانتقدَهُ، وردَّ عليه واتَّهمَهُ!!**

ولستُ أنا المرادَ -ها هُنَا-**هذه المرَّةَ!**-؛ لأنَّ ردِّي -إلى الآن- لم يُنْشَر!! وإنَّمَا المرادُ **إخوةٌ طلبةُ علمٍ أفاضلُ؛ مِن بَلَديِّه، ومُكتشفيه (!)**، وقفوا على جهلِهِ، وعلموا أنَّهُ -**بالعلمِ!**- ليس مِن أهلِهِ...

❑ ردٌّ مُحايدٌ:

ولقد ردَّ عليه -**في الإنترنت**- أَحَدُ طلبةِ العلمِ الذين لم يتيسَّرْ لي -إلى الآن- لقاؤُهُم، والتعرُّفُ إليهم؛ **وهو الأخُ أبو مالكٍ الرِّفاعيُّ -وفَّقَهُ المولى-.**

فلقد ردَّ عليه الأخُ المذكورُ -جزَاهُ اللَّهُ خيرًا- بردٍّ مُختصرٍ، **لكنَّهُ جامعٌ قويٌّ** -في عدَّةِ نقاطٍ-، ثمَّ ختَمَ ردَّهُ بقولِهِ:

«فرغتُ مِن قراءةِ هذه الرِّسالةِ في مجلسٍ واحدٍ صبحَ الاثنين ٢٥/ ٩/ ١٤٢٢هـ؛ وقد علقَّتُ عليها في مواضعَ، وكنتُ **بدأتُ في قراءتِهَا بكلِّ حيادٍ -إنْ شاءَ اللَّهُ-، ثم تبيَّنَ لي أنَّ مؤلِّفَهَا الدّوسريَّ صاحبُ هوىً؛ حيثُ يحذفُ مِن كلامِ العلماءِ ما لا يوافقُ هواهُ، ويكفِّرُ الحكَّامَ تكفيرًا مُطلقًا، ويتَّهمُ عدمَ المُكفِّرين بأنَّهُم مُرجئةٌ... إلى آخرِهِ، واللَّهُ المُستعانُ**».

أقولُ:

واللَّهِ -**الذي لا ربَّ سواهُ** -قد سمعتُ الأُستاذَ الشيخَ أبا محمد ربيع بن هادي -**ردَّ اللّهُ عنه كيد الأعادي**-لَمَّا قُرِئَ عليه الردُّ المُشارُ إليه- يقولُ -في جَمْعٍ مِنَ الإخوةِ(١)-: «**هذا كلامٌ يُكتَبُ بماءِ الذَّهبِ**».

□ دعاوى تتهاوى:

ولقد أعجبني أخٌ آخرُ في ردِّه على «رفعِ اللائمةِ» -و(**تشغيبِه عليه!**)-؛ حيثُ قالَ -في بعضِ كلامِهِ-ردًّا على دعوى (!) مِن دعاويه!!-:

«**... وهو في دعواهُ هذه كاذب، وعن طريقِ أهلِ السُّنَّةِ ناكب، ولطريقِ أهلِ الأهواءِ والبدعِ مُواكِبٌ وراكب..**»!

وأَزيدُ -أنا-موضِّحًا-:

... وعلى طريقةِ (العناكب)!!!

□ كيف يكونُ التَّحريفُ، والبَتْرُ؟

حاول (!) مُسوِّدُ «الرفع» **أَنْ يُدافِعَ عن نفسِهِ** فيما اتَّهمَهُ به بعضُ الرَّادِّين عليه؛ بأنَّهُ يبتُرُ في النَّقلِ، **ويحرِّفُ** في الفهمِ!

وهي نفسُ دعاويه (!) عَليَّ!!

سبحانَ اللّه...

ثمَّ ذهبَ (!) يؤصِّلُ أنواعَ الحَذْفِ، وصورَهُ، وما يجوزُ منه! وما لا يجوزُ!!

---

(١) في منزلِهِ -أواخرَ شهر رمضان سنة (١٤٢٢هـ)-.

ولقد نقلتُ في مواضعَ عِدَّةٍ -مِن كتابي هذا- بعضَ نقدِهِ وردِّهِ.

أقولُ:

فلماذا لم يفعلْ ذلك معي؛ حتَّى يكونَ **عُذرُهُ** لنفسِهِ (!) -بعدُ- مقبولاً؟!

أَمْ أنَّهُ ظَنَّ (!) أنَّهُ بِمَنْأى عنِ النَّقدِ؟!

ومَن تَزَيَّا بغيرِ ما هو فيهِ فضحتْهُ شواهدُ الامتحانِ

وخُلاصةُ القولِ -الحقِّ- في مسألةِ التَّحريفِ والبَتْرِ -هذهِ-:

أنَّ كُلَّ نَقْصٍ -في النَّقلِ- يؤثِّرُ على المعنى: فهو نقصٌ مذمومٌ:

- فإنْ فَعَلَهُ المُتلبِّسُ به (**خَطَأً**) -يظنُّهُ اختصارًا، ويحسَبُهُ تلخيصًا-: **فالأمرُ سهلٌ، والتَّصحيحُ واجب...**

- وإنْ فَعَلَهُ المُتلبِّسُ به (**تعمُّدًا**) -لإخفاءِ حقيقةٍ، أو تغييرِ حُكْمٍ: **فالأمرُ عسير، والفعلُ خطير...**

... واللَّهُ -تعالى- يعلمُ -**في عالي سماه**- أنَّ كُلَّ اتِّهامٍ لي بهذه التُّهمةِ المفتراةِ -وعلى وجهها الثَّاني!- هو **تقوُّلٌ فاسدٌ، وادِّعاءٌ مفسِدٌ**..

وبيننا وبين المُتَّهِمينا: عدلُ اللَّهِ -تعالى- ربِّنَا، وحُكْمُهُ الذي لا ينخرمُ...

❑ دفاعٌ: ولِمَ لا؟!

ثُمَّ تعجَّبَ (!) مسوِّدُ «الرفع» مِن دفاعِ بعضِ إخوانِي طلبةِ العلمِ -ممَّن لا أعرفُ أكثرَهُم- عنِّي؛ لكونِهِ -**فقط!**- دفاعًا خُولِفَ فيه كبارُ العُلماءِ!!

سبحانَ اللَّهَ!

ألم يقُلْ بعضُ مَن (ابتُليَ) بالدِّفاعِ عنكَ؛ ردًّا على مَن (شغَّبَ عليك) -وهو (باشَاك!!) -**المعروفُ رأيُهُ و(هواه)**- ممَّا يلتقي هَوَاك!!:

«ومِنَ المعلوم عند كـلِّ ذي لـبٍّ أنَّ هنـاكَ فرقًـا بـين الـردِّ علـى أهـلِ العلـمِ والتَّعقيبِ على أقوالهم، وبين سوءِ الأدبِ والخُلُقِ معهم -بحجَّةِ الردِّ عليهم، وأنَّهُـم ليسوا معصومين-، فلا يَجهلُ الفرقَ بينهما إلاَّ محرومٌ:

أمَّا الأوَّلُ: فهـذا لا يمنعُـهُ طـالبُ علـمٍ منصـفٌ، مُتحـرِّرٌ مِـن قيـدِ العصبيَّـةِ والحزبيَّةِ التي نهانا اللَّهُ عنها ورسولُهُ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، والتي كانت سببًا في اتِّخاذِ بنِي إسرائيلَ أحبارَهُم ورهبانَهُم أربَابًا مِن دون اللَّهِ.

وأمَّا الثَّاني: فلا يقعُ فيه -أو يبرِّره- إلاَّ مَن سلبَهُ اللَّهُ لباسَ التَّقوى، وأعمـاهُ اللَّهُ عن نورِ الوحي، ولا يعرفُ الفضلَ لأهلِ الفضلِ إلاَّ ذووهُ!».

أَمْ أنَّ هذا (حلالٌ) لكم! (حرامٌ) على غيركم؟!

وما ضوابطُ كُلٍّ -منعًا، وجوازًا-؟!

ولِمَ هذا التَّلاعُبُ؟!

وما دوافعُهُ؟!

أسئلةٌ -كغيرها- مِن قبلُ ومِـن بعـدُ- لا تجـدُ أدنـى جـواب؛ ممَّـا يحـيِّرُ ذوي العُقولِ والألباب...

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ العليِّ الوهَّاب.

ومَعَ ذلك؛ فأين دفاعُ أهلِ الحقِّ والاتِّباع، مِـن (مغالطـاتِ، وأغـاليط) أهـلِ الجهلِ والابتداع؟!

اللَّهُمَّ سَلِّم... سَلِّم...

❑ انظروا إلى فعل يدَيْه:

ثـمَّ خَطَـبَ علينـا (!) المُسـوِّدُ حـولَ (الغـيرةِ علـى التَّوحيـد)، و(السُّـنَّةِ)

و(العقيدةِ): وكأنَّهُ مُنذِرُ جيشٍ (!)؛ **بلا علمٍ، ومِن غيرِ بيِّنةٍ!**

وكلامُهُ -كلُّهُ- خاوٍ، ركيكٌ، واهٍ.

ثُمَّ أشارَ -بعدُ- إلى كتابِ «إحكامِ التَّقرير»، وما يتَّصلُ بنقدِهِ -المعروف-!

وهي شُبهةٌ -**عَلَيَّ!-فيه!!**- قديمةٌ جديدة...

ولكنَّها -واللَّهِ- باطلةٌ غيرُ سديدة...

والمُسوِّدُ (!) إنَّمَا **يُكرِّرُ** -**هُنَا**- كلامَ صاحبِهِ -أو (شيخِهِ)-**لا أدري!**- (الأخ) سعد الحميِّد!!

وقد رددتُ عليه -فيما يأتي-، وبيَّنتُ **وهاءَ** دعواه، **وسقوطَ** مُدَّعاه... **لا بِخُطبة! وإنَّمَا بِحُجَّة...**

فانتَظِر!

❑ **فتوى.. ثُمَّ أُخرى؛ فكان ماذا؟!**

ثُمَّ كَرَّ (!) المُسوِّدُ بربطِ فتوى كتابي «التَّحذير» بفتوى «إحكام التَّقرير»؛ ليخرجَ بنتيجةٍ (ثالثةٍ!) يسعى -جاهدًا- لِيُثْبِتَهَا؛ **كيفما كان الأمرُ! حتَّى بالكذبِ، والبهتِ -ربطًا بين الكتابين**[1]-!!

---

(١) ومِمَّا قالَهُ (ص ٦٤) -حول كتابيَّ: «الصيحة..»، و«التحذير..»-: «وقد تبيَّن أنَّهما -أي: الكتابان- قد بناها مؤلِّفُهُما على مذهب المرجئة...» **إلى آخرِ ما هَذَى!**

فأقولُ: وفي هذا الكلامِ **غَلَطان**؛ أولُهما أعظمُ مِنَ الآخَر:

الأوَّلُ: أنَّ هذا **افتراءٌ بلا امتراء**؛ وكتابي -كلُّهُ- نقضٌ له.

الثَّاني: أنَّ قولَهُ: (أي: الكتابان) **خطأٌ لُغَويٌّ**؛ صوابُهُ: أي: الكتابين؛ لأنَّ (أي): حرفُ تفسير؛ وما بعدَهَا: عطفُ بيانٍ على ما قبلها، أو: بَدَلٌ؛ كما في «مغني **اللَّبيب**» (١/ ٧١).

وكأنَّهُ (!) ينسى أنَّ اللّهَ سميعٌ بصير، وعليمٌ بما في الصُّدور...

وكأنَّهُ (!) ينسى أنَّ اللّهَ -تعالى- هو مالكُ يومِ الدِّين، يومِ الفصلِ والقضاءِ بين العالَمين..

... وها نحن نُذكِّرُهُ -أدنَى حقِّ المسلم على أخيه!-؛ فهل يتذكّر؟!

﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾..

... فإذا تذكَّرَ؛ فهل يزدَجِر؟!

❑ **شفاءُ صدور المؤمنين:**

ثُمَّ أظهرَ المسوِّدُ (ص ٦٥) غيظَهُ على أُولاءِ الإخوةِ المذكورينَ -جزاهم اللّهُ خيرًا- لكونهم «لا يزال هؤلاء يدافعون عنه [عنّي] ويُنافحون...»!

فأقولُ: الحمدُ للّهِ.. فهذا مِن أماراتِ أَنَّنَا على الحقِّ المبين؛ فليس بيننا وبينهم إلاَّ نَسَبُ الحقِّ الأمين، وصلةُ النَّهجِ المُستبين.

فاعْقِلْ، ولا (تَبْقَ) مِنَ الجاهلين!

نَعَم؛ اعْقِلْ...

فأَنَا لستُ دولة...

ولا هيئة...

ولا لجنة...

ولستُ ذا مالٍ...

ولا جاهٍ...

ولا متاعٍ...

... فانظرْ إلى نفسِكَ، واصْدُقْها قولَكَ وحُكْمَك، وامْحَضْهَا نُصحَكَ؛ فأنتَ

بهذا أولى، والنَّظرُ إليكَ -فيه- أعلى... **إنْ كُنْتَ** (!) مِنَ الفاهمين (المُدرِكين)!!

❑ **لزومُ ما لا يلزمُ:**

ثُمَّ ادَّعى المسوِّدُ (ص ٦٥) أنَّ **مَن يُخَطِّئونَ بعضَ مُخَطِّئي الحلبيِّ**، ويتَّهمونهم بالحزبية، والتَّكفير، و...، و... إنَّما (**يلمزون** كبارَ العلماء الذين تكلَّموا فيه)!

وهذا جِدُّ باطلٍ؛ فهو مِن بابةِ قياسِ الحديد على القُطن!

ووَهَنُهُ قاضٍ بنقضِهِ، وكلامِي في «الأجوبةِ المُتلائمة» كافٍ **لإبطالِهِ**، ووافٍ **بهدِّهِ**..

فضلاً عمَّا أُتْرِعَ به كتابي هذا -«التَّنبيهات»- مِن تقدير للمشايخ واحترام، مَعَ مُخالفتي لهم في أصلِ الكلام...

والسلام!

ولا أجدُ مِن نصيحةٍ (صادقة) أُقدِّمُهَا له (!) -هنا- أبلغَ مِمَّا نَقَلَهُ -هو-هداهُ اللَّهُ- مِن «تفسيرِ ابن كثيرٍ» حضًّا على (الإخلاصِ)، وتركيزًا على عدمِ (الهوى، والعصبيَّةِ)...

ثُمَّ قالَ لمنصوحِهِ (!): «فلا -واللَّهِ- لا ينفعُهُ الحلبيُّ [وهو المردود عليه]، ولا غيرُهُ [مِنَ الرادِّين]»!

وأقولُ:

آمينَ آمينَ لاَ أَرْضَى بِوَاحِدَةٍ   حَتَّى أُبَلِّغَهُم أَلْفَينِ آمِينَا

❑ **في التَّقليد:**

ثُمَّ خَتَمَ «تمهيدَهُ» (ص ٦٥-٦٦) **بدعوةٍ مُبطَّنَةٍ (!) إلى التَّقليدِ!!**[1] لكنَّهُ قالَ

---

(١) وهذا خَطَرٌ جديدٌ يُداهِمُ دعوتَنا السَّلفيَّةَ الميمونةَ: الدعوةُ إلى التَّقليد؛ بثوبِهِ =

-ضمنَهَا!- ثلاثَ كلماتٍ (رائقات):

الأولى:«العامِّيُّ يسعُهُ السُّكوت»!

فَلِمَ تدعوه إلى التَّقليدِ في أمرٍ يسعُهُ السَّكوتُ فيه -وعنه-؟!

الثانية: «إنَّـهُ لِـنَ المُضحـكِ المُبكِـي أَنْ ينقلـبَ العـامِّيُّ إلى مُجـادلٍ ومُنـاظِرٍ، ومُدافعٍ عمَّن يقلِّدُهُ»!!

نَعَم -واللّهِ-، وأنت على عينِ كلامِكَ دليل... وأيُّ دليل!!

وليتَ الأمرَ وَقَفَ إلى ذلك... بل صارَ المُقلِّدُ **-بمجادلتِهِ، ومُجالَدتِهِ!-** شيخًا، وقُدِّم، وإنْ كانَ حقُّهُ التَّأخير!

الثالثة: «فيا عبد اللّهِ... -واللّهِ إنَّهَا نصيحةُ محبٍّ- إيَّـاكَ ثُـمَّ إيَّـاكَ أَنْ تكـونَ حربًا على أهلِ السُّنَّةِ، **وأنت تدري أو لا تدري**[1]، واللّهُ موعدنَا ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِيـنَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

وفي الختامِ أقولُ -كما قالَ بعضُ السَّلفِ-: «واللّهِ إنِّي لا آسى عليه، ولكـنْ آسى على مَن أَضَلَّهم».».

أقولُ:

فواللّهِ، وتاللّهِ، وباللّهِ: إنَّ ما يجري (علينا!)، و(فينا!) لأكبرُ بيِّنةٍ ظاهرةٍ ندفـعُ بها في وجوهِ **(المخالفين)** بمثلِ هذا الكلامِ الحَسَنِ؛ الـذي **أحسـنُ منـه الصِّـدقُ فيـه،**

= الجديد!!

فاحذروه.. وحذِّروا منه...

(١) نَعَم...

إنْ كُنْتَ لاَ تَدْري فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ   أَوْ كُنْتَ تَدْري فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

وموافقةُ الحقِّ له...

لا مجرَّد (دغدغة) عواطف، ولا استثارة حميّات عواصِف!!

واللَّهُ الموعدُ..

نَعَم؛ اللَّهُ الموعدُ... وإنّا -بحمدِ اللَّهِ- لواثقون...

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾.

□□□□□



وقفةٌ مَعَ وقفة!

.. وتحت عنوان (وقفةٌ مهمَّة) كتب المسوِّدُ (ص ٦٧-٦٩) كلامًا حولَ كتابي «**التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلات العلاَّمة الإمام محمد ناصر الدين الألباني في مسائل الإيمان، والردّ على المرجئة**»[1] -المطبوع مرَّتين، والثَّالثة قريبًا -إنْ شَاءَ اللَّهُ-...

ثُمَّ جَعَلَ عَزْوِي له، وإحالتي عليه -**توضيحًا، وإبانةً، وتصحيحًا**-:

(مراوغة)...

و(تلبيسًا)...

و(ضحكًا على السُّذّج)...

... ثُمَّ أشارَ (!) إلى أنَّ كلامَهُ مُنْصَبٌّ على (فتوى اللَّجنة)، ومتعلِّقٌ ببيان أنَّها مُصيبةٌ في فتواها...

❑ بين التخطئةِ والاتِّهام:

فأقولُ:

أيُّما أعلى وأغلى -**ديانةً وأمانةً**- أَنْ يكونَ (هدفًا) لك:

---

(١) ولم يكتبْ مِن عنوانِهِ إلاَّ كلمتين!!
والغَرَضُ واضح!!

- تبرئةُ اللَّجنة مِن **خطإٍ (علميٍّ)**؛ مِنَ اليسيرِ عليها الوقوعُ فيه -أو في غيرِهِ-؟!

- أَم **اتِّهام (أخيك!!)** في عقيدتِهِ؛ **بالظَّنِّ، والتَّخمين**، والحُكم البعيدِ عن الحقِّ واليقين؟!

و(هو) -أي: المُتَّهَم = أنا- **يدفعُ بهذا الاتِّهام، ويُثَبِّتُ مناقضتَهُ له، ويؤكِّدُ خلافَهُ للمُدّعى عليه!!**

فهل هذا (التَّشهِّي) صنيعُ الباحِثِ **المُدقِّق**، أَمْ هو صنيعُ **(المتكسِّب!)**[1] المُتعصِّب؟!

وأين اللّهُ منك -أيُّهَا الرجلُ-؟!

ارْعَوِ، واكسِرِ قَلَمَكَ!

فـ**(مذهبُ المرجئة البدعيُّ الباطل!)** الذي ترى **يدَكَ** تُسارِعُ بإلصاقِهِ بي، **ولسانَكَ** يُعجِّلُ بالتَّفاصُح بذكرِهِ: إنَّما هو مُتعلِّق -فيما ذكرَتْهُ اللَّجنة الموقَّرة- بـ:

حصرِ الكفرِ بكفرِ الجحودِ، والتَّكذيبِ، والاستحلال...

وهذا -وربِّي- ليس مِن اعتقادي، ولا ديني...

فإذا كان شيءٌ مِن قولي -أو نَقْلِي- **أوهمَ بِهِ -أو ببعضِهِ-**: فليكن هذا البيانُ الصَّريحُ قاضيًا عليه، كاشِفًا إيهامَه، أو إبهامَه...

❑ **لماذا الإصرارُ -إذًا-؟!**

ثُمَّ تستمرُّ، وتصرّ... ولا ترجعُ وتُقِرّ!!

وأمَّا (النَّقدات) الأُخرى: فلا تزيدُ -**كيفما قَلَبْتَهَا، وقَلَّبْتَهَا!**- عن أَنْ تكونَ

---

(١) **والكسبُ أنواع!!!**

أغلاطًا علميَّة، أو أوهامًا كتابيَّة... أو نحو ذلك...

ومَن ذا ينجو مِن هذين، بل ما هو أعظمُ منهما؟! **سبحانَكَ اللّهُمَّ**...

وما سيأتي -في مواضعَ شتَّى-فيما بعدُ- حُجَجٌ صادعةٌ بهذا؛ **فتنبَّه!**

ثُمَّ تكلَّمَ حولَ كتابِي «التَّعريف..»؛ مهوِّنًا مِن كونِهِ طُبِعَ (قبلَ فتوى اللَّجنة، أو بعدَهَا)؛ قائلاً: «فهذا لا يهمّ، ولا يغيِّر مِنَ الأمرِ شيئًا..»!!

كيف؛ يا ذا الحَيْف؟!

ألا (يكفيك) أَنْ يُغيِّرَ -هذا- الحكمَ -على الأقلّ!- مِن بدعةِ اعتقاد؛ إلى محضِ انتقاد... ومِن التُّهمةِ بالإرجاء؛ إلى مجرَّدِ استياء... ومِن الرَّمي بالتَّلبيسِ و(التَّمويه)؛ إلى البيانِ والتَّنبيه!!

ألا يكونُ هذا «التَّعريف»، وتلكم «التنبئة» كافِيَيْنِ لإبطالِ هذه التُّهمةِ الباطلةِ المُدَّعاةِ -**اعتقادًا رديًّا، ومذهبًا بدعيًّا**-؛ يعلمُ اللّهُ -في عالي سماه- أنَّنَا منها أبرياء، وعنها بُرآء؟!

أفلا يكونُ هذا الكتابُ كافيًا (لكم) بأَنْ تحوِّلوا كلامَكم -ديانةً- إلى الكلامِ -**تخطئةً**-؛ لا إلى المتكلِّمِ -**تهمَةً**-؟!

حينئذٍ؛ يكونُ النَّظرُ محدودًا، والكلامُ ضيِّقًا...

أمَّا (الآن): فعكسَ الحقِّ فعلتم، وضدَّ الواقعِ صنعتم...

❏ أفلا تعقِلون؟!

وإنِّي لأُخوِّفكم باللّهِ[1]، وأُذكِّرُكم بهدي رسولِ اللّهِ -صلَّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ-:

---

(١) انظر لطيفةً (!) حولَ هذا التَّعبيرِ في كتابي «الدرر المتلألئة» (ص ٢٤-٢٥)!!

«.. ومَن قالَ في (مُؤمنٍ) ما ليس فيه: أسكنَهُ اللَّـهُ رَدْغَـةَ الخَبَـالِ؛ حتَّـى يخـرجَ ممَّـا قالَ»[١].

وإنِّي -بحمدِ اللَّهِ- لا أخرجُ عن هذا الهدي -إنْ شاءَ اللَّهُ-؛ (**قولاً، وعمـلاً، واعتقادًا**)!!

ومَن ادَّعى عَلَيَّ عكسَهُ: **فاللَّهُ خَصْمُهُ!**

أقولُ ذلك واثقًا، مطمئنًا، ساكنًا...

... ولو أنَّكَ تعقِلُ -أيُّهذا الرجلُ-بعد ذا-: **لَجِئتَنِي** (!) تائبًـا مِـن افـترائك، **وأتيتَني** مُنكسِرًا مِن عظيمِ بلائك...

لكنْ -فوا أَسَفَاه!- **حسابات الدُّنيا غيرُ حسابات الآخِرَةِ!!**

والصحيحُ: العكسُ...

أَفَهِمْتَ؟!

... ثُمَّ انتقدَ المُسوِّدُ كتابَ «التَّعريف والتَّنبئة..»؛ مُدَّعِيًا أنَّ فيه «مِنَ الغَلَـطِ في مسائل الإيمان.. إخـراج العمـلِ عـن الإيمـانِ، وأنَّ الإيمـانَ يبقـى مَـعَ تـركِ جنسِ العَمَل»!

فأقولُ: حقًّا حَقًّا إنَّكَ لا تدري ولا تعلمُ!!!

أمَّا إخراجُ العملِ عن الإيمانِ؛ **فهي فِريةٌ بلا مِرْيةٍ**... ولستُ أُسـامحُ -البتَّـة- مَن ينسبُهَا إليَّ، أو يكذبُ بها عَلَيَّ...

وخصمُهُ ربُّ الأرباب... فليُجهِّزِ الجواب...

---

(١) انظر -لفائدةٍ حديثيَّةٍ-: «صحيح التَّرغيب» (٢٢٤٨) -لشيخِنَا-، وحاشيتَهُ عليه.

ولعلَّ (المُسوِّدَ) -لجهلِهِ، أو تجاهلِهِ!- لم يفرِّقْ -أو لم يستوعِبْ!- بين: كون (عملِ الجوارحِ مِنَ الإيمان)، وبيانِ أنَّهُ لا يلزمُ مِن ذلك أنَّ (تركَ عملِ الجوارحِ غيرُ مُبطِلٍ للإيمان)!!

وأمَّا أنَّ الإيمانَ يبقى مَعَ تركِ (جنسِ العملِ):

❑ **مصطلحات، وحقائق:**

فهذه -وأمثالُهَا!- (مصطلحات) فضفاضة؛ لا يجوز الاتِّكاءُ عليها قبل الاتفاقِ على المُرادِ منها...

ولكنْ؛ ما حِيلتُنَا بالسَّاعي إلى الهيجا بغير سلاحِ؟!

وماذا نصنعُ بـ(**عامِّيٍّ يسعُهُ السُّكوتُ**)؛ ثم يتكلَّم، فلا يسكتُ؟!

وماذا نُحاولُ فيمن انقلبَ (مُجادلاً، مُناظِرًا، مُدافعًا عمَّن يقلِّدُهُم)؛ **وهو متدحرِجٌ مِن تقليدٍ إلى تقليد؟!**

أين هو مِن ربِّهِ الحميدِ المجيد؟!

﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾...

ولقد تكلَّمْتُ كثيرًا -وطويلاً- حولَ مسألةِ (**جنسِ العملِ**)، وحدودها الشَّرعيَّةِ،وأُسُسِهَا المرعيَّة.. ولا مِن مُتفهِّم!! ولا مِن مُستجيب!

وللأَسَفِ الشَّديد.. العجيب..

فلماذا؟!

(أين الغَيْرةُ على التَّوحيد؟

وأين الذَّبُّ عنِ السُّنَّةِ؟

وأين الدِّفاعُ عن أهلها -إن كانوا صادقين-؟)[١]!!!

ثُمَّ نَقَلَ عن «التَّعريف والتَّنبئة..» قولِيَ (ص ٤٤ - حاشية: ٢):

«فالأعمالُ الظَّاهرةُ -طاعات ومعاصِي-وجودًا وعدمًا- مُتعلِّقةٌ بالإيمانِ المُطلقِ، لا بمطلقِ الإيمان، فتنبَّه»!!

ثُمَّ أَرْغَى بكلامٍ هزيلٍ -جِدًّا- يدلُّ على سُقْمِ ذهنِهِ، ووَهَنِ معرفتِهِ -ولا أقولُ: علمِهِ!-...

❑ مِن حَقِّ علمِ ابن تيميَّة:

غافلاً، مُتغافلاً - مُغفِلاً- أنَّ مبنى كلامِي -هذا-كُلِّه- قائمٌ على كلامِ شيخِ الإسلامِ -**نصًّا**، **ورُوحًا**-؛ فهو القائلُ -رحِمَهُ اللَّهُ- وقد نقلتُهُ في الموضعِ نفسِهِ (!) مِن «التَّعريف»!!-:

«فأَصْلُ الإيمانِ في القلبِ -وهو قولُ القلبِ وعملُهُ، وهو إقرارٌ بالتَّصديقِ والحُبِّ والانقيادِ-؛ وما كان في القلبِ (فلا بُدَّ أَنْ يظهرَ مُوجَبُهُ ومُقتضَاهُ على الجَوارحِ)، وإذا لم يَعْمَلْ بمُوجَبِهِ ومُقْتضاهُ: (**دلَّ على عدمِهِ أو ضعفِهِ**)[٢].

ولهذا كانت الأعمالُ الظَّاهرةُ مِن موجَبِ إيمانِ القلبِ ومُقْتَضَاهُ، وهي تصديقٌ لما في القلبِ، ودليلٌ عليه وشاهدٌ له، (**وهي شعبةٌ مِن مجموعِ الإيمانِ المُطلقِ**)، **وبعضٌ لهُ**؛ لكنَّ ما في القلبِ هو (الأصلُ) لما على الجوارحِ».

وقال -رحِمَهُ اللَّهُ- في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٧): «فإذا كان القلبُ صالحًا

---

(١) «رفع اللائمة...» (ص ٦٤ - الطبعة الثَّانية!!)..

فَواغَوْثَاه!

(٢) انظر ما سيأتي (ص ١٣٥) مِن كلامِ الشيخِ الإمامِ ابنِ بازٍ -في هذا المعنى-.

بما فيه مِنَ الإيمانِ؛ عِلْمًا ، وعمــلاً قلبيًّا؛ لـزمَ -ضـرورةً- صـلاحُ الجَسَـدِ بـالقولِ الظّاهرِ، و**العملِ (بالإيمانِ المُطلقِ)**؛ كما قالَ أئمَّةُ أهلِ الحديثِ...»..

...إلى آخرِ ما قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ- مُفرِّقًـا بـين **(القـولِ)**، و**(العمـلِ)**؛ وصلتِهمـا بـ(الإيمانِ المطلقِ)...

فانظرِ التَّفريقِ **(الدَّقيق)**؟!

... ولكنَّكَ معذورٌ (!)؛ فَلُغَةُ العلمِ بك لا (تليق)!

هذا هو التَّحقيق!!

❑ مصطلحاتٌ بلا دليل:

ولستُ أنسى -**وقـد نسـي** -أو تناسـى!- **غـيري!!**- كـلامَ سماحـةِ أُسـتاذِنَا الشيخِ ابن عُثيمين -رحِمَهُ اللَّهُ- في مصطلحِ **(جنسِ العملِ)** -هـذا- **ومـا أشـبَهَهُ**-؛ مِن أنَّهُ: **(طنطنةٌ لا فائدةَ منها)، ومصطلحاتٌ (لا دليلَ عليها)**...

وقد نقلتُ نصَّ كلامِهِ -تامًّا- في «التَّعريفِ والتَّنبئة» (٨٦)، ثم هنا -في هـذا الكتاب- (ص ٤٢١) -كما سيأتي-.

إِنَّهَا **﴿لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾**...

وحتَّى يفهمَ مَن لم -أو: **لا**- **يفهم** -كالمُسوِّدِ!-هذا-**وأشـكالِهِ!**- كسـرًا لهـذه (المصطلحات) الجامدةِ؛ التي (**يَتَبَبَّغُ!!**) فيها مَن لا يدريها؛ أقولُ:

❑ حديث (شعبِ الإيمان)، وبيانه:

يُعَدُّ حديثُ شُعَبِ الإيمان -**المشهورُ**-وهو مـا رواهُ أبـو هُريـرةَ -رضـيَ اللَّـهُ عنه-، قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسـلَّم-: «**الإيمـانُ بِضْـعٌ وسِـتُّونَ** -أو

بِضْعٌ وسَبْعُونَ- شعبةً؛ أعلاَهَا: قولُ: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، وأدناهَا: إماطةُ الأذى عن الطريقِ، والحياءُ: شعبةٌ مِن الإيمان»[1]-: **أصلاً عظيمًا**[2] مِنْ أُصولِ منهجِ السَّلَفِ الصَّالحِ في **مسائلِ الإيمانِ والكُفرِ** -رَدًّا على **غُلُوِّ الخوارجِ**، وتقصيرِ **المُرجئةِ**-؛ وذلك لأنَّهُ يدلُّ على ثلاثةِ أُسُسٍ عَقَدِيَّةٍ -**مُهِمَّةٍ**-:

أَوَّلُهَا: أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقُصُ.

ثانِيهَا: أنَّ الإيمانَ قولٌ باللِّسانِ [قولُ: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ]، وعملٌ بالجوارحِ [مثل: إماطة الأذى عن الطريقِ]، واعتقادٌ بالجَنَانِ [مثل: الحياء].

ثَالِثُهَا: أنَّ تركَ شُعَبِ الإيمانِ مُتفاوتٌ أثَرُهُ على صاحبِهِ -واقعًا-:

- **فمنها**: ما تركُهُ مكفِّرٌ -**إجماعًا** [قول: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ]، أو **خِلافًا** [مثل: الصَّلاة]-.

- **ومنها**: ما تركُهُ مُفَسِّقٌ -صغائرَ، أو كبائرَ- [مثل: الحياء].

- **ومنها**: ما تركُهُ مُفوِّتٌ للأجرِ -دونما إثمٍ- [مثل: إماطة الأذى عن الطريقِ].

... فضلاً عن الأثرِ النَّاتجِ عن قِلَّةِ هذا التَّركِ، أو كثرتِهِ؛ **مِن فِسقٍ، وفجورٍ**،

---

(١) رواه البخاريُّ (٩)، ومسلمٌ (٣٥).

وانظر شرحَ العلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي -له- في كتاب «**التوضيح والبيان لشجرة الإيمان**» (ص ٢١).

(٢) لذلك طعنَ بصحَّتِهِ **بعضُ المبتدعةِ**!! كأبي المُعين النَّسَفِيِّ -**المُرجئ الماتُريدي**- في كتابِهِ «تبصرة الأدلة..» (٢/ ٨٠٣)!!

وانظر نقدَهُ -ونقضَهُ-**وكَشْفَ المُغتَرِّ بِهِ**(!)- في كتابي «**التعريف والتنبئة**» (ص ٥٢ و٩٨ - **الطبعة الثَّانية**)، وقارن بـ«شرح العقيدة الطَّحاوية» (ص ٣٨٥).

وإثمٍ، وبلاءٍ... فلا تهوينَ في شيءٍ مِن ذلك، ولا تهاونَ فيه -فيما هُنالِك-!!

... وعلى هذا المعنى -**الدَّقيقِ العميقِ**- تتابعَتْ كلماتُ أهلِ العلمِ -**مِن أهلِ السُّنَّةِ**-رَحِمَهُم اللَّهُ، أحياءً وأمواتًا-:

❑ فتوى دقيقة لِلّجنة الدّائمة:

مِن آخِرِ ذلك -**وأَجَلِّهِ**- فتوى «**اللَّجنةِ الدَّائمةِ للإفتاء**» -المنبثقةِ عن (**هيئةِ كبارِ العلماءِ**)-في بلادِ الحرمين الشَّريفين- (برقم: ١٧٢٧)[١] -**زادَهَا اللَّهُ توفيقًا**-:

«س: يقولُ رجلٌ: (لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللَّهِ)، ولا يقومُ بالأركانِ الأربعةِ -الصَّلاةِ، والزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ-، ولا يقومُ بالأعمالِ الأُخرى المطلوبةِ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ:

هل يستحقُّ هذا الرَّجلُ شفاعةَ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسلَّم- يومَ القيامةِ؛ بحيثُ لا يدخلُ النَّارَ -ولو لِوَقْتٍ محدودٍ-؟!

ج: مَنْ قالَ: (لاَ إلهَ إلاَّ اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللَّهِ)، وتركَ الصَّلاةَ، والصِّيامَ، والزَّكاةَ، والحَجَّ؛ جَاحِدًا لوجوبِ هذه الأركانِ الأربعةِ، أو لِواحدٍ منها -بعد البلاغِ-؛ فهو مرتدٌّ عن الإسلامِ؛ يُستتابُ:

فإنْ تابَ؛ قُبِلَتْ توبَتُهُ، وكانَ أهلاً للشَّفاعةِ يومَ القيامةِ -إنْ ماتَ على الإيمانِ-.

وإنْ أَصَرَّ على إنكارِهِ؛ قتلَهُ وليُّ الأمرِ؛ لِكُفْرِهِ وردَّتِهِ، ولا حَظَّ لـه في شفاعةِ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسلَّم-ولا غيرِهِ- يومَ القيامةِ.

---

(١) «**فتاوى اللَّجنةِ الدَّائمةِ للإفتاء**» (٢/ ٢٣-٢٤ - الطبعة الأولى/ ١٤١١هـ) - **الرياض** / برئاسة سماحة أستاذنا العلاَّمة الشيخ عبد العزيز بن باز -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-.

وإِنْ تركَ الصَّلاةَ -وَحْدَهَا- كسلاً وفُتُورًا؛ فهو كافِرٌ كُفْرًا يَخْرُجُ به مِن مِلَّةِ الإسلامِ -في أَصَحِّ قولَيِ العلماءِ-.

فكيفَ إذا جَمَعَ إلى تركِهَا تركَ الزَّكاةِ، والصِّيامِ، وحَجِّ بيتِ اللَّهِ الحرامِ؟!

وعلى هذا لا يكونُ أهلاً لشفاعةِ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسلَّم-، ولا غيرِهِ -إِنْ ماتَ على ذلك-.

ومَنْ قالَ مِنَ العلماءِ: إِنَّهُ كافرٌ كفرًا عمليًّا لا يُخْرِجُهُ عن حظيرةِ الإسلامِ -بتركِهِ لهذهِ الأركانِ-؛ يرى أَنَّهُ أَهْلٌ للشفاعة فيه، وإِنْ كانَ مُرتَكِبًا لِمَا هو مِنَ الكبائرِ -إِنْ ماتَ مؤمنًا-»[(١)].

❑ تفصيل الفتوى، وتأصيلها:

قلتُ: ففتوى اللَّجنةِ المُوقَّرةِ -هذه-سدَّدَهَا اللَّهُ- تتضمَّنُ نقاطًا بيِّنَةً واضحةً؛ هي:

١- تكفيرُ (**الجاحدِ**) لوجوبِ **الأركانِ الإسلاميَّة الأربعةِ**، أو واحدٍ منها.

٢- **استتابةُ** مَن هذا حالُهُ؛ **فإِنْ تابَ** قُبِلَتْ توبتُهُ؛ وإلاَّ: **قُتِلَ** (رِدَّةً).

٣- تركُ الصَّلاةِ -وحدها- **كسلاً وفتورًا**- كفرٌ مخرجٌ عن المِلَّةِ (**في أَصَحِّ قولَيِ العلماءِ**) -ترجيحًا **اجتهاديًّا**-عندهم-.

٤- **مُصيبةُ هذا التاركِ تعظُمُ** -وَتَكْبُرُ!- إذا جَمَعَ -إلى تركِهَا- تركَ الزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحَجِّ.

٥- مَن قالَ (**مِنَ العلماءِ**) -ترجيحًا **اجتهاديًّا**-: **إِنَّهُ كافرٌ كفرًا عمليًّا**

---

(١) انظر -لهذه الفتوى-**وما يتعلَّق بها**- كتابي «**الردّ البُرهاني في الانتصار للإمام الألباني**» (ص ١٨٦-١٩١).

-**أَصْغَرَ**- لا يُخرجُهُ عن حظيرةِ الإسلامِ -(**بتركِهِ لهذه الأركان**)-: يـرى أنَّـهُ أهـلٌ للشَّفاعةِ فيه، وإنْ كانَ مُرتكبًا لِمَا هو مِنَ الكبائرِ -**إنْ ماتَ مؤمنًا**-.

وعليه؛ فـ:

- **النُّقطتان الأُولَيان، والنُّقطةُ الرابعةُ**: متَّفَقٌ عليها، ولا يُخْتَلفُ فيها.

- **النُّقطةُ الثَّالثـةُ**: لا تَخرُجُ عن راجحٍ ومرجوحٍ مِن أقوالِ (العلماءِ) -**على حَسْبِ الاجتهادِ**-.

- **النُّقطةُ الخامسـةُ**: ذِكْرُ القولِ الآخرِ لـ(العلماءِ) -**لوجاهتِهِ**- بعدمِ التَّكفـيرِ (**بتركِ هذه الأركان**)!!

فَمَنْ هُمُ (العلماءُ) المقصودونَ في فتوى اللَّجنةِ؟!

هل هُم مِـن (أهـلِ السُّـنَّةِ النَّبويَّـة)؟! **أَمْ هـم مُبتدعـةٌ**: (مُرجئـة، وأشـعريَّة، وماتُريديَّة)؟!

❑ أصولٌ علميَّة، ونُقُولٌ سلفيَّة:

وعلى ضوءِ ذلك تتبيَّنُ لنا أصولٌ مُقرَّرةٌ:

الأول: (**فالتَّـارِكُ**) **لكلمـةِ التوحيـدِ** -قـولاً، أو اعتقـادًا-، **أو** (**النَّـاقضُ**) **لهـا** -قولاً، أو عَمَلاً، أو اعتقادًا[١]-: **كافرٌ** -**إجماعًا**-.

الثَّاني: والتَّارِكُ للأركانِ الأربعةِ -**كُلاًّ، أو بعضًا**- لا يكفرُ -**عند الجمهور**-؛ وإنْ كانَ **فاسقًا، فاجرًا** -تحت الوعيد-.

---

(١) وهذه هي (**أسبابُ**) الكفر.

أمَّا (**أنواعُهُ**)؛ فهي: الجحودُ، والتكذيبُ، والنِّفاقُ، والاستكبارُ، والشَّكُّ، والإعراضُ... وانظـر كتابي «**التبصير بقواعد التكفير**» (ص ٦٥-٧١).

وقد كفَّرَ بعضُ أهلِ العلمِ التَّاركَ لأيٍّ مِن **الأركانِ الثَّلاثةِ** الباقيةِ -عَدَا القولَ بتكفيرِ تاركِ الصَّلاةِ-، **وهو قولٌ شِبْهُ مهجورٍ**.

الثَّالث: وأمَّا تكفيرُ تاركِ الصَّلاةِ -**بمجرَّدِ التَّركِ**- فهو قولُ عددٍ مِنَ العلماءِ المُحقِّقين؛ **وهو خلافٌ معتبرٌ**[١] .

والقولُ الذي عليه (**جماهيرُ أهلِ العلمِ**)[٢]؛ **أنَّهُ**: (**كفرٌ دون كفرٍ؛ إلاَّ إذا استحلَّهُ: كفر عند الجميع**)[٢].

... ودلائلُ هذا **التَّأصيلِ العلميِّ** -وتقريراتُهُ- مِنَ **الكتابِ والسُّنَّةِ، وأقوالِ سَلَفِ الأُمَّةِ**: كثيرةٌ؛ يجمعُ أُسُسَهَا المقالاتُ **العلميَّةُ** التَّاليةُ:

١- قالَ الإمامُ **أبو عَمرٍو الدَّانيُّ** -المتوفَّى سنة (٤٤٤هـ)- في «الرِّسالةِ الوافيةِ لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في الاعتقاداتِ» (ص ٢٤٨):

«ومَنْ تركَ الصَّلاةَ، أو الزَّكاةَ، أو الصِّيامَ -**أو ما افتُرِضَ عليه**- مِمَّا أقرَّ بفرضِهِ؛ فتركَهُ بعد الإقرارِ -**جاحدًا له**- فهو كافرٌ.

وإنْ أَقَرَّ بفرضِهِ، وامتنعَ مِن فعلِهِ: أُخِذَ بذلك حتَّى يفعلَهُ.

فإنِ امتنعَ: حُوربَ عليه.

---

(١) ولقد تقدَّم بيانُ أنَّ القولَ بتكفيرِ تاركِ (**جنسِ**) **العملِ**(!!) يُلزِمُ قائليه -**ولا بُدَّ**!-أنْ يُساووا (!) في التَّكفيرِ بتركِ الصَّلاةِ (!) -**وهي أعظم** (**العمل**) بعد الشَّهادتين-، مَعَ التَّكفيرِ بتركِ إماطةِ الأذى عن الطريقِ -**وهو أقلّ** (**العمل**) **وأدناه-بنصِّ الحديثِ**-!!

والجمعُ بين التكفيرِ بـ(تركِ الصَّلاةِ)، والتكفيرِ بتركِ (جنسِ العملِ) -معًا- ناقضٌ ومنقوضٌ!!

(٢) كما قالَ سماحةُ أستاذنا العلامة الشيخِ **عبد العزيز بنِ بازٍ** -رحمَهُ اللَّهُ-فيما نَقَلَتْهُ عنه (مجلَّةُ المشكاة!) (عدد ٢ ص ٢٨٤ - الكويت)-، وقارن بما تقدَّمَ (ص ٤٨).

وإنْ أَقَرَّ بفرضِهِ، وذكرَ أنَّهُ قد فعلَهُ: دُيِّنَ في ذلك، وكانَ اللَّهُ حسيبَهُ».

٢- ومِنْ كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة -رحِمَهُ اللَّهُ-أيضًا- في «مَجموعِ الفتاوى» (٧/ ٦٠٩) -المُوضِحِ لِمَا سَبَقَ-بعد ذكرِهِ تكفيرَ الجاحدِ للفرائضِ الأربعِ-، قالَ:

«... وأمَّا مَعَ الإقرارِ بالوُجُوبِ: إذا تركَ شيئًا مِن[1] هذه الأركانِ الأربعةِ؛ ففي التَّكفيرِ أقوالٌ للعلماءِ -هي رواياتٌ عن أحمدَ-...».[2]

٣- وفي «الدُّرر السَّنِيَّةِ في الأجوبةِ النَّجديَّةِ» (١/ ١٠٢) -للشيخِ عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم-:

وسُئِلَ الشيخُ: محمدُ بنُ عبدِ الوَّهابِ [المتوفَّى سنةَ (١٢٠٦هـ) -رحِمَهُ اللَّهُ-] عمَّا يُقَاتِلُ عليه؟

وعمَّا يَكْفُرُ الرَّجلُ به؟

فأجابَ:

أركانُ الإسلامِ الخمسةُ:

- أوَّلُهَا: الشَّهادتان.

---

(١) وقد ذكرَ الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ المتوفى (سنة ٧٩٥هـ) في كتابِهِ «فتح الباري» (١/ ٢٠-٢١) أنَّ مِنَ الأقوالِ المحكيَّةِ عنِ الإمامِ أحمدَ -رحِمَهُ اللَّهُ-: عدمَ التَّكفيرِ بتركِهَا -جميعًا-.

وحَكَى -كذلك-أيضًا- التَّفريقَ بين الصلاةِ، وغيرِهَا.

... إلى أقوالٍ أُخر، وانظر ما تقدَّمَ (ص ٥٧).

(٢) وقالَ في (٢٠/ ٩١) -عندَ ذكرِهِ هذه المسألةَ-: «إذِ الإقرارُ بهَا مُرادٌ بالاتِّفاقِ، وفي تَرْكِ الفعلِ نِزَاعٌ...».

- ثُمَّ الأركانُ الأربعةُ:

فالأربعةُ: إذا أقرَّ بها، وتركَهَا تهاونًا، فنحنُ -وإنْ قاتَلْنَـاهُ على فعلِهَا- فلا نُكفِّرُهُ بتركِهَا.

والعلماءُ: اختلفوا في كفرِ التّاركِ لها -كسلاً- مِن غيرِ جحودٍ.

ولا نُكَفِّرُ إلاَّ ما أجمعَ عليه العلماءُ -كلُّهُم-، وهو: الشَّهادتان.

وأيضًا؛ نُكَفِّرُهُ -بعد التَّعريفِ- إذا عرفَ، وأنكرَ..»[1].

وسيأتي الجوابُ (على) ما شوَّهَ به (المُسوِّدُ) هذا الكلام، وما موَّهَ به على نَسَقِ ما يهواهُ مِن مرام!!!

قلتُ:

... وأقوالُ أهلِ العلمِ -في تَثْبِيتِ ذلك، وتوكيدِهِ- لا تكادُ تُحصى، أو تُحصَر...

«نسألُ اللَّهَ -تعالى- أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّدْعَ بالحقِّ، وأَنْ لا تأخُذَنَا في ذلك لومةُ لائم، ولا جلالةُ عالِم»[2].

وقد تقدَّم (ص ٥٤) كلامُ الإمامِ محمد بن نصر -رحمَهُ اللَّهُ- في نقلِهِ عن

---

(١) ولقد تقدَّم كلامُ الإمامِ الحافظِ أبي القاسمِ الأصبهانيِّ -قِوَامِ السُّنَّةِ- المتوفَّى سنة (٥٣٥هـ) -في «الحُجَّة في بيانِ المَحَجَّةِ، وشرحِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ» (١/ ٤٠٦-٤٠٨): في بيان أنَّ: «الإيمان والإسلام: اسمان لمعنيين:

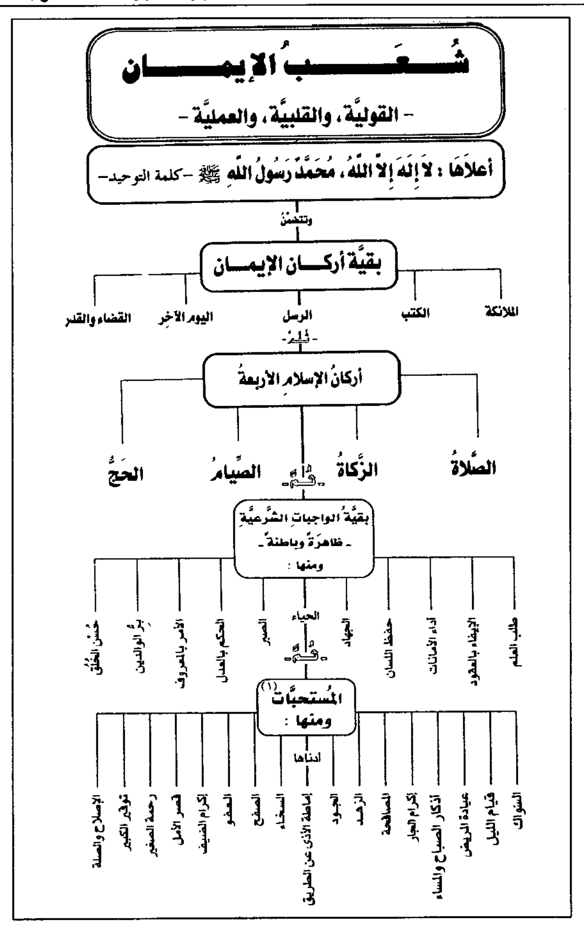
- فالإسلامُ: عبارةٌ عنِ الشَّهادتين -مَعَ التَّصديقِ بالقلبِ-.

- والإيمانُ: عبارةٌ عن جميعِ الطَّاعاتِ»... إلى آخرِهِ.

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/ ٢/ ص ٧٧٦) -لشيخنا العلاَّمةِ الإمامِ محمدِ ناصر الدِّين الألبانيِّ -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-.

(أهلِ الحديث) هذا المعنى...

وتاليًا رسمٌ إيضاحيٌّ دقيقٌ؛ يُبَيِّـنُ جوانـبَ هـذا التَّـأْصيلِ العلمـيِّ **-بصـورةٍ تطبيقيَّةٍ-** في ضوءِ **(حديثِ شُعَبِ الإيمان)** -وتفصيلِهَا، ودَرَجاتِهَا-، ومِن خِلالِ مـا تقدَّمَ مِن كلامِ هؤلاءِ العلمـاءِ الرَّاسـخينِ؛ **وبخاصَّـةٍ الأخـيرَ منهـم** -رحَمَهُـمُ اللَّـهُ- أجمعين-:



(١) وكنتُ قد ذكرتُ في طبعةٍ سابقةٍ -مُفْرَدَةٍ- مِن هذا الجدولِ- بعضَ الأعمالِ الشَّرعيَّةِ -المُختلَف في حُكمِهَا- فِقهيًّا- في إطارِ (المُستحبَّاتِ)، وهي -**على الراجحِ**- واجباتٌ.

... وهذا التأصيل -بهذا التّفصيل- كافٍ لِمَن يريدُ الحقّ، ووافٍ لمن لم يُقدِّم على ذلك إرضاءَ الخَلْق...

ولكن؛ أين أُولاء؟!

«كِدْتُ أن لا أَراهم إلاّ في كتاب....

أو تَحتَ تُراب»[1]...

❑ مُقارنةٌ فاشلة:

ثُمَّ أَلمحَ (!) المُسوِّدُ إلى عَقْدِ مُقارنةٍ (!) **-لِيُثبِّتَ ما (يبغي)!-** بين كلامي في «التعريف والتنبئة»، وبين كلامِ بعضِ الإخوةِ الآخرين -الَّذين صَدَرَتْ بحقِّهم فتاوى!)-**مِمَّا أَرى أَنَّ (كثيرًا) مِمَّا انتَقِدُوا فيه ليس صوابًا**-؛ لِيَسْلَمَ له ادعاؤُه علينا -جميعًا- بالإرجاء الرَّدِي، ومذهبِه المُردي!!

واللَّهُ يعلم أَنَّهُ فيه جاهلٌ، وبه كاذبٌ!!

ومِمّا قالَه (ص ٦٩) -بعد كلامِه عن مَسألةِ **(جنسِ العملِ)** -على حسبِ فَهمِه المنقوص-: «فأَينَ البراءةُ الَّتي يَزعُمُها الحلبيُّ مِنْ كتابِ «إحكام التقرير»؟ وهو يُعيدُ -هنا- ما قرَّرَهُ -هناك-»...

فأقولُ: وهذا يدلُّ على كذبٍ وجهلٍ -معًا-:

فاللَّجنةُ المُحترمةُ في فتواها ضدّ كتاب «إحكام التقرير» لم تُشِرْ من قريبٍ أَو بعيدٍ إلى مسألة (جنس العمل) -هذه-! **فَلِمَ طِرْتَ إليها؟!**

وما الدافعُ (!) لك عليها؟!

---

(١) «تذكرةُ الحُفَّاظ» (١/ ٤) للإمام الذهبيِّ -رحمه اللَّهُ-.

فأينَ الدَّعوى مِنْ واقِعها؟!

❑ إجماعٌ كاذبٌ:

ولقد حشَّى (!) المُسوِّدُ على بعضِ قولِه (!) في مَسألةِ (جنس العمل) -إيَّاها!- مُدَّعيًا أنَّها مِنْ (قولِ السلفِ المُجمَعِ عليه)!!!

وهذا جَهْلٌ بكلام السلف، أو كَذِبٌ عليهم...

اخْتَرْ، ولا تَحْتَرْ!

ويكفيكَ -**لعلَّك تَكتَفِي!**- كلامُ صاحِبك- أو **شيخِك! لا أَدري!!**- **(الأخ) سعد الحميّد** -**فيه**-: أَنَّ **(الخلافَ فيه بين أهلِ السنَّةِ قويٌّ)** -كما في تقريظه- المُلغى[1]!- لكتابِ فضيلةِ الشيخِ الدكتور خالد العنبري «الحكم بغير ما أنزل اللَّه...» (ص ٩ - بخطِّه)...

فهل اكتفيتَ!؟

لا أَظُنُّ ذلك؛ إلاَّ بأَنْ تُعجِّلَ **بالتَّوبةِ والأَوبةِ**، أو أَنْ يُعَجِّلَ لك رَبُّكَ -سبحانه- العقوبةَ -**على بَغيِكَ، وظُلمِكَ، وعدوانِكَ**-...

فاللَّهُمَّ أَرِنِي ثَأرِي فيمن ظَلَمَنِي...

وإنَّا لمنتظرون...

فتُب: خيْرًا لكَ في دِينِكَ ودُنياكَ، وآجلِ أَمركِ، بل وعاجِلِه.

❑ تكرارٌ فارغٌ:

ثُمَّ كرَّر (المُسوِّدُ) (ص ٦٩) نَقْلَ كلامِ سَماحة أُستاذِنَا الشيخ ابنِ بازٍ -رحمه

---

(١) انظر ما سيأتي من صورة التقريظ -كاملاً- (ص ٣٠٩-٣١٧).

اللَّه- مِنْ (مَجلة المشكاة) -حولَ مسألةِ (شرطِ الصحَّةِ)، و(شرط الكمال)!!

وقد تَقدَّم بيانُ ما في ذلك -أثناء ردِّي على كلامِ الأخِ الشيخِ عبداللَّهِ السعد -**وفَّقه المولى**-....

فلستُ أَدري (!) مَنِ الناقلُ عَنِ الآخر!!

ولِمَ الإبهامُ، والإيهام؟! فلا (أكرِّر)!!

❑ لابسُ (أثوابِ) الزُّورِ:

ثُمَّ (تَشبَّع)[1] المُسوِّدُ (!) -بِجهلٍ بالغٍ- قائلاً (ص ٦٩):

«فهذا -**وغيرُه كثيرٌ**- مِمَّا في هذا الكتاب -«التعريف والتنبئة»- مِنْ مُخالفاتٍ في مسائل الإيمانِ... مِنْ غَلَطٍ وتَخليطٍ....»!!!

فأقول:

والذي بعث محمدًا بالحقِّ -**ظنًّا راجحًا**-؛ لو أنَّك (ظَفِرْتَ) بأيَّة مسألةٍ -**سوى هذه!**- **لِتتشبَّثَ** بها، وتتعلَّقَ **بأذيالها**: لَمَا أعرضتَ عنها، **بل لَسارعتَ إليها!!**

ولكنه **الكذبُ على النفس، وغِرُّتُها بغير الحقِّ** -بعد استمراءِ ذلك على الآخرين(!) مِن الخلق-!!

فإذْ قد وصلنا (!) إلى هذا... **فالحمدُ للَّهِ**... النورُ قادم، **والنَّصرُ قريب**...

. . . .

---

(١) ويَتَّهِمُني به (ص ١٠١ - الطبعة الثانية)، و(ص ٢٣ - الطبعة الأولى)!!
واللَّه كبير...

هـذا (آخـر) الإضافـات (!) علـى (مقدِّمـات) الطبعـة الثانيـة مـــن «رفـــع اللائمة...»!

وقد تتبَّعتُها -جميعًا- والحمد للَّه- إلا ما يتعلَّق بأحاديث الشفاعة، الـتي فيهـا الإخراجُ من النار لمن «**لم يعمل خيرًا قطُّ**» -وما يتَّصلُ بهـا مِـن **مسـائلَ ودلائـلَ**-: فمحلُّ تفصيل القول فيها -بمـا يُجلِّـي مضـائقَ خوافيهـا- إنْ شـاء اللَّـهُ-: كتـابي «**ضوابط العقيدة السلفية: في قضيّة ترك العمل بالكليّة**»[1]...

وفَّق اللَّهُ (الجميع) للإيمان الحقِّ -**علمًا، وعمـلاً، واعتقـادًا**-، وللعلـم الحـقِّ -تصوُّرًا، وإدراكًا، وصوابًا-.

ولكن؛ بَقِيَت إضافاتٌ -**مِـنْ هنـا وهنـاك!**- زادَهـا (المُسـوِّدُ) علـى مواضـعَ مُتعدِّدةٍ مِنْ كتابه -في طبعتِهِ الثَّانيةِ!-؛ **فكًّا لمغلَقٍ! أَو تصحيحًا لغلطٍ!! أو استدراكًا -ما-!!!**

فها أَنذا **أَكُرُّ عليها** -واحدةً تِلْوَ الأخرى-؛ فأَقولُ، وبحولِه -سبحانه- أَصُولُ وأَجُولُ:

□ □ □ □ □

---

(١) **قُلْ ما تريد!!** وسترى فيه -بِمنَّة اللَّه- ما يَسرُّكَ -**على الآخِرِ!**-...
والاسمُ الآخَرُ لهذا الكتابِ: «**بلوغ الأمَل في تحقيق مسألةِ (جِنسِ العَمَل)**».
وانظر ما تقدَّم (ص ٤٤-٤٥)، وتعليقًا (ص ١٤-١٥)!

تتمّات مهمّات...

متعلّقةٌ بإضافاتِ! (المُسوِّد) على طبعتِهِ الأُولى -وزياداتِهِ!-!!

(١)

كتبَ (المسوِّدُ) -**هداهُ اللَّهُ**- (ص ٧٣) تعليقًا -مكونًا من ثلاثة عشر سطرًا- في الكلام على كتاب «إحكام التقرير» -**المعروف**!- ذاكرًا فيه فتوى اللجنة الموقَّـرة -الصادرة بحقّه-بتاريخ: ٧/ ١/ ١٤١٩ هـــ-، ثـم ذكـر -**ولا بُـدَّ**!-غـامِزًا- أنَّـني راجعتُ الكتاب!!

ولم يذكر -**عامله اللَّـهُ بعدلـه**- كلامـي فيـه -بَعْـدُ-، **ونقـدي لـه**، ثـم بيـاني حوله!!

وذا غير مُسْتَغْرَبٍ منه -ألبتة-؛ لما مرَّ، وما سيأتي...

وفي نقدي لتقريظ (الأخ) سعد الحميّـد -هـداه اللَّـهُ- الآتـي- **بيـانُ خَلَلِهِ، وكشفُ دَغَلِهِ...**

(٢)

كتب (المسوِّد) (ص ٨١) تعليقًا -مكوَّنًا من ثمانية عشـر سـطرًا- (يَتَلَمَّسُ) -فيه- (المعذرة) لنفسه(!) مِمَّا (وقـع) منـه مِـن (**سـقط**) -**أو** (**إسـقاط**!)- لكلمـةٍ **مهمَّةٍ مهمَّةٍ** من كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحِمَهُ اللَّهُ- فيمـا يتعلَّـق بـ (**جنـس**

الأعمال)، وصلته بـ (**إيمان القلب [التامّ]**...)!!

فجاءَ السقط (!) لكلمة [**التامّ**] -في هذا المقام-!

فنبّه -**ما شاء اللّهُ!**- على أن ذلك سهوٌ منه!!

أقول:

قد جاء (السقط/ الإسقاط) **في موضعَيْن** من كلامه -الطبعة الأولى (ص ٢٤)، و(ص ٢٥)-بما يقابل (ص ٨١)، و(ص ٨٢) من الطبعة الثانية!!-!!

فماذا صنع؟!

١- جاء تنبيهه(!) على الموضع الأول دون الثاني!

فسبحان اللّه!! سهوٌ متكررٌ، لكلمةٍ واحدةٍ، في صفحتَيْن مختلفتَيْن -متتاليتَيْن-!!

٢- **حذف** مِن الطبعة الثانية (ص ٨٢) الموضعَ الثَّاني مِن كلام شيخ الإسلام -الذي تضمّنه (السَّقط / الإسقاط)- كُلِّيًا!!

ولم يُنبّه!!

فَلِمَ؟!

٣- نقل في الحاشية -**إيَّاها!**- كلام شيخ الإسلام في «شرح العمدة» -المتعلّق بـ(ترك العمل بالكليّة)...

ولعله في هذا (يقلّد) -مرة أخرى!- الأخ الشيخ عبد اللّه السعد- أسعده اللّهُ بالحُجَّة والدليل- دون وعي، ومِن غير نظر -كعادته-!!

وقد بيَّنتُ ما في كلامه -أكرمه المولى- قَبْلُ-؛ فما رأيتَهُ -هناك- ناقِضٌ لما تراه -هنا-!!

فضلاً عمَّا سَيَرِدُ -نقضًا لهذه المسألة -بالذات!- (ص ٤١٧-٤٢٦) -مِمَّا يأتي-؛ **فانظُره**...

ثم نقل -في الحاشية نفسِها- قولاً لشيخ الإسلام ابن تيميَّة في امتناعِ (أَنْ يكون الرجل مؤمنًا **إيمانًا ثابتًا** في قلبه...)؛ ثم هو (يعيش دهرَهُ لا يسجد للَّه -سبحانه- سجدة، ولا يصوم... ولا ...)؛ قال:

«... فهذا مُمتنعٌ[1]، ولا يَصدُر هذا إلاَّ مع **نفاقٍ في القلبِ، وزَندقةٍ، لا مَعَ** إيمانٍ صحيحٍ».

هذا ملخَّص كلام شيخ الإسلام؛ **وهو جيِّد قويٌّ**، وفيه نقاطٌ مهمَّة، لم يدرك دقائقَها (المسوِّدُ)، ففعل ما فعل!!-:

الأولى: أن هذا الرجل -الذي أشارَ إليهِ شيخُ الإسلامِ- مُزعزع الإيمان، مُزلزل اليقين، **فليس هو ذا إيمان (ثابت) -ألبتَّة**-.

الثانية: أن كلام شيخ الإسلام متعلّق في **إثبات (الكفر الباطن)** -كما هو نصُّ كلامه في الموضع المشار إليه-! ولكنَّ (المسوِّد) -أيضًا- **لم يذكُرْهُ!** -ولعلَّهُ لِعَدَمِ فهمِهِ له- **هذا إنْ حَسَّنَّا به الظَّنَّ!! وإلاَّ**...

وكلامُنا -مِن قبل ومِن بعد- متعلِّق **بأحكام (الكفر الظاهر)**، المرتبطة بالإسلام، لا بالإيمان؛ فتنبَّه[2].

---

(١) وقد قرَّر شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٠٥) **أنَّ تقديرَ الأمورِ المُمتنعةِ لا يكون إلاَّ في الذِّهنِ**.

فتأمل دِقَّته، وتدقيقَه -رحمه اللَّه-.

و ... أين الثرى مِنَ الثُّريَّا ؟!

(٢) ومِن بابة هذا الكلامِ -نفسِهِ- تمامًا- ما أَشْكَلَ على بعضِ إخوانِنا الطَّيِّبين -وفَّقهم=

الثالثة: أن تتمَّة كلام شيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه اللَّهُ- متعلّقة بالصلاة، وما يتعلّق بها!!

فرجعنا إلى أصل مسألة الصلاة، **والقولُ فيها معلومٌ، معلوم**...

فهل هذا مفهوم؟!!

وانظر ما تقدَّم (ص ١٤-٦٦) -كُلَّهُ-.

ثم صرَّح بعذره (!) -في الحاشية نفسها- أيضًا- بأنَّه أجاب عَنْ (سقط = إسقاط) كلمة (التامّ)، وأنَّ «الذي يسقطها هو مَن لا يستطيع توجيهها...»!!

وأما هو (!): فقد أجاب عنها! ووجَّهها!!

والحقُّ الصَّادعُ -السّاطعُ- أنَّهَا إجابة واهنة، وتوجيه واهن!

وسيأتي نقده -فيه-، ونقضه -به- (ص ٣٠/ ٤٢٦-٤٢٩).

= اللَّهُ- مِن كلامِ **لِشيخنا الإمامِ الألبانيِّ** -رحمَهُ اللَّهُ- في «شرحِ الأدبِ المفرد» (الشريط السادس / الوجه الأوَّل)، حيثُ قالَ:

«إنَّ الإيمانَ بدون عملٍ لا يفيدُ؛ فاللَّهُ -عزَّ وجلَّ- حينما يذكر الإيمانَ يذكرُهُ مقرونًا بالعملِ الصَّالحِ؛ **لأنَّنَا لا نتصوَّرُ إيمانًا بدون عملٍ صالحٍ، إلاَّ إنْ كان نتخيلُهُ خيالاً**؛ آمَنَ مِن هنا، قال: أشهدُ ألاَّ إله إلاَّ اللَّهُ، ومحمَّدٌ رسولُ اللَّهِ-، وماتَ من هنا...

هذا نستطيعُ أَنْ نتصوَّرَهُ، لكن إنسان يقول: لا إله إلاَّ اللَّهُ، محمَّدٌ رسولُ اللَّهِ، ويعيشُ دهرًا -مِمَّا شاءَ اللَّهُ-، ولا يعملُ صالحًا: **فعدمُ عملِهِ الصَّالحِ هو دليلٌ أنَّهُ يقولُهَا بلسانِهِ، ولم يدخلِ الإيمانُ إلى قلبِهِ**.

فذِكْرُ الأعمالِ الصَّالحةِ بعد الإيمانِ لِيَدُلَّ على أنَّ الإيمانَ النَّافعَ هو الذي يكونُ مقرونًا بالعملِ (الصَّالحِ)».

... ولا إشكالَ -بحمدِ اللَّهِ ربِّ الأرضِ والسَّماء-.

فأين هم أولئك المُتَّهِمُوهُ -رحمَهُ اللَّهُ- بالإرجاء؟!!

ثم قال -خاتمًا حاشيتَه-:

«وزيادة في التوكيد -واللّهِ الذي لا إله إلا هو- يمينًا ألقى بها اللّـهَ- **أني ما تعمَّدتُ إسقاطها** -لا هي ولا غيرها-في هذا الكتاب-ولا في غيره-، ومعاذ اللّه ﴿أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ جزء مِن آية رقم (٨٨) سورة هود».

فأقول:

قبلتُ يمينَك، و«**كذّبتُ نفسي**»!!!

فهلاً (حكَّمتَ) الشرع -**في نفسك وغيرك**-، وقَبِلَت يميني -باللّهِ العظيم-:

- **أنّي بريء من الإرجاء؛ عقيدة، وتصوُّرًا، وسلوكًا...**

- **وأنّي ما تعمَّدت (تحريفًا)، ولا (بترًا)، ولا ما في معنى ذلك -لا في قليل، ولا في كثير-.**

- **وأنّي قائل بأنواعِ الكفر، وأسبابه؛ دونما أدنَى -أدنَى- حصر.**

- **وأنَّ العملَ -بأنواعه -جميعًا-، ودرجاته -كُلِّهَا- من الإيمان.**

- **وأنّه يزيد وينقص.**

- **وأنَّ الحكم بغيرِ ما أنزل اللّـهُ جريمة كبرى، يتردَّدُ حكم أصحابها بين (الظلم)، و(الفسق)، و(الكفر)!؟ بلا تهاون، ولا تهوين...**

... **فهلاً كسرتَ قلمك، واستحييتَ مِن نفسك، وتُبتَ إلى ربك، واعتذرتَ مِن أخيك**.. (لعلَّ) اللّه **أنْ يغفر لك ما تقوَّلته عليَّ، وصنعته فيَّ**؟!

أما أنا: فالحمدُ لربّي كبيرٌ كبير؛ أن سلّط علي هذا **الصنف** (!) مِن النّاس؛ حتى **يُكشَفُوا** على يدي، **ويخنعوا** لِحُجَجي...

واللّهُ يغفرُ لي ما لا يعلمُ النّاسُ منّي...

(٣)

كتب (المسوِّد) (ص ٨٤) حاشية -مكوَّنة من ثمانية عشر سطرًا- في تلمُّس معذرة أخرى(!) لنفسه؛ حول ما عبَّر به بـ **(الطاعة)**[1] مِن كلام الإمام ابن القيِّم **حول (المحبة)** -وذلك في (عمل القلب)!-.

فتكلَّم بِالتأويل، والتعطيل؛ على قاعدة الذين لا يعلمون، ولمنهج السلف يُخالِفون!!

فماذا أجدى معه هذا؟!

لا شيء ...

نَعَم؛ لا شيء...

ثم توهَّم -**أو أَوْهَمَ**!- بكلمة أخرى لابن القيِّم ما يؤيِّد (تأويله)؛ فاستنصر بها؛ وهي قوله -رحَمَهُ اللَّهُ-: (... وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب؛ فغيرُ مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح...) إلخ...

فأين هذا مِن ذاك؟!

وهل قوله: «فغير مستنكر» جازمٌ في الحكم بلازمِه؟!

أم أنَّه (غير مستنكر) في إيقاعه؟!

أين اللغة وأربابها؟!

وأين أهلها وأصحابها؟!

ومِمَّا يؤكِّد هذا المعنى -**ويثبِّته**- كلامُ شيخِهِ شيخِ الإسلام -رحَمَهُ اللَّهُ- في

(١) **إذِ (الطاعةُ) أعمُّ مِنَ (المحبَّةِ)**؛ لكون (الطاعة) تَشملُ الظاهرَ والباطنَ، بينما (المحبَّةُ) -**في أصلِها**- عملٌ باطنٌ؛ **فتأمَّل**.

«الصارم المسلول» (٣/ ٩٦٧):

«إن الإيمان -وإن كان يتضمَّن التصديق-؛ فليس هو مجرَّد التصديق، وإنَّما هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنَّما يَعْرِضُ للخبر -فقط-، فأما الأمر؛ فليس فيه تصديقٌ -مِن حيث هو أمرٌ-.

وكلام اللَّهِ خبرٌ وأمرٌ، فالخبر يستوجب تصديق الخبر، **والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، (وهو عملٌ في القلب) جِمَاعُهُ الخضوع والانقياد للأمر (وإن لم يفعل المأمور به)**؛ فإذا قُوبل الخبر بالتَّصديق، والأمر بالانقياد؛ **فقد حصل أصل الإيمان في القلب**، وهو الطمأنينة والإقرار.

فإنَّ اشتقاقه من (الأمن) الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقرّ في القلب التصديق والانقياد...»[1] إلى آخر ما قال -رحمة اللَّهُ عليه-...

والنصُّ جدُّ واضح....

فما (تأويله) الآن؟!

وكيف (تخرجُ = تخرجون) منه؟!

(٤)

ثم كتب المسوِّد (ص ٨٦ - ٨٧) حاشية -**ردًّا على بعضِ استدلالاتي**-مكوَّنة من ثمانية عشر سطرًا (!)-، أورد فيها نقولاً عدَّةً عن العلاَّمة الشيخ حافظ الحَكَمي -رحِمَهُ اللَّهُ- **في إثبات أقسام الكفر، وتعدادها...**

---

(١) ومثلُهُ -أيضًا- كلامُ الإمامِ ابنِ القيِّم -نفسِهِ- في «عِدةِ الصَّابرين» (ص ١٤١) بعد ذِكر (قولِ اللِّسان)، و(عملِ القلب) -مِن (الانقيادِ) و(**الالتزام**)؛ قال: «**وإذا فَعَلَ ذلك لم يَكْفِ في (كمالِ إيمانِهِ) حتَّى يفعلَ ما أُمِرَ به...**» إلى آخر ما قالَ -رحمةُ اللَّهِ عليه-.

ثُمَّ علَّق -قائلاً-: «**فهل مَن يقولُ هذا الكلام يَحصُر الكفرَ في الجحودِ والتكذيبِ؟**»!!

فأقول:

سبحان اللَّه!

وهل من ينقل كلامَ ابن القيِّم -في أنواع الكفر[1]**- بصراحتِهِ، ووضوحِهِ، ويُقرِّره، ويُثبِّته: يحصر الكفر في الجحود والتكذيب؟!** وانظر ما سيأتي (ص ٤٤٠).

أم أنَّ الموازين **مضطربة؟!** والمعايير **محتربة؟!** والمفاهيم **مختربة؟!** والألسُن هجَّامةٌ **مُجترئة؟!** والعقول... صَدِئَةٌ، **ومهترئة؟!**

... إنا للَّهِ، وإنا إليه راجعون...

«أترك الجواب لك -أيها القارئ **المنصف**-»!

كما في «رفع اللائمة» (ص ٨٧ - الطبعة الثانية) **بحقٍّ -هذه المرَّة-!!!**

(٥)

كتب (المسوِّد) (ص ٨٩ - ٩٠) حاشية -مكوَّنة من عشرة أسطر- في تعقُّب كلام -لي- في «التعريف والتنبئة» في بيان ضابط **(العمل)** الذي لا يخرج تاركه من الملَّة:

«هل هو **(الأركان)** الإسلامية -كلُّها-؟

أمِ الصلاة -فقط-؟

أمِ الشهادتان؟ -كما هو قول الشيخ محمد بن عبدالوهاب -وغيره- من علماء السنة والكتاب».

---

(١) «صيحة نذير» (٤٧ - الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ).

فقال -مُعلّقًا-:

«ظاهر هذا الكلام **تُشَمُّ منه رائحة** قول شَبَابةَ بنِ سوَّار؛ الذي أنكر عليه الإمام أحمد...» إلخ!!

فأقولُ -ناقضًا-:

يبدو لي -**رأيًا راجحًا؛ لا مَرَدَّ له**- أن حاسَّة (**شمّك**) ضعيفة، أو أَنَّ معك (**زكامًا**) يُعِيقُك عن إدراك الأشياء على حقائقها، ولو بـ (الشمِّ)!!

وأرجو أن لا تُصابَ بما يُعِيقُ عملَ (**حواسِّك!**) الأخرى...

وَرُبَّ (مريضٍ **شمّني** بمرارةٍ) ويقبُحُ ضوءُ الشمسِ في **الأعينِ الرُّمْدِ**

فعجِّل بالرجوع والإنابة؛ حتى تُسَدّدَ للحقِّ والإصابة...

ولقد قلتُ في «التعريف والتنبئة...» (ص ٤٥) -مِمَّا أُكرِّره -هنا- لعلَّه (**يُدركُهُ**)[1]، ولا يُعاقُ عنه-:

«ومِمَّا يوضِّح هذا -**بيِّنًا جليًّا**- قولُ سماحة أستاذنا العلاَّمة الشيخ عبدالعزيز بن عبد اللَّه بن باز -رحمة اللَّهِ عليه- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٠) -**بعد كلامه عن المنافقين**- (كأنَّه) يشرح كلامَ شيخ الإسلام -هذا[2]-:

«... وهكذا مَن ادَّعى الإيمان بهذه الأصول، ثم لم يؤدِّ (**شرائع الإسلام الظاهرة**)؛ فلم يشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأن محمدًا رسول اللَّه، أو لم يصل، أو لم يصم، أو لم يزكِّ، أو لم يحجِّ، أو ترك غير ذلك من (**شعائر الإسلام الظاهرة**)؛ التي

---

(١) **فهو لم يدركه أول مرة! فلعلّه -لعلَّه- في الثانية!!!**

(٢) مِن «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٧).

وقد تقدَّم نصُّهُ -قريبًا- (ص ١١٢)، وانظر ما سيأتي (ص ٤٢٦).

أوجبها اللَّه عليه، فإن ذلك **(دليل على عدم إيمانه، أو على ضعف إيمانه)**؛ فقد ينتفي الإيمان **بالكليَّة** -كما ينتفي بترك الشهادتين -**إجماعًا**-، وقد لا ينتفي أصله، ولكن ينتفي **(تمامه وكماله)**؛ لعدم أدائه ذلك الواجب المعيَّن؛ كالصوم والحج -مع الاستطاعة- والزكاة، ونحو ذلك من الأمور **عند جمهور أهل العلم**؛ فإنَّ تركها فسق وضلالٌ، ولكن ليس ردَّة عن الإسلام -**عند أكثرهم**- إذا لم يجحد وجوبَها.

أمَّا الصلاة؛ فذهب قوم إلىأن تركها رِدَّة -ولو مع الإيمان بوجوبها-، **وهو أصحُّ قولِي العلماء**؛ لأدلَّة كثيرة؛ منها: قوله -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «العَهْدُ الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمَن تركها فقد كفر»؛ أخرجه الإمام أحمد، وأهل «السنن» بإسناد صحيح، عن بُريدة بن الحُصَيب -رضيَ اللَّهُ عنه-.

وقال آخرون: بل تركها كفر دون كفر -إذا لم يجحد وجوبها-...» ا.هـ.

أقول: هذا هو الكلامُ الفصلُ الذي يُـرَدُّ إليه كل فرع وفصل، فالواجب تأمُّله، وتفهمه، وضبطه...».

هذا -كُلُّه- مِن «التعريف والتنبئة»؛ فأين -أين- عيناك عنه؟!

بل أين (يداك) منه؟!

ولا تَنْسَ (!) أن هذا البيان مِن ابن بازٍ **الإمام**! -الَّذي (يُغيَّبُ)[1] **هذه الأيَّام!!**-.

ولا أنسى -**أخيرًا**-بإِلْحاح-:

أين الأجوبة على أصل السؤال - الإشكال-؟!

أما كلامُ شَبَابة؛ **فهو معروفٌ عندي -وللَّهِ الحمدُ-**، وقد ذكرته في غير واحد

(١) انظر بعضَ علاماتِ هذا (التَّغييب) (ص ٢٨٢-٢٨٥) -مِن كتابي هذا-.

من كتبي ومؤلفاتي[١]...

فلا ينطلي عليَّ!!

بل انتقدتُ فيه غيري -كما تقدَّم-هنا- (ص ٤٣)- ردًّا على الأخِ الشيخ عبد اللَّهِ السَّعْد -أصلحَهُ اللَّهُ-.

(٦)

ثم كتب (ص ٩٢ - ٩٣) حاشية -مكوَّنة من تسعةَ عشرَ سطرًا- تحوي دفاعَه عن نفسه فيما اتَّهمه به(!) بعض طلبة العلم؛ مِن أنَّه (بتر) **مِن كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ جزءًا مهمًّا منه!!**

فراغ بغير علم، وراح بغير وعي (!!) يتلمَّس، ويلتمِس، ويجتهد (!)....

ولكن؛ لا مناص...

فالاعتراف دون (مراوغة) هو النجاة **والإخلاص**، و.. الإنصاف -**للخلاص**-.

والكلام المبتور (المحذوف = الساقط = المُسقَط) هو قوله -رحمَهُ اللَّهُ-: (وأمَّا الحكم بغير ما أنزل اللَّهُ، وترك الصلاة؛ فهذا كفر عمل، لا كفر اعتقاد...)!

وكان مِمَّا **اعتذر** (!) **به -لنفسه-** (المسوَّدُ) قوله:

«فإيرادُ مسألة الحكم وترك الصلاة **ليس له حاجةٌ هنا...**» إلى آخر ما قال!!

فأقول: صدقتَ!

ليس له (حاجة) **هنا!!**

وإنَّما حاجته (هناك) **-تعميةً، وتدليسًا-!!!**

---

(١) «كلمة سواء في النصرة والثناء...» (ص ١٥)، و«التبصير بقواعد التكفير» (ص ١٥) -وغيرهما-.

لِمَ (المراوغة)، و(التلبيس)، و(التمويه) -يا قوم-؟!!!

سبحانك اللَّهمَّ!!

... في الموضع الذي يتَّهمني هذا -فيه- بالبتر -**ظلمًا بغير حقٍّ**- يقع (هو) -نفسُهُ- بالبتر -**حقًّا وواقعًا**-!!

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾؟!

والحمد للَّهِ...

(٧)

كتب (المسوِّد) (ص ١١٢) حاشية -مكوَّنة من أحدَ عشرَ سطرًا- في تلمُّس عذرٍ جديد(!) لنفسه؛ جرَّاءَ **حذفه جملةً مِن أربعة أسطر** -مِن كلام شيخ الإسلام-!

والجملةُ تدور -بمجملها- حول معنى **(الالتزام)** عند أهل العلم -عمومًا-، وعند شيخ الإسلام -خصوصًا-؛ الذي هو: **الإيجابُ على النفسِ الأخذَ بحكم الشرع**[1].

فهو كـ(الانقياد) -المتقدِّم كلامُ شيخ الإسلام في شرحِهِ-؛ فلا أُكرِّره!

وهما -على القولِ الحقِّ- حكمان متعلِّقان بـ**(عملِ القلب = الباطن)**، لا ينتقضان بتخلُّف **(عمل الجوارح = الظاهر)** عنهما؟

نعم؛ (القولُ الظاهرُ) شيءٌ آخرُ؛ **فالإجماعُ قائمٌ على نقض الإسلام -بَلْهَ الإيمان- بعدمه** -كما تقدَّم -قريبًا- مِن كلام سماحة أُستاذنا العلاَّمة الشيخ عبد العزيز بن باز الذي يشرحُ -فيه- كلامَ شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّةَ -رحمَهُمَا اللَّهُ-؛

---

(١) انظر كتاب «**الحكم بغير ما أنزل اللَّهُ...**» (ص ٢٢ - الطبعة الرابعة/ ١٤٢١ هـ) **للأخ الدكتور الشيخ خالد بن علي بن محمد العنبري -حفظه اللَّهُ، ونفع به-.**

فتنبّه.

وأمَّا ما أبداه مِن عذر(!) بأنَّه لو أراد (البتر) لما وضع نقطًا مكان الكلام المبتور (!) **فهذه أساليب معمَّاةٌ، لكنها سَرْعَانَ ما تنكشف، وتُعرَف مغازيها!!!**

ثم؛ هل مَن هو متَّهمٌ -عندك!- بالبترِ: **لا يضعُ هذه النُّقَطَ؟!!** حتَّى يَخْلُوَ -**ويَخْلُوَ!**- لك اتّهامُهُ، والفَرِيُّ في عِرْضِهِ؟!

وأمَّا تبيينُ وجه الصواب في تَقْرير معنى **(الالتزام)** -عند شيخ الإسلام-رحِمَهُ اللَّهُ-: فسيأتي في مكانه -إن شاء اللَّهُ-.

(٨)

كتب (المسوِّد) (ص ١٢٩) حاشيةً -مكوَّنةً من ثلاثة وعشرين سطرًا- يدافع بها عن نفسه -**مِن جديد، وبالمزيد!**- حول ما **(أسقطه!)** مِن كلام سماحة أستاذنا العلامة الشيخ ابن عُثيمين -رحمه اللَّهُ- **في مسألة الحكم بغير ما أنزل اللَّهُ**، وما يتعلَّق بها مِن تكفير، أو نحوه...

وخلاصة كلام سماحة الشيخ -رحِمَهُ اللَّهُ- مَبْنيَّةٌ على نقطتين:

الأولى: اعتبارُ تكفير مطبِّق القوانين المخالفة للشرع؛ **لاستحلالِه، واعتقاده** أنَّها خيرٌ مِن القانون الشرعيِّ...

وهذه منقولةٌ عند ابن سالم!!

وأمَّا:

الثانية: فهي تطريقه -رحِمَهُ اللَّهُ- **احتمالَ** خوفِهِ مِن أناسٍ آخرين أقوى منه؛ ليكون ذلك مانعًا مِن كفره، وليصيرَ -بذا- مداهنًا عاصيًا- **كسائر المعاصي**-.

... فإنَّها (**مشطوبة**) عند ابن سالم[١]!!

ولكي يهربَ -**ويتهرَّبَ**- من مواقعته الباطلَ في **حذفها**[٢]، **وتحريف معناها**: أتى بكلام آخر لسماحة الشيخ ابن عُثيمين -رحمَهُ اللَّهُ- من كتابه «فقه العبادات» (ص ٦٠) فيه ما يُشير إلى اعتباره هذه القوانين المخالفة (كفرًا مخرجًا من الملة)...

وهُو غيرُ لازمٍ -من وجهين-:

الأول: أنَّ حُكْمَهُ -هذا-رحِمَهُ اللَّهُ- **حكمٌ عامٌّ على الفعل، لا على الفاعل**.

بينما حكمُهُ -ذاك-رحمةُ اللَّهِ عليه- **حكمٌ عينيٌّ**، مرتبطٌ بوجود مانعٍ من تطبيق الحكم العامِّ على فَرْدٍ معيَّنٍ.

الثاني: أنَّ كلامه -رحِمَهُ اللَّهُ- في «فتنة التكفير» **هو آخر أقوالِهِ** -وذلك سنة (١٤١٦)[٣]-بينما الطبعة (الثانية!) من «فقه العبادات»-وهي التي وقفتُ عليها-

---

(١) **وإن** أضافها في الطبعة الثانية (ص ١٢٩) **بتلبيس؛ دونما تصريح**!! سوى قولِهِ: «زعم بعضُهم أنِّي أسقطت مِن كلامِ الشيخِ محمد ما بعد هذه الكلمة، فيكون هذا (على زعمه) بتر وحذف»!!

أقولُ: وهذا تدليس وتعمية...

وأمَّا قولُهُ: «..بتر وحذف»!! فمِن دلائِلِ جهلِهِ؛ والصوابُ: «بترًا وحذفًا»، خبر كان...

وليس هذا مستغربًا؛ إذِ الرجلُ (الآن) صارَ في: خبرِ كان!!

(٢) وهو -في ذلك- مقلِّدٌ لرويبضة بلدنا -المعروف!-؛ فقد واقَعَ الحذفَ (!) -نفسَهُ-!!!

تشابَهَتْ قلوبُهُم، وفِعالُهُم!!

وانظر شرحَ ذلك -وبيانَهُ، وتفصيلَهُ- في «صيحة نذير» (ص ٦٥)، و: «التحذير» (ص ٧٩-٨١)، و«الردّ البرهاني» (ص ٢١١-٢١٣)، وفيه التنبيه على بترٍ آخَرَ لهذا الرويبضة!!

(٣) انظر مقدمة «التحذير من فتنة التكفير» (ص ٥١ - الطبعة الثانية)، و(ص ٦٢ - **الطبعة الثالثة**).

طبعت (سنة ١٤١٥)[١].

ويؤيد هذَيْن الوجهَيْن:

وجهٌ ثالثٌ:

وهو ما اشتهر من كلام الشيخ ابن عُثيمين -رحِمَهُ اللَّهُ- بصوته- **مِن أواخِرِ فتاويه -قُبَيْلَ وفاته** -رحمه اللَّهُ- جوابًا على سؤال بعض الإخوة طلبة العلم في الجزائر، عن (**فئات مِن الناس يُكفّرون الحكّام**[٢] **من غير ضوابط ولا شروط؟!**).

فأجاب فضيلة الشيخ -رحِمَهُ اللَّهُ-**بما نصُّهُ**-:

«هؤلاء الذين يكفّرون؛ **هؤلاء ورثة الخوارج**، الذي خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب -رضي اللَّهُ عنه-،**والكافر مَن كفّره اللَّهُ ورسوله**.

وللتكفير شروطٌ؛ منها: العلم، ومنها: الإرادة؛ أَنْ نعلم بأنَّ هذا الحاكم خالف الحقَّ وهو يعلمه، وأراد المخالفة، ولم يكن متأوِّلاً؛ مثل: أنَّ يسجد لصنم، وهو يدري أن السجود للصنم شرك، وسجد غير متأوِّل.

المهمُّ؛ هذا له شروطٌ، ولا يجوز التسرُّع في التكفير، كما لا يجوز التسرُّع في قولك: هذا حلال وهذا حرام.

س: وأيضًا يسمعون أشرطة **سلمان بن فهد العودة، وسفر الحوالي!!** هل نصحهم بعدم سماع ذلك؟!!

---

(١) **فما بالُكَ بتاريخِ الطَّبعةِ (الأولى)؟!**

(٢) **تنبَّه -ولا تغترَّ!-** إلى أن سماحة الشيخ يجيب عن سؤال **واقعي**؛ لا خيالي، **وحقيقي**؛ لا مثالي... **فاحذر!!**

فهو لا يتكلّم عن حُكّام (المماليك)، ولا سلاطين (آل عثمان)!!!

فلا يَصُدَّنّكَ عن الحقِّ تأويل! ولا تعطيل -فضلاً عن البهتان!-!!

الشيخ: بارك اللّهُ فيك؛ **الخير الذي في أشرطتهم موجودٌ في غيرها، وأشرطتهم عليها مؤاخذات**، بعضُ أشرطتِهم؛ ما هي كُلُّها، ولا أقدر أُمَيِّزُ لك -أنا- بين هذا وهذا.

س: إذنْ تنصحُنا بعدم سماع أشرطتهم؟

الشيخ: لا، **أنصحُك بأن تسمعَ أشرطة الشيخ ابن باز، أشرطة الشيخ الألباني، أشرطة العلماء المعروفين بالاعتدال، وعدم الثورة الفكرية.**

س: يا شيخ! وإن كان الخلاف في هذه القضية -مثلاً- **أنهم يكفِّرون الحكَّام، ويقولون بأنّه يوجد جهاد -مثلاً- في الجزائر**، ويسمعون أشرطة **سلمان وسفر الحوالي، فهل هذا الخلاف فرعي؟! أم هو خلاف في الأصول يا شيخ؟!!**

الشيخ: لا؛ **هذا خلاف عقديٌّ؛ لأن مِن أصول أهل السنة والجماعة أن لا نكفِّر أحدًا بذنب.**

س: هم -يا شيخ!- **لا يكفِّرون صاحب الكبيرة، إلاَّ الحكَّام**، يأتون بالآية: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ **يُكفِّرون الحكَّام فقط؟!!**

الشيخ: هذه الآيةُ فيها **أَثَرٌ عن ابن عباس؛ أنَّ المرادَ الكفرُ الذي لا يُخرِج من الملّة**؛ كما في قول رسول اللّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

وفي رأيٍ لبعض المفسرين: أنّها نزلت في أهل الكتاب؛ لأنَّ السياق في ذلك: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ **منكم يا أهل الكتاب** ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾» اهـ.

... هذا -**بطولِهِ**- كلامُ سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه اللَّهُ-..

وهو واضح قويّ، وبيِّنٌ جليّ...

ولا أدري -**وقد أدري!**- كيف ستكون طريقة (**التخلُّص**) من هذا **المأزق** -أو (**التملُّص**) -هذه المرَّة-!!!

وَلِمَ (المراوغة) -**لمخالفة الحقِّ**- ونحن نستنصر بالحقِّ، إلى الحقِّ، على الحقِّ؟!

يا للَّهِ العَجَبُ!

ثم أراد (المسوِّد) -في حاشيته المذكورة- ضَرْبَ (آخِر) سهمٍ في (جَعْبَتِهِ)؛ فتساءل -**بتَغَابٍ**!-:

«**هل يجوز المداهنة في الكفر؛ حتى يكونَ هذا عذرًا لهؤلاء المبدِّلين؟**»!!!

أقول: فهذه مُغالطةٌ ظاهرةٌ؛ من بابين:

الأول: أنَّ المداهنة محرَّمة فيما دون الكفر، فكيف بالكفر -أصغرَ وأكبرَ-؟!

الثاني: أنَّ هذه المداهنةَ -بهذا الحكم- ليست عذرًا في أصغر الآثام، فضلاً عن أعظمها...

ولكنَّها في حقيقةِ الأمر -**ومآلِهِ**- سبيلٌ يمنعُ الحكمَ على صاحبها **بالكفر والردَّة**، وإن لم ينجُ من **الإثم والمعصية**...

وهذه عُقدةُ (القوم): أنَّ شيطانَهم (!) يُوهِمُهم -**ولا يزال!**- أنَّ ترجيحَ عَدَمِ التكفير -لمن لا يستحقُّه- عذرٌ -وإعذارٌ- لصاحبه (!!).

وبالتالي؛ فنحن -عندهم!- **مهوِّنون!!** ولمبدِّلي الشرائع (**مداهنون**)؟!

ولكن؛ يُدحرِجُهم شيطانُهم -نفسُهُ!!-**كثيرًا، كثيرًا!**- إلى ما هو أعظمُ مِمَّا هم فيه؛ حتى يُوصِلَهم إلى القاع (!)؛ حكمًا بالتكفير على مَن يخالفهم بهذا (!)

التكفير؛ بِحُجَّةِ (!) أنَّه (مداهنٌ)[1] للحُكَّام (الكُفَّار)؛ الذين **يداهنهم؛ فلا يكفِّرهم!!؟**

وبخاصة أنَّ (المسوِّد) يقول: (**المداهنة في الكفر كفر**) -كما في «الرفع» (ص ١٢٩ -الطبعة الثانية-)!!!

فما الجواب!!

... وإلاَّ: فتب إلى ربِّكَ الملكِ الوهَّاب.

... هذا آخِرُ المطاف مع **زيادات -وإلحاقات، واستدراكات!-** مسوِّد «رفع اللائمة» على كتابِهِ؛ سواءٌ ما كان في مقدِّماتِهِ، أم حواشيهِ وتعليقاتِهِ...

ولم يزدني النظرُ فيها، وكشفُ خوافيها: إلا يقينًا بأنَّه مِن العلمِ خواء.. وعن طريقِ الحقِّ في الْتِواء.

وبخاصَّة فيما افتراه علينا مِن بدعة الإرجاء... -بلا امتراء-!

اللهم اهدِه... وإلاَّ:

فأرِنا ثأرَنا به...

﴿إن ربك لبالمرصاد﴾...

والحمدُ للّه المستحقِّ للحمدِ -كُلِّه-.

---

(١) ولست أعني (!) بذلك نفسي -فقط-!

بل مشايخنا الكبار -أيضًا-الذين لا يكفِّرون الحكّام-بغير تفصيل-؛ كشيخنا الألباني، وشيخنا ابن باز، وشيخنا ابن عثيمين -وغيرهم-...

فما القولُ فيهم -يا تُرى!-؟!

هل هم مُهوِّنون؟! مُداهِنون؟!

المُقدِّمة

إنَّ الحَمْدَ للَّهِ؛ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، **وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ -وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا(١) اتَّقُوا اللَّهَ(٢) وَقُولُوا قَوْلاً(٣) سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ(٤) وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ(٥) وَمَنْ يُطِعِ(٦) اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا

---

(١) خطابٌ لأهلِ (الإيمان)، وبيانٌ لصفتِهم.

(٢) وَقْرٌ بالجنان.

(٣) قولٌ باللّسان.

(٤) عملٌ بالأركان.

(٥) ينقصُ بالمعصية.

(٦) ويزيدُ بالطَّاعة.

عَظِيمًا[١]﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ.

وَبَعْدُ:

فَإِنَّنَا لاَ نَزَالُ -وَالحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ- **مُنْذُ سَنَوَاتٍ تَنُوفُ العِشْرِين**- نَتَلَقَّى عَنْ مَشَايِخِنَا الصَّادِقِين، وَكُبَرَائِنَا الوَاثِقِين: حُبَّ العِلْمِ والدِّين، وَتَوْقِيرَ أَهْلِهِ الصَّالِحين، وَتَبْجيلَ حَمَلَتِهِ العامِلين.

❑ الكِبارُ.. للكبار:

حَتَّى كَانَ مِنَّا -**وَللَّهِ المِنَّة**- قَوْلٌ يَتَكَرَّر، وَقَاعِدَةٌ تَتَقَرَّر؛ مَلأْنَا بِهَا أَسْمَاعَ النَّاس، وَنَثَرْنَاهَا فِي صَفَحَاتِ كُلِّ قِرْطَاس -لتكونَ أعظمَ نِبْراس-؛ وَهِيَ قَوْلُنَا -بِتَوْفِيقِ رَبِّنَا-: **المَسَائِلُ الكِبَار لَيْسَ لَهَا إِلاَّ العُلَمَاءُ الكِبَار**...

وَإِذْ نُؤَكِّدُ هَذِهِ القَاعِدَةَ، وَنُثَبِّتُهَا، وَنُرَسِّخُهَا؛ فَإِنَّهُ لاَ يَخْفَى عَلَيْنَا -وَالحَمْدُ للَّهِ-بشأْنِها- التَّفْرِيقُ الدَّقِيقُ بَيْنَ (**التَّقْدِير**)، وَ(**التَّقْدِيس**):

فَإِنَّ (**تَقْدِيرَنَا**) لِعُلَمَائِنَا وَمَشَايِخِنَا حَتْمٌ وَاجِبٌ، وَفَرْضٌ لاَزِمٌ؛ لاَ انْفِكَاكَ لَنَا مِنْهُ، وَلاَ بُعْدَ لَنَا عَنْهُ...

وَهَذَا (**التَّقْدِيرُ**) مَبْعَثُهُ وَدَافِعُهُ: المَنْهَجُ العَلْمِيُّ المُنْضَبِطُ، الجَامِعُ بَيْنَ العِلْمِ والحِلْمِ، وَالحُجَّةِ والبُرْهَان.

---

(١) **والوعدُ: الجنّةُ**... نسألُ اللَّهَ -تعالى- الفردَوْسَ الأعلى -منها-.

❑ **بين التقدير، والتقديس:**

وَأَمَّا (**التَّقْدِيسُ**): فَلاَ يَكُونُ إلاَّ لِنُصُوصِ الكَمَالِ وَالعِصْمَةِ؛ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَهُمَا الأَصْلاَنِ العَظِيمَانِ، اللَّذَانِ لاَ خَلَلَ فِيهِمَا، وَلاَ نَقْصَ يَعْتَرِيهِمَا:

فـ(**تَقْدِيرُ**) العُلَمَاءِ: قَائِمٌ عَلَى هَيْبَةِ العِلْمِ، وَعِظَمِ قَدْرِهِ.

وَ(**تَقْدِيسُ**) الحَقِّ: مَبْنِيٌّ عَلَى كِبَرِ أَثَرِهِ، وَجَلاَلَةِ مَصْدَرِهِ.

فَخَلْطُ الأَوْرَاقِ، وَاضْطِرَابُ الأَوْلَوِيَّاتِ: **يُفْسِدُ القَضِيَّة، وَيُعْظِمُ البَلِيَّة.**

❑ **واجب المسلمين تُجاه العُلماء:**

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الوَاجِبَ «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُوَحِّدٍ: النُّهُوضُ بِالحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ -عَلَيْهِ- لِلْعُلَمَاءِ العَامِلِينَ:

مِنْ تَوْقِيرِهِمْ، وَتَبْجِيلِهِمْ، وَإِعْطَائِهِمْ قَدْرَهُمْ، **وَالكَفِّ عَنْ أَعْرَاضِهِمْ، وَالوَقِيعَةِ فِيهِمْ، وَالبُعْدِ عَنْ إِثَارَةِ التَّشْكِيكِ فِي نِيَّاتِهِمْ، وَنَزَاهَتِهِمْ، وَالتَّعَسُّفِ فِي حَمْلِ تَصَرُّفَاتِهِمْ -بِالْفُتْيَا وَالقَوْلِ- عَلَى مَحَامِلِ السُّوءِ**، وَتَصَيُّدِ المَعَايِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلْصَاقِ التُّهَمِ بِهِمْ، وَالحَطِّ مِنْ أَقْدَارِهِمْ، وَالتَّزْهِيدِ فِيهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ الهَدْمِ وَمَوَاطِنِ الإِثْمِ، وَتَفْتِيتِ الأُمَّةِ، **وَإِضْعَافِ القِيَادَةِ العِلْمِيَّةِ.**

❑ **سوءُ تخذيل علماء السنة:**

وَمَا هَذِهِ إلاَّ وَخَزَاتُ مُرْجِفٍ، وَطُعُونُ مُتَسَرِّعٍ.

وَهِيَ مَوَاقِفُ يَتَشَفَّى بِهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ عِلَّة، وَفِي دِينِهِ رَهَقٌ وَذِلَّة -مِنْ أَهْلِ البِدَعِ وَالأَهْوَاءِ-وَغَيْرِهِمْ-.

فَلاَ تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ، تَخْذُلُ عُلَمَاءَ السُّنَّةِ، وَتَكُونُ -بِفِعْلَتِكَ هَذِهِ-

تَذُودُ النَّاسَ عَنْهُمْ، وَعَنْ دُرُوسِهِمْ، وَحِلَقِهِمْ، وَمَآثِرِهِمْ، وَتُسْلِمُهُمْ **غَنِيمَةً بَارِدَةً** إِلَى عُلَمَاءِ السُّوءِ وَالبِدْعَةِ، أَوْ **جَعْلِهِمْ هَمَلاً تَتَصَيَّدُهُمُ الفِرَقُ وَالأَحْزَابُ**»[1].

وَهَذَا الأَثَرُ -السَّلْبِيُّ- بوجوهِهِ المتنوّعة!- عَيْنُ مَا نُحِسُّ بِهِ، وَنَرَاهُ، وَنَلْمَسُهُ، وَنُعَايِشُهُ!

❑ الحزبيُّون... والعلماءُ العارفون:

وَقَلَّ أَنْ تَجِدَ مِنْ أُولاَءِ الأَحْزَابِ -أَوْ مُنَاصِرِيهِمْ- مَنْ يُعَظِّمُ العُلَمَاءَ **لِحَقِّهِمْ**، أَوْ يَنْشُرُ عُلُومَهُمْ **لِصَوَابِهَا**، أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِمْ **صِيَانَةً لِلسُّنَّةِ وَرَفْعًا لِلِوَائِهَا**...

فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ -أَوْ بَعْضَهُ!-:

... **فَاسْتِغْلاَلاً لِمَوَاقِف**...

... **أَوِ اسْتِثْمَارًا لِعَوَاطِف**...

... **أَوْ تَكَثُّرًا عَلَى مُخَالِف**...

وَإِلاَّ:

فَأَيْنَ -مِن هؤلاء!- **فَتَاوَى العُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّين** -وَمَا أَكْثَرَهَا!- فِي الرَّدِّ عَلَى **الحِزْبِيِّينَ، وَالمُهَيِّجِينَ، وَالغَوْغَائِيِّين**؟!

وَمَا مَوَاقِفُهُم مِنْهَا؟!

وَمَا مَسَالِكُهُمْ تُجَاهَهَا؟!

لاَ تَجِدُ هَذِهِ الفَتَاوَى الكُبَّار -**مِنْ هَؤُلاَءِ الصِّغَار**- ذَوِي الصَّغَار!- إِلاَّ الكَبْتَ وَالاحْتِقَار، وَالكَتْمَ وَالانْدِثَار!!

---

(١) «الرَّدُّ عَلَى المُخَالِفِ» (ص ٨٨) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبو زَيْدٍ -**سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ**-.

وَهَذِهِ هِيَ (**العُقْدَةُ**) الأَسَاس: الَّتِي يَسِيرُ مِنْ خِلاَلِهَا -وَيُسَيِّرُهَا!- هَؤُلاَءِ النَّاس!!

مَسْلَكٌ انْتِقَائِيٌّ صِرْفٌ؛ لَيْسَ الحَقُّ بَاعِثَهُ، وَلاَ الهُدَى رَائِدَهُ...

❑ خطَر الهوى، وأَثَرُهُ:

... وليسَ هذا (المسلك) -منهم- إلاَّ **هَوىً يَهْوِي بِصَاحِبِهِ** إِلَى حُفْرَةِ **التَّحَزُّبِ وَالتَّعَصُّبِ**؛ الْتِفَافًا (!) عَلَى العُلَمَاء، وَتَمْرِيرًا لِمَا يرمون إِلَيْهِ -**فِي تَحَزُّبِهِمْ**!- مِنْ مِهَالِكِ الأَهْوَاء...

«**فَيَا للَّهِ! كَيْفَ تُجْعَلُ الشَّرَائِعُ ذَرَائِعَ لِلانْتِقَام، وَتُقَامُ ضَرَائِرَ مِنَ البَاطِلِ وَالآثَام، لَكِنَّهَا سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ لِمَنْ يَحْمِلُ عَقْلاً عَبْدًا لِهَوَاهُ!**

وَيُؤْثَرُ عَنِ الإِمَامِ[1] عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَوْلُهُ: «**إِنَّ لِلخُصُومَاتِ قُحَمًا، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُهَا**»[2].

وَلَقَدْ قُلْتُ فِي رِسَالَتِي «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ عَلَى فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» -المَرْدُودِ عَلَيْهَا!- (ص ٤٢- جُمَادَى الآخِرَةِ/ ١٤٢١هـ):

---

(١) **تَنْبِيهٌ**: تَخْصِيصُ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ، وَالخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ (الرَّابِعِ) بِوَصْفِ (**الإِمَامِ**): نَفْحَةٌ شِيعِيَّةٌ، (تَسَرَّبَتْ) إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ!!

فَحَقُّهَا أَنْ تُلْحَقَ بِـ(**المَنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ**) شَأْنُهَا شَأْنُ تَخْصِيصِهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بِـ: (عَلَيْهِ السَّلاَمُ)، أَوْ: (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ)!! -**ولا فَرْق!- فَتَأَمَّلْ!**

(٢) «وَالقُحَمُ: الأُمُورُ العِظَامُ.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتِ الخُصُومَةُ فِي غَيْرِ حَقٍّ؟».

كذا في «الرُّدُودِ» (ص ٣٤١) لِلشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ-.

□ **استغلال الفتاوى -لأهداف!-:**

«إنَّ (اسْتِغْلاَلَ) الفَتَاوَى (!)، وَ(تَجْيِيرَهَا) -لِمَصَالِحَ حِزْبِيَّةٍ، وَ(**ثَوْرِيَّةٍ**)، وَفِكْرِيَّةٍ، وَ(**تَكْفِيرِيَّةٍ**)[1]-: هُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الأَهْوَاءِ -هَؤُلاَءِ!- الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَهُمْ! وَيَكْتُمُونَ مَا عَلَيْهِمْ!!

وَمَشَايِخُنَا: أَنْبَلُ، وَأَجَلُّ، وَأَرْفَعُ -**إِنْ شَاءَ اللَّهُ**- مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتَاوَاهُمْ -أَوْ بَيَانَاتُهُمْ- طَرِيقًا يُنِيلُونَ بِهِ (أُولَئِكَ) [**الثَّوْرِيِّينَ، وَالتَّكْفِيرِيِّينَ**][2] شَيْئًا مِنْ غَايَاتِهِمْ؛ لِتُنَفَّذَ -مِنْ بَعْدُ- أَهْدَافُهُمْ!

وَحِينَئِذٍ؛ أَيْنَ الخَلاَصُ؟!

ولكنْ:

﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾...

نَعَمْ؛ هَذَا هُوَ الوَاجِبُ الأَكْبَرُ -الْيَوْمَ-؛ حَتَّى يَخْرُجَ (الشَّبَابُ) مِنْ هَدِيرِ الدَّوَّامَةِ (!) الَّتِي يَعِيشُونَ فِيهَا، وَلاَ يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا!!...».

□ **واجب الشيوخ تُجاه الشباب:**

وَلِهَؤُلاَءِ (الشَّبَابِ) -أَيْضًا- وَاجِبٌ كَبِيرٌ فِي أَعْنَاقِ (الشُّيُوخِ):

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ- فِي رِسَالَتِهِ «الرَّدُّ عَلَى المُخَالِفِ» (ص ٨٨):

«وَمَعَ هَذَا الوَاجِبِ الشَّبَابِي -مِنِ احْتِرَامِ العُلَمَاءِ، وَالالتِفَافِ حَوْلَهُمْ-:

---

(١) انظُرْ مَا سَيَأْتِي حَوْلَ هَذِهِ (النِّسْبَةِ) (ص ٣٣٨).

(٢) مِنْ تَعْبِيرِ أُسْتَاذِنَا العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللَّهُ-. وَانظُرْ كِتَابِي «التعريف والتنبئة» (ص ١٥) للوُقُوفِ عَلَى نصِّهِ -في ذلك-.

فَوَاجِبٌ عَلَى العُلَمَاءِ العَامِلِينَ: احْتِضَانُ الشَّبَابِ، وَاحْتِوَاؤُهُمْ، وَالرَّبْطُ عَلَى قُلُوبِهِمْ بِوَشَائِجِ العِلْمِ وَالإِيمَانِ، وَبِهَذَا يُكَوِّنُونَ «رَابِطَةً عِلْمِيَّةً شَبَابِيَّةً»، تَجِدُ فِيهَا «العَالِمَ القُدْوَةَ»، وَ«القِيَادَةَ العِلْمِيَّةَ» لِلأُمَّةِ، ومَصَانِعَ لِرِجَالِ المُسْتَقْبَلِ، بِهَا يَظْهَرُونَ.

وَمِنْ وَاجِبِ العُلَمَاءِ نَحْوَ الشَّبَابِ: حُسْنُ التَّعَامُلِ مَعَهُمْ، بِدِقَّةٍ، وَحِكْمَةٍ[1]**، وَرَوِيَّةٍ؛ بِتَوْجِيهِهِمْ، وَالجُلُوسِ لَهُمْ؛ بِالدَّرْسِ، وَالتَّلْقِينِ، وَالأَخْذِ عَنْهُمْ، وَالتَّلَقِّي مِنْهُمْ، وَالكِتَابَةِ، وَالتَّأْلِيفِ، وَالفُتْيَا -كُلٌّ بِمَا وَسِعَهُ-؛ حَتَّى يَحْتَوِيَ العُلَمَاءُ تَوَجُّهَاتِ الشَّبَابِ: العَقَدِيَّةَ، وَالسُّلُوكِيَّةَ؛ سَلِيمَةً مِنَ الانْحِرَافِ فِي الفِكْرِ وَالسُّلُوكِ**».

❏ رسالة شكر وعرفان:

... فَانْطِلاقًا مِنْ هَذَا الأَصْلِ، وَصُدُورًا عَنْ هَذَا الأَسَاسِ -**تَوَاصُلاً**[2]،

---

(١) ولم نَرَ ذلك -**وللأسف!**- في عَدَدٍ مِنَ الفتاوى -**ذاتِ النَّقدِ والردِّ**- (**المهدَّفة!**) **نحو عَدَدٍ مِنَ الشَّبابِ الدَّاعينَ إلى الحقِّ، الملتزمين بمنهج السَّلفِ**.

(٢) **وَتَوَاصُلُنَا مَعَ المَشَايِخِ وَالعُلَمَاءِ قَدِيمٌ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ-؛** فَرَابِطَتُنَا العِلْمِيَّةُ الأَخَوِيَّةُ (**المَنْهَجِيَّةُ العَقَائِدِيَّةُ**) مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ، وَعَافَاهُ- زَادَتْ عَلَى **الخَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا** -زِيَارَاتٍ، وَكُتُبًا، وَتَعَاوُنًا-.

وَعِنْدَمَا كَتَبْنَا -مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ- رِسَالَةَ «**مُجْمَلُ مَسَائِلِ الإِيمَانِ العِلْمِيَّةِ فِي أُصُولِ العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ**»: أَرْسَلْنَاهَا إِلَى سَمَاحَةِ العَلاَّمَةِ المُفْتِي الشَّيْخِ **عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ**...

... وَهَكَذَا فِي شُيُوخٍ أَفَاضِلَ آخَرِينَ؛ فِي أَزْمِنَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَمَاكِنَ مُخْتَلِفَةٍ؛ عَلَى رَأْسِهِمْ -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد- مَشَايِخُنَا الأَكَابِرُ: **ابنُ باز، والألبانيُّ، وابنُ عُثيمين**...

وَبِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ الشَّيْخِ بَكْرٍ -سَدَّدَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ-؛ فَإِنِّي قَدْ ذَكَرْتُ فِي مُقَدِّمَتِي عَلَى كِتَابِي «**الدُّرَرِ المُتَلأْلِئَةِ بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِي فِرْيَةَ مُوَافَقَتِهِ المُرْجِئَةَ**» (ص ٦) عُنْوَانَ كِتَابٍ لِي =

وتَنَاصُحًا، ومَحبَّةً، وتَقْدِيرًا، واسْتِمْرَارًا- كَتَبْتُ إِلَى بَعْضِ فُضَلاءِ مَشَايِخنَا -قَرِيبًا- رِسَالَةً علميَّةً -لِمُنَاسَبَةٍ عَرَضَتْ-؛ وَهُوَ مَعَالِي الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ **صَالِحِ بْنِ فوزَانَ الفوزَان** -حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِهِ-؛ قُلْتُ فِيهَا:

«الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

صَاحِبَ المَعَالِي الشَّيْخَ العَلاَّمَةَ صَالِحَ بْنَ فَوزَانَ الفَوزَان -وَفَّقَهُ المَوْلَى-.

السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ -تَعَالَى- إِلَيْكُمْ، وَأَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- لِي وَلَكُمُ- المَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ...

أُذَكِّرُ مَعَالِيَكُمْ -أَوَّلاً- بِنَفْسِي؛ حَيْثُ تَشَرَّفْتُ بِلِقَائِكُمْ مَرَّتَيْنِ -لِلسَّلاَمِ عَلَيْكُمْ- بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ عَامٍ -وَذَلِكَ قَبْلَ قَرِيبِ عَامَيْنِ-:

الأُولَى: فِي مَكْتَبِكُمْ فِي دَارِ الإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ؛ بِصُحْبَةِ فَضِيلَةِ الأَخِ الشَّيْخِ بَاسِمِ بْنِ فَيْصَلٍ الجَوَابِرَةِ -حَفِظَهُ المَوْلَى-.

وَالثَّانِيَةُ: فِي مَكْتَبِكُمْ فِي مَكَّةَ؛ **بِرُفْقَةِ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ الأَفَاضِلِ**، مِنْهُمْ: فَضِيلَةُ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي، وَفَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحٍ السُّحَيْمِيِّ، وَفُضَلاَءُ آخَرُونَ...

وَإِنَّ مُنَاسَبَةَ خِطَابِي هَذَا إِلَى مَعَالِيكُمْ **-وَإِنْ تَأَخَّرَ شَيْئًا مَا-** هُوَ مَا طَالَعْتُهُ مِنْ حَسَنِ كَلاَمِكُمْ فِي تِلْكَ **المُقَدِّمَةِ الوَجِيزَةِ الرَّاقِيَةِ**، الَّتِي كَتَبْتُمُوهَا تَقْدِيمًا لِرِسَالَةِ «رَفْعِ اللائِمَةِ...!» -رَدًّا عَلَى رِسَالَتِي «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ...»-؛ إِذْ هِيَ **-وَالحَقُّ يُقَالُ-**

= -جَدِيدٍ-؛ هُوَ: **«بَيْنِي وَبَيْنَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبُو زَيْد»** -يسَّرَ اللَّهُ إِتمَامَهُ، ونَشْرَهُ-.

دَلِيلٌ آخَرُ -مِنْ أَدِلَّةٍ مُتَكَاثِرَةٍ-عِنْدِي- عَلَى مَا حَبَاكُمُ اللَّهُ -تَعَالَى- إِيَّاهُ؛ مِنْ سَعَةِ عِلْمٍ، وَرَحَابَةِ حِلْمٍ، وَسَعَةِ صَدْرٍ، وَعِظَمِ صَبْرٍ...

فَجَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا، وَزَادَكُمْ تَوْفِيقًا وَفَضْلاً.

وَإِنِّي أُطَمْئِنُ مَعَالِيَكُمْ أَنَّنَا -**فِي بِلاَدِ الشَّامِ**- مَعَكُمْ، وَبِكُمْ؛ **بَلْ إِنَّنَا نَعُدُّ أَنْفُسَنَا امْتِدَادًا عِلْمِيًّا -وَعُمْقًا عَمَلِيًّا- لِدَعْوَتِكُمُ الْمَيْمُونَةِ النَّاصِرَةِ لِلتَّوْحِيدِ، وَالْمَرْفُوعَةِ بِالسُّنَّةِ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-.**

وَمَا عِدَاءُ أَهْلِ الْبِدَعِ لَنَا -مِنْ مُتَصَوِّفَةٍ وَمُتَحَزِّبَةٍ!-وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِمْ!- عَنْ عِلْمِ مَعَالِيكُمْ بِبَعِيدٍ...

وَمَا (قَدْ) يَقَعُ مِنْ خَطَإٍ فِي مَسْأَلَةٍ -مَا- **مِنْ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَدُعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ، وَحَمَلَةِ التَّوْحِيدِ** -فِيمَا بَيْنَهُمْ -**كَبِيرًا** كَانَ الاخْتِلاَفُ (أَوِ الْمُخْتَلِفُ) **أَمْ صَغِيرًا**- يَكُونُ طَرِيقُ الْخُرُوجِ مِنْهُ -**الْوَحِيدُ**- بِالتَّنَاصُحِ الصَّادِقِ، وَالتَّوَاصِي الأَخَوِيِّ؛ كَمِثْلِ مَا جَرَى بِهِ قَلَمُ مَعَالِيكُمْ -زَادَهُ اللَّهُ تَسْدِيدًا- **فِي مُقَدِّمَتِكُمُ الرَّفِيعَةِ** -نَحْوِي-؛ **تَقْدِيرًا وَإِنْصَافًا، وَأَدَبًا وَاحْتِرَامًا...**

وَلاَ زِلْتُمْ -مَعَالِيَكُمْ- عَالِمًا جَلِيلاً، وَأَخًا كَبِيرًا، بَلْ وَالِدًا كَرِيمًا:

فَالقَلْبُ مَفْتُوحٌ لِتَوْجِيهَاتِكُمْ، وَالنَّفْسُ مُنْشَرِحَةٌ لِنَصَائِحِكُمْ، وَالعَقْلُ مُهَيَّأٌ لِقَبُولِ كَلِمَاتِكُمْ؛ عَلَى وَفْقِ مَا تَلَقَّنَّاهُ مِنْكُمْ، وَمَا تَلَقَّيْنَاهُ عَنْكُمْ -مَسْمُوعًا وَمَكْتُوبًا- **مِنِ ارْتِبَاطٍ بِالدَّلِيلِ، وَانْضِبَاطٍ بِالْحُجَّةِ؛ دُونَ تَبَعِيَّةٍ ظَالِمَةٍ، وَلاَ عَصَبِيَّةٍ مُظْلِمَةٍ.**

وَأَمَّا «رَفْعُ اللائِمَةِ...» -**وَمَا حَوَاهُ مِنْ مَسَائِلَ!**-: فَإِنَّ لِي أَجْوِبَةً مُتَعَدِّدَةً (**عَلَيْهِ**) -وَ«تَنْبِيهَاتٍ» مُسَدَّدَةً (إِلَيْهِ)-؛ أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ تَقَرَّ بِهَا عَيْنُكَ؛ لِمَا نَحْنُ مُطْمَئِنُّونَ بِهِ تُجَاهَ مَعَالِيكُمْ مِنْ حُبِّكُمُ الْخَيْرَ لأَبْنَائِكُمْ وَإِخْوَانِكُمْ -إِيمَانًا صَادِقًا- كَمَا تُحِبُّونَهُ لأَنْفُسِكُمْ -**عِلْمًا، وَعَمَلاً، وَاعْتِقَادًا**-.

وَلَيْسَ هَـذَا مِنِّي -فِي هَـذَا المَقَـامِ- **قَطْعًا لِطَرِيـقِ المُـتَرَبِّصِينَ وَالمُتَصَيِّدِيـنَ -فَقَطْ!-**، بَلْ هُوَ -أَسَاسًا- تَوْثِيقٌ لِوَشَائِجِ **أُخُوَّةِ المَنْهَجِ وَالعَقِيدَةِ** -بِيَقِينٍ-؛ الَّتِي لَمْ نُغَادِرْهَا مُنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِنَا -**لاَ تَحَزُّبًا، وَلاَ غُلُوًّا، وَلاَ تَقْصِيرًا**-، وَلَـنْ نَتَخَـاذَلَ فِـي الذَّبِّ عَنْهَا -بِمِنَّةِ اللَّهِ-نُصْرَةً، وَتَأْيِيدًا- إِلَى أَنْ يَتَوَفَّانَـا رَبُّ العَـالَمِينَ؛ سَـائِلاً اللَّـهَ -تَبَارَكَ تَعَالَى- لِي وَلَكُمْ -وَلِسَائِرِ مَشَايِخِنَا، وَإِخْوَانِنَا- حُسْنَ الخَاتِمَةِ.

... فَشَكَرَ اللَّهُ لَكُمْ -مَعَالِيَ الشَّـيْخِ-، وَأَكْرَمَكُـمْ، وَرَفَـعَ مَـنْزِلَتَكُمْ، وَأَعْظَـمَ النَّفْعَ بِكُمْ.

وَكُلِّي أَمَلٌ بِرَبِّي -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يُيَسِّرَ لِي -سُبْحَانَهُ- التَّشَـرُّفَ بِلِقَـائِكُمْ مِـنْ جَدِيدٍ؛ حُبًّا، وَوَلاَءً، وَانْتِفَاعًا[1].

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

وَخِتَامًا؛ **سَلاَمِي إِلَى سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْـدِ العَزِيـزِ آلِ الشَّـيْخِ، وَبَقِيَّـةِ المَشَـايِخِ -حَفِظَهُمْ المَوْلَى، وَزَادَهُمْ فَضْلاً-...**».

❑ بين (الشام)، و(نجد):

وَأَقُولُ -الآنَ- **مُؤَكِّدًا هَذَا العُمْقَ المَنْهَجِيَّ العِلْمِـيَّ، بِـالوَلاَءِ السُّـنِّيِّ العَقَـدِيِّ** -شَفَقَةً عَلَى أَحْوَالٍ أَرَاهَا، وَأَوْضَاعٍ لاَ أَهْوَاهَا!-:

---

(١) وَلَقَدْ يَسَّرَ لِي رَبِّي -سُبْحَانَهُ- **بِتَرْتِيبٍ** مِنْ فَضِيلَةِ الأُسْتَاذِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ رَبِيعِ بْـنِ هَادِي المَدْخَلِيِّ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-وبوجُودِهِ- **لِقَاءً مَعَ فَضِيلَتِهِ** -حَفِظَهُ المَوْلَى- فِي مَنْزِلِهِ بِمَكَّةَ -أَثْنَـاءَ حَجِّ هَذَا العَامِ (١٤٢٢هـ)-، وَذَلِكَ فِي ثَالِثِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَكَانَ فِي المَجْلِسِ عَدَدٌ مِنَ الإِخْوَةِ **طَلَبَةِ العِلْمِ**، عَلَى رَأْسِـهِمْ فَضِيلَـةُ الأَخِ الشَّـيْخِ سَـلِيمٍ الهِلاَلِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-.

خَلِيلِيَّ هَلْ (بِالشَّامِ) عَيْـنٌ حَزِينَـةٌ تُبَكِّي عَلَى (نَجْدٍ) لَعَلِّي أُعِينُهَـا[1]

.. فَالإِعَانَةُ مَطْلُوبَةٌ، وَالتَّعَاوُنُ وَاجِبٌ، وَالاعْتِصَـامُ حَـقٌّ، وَالتَّنَاصُحُ شِـرْعَةٌ، وَالنُّصْرَةُ فَرْضٌ...

وَالوَاقِعُ الأَلِيمُ -هَذَا- يَدْفَعُنِي -حَثِيثًا- لأَقُولَ -حَزِينًا-:

أَرَى خَلَـلَ الرَّمَـادِ وَمِيـضَ نَـارٍ وَيُوشِـكُ أَنْ يَكُـونَ لَهَـا ضِـرَامُ

فَـإِنْ لَـمْ يُطْفِهَـا عُقَـلاءُ قَـوْمٍ يَكُـونُ وَقُودَهَـا جُثَـثٌ وَهَـامُ

وَإِنَّ النَّـارَ بِـالعُودَيْنِ تُذْكَـى وَإِنَّ الحَـرْبَ أَوَّلُهَـا كَـلامُ

فَقُلْتُ مِنَ التَّعَجُّبِ: لَيْتَ شِعْرِي أَأَيْقَـاظٌ أُمَيَّـةُ أَمْ نِيَـامُ؟!

وَدَعْوَةُ (نَجْدٍ) جُذُورُهَا (شَامِيَّةٌ)؛ رَاجِعَةٌ لابْنِ القَيِّمِ، وَابْـنِ كَثِيرٍ، وَشَيْخِهِمَا ابْنِ تَيْمِيَّةَ...

فَالعُمْقُ -فِي هَذَا المَقَامِ- لَهُ بُعْدَان:

الزَّمَانُ وَالمَكَان...

الأَصَالَةُ وَالمُعَاصَرَة...

.. فَهَلْ مِنْ مُؤَازَرَةٍ لِلْحَقِّ، وَمُنَاصَرَة؟!

❑ «رفع اللائمة!!»:

وَكِتَابُ «رَفْعُ اللائِمَةِ!» -المَذْكُورُ هُنَا-وَالمَرْدُودُ عَلَيْهِ!- أَوْقَفَنِي عَلَيْهِ بَعْضُ الإِخْوَةِ الأَفَاضِلِ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- ظُهْرَ سَابِعِ أَيَّامِ شَهْرِ رَمَضَانَ المُبَارَكِ؛ سَنَةَ

(١) «مُعْجَمُ الأُدَبَاءِ» (١/ ٤٦٨) لِيَاقُوت الحَمَوِيِّ.

اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِ مِئَةٍ وَالأَلْفِ -مِنَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ المُبَارَكَةِ-، وَتَمَامُ اسْمِهِ: **«رَفْعُ اللائِمَةِ عَنْ فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ»**[1]، **كُتِبَ على غلافِهِ: (تأليف!!!)** محمد بن سالم الدُّوسري!! تَقْدِيمَ: مَعَالِي الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ صَالِحِ الفَوزَان، وَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ، وَ(الأَخ) سَعْدِ الحُمَيِّدِ -وَفَّقَ اللَّهُ الجَمِيعَ لِرِضَاهُ-.

وَلَقَدْ وَفَّقَنِي المَوْلَى -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- لِقِرَاءَةِ الرِّسَالَةِ المَذْكُورَةِ -**قِرَاءَةَ تَمْحِيصٍ وَتَدْقِيقٍ**-مَسَاءَ اليَوْمِ نَفْسِهِ- مِنْ بَعْدِ صَلاَةِ العِشَاءِ إِلَى مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ؛ **بِحَيْثُ تَأَمَّلْتُهَا -جِدًّا-، وَعَلَّقْتُ عَلَى حَوَاشِيهَا مَا رَأَيْتُهُ، وَرَاجَعْتُ مَا اسْتَشْكَلْتُهُ، وَرَدَدْتُ مَا انْتَقَدْتُهُ**... فَلَمْ أَجِدِ ابْنَ سَالِمٍ -مُسَوِّدَ «الرفع»!-**أَقُولُهَا بِإِنْصَافٍ!- إِلاَّ جَاهِلاً مُتَعَالِمًا؛ لاَ يَدْرِي مَا يَقُولُ!!!**

وَأَقُولُ -هُنَا- **أَمْرًا مُهِمًّا جِدًّا -لا بُدَّ مِن ذِكرِهِ-**؛ وَهُوَ: أَنَّ الدَّافِعَنِي لِتَأْلِيفِ هَذِهِ «التَّنْبِيهَاتِ» -حَسْبُ!-: هُوَ وجودُ **(بعضِ)** هَذِهِ الأَسْمَاءِ **(الكبيرة)** المَذْكُورَةِ عَلَى الغِلاَفِ، **الَّتِي تَتَرَّسَ مِنْ وَرَائِهَا (مُسَوِّدُ) الكِتَابِ**؛ تَرْوِيجًا **لِكَلاَمِهِ**، وَتَمْرِيرًا لِمَغْزَى **مَرَامِه**...

وَإِلاَّ؛ فَلَوْ لَمْ تَكُنْ (بعضُ) هَذِهِ الأَسْمَاءِ -فِي هَذِهِ الأَنْحَاءِ- **لَمَا شَغَلْتُ نَفْسِي بِالرَّدِّ عَلَيْهِ** فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ، **وَلاَ تَتَبُّعِهِ فِيمَا جَهِلَ** وَأَسَاءَ...

وَمَا كُلُّ فَعَّالٍ يُجَازَى بِفِعْلِهِ ۝ وَلاَ كُلُّ قَوَّالٍ لَدَيَّ يُجَابُ

... وَكُنْتُ قَدِ انْتَهَيْتُ -**لِتَوِّي** -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابٍ لِي -**رَدًّا عَلَى بَعْضِ** (**مَنْ نَعْرِفُهُمْ**) **مِنْ سُفَهَاءِ العِلْمِ وَالْحِلْمِ** -مِمَّنْ تَتَرَّسُوا (!) وَرَاءَ لَقَبِ

(١) ثم طُبعَ الكتابُ (طبعةً ثانيةً)؛ **بزيادةِ أبحاثٍ! وإضافةِ تقريظات!!** وقد رددتُ عليها -جميعًا- **ردًّا مُفصّلاً** -تحت عنوان **(قبل الطَّبع!)**، وهو مُلْحَقٌ في أوّل كتابي هذا؛ **فانظره.**

(دُكْتُور)!- بِعنْوَانِ: «الرَّدّ البُرْهَانِيّ فِـي الانْتِصَـارِ لِلْعَلاَّمَـةِ المُحَـدِّثِ الشَّـيْخِ الإِمَـامِ مُحَمَّد نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيّ»[1] -نَقْضًا لِطُعُونَاتِ ذَلِكَ السَّفِيهِ -فِيه-، وَمَا لَبَّسَ بِـهِ عَلَى قُرَّائِهِ (!) مِنْ تَدْلِيسٍ وَتَمْوِيه!!-.

وَإِنِّي لأَسُوقُ -هَهُنَا-تَوْكِيدًا وَتَحْقِيقًـا- كَلِمَـاتٍ كَتَبْتُهَـا فِـي كِتَـابِي الجَدِيـدِ -هَذَا- «الرَّدّ البُرْهَانِيّ...» (ص ١٢-١٦)؛ قُلْتُ فِيهَا:

❑ **الحَقّ غالٍ عالٍ:**

«لقد قلتُ -مِن قبلُ- كلمـةً؛ **ولم أَسْتَحْيِ منهـا، ولم أتـوانَ فيهـا، ولم أتـترَّس بأحدٍ وَرَاءَهَا**؛ وإني -الآن- أقولها، وسأظلّ أقولها:

لقد استفدتُ -في عددٍ من مسائل العلمِ- **مِن خصومي وأعدائي**(!)؛ بما (قد) يكونُ أكثرَ -**كثيراً**- مِن استفادتي مِن أحبـابي وأوليـائي؛ ذلكـم أنَّ المحبَّ يُحسِّـنُ الظـنّ، و(**يلتمـس**) **العُـذْرَ**، ويقبـلُ القـول؛ فمـا قـد يكـون مِـن خطـإٍ -أو يحصل مِن خلافٍ للأَوْلى-: فإنَّه يُمشِّيه ويُسَلِّكُهُ:

وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلـةٌ ....

---

(١) وَلَقَدْ أَخَذَ عَلَيَّ (البعضُ!) **استعمالي (شيئًا) مِن الشِّدَّة** في نَقْدِ ذَيَّاكَ الجَاهِلِ المَـرْدُودِ عَلَيْهِ -فِيهِ-!! **وَخَفِيَ عَلَيْهِمْ** -غَفَرَ اللَّهِ لَهُمْ- الأَصْلُ العِلْمِيُّ المُقَرَّرُ **عِنْدَ العُلَمَاءِ**؛ وَهُـوَ: «**جَوَازُ الرَّدِّ بِعُنْفٍ عَلَى مَنْ يُمَارِي بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ إِذَا قَصَدَ الرَّادُّ إِيضَاحَ الحَقِّ، وَتَحْذِيرَ السَّامِعِينَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ**» -كَمَـا فِـي «فَتْـحِ البَـارِي» (١/ ٣٦٦)، وَعَنْـهُ: «الفَوَائِـدِ المُنْتَقَـاة...» (ص ٤٥) لأُسـتاذِنَا العلامةِ المُحدِّثِ الشيخِ عبدِ المُحسنِ العَبَّاد-حفظَهُ اللَّهُ، ونفعَ بِهِ-.

وقارن بـ«الردّ البرهاني» (ص ٥ و٢٦)، وانظر ما سيأتي (ص ١٦٤ و١٧٩).

... ولكنّهَا العاطفةُ العاصفةُ!

❑ **مع (الخصوم):**

أمَّا الخَصْمُ -ولو أنّه لم يَرَكَ، ولم يعرفْك، ولم يسمعْك، ولم يقرأْ لك(!)؛ إلاّ أنّه خاصمك عبرَ الهاتف! أو مِن خلال الإنترنت![1] أو مِن طريقِ الأوامر الحزبيَّة،

---

(١) وَلَسْتُ أَعِيبُ -**بَلْهَ أَنْ أَتَعَقَّبَ**!- بعضَ (زبانية الإنترنت!!) مِمَّن اشْتَطَّ بِهِ الذِّهْنُ؛ فَطَارَ بِهِ هَوَاهُ (!) يَمْنَةً وَيَسْرَةً؛ -**لِعُجْمَةِ عَقْلِهِ قَبْلَ لِسَانِهِ**!- فَحَمَّلَ كثيرًا مِنَ القَوْلِ -**مُسَارِعًا جِدًّا**!- عَلَى مَعْنَى الطَّعْنِ -لِيَتَسَنَّى لَهُ (الشَّحْن)!-.. وَهُوَ -مِنْهُ- مَحْضُ هَذَرٍ وَطَحْن!!

فَهُوَ بِهِ -مِنْ جِهَةٍ- مَعْذُورٌ مَعْذُور -**(فَارِسِيًّا)** كَانَ أَمْ رُومِيًّا!!- وَالجِهَةُ الأُخْرَى -وَهَذَا عَجَبٌ!- **أَنَّهُ مُتَكَبِّرٌ مَغْرُور!!**

لَكِنَّهُ -بِهِمَا!- مَأْزُورٌ مَأْزُور!!

وَلاَ أَقُولُ ذَلِكَ -فِيهِ، وَفِي أَشْكَالِهِ!- **طَعْنًا فِي نَسَبٍ** -عِيَاذًا بِاللَّهِ-فَذَا كُفْرٌ-؛ وَإِنَّمَا هُوَ -**مِنّي وعنّي**- حِكَايَةٌ لِمَا وَقَع: مِمَّا دَافِعُهُ الهَلَع، **وَبَاعِثُهُ الوَلَع**...

وَقَدْ قِيلَ: «**سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ البَيْتِ**»، وَعَكْسُهُ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ..﴾ فَلَمْ يَنْفَعْ هَذَا -**أَوْ يُضَرَّ ذَاكَ**!- أَيُّ صِلَةٍ، أَوْ أدنَى نَسَب...

وَفِي مِثْلِ هَذَا (**الأَعْجَمِيّ = قَلْبًا وَعَقْلاً**) أَقُولُ:

لَوْ أَنَّ خِفَّةَ عَقْلِهِ فِي رِجْلِهِ ... سَبَقَ الغَزَالَ وَلَمْ يَفُتْهُ الأَرْنَبُ

فَلْيَهْنَ بِمَا هُوَ فِيهِ، وَلْيَزْدَدْ مِمَّا هُوَ مِنْهُ؛ مَا دَامَ أَنَّ هَذَا قَرَارُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُهُ!!

... **فَلَنْ يَظْفَرَ إلاَّ بِمَزِيدٍ مِنَ الحَسْرَةِ وَالغُصَّة!!**

هَذِهِ هِيَ (نِهَايَةُ) القِصَّة!

وَلاَ أُطِيلُ!!

(**وَالأَعْجَمِيُّ: مَن لا يُفْصِحُ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ عَرَبِيًّا أَمْ أَعْجَمِيًّا**) -كَمَا فِي «فَتْحِ البَارِي» (١/ ٨٦-٨٧)-.

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيلَ: «**العِلْمُ أشرَفُ الأَحْسَابِ، وَالأَدَبُ وَالمُرُوءَةُ أَرْفَعُ الأَنْسَابِ**» -كَمَا فِي «جامع بيان العلم» (٣٠٧)-. =

أو الإشارات الطُّرُقِيَّة!-: فإنَّه **يتربَّص بك**، ويبحث -لا بين السطور- **بل بين الحروف وجوفَ الصّدُور** -عن خطإٍ-ما-؛ **ليهوِّلَه** -لا ليهوِّنه!-، ويفتِّشُ تفتيشَ الوالِهِ (!) عن ثغرةٍ -ما- ينفُذُ منها، ويَلِجُ خلالَها؛ (**يتلمّس)الأغلاطَ**؛ ليُشِيعَها، ويُشَنِّعَ بها:

.... **ولكنّ عينَ السُّخْط تُبدي المساويا**

فماذا كان موقفي من (هؤلاء) و(أولئك)؟!

لم يكن منّي -«حقيقةً»- إلاّ **النَّظَرُ المتأنّي، والفَتْشُ الهادئ، والبحثُ الدقيق**؛ مُراقباً ربِّي -سبحانه-؛ مُستحضراً قولَه -جلَّ في علاه-: ﴿**بل الإنسانُ علَى نفسِه بصيرة . ولو ألقى معاذيرَه**﴾..

فلم أُجاوزْ في ذاك **الحُبِّ** والوُدِّ إطارَه..

ولم أُغادرْ في ذيّاك **الخصام** الهادِرِ مِقدارَه..

☐ توفيق ربِّ العالَمين:

ولكنَّ ربِّي -عزَّ وجلَّ- **لم يَخْذُلْني** -وظنِّي الحسَنُ به-سبحانه-أنّه لن يَخْذُلَني-؛ فلا يزالُ **سَتْرُهُ** عليَّ -سبحانه- مُسْدَلاً، ولا يزالُ **عفوُهُ** -تعالى- عنّي -فيَّ- كبيراً:

فما لمستُهُ مِن **إفراطِ** الحبِّ رَفَضْتُه...

وما لَحَظْتُه من **تفريطِ** الشانئ نقضتُه...

ثم كانت العِبرةُ -والفائدةُ- بين هذا وذاك -**بلا غُلُوٍّ ولا تَقْصير**-؛ فالحقُّ

= ... وَمَنْ لاَ: فَلاَ!

نَعَمْ؛ فَلاَ!!

-دائماً- وَسَطٌ بين نقيضَين؛ على حدِّ قول مَن قال:

.... **كِلا طَرَفَيْ قَصْـدِ الأُمـور ذميـمُ**

وأجلُّ منه قولُ ربِّ العالمين: ﴿ وكذلك جعلناكم أُمةً وسَطاً لتكونوا شُـهداء على الناس ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً﴾، و«**الوسط: العَدْل**»[1].

❑ **إنصاف النفس:**

فواللّهِ الذي لا معبُودَ -بِحَقٍّ- سواه؛ إنّي لأنظرُ إلى الـردّ -أو النقـد- **نظـرةَ إنصافٍ صادقةً واعيةً؛ لأعرفَ مِن خلالها ما أنا عليه -أو فيـه- مِـن دَرَجـاتِ الحـقِّ والصواب**، أو ما (قد) أقعُ فيه مِن دَرَكاتِ **الخطإِ أَو الارتياب**؛ فإنْ وجدتُه: فرحـتُ بهِ، وسارعتُ إلى إصلاحه؛ وإلاّ: كان منّي **ردٌّ على النقد، أو نقدٌ على الردّ**...

والذي رأيتُه مِن نفْسـي -في مسـألة (**الإيمـان والكفـر**)[2]-هـذه-الـتي هـي- «حقيقـةً»-فتنـةُ هـذا العصـر- أنّـي **انتفعـتُ** (كَثِيرًا) **بمـا حَصَـلَ فيهـا مــن أخـذٍ وردٍّ، وكتابات، وتعليقات**...، وإن كان بعضُ تلك الكتاباتِ -بل أكثرُها- صـادراً ممّــن هُــمْ دون أهليَّتهــا -**بحثـاً ودرايــةً**-، فضــلاً عــن القُــدْرةِ عليهــا -تصنيفاً وكتابةً-...

ومِن مشهور كلامِ العُلماء؛ ما قيل -قديماً-: (**مَن ألّـف فقـد استُهدف؛ فـإن أحسن فقد استُشرف، وإن أساء فقد استُقذف**)...

---

(١) كما صحّ ذلك عن النّبيِّ -صلى اللّه عليه وسلم- فيما رواه البخاري (٣٣٣٩) عـن أبي سعيد الخُدْري -رضي اللّه عنه-.

(٢) **فضلاً عن غيرها من المسائل الّتي هي أَقَلّ مِنْها وَدُونَها!**

□ **تاريخ (مسألة التكفير):**

لقد قرأتُ وطالعتُ **-بدقّةٍ ناصرة، وعينٍ باصرة-** سائرَ الكتابات والتآليف في **مسألة الإيمان والكفر** -هذه-؛ منذ فجرها الأوّل -الذي أدركتُه-: سنةَ (١٣٩٨هـ)، إلى عَصْرِها الآخِرِ[1] -**ولن يكونَ الأخيرَ!**- الذي عشْتُه وعايشْتُه -هذا-: سنة (١٤٢٣هـ)؛ وبين التاريخَيْنِ **خبايا وخفايَا، وَمَصَائِبُ وَبَلاَيَا، وفتنٌ** ورزايَا، **لا تزال الأُمة تُكوى -شديداً- بنارها، وتتجرّع -بمرارةٍ- ويلاتِها...**

□ **طَرَفُ الحقّ:**

ولقد كنتُ أرى -في (بعضِ) ما أُطالعُ، وأقرأُ، وأنظرُ-مِن ذلك- تنبيهاتٍ **جيِّدة**، وأنابيشَ **قويَّة**؛ تدفعُني حثيثاً للبحث؛ **فأبحثُ، وأبحثُ**؛ فإذا بصاحبِ ذاك التنبيهِ -أو هذا التنبيشِ- قد وُفِّقَ في قَدْحِ الذهن بنقده، لكنّه لم يُسَدَّد -**لِسُوءِ فهمِهِ، أَوْ قِلّةِ عَلِمِهِ!**- في نتيجةِ هذا النقد، أو ثمرتِه...

فأَراني مُمْسِكاً بطرَف خيطِهِ؛ ليقودَني بحثي ودَرْسِي إلى نتيجةٍ غيرِ نتيجتهِ، ونهايةٍ لن تكون -إن شاء اللَّه- كنهايتهِ...

نعم؛ له فضلٌ لا أجحدُه؛ ولكنْ بِقَدْرٍ لَهُ حَدُّه...

□ **فَضْلُ عُتاة العُداة:**

وما أجملَ ما ذكره الإمام الشاطبي في كتابه اللطيف «الإفادات والإنشادات» (ص١٤٩) -**فِيما (يُشْبِه) ما نَحن فيه**-:

عُداتي لهم فَضْلٌ عَلَيَّ ومِنّةٌ ... فلا أبعدَ الرحمنُ عنّي الأعاديا

---

(١) انظر المُلخَّص **التّاريخي** لذلك؛ في كتابي «**التّبصير بقواعد التّكفير**» (ص ٩٤-٩٧).

هُمُ بحثـوا عـن زَلَّـتي فاجتنبتُهـا وهمْ نافسوني فاكتسبتُ المعاليـا

□ **بين التأثير والتغيير:**

... وهـذا كلُّـه -**وَالفَضـلُ للّـه**- أوجـد عنـدي معرفـةً[١] -**ليسـت قليلـةً**!- بمدلولات **الكلمات**، ومعاني **المصطلحات**، ومثار **النقاشـات**، ومـدار **المسـاجلات**؛ فرأيتُني:

أضبطُ ألفاظاً كنت استعملتُها -قديماً- لتصـير **أدقَّ** في المقصـود، **وأدلّ** علـى المراد.

وأُغيِّرُ كَلِمَاتٍ -أَوْ عِبَارَاتٍ- **قد أُسِيءَ فَهْمُهَا**[٢]!

وأُحاذِرُ من مصطلحاتٍ كنتُ **أتوسَّع** فيها، **ولا أتحاشى** مِن تَرْدادِهـا -**مُضَيِّقـاً**

---

(١) وليس يَضيرُني -**البتَّةَ**- أَنْ يُسمِّي (البعضُ!) ذلك الانتفاع، وهـذه المعرفـةَ: **تدرُّجًـا**، أو **تطوُّرًا**، أو...، أو...

وإلاَّ؛ فلينظر هذا -أو غيرُهُ!- إلى نفسِهِ!! ألم ينتفعْ؛ فيعرفَ، ويزدادَ؟!

أم أنَّهُ (**جامدٌ**) غير حامدٍ؟!

... **فالحمدُ للّهِ**.

(٢) قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمه اللّهُ- في «الرَّدِّ على البَكْرِي» (٢/ ٦١٥):

«**وَكلامُ اللّهِ ورسولِهِ، وكلامُ العُلماءِ مملوءٌ بما يَفهـمُ النّـاسُ منـه معنًـى فاسـدًا؛ فكـانَ العَيْبُ في فَهْمِ الفَاهِمِ، لا في كلامِ المُتكَلِّمِ الَّذي يُخَاطِبُ جِنْسَ النَّاسِ؛ كـالمُصنِّفِ لكتـابٍ، أو الخَطِيبِ على المنبرِ، وَنَحوَ هؤلاءِ؛ فإنَّ هؤلاءِ لا يُكَلَّفونَ أنْ يأْتُوا بعبارةٍ لا يَفْهَمُ منهـا مُسـتمِعٌ -مَا- مَعنًى نَاقِصًا؛ فإنَّ ذلك لا يكونُ إلاَّ إذا عَلِمَ مِقْدَارَ فَهْمِ كُلِّ مَـن يَسْـمَعُ كلامَـهُ، ويقـرأُ كتابَهُ!**

وَهَذَا ليس في طاقةِ بَشَرٍ».

دائرتَها-؛ وذلك لِمَا رأيتُه مِن التبايُن بين الفُرَقاءِ -وَالمتباحِثِينَ- في توحيد فهْمِها، فضلاً عن **استيعابها وهضمِها**...

فكان الأمرُ -في جُلِّ هذا-**ولا يزال منه بقايا!**- كَمِثْلِ مَا قال القائلُ:

سارت مُشَرِّقةً وسرتَ مُغَرِّباً ... شتّانَ بين مُشرِّقٍ ومُغرِّبِ

❑ المُفَرِّقون:

... وفي غَمْرَةِ هذا -كُلِّه- تبرزُ **أصواتٌ ناشزةٌ** مِن هنا أو (هُناك)؛ **تُريد -وتسعى-** أن يُسمَعَ صوتُها، أو أن يُجابَ صَدَاها... أصواتٌ تجهدُ -حثيثاً- **لِبَثِّ الفُرقَةِ بَيْنَ الشيوخ والشباب**، والتفريق بين أهل السُّنَّةِ ودعاةِ منهجِ السَّلَف -فيما بينهم-؛ ليكون لها -بينها!- موطئُ قدم، تدوسُ فيه **جماجمَ** هؤلاء، وبقايا **أشلائهم** -إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً!-؛ **فلا وجودَ لها -«حقيقةً»- إلاّ بين الرِّمَم، ولا بقاء لها إلاّ مع زَلَّةِ القدَم، أو مَعَ العَدَم (!) -ومنذ القِدَم-**...

ولكنْ... **هيهاتَ، وهيهاتَ، وهيهاتَ**... فالعلمُ فضّاحٌ لغير أهلِهِ، والحقُّ وضّاحٌ لنهج جُندِهِ، ولسوف يذوبُ هؤلاء -**إن لم يتوبوا ويؤوبوا**-، ولسوف يطوي التاريخُ صفحاتِهم المظلمةَ القاتمةَ الظّالمةَ...».

❑ أسباب الظُّهورِ على الخَصْم:

أَقُولُ:

وَأَزِيدُ -هَا هُنَا- النَّقْلَ عَنِ حَاتِمٍ الأَصَمِّ (**الزَّاهِدِ القُدْوَةِ الرَّبَّانِيِّ**)[1] (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣٧هـ) -رحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَهُ:

---

(١) هَذَا وصفُ الإمام الذهبي له في «السِّيَر» (١١/ ٤٨٤).

«مَعِي ثَلاَثُ خِصَالٍ -أَظْهَرُ بِهَا عَلَى خَصْمِي-، قَالُوا: مَا هِيَ؟

قَالَ: أَفْرَحُ إِذَا أَصَابَ، وَأَحْزَنُ إِذَا أَخْطَأَ، وَأَحْفَظُ نَفْسِي لاَ تَتَجَاهَلُ عَلَيْهِ».

فَبَلَغَ ذَلِكَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! **مَا كَانَ أَعْقَلَهُ مِنْ رَجُلٍ!**»[(١)].

... فَإِذَا كَانَ هَذَا المَسْلَكُ وَاجِبًا مَعَ (الْعَامَّةِ) مِنَ النَّاسِ -مُتَعَلِّمِينَ، وَمُثَقَّفِينَ، وَأَغْمَارًا-؛ فَكَيْفَ الوَاجِبُ مَعَ خَوَاصِّهِمْ؛ **مِنْ عُلَمَاءَ، وَشُيُوخٍ، وَأَهْلِ فَضْلٍ**؟!

وَبَعْدُ:

فَهَأَنَذَا أَكْتُبُ مِنْ جَدِيد -بِعَزْمٍ أَكِيد- **«لإِقَامَةِ الحُجَّةِ وَالمَعْذِرَة، وَطَلَبًا لِلبَيَانِ وَالتَبْصِرَة، وَرَجَاءَ المَنْفَعَةِ وَالتَّذْكِرَة»**[(٢)].

وَهِيَ وَقَفَات -(أَرْجُو) أَنْ تَكُونَ!- **هَادِئَات**... رَدًّا عَلَى تَسْوِيدٍ شَدِيدٍ -**بِنَبْرَتِهِ! لاَ بِحُجَّتِه!**-؛ فَلَمْ أَشَأْ مُجَارَاتَهُ -**إِلَى حَدٍّ**-[(٣)] فِي غَضَبَتِه (!)، وَلَمْ أُرِدْ أَنْ أَعْكِسَ عَلَيْهِ -**قَدْرَ اسْتِطَاعَتِي!**- مَا أَسَاءَ فِي عِبَارَتِهِ...

فَالأَمْرُ -عِنْدَ **كُلِّ عَاقِلٍ وَمُنْصِفٍ**- أَرْفَعُ مِنْ ذَلِك، وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يُهْوَى بِهِ إِلَى مَا هُنَالِك!!

□ أصحاب الحقّ:

فَاسْتَجَابَةً لِلْهَدْيِ النَّبَوِيِّ الكَرِيمِ أَكْتُبُ -«.. **إِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالاً**»-، وَمِنْهُ أَنْطَلِقُ، وَعَنْهُ أَصْدُرُ..

وَتَجَاوُبًا مَعَ إِخْوَةٍ لِي -**فِي الغَيْبَةِ وَالشُّهُودِ**- هَاتَفُونِي، وَرَاسَلُونِي -مِنْ

---

(١) «المُنْتَظَمُ» (١/ ٢٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٥٣).

(٣) قارن -**لزامًا**- بما تقدَّمَ (ص ١٥٧)، وما سيأتي (ص ١٧٩) -**حول الردّ بشدّة**-.

أَقْطَارٍ شَتّى[1]- يَحُثُّونَنِي عَلَى الكَتْبِ وَالبَيَان، وَيَدْعُونَ لِي بِالتَّوْفِيقِ وَالإِحْسَان..

وَسَأَحْرِصُ -فِيمَا سَأَكْتُبُ- عَلَى عَدَمِ التَّطْوِيلِ وَالتَّفْرِيعِ[2]؛ **فَإِنَّ الكَلاَمَ يُنْسِي بَعْضُهُ بَعْضًا!!** وَلَكِنِّي سَأَكْتَفِي بِتَنْبِيهَاتٍ، **وَإِشَارَات**؛ تَدْفَعُ **الظُّلْمَ**، وَتَرُدُّ **الحَيْفَ**، وَتَنْقُضُ **الشُّبُهَات**...

❑ دعاء... وبيان:

فَاللَّهَ العَظِيمَ أَسْأَلُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى شُكْرِهِ، وَذِكْرِهِ، وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ -بِالسُّنَّةِ- (**بِالقَوْلِ، وَالقَلْبِ، وَالجَوَارِحِ**)[3]-؛ بَعِيدًا عَنِ البِدَعِ المُنْكَرة، وَالمَعَاصِي القَذِرة؛ نُصْرَةً لأَهْلِ الإِسْلاَمِ وَالإِيمَان، وَنَقْضًا على أَهْلِ **الشِّرْكِ وَالكُفْرَان**؛ بِأَبْوَابِهِ: (**تَكْذِيبًا، وَاسْتِكْبَارًا، وَإِعْرَاضًا، وَشَكًّا، وَنِفَاقًا**)[4]، وَأَسْبَابِهِ: (**قَوْلاً، وَعَمَلاً، وَاعْتِقَادًا**)[5]...

---

(١) وَمِن طَرِيفِ المَوَاقِفِ -**وَعَجِيبِهَا**!- أَنَّا كُنَّا فِي زِيَارَةِ عِلْمٍ وَدَعْوَةٍ إِلَى **أَنْدُونِيسيَا**؛ فَوَصَلَ دَاعِيَنَا الفَاضِلَ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- خَبَرٌ مَفادُهُ: وُصُولُ **شَحْنَةٍ** -مَا- (!) **مِنْ بَعْضِ البِلاَدِ!!** فَفَرِحَ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- لِمَا يَعْرِفُهُ مِنْ حَاجَةِ البِلاَدِ إِلَى **الغِذَاءِ وَالدَّوَاءِ**-وَمَا أَشْبَهَ ذَاكَ- بِسَبَبِ مَا يُعَانِيهِ الكَثِيرُونَ مِنْ فَقْرٍ وَعِوَزٍ-؛ فَلَمَّا وَصَلَتِ (**الشَّحْنَةُ**)؛ إِذَا هِيَ مُحَمَّلَةٌ -**لاَ بِالأَرُزِّ! وَلاَ بِالقَمْحِ!!**-، وَإِنَّمَا بِمِئَاتٍ -**إِنْ لَمْ يَكُنْ بِأُلُوفِ**- النُّسَخِ مِنْ تَسْوِيدِ: «رَفْعِ اللائِمَة»!!! **لِيُوَزَّعَ عَلَى فُقَرَاءِ العِلْم، وَمَسَاكِينِ الفَهْمِ!!** وانظر ما سيأتي (ص ٥٥٠).

ثُمَّ لاَ يَعْذِرُنِي (الأَخُ) سَعْدٌ الحُمَيِّد (!) -**هَدَاهُ اللَّهُ- عَلَى بِضْعِ عَشَرَاتٍ** (!) **مِنْ عَلاَمَاتِ التَّعَجُّبِ وَالاسْتِفْهَام!!!** -كَمَا سيأتِي (ص ٢٥٣-٢٦٣) في سردِ **كلامِهِ... ثُمَّ نَقْدِهِ!**-...

(٢) وَكَالْعَادَةِ (!!) لَمْ أَسْتَطِعْ! ثُمَّ -بَعْدُ- **جاهدتُ نَفْسي!**

(٣) «صَيْحَةُ نَذِيرٍ» (ص ٢٩-٣٨/ المطبوع أواخر سنة ١٤١٧هـ).

(٤) المرجعُ السَّابق (ص ٤٧-٤٨).

(٥) «التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِئَة» (ص ٦٧-٦٨)، وَ«الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَة» (ص ١٥-١٦). =

وَلَوْ نَظَرَ المُتَأَمِّلُ (الصَّادِقُ) -حَسْبُ- السَّطْرَيْنِ السَّابِقَيْنِ: لَحُلَّ لَهُ مَا فِي ذِهْنِهِ مِنْ (بَقَايَا) إِشْكَال؛ **إِنْ سَلِمَ قَلْبُهُ مِنَ الدَّغَلِ وَالإِخْلاَل!!** جادَّة أهل السُّنَّةِ السَّنِيَّةِ: سلامةَ صدرٍ، واستقامةَ حالٍ...

وَلَكِنْ:

❑ بين العُذر، و.. العَذْل:

حَالِي (!) مَعَ (**مُسَوِّدِ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ..» -حَقِيقَةً- **فِيمَا شَوَّشَ فِيهِ وَهَوَّشَ!**- عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ مَا أَقُولُ **عَذَرْتَنِي** أَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ مَا تَقُولُ **عَذَلْتُكَا**

لَكِنْ جَهِلْتَ مَقَالَتِي **فَعَذَلْتَنِي** وَعَلِمْتُ أَنَّكَ (مُسْرِعٌ) **فَعَذَرْتُكَا**

وَقَدْ قِيلَ:

مَنْ تَأَنَّى نَالَ مَا تَمَنَّى -بِأَحْسَنِ البَيَان-، وَ(السُّرْعَةُ) سَبِيلُ أَهْلِ (الصَّرْعَةِ) وَالهَذَيَان، وَلَيْسَتْ هِيَ -قَطُّ- **مِنْ عَلاَمَاتِ أَهْلِ الإِيمَان!**

فَاللَّهَ -تعالى- أَسْأَلُ الهِدَايَةَ، وَالتَّوْفِيقَ، والتَّسْدِيدَ، **وَالأَمْنَ، وَالإِيمَانَ، وَالأَمَانَ** -بِاليَقِينِ-:

لَنَا وَلِجَمِيعِ المُسْلِمِين -**حُكَّامًا وَمَحْكُومِين**-؛ إِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- سَمِيعٌ مُجِيبٌ ناصرٌ عبادَهُ المُوَحِّدين.

وَأَخِيرًا:

اِعْلَمْ -أَخِي طالبَ العِلْمِ-سدَّدني اللَّهُ وإيَّاك- **«أَنَّ الحَقَّ لا يُوزَنُ بالرِّجَالِ،**

= وانظر كتابي «التَّبصير بقواعدِ التَّكفير» (ص ٦٣-٧٤).

وَإِنَّمَا يُوزَنُ الرِّجَالُ بالحَقِّ.

هَذَا هو **المِيزانُ الصَّحِيحُ**، وَإِنْ كانَ لِمَقَامِ الرِّجَالِ -ومراتِبِهِمْ- أَثَرٌ في قَبُولِ أَقْوَالِهِمْ -كَمَا نَقْبَلُ خَبَرَ العَدْلِ، ونتوقَّفُ في خَبَرِ الفاسِقِ-؛ لكنْ ليس هذا هو ميزانَ كُلِّ حال، **فَإِنَّ الإنسانَ بَشَرٌ؛ يَفُوتُهُ مِن كمالِ العِلْمِ وقُوَّةِ الفَهْمِ مَا يَفُوتُهُ؛ فقد يكونُ الرَّجلُ دِيِّنًا وَذَا خُلُقٍ، ولكنْ يكونُ ناقِصَ العِلْمِ، أو ضعيفَ الفَهْمِ؛** فَيَفُوتُهُ مِنَ الصَّوابِ بَقَدْرِ ما حَصَلَ لَهُ مِنَ النَّقْصِ والضَّعْفِ، أو يكونُ قد نشأَ على **طريقٍ معيَّنٍ، أو مذهبٍ معيَّنٍ، لا يكادُ يَعرِفُ غيرَهُ؛ فيظنُّ أنَّ الصَّوابَ مُنحصرٌ فيه**... ونحو ذلك»[1].

... فهاكَ -«أَيُّهَا القَارِئُ- [كَلاَمِي]: **لَكَ غُنْمُهُ، وَعَلَى مُؤَلِّفِهِ غُرْمُهُ**؛ لَكَ ثَمَرَتُهُ، وَعَلَيْهِ تَبِعَتُهُ:

فَمَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ صَوابٍ وَحَقٍّ: فَاقْبَلْهُ، وَلاَ تَلْتَفِتْ إِلَى قَائِلِهِ، بَلِ انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ، لاَ إِلَى مَنْ قَالَ»[2].

وصحِّح، ونَقِّح، واحكم بالعَدْلِ؛ **تَفُزْ، وتَنْجَحْ**، وتَسْعَدْ وتُسْعِدْ؛ مِن غير أَسَفٍ، ولا أسى، **ولا بأسٍ ولا يأسٍ**...

فإنَّهُ «متى تبيَّنَ للإنسانِ **ضعفَ ما كانَ عليه مِن الرأيِ**، وأنَّ الصوابَ في غيرِهِ: **وجبَ عليه الرجوعُ عن رأيِهِ الأوَّلِ** إلى ما يراهُ صوابًا **بمقتضى الدليلِ الصحيح**.

---

(١) «المُجَلَّى في شرحِ (القواعدِ المُثْلَى)» (ص ٣٠٨) - لأُستاذِنَا الشيخِ ابنِ عُثيمين -رحمه اللَّهُ-.

(٢) «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» (٣/ ٥٢٢) للإمَامِ ابنِ القَيِّمِ.

وقد دلَّ على **وجوب الرجوع**: كتابُ اللَّهِ -تعالى-، وسُنَّةُ رسولِهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، وقولُ الخلفاءِ الراشدين، **وإجماعُ المسلمين**، وعملُ الأئمةِ»[١].

وَاللَّهُ المُوَفِّقُ.

وكَتَبَ

عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ

-كَانَ اللَّهُ لَهُ-

ضُحَى يَوْمِ الثُّلاثَاءِ: ٢٦/ رمضان/ ١٤٢٢هـ

-دولة الإمارات العربية المتحدة-

أبو ظبي[٢]

---

(١) «العلم» (ص ٢٢٤) لأُستاذِنَا العلاَّمةِ الشيخِ محمد بن صالح العُثيمين -رحمَهُ اللَّهُ-.

(٢) أَثْنَاءَ زِيَارَتِي لَهَا -لِمُدَّةِ أُسْبُوعَيْنِ- بِدَعْوَةٍ كَرِيمَةٍ مِنْ وِزَارَةِ الأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الإِسْلاَمِيَّةِ -للتَّعليمِ، والتَّدريسِ- **فَجَزَى اللَّهُ القَائِمِينَ عَلَيْهَا خَيْرًا**-.

ولقد أكرمني اللَّهُ -تعالى- في هذه الزِّيارةِ الكريمة- بتدريسِ (كتابِ الصَّومِ) -مِن «**صحيح الإمامِ البخاري**»-، وشرحِ كتابِ «**اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ**» -للإمامِ السلفيِّ أبي بكرٍ الإسماعيليِّ-.

... ثُمَّ أَعَدْتُ النَّظَرَ في هذه المقدِّمةِ -**وما يتلوها**-، وَزِدْتُ عَلَيْهَا، وَهَذَّبْتُهَا -فِي مَجَالِسَ- مِنْ أَيَّامٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ آخِرُهَا: يَوْمُ السَّبْتِ: ١٤/ صفر/ ١٤٢٣هـ.

(**تنبيهٌ**): «شَاعَ بَيْنَ [كَثِيرٍ مِنَ] المُسْلِمِينَ [اليَوم] أَنْ يَصِفُوا شَهْرَ (صَفَر) بِقَوْلِهِمْ: (صَفَر الخَيْر)؛ فَلاَ أَدْرِي: هَلْ أَرَادُوا بِهِ الرَّدَّ عَلَى مَنْ يَتَشَاءَمُ بِهِ، أَوْ أَرَادُوا التَّفَاؤُلَ لِتَلْطِيفِ شَرِّهِ!!

وَأَيًّا مَا كَانَ: فَذَلِكَ الوَصْفُ مُؤْذِنٌ بِتَأَصُّلِ عَقِيدَةِ التَّشَاؤُمِ بِهَذَا الشَّهْرِ -عِنْدَهُمْ-».

كَذَا فِي «مُعْجَم المَنَاهِي اللَّفْظِيَّة» (ص ٣٤٥) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْر أَبُو زَيْد -**عَافَاهُ اللَّهُ، وَسَدَّدَهُ**-.

أَقُولُ: وَمَا وَقَعَ مِنِّي فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابَاتِي بِبَعْضِ ذَلِكَ؛ فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ -تَعَالَى- مِنْهُ. وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ...

كَلِمَةٌ فِي... الرُّدُود!

... **ناصَحَنِي** غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الإخوةِ المُحِبِّين، **وَخَاطَبَنِي** عَدَدٌ مِنَ الأَصْدِقَاءِ النَّاصِحِين -**مُشْفِقِينَ عَلَيَّ، رَاغِبِينَ فِيَّ**-: يُكَلِّمُونَنِي بِشَأْنِ الرُّدُودِ!! لاَ انْتِقَاصًا مِنْهَا، أَوْ تَقْلِيلاً مِنْ قَدْرِهَا، أَوْ شَكًّا فِيهَا... وَلَكِنْ؛ حِرْصًا عَلَى (وَقْتِي) مِنْ أُنَاسٍ -جُلُّهم- **يَتَرَبَّصُون، وَلاَ يَنْتَفِعُون... بَلْ لاَ يَقْرَؤُون، وَلاَ يَفْهَمُون!!**

وَلَعَلَّ هَذَا (الصِّنْفَ) هُمْ -أَنْفُسُهُمُ- المَذْكُورُونَ -بَلْ: **هُمْ (حقيقةً) المَذْكُورُونَ!**- فِي دُعَائِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ... خَلِيلٍ مَاكِرٍ؛ عَيْنُهُ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي، إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِذَا رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا**»[1].

فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا (المَاكِرُ) = خَلِيلاً؟!

... **بَلْ خَصْمًا عَلِيلاً!!**

إِنْ يَعْلَمُوا الخَيْرَ يُخْفُوهُ وَإِنْ عَلِمُوا		شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَذَبُوا

---

(١) رَوَاهُ الطَّبَرَانِي فِي «الدّعَاء» (١٣٣٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -مَرْفُوعًا- بِسَنَدٍ جَوَّدَهُ شَيْخُنَا الإمامُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «الصَّحِيحَة» (٣١٣٧).

وقولُهُ: «وقلبُهُ يَرْعَانِي»؛ أي: يُلاحِظُنِي، ويترقَّبُنِي!

وهذا حديثٌ جليلٌ؛ لو تُؤُمِّلَتْ معانيه، ودُقِّقَ في مراميهِ...

والحالُ أَعْسَرُ وأَشَدُّ: **إذا كانت الأُخُوَّةُ هَشَّةً! والصُّحْبَةُ مَصْلَحَةً!! والصَّدَاقَةُ مُوَقَّتَةً!!!**

فَيُقَالُ لهذا الصِّنفِ:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي أَوْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي[1]

❑ **أحوالُ (الخصوم):**

... وَمَا هَذَا -مِنَ الأَفَاضِلِ أُولَئِكَ- إِلاَّ لِكَوْنِهِمْ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- يَرَوْنَ مِنْ (هَؤُلاَءِ) -**طُرًّا**- إِدْبَارًا عَنِ الفَائِدَةِ، وَإِقْبَالاً عَلَى الوَقِيعَةِ، **وَرَغْبَةً عَارِمَةً فِي الاسْتِمْرَارِ بِخِلاَفٍ لاَ يُرَادُ لِذَاتِهِ (!)، وَإِنَّمَا يُرَادُ لِمَا وَرَاءَهُ (!) مِنْ تَحَزُّبَاتٍ يَشْتَدُّ أُوارُها، وَإِشْعَالٍ لِفِتْنَةٍ لاَ تَخْبُو نَارُهَا؛ وَلاَ يَعِيشُونَ -هُمْ- (!) إِلاَّ بِوَهْجِ حَرِّ نُورِهَا!!**

فَأُبَشِّرُ إِخْوَانِيَ **الحَرِيصِينَ** -جَمِيعًا- بِبِشَارَتَيْنِ:

الأُولَى: أَنَّ هَذِهِ الرُّدُودَ -**وَلِلَّهِ الحَمْدُ**- لَمْ تَقْطَعْنِي عَنِ المُضِيِّ قُدُمًا فِي مَجَالِ الدَّعْوَةِ، وَالتَّأْلِيفِ، والتَّعَلُّمِ، وَالتَّعْلِيمِ، بَلْ إِنَّنِي أَعُدُّهَا -فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ!- وَالحَمْدُ للَّهِ- **نُزْهَةً فِكْرِيَّةً، واسْتِراحَةً ذِهْنِيَّةً**؛ لَيْسَ غَيْر...

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ **أَسْفَارِي الدَّعَوِيَّةَ** مُسْتَمِرَّةٌ -وَالفَضْلُ للَّهِ-؛ وَآخِرُهَا: أَنْدُونِيسيَا، وَالكُويت، وبريطانيا، والإمارات، وكندا...، وَغَيْرُهَا.

- **وَتَأْلِيفَاتِي** قَائِمَةٌ -بِفَضْلِ اللَّهِ-؛ وَتَحْتَ الطَّبْعِ مِنْهَا: «مَعَالِمُ الصَّوَابِ»، وَ«إِغَاثَةُ اللَّهْفَان»، وَ«كَشْفُ الشُّبُهَات»، و«التَّبصيرُ..»، و«العقيدةُ الوَسَطِيَّةُ..»،

---

(١) «فتح الباري» (٨/ ٣١٥-٣١٦).

و«الحُكم الحقّ..»، وَالقِسْمُ الثَّانِي مِنْ «سِلْسِلَةِ: الإِسْلامِ مُيَسَّرًا» فِي اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا صَغِيرًا، -وَغَيْرُهَا-.

- **وَدُرُوسِي** -وَالمُوَفِّقُ اللَّهُ- قَائِمَةٌ؛ مُحَاضَرَاتٍ عَامَّـةً، وَدَوْرَاتٍ مُتَخَصِّصَـةً، وَتَدْرِيسًا مُسْتَقِلاً فِي غَيْرِ كِتَابٍ؛ مِنْهَـا: «**إِعْـلامُ المُوَقِّعِينَ**» للإِمَـامِ ابْـنِ القَيِّـمِ -فِـي الأُصُولِ-، و«**مَسَائِلُ حَرْبٍ الكِرْمَانِي**» -فِي العَقِيدَةِ- و«**الإقناع**» لابـن المنـذر -في أحاديثِ الأحكام-، وَغَيْرُهَا.

الثَّانِيَة:أَنَّ هَذِهِ الرُّدُودَ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- نَفَـعَ اللَّـهُ بِهَـا (كَثِـيرًا) مِـنَ المُخْلِصِـينَ -**القَلِيلِينَ!**- الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ فَضْلَ الحَقِّ عَلَى رِضَا الخَلْقِ...

وَلَقَدْ قَرَأْتُ لِشَيْخِنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ-فِي «السلسلة الصحيحـة» (٧/ ٢/ ٩٦٢)- كَلامًا عَالِيًا رَدَّ فِيهِ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ -**الكِبَارِ**-، قَالَ -بَعْدَهُ-:

«**قُلْتُ هَذَا، وَأَنَا أَعْرِفُ عِلْمَهُ وَفَضْلَهُ وَقَدْرَهُ، وَلَكِنْ قَـدْرُ كَـلامِ رَسُـولِ اللَّـهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَعْظَمُ عِنْدِي مِـنْ أَيِّ شَـخْصٍ بَعْـدَهُ، فَكُـنْ رَجُـلاً يَعْـرِفُ الرِّجَالَ بِالحَقِّ، وَلَيْسَ يَعْرِفُ الحَقَّ بِالرِّجَالِ، وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ**».

وَأَمَلِـي بِاللَّـهِ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يُفِيـقَ هَـؤُلاَءِ المُتَعَصِّبُـون، المُتَحَزِّبُـونَ -**حَـالاً**، **أَوْ حَقِيقَةً!**-؛ لِيَرْجِعُوا إِلَى الصَّوَابِ، وَيُوافِقُوا الحَقَّ -بِلاَ ارْتِيَابٍ-.

- **هَذَا -كُلُّهُ- وَجْهٌ.**

❑ **ردٌّ، وردٌّ:**

- **وَوَجْهٌ آخَرُ**:

أَنَّ أَهْلَ العِلْمِ، وَحُمَاةَ السُّنَّةِ، وَدُعَاةَ العَقِيدَةِ: لاَ يَزَالُونَ -**مُنْذُ قُرُونٍ وَقُرُونٍ**- يَرُدُّون، وَيَنْتَقِـدُون، وَيَتَعَقَّبُـون، وَيُخَطِّئُـونَ؛ **نُصْـرَةً لِلحَـقِّ، وَرَفْعًـا لِلِوَائِـهِ**، وَنَقْضًـا

للباطلِ -على دَرَكاتِ بلائِهِ-:

وَمَا خَبَرُ كتابِ «الرَّدُّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ» -لِلإِمَامِ أَحْمَدَ- عَنَّا بِبَعِيدٍ..

وَمِثْلُهُ: «الرَّدُّ عَلَى البَكْرِي» لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ..

وَمِثْلُهُمَا: «الرَّدُّ الوَافِرِ» لابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمِشْقِيِّ..

وَمِثْلُهَا: «الرَّدُّ عَلَى السَّخَاوِيِّ» لِلسُّيُوطِي، وَ«الرَّدُّ عَلَى السُّيُوطِيِّ» للسَّخَاوِيِّ..

وَقَبْلَ هذَا -كُلِّهِ- كِتَابُ: (بَيَانِ خَطَإِ البُخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»)[1] لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

... وَرُدُودُ الإِمَامِ **مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ** عَلَى المُعْتَرِضِينَ عَلَيْهِ -المُخَالِفِينَ دعوتَهُ-: أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذْكَرَ..

وَكَذَا رُدُودُ شَيْخِنَا الإمامِ **الأَلْبَانِيِّ** -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى مُخَالِفِيهِ -كَيْفَمَا كَانُوا!- مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَة، وفي تَصَانيفِهِ -مُفْردةً، ومُضَمَّنَةً-: تعقُّباتُهُ معلومةٌ منثورة..

وَرُدُودُ الأُسْتَاذِ الشَّيْخِ **رَبِيعِ بْنِ هَادِي** -حَفِظَهُ المَوْلَى- عَلَى الحِزْبِيِّينَ، وَالمُبْتَدِعِينَ -مِنْ سُرُورِيِّين، وَقُطْبِيِّين، وَحَدَّادِيِّين، ومُمَيِّعين- رَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ...

وَمِنْهُ: مَا رَدَدْتُ بِهِ -أَنَا- عَلَى عَدَدٍ مِنَ المُخَالِفِينَ -المُنْحَرِفِينَ- **فِي حَيَاةِ شَيْخِنَا، وَبِإِقْرَارِهِ -وَهُوَ كَثِيرٌ كَثِيرٌ-؛** مِثْلَ «الكَشْفِ المُعْلِمِ»، وَ«الكَشْفِ

---

(١) بَلْ إِنَّ التَّخْطِئَةَ -نَفْسَهَا- قَدْ لاَ تكونُ صوابًا: فَتُخَطَّأُ؛ كَمَا فِي كتابِ «بَيَانِ خَطَإِ مَنْ أَخطَأَ عَلَى الشَّافِعِيِّ» للبَيْهَقِيِّ...

... وَهَكَذَا.

وَالتَّبْيِينَ»[١]، وَ«الأَنْوَارِ الكَاشِفَةِ»[٢]، وَ«الإِيقَافِ»، وَغَيْرِهَا...

فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ «رَدّ»، وَ«رَدّ»[٣]؟!

إِلاَّ **الهَوَى** فِي قَبُولِ «هَذَا»، **وَالصَّدُّ** عَنْ حَقِّ «ذَاكَ»!!!

وَالعِيَاذُ بِاللَّهِ -تَعَالَى- مِنْ صَنَائِعِ **المُخَذِّلِينَ**، وَفَعَائِلِهِمْ...

❑ الرَّدُّ: أصلٌ شرعيٌّ:

... وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ -**تَعَقُّبًا، وَرَدًّا، وَنَقْدًا، وَتَخْطِئَةً**- أَصْلٌ مُهِمٌّ مِنْ أُصُولِ الدِّيَانَةِ؛ لِكَوْنِهِ مُتَضَمِّنًا:

«مَشْرُوعِيَّةَ الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مُخَالِفٍ بِمُخَالَفَتِه، وَأَخْذِهِ بِذَنْبِه، وَإِدَانَتِهِ بِجَرِيرَتِه،

---

(١) وَقَدْ ذَكَرَهُ **شَيْخُنَا** -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ **«السلسلة الضعيفة»** (١/ ٨-الطبعة الجديدة) -قَائِلاً-:

«وَلَيْسَ غَرَضِي فِي هَذِهِ المُقَدِّمَةِ الرَّدَّ عَلَيْهِ فِي هَاتَيْنِ الفِرْيَتَيْنِ، فَقَدْ كَفَانِي ذَلِكَ **الأَخُ الفَاضِلُ عَلِيّ حسن عَبْدِ الحميد الحَلَبِيُّ** فِي رِسَالَتِهِ **القَيِّمَةِ** فِي التَّعْقِيبِ عَلَى رِسَالَةِ.... المَذْكُورَةِ، وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الأَخْطَاءِ الكَثِيرَةِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ، فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهَا مَنْ شَاءَ الوُقُوفَ عَلَى الحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ سَيَرَى -مَعَ ذَلِكَ- الفَرْقَ الشَّاسِعَ بَيْنَ رَدِّ.... وَتَهَجُّمِهِ عَلَيَّ، وَرَدِّ صَاحِبِنَا عَلَيْهِ، وَتَأَدُّبِهِ مَعَهُ تَأَدُّبًا لاَ يَسْتَحِقُّهُ.... لِبَغْيِهِ وَاعْتِدَاءَاتِهِ المُتَكَرِّرَةِ».

(٢) وَقَدْ ذَكَرَهُ **شَيْخُنَا** -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي **«السلسلة الصحيحة»** (٧/ ١/ ٣٧١) -قَائِلاً-:

«وَقَدْ كَفَانِي مُؤْنَةَ الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَالكَشْفِ عَنْ زُورِهِ وَبُهْتَانِهِ، وَجَهْلِهِ وَضَلاَلِهِ: **الأَخُ الفَاضِلُ عَلِيٌّ الحَلَبِيُّ** فِي كِتَابِهِ **القَيِّمِ** «الأَنْوَارِ الكَاشِفَةِ لِـ«تَنَاقُضَاتِ» الخَسَّافِ الزَّائِفَةِ، وَكَشْفِ مَا فِيهَا مِنَ الزَّيْغِ وَالتَّحْرِيفِ وَالمُجَازَفَةِ»؛ فَإِلَيْهَا أَلْفِتُ الأَنْظَارَ؛ **فَقَدْ نَفَعَ اللَّهُ بِهَا كَثِيرًا**، حَتَّى بَعْضَ المَغْرُورِينَ بِهِ سَابِقًا -**حِينَمَا عَلِمُوا وَأَنْصَفُوا**-».

(٣) مَعَ أنَّ هذه الردودَ السابقةَ -جميعًا- **فيها الخطأُ، وفيها الصوابُ**؛ كحالِ البشرِ، **وأعمال البشرِ**...

«وَلاَ يَجْنِي جَانٍ إلاَّ عَلَى نَفْسِهِ».

كُلُّ هَذَا «**لِحِرَاسَةِ الدِّين**»، وَحِمَايَتِهِ مِنَ العَادِيَاتِ عَلَيْهِ، وَعَلَى أَهْلِهِ، مِنْ خِلاَلِ هَذِهِ «الوَظِيفَةِ الجِهَادِيَّةِ» الَّتِي دَأْبُهَا: الحَنِينُ إِلَى الدِّينِ، **وَالرَّحْمَةُ** بالإنْسَانِيَّةِ[1]؛ لِتَعِيشَ تَحْتَ مِظَلَّتِهِ: تَكُفُّ العُدْوَان، وَتَصُدُّ المُعْتَدِينَ، وَتُقِيمُ سُوقَ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَرَأْسُهُ: «**التَّوْحِيدُ**»، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، وَأَصْلُهُ: «**الشِّرْكُ**».

وَتُحَافِظُ عَلَى **وَحْدَةِ الصَّفِّ، وَجَمْعِ الكَلِمَةِ**، وَمَدِّ بَشَاشَةِ الإِيمَانِ، وَسُقْيَا تُرَقْرِقُ مَاءَ الحَيَاةِ.

وَتُقِيمُ طَوْلَ الإِسْلاَمِ، وَقُوَّتَهُ، وَظُهُورَهُ ﴿عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾.

وَتُحَطِّمُ الأَهْوَاءَ... وَلَوْ كَرِهَ **المُبْتَدِعُون**.

وَالفُجُورَ... وَلَوْ كَرِهَ **الفَاسِقُون**.

وَالجَوْرَ... وَلَوْ كَرِهَ **الظَّالِمُون**»[2].

... فَكَمْ أَحْيَا (النَّقْدُ) و(الرَّدُّ) -بثوبِهِ **الحَقِّ**- مِنْ مَوَاتِ قُلُوبٍ، وَخِذْلاَنِ عُقُولٍ، وَانْحِرَافِ أُنَاسٍ!!

«فَإِنَّ جَوْدَةَ العِلْمِ لا تتكوَّنُ إلاَّ بِجَوْدَةِ النَّقْدِ، ولولاَ النَّقْدُ لَبَطَلَ كثيرُ عِلْمٍ،

---

(١) وفي «معجمِ المناهي اللَّفظيَّةِ» (ص ١٦٢-١٦٣) للشيخِ بكرِ أبو زيدٍ -نفسِهِ!- بيانٌ حَسَنٌ لِمَا يُرادُ وراءَ (!) كلمةِ (**الإنسانيَّةِ**) -هذه-، وأنَّهُ يجبُ هجرُهَا!

والمعصومُ مَن عصمَهُ اللَّهُ.

(٢) «الرَّدُّ عَلَى المُخَالِفِ» (ص ٨- «الرُّدُود») لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْر أَبو زيد -عَافَاهُ اللَّهُ، وَسَدَّدَهُ-.

ولاختلطَ الجَهْلُ بالعِلْمِ اختلاطًا لا خَلاصَ منه، ولا حِيلَةَ فيه..»[1].

❑ من عيون كلام شيخ الإسلام:

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي بَيَانِ مَنْزِلَةِ هَذَا الأَصْلِ -فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٨/ ١٨٧)-:

«فَالْمُرْصَدُونَ لِلعِلْمِ: عَلَيْهِمْ لِلأُمَّةِ حِفْظُ الدِّينِ، وَتَبْلِيغُهُ، فَإِذَا لَمْ يُبَلِّغُوهُمْ عِلْمَ الدِّينِ، أَوْ ضَيَّعُوا حِفْظَهُ: كَانَ ذَلِكَ **مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ لِلمُسْلِمِينَ**؛ وَلِهَذَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾؛ فَإِنَّ **ضَرَرَ كِتْمَانِهِمْ** تعدَّى إِلَى البَهَائِمِ وَغَيْرِهَا، فَلَعَنَهُمُ اللاَّعِنُونَ، حَتَّى البَهَائِمُ».

- وَوَجْهٌ ثَالِثٌ:

أَنَّ (**أَكْثَرَ**) الَّذِينَ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ هُمْ قَوْمُ سُوءٍ -**وَالعِيَاذُ بِاللَّهِ**-؛ إِمَّا سُوءَ خُلُقٍ، أَوْ سُوءَ مَنْهَجٍ، أَوْ سُوءَ عَمَلٍ... **أَوْ هِيَ -جَمِيعًا-!!**

فَهُمْ... لاَ يَقْبَلُونَ الحَقَّ وَهُوَ أَمَامَ أَعْيُنِهِمْ؛ فَكَيْفَ إِذَا سَكَتْنَا عَنْ كَشْفِ بَاطِلِهِمْ، وَنَقْضِ غَلَطِهِمْ؟!

فَإِنَّ هَذَا سَيَكُونُ ذَا أَثَرٍ أكبرَ -**جِدًّا**- فِي اسْتِمْرَائِهِمُ الغَيَّ الَّذِي هُمْ -أصلاً- غَارِقُونَ فِيه، وَمُتَلَبِّسُونَ بِظَوَاهِرِهِ وَخَوَافِيهِ!!

❑ حقُّ التَّاريخ العلميِّ:

وَهُنَا نُقْطَةٌ خَطِيرَةٌ جِدًّا -**قَدْ تَتَرَتَّبُ عَلَى مِثْلِ هَذَا السُّكُوتِ-لَوْ حَصَلَ!-** وَهِيَ -فِيمَا أَرَى-: **تَغْيِيرُ (جانبٍ) مِن وِجْهَةِ التَّارِيخِ العِلْمِيَّةِ**: فِي اعْتِبَارِ (رَأْيٍ)

---

(١) «المُتَنَبِّي» (ص ٤٦٧) للأستاذِ العلاَّمةِ محمود محمد شاكر -رحمه اللَّهُ-.

وَاحِدٍ -فَقَط!- هُوَ الحَقّ، وَأَنَّ خِلاَفَهُ -أَوْ مُخَالِفَهُ- هُوَ البَاطِلُ!! وَبِخَاصَّةٍ مَعَ **وُجُودِ الآلَةِ الإِعْلاَمِيَّةِ (!) الضَّخْمَةِ**؛ الَّتِي لاَ تَرْعَوِي عَنِ التَّشْوِيهِ، وَالتَّقْبِيحِ؛ بِصُورٍ شَتَّى، وَمَظَاهِرَ عِدَّة..

وَلَكِنْ؛ بِهَذِهِ الرُّدُودِ (العِلْمِيَّة) -اليَوْمَ- تَنوَّرَتِ العُقُولُ، وَأَشْرَقَتِ الأَفْكَارُ، وَاطْمَأَنَّتِ النُّفُوسُ:

أَنَّ لِلحَقِّ صُوَرًا[1]؛ وَلَيْسَ ذَاتًا وَاحِدَةً!! وَأَنَّ لِلحَقِّ عَلاَمَاتٍ؛ وَلَيْسَ أَمَارَةً وَاحِدَةً!! **وَأَنَّ لِلحَقِّ أَهْلاً**؛ وَلَيْسَ شَخْصًا وَاحِدًا!! وَأَنَّ لِلحَقِّ دِيَارًا؛ **وَلَيْسَ مَكَانًا وَاحِدًا!!**

وَهَذِهِ دَقِيقَةٌ دَقِيقَة.... تَنْجَلِي بِهَا جوانبُ الحَقِيقَة.

... ونحنُ إِذْ نكتبُ: فإنَّما نَكْتُبُ **مُسْتَنْصِرِينَ** بِاللَّهِ -سبحانَهُ-، **مُسْتَعِينِينَ** بِهِ -جَلَّ فِي عُلاَهُ-، وَأَمَلُنَا بِرَبِّنَا -عَزَّ وَجَلَّ- **أَنَّ تَكُونَ النُّصْرَةُ لِلحَقِّ وَأَهْلِهِ**.... وَلَوْ بَعْدَ حِين... **وَإِنَّا لَمُنْتَظِرُونَ وَوَاثِقُونَ.**

... وَبِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ هَذِهِ **الثِّقَةِ** العزيزةِ -بِمِنَّةِ اللَّهِ- أَقُولُ **-بتفاؤلٍ شديدٍ-:**

«مَهْما أَرْعدَ [المُخالِفُون] وأَزْبدُوا، وإِنْ نثرُوا الكنائنَ، **وتصيَّدُوا الأَتْباعَ، ونصبُوا** الحبائلَ، **وطيَّرُوا** الشائعاتِ، **وروَّجُوا** الأحقادَ والضَّغائنَ؛ فإنَّ أمرَهُم إلى سَفَالٍ، وعملَهُم في خسارٍ.

وما أشبهَ الليلةَ بالبارحةِ! فشرَاذمُ القاصرين والشُّذَّاذ عن هذا **النُّورِ** بمعزلٍ، وعن **الحقِّ** في صُدُودٍ، وإلى كلِّ فتنةٍ ينقلبون، وإِنْ **لجُّوا** بنصرتِهِ، **ونعقوا** بالدِّفاعِ عنه.

---

(١) **ولا يفهمنّ (!) غالٍ أنَّني أقولُ بتعدُّدِ الحقِّ!!**

فالحقُّ واحدٌ... ﴿..وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾... **﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾؟!**

وسيبقى الخيرُ في ذيوعٍ واتِّساعٍ، رغمَ كلِّ جاحدٍ، **واللَّهُ غالبٌ على أمرِهِ، ولكنَّ أكثرَ النَّاسِ لا يعلمون**»[1].

... **وإنِّي** -واللَّهِ- **أَرَى اليَوْمَ القَرِيبَ -القَرِيبَ- بِإِذْنِ رَبِّ العَالَمِينَ-؛ الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ الكَلِمَةُ عَلَى هَذَا الحَقِّ الَّذِي نَحْنُ لَهُ مُنْتَصِرُون، وَبِهِ مَرْفُوعُون؛ بِحَيْثُ يَغْدُو المُخَالِفُ لَهُ شَاذًّا عَنِ الجَمَاعَةِ، مُخَالِفًا لأَهْلِ العِلْمِ وَحَمَلَتِهِ -عَامَّتِهِمْ، وَخَاصَّتِهِمْ-.**

... **وَإِنَّ غَدًا لِنَاظِرِهِ قَرِيبٌ.**

❑ النُّصرة بالحق؛ للحقِّ:

وَمَا هَذَا كَذَلِكَ؛ إِلاَّ لِكَوْنِ القَوْلِ الَّذِي انْشَرَحَتْ صُدُورُنَا إِلَيْهِ -مَنْهَجًا، وَعَقِيدَةً- هُوَ:

أَوَّلاً: القَوْلُ المُؤَيَّدُ بِالدَّلاَئِلِ؛ بِحَيْثُ لاَ يُهْمَلُ -فِيهِ- نَصٌّ عَلَى حِسَابِ نَصٍّ؛ مُؤْتَلِفَةً أَحْكَامُهُ غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ.

ثَانِيًا: أَنَّهُ القَوْلُ الَّذِي يَجْعَلُ الأُمَّةَ -كُلَّهَا- مُطْمَئِنَّةً فِي حَقِّهَا وَوَاقِعِهَا؛ **أَمْنًا، وَأَمَانًا، وَإِيمَانًا.**

وَهَذِهِ -كُلُّها- **مَقَاصِدُ شَرْعِيَّةٌ** قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا؛ **فَتَأَمَّلْ.**

- **وَوَجْهٌ رَابِعٌ:**

أَنَّنَا رَأَيْنَا -**كَثِيرًا، وَكَثِيرًا جِدًّا**- مَنْ يَنْتَفِضُهُمْ غَضَبٌ، وَتَتَنَاوَشُهُمْ غَضْبَةٌ... لاَ لِلحَقِّ، وَإِنَّمَا لِبَعْضِ الخَلْقِ!! **لاَ لِلعَقِيدَةِ... وَإِنَّمَا للأَشْخَاصِ..**

(١) مِن مقدِّمة الأخ الدكتور الوليد بن محمد آل فُرَيَّان -**وفَّقَهُ اللَّهُ**- لكتاب «فتح المجيد بشرح كتاب التَّوحيد» (ص ٦-٧).

وَحَتَّى (الأَشْخَاصُ): هُمْ -مَعَهُمْ!- عَلَى انْتِقاءٍ ذَوْقِيٍّ، لاَ عَنْ أَصْلٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ أَخْلاَقِيٍّ!

فَأَنْ يُتَّهَمَ عَالِمٌ -أَوْ إِمَامٌ- بِعَقِيدَتِهِ، أَوْ سُلُوكِهِ...

فَالأَمْرُ سَهْلٌ! وَالسُّكُوتُ مَطْلُوبٌ!! **وَالصَّبْرُ لاَزِمٌ!!!**

أَمَّا أَنْ يُمَسَّ (جَنَابُ) دَاعِيَةٍ (!) -أَوْ مُفَكِّرٍ!-أو **مُتَرَبِّص!!**- فِي كَلِمَةٍ شَدِيدَةٍ، أَوْ عِبَارَةٍ مَدِيدَةٍ:

فَنِهَايَةُ العَالَمِ (!) وشِيكَةٌ... وَ(التَّحَالُفُ) = الهُجُومِيُّ: **وَاجِبٌ**... وَالضَّرْبُ بِيَدٍ مِنْ حَدِيدٍ: **حَتْمٌ**... **والسُّكوتُ: ظُلْمٌ**...

... ثُمَّ تَرَاهُمْ (!) -**لِهَذِهِ الغَضْبَةِ!**- يَحِيصُونَ حَيْصَةً حادَّةً! لاَ يَقِرُّ لَهُمْ فِيهَا قَرَار! وَلاَ يَتَقَبَّلُونَ -بِهَا-أَوْ يَقْبَلُونَ!- أَيَّ اعْتِذَار!! **وَإِنَّمَا إِنْذَارٌ يَتْلُوهُ إِنْذَار!!!**

- وَوَجْهٌ أَخِيرٌ:

أَنَّ مَا (قَدْ) يُلْحَظُ مِنْ (**شِدَّةٍ**) -فِي بَعْضِ الرُّدُودِ -**وَلاَ أَقُولُ: رُدُودِي!** -فقط!- عَلَى (بَعْضِ) المُخَالِفِينَ؛ فذلك بِاعْتِبَارِ **نَوْعِ مُخَالَفَتِهِ، وَحَقِيقَةِ مُنَاقَضَتِهِ** وَمُنَاكَدَتِهِ؛ فَلَيْسُوا سَوَاءً:

فَمِنْهُمُ المُحْتَرَمُ المُقَدَّر، **وَمِنْهُمُ** السَّفِيهُ المُغَرَّر...

وَمِنْهُمُ العَالِمُ الجَلِيل، **وَمِنْهُمُ** الجَاهِلُ الذَّلِيل...

وَمِنْهُمُ المُجْتَهِدُ القَوِيّ، **وَمِنْهُمُ** المُبْتَدِعُ الغَوِيّ...

وَمِنْهُمُ السُّنِّيّ الصَّادِق، **وَمِنْهُمُ** الحِزْبِيُّ الحَانِق...

... فَلِكُلٍّ طَرِيقَة، كَمَا أَنَّ لِكُلٍّ حَقِيقَةً!!

❑ **شِدَّةٌ؛ ولكنْ:**

وَلَقَدْ قُلْتُ فِي كِتَابِي «**الرَّدّ البُرْهَانِيّ فِي الانْتِصَارِ للإمَامِ الألْبَانِيّ**» (ص ٢٤-٢٦/ بتصرُّفٍ يسيرٍ) -رَدًّا عَلَى «حقيقةٍ» (**سَفِيهٍ مُغَرَّرٍ، جَاهِلٍ ذَلِيلٍ، مُبْتَدِعٍ غَوِيٍّ، حِزْبِيٍّ حَانِقٍ!!**)-:

«... ولئن (جَمَحَ) قَلَمي[1] -شيئاً ما- في (هؤلاء)-أو (جَنَح)!-؛ فإنَّ لي مندوحةً (شرعيَّةً) لا تُوقعُني -إنْ شاء اللَّهُ- في إثم، ولا تجرُّني -بإذنِ اللَّهِ- إلى معصيَةٍ؛ **فإنَّ (جُمُوحَ) هؤلاء -و(جُنوحَهم)!-** وَصَلَ بهم إلى القَدْحِ -بغيْرِ أَناةٍ ولا حِلْم!- طَعْناً في كبار أهل العلم؛ وصولاً إلى التَّشكيك بهم، وَالنَّقْضِ على عقائدهم؛ **فَمَا رَعَوْا لهم حقاً، ولا قالُوا فيهم صدقاً**؛ والقاعدةُ النَّبويّة أنوارها تتلالا[2]: «**إنّ لصاحبِ الحقِّ مقالا**»...

... فإذْ قد وَصَلَ بَهْتُهُ وطعنُهُ إلى شيخنا؛ فَهَذَا مَقَالُنَا -بِالحَقِّ- يَتَعَالَى...

فلْيَأذن -من الساعةِ- بحَرْبٍ ضَرُوس؛ تَذِلُّ لها -بالعلم والحقِّ- رِقابٌ ورؤوس؛ لتكونَ عُرْبوناً (عمليّاً) -**مُعَجّلاً**!- لقول النبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فيما يرويه عن ربِّه-: «مَن عادى لي وليّاً: فقد آذَنْتُهُ بالحرب» -والضَّرْب!-، **ومَن تكلّم في العُلماءِ بالثَّلْب: ابْتَلاهُ اللّهُ بموتِ القَلب**..

ولا أَقولُ هذا سرّاً، ولا في الخفاء! وإنّما بالعَلَنِ -جهراً- ودونَ التِوَاء؛ عليه وعلى (أَعْوانهِ) وأَخْدانِهِ (!) مِن (الخُلَفاء!)!!

ثُمَّ:

إنَّ (صِنْفَ) هذا (الرويبضة التافه) **لا يُجْدِي معَه لُطْفٌ، ولا يُصْلِحُهُ تَلَطُّفٌ**؛

---

(١) انظر ما تقدَّمَ (ص ١٥٧ و١٦٤).

(٢) بدون همزٍ -تسهيلاً-، والحديث: رواه الشيخان عن أبي هريرة -رضي اللّه عنه-.

لِظُلمِه وعُدوانه، وعِنادِه بِبُهتانِهِ!!

❑ مِن دُرر كلام شيخنا الإمام:

ولا أرَى -في هذا المقام-ولكلٍّ مقامٍ مقال!- أجملَ -وأكملَ-مِن قولِ شيخِنا الإمام- **في أمثالِ هذا الظالم، وأشباهِهِ الطَّغام**؛ حيث قال[1] -رحمه اللَّه ذو الجلال-:

«ومثلُ هؤلاء الظَّلَمة لا يفيدُ فيهم -في اعتقادي- الصفحُ واللِّين؛ **بل إنّه قد يضرُّهم، ويُشَجِّعُهم على الاستمرار في بغيهم وعُدوانهم**؛ كما قال الشاعرُ:

إذا أنـتَ أكرمـتَ الكريـمَ مَلَكْتَـهُ
وإنْ أنـت أكرمـتَ اللئيـمَ تمـرّدا

ووضعُ الندى في موضع السيف بالعُلى
مُضِرٌّ كوضع السيف في موضع النَّدى».

أَقُولُ:

وَأُتَمِّمُ نَقْلَ كَلاَمِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-هُنَا- لأَهَمِّيَتِهِ؛ قَالَ:

«بَلْ إِنَّ **تَحَمُّلَ ظُلْمِ مِثْلِ هَؤُلاَءِ** -المُتَصَدِّرِينَ لإِرْشَادِ النَّاسِ وَتَعْلِيمِهِمْ- قَدْ يَكُونُ -أَحْيَانًا- **فَوْقَ الطَّاقَةِ البَشَرِيَّةِ**؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ مُرَاعِيَةً لِهَذِهِ الطَّاقَةِ، فَلَمْ تَقُلْ -وَالحَمْدُ للَّهِ- كَمَا فِي **الإِنْجِيلِ المَزْعُومِ** -اليَوْمَ-: «مَنْ ضَرَبَكَ عَلَى خَدِّكَ الأَيْمَن؛ فَأَدِرْ لَهُ الخَدَّ الأَيْسَرَ، وَمَنْ طَلَبَ مِنْكَ رِدَاءَكَ؛ فَأَعْطِهِ كِسَاءَكَ»[2]! بَلْ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى**

---

(١) في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٧-٢٨).

(٢) **وَهَذَا مَا يُرَادُ (!) مِنَّا -اليَوْمَ-؛ وَلَكِنْ: بِصُوَرٍ أُخرى، وَطَرَائِقَ شَتَّى!!**

عَلَيْكُمْ﴾، وَقَالَ: **﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾**.

وَأَنَا ذَاكِرٌ بِفَضْلِ اللَّهِ -تَعَالَى- أَنَّ تَمَامَ هَذِهِ الآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿... **فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ** فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾؛ [ولكنَّ بَعْدَهَا -أَيْضًا- قَوْلَهُ -تَعَالَى-:] **﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ** مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾.

وَلَكِنِّي أعْتَقِدُ أَنَّ الصَّفْحَ المَشْكُورَ، وَالصَّبْرَ المَأْجُورَ؛ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ ذَلِكَ يَنْفَعُ الظَّالِمَ وَلاَ يَضُرُّه، وَيُعِزُّ الصَّابِرَ وَلاَ يُذِلُّه...

وَأَقَلُّ مَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الآيَاتِ -وَنَحْوِهَا- أَنَّهَا تَسْمَحُ لِلْمَظْلُومِ بِالانْتِصَارِ لِنَفْسِهِ -**بِالحَقِّ**- دُونَ تَعَدٍّ وَظُلْمٍ؛ كَقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ﴾.

وَالسُّنَّةُ تُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَتُوَضِّحُهُ؛ كَمِثْلِ قَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِعَائِشَةَ حِينَ اعْتَدَتْ إِحْدَى ضَرَّاتِهَا عَلَيْهَا: «**دُونَكِ فَانْتَصِرِي**».

قَالَتْ: فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا، حَتَّى رَأَيْتُهَا قَدْ يَبِسَ رِيقُهَا فِي فِيهَا، مَا تَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ.

فَأَرْجُو مِنْ أُولَئِكَ القُرَّاءِ أَنْ لاَ يُبَادِرُوا بِالإِنْكَارِ، فَإِنِّي مَظْلُومٌ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعُونَ العِلْمَ، **وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ مِمَّنْ يُظَنُّ أَنَّهُ مَعَنَا عَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ**، وَلَكِنَّهُ -إِنْ كَانَ كَذَلِكَ!- فَهُوَ مِمَّنْ أَكَلَ **البُغْضُ وَالحَسَدُ** كَبِدَهُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ:

«دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الأُمَمِ قَبْلَكُمْ: **الحَسَدُ، وَالبَغْضَاءُ**: هِيَ الحَالِقَةُ؛ حَالِقَةُ الدِّينِ، لاَ حَالِقَةُ الشَّعْرِ»[1].

---

(١) وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِمَجْمُوعِ طَرِيقَيْهِ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. (منه).

فَأَرْجُو مِنْ أُولَئِكَ المُتَسَائِلِينَ أَنْ يَكُونُوا وَاقِعِيِّين، **لاَ خَيَالِيِّين**، وَأَنْ يَرْضَوْا مِنِّي أَنْ أَقِفَ فِي رَدِّي عَلَى الظَّالِمِينَ مَعَ قَوْلِ رَبِّ العَالَمِينَ: ﴿**وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾؛ غَيْرَ مُتَجَاوِبٍ مَعَ ذَلِكَ الجَاهِلِيِّ القَدِيمِ:

أَلاَ لاَ يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا   فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا

عِيَاذًا بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ»(١).

وَرَحِمَ اللَّهُ -تَعَالَى- شَيْخَنَا الإمام الَّذِي كَانَ يَقُولُ -مِرَارًا وَتِكْرَارًا- فِي مِثْلِ هَذَا المَقَامِ-: «**قَالَ الحَائِطُ لِلوَتَدِ: لِمَ تَشُقُّنِي؟! قَالَ: سَلْ مَنْ يَدُقُّنِي!**»!!

□ معذرة، واعتذار:

وَأَقُولُ -الآنَ- مَا كُنْتُ قُلْتُهُ فِي خَاتِمَةِ مُقَدِّمَةِ كتابي «**الرَّدّ البُرْهَانِي**»

---

(١) وقالَ -رحمه اللَّهُ- في مُقدِّمتِهِ على كتابِهِ «تحذير الساجد» (ص ٥) -مُبيِّنًا طريقتَهُ في الرَّدِّ على **بعضِ خُصومِهِ**-:

«.. وقد يكونُ فيها شيءٌ مِنَ القسوةِ -أوِ الشِّدَّةِ- في الأُسلوبِ -**في رأي بعضِ النَّاسِ!**-؛ الذين يتظاهرون بامتعاضِهِم مِن الرَّدِّ على المخالفين المفترين، ويودُّونَ لو أنَّهم تُركوا دون أنْ يُحاسَبوا على جهلِهِم وتُهمتِهِم للأبرياء، **مُتَوَهِّمين أنَّ السكوتَ عنهم هو مِن التسامح الذي قد يدخلُ في مثلِ قولِهِ -تعالى-: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلاَمًا﴾**! وَيَنْسَوْنَ -أو يتناسَون- أنَّ ذلك مِمَّا يُعينُهم على الاستمرارِ على ضلالِهِم وإضلالِهِم للآخرين، واللَّهُ -عزَّ وجلَّ- يقولُ: ﴿وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾؛ وأيُّ إثمٍ وعدوانٍ أشدُّ من اتِّهامِ المُسلمِ بما ليس فيه! بل بخلافِ ما هو عليه؟!

ولو أنَّ بعضَ هؤلاء -**المتظاهرين بما ذكرنا!**- أصابه مِن الاعتداء دون ما أصابنا: لسارَعَ إلى الرَّدِّ...».

وأقولُ -ما قالَ الأوَّلُ-:

مَنْ لِي بِإِنْسَانٍ إِذَا أَغْضَبْتُهُ   وَجَهِلْتُ كَانَ الحِلْمُ رَدَّ جَوَابِهِ

(ص ٢٦) -**نفسِهِ**-مُكَرَّرًا-:

«أرجو أنْ يكونَ (بياني) -هذا- **عُذراً** لي عند (بعض) إخواني -الذين (قـد) يُخالِفونَني[1] -شيئاً ما!- في (بعض) أسلوبي -زادَهُمُ اللّهُ فضلاً-...

ومَن جرّب مثلَ تجرِبتي: عرف مثلَ معرفتي!!

ولو تأَمَّلوا بدِقَّةٍ -وفَّقَهُـمُ اللّـه-: لَعَرَفـوا -يقِينـاً- أَنَّ (أَشَـدَّ) مـا عِنـدِي لا يُساوِي -«حقِيقةً»- عُشْرَ (أَهْوَنِ) ما عِندَ هَؤُلاَءِ!!

فَسَلْ ذا خِـبْرَةٍ يُنْبِيـكَ عَنْهـم   لِتَعْلَـمَ كـمْ خبايـا في الزَّوايـا

وأَقولُ -**كَاشِفًا حَالَ بَعْضِ هَؤُلاَءِ (النَّعَايَا)**-:

جهـالاتٌ وظلـمٌ وافـتراءٌ   وكِـذْبُ الحـاقِدين لـه بَقَايَـا

ولكـنّ الإلَـه نَصِـيرُ عَبْـدٍ   يَرُدُّ الظُّلم عن خَـيْرِ البَرايـا».

أَرْجُو...

وَاللَّهُ الهَادِي، وَعَلَيْهِ تَوَكُّلِي وَاعْتِمَادِي....

وَأَخِيرًا:

❑ **الردّ الشرعيّ:**

نَحْنُ إِذْ نَتَكَلَّمُ عَنِ (الرّدّ)، وَ(النَّقْـدِ)، وَ(التَّعقُّـبِ)؛ فَإِنَّمَـا نَتَكَلَّـمُ عَمَّـا كَـانَ شَرْعِيًّا مِنْهُ:

---

[1] **وَمَعْذِرَةً -أُخْرَى-** مِمَّنْ طَبْعُهُ (!) لاَ يُوَافِقُ طَبْعِي... إِذْ لاَ يَحِلُّ لَهُ **-مِن أجلِ هَـذَا فَقَطْ!-** إِيقَافِي وَمَنْعِي!!

لَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ، وَلاَ جَهْلٌ، وَلاَ عَصَبِيَّةٌ، ولا تقليدٌ...

نَتَكَلَّمُ عَنِ (الرّدِّ) القَائِمِ عَلَى العِلْمِ، **وَالمُرَادِ بِهِ اللَّهُ...**

نَتَكَلَّمُ عَنِ (الرّدِّ) المُوَصَّـلِ بِالشَّرْعِ وَدَلاَئِلِهِ، لاَ مَحْضِ الكَلاَمِ، وَزُخْرُفِ القَولِ[١]...

نتكلَّمُ عنِ (الرَّدِّ) الذي «**يَجْبُرُ النَّقصَ، ويُقيمُ العِوَجَ، ويُصلِحُ المُنْآدَ**»[٢].

❑ الوسطيَّةُ الشَّرعيَّةُ في الرَّدِّ:

... وَمِنَ القَوَاعِدِ الرَّاسِخَةِ -فِي هَذَا البَابِ- مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٦/ ٣٨٨):

«**إِنَّ العِلْمَ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ**، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: فَالشَّأْنُ فِي أَنْ نَقُولَ عِلْمًا هُوَ **النَّقْلُ المُصَدَّق، وَالبَحْثُ المُحَقّق**؛ فَإِنَّ مَا سِوَى ذَلِكَ -وَإِنْ زَخْرَفَ مِثْلَهُ بَعْضُ النَّاسِ- **خَزَفٌ مُزَوَّق**[٣]، **وَإِلاَّ فَبَاطِلٌ مُطْلَق**».

---

(١) وَلَقَدْ أَعْجَبَنِي دِفَاعُ **الإِمَامِ** الشَّوْكَانِيِّ عَنِ **الإِمَامِ** الذَّهَبِيِّ؛ رَدًّا عَلَى **الإِمَامِ** (!) السُّبْكِيِّ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-؛ حَيْثُ قَالَ فِي «البَدْرِ الطَّالِعِ» (٢/ ١١١-١١٢)- ذَبًّا عَنِ الذَّهَبِيِّ-:

«وَإِذَا جَرَى قَلَمُهُ بِالوَقِيعَةِ فِي أَحَدٍ:

- **فَإِنْ** لَمْ يَكُنْ مِنْ مُعَاصِرِيهِ؛ فَهُوَ إِنَّمَا رَوَى ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ.
- **وَإِنْ** كَانَ مِنْ مُعَاصِرِيهِ؛ فَالغَالِبُ أَنَّهُ لاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلاَّ مَعَ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ.
- **وَإِنْ وَقَعَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ** -نَادِرًا-؛ **فَهذَا شَأْنُ البَشَرِ.**

وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلاَّ المَعْصُومَ.

وَالأَهْوِيَةُ تَخْتَلِفُ، وَالمَقَاصِدُ تَتَبَايَنُ.

... وَرَبُّكَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ».

(٢) «مقالات الدكتور محمود الطناحي» (٢/ ٥٩٢).

(٣) وقالَ -رحمه اللَّهُ- في «الردّ على البكري» (٢/ ٧٢٩): =

... **فَهَلْ مِنْ مُطَبِّق**؟!

وبخاصَّةٍ أنَّ (النَّاس!) -**في مسألةِ الرُّدُودِ** -**هذه**- على طَرَفَيْ نَقِيضٍ:

- فطائفةٌ لم تُلقِ لها بالاً، ولم ترفعْ بها رأسًا، ولم تَرَ فيها خيرًا؛ **فَمَيَّعَتْهَا، وانْمَاعَتْ بها**، وزهِدَتْ بها، وزهَّدت فيها!!

- وطائفةٌ جَعَلَتْهَا دينَهَا وَدَيْدَنهَا، وطريقَهَا وطريقتَهَا، ونهجَهَا ومنهجَهَا؛ بحيث **غَلَتْ فيها**؛ فلم تُرَ إلاَّ في ردّ، ولم تُعْرَفْ إلاَّ بردّ، **بل لا تجدُ نفسَهَا (!) إلاَّ ضمن ردّ!!!**

والحقُّ بين هذين، وَسَطٌ بين نقيضين؛ **لا تمييعًا** تغيبُ به **الحقوقُ والواجبات**، **ولا تشديدًا** تضيعُ أمامَهُ الحُجَجُ والبيِّنات[1]...

... بل حُكْمًا بُرهانيًا صحيحًا صادقًا؛ **عمودُهُ** العلمُ، **وعِمَادُهُ** العدلُ، **وعميدُهُ** الحَقُّ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً﴾...

= «**والعلم شيئان: إمَّا نقلٌ مُصدَّق، وإمَّا بحثٌ مُحقَّق.**

وما سوى ذلك: فهَذَيان مُزَوَّق..».

(**تنبيهٌ**): تصحَّفت كلمةُ (مُزَوَّق) في مطبوعةِ «الردّ» إلى: (مسروق)-!! وهو تصحيفٌ غريبٌ!

(١) وأمَّا مسألةُ (**الردّ) على بعضِ أهلِ السُّنَّةِ، ودعاة منهج السَّلف** -فيما خالفوا فيه شيئًا مِن الصواب-؛ فإنَّها لها ضوابطُ عدَّة، وشروطٌ متعدِّدة؛ يُعرف مِن خلالها:

متى يكونُ الخلافُ اجتهاديًّا؟

ومتى يصير به المواقِعُهُ ليس سلفيًّا؟

فإنَّ لذلك مجالاً آخر؛ لا بُدَّ مِن بيانِهِ، وشرحِهِ، وتأصيلِهِ، وتفصيلِهِ؛ **حتَّى لا نضيع**: بين التفريط في **التمييع**، والإفراط في **التبديع**!!

... **فَنَظِرةٌ إلى ميسرة**.

وَقَفَاتٌ مَعَ...

ابْتَدَأَ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْعُ اللائِمَةِ» تَسْوِيدَه (ص ٥-١٣)[1] بِإِيرَادِ **تقاريظِ** صَـاحِبَي الفَضِيلَةِ:

١- الشَّيْخ صَالح الفَوزَان.

٢- والشَّيْخ عَبْد العَزِيز بن عَبْد اللَّهِ الرَّاجِحي.

-حفظَهُمَا اللَّهُ، ونَفَعَ بهما-.

... **ثُمَّ خَتَمَ بِـ(الأخ)**:

٣- سَعْد بن عَبْد اللَّهِ آل حُمَيِّد.

-هدَاهُ اللَّهُ، وغَفَرَ لَهُ-!

... وَلَمَّا نَظَرْتُ فِيما حَوَتْهُ تَقَارِيظُهُمْ مِن كَلِمَـاتٍ -مُسْتَحْضِرًا مَـا (أَعْلَمُـهُ) عَنْ ثَلاثَتِهِمْ -وَفَّقَهُـمُ المُوْلَـى-: رَأَيْـتُ أَنَّ تَرْتِيبَهُـمْ (!) -عَلَـى هَـذَا النَّسَـقِ-**بَـدْءًا وَانْتِهَاءً**- كَانَ مُوَفَّقًا -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- غَايَةً؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ (تَرْتِيـبٌ) رُوعِـيَ فِيـهِ -**عُلُـوًّا وَنُزُولاً!**-:

أ- السِّنُّ والعُمُرُ.

ب- القَدْرُ وَالمَنْزِلَةُ.

---

(١) وَخَتَمَهُ بِإِيرَادِ صُوَرِ خُطُوطِهِمْ فِي ذَلِكَ!

جـ- العِلْمُ وَالحُجَّةُ.

د- السَّبْقُ فِي الدِّينِ.

هـ- الأَدَبُ فِي القَوْلِ.

... فَجَزَى اللَّهُ -تعَالَى- فَضِيلَةَ الشَّيْخِ صَالح الفَوزَان عَلَى رِفْعَةِ قَلَمِهِ، وَحُسْنِ أَدَبِهِ، وَلُطْفِ قَوْلِهِ، وَجَمَالِ عِبَارَتِهِ..

وَهَذَا مِنْهُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- لاَ يُسْتَغْرَبُ.

وَمَنْ كَانَ مِنْهُ -فِي مِثْلِ هَذَا- **أَقَلّ**؛ فَعَكْسُ قَوْلِي عَلَيْهِ **أَدَلّ**!

□□□□□

الوَقفةُ الأُولى

مَعَ تَقْرِيظِ مَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فَوْزَانَ الفَوْزَانِ

... وَلِي مَعَ (التَّقَارِيظِ) -الثَّلاثَةِ- وَقَفَاتٌ ثَلاثٌ:

... وَأَوَّلُ هَذِهِ الوَقَفَاتِ -وَأَوْلاهَا- مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالح الفَوزَان -**زَادَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**-؛ فَأَقُولُ:

❑ **شكرٌ واجبٌ:**

أَوَّلاً: الشُّكْرُ الجَزِيلُ لَهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- عَلَى وسْفِهِ لِي -غَيْرَ مَرَّةٍ- بِـ(**الأَخِ الشَّيْخِ**)[1]، وَمَا هَـذَا مِنْـهُ -حَفِظَـهُ اللَّـهُ- إلاَّ مَحْضُ **الأَدَبِ** فِي أَعْلاَهُ، وَالرِّفْقِ فِي أَحْلاَهُ، وَإلاَّ: **فَهُوَ الوَالِدُ الكَرِيمُ، وَالعَالِمُ الجَلِيلُ**...

وَإِنِّي لأَرْجُو اللَّهَ -جَلَّ فِي عُلاَهُ- أَنْ أَكُونَ عِنْدَ **حُسْنِ ظَنِّ** فَضِيلَتِهِ...

وَلَقَدْ أَرْسَلْتُ لَهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- رِسَالَةَ شُكْرٍ مُفْرَدَةً **-مُنْذُ قَرَأْتُ مُقَدِّمَتَهُ-**، وَقَدْ سُقْتُهَا -قَبْلُ- كَامِلَةً-.

٢- قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -وَاصِفًا رَدَّ صَاحِبِ «رَفْعِ اللائِمَةِ» بِالجَوْدَةِ- قَائِلاً-: (..حَيْثُ اسْتَدْرَكَ عَلَى الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنٍ كَثِيرًا مِمَّا فَاتَهُ نَقْلُهُ عَنْ أَهْلِ العِلْمِ

---

(١) وشُكري له عليها -**شَكَرَ اللَّهُ لَهُ**-: ليس لذاتِهَا -**تكثُّرًا بها**-؛ ولكنْ: (**تأديبًا**) لِمَن افتقدوا الأدب، و(**تنبيهًا**) لِمَن انقطعوا عنه لأدنَى سَبَب!! **فهاجوا.. وماجوا**...

الَّذِينَ اسْتَنَدَ إِلَى أَقْوَالِهِمْ...)...

فَأَقُولُ:

❑ استدراكُ (هاوٍ) هاوٍ:

لَوْ أَنَّ صَاحِبَ «رَفْعِ اللائِمَةِ» -**الَّـذِي هَـذَا (أَوَّلُ!) تَسَـاوِيدِهِ!**[1]!- أَنْصَـفَ، و(ذَكَرَ) كِتَابِي «**التَّعْرِيفَ وَالتَّنْبِئَةَ**» -**أو تَذَكَّرَهُ!**- لَمَا (احْتَاجَ) إِلَـى شَـيْءٍ مِـنْ هَـذَا (الهُراءِ = الاسْتِدْرَاكِ!) -أَصْلاً-؛ فَإِنَّ عِنْدِي -وَلِلَّهِ الحَمْـدُ- فِـي الكِتَـابِ المَذْكُـورِ **أَضْعَافَ أَضْعَافِ** مَا بَيَّنَ وَ(اسْتَدْرَكَ) -مَا شَاءَ اللَّهُ!-.

فَضْلاً عَنْ أَنَّ «التَّعْرِيفَ..» مَطْبُوعٌ قَبْلَ «الأَجْوِبَةِ المُتَلائِمَةِ» بِشُهُورٍ عِدَّةٍ!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ (اسْتِدْرَاكَهُ) -هَذَا- **تَحْصِيلُ حَاصِلٍ** -كَمَا يُقَالُ-! بَلْ إِنِّـي قُلْـتُ -فِي بَعْضِ مَجَالِسِي-وَاشْتَهَرَ، وَانْتَشَرَ-:

لَوْ أَنَّ غِلافَ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَـةِ» نُـزِعَ! وَوُضِـعَ مَكَانَـهُ غِـلافٌ آخَـرُ: لَكَـانَ المُحْتَوَى -بِالغِلافِ الجَدِيدِ!- **أَبْلَغَ رَدٍّ وَأَقْوَاه**: نَقْضًا لِسَائِرِ مَـا شَـغَّبَ بِـهِ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ»!! -**مِمَّا هَوِيَهُ وَتَمنَّاه!**-.

وَكَأَنَّهُ (!) -بَلْ: إِنَّهُ!- مِنْ أَجْلِ ذَا مَوَّهَ (**المُسَوِّدُ**) (!) عِنْـدَ ذِكْـرِهِ «التَّعْرِيـفَ وَالتَّنْبِئَةَ» -فِي (ص ٤٢ - مِنْ كِتَابِهِ!)- **وَلَمْ يَحْفِلْ بِهِ! وَلَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِ نَظَرَهُ!!**

بَلْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ لَهُ (!) إِلاَّ لِيُطَيِّرَهُ، وَيَصْرِفَ الأَنْظَارَ عَنْهُ[2] ....

فَاللَّهُمَّ هُدَاكَ..

---

(١) وهذا مِن قلَّةِ التَّوفيقِ -لو عقَلَ!-!

(٢) انظر ما تقدَّم (ص ١٠٧-١٢٦) مِن نقدٍ لإضافات طبعة «رفع اللائمة..» -**الثَّانية!**- فيما يتعلَّق بـ«التعريف والتنبئة..».

وقَدْ تَقدَّمَ -وسَيَأْتِي- لِهَذِهِ النُّقْطَةِ مَزِيدُ بَيَانٍ -بِمَشِيئَةِ اللَّهِ-.

❑ **اللجنة الدائمة... فوق التشكيك:**

ثَانِيًا: قَوْلُ فَضِيلَتِهِ -نفَعَ اللَّهُ بِهِ-: (أَمَّا التَّشْكِيكُ فِي فَتْوَى اللَّجْنَةِ: فَلاَ مَجَالَ لَهُ؛ لأَنَّهَا صَدَرَتْ بِاتِّفَاقِ الأَعْضَاءِ، وَتَوْقِيعَاتِهِمْ)...

وَهَذَا كَلاَمٌ حَقٌّ؛ لاَ أُنَاقِشُهُ، وَلاَ أُخَالِفُهُ..

وَلَكِنَّ كَلاَمِي -فِي «الأَجْوِبَة»- مُتَعَلِّقٌ بِبَابٍ آخَرَ:

وَهُوَ:

أ- هَلِ (المُلاَحَظَاتُ) المَوْضُوعَةُ (!) عَلَى «التَّحْذِيرِ» وَقَفَ عَلَيْهَا المَشَايِخُ -**بِأَنْفُسِهِمْ**- مِنْ خِلاَلِ قِرَاءَتِهِمْ -**بأنفسِهِم**- كِتَابِي -**نَفْسَهُ**-؟!

وَبِالتَّالِي؛ هل أَصْدَرُوا فَتْوَاهُمْ عَنْ مُعَايَنَةٍ لَهُ -**ذَاتِيَّةٍ**-بِاتِّفَاقِهِمْ، وَتَوْقِيعَاتِهِمْ-؟!

ب- أَمْ أَنَّ (المُلاَحَظَاتِ) **قُدِّمَتْ لَهُمْ** مِنْ (بَاحِثِينَ)، أَوْ (مُسَاعِدِينَ)، أَوْ(مُعَاوِنِينَ) -**كَيْفَمَا كَانَ الأَمْرُ**!-، وَعَلَى هَاتِيكَ المُلاَحَظَاتِ كَتَبَ المَشَايِخُ -**جَمْعًا، أَوْ تَفْرِيقًا**- فَتْوَاهُمْ -بِاتِّفَاقِهِمْ، وَتَوْقِيعَاتِهِمْ-مِنْ بَعْدُ-؟!

هَذَا هُوَ كَلاَمِي، وَمِنْهُ -ظَاهِرٌ جَلِيٌّ- قَصْدِي وَمَرَامِي...

وَأَرْجُو -شَدِيدَ رَجَاءٍ- الجَوَابَ (**الوَاضِحَ = الصَّرِيحَ**) عَلَى مَا قُلْتُ:

- فَإِذَا كَانَ الجَوَابُ (**الوَاضِحُ = الصَّرِيحُ**) مَوْصُولاً بِنُقْطَتِي الثَّانِيَةِ = (ب)؛ فَفِيمَ التَّهْوِيشُ مِنْ (**مُسَوِّدِ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ» -إِذَنْ-؟!

- وَإِذَا كَانَ الجَوابُ (**الوَاضِحُ = الصَّرِيحُ**) مَوْصُولاً بِالنُّقْطَةِ الأُولَى = (أ)؛ فَلَيْسَ يَضِيرُنِي -بَتَاتًا- **أَنْ أَتَرَاجَعَ إِلَى (حَقٍّ) ظَهَرَ لِي، وَإِلَى (صَوَابٍ) انْكَشَفَ أَمَامِي**.

وَرَجَائِي -وَأَمَلِي!- أَنْ يَكُونَ هَذَا الصَّنِيع = مِنَ الجَمِيع...

□ آليّة عمَل اللجنة... من كلام الشيخ الفوزان:

وَبَعْدَ كِتَابَةِ مَا تَقَدَّمَ -فِي هَذِهِ النُّقْطَةِ- بِنَحْوِ أَرْبَعَةِ شُهُور: وَفَّقَنِي اللَّهُ -تَعَالَى- لِلقَاءِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الفَوزَان -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي مَنْزِلِهِ -بمكَّة- بحضورِ الأُستاذِ الشَّيخ ربيعِ المدخلي -كَمَا قَدَّمْتُ-، وَسَأَلْتُهُ (بِنَفْسِي) هَذَا السُّؤَالَ -نَفْسَهُ- وَهُوَ آخِرُ سُؤَالٍ فِي ذاك المَجْلِسِ-؟

فَكَانَ جَوَابُهُ -زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقًا- عَلَى نَسَقِ مَا ذَكَرْتُ؛ مِنْ أَنَّهم لم يُعاينُوا قراءَةَ الكتابِ بأنفسِهِم، وأنَّ المُلاَحَظَاتِ قُدِّمَتْ -أَوَّلاً- لِلْمَشَايخِ، ثُمَّ (هُمْ) كَتَبُوا -ثَانِيًا- عَلَيْهَا مُلاَحَظَاتِهِم...

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ الفَوزَان -وَفَّقَهُ اللَّهُ- أَرْدَفَ قَائِلاً: (لَكِنَّنَا نُرَاجِعُ المُلاَحَظَاتِ عَلَى مَوَاضِعِهَا[1] مِنَ الأَصْلِ)...

فَقُلْتُ لفضيلتِهِ: وَلاَ بُدَّ -فَضِيلَةَ الشَّيْخِ- نَفَعَ اللَّهُ بِكُمْ-.

... وهذا عَيْنُ مَا قُلْتُ وَأَرَدْتُ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ-.

□ حُسن الظنّ الواجبُ:

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مِنِّي -وَاللَّهُ يَعْلَمُ- إِلاَّ مِنْ بَابِ حُسْنِ الظَّنِّ بِالمَشَايخِ

---

(١) نَعَم -ولا بُدَّ-.

ولكنْ: ليس يخفَى أنَّ سِيَاقَ أَيِّ كَلاَمٍ وَسِبَاقَهُ: مِمَّا يُعِينُ -جدًّا- عَلَى فَهْمِهِ، وَيُقَرِّبُ -أكثرَ- مِنْ مَقْصُودِه.

وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ القَوْلِ لاَ تَلْتَقِي أَطْرَافُهُ إِلاَّ بِجَمْعِهَا، وَضَمِّهَا، وَالتَّدَرُّجِ فِيهَا؛ مِنْ: مُقَدِّمَتِهَا، فَغَرَضِهَا، إِلَى... خَاتِمَتِهَا.

وَهَذَا أَمْرٌ جِدُّ وَاضِحٍ، لاَ يَحْتَاجُ إِلَى كثيرِ نَصَائِح...

-أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ-، **فَإِنِّي** -**إِلَى الآنَ**- **لا أَتَصَوَّرُ** -**أَلْبَتَّةَ**- أَنَّ تِلْكُمُ المُلاَحَظَاتِ (!) مُلاَحَظَاتُ **مُنْصِفٍ**، فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ مُلاَحَظَاتِ **عَالِمٍ**...

... فلا تَعْجَبُوا!

وَمِنْ هَا هُنَا كَانَ **بَابُ المَعْذِرَةِ** لِمَشَايِخِنَا الأَفَاضِلِ مَفْتُوحًا... **وَلاَ يَزَالُ**. فَلْنَتَأَمَّلْ.

ثَالِثًا: أَمَّا قَوْلُ فَضِيلَةِ الأُسْتَاذِ الشَّيْخِ -نَاصِحًا-: (عَلَى الشَّيْخِ عَلِي حَسَن وَإِخْوَانِهِ -لَمَّا كَانُوا **يَنْتَسِبُونَ إِلَى السَّلَفِ** فِي مَسْأَلَةِ الإِيمَانِ- أَنْ يَكْتَفُوا بِمَا كَتَبَهُ السَّلَفُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ فَفِيهِ الكِفَايَةُ..)..

فَأَقُولُ: جَزَى اللَّهُ خَيْرًا فَضِيلَةَ الأُسْتَاذِ الشَّيْخِ عَلَى هَذَا النُّصْحِ الصَّادِقِ الوَاثِقِ، الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهُ -بِجَلاَءٍ- أَمْرَانِ مُهِمَّانِ:

❑ نعم؛ نحن سلفيّون:

١- أَنَّ فَضِيلَتَهُ يعلمُ -**جَيِّدًا**- مَا نَحْنُ عَلَيْهِ وَ(إِخْوَانُنَا) -طَلَبَةُ العَلْمِ- مِنِ **انْتِسَابٍ لِلسَّلَفِ، وَمَنْهَجِ السَّلَفِ** -وَلِلَّهِ الحَمْدُ-؛ لاَ إِلَى **خَارِجِيَّةٍ** ضَالَّةٍ، وَلاَ **إِرْجَاءٍ** مُضِلٍّ، **فَضْلاً عَنِ الحِزْبِيَّةِ المُهْلِكَةِ، أَوِ القُطْبِيَّةِ المُوبِقَةِ**...

٢- الاكْتِفَاءُ بِمَا **عِنْدَ السَّلَفِ** مِنْ تَأْصِيلٍ عِلْمِيٍّ عَالٍ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ -**وَلِلَّهِ الحَمْدُ**- مَا نَحْرِصُ عَلَيْهِ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ، دُونَ الخُرُوجِ إِلَى **مُصْطَلَحَاتٍ حَادِثَةٍ**، وَتَعْبِيرَاتٍ (هُلاَمِيَّةٍ!) **تُشَتِّتُ الأَفْكَارَ، وَتُبَلْبِلُ الأَنْظَارَ**..

كَمَا قَالَهُ فَضِيلَةُ أُسْتَاذِنَا العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ -تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- نَقْضًا لِبَعْضِ تِلْكُمُ **المُصْطَلَحَاتِ** (الحَادِثَةِ) -**فِي كَلاَمٍ مَشْهُورٍ مَشْهُودٍ**-؛ قَالَ:

(هَذِهِ طَنْطَنَةٌ لاَ فَائِدَةَ مِنْهَا)...

❑ حقيقة (المصطلحات)، والواجبُ تُجاهَها:

... وَإِلَى قَوْلِ أُستاذِنَا ابنِ عُثيمين صِرْتُ، **وَعَلَى نُصْحِهِ نَزَلْتُ**؛ فَلَسْتُ أُجَاوِزُ -**بَعْدَ ذَا**- نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى **مُصْطَلَحَاتٍ** تُشَرِّقُ وَتُغَرِّبُ بِأَصْحَابِهَا -(**شَرْطًا**) وَ(**جِنْسًا**)، وَمَا أَشْبَهَهُمَا!-.

وَ«**السَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ**»، **فَكَيْفَ بِنَفْسِهِ**؟!

فَاللَّهُمَّ غُفْرًا...

رَابِعًا: أَمَّا قَوْلُ فَضِيلَتِهِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- مُشِيرًا إِلَى: (...كِتَابَاتٍ جَدِيدَةٍ **تُبَلْبِلُ الأَفْكَارَ**، وَتَكُونُ مَوْضِعًا لِلأَخْذِ وَالرَّدِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ العَظِيمَةِ..):

فَهُوَ كَلاَمٌ عَظِيمٌ، وَعَظِيمٌ جِدًّا؛ **فَوَاللَّهِ** -**وَتَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ**- لَمْ نَكْتُبْ، وَنَحْرِصْ عَلَى المُضِيِّ فِي الكِتَابَةِ -**مُصِرِّينَ عَلَى ذَلِكَ، وَمُؤَكِّدِينَ مَا نَكْتُبُ**؛ مُكَرِّرِينَ-: إِلاَّ مِنْ هَذَا البَابِ، وَإِلَيْهِ؛ حِرْصًا عَلَى عَدَمِ (**تَبَلْبُلِ الأَفْكَارِ**)، وَمَا يَنْبَنِي عَلَيْهَا مِنْ **فِتَنٍ وَمُصِيبَاتٍ، وَدَوَاهٍ مُدْلَهِمَّاتٍ**..

❑ ما أسبابُ الفِتَنِ؟!

وَالفِتَنُ الَّتِي اكْتَوَيْنَا بِنَارِهَا -مُنْذُ زَمَنٍ-إِلَى مَا نَحْنُ مُعَايِشُوهُ بِآثَارِهَا مِنْ **مِحَنٍ**!- هِيَ -جَمِيعًا- نَاشِئَةٌ عَنْ مِثْلِ تِلْكَ (الكِتَابَاتِ الجَدِيدَةِ) الَّتِي (تُبَلْبِلُ الأَفْكَارَ)، بَلْ تُهَدِّمُهَا، وَتَهُدُّ أَمْنَهَا، وَإِيمَانَهَا، وَأَمَانَهَا؛ وَبِخَاصَّةٍ مَسْأَلَةَ (**الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ**)، وَتَبِعَاتِهَا الكِبَارِ -**سَلْبًا وَإِيجَابًا، وُجُودًا وَعَدَمًا**-.

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ ابْنَ القَيِّمِ -القَائِلَ فِي «إِعْلاَمِ المُوَقِّعِينَ» (٣/ ١٥)-مُشِيرًا

إِلَى خطَرِ (**الإِنْكَارِ عَلَى المُلُوكِ وَالوُلاَةِ بِالخُرُوجِ عَلَيْهِمْ**)[١] -بِقَوْلِهِ-: (..فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ؛ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ)...

فَأَقُولُ: وَهَذَا -مِنْهُ- دُونَ التَّصْرِيحِ **بِإِعْلاَنِ تَكْفِيرِهِمْ! أَوِ القَضَاءِ بِرِدَّتِهِمْ!!** فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هذا مَعَهُ، بَلْ هو دَافِعَهُ؟!؟!

❑ بين (الإيمان)، و(الأمن):

هَذَا هُوَ أَسَاسُ المَسْأَلَةِ -**عِنْدِي**-؛ حِرْصًا عَلَى أَمْنِ الأُمَّةِ، وَأَمَانِهَا، وَإِيمَانِهَا:

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ -يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ-**وَلَعَلَّكَ رَأَيْتَ**- مَنْ يُؤَلِّفُ التَّوَالِيفَ البِدْعِيَّةِ، لِيُصَدِّرَهَا (**كَوَاشِفَ جَلِيَّة**) يُكَفِّرُ بِهَا (الدَّوْلَةَ الفُلاَنِيَّة)، أَو(.. العِلاَّنِيَّة)؛ فَلَمْ تَسْلَمْ مِنْهُ (!) لاَ مِصْرُ، وَلاَ شَامٌ، وَلاَ (**سُعُودِيَّة**)!!

وَاتِّكَاؤُهُ وَاعْتِمَادُهُ -**فِي تَكْفِيرِهِ-هَذَا**- عَلَى نَفْسِ القَضِيَّة[٢]!!

---

(١) وما وردَ في حاشية كتاب «حكم تاركِ الصَّلاةِ» (ص ٧٨) - تحقيق: الأخ أبي عبد اللهِ النُّعمانيِّ الأثريِّ-أصلحَ اللهُ شأنَهُ-وقد قدَّمتُ لـه- **في مسألةِ الخروجِ على الحُكّامِ** -هَذِهِ!-: فكلامٌ لا أُوافِقُهُ، ولا أَرْتَضِيهِ، **وكُلُّ ما عندي خلافُهُ ونقيضُهُ!**

وقد ذَكَرَ -هو- في أوَّلِ حاشيتِهِ (!) **أَنَّهُ أضافَهَا بعد سنةٍ مِن كتابتِهِ!!**

ثُمَّ إنِّي حدَّثتُ الأخَ النُّعمانيَّ -وفَّقَهُ اللَّهُ- بهذا؛ **فوَعَدَ بتغييرِهِ**...

(٢) كَمِثْلِ مَا صَنَعَ (عِصَام البرقاوي = **أَبُو مُحَمَّد المَقْدِسِيُّ**)؛ صَاحِبُ التَّسَاوِيدِ (الشَّهِيرَةِ!) فِي (تَنْظِيرِ) الفِكْرِ **الخَارِجيِّ الحَرُورِيِّ**، وَتَهْيِيجِ الأَتْبَاعِ -الرَّعَاعِ- عَلَى **عُلَمَاءِ الأُمَّةِ** فِي سَائِرِ البِقَاعِ...

وَمِنْ (آخِرِ) مَا رَأَيْتُ لَهُ: تَسْوِيدٌ أَحْمَق، وَكِتَابٌ أَخْرَق؛ عُنْوَانُهُ: «**تَبْصِيرُ العُقَلاَءِ بِتَلْبِيسَاتِ أَهْلِ التَّجَهُّمِ وَالإِرْجَاءِ**»؛ فِي الرَّدِّ عَلَى كِتَابِي «**التَّحْذِير**...» -**نَفْسِهِ**!- يَطْعَنُ -**بِصَرَاحَةٍ وَوَقَاحَةٍ** -فِيهِ- بِعُلَمَائِنَا الأَكَابِرِ المَشَاهِيرِ... =

فَمَاذَا نَقُولُ -فَضِيلَةَ الشَّيْخِ-؟!

وَبِمَاذَا نُجِيبُ مَنْ يُوَاجِهُنَا بِأَمْثَالِ هَذِهِ (الكَوَاسِفِ) -لاَ (الكَوَاشِفِ)-؟!

□ عِظَمُ خَطَرِ الحكم بغير ما أنزل اللهُ:

عِلْمًا أَنَّ اعْتِقَادِيَ الجَازِمَ فِي مَسْأَلَةِ (الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) أَنَّهَا مِن أخطر **(المَسَائِلِ الكُبْرَى الَّتِي ابْتُلِيَ بِهَا حُكَّامُ هَذَا الزَّمَانِ)**[1]، وَأَنَّ الحَاكِمَ (إِنِ اسْتَحَلَّ

= فَلَمْ يَسْلَمْ مِنْ إِقْذَاعِ سَبِّهِ -وَالَمِيْنِ-: **لاَ عُلَمَاءُ الشَّامِ، وَلاَ عُلَمَاءُ الحَرَمَيْنِ..**

مِنْ ذَلِكَ ابْتِدَاؤُهُ كِتَابَهُ (ص ٥) بِوَصْفِ فَتْوَى هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ فِي بَعْضِ أَصْحَابِهِ الخَوَارِجِ (!) بِأَنَّهَا: **(فَتوَى عُلَمَاءِ السُّوءِ)!**

وَكَذَلِكَ تَصْرِيحُهُ (ص ١٠) بِأَنَّهُ -هُوَ- مُؤَلِّفُ كِتَابِ **«الكَواشف الجَلِيَّة فِي كُفْرِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّة»!**

وَفِي (ص ١٢٧) -مِنْهُ- طَعْنُهُ بِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ، وَوَصْفُهُ لَهُ -مَعَ عُلَمَاءَ آخَرِينَ- بِـ: **(عُلَمَاءِ الحُكُومَاتِ)!!**

وَفِي (ص ١٢٧) وَصْفُهُ كَلاَمًا لِلشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ بِـ **(ثَمَرَةِ الإِرْجَاءِ)!!** وَكَلاَمًا لِلشيخ ابْنِ بَازٍ **بِالتَّخْلِيطِ!!!**

وَفِي (ص ٥ و٧ و٣١ و٩٧ و١١٥ و١٢٦ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و.. و..)!! طُعُونَاتٌ أُخْرَى!!!

عَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ؛ جَزَاءَ قُبْحِهِ بِجَهْلِهِ...

... ثُمَّ لْنَتَأَمَّلْ؛ كَيْفَ (نَغَّصَ) كِتَابِي «التَّحْذِير» -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- عَلَى هَؤُلاَءِ (الغُلاَةِ) بِدْعَتَهُمْ، وَغَلْوَاءَهُم؛ فَهَاجُوا، وَهَيَّجُوا، وَاتَّهَمُونَا -وَمَشَايِخَنَا- بِالسُّوءِ، وَالبَلاَءِ؛ كَالتَّجَهُّمِ، وَالإِرْجَاءِ!!

فَهَلْ (مَشَايِخُنَا) -في هذا! أو ذاك- (مَعَهُمْ)؟! ... وحاشاهم.

وفي الطبعةِ الثَّالثةِ مِن كتابي «التَّحذير..» بيانٌ مُفصَّل، وقولٌ مُوصَّل.

وانظر ما سيأتي -في آخِرِ الكتابِ- (ص ٥٣٢).

(١) «التَّحْذِيرُ» (ص ٥)، وَ«الأَجْوِبَةُ المُتَلاَئِمَةُ» (ص ٢٩).

ذَلِكَ، وَاعْتَقَدَهُ جَائِزًا: **فَهُوَ كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَظُلْمٌ أَكْبَرُ، وَفِسْقٌ أَكْبَرُ؛ يُخْرِجُ مِنَ المِلَّةِ**؛ أَمَّا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرِّشْوَةِ، أَوْ مَقْصَدٍ آخَرَ -وَهُوَ يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ ذَلِكَ-؛ **فَإِنَّهُ آثِمٌ؛ يُعْتَبَرُ كَافِرًا كُفْرًا أَصْغَرَ، وَظَالِمًا ظُلْمًا أَصْغَرَ، وَفَاسِقًا فِسْقًا أَصْغَرَ؛ لاَ يُخْرِجُهُ عَنِ المِلَّةِ**؛ كَمَا أَوْضَحَ ذَلِكَ أَهْلُ العِلْمِ فِي تَفْسِيرِ الآيَاتِ المَذْكُورَةِ)[1].

فَلاَ يَجُوزُ التَّهْوِينُ مِنْهَا...

وَلاَ التَّسَاهُلُ بِشَأْنِهَا...

وَلاَ التَّقْلِيلُ مِنْ خَطَرِهَا...

«بَلْ كَيْفَ لَنَا أَنْ نُهَوِّنَ مِنْ مَسْأَلَةٍ فَظِيعَةٍ عَظِيمَةٍ مُتَرَدِّدٍ الحُكْمُ فِيهَا -وَالفَاعِلُ لَهَا- بَيْنَ الكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، وَالفِسْقِ؟!»[2].

... لَكِنْ؛ **دُونَ غُلُوِّ الخَوَارِجِ، وَلاَ إِفْرَاطِ القُطْبِيِّينَ، وَلاَ جَهَالاَتِ التَّكْفِيرِيِّينَ**[3]...

❑ ضابطُ تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله:

وَنَحْنُ مَعَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الفوزان -مَتَّعَ اللَّهُ بِهِ- فِيمَا قَالَهُ فِي بَعْضِ «تَعَقُّبِهِ» عَلَى رِسَالَةِ «هَزِيمَةِ الفِكْرِ التَّكْفِيرِيِّ» -لِفَضِيلَةِ الأَخِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ خَالِدٍ العَنْبَرِيِّ

(١) فَتَوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ (رقم ٥٧٤١)، وَعَنْهُ: «الأَجْوِبَةُ المُتَلاَئِمَةُ» (ص ٢٢).

(٢) هَذَا نَصُّ كَلاَمِي فِي «التحذير من فتنة التكفير» (ص ٢٧ - **الطبعة الأولى / ١٤١٧هـ**، وص ٣١ - الطبعة الثانية / ١٤١٨هـ)!

وَمَعَ ذَلِكَ (!) **اتُّهِمْتُ** (!) **بِأَنِّي هَوَّنْتُ** -فِي «التَّحذير»(!)- **مِنْ خَطَرِ الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!!**

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

(٣) انظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ٣٣٨) -حول هذه النِّسبة-.

-**زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقًا**-؛ مُكَفِّرًا مَنْ: (يُزِيحُ تَحْكِيمَ الشَّرِيعَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ، **وَيُنَحِّيهَا نِهَائِيًّا**، وَيُحِلُّ مَحَلَّهَا القَوَانِينَ الوَضْعِيَّة)[١]؛ **تَكْفِيرًا أَكْبَرَ مُخْرِجًا مِنَ المِلَّةِ.**

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: **فَعَلَى التَّفْصِيلِ** المُعْتَبَر -كَمَا تَقَدَّمَ وَغَبَر-.

... وَفِي «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ» (ص ٢١-٢٣) سَوْقُ ثَلاَثِ فَتَاوَى لِلَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ -المُوَقَّرَةِ- **أُوَافِقُ بِهَا مَا أَصَّلُوهُ، وَقَعَّدُوهُ**[٢]...

وَإِنِّي لأَعْتَقِدُ -**مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**-يَقِينًا- أَنَّ **المُهَوِّنَ** مِنْ أَمْرِ الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ: ضَالٌّ ضَلاَلاً مُبِينًا، بَلْ أَخْشَى أَنْ يَؤُولَ كَافِرًا، خَارِجًا عَنْ مِلَّةِ الإِسْلاَمِ..

... **فَكَيْفَ -وَالعِيَاذُ بِاللَّهِ- أُرْمَى بِه، وَأُرْبَطُ بِسَبَبِهِ؟!**

ثُمَّ لا يزالُ هذا الرَّمْيُ -عند (البعض)!- قائمًا!

أليس هذا هو الظلمَ بعينِهِ؟!!

خَامِسًا: ثُمَّ تَمَّمَ فَضِيلَتُهُ -نَفَعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ- كَلاَمَهُ حَوْلَ (الكِتَابَاتِ الجَدِيدَةِ)، مُبَيِّنًا أَنَّ: (الفِتْنَةَ نَائِمَةٌ لاَ يَجُوزُ إِيقَاظُهَا؛ لِئَلاَّ يَكُونَ ذَلِكَ **مَدْخَل**[٣] لأَهْلِ الشَّرِّ وَالفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ)...

□ مَن مُوقِظو الفتنة؟!

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ الفِتْنَةُ نَائِمَةٌ؛ وَلاَ يَكُونُ إِيقَاظُهَا (!) إِلاَّ بِتَغْيِيرِ الحَقَائِقِ،

---

(١) «مجلّةُ الدّعوة» - السعودية - عدد: ١٧٤٩، ٤/ربيع الأخر/١٤٢١هـ.

(٢) **وَهَذَا مِمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ»، وَطَوَاهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ هَوَاهُ!!**

ومثلُهُ كثيرٌ؛ فانظر (ص ٥٤٣-٥٤٨) -مِمَّا سيأتي-.

(٣) كَذَا فِي (مَطْبُوعَةِ) «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ»! **وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ!!**

وَالمُصَوَّرُ مِنْ خَطِّ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ فِي آخِرِهَا (ص ٨٠) -عَلَى الجَادَّةِ-: (**مَدْخَلاً**) -وَالحَمْدُ للَّهِ-.

ثُمَّ رأيتُهُ في الطبعة الثانية منه (ص ٨) يُكَرِّرُ الخطأَ نفسَهُ!!!

وَاسْتِغْلاَل الفَتَاوَى؛ **لِمَآرِب خَفِيَّةٍ، وَأَهْدَافٍ غَيْرِ مَرْئِيَّةٍ!** يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا **سَحْقٌ** لِشَبَابِ **الأُمَّةِ**، وَتَكْفِيرٌ لِوُلاَتِهَا، وَتَشْكِيكٌ **بِعُلَمَائِهَا**..

ثُمَّ الدُّخُولُ فِي نَفَقٍ مِنَ الفِتَنِ مُظْلِمٍ؛ قَدْ يُعْرَفُ مَدْخَلُهُ، وَلكِنْ: **لاَ يُعْلَمُ مَخْرَجُهُ!!**

وَلَنْ يَكُونَ فِي **التَّعَاوِن الشَّرْعِيِّ (الصَّحِيحِ)** بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الأُمُورِ -**عُلَمَاءَ وَحُكَّامًا**- بِضَوَابِطِهِ -هكذا- أَيُّ (مَدْخَلٍ لأَهْلِ الشَّرِّ وَالفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ) -بفضلِ اللَّهِ، وتوفيقِهِ-.

فَالْمُنْحَرِفُونَ الْمُخَالِفُونَ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- **مَكْشُوفُونَ، مَعْرُوفُونَ**؛ مَهْمَا دَلَّسُوا وَتَزَيَّنُوا **وَزَيَّفُوا**، وَلَبَّسُوا وَزَوَّقُوا **وَزَخْرَفُوا**...

❑ استفسار... له اعتبار:

وَلَوْ سُئِلَ الوَاحِدُ مِنْهُمْ -**تكفيريِّين، وثوريِّين**[١]- عَنْ (حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ) -اليَوْمَ!- **قَاطِبَةً دُونَ اسْتِثْنَاء!**-:

أَيْنَ هُمْ مِنَ الإِسْلاَمِ؟!

وَلِمَاذَا؟!

لَكَانَ جوابُهُم الأَوْحَدُ (!)، لاَ تَلَعْثُمَ فِيهِ، وَلاَ تَرَدُّدَ يَعْتَرِيهِ:

هُمْ -جَمِيعًا- كُفَّارٌ؛ لأَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!!!

فَإِنْ قَالُوا: لاَ؛ بَلْ عَلَى التَّفْصِيل...

---

(١) ومنهم -عندي-بيقين!- صاحبُ «رفع اللائمة..» -نفسُهُ-!
فهلاَّ أجابَ؛ بوضوحٍ، وصراحةٍ، ودونما التواء!!
فإنْ فرَّق بين (بعضٍ) و(بعضٍ): فلا بُدَّ مِن دليل، عليه تعويل...

فَنَقُولُ: هذا مَا بِهِ نَقُولُ -عَلَى وَجْهِ التَّأْصِيلِ-.

فَأَيْنَ الخِلاَفُ؟!

❑ هؤلاءِ شيوخُنا:

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ التَّفْصِيلَ -المُشَارَ إِلَيْهِ- هُوَ قَوْلُ عُلَمَائِنَا الكِبَارِ؛ **ابْنِ بَازٍ، وَالأَلْبَانِيِّ، وَابْنِ عُثَيْمِينَ**[1].

فَمُنَاقَضَةُ هَؤُلاَءِ الكُبَرَاءِ -وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ- لأَهْلِ الحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ الأُمَّة -حقيقةً-: **هُوَ أَكْبَرُ (مَدْخَلٍ لأَهْلِ الشَّرِّ وَالفَسَادِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّة)**...

وَهُوَ -**مِنْ حَيْثُ المَآلُ**- عَيْنُ مُرَادِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الفَوزَان -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- وَمَقْصُودِهِ -**إِنْ شاءَ اللّهُ**-...

وَالحَمْدُ للّهِ.

سَادِسًا: ثُمَّ خَتَمَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ (تَقْرِيظَهُ) **بِنَصِيحَةٍ عَزِيزَةٍ**، قَالَ فِيهَا:

(عَلَى الأَخِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنٍ -إِذَا كَانَ وَلاَ بُدَّ مِنْ نَقْلِ كَلاَمِ أَهْلِ العِلْمِ- **أَنْ يَسْتَوْفِيَ النَّقْلَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ**، وَيَجْمَعَ كَلاَمَ العَالِمِ فِي المَسْأَلَةِ مِنْ مُخْتَلِفِ كُتُبِهِ؛ **حَتَّى يَتَّضِحَ مَقْصُودُهُ**[2]، **وَيَرُدَّ بَعْضَ كَلاَمِهِ إِلَى بَعْضٍ**، وَلاَ يَكْتَفِيَ بِنَقْلِ طَرَفٍ، وَيَتْرُكَ الطَّرَفَ الآخَرَ؛ لأَنَّ هَذَا يُسَبِّبُ سُوءَ الفَهْمِ، وَأَنْ يُنْسَبَ إِلَى العَالِمِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ).

فَأَقُولُ:

---

(١) وقد تقدَّمَ (ص ١٣٩-١٤١) **نَقْضُ شُبْهَةِ** صَاحِبِ «رَفْعِ اللائِمَةِ» حَوْلَ بَعْضِ كَلاَمِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، **وَكَشْفُ مَا فِيهَا مِنْ تَدْلِيسٍ وَتَحْرِيفٍ!**

(٢) انظر ما يتعلّق بهذه الدقيقة (ص ٢١٦-٢١٨) -فيما يأتي-.

إِنِّي: أُشْهِدُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنِّي مَا تَعَمَّدْتُ -يَوْمًا- بَتْرَ[١] نَقْلٍ، أَوْ نَقْلَ شَيْءٍ لِي، وَكَتْمَ آخَرَ عَلَيَّ[٢]...

□ مِن طبائع البَشَر:

وَإِنْ (وَقَعَ) شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي قَلَمِي -أَوْ عَلَى لِسَانِي-؛ **فَلِخَطَإٍ** فِي التَّطْبِيقِ، أَوْ **نَقْصٍ** فِي الْمُتَابَعَةِ، أَوْ **قُصُورٍ** فِي الْمَعْرِفَةِ...

وَهَذَا -كُلُّه- مِنْ **طَبِيعَةِ النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ** فِي مَدَى إِدْرَاكِ الحَقَائِقِ، أَوْ خَفَائِهَا...

فَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ -تَعَالَى- **مِنْ أَدْنَى ذَلِكَ** -فِي الحَيَاةِ، وَبَعْدَ المَمَاتِ-...

وَلاَ يَزَالُ أَهْلُ العِلْمِ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- مُقِرِّينَ بِهَذَا النَّقْصِ البَشَرِيِّ، وَالقُصُورِ الطَّبِيعِيِّ...

□ أمثلة عِلميّة ذات قيمة:

وَمِنْهُ -**تَطْبِيقًا**-: قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الفَوْزَانِ -نَفْسِهِ-حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى كِتَابِهِ «التَّعْلِيقَاتِ الْمُخْتَصَرَةِ عَلَى العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٥)، حَيْثُ قَالَ: «... وَقَدْ رَاجَعْتُهَا، وَأَجْرَيْتُ عَلَيْهَا **بَعْضَ التَّصْحِيحَاتِ وَالتَّعْدِيلاَتِ**[٣]... وَمَنْ

---

(١) وَأَدَبُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -**الجَمُّ**- مَنَعَهُ -جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا- مِنِ اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي **يحلو**(!) **لبعضِهم استعمالُهُ!** -لأدنَى مُنَاسَبَة؛ **ولو لم تكنْ مُناسِبة!!**- وَإِنَّمَا أَتَى -حَفِظَهُ اللَّهُ- بِمَا يُشِيرُ إِلَى (شَيْءٍ) مِنْ مَعْنَاهُ، **دُونَ إِيرَادِ أَيٍّ مِنْ وُجُوهِ النَّقْصِ وَالذَّمِّ المَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ -نَفْسِهِ-**؛ وَأَمَّا (الآخَر[و]ن): فَلَمْ يَفْعَلُوا!! -**وَلِلأَسَف**-.

(٢) وقد كتب مسوِّد «الرفع» (ص ٦٣-٦٦) -في طبعتِهِ الثانية!- فصلاً (صغيرًا) يُدافعُ فيه عن نفسِهِ (!) فيما أُوخِذَ بِهِ -أَيْضًا- مِن (**بترٍ وتحريفٍ**)!!!

وانظر ما تقدَّمَ (ص ٩٨-١٠١).

(٣) وَانْظُرْ حَوْلَ (**التَّصْحِيحَاتِ وَالتَّعْدِيلاَتِ**) مَا سَيَأْتِي (ص ٣٦٥-٣٧٣).

أَدْرَكَ فِيهَا خَطَأً حَصَلَ مِنِّي؛ **فَأَرْجُو أَنْ يُنَبِّهَنِي عَلَيْهِ**، وَلَهُ مِنَ اللَّهِ المَثُوبَةُ...».

أَقُولُ: فَالتَّصْحِيحَاتُ وَالتَّعْدِيلاَتُ -الأُولَى- لَمْ تَنْقُصْ قَدْرَهَا..

وَالأَخْطَاءُ وَالمُلاَحَظَاتُ -**المُتَوَقَّعُ حُصُولَهَا**-ولا بُدًّا- لَنْ تُذْهِبَ فَضْلَهَا...

□ **لِمَ التفريقُ (!) والتمييز؟!**

وَهَلْ أَحَدٌ مِنَ الخَلْقِ -سِوَى النَّبِيِّين وَالمُرْسَلِينَ- خَارِجٌ عَنْ هَذَا الحَدِّ، وَمَعْنَاهُ؟!

وَلِمَ لَمْ يَكُنْ (!) هَذَا السَبِيلُ -نفسُهُ- مَسْلُوكًا مَعِي -**فِيمَا كَتَبْتُ، وَنَشَرْتُ**- قبل (الرّدّ)، و(التَّحذيرِ) و(التّنفيرِ)-؟!

وَرَسُولُنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ [مِنَ الخَيْرِ]**»...

... وما أجملَ كلامَ شيخِ الإسلامِ -في «الرَّدّ على البَكْري» (٢/ ٤٩٠):

«وأئمَّةُ السُّنَّةِ والجماعةِ، وأهلُ العِلْمِ والإيمانِ فيهم **العِلْمُ والعدلُ والرَّحمةُ**:

(**فيعلمون الحَقَّ**) الذي يكونون به موافقين للسُّنَّةِ، سالمين مِنَ البدعةِ.

(**ويعدلون**) على مَن خرجَ منها -**ولو ظلمهم**-؛ كما قال -تعالى-: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ للَّهِ شُهدَاءَ بِالْقِسْطِ **وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لاَ تَعْدِلُوا** اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

(**ويرحمون الخلقَ**): فيريدون لهم الخيرَ والهدَى والعِلْمِ، لا يقصدون الشَّرَّ لهم ابتداءً، **بل إذا عاقبوهم وبيَّنوا خطأَهم وجهلَهم وظلمَهم؛ كان قصدُهم بذلك بيانَ الحقِّ، ورحمةَ الخلق**، والأمرَ بالمعروفِ، والنهيَ عن المنكرِ، وأن يكونَ الدِّينُ -كُلُّهُ- للَّهِ، وأن تكونَ كلمةُ اللَّهِ هي العُليا».

عِلْمًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنِّي -فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرِ» (ص ٣) -وَهِيَ الطَّبْعَةُ المَرْدُودُ عَلَيْهَا مِنْ قِبَلِ اللَّجْنَةِ المُوَقَّرَةِ!- إِلاَّ أَنْ قُلْتُ القَوْلَ نَفْسَهُ:

«فَهَذِهِ هِيَ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»؛ مُرَاجَعَةً مُصَحَّحَةً، وَمَزِيدَةً مُنَقَّحَةً.

وَلَقَدْ تَلَقَّى أَهْلُ العِلْمِ وَطُلاَّبُ العِلْمِ كِتَابِي هَذَا -بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى- بِقَبُولٍ حَسَنٍ، وَنَصَفَةٍ رَاشِدَةٍ؛ سِوَى حُرُوفٍ مِنْهُ -وَكَلِمَاتٍ-، **زَلَّ فِيهَا القَلَمُ، أَوْ كَبَا فِيهَا الذِّهْنُ... كَحَالِ البَشَرِ، وَأَعْمَالِ البَشَرِ، فَأَصْلَحْتُهَا، وَصَحَّحْتُهَا**».

□ الاعتراف بالحقِّ، والرجوعُ إليه:

وَكُنْتُ قَدْ قُلْتُ -أَيْضًا-مِنْ قَبْلُ- فِي كِتَابِي «صَيْحَةِ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» (ص ٧-٩) -مَا نَصُّهُ-:

«لَيْسَ عِنْدِي -هُنَا- مِنْ جَدِيدٍ أُضِيفُهُ -**أَوْ قَدِيمٍ أَحْذِفُهُ**- مِنْ مُقَدِّمَتِي عَلَى [الطَّبْعَةِ الأُولَى مِنْ] كِتَابِي «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»، أَوْ تَعْلِيقَاتِي عَلَيْهِ..

وَإِنَّمَا (قَدْ) يَكُونُ وَقَعَ فِيهِ عِبَارَةٌ -أَوْ عِبَارَاتٌ-، كَلِمَةٌ -أَوْ كَلِمَاتٌ- **شَطَحَ قَلَمِي فِيهَا، وَنَبَا عَنْ إِبَانَةِ قَصْدِي بِهَا**[1]؛ **فَفُهِمَ عَنْهَا غَيْرُ مَا أُرِيدُ مِنْهَا... فَأُصْلِحُ ذَلِكَ، وَأُصَحِّحُ مَا هُنَالِكَ**[2]...

---

(١) فَلاَ (يُسْتَغَلُّ) **الخَطَأُ فِي القول، أو الغَلَطُ فِي التَّعْبِيرِ** -عَلَى فَرْضِ التَّسْلِيمِ بِهِ-، أَوِ **السَّهْوُ فِي الكَلِمَةِ** -إِنْ وَقَعَ-؛ لِيُدَّعَى بِنَاءُ **قَوَاعِدَ** عَلَيْهِ، وَتَرْكِيبُ **شُرُوطٍ** مِنْهُ أَوْ إِلَيْهِ!!

شُجَاعٌ إِذَا مَا أَمْكَنَتْنِي فُرْصَةٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي فُرْصَةٌ **فَجَبَانُ**

(٢) وَهَذَا كُلُّه -**عَلَى وَجْهِ الصِّحَّةِ**- مَا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فِي طَبْعَتِي الثَّانِيَةِ مِنَ «التَّحْذِيرِ».

والحَمْدُ للَّهِ العَلِيِّ الكَبِيرِ... =

وَإِغْلاَقُ كَلِمَةٍ **مِنْ كَاتِبٍ**، أَوْ إِغْمَاضُ فَهْمٍ **عَلَى قَارِئٍ**: أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جِدًّا؛ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يُعَايِشُ العِلْمَ وَالقِرَاءَةَ -بَلْهَ مَنْ يَتَعَانَى التَّصْنِيفَ وَالكِتَابَةَ-؛ فَهُوَ دَلِيلٌ حَازِمٌ قَوِيٌّ عَلَى **بَشَرِيَّةِ النَّاسِ**، وَأَنَّ **الغَلَطَ مُرَافِقُهُمْ، وَالكَمَالَ مُفَارِقُهُمْ**...

□ أحوال فُضلاء الناس:

وَكَلِمَةُ القَاضِي الفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ البَيْسَانِيِّ (المتوفى سنة ٥٩٦هـ) تُعَبِّرُ عَنْ هَذِهِ الحَقِيقَةِ؛ بِأُسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ أَدَبِيٍّ رَفِيعٍ -**لمن يُدرِكُهُ**!-؛ إِذْ يَقُولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

«إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ، إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ **أَحْسَنَ**! وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ **يُسْتَحْسَنُ**! وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ **أَفْضَلَ**! وَلَو تُرِكَ هَذَا لَكَانَ **أَجْمَلَ**!

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ العِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلاَءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَرِ»[1].

أَقُولُ: وَرَاقِمُ هَذِهِ الكَلِمَاتِ، وَكَاتِبُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ: لاَ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الإِطَارِ، وَلاَ يَتَجَاوَزُ هَذَا المِقْدَارِ، **وَالرُّجُوعُ إِلَى الحَقِّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ مَمَادِحِ الخَلْقِ**...

□ الخطأ لا يضرُّ؛ لكن: الإصرار عليه:

فَلاَ يَضِيرُ أَحَدًا مِنَّا خَطَؤُهُ، وَلاَ يَنْقُصُهُ غَلَطُهُ... وَإِنَّمَا الخِصِّيصَى الَّتِي تُعْلِي شَأْنَ صَاحِبِهَا، وَتُجِلُّهُ -**لاَ تُذِلُّهُ**!- هِيَ أَنَّهُ «إِذَا ذُكِّرَ ذَكَرَ»[2]، مَا اسْتَعْظَمَ وَلاَ

= **والطَّبعةُ الثَّالثةُ** عمَّا قريب -بإذن اللَّهِ- السَّميعِ المُجيب-.

(١) «الإعلام بأعلام البَلَدِ الحَرَامِ» (ص ٤٥٦) لِلنَّهْرَوالي، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ).

وانظر ما سيأتي (ص ٣٦٥).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٢٧٦) لشيخنا الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

اسْتَكْبَر، وَلاَ تَعَالَى وَلاَ تَجَبَّرَ.. مُتَدَثِّرًا بِالتَوَاضُعِ، **مُتَجَنِّبًا بَطَرَ الحَقِّ وَغَمْطَ النَّاس... فَهُوَ القَاصِمَةُ -مِنَ الجَذْرِ والأَسَاس-...**

كَـمْ جَـاهِلٍ مُتَواضِـعٍ سَـتَرَ التَّوَاضُـعُ جَهْلَـهُ

وَمُـبَرِّزٍ فِـي عِلْمِـهِ هَـدَمَ التَّكَـبُّرُ فَضْلَـهُ

فَـدَعِ التَّكَـبُّرَ مَـا حَيِيـتَ وَلاَ تُصَـاحِبْ أَهْلَـهُ

إِنَّ التَّكَـبُّرَ لِلْفَتَـى عَيْـبٌ يُقَبِّـحُ فِعْلَـهُ

وَأَقُولُ بِصَوْتٍ عَالٍ، وَبِصَرِيحِ المَقَال:

❑ هذه هي الحقيقة:

«اللَّهُ -وَحْدَهُ- يَعْلَمُ أَنِّي مَا كَتَبْتُ **تَتَبُّعًا** لِلعَوْرَات، وَلاَ **تَفَكُّهًا** بِالسَّوْءَات، وَلاَ طَلَبًا للنِّزَال، وَلاَ حُبًّا فِي الجِدَال، **وَلاَ نُصْرَةً لأَنْظِمَةِ البَاطِل، وَلاَ خِذْلاَنًا لِلقَائِمِينَ فِي وَجْهِ الصَّائِل**؛ وَلَكِنَّنِي رَأَيْتُ شَبَابَ الإِسْلاَمِ فِي زَهْرَةِ عُمُرِهِ، وَقُوَّةِ نَشَاطِهِ، أَقْبَلَ عَلَى العِلْمِ، وَرُبَّمَا ضَاقَتْ عَلَيْهِ دِيَارُهُ حَتَّى هَانَ عَلَيْهِ مُفَارَقَتُهَا -كَالنَّحْلَةِ تَرْحَلُ إِلَى المَكَانِ السَّحِيق، لِتَرْجعَ إِلَى خَلِيَّتِهَا بِالرَّحِيق-، وَكُلَّمَا لاَحَتْ عَلَى مُحَيَّاهُ مَخَايِلُ النَّجَابَةِ؛ مُدَّتْ إِلَيْهِ **يَدٌ عَجْلَى** لِتَقْطَعَ عَنْهُ الطَّرِيق.

وَلاَ بُدَّ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- **مِنْ تِبْيَان مَنْهَجِ السَّلَفِ** -عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ رِضَاه-، بِمَا لاَ مَطْمَعَ فِي طَرْقِ حِمَاه، **وَرَبْطِ الأُمَّةِ بِعُلَمَائِهَا**، عِصْمَةً لَهَا مِنْ أَنْ يَسُوقَهَا الرُّوَيْبِضَةُ سَوْقَ النِّعَاجِ إِلَى حَتْفِهَا»[1].

---

(١) **«مَدَارِكُ النَّظَرِ فِي السِّيَاسَة؛ بَيْنَ تَطْبِيقَاتِ الشَّرْعِ وَانْفِعَالاَتِ الحَمَاسَة»** (ص ٣٣٨) للأَخِ الفَاضِلِ الشَّيْخِ عَبدِ المَالِكِ رَمَضَانِي **-حَفِظَهُ اللَّهُ، وثبّتهُ-** بِتصرُّفٍ يَسِيرٍ. =

❑ **كُلُّ ما جرى -ويجري!- مُتوقَّع:**

وَإِنِّي لأَعْلَمُ -مُنْذُ بَدَأْتُ التَّحْذِيرَ مِنَ **الحِزْبِيِّينَ**، وَالنَّكِيرَ عَلَى **التَّكْفِيرِيِّينَ** [**وَالثَّوْرِيِّينَ**]، وَالتَّنْفِيرَ عَنِ **الجَهَلَةِ المُتَعَالِمِينَ**، وَكَشْفَ أَحَابِيلِ **الحَمَاسِيِّينَ المُهَيِّجِينَ**، وَنَقْضَ شُبُهَاتِ **المُتَطَاوِلِينَ** عَلَى عُلَمَائِنَا السَّلَفِيِّينَ -**وَالمُتَسَتِّرِينَ، أَوِ المُتَتَرِّسِينَ!**- أَنَّ أُولَئِكَ (جَمِيعًا) لَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ سُكُوتٌ[1]! وَلاَ اسْتِسْلاَمٌ!! وَلاَ تَوَقُّفٌ!!! وَإِنَّمَا (سَيَجْتَهِدُونَ) غَايَةَ وُسْعِهِمْ- وَبِكُلِّ مَا تَدْفَعُهُمْ إِلَيْهِ أَخْلاقُهُمْ! وَمَا يُمْلِيهِ عَلَيْهِمْ شَيْطَانُهُمْ!!- فِي **إِلْصَاقِ الفِرَى وَالتُّهَمِ، وَتَتَبُّعِ العَثَرَاتِ وَالزَّلاَّتِ** (بِنَهَمٍ)، وَالبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ قُصُورًا وَعَلاَلِيَ[2].. مَبْنِيَّةً عَلَى قَاعِدَةِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (!) ﴿**ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾..

وَهَذَا كُلُّهُ -**قُلُّهُ وَجُلُّهُ**- رَاجِعٌ إِلَى مُنْطَلَقِ: «مَا جَاءَ أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ [أَيِ: النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-] إِلاَّ **عُودِيَ**»[3]...

.. **فَيَا نَفْسُ عُودِي!**

❑ **الانتصار... للحقّ:**

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الإِسْلاَمِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ القَائِلَ -كَمَا فِي «العقودِ الدُّرِّيَّة» (ص ٢٦٥)-لتلميذِهِ الإمام ابنِ عبدِ الهَادِي-:

= **وَهَذَا كِتَابٌ جَيِّدٌ -غَايَةً-، رُغْمَ أُنُوفِ الحِزْبِيِّينَ، وَ(التَّكْفِيرِيِّينَ، وَالثَّوْرِيِّينَ)**...

وَانْظُرْ مَقَالِي عَنْهُ -مَدْحًا، ووَصْفًا- فِي رسالتِنَا (**الأَصَالَة**) (رقم: ٢٨، ص ٤٨-٥٠).

(١) هَذَا مَا كَتَبْتُهُ قَبْلَ أكثر مِن سَبْعِ سَنَوَاتٍ!! **وَالحَبْلُ عَلَى الجَرَّارِ -كَمَا يُقَالُ-!**

(٢) فَكُلُّ مَا **لَمْ يَفْهَمُوهُ** (!)، أَوْ يَعْجِزُونَ عَنِ اسْتِيعَابِهِ (!)، أَوْ يُغْيِيهِمْ مَعْرِفَةُ الوَجْهِ فِيهِ (!) فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَهُ: **كَذِبًا! أَوْ تَدْلِيسًا! أَوْ خِيَانَةً! أَوْ عَدَمَ أَمَانَةٍ! أَوْ بَتْرًا!!**

(٣) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٧)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ.

«فَلاَ أُحِبُّ أَنْ يُنْتَصَرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبَبِ **كَذِبِهِ عَلَيَّ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعُدْوَانِهِ**؛ فَإِنِّي قَدْ أَحْلَلْتُ كُلَّ مُسْلِمٍ، وَأَنَا أُحِبُّ الخَيْرَ لِكُلِّ المُسْلِمِينَ، وَأُرِيدُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الخَيْرِ مَا أُحِبُّهُ لِنَفْسِي، **وَالَّذِينَ كَذَبُوا وَظَلَمُوا فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي**».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٣/ ٢٦٦):

«لَيْسَ غَرَضِي إِيذَاءَ أَحَدٍ، وَلاَ الانْتِقَامَ مِنْهُ، وَلاَ مُؤَاخَذَتَهُ، وَأَنَا عَافٍ عَمَّنْ ظَلَمَنِي»[١].

❑ نَصِيحَة... صَرِيحَة:

وَأَقُولُ -بَعْدُ- لِجَمِيعِ القُرَّاءِ -**مُؤَالِفِينَ وَمُخَالِفِينَ**-:

«كُونُوا -كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ السَّلاَمُ- «... عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»؛ تَرْمُونَ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ، وَتَصْدُرُونَ عَنْ رَأْيٍ مُحْكَمٍ وَاحِدٍ، وَبِخَاصَّةٍ فِي القَضَايَا الكَبِيرَةِ، وَالمَسَائِلِ العَظِيمَةِ -**كَقَضَايَا الكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ**... وَمَا يَتْبَعُهَا-؛ الَّتِي هِيَ -جَمِيعًا- **أَجَلُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَضَايَا خِلافِيَّةً، أَوْ أَنْ تَصِيرَ آرَاءً ذَاتِيَّةً شَخْصِيَّةً**...

وَإِنَّمَا -هِيَ- **نَهْجٌ مُسْتَبِين، وَطَرِيقٌ أَمِين**؛ لِلعُلَمَاءِ العَامِلِين، السَّالِكِينَ سَبِيلَ السَّلَفِ الصَّالِحِين...»[٢].

... وَاللَّهُ المُسَدِّدُ..

❑ نحن.. والحقّ:

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنِّي أَقُولُهَا -بِصَرَاحَةٍ- مُدَوِّيًا:

يَا قَوْمَنَا! يَا إِخْوَانَنَا! يَا مَشَايِخَنَا! يَا مُخَالِفِينَا:

---

(١) وَبِمِثْلِ هَذْيِهِ أَقْتَدِي، وَبِنَحْوِ أَخْلاَقِهِ أَتَمَثَّلُ -**مُجَاهِدًا نَفْسِي**-... وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ.

(٢) **«حَتَّى لا يَحْزَنَ المُحِبُّونَ، وَلاَ يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ»** (ص ٧)!

وَاللَّهِ -وَتَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ-: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاوَةٌ، وَلاَ خُصُومَةٌ...

بَلْ نَحْنُ أَذِلَّةٌ أَمَامَ عَتَبَتِهِ...

وَأَرِقَّاءُ بَيْنِ يَدَيْ حُجَّتِهِ...

فَهَلْ مِنْ مُنْصِفٍ؟!

وَهَلْ مِنْ مُجِيبٍ؟!

... أَوْ مُسْتَجِيبٍ؟!

❑ **(أنا)... وغيري:**

فَهَلْ يَخْتَلِفُ **(تَصْحِيحِي أَوْ تَعْدِيلِي)** -مِنْ قَبْلُ- عَمَّا قَدْ يَكُونُ مِنِّي -بعدُ-فَضْلاً عَمَّا يَكُونُ مِنْ **(غَيْرِي)**-؟!

وَهَلْ ذَاكَ (نَقصَ قَدْرَ) **مَا كَتَبْتُ** -أَوْ كَتَبَ!-؟!

أَمْ (أَذْهَبَ فَضْلَ) **مَا زَبَرْتُ** -أَوْ زَبَرَ!-؟!

اللَّهُمَّ لاَ، وَأَلْفُ لاَ...

... **إلاَّ** عِنْدَ مَنْ عَشِيَتْ بَصِيرَتُهُ، وَاسْوَدَّتْ قَرِيحَتُهُ، وَأَظْلَمَتْ **(حَقِيقَتُهُ)**...

فَمِثْلُهُ: اغْسِلْ يَدَيْكَ مِنْهُ، وَكَبِّرْ عَلَيْهِ أَرْبَعًا -ولو مِن غيرِ وضوءٍ!-!!!

وَكُلُّ مُنْتَسِبٍ لِلْعِلْمِ -عَالِمًا كَانَ أَمْ طَالِبَ عِلْمٍ- لَهُ مِنْ ذَلِكَ نَصِيبٌ بِقَدْرِهِ **-قِلَّةً أَوْ كَثْرَةً-**.

وَسَيَأْتِي أَمْثِلَةٌ عَلَى ذَلِكَ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

ثَانِيًا: هَذَا التَّوْجِيهُ العلميُّ (العَالِي) مِنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالح الفَوزَان -أَيَّدَهُ اللَّهُ-؛ **فِي جَمْعِ أَطرافِ الكَلِمِ، وضَمِّ النَّظِيرِ إلى نظيرِهِ**-؛ لماذا أَعْرَضَ عَنْهُ

-نحوي- (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللائِمَةِ»، وَنَأَى مِنْهُ بِجَانِبِهِ؟!

❑ **مُراوغة مكشوفة:**

فَهذَا كِتَابِي «**التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِئَة بتأْصِيلاتِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِـي مَسَـائِلِ الإِيمَـان، وَالرَّدِّ عَلَى المُرْجِئَة**»؛ مَطْبُوعٌ قَبْلَ (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)، -وَمِنْ بَابِ أَوْلَى وَأَوْلَى- قَبْلَ «الأَجْوِبَةِ المُتَلائِمَة» -التي (**عليها**)-!!

فَلِمَاذَا هَذَا الصَّنِيع **الفَظِيع** -مِنه عنه- إِعْرَاضًا وَصُدودًا؟!

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ؟!

فَأَقُولُ: بَلَـى؛ (وَقَـفَ) عَلَيْـهِ؛ لكِنَّـهُ (سَـارَعَ) -**وَأَوْقَفَـهُ، ووَقَّفَـهُ!**- مُرَاوِغًـا بِذِكْرِهِ (!)؛ لِصَرْفِ الأَذْهَانِ عَنْهُ! وَإِبْعَادِ العُيونِ مِنْهُ!

وَكَيْـفَ لاَ يَفْعَـلُ؟! وَهُـوَ الكِتَـابُ المُبْطِـلُ لِكُـلِّ شُـبَهَاتِهِ، وَالنَّـاقِضُ لِجَمِيـعِ افْتِرَاءَاتِهِ، وَالمُفَنِّدُ لِسَائِرِ إِشْكَالاَتِهِ!!

لَقَدْ طَيَّرَهُ، وَأَبْعَدَهُ، وَنَأَى بِنَفْسِهِ -وَقُرَّائِهِ- عَنْهُ[1]!

❑ **حقيقة (المراوغة):**

فَهُوَ -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ- لَمَّا رَآنِي فِي «الأَجْوِبَةِ المُتَلائِمَـةِ»- نَقَلْـتُ كَلاَمًـا **يُوَضِّـحُ مُرَادِي وَمَقْصِدِي** مِنْ كِتَابِي «التَّعْرِيفِ والتَّنْبِئَةِ»: عَـرَفَ أَنَّ رِسَـالَتَهُ (!) **سـتتهاوى، وَتَنْتَهِي، وَيُقْضَى عَلَيْهَا**، وَأَنَّ كُلَّ مَا (**لَبَّس**) بِهِ عَلَـى قُرَّائِـهِ -فَضْـلاً عَمَّـا أَوْهَـمَ بِـهِ **المُقَرِّظِينَ لَهُ!**- وَهَذَا لَيْس بِضَارِّهِمْ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مَنْقُوضٌ فِي «التَّعْرِيفِ والتَّنْبِئَة»: آثَرَ السَّلاَمَةَ (!)، وَإِبْقَاءَ (**المَعْرَكَة**) بَعِيدَةً عَنِ «التَّعْرِيف»؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ مَا أُتْخِمَ بِهِ (**كَلاَمُهُ**) مِنْ تَزْيِيفٍ وَتَحْرِيفٍ!

---

(١) انظر ما تقدَّمَ (ص ١٠٧-١٢٦).

وَمَا سَيَأْتِي -قَرِيبًا-مِنْ ذَلِكَ- كَافٍ لإِظْهَارِ **الحَقِيقَة**، بِالنُّقُولِ المُوَثَّقَةِ **الدَّقِيقَة**...

... هَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ -وَ**الإِشَادَةَ بِهِ**-، وَاسْتِرْعَاءَ النَّظَرِ إِلَيْهِ -مِنْ كَلامِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِح الفَوْزَان-مَتَّعَ اللَّهُ بِهِ-، **وَهُوَ كَلامُ عَالِمٍ، بِأَدَبِ عَالِمٍ، وَتَنْبِيهِ عَالِمٍ**...

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ.

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ يُونُسَ الصَّدَفِيَّ -القَائِلَ-:

«مَا رَأَيْتُ **أَعْقَلَ** مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ نَاظَرْتُهُ يَوْمًا فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ افْتَرَقْنَا، وَلَقِيَنِي، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! **أَلاَ يَسْتَقِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَانًا وَإِنْ لَمْ نَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَةٍ؟!**»[1].

بَلَى؛ وَاللَّهِ..

... بَلْ مَسَائِل! وَلَكِنْ؛ نَظَرًا فِي البَيِّنَاتِ وَالدَّلاَئِل، لاَ عَصَبِيَّةً لِنَاقِل، أَوْ تَعَصُّبًا على قَائِل...

□□□□□

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٦).

ومِنَ المُقرَّرِ عنـد أهـلِ العِلْـم؛ أنَّ (**المسائلَ الاجتهاديَّةَ لا يُلْزَمُ فيها برأيٍ**) -كما في «الفوائد المُنتقاة» (ص ١١٣)-لشيخنا العلاَّمةِ عبدِ المُحسنِ العبَّاد-.

نَعَم؛ القناعةُ الشَّرعيَّةُ بالدَّليلِ مُلزِمةٌ صاحبَها -ديانةً وأمانةً-.

وانظر «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٧٩) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-.

وخُلاصة هذا ما قيل:

وليس كُلُّ خلافٍ جاءَ معتبرًا ... إلاَّ خلافٌ له حظٌّ مِنَ النَّظَرِ

الوَقْفَةُ الثَّانِيَةُ

مَعَ تَقْرِيظِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ

... وَكَانَ ثَانِي التَّقَارِيظِ: تَقْرِيظَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ[1] بنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ -وَفَّقَهُ اللَّهُ- (ص ٧-٩):

وَلِي عَلَى مَا كَتَبَ فَضِيلَتُهُ كَلِمَاتٌ، وَإِيضَاحَاتٌ:

❑ شكرُ أهلِ الشكرِ:

الأَوَّلُ: شُكْرُهُ عَلَى مَا وَصَفَنِي بِهِ -تَقْدِيرًا- بِـ**(الأَخِ الشَّيْخِ)** -كَمِثْلِ صَنِيعِ مَعَالِي الشَّيْخِ صَالِح الفَوزَان -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-؛ بَيْنَمَا كَانَ أُسْلُوبُ **(مُسَوِّدِ)** «رَفْع

(١) انْظُرْ كِتَابِي «الرَّدّ البُرهَانِي» (ص ٢٣٥-٢٣٦) لِمَعْرِفَةِ تَلْبِيسِ -حَوْلَ اسْمِ فَضِيلَتِهِ!- دَلَّسَ بِهِ (!) بَعْضُ **(الوَرَّاقِين)**! وَأَشْيَاعِهِمُ **المُتَحَزِّبِين**!!

ثم رأيتُ -بَعْدُ- عبر **(الإنترنت!)** -ردًّا لهذا **(الورَّاق)** -نفسه!- **يكذبُ على (هيئةِ كبارِ العلماءِ!) -فيه- أنَّهَا وَصَفَتْنِي بِـ(الفسوقِ)!!!** -عاملَهُ اللَّهُ بعدلِهِ-؛ ويردُّ به على تعليقي عليه (!)؛ **فكان -بردّه- مُغالطًا لنفسه، وقرّائه... والسكوتُ عن مثلِهِ يكبتُهُ ويُخرِسُهُ**... فلا أَزيدُ عما قلتُهُ -هنالك-.

... وقد رأيتُ -**بعد**-أيضًا- كلامًا في تعقُّب هذا (الورّاق)؛ كتبه أخونا الفاضل الشيخ سمير الزهيري -نفع اللَّهُ به- في رسالته «**فتح الباري في الذبِّ عن الألباني**» (ص ١٣-٢٦) تحت عنوان: «**الرّدّ على أحد الجهلة**»؛ **كشف فيه حالَهُ، ونقض به أحوالَهُ**؛ فجزاهُ اللَّهُ خيرًا.

اللائِمَةِ» قَمِيئًا جِدًّا؛ بِعِبَارَاتِهِ الفِجَّةِ، وَأَوْصَافِهِ الهَشَّةِ!!

وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَغْرَبٍ مِنْهُمَا -حَفِظَهُمَا اللَّهُ-، وَلاَ مِنْهُ! -هَدَاهُ اللَّهُ-...

الثَّانِي: وَصْفُهُ (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) بِأَنَّهَا: «بَيَّنَتْ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ مَا تَضَمَّنَهُ هَذَانِ الكِتَابَانِ مِنْ أَخْطَاءٍ فِي مَسَائِلِ الإِيمَانِ وَالتَّكْفِيرِ...»!

فَأَقُولُ -مَعَ التَّقْدِيرِ-:

❑ مع حيثيّات فتوى (اللجنةِ الدائمة).. مِن جديدٍ:

لَيْسَ فِي نَصِّ الفَتْوَى ذَلِكَ! -**بَلْ وَلاَ شيءٌ مِنه مِمَّا يُشِيرُ إِلَيْهِ!**-.

بَلِ النَّصُّ بِعَكْسِ ذَلِكَ؛ إِذْ فِيهِ قَوْلُهُمْ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ-:

«وَبَعْدَ دِرَاسَةِ اللَّجْنَةِ لِلْكِتَابَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَالاطِّلاَعِ عَلَيْهِمَا؛ تَبَيَّنَ لِلَّجْنَةِ أَنَّ كِتَابَ «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ»، جَمْعَ/ عَلِيِّ بْنِ حَسَنٍ الحَلَبِيِّ -فِيمَا أَضَافَهُ إِلَى كَلاَمِ العُلَمَاءِ فِي مُقَدِّمَتِهِ وَحَوَاشِيهِ- **يَحْتَوِي عَلَى مَا يَأْتِي**[(١)]..»!

فَهَذَا كَلاَمٌ بَيِّنٌ فِي **إِفَادَةِ الحَصْرِ** فِي المَقَالِ! وَلَيْسَ فِيهِ أَيُّ إِشَارَةٍ إِلَى أَدْنَى **(إِجْمَالٍ)**...

فَلِمَاذَا **(التَّحْمِيلُ)** وَ**(الاحْتِمَالُ)** -فِيمَا لَيْسَ لَهُ أَدْنَى مَجَالٍ-؟!

وَأَمْرٌ آخَرُ:

---

(١) بَيْنَمَا كَانَ لفظُ كلامِهِم فِي (فَتْوَى كِتَابِ «الحكم بغير ما أنزل اللّه»...) -لِلأَخ الدكتور خالد العنبري- مُفِيدًا لِمَعْنَى هَذَا (الإِجْمَالِ)؛ حَيْثُ قَالُوا: (.. **وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي**)!!

وَبَيْنَ العِبَارَتَيْنِ -وَمَعْنَيَيْهِمَا!- بَوْنٌ وَفَرْقٌ كَبِيرَانِ...

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ (**أَلْفَاظَ المَشَايِخِ مُعْتَبَرَةٌ**) -كَمَا يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الأُصُولِ-.

وَسَيَأْتِي لِهَذَا زِيَادَةُ بَيَانٍ.

❑ **بين «التحذير»، و«الصيحة»:**

أَنَّ الدِّرَاسَةَ تَمَّتْ لِلْكِتَابَيْنِ: «التَّحْذِيرِ»، وَ«صَيْحَةِ نَذِيرٍ»؛ بَيْنَمَا جَاءَ التَّنْبِيهُ (**الْمُفَصَّلُ**) عَلَى «التَّحْذِيرِ» -فَقَط-!

وَأَمَّا «صَيْحَةُ نَذِيرٍ»؛ فَفِي الفَتْوَى -حَوْلَهُ- مَا نَصُّهُ:

«وَبِالاطِّلاعِ عَلَى الرِّسَالَةِ الثَّانِيَةِ: «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»، **وُجِدَ** (!) أَنَّهَا كَمُسَانِدٍ لِمَا فِي الكِتَابِ المَذْكُورِ -وَحَالُهُ كَمَا ذُكِرَ-...»!

فَنَقْدُ اللَّجْنَةِ المُوَقَّرَةِ جَاءَ **مُفَصَّلاً** عَلَى «التَّحْذِيرِ»، **وَمُجْمَلاً** -بَلْ مُبْهَمًا!- حَوْلَ «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»!

❑ **قلبُ الوقائعِ، وعكسُها:**

وبناءً على ذلك: جَاءَ «رَفْعُ اللائِمَةِ» (مُفَصَّلاً) عَلَى «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»! وَمُجْمَلاً -**بَلْ فَارغًا!**- حَوْلَ «التَّحْذِيرِ»!! بَلِ «الأَجْوِبَةِ» -أَيْضًا-!!!

... **ظَهْرًا لِبَطْنٍ، وَرَأْسًا لِقَدَمٍ!!**

وَلاَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصَرٍ أَنَّ رِسَالَتِي «الأَجْوِبَة المُتَلاَئِمَة» جَاءَتْ تَعَقُّبًا عَلَى مَا اسْتُدْرِكَ عَلَيَّ -بِالتَّفْصِيلِ- حَوْلَ «التَّحْذِيرِ»، **لاَ «الصَّيْحَةِ»**...

فَعَكَسَ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللائِمَةِ» المَطْلُوبَ! وَقَلَبَ المُرادَ!!

... **وَهَذَا عَيْنُ مَا خَطَّطَ وَأَرَادَ!**

الثَّالِثُ: مَا سَلَّمَ بِهِ فَضِيلَتُهُ مِمَّا **ادُّعِيَ عَلَيَّ مِنْ أَخْطَاءٍ**، وَمَا أُلْبِسْتُهُ -**بِغَيْرِ حَقٍّ**- مِنْ دَعْوَى بَتْرِ كَلامِ أَهْلِ العِلْمِ: **هُوَ مُغَايِرٌ لِلْوَاقِعِ -تَمَامًا-**.

❑ **تسليم غيرُ سليم:**

وَالقَارِئُ **المُنْصِفُ** سَيَرَى -بِجَلاءٍ- أَنَّ هَذَا -كُلَّهُ- دَعَاوَى **عَارِيَةٌ** عَنِ الدَّلِيلِ،

وَادِّعَاءَاتٌ خَالِيَةٌ مِنَ الحُجَجِ...

وَسَوْفَ تَرَى مَا خَبَّأَ الثَّلْجُ تَحْتَهُ لِيَظْهَرَ نُورُ الحَقِّ وَالشَّمْسُ تَسْطَعُ

الرَّابِعُ: مَا نَسَبَهُ إِلَيَّ فَضِيلَتُهُ: (مِنْ أَنَّ الإِيمَانَ لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِالقَلْبِ)...

وَمِثْلُهُ: (الكُفْر لاَ يَكُونُ إِلاَّ بِالاعْتِقَادِ وَالتَّكْذِيبِ وَالاسْتِحْلاَلِ)...

فَهُمَا لُبُّ مُلاحَظَتِهِ! وَلُبَابُ مُوَافَقَتِهِ!! -انْسِيَاقًا مِنْهُ -سَدَّدَهُ اللَّهُ- وَرَاءَ مَا سَوَّدَهُ -**وَرَمَانِي بِهِ!**- صَاحِبُ «رَفْعِ اللائِمَةِ» -عَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ-، وَثِقَةً بِهِ...

فَأَقُولُ:

❏ براءةٌ.. لا تحتاج دليلاً:

يَعْلَمُ رَبِّي -جَلَّ فِي عُلاَهُ، وَعَظُمَ فِي عَالِي سَمَاهُ- أَنَّ هَذَا لَيْسَ عِنْدِي، وَلاَ أَنَا قَائِلٌ بِهِ...

بَلْ كُتُبِي تَرُدُّهُ، وَمُصَنَّفَاتِي تَنْقُضُه، وَعَقْلِي وَقَلْبِي -وَوَاقِعِي!- يَنْقُدُهُ وَيَرْفُضُه...

وَلَئِنْ كَانَ[1] فِي (بَعْضِ) قَوْلِي -قَدِيمًا- مَا (قَدْ = يُوهِمُ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ (أَقْوَالِي) -آخِرًا- تَدْفَعُ ذَلِكَ الإِيهَام، وَتَنْقُضُ أَدْنَى اتِّهَام، وَتَكْشِفُ أَقَلَّ إِبْهَام...

❏ نصوصٌ قواطعُ:

وَ(مِنْ) أَوَاخِرِ ذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ، وَتَوْفِيقِهِ- كِتَابِي «**التَّعْرِيفُ والتَّنْبِئَة بِتَأْصِيلاتِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ لِمَسَائِلِ الإِيمَان، وَالرَّدِّ عَلَى المُرْجِئَة**»:

---

(١) انظر فائدةً (لطيفةً) -حولَ هذا التَّعبير- في كتابِ «إعلام الموقِّعين» (٣/ ٤٧٤) للإمامِ ابنِ القيِّم، وعنه: «جامع الفقه» (٦/ ٦١٧) -لِيُسري السَّيِّد-.

– فَفِيهِ (ص ٥١-٥٥): (الأَصْلُ الثَّالِثُ: الإِيمَانُ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَوَقْرٌ بِالجِنَانِ، وَعَمَلٌ بِالأَرْكَانِ، وَبَيَانُ أَنَّ خِلَافَ المُرْجِئَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ حَقِيقِيٌّ، **وَلَيْسَ -فَقَط- لَفْظِيًّا**)[1]..

❑ هذه هي أنواع الكفر:

– وَفِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَةِ» -أَيْضًا- (ص ٩٩-١٠٠) النَّقْلُ -وَالتَّقْرِيرُ- لِمَا هُوَ الحَقُّ اليَقِينُ مِنْ (**أَنَّ الكَفْرَ المُخْرِجَ مِنَ المِلَّةِ -كَمَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ- أَنْوَاعٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَلَيْسَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ**:[2]

تَكْذِيبٌ.

وَجُحُودٌ.

وَعِنَادٌ.

وَنِفَاقٌ.

وَإِعْرَاضٌ.

---

(١) وَهَذَا -وَالمِنَّةُ لِلَّهِ- أَعْلَى مِنْ **مَطْلُوبِ** فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجحي -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- **كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ**-.

وَلْيُنْظَرْ -أَيْضًا- كِتَابِي «الرّدّ البرهاني في الانتصار للإمام الألباني» (ص ٣٥).

(٢) وَفِيهِ (ص ٩٦) إِثْبَاتُ جَمِيعِ (**أَنْوَاعِ الكُفْرِ**؛ إِبَاءً، وَاسْتِكْبَارًا، وَامْتِنَاعًا، وَشَكًّا، وَنِفَاقًا... وَغَيْرَ ذَلِكَ)....

مَعَ العَزْوِ -فِي الحَاشِيَةِ- لِـ«صَيْحَةِ نَذِيرٍ» (ص ٤٧-٤٨/ الطَّبْعَةَ الأُولَى سَنَةَ ١٤١٧هـ)، وَ«الأَجْوِبَةِ المُتَلائِمَةِ» (ص ١١-١٦).

وَفِي «الصَّيْحَةِ» -المَطْبُوعِ قَبْلَ نَحْوِ سَبْعِ سَنَوَاتٍ!-: النَّقْلُ الصَّرِيحُ عَنِ الإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ؛ فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الكُفْرِ -مُفَصَّلَةً-...

وَشَكٌّ».

... فَأَيْنَ المُلاحَظَةُ[١]؟!

نَعَمْ؛ لاَ يَخْرُجُ أَمْرُ هَذَا (المُسَوِّدِ) عَمَّا قِيلَ:

❑ مرضى النفوس:

«**مَا مِنْ شَخْصٍ فِي (نَفْسِهِ) شَيْءٌ عَلَى آخَرَ؛ إِلاَّ وَيَجِدُ عَلَيْهِ بَعْضَ الأَشْيَاءِ، لَكِنْ عِنْدِ المُحَاقَقَةِ نَجِدُهَا جُزْئِيَّاتٍ تُغْمَرُ فِي بَحْرِ عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَفَضْلِهِ**، وَالعِصْمَةُ لأَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَالكَمَالُ لِلَّهِ -وَحْدَهُ-»[٢].

فَإِذَا جَاءَتْ جُمْلَةٌ -**أَوْ كَلِمَةٌ**-مَا- فِيهَا شَيْءٌ (قَدْ) يُشْكِلُ عَلَى **العَيْنِ** (!)، أَوْ يَنْبُو عَنْهُ **الفَهْمُ** (!)؛ فَلِمَ لاَ يُدْفَعُ إِشْكَالُهَا **بِالبَيِّنِ مِنَ الكَلاَمِ، وَالوَاضِحِ مِنَ البَيَانِ**؟!

❑ بيانُ الغامض، وتفسير المُبْهَم:

وَرَحِمَ اللَّهُ -تَعَالَى- شَيْخَ الإِسْلاَمِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ -القَائِلَ- كَمَا فِي «الجَوَابِ الصَّحِيحِ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ المَسِيحِ» (٤/ ٤٤):

---

(١) فَلْيَسْتَدْرِكْ عَلَيَّ (الأَخُ) سَعْدٌ اسْتِفْهَامِي -**ثُمَّ تَعَجُّبِي**!- (!) هَذَا -**مَرَّةً أُخْرَى**-! **وَمِثْلُهُ الآتِي بَعْدَهُ، وَبَعْدَهُ، وَبَعْدَهُ**...

فَكَانَ مَاذَا؟!

وَإِلاَّ؛ فَلْيُجِبْ؛ هُوَ -أَوْ غَيْرُهُ!-.

مَعَ التَّنْبِيهِ -**بَعْدَ التَّنَبُّهِ**!- إِلَى أَنَّ أُسْلُوبَ (الاسْتِفْهَامِ) -بِأَنْوَاعِهِ!- مِنْ أَجْمَلِ -وأعلى- أَسَالِيبِ القُرْآنِ... ﴿**فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ**﴾؟!

(٢) مِنْ مقدّمة الشيخ **بكر أبو زيد** -عافاه اللَّه وسدّده- عَلى كِتَابِ «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٧)، وَانْظر (ص ١٣٠) -منه-.

«يَجِبُ أَنْ يُفَسَّرَ كَلامُ المُتَكَلِّمِ[1] بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيُؤْخَذَ كَلَامُهُ هَا هُنَا وَهَا هُنَا،

---

(١) فَلَمْ يَخُصَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- ذَلِكَ التَّفْسِيرَ- **عَلَى هَذَا النَّسَقِ** -بِكَلَامِ اللَّهِ-سُبْحَانَهُ-، أَوْ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-حَسْبُ-، **وَإِنَّمَا عَمَّمَ القَوْلَ، وَأَطْلَقَهُ؛ فِي كُلِّ (مُتَكَلِّمٍ)**...

ولاَ يُقالُ: سياقُ كلامِهِ واردٌ بشأْنِ كلامِ اللَّهِ ورسولِهِ!!

لأنَّ خصوصَ السَّببِ لا يَنْفِي عمومَ الحُكْمِ؛ وهو الذي يترشَّحُ -بجلاءٍ- مِن كلامِ شيخِ الإسلام -هنا-.

وإلاَّ؛ فَهَلْ تُوصَفُ معانِي كلامِ اللَّهِ ورسولِهِ: **بالعُرفِ والعادةِ؟!**

وَلَكِنَّ هَذَا التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ -**المُنضبطَ**- لاَ يَجُوزُ أَنْ يُتَّخَذَ تُكَأَةً (**لِتَمْيِيعِ**) مَسَائِلِ العَقِيدَةِ وَالمَنْهَجِ، أَوِ **التَّهَرُّبِ مِنِ اعْتِرَافِ المُخْطِىءِ بِخَطَإِهِ وَغَلَطِهِ**، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُون (فيه) فَتْحُ مَدَاخِلَ -أَوْ مَخَارِجَ!- لأَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالبِدَعِ؛ يَتَّخِذُونَهَا سُلَّمًا **لِمَنْهَجِ مُوَازَنَاتِهِمُ المائعِ المَرْفُوضِ، وَتَحَزُّبِهِمُ الضَّائعِ المَنْقُوضِ**...

وَكُلُّ مُخَالِفٍ لِهَذَا التَّأْصِيلِ -**فِي كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ!**-(غُلُوًّا) أو (تقصيرًا)- فَهُوَ:

- **إِمَّا: سَاقِطٌ (فِي أَحْضَانِ الحِزْبِيَّةِ)!**

- **وَإِمَّا: أَنَّهُ وَالحِزْبِيِّينَ (فِي خَنْدَقٍ وَاحِدٍ)!**

... وَلَنْ يُفِيدَ -هَؤُلاَءِ، وَلاَ أُولَئِكَ!- (**التَّخَلُّصُ**) بِالعِلَلِ الوَاهِيَةِ، وَلاَ (**التَّمَلُّصُ**) بِالكَلِمَاتِ المُتَهَاوِيَةِ!!

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ -**فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا المَعْنَى**- فِي كِتَابِهِ «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (٣/ ٥٢١):

«وَالكَلِمَةُ الوَاحِدَةُ يَقُولُهَا اثْنَانِ؛ يُرِيدُ بِهَا أَحَدُهُمَا أَعْظَمَ البَاطِلِ، وَيُرِيدُ بِهَا الآخَرُ مَحْضَ الحَقِّ، وَالاعْتِبَارُ بِطَرِيقَةِ القَائِلِ وَسِيرَتِهِ وَمَذْهَبِهِ، وَمَا يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُنَاظِرُ عَنْهُ».

... ثُمَّ رأيتُ كلامًا رائقًا لشيخِنَا العلاَّمةِ المُحدِّثِ **حَمَّادٍ الأنصاريِّ** -رحمَهُ اللَّهُ- كما في كتاب «المجموع» -لولدِهِ الأخِ عبدِ الأوَّل- قال فيه (٢/ ٥٤٩-٥٥٠):

«الكلامُ إذا **احتملَ حقًّا وباطلاً**؛ فإنَّ الذي عليه أهلُ العلمِ: أَنْ يُحمَلَ الكلامُ على الحقِّ، **وبالأَخصِّ إذا كانَ المُتكلِّمُ على العقيدةِ الصَّحيحةِ**. =

وَيُعْرَفَ مَا -**عَادَتَهُ**- يَعْنِيهِ وَيُرِيدُهُ بِذَلِكَ **اللَّفْظِ** إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ، وَتُعْرَفَ المَعَانِي الَّتِي **عُرِفَ** أَنَّهُ أَرَادَهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، **فَإِذَا عُرِفَ عُرْفُهُ وَعَادَتُهُ** فِي مَعَانِيهِ وَأَلْفَاظِهِ؛ **كَانَ هَذَا مِمَّا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ مُرَادِهِ**».

وَأَمَّا فِي رِسَالَتِنَا «**مُجْمَلِ مَسَائِلِ (الإِيمَانِ وَالكُفْرِ) العِلْمِيَّةِ، فِي أُصُولِ العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ**»[1]: فَجَاءَ تَقْرِيرُ الحَقِّ فِي هَاتَيْنِ القَضِيَّتَيْنِ الجَلِيلَتَيْنِ -فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ **مَسَائِلِ المَنْهَجِ**- وَاضِحًا **لاَ لَبْسَ** فِيهِ، وَجَلِيًّا **لاَ إِشْكَالَ يَعْتَرِيهِ**... وَبِخَاصَّةٍ فِي

= فإنَّ الذي يكونُ على **العقيدةِ الصَّحيحةِ** إذا قالَ شيئًا يحتملُ حقًّا وباطلاً: **يُحمَلُ كلامُهُ على المُرادِ الحقِّ**، وأمَّا مَن كانَ **فاسدَ العقيدةِ**: فإنَّ قولَهُ لا ينبغي تأويلُهُ، بل **يترَكُ على فسادِهِ**:

فصاحبُ **العقيدةِ السَّلفيَّةِ** مثالُهُ شيخُ الإسلامِ الهرويُّ -في كتابِهِ «منازل السائرين»-: فإنَّ له فيه كلامًا **يَحتمِلُ حقًّا وباطلاً**.

ومثالُ صاحبِ **العقيدةِ الباطلةِ** الحلاَّجُ، وابنُ عربيٍّ؛ **فإنَّ كلامَهُمَا لا يُتأوَّلُ لهُمَا**».

قلت: وبقولِهِ -رحمَهُ اللَّهُ- أقولُ...

نَعَم؛ تسميةُ هذا (**مُجملاً ومفصَّلاً**) فيها **شيءٌ** مِنَ النَّقدِ؛ **فتنبَّه!**

وفي «الصواعق المرسلة» (٢/ ٧١٣-٧١٤ - الأصل) كلامٌ مفيدٌ؛ فانظره.

وَسَيَأْتِي لِهَذَا البَحْثِ زِيَادَةُ بَيَانٍ فِي فَصْلِ: (**إِشَارَات عَلَى مَنَارَات**)؛ فَانْظُرْهُ.

(**فائدةٌ**): نَقَلَ أخونَا عبد الأوَّل -في كتابِهِ «المجموع» (٢/ ٥٩٨) عن والدِهِ أستاذِنَا الشَّيخِ حمَّاد الأنصاريِّ -رحمَهُ اللَّهُ- قولَهُ -فيَّ-:

«**أتوسَّمُ في عليٍّ حسن عبد الحميد أنْ يكونَ خليفةَ الشيخِ ناصر الدين الألباني**».

فأقولُ: أسألُ اللَّهَ -تعالى- أنْ يرحمَ مشايخَنَا، وأنْ يجعلَني عند **حُسنِ ظنِّهم**، وإنْ كنتُ أرى نفسِي -**واللَّهِ**- دونَ ذلك... **فاللَّهُمَّ غفرًا**.

(١) وَهِيَ بِأَقْلاَمِ عَدَدٍ مِنْ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ العِلْمِ (**فِي الشَّام**)، وَقَدْ أَرْسَلْنَاهَا -قَبْلَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ!- إِلَى سَمَاحَةِ المُفْتِي (**فِي نَجد**) -تَكَامُلاً، وَتَآلُفًا-، **وَلَمْ يَأْتِنَا جَوَابٌ مِنْهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- إِلَى الآنِ، وَذَلِكَ مُنْذُ نحو ثلاث سنوات**...

طَبْعَتِهَا الثَّانِيَةِ -وَشِيكَةِ الصُّدُورِ-.

❑ إعراض.. ثم اعْتِرَاض، وولوغٌ في أعراض:

فَلِمَاذَا يُعْرِضُ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ» عَنْ هَذِهِ الحَقَائِقِ جَمِيعِهَا؛ (لِيَتَشَبَّثَ) **بِكَلِمَةٍ طَائِرَةٍ!** -هُنَا-، **أَوْ شَارِدَةٍ!** -هُنَالِكَ- يُلَبِّسُ بِهَا عَلَى فُضَلاءِ الشُّيُوخِ **-سَدَّدَهُمُ المَوْلَى-؟!**

وَلَقَدْ رَأَيْتُ (**المُسَوِّدَ**) يَعْتَرِضُ (!) عَلَيَّ بِمِثْلِ ذَلِكَ!! (ص ٦١) -حَيْثُ قَالَ-:

«وَإِنَّ مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ: أَنَّ الحَلَبِيَّ -هَدَاهُ اللَّهُ- أَعْرَضَ عَنِ **الكَلامِ المُحْكَمِ الوَاضِحِ** مِنْ كَلامِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، **وَذَهَبَ إِلَى كَلِمَةٍ مِنْ هُنَا وَهُنَاك**، وَهَذَا مِنْ أَعْجَبِ الأُمُورِ؛ إِذْ كَيْفَ يَتْرُكُ رِسَالَةً أُلِّفَتْ فِي هَذَا المَوْضُوعِ -جَاءَ فِيهَا التَّأْصِيلُ وَالتَّقْعِيدُ وَالتَّفْصِيلُ-، ثُمَّ يَذْهَبُ **إِلَى عِبَارَةٍ هُنَا وَهُنَاك** جَاءَتْ ضِمْنًا فِي رِسَالَةٍ، أَوْ رَدٍّ لَهُ ظُرُوفُهُ وَمُلابَسَاتُهُ؛ بَلْ يَجْعَلُهَا نَاسِخَةً لِلْحُكْمِ الوَاضِحِ الجَلِيِّ؟!!![1]».

فَلِمَاذَا (أَنْتُمْ) -**إِذًا**- تُعْرِضُون، وَتَعْتَرِضُون؟!

وَلِمَاذَا العُذْرَ تَرُدُّون؟!

وَالحَقَّ تَرْفُضُون؟!

❑ تناقضٌ، وانْتِقاض:

أَلَيْسَ مَا ذَكَرْتَهُ -**يَا هَذَا!**-هُنَا- مُوَافِقًا وَمُطَابِقًا -**تَمَامًا**- لِحَالِ كِتَابِي

---

(١) مَا شَاءَ اللَّهُ!! أَرْبَعُ (عَلامَاتِ اسْتِفْهَامٍ وَتَعَجُّبٍ) -مُتَتَالِيَةً-!!
ثُمَّ........ يُنْكِرُونَ (!) عَلَيَّ؟!
التَّقْلِيدُ صَعْبٌ -يَا قَوْمُ-!

«التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة»؛ الَّذِي هُوَ تَقْعِيدٌ وَتَأْصِيلٌ...

أَمْ أَنَّ الحَالَ -كَمَا قِيلَ-:

أَحَرَامٌ عَلَى (بَلاَبِلِهِ) الدَّوْحُ حَلاَلٌ للطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ؟!

الخَامِسُ: وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فَضِيلَتُهُ -بَعْدُ- مِنْ كَوْنِ (مُسَوِّدِ) «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ» (أَجَادَ.. فِي تَتَبُّعِهِ لأَخْطَاءِ عَلِي حسن)!!

فَأَقُولُ:

يا لَيْتَ! يا ليتَ! إِذًا؛ لَرَجَعْتُ!! ولكنْ:

إِنَّ العَكْسَ هُوَ الصَّحِيحُ -فَضِيلَةَ الشَّيْخِ-.

وَقَدْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهُ -قبلاً-، وَسَتَكْتَمِلُ أَجْزَاءُ الصُّورَةِ -عَلَى وَجْهِهَا الحَقِّ- بَعْدُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

❑ هذه هي أسباب الكُفر:

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَضِيلَتُهُ -أَيْضًا- مِنْ أَنَّ (الكُفْرَ يَكُونُ بِالقَوْلِ وَبِالفِعْلِ، وَبالاعْتِقَادِ، وَبِالشَّكِّ)[١] -مِمَّا يَتوهَّمُ (!) بِهِ القَارِئُ أَنِّي مُخَالِفُهُ، أَوْ غَيْرُ قَائِلٍ بِهِ!!-:

فَالوَاقِع -الَّذِي مَا لَهُ دَافِع- أَنَّ هَذَا هُوَ اعْتِقَادِي، وَهُوَ قَوْلِي، وَدِينِي، وَيَقِينِي -ظَاهِرًا، وَبَاطِنًا-، وَاللَّهُ شَهِيدٌ.

وَفِي كِتَابِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَةِ» (ص ٩٩) -مَا نَصُّهُ-: «... فَكَمَا أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ، فَمِثْلُهُ ضِدُّهُ -وَهُوَ الكُفْرُ-: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ».

---

(١) انظر تعليقي على كلمة (والشّكّ) في كتابي: «التّبصير بقواعد التّكفير» (ص ٦٤).

وَفِي كِتَابِنَا «مُجمَلِ المَسَائِلِ..» -أَيْضًا- **بَيَانٌ أَوْضَحُ، وَكَلِمَاتٌ أَصْرَحُ.**

فلا أدري (!) ماذا سيكونُ جوابُ فضيلةِ الشَّيخ؟! وبخاصَّةٍ حولَ هذا، وما قبلَهُ!

السَّادِسُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فَضِيلَتُهُ -بَعْدُ- مِنْ ذَمِّ (**مَذْهَبِ المُرْجِئَةِ: مِنْ أَنَّ الإِيمَانَ لاَ يَكُونُ إلاَّ بِالقَلْبِ، وَأَنَّ الكُفْرَ لاَ يَكُونُ إلاَّ بِالقَلْبِ**)، وَأَنَّهُ: (**مَذْهَبٌ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِنُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الأَئِمَّةِ وَأَهْلِ العِلْمِ**):

❑ **بطلان مذهب المرجئة -جملةً، وتفصيلاً-:**

فَنَحْنُ -وَللَّهِ الحَمْدُ- نَقُولُ بِمَا قَالَ فَضِيلَتُهُ -**وَقَبْلَهُ شُيُوخُنَا، وَأَسَاتِذَتُنَا**-؛ **وَهُوَ اعْتِقَادُنَا، وَدِينُنَا، وَدَيْدَنُنَا** -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ-..

وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي (الوَجْهِ الخَامِسِ) كَافٍ لِكَشْفِ الحَقِيقَة، وَبِأَفْصَحِ طَرِيقَة...

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَا ذُكِرَ -**تَشْوِيشًا، وَتَهْوِيشًا**- مِنَ (المُحَاوَلَةِ!)، وَ(البَتْرِ!) -**وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا**!!- مَضْرُوبٌ عَلَيْهِ -حُكْمًا، وَوَاقِعًا-!

فَلاَ أَتَعَقَّبُهُ (الآن)...

وَإِنْ كَانَ سَيَأْتِي نَقْضُهُ وَتَفْنِيدُهُ -بَعْدُ- **وَاحِدًا، فَوَاحِدًا**.. فَالصَّبْرَ الصَّبْرَ..

السَّابِعُ: ثُمَّ قَالَ فَضِيلَتُهُ: «**فَالوَاجِبُ** عَلَى الأَخِ عَلِي حسن عبد الحميد أَنْ **يَرْجِعَ إِلَى الحَقِّ**، فَيَقْبَلَهُ، وَأَنْ يَكْتُبَ رِسَالَةً يُوَضِّحُ فِيهَا **رُجُوعَهُ** إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ؛ **فَالرُّجُوعُ** إِلَى الحَقِّ فَضِيلَةٌ، (وَقُلِ الحَقَّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ)، (وَقُلِ الحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا)، **وَالرُّجُوعُ** إِلَى الحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي البَاطِلِ.

وَمَا زَالَ العُلَمَاءُ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- يَقْبَلُونَ الحَقَّ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيُعَدُّ ذَلِكَ مِنْ فَضَائِلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ وَوَرَعِهِمْ[1]، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي

---

(١) **نَعَمْ؛ مَا زَالَ العُلَمَاءُ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا- يَقْبَلُونَ الحَقَّ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيُعَدُّ ذَلِكَ** =

الكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ لأَبِي مُوسى الأَشْعَرِي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فِي القَضَاءِ: (وَلاَ يَمْنَعْكَ قَضَاءٌ قَضَيْتَهُ اليَوْمَ -**فَرَاجَعْتَ** فِيهِ رَأْيكَ، وَهُدِيتَ فِيهِ إِلَى رُشْدِكَ- أَنْ **تُرَاجِعَ** فِيهِ الحَقَّ، فَإِنَّ الحَقَّ قَدِيمٌ لاَ يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، **وَمُرَاجَعَةُ** الحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي البَاطِلِ)».

فَأَقُولُ:

❏ الدين النصيحة -عُموماً، وخصوصًا[١]-:

نَعَمْ -وَاللَّهِ-؛ **فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ** رَائِقَةٌ **فَائِقَةٌ**؛ **إِذِ الحَقُّ غَالٍ، وَالرَّاجِعُ إِلَيْهِ عَالٍ، وَالمُغَايِرُ لَهُ -لَهُ- قَالٍ**...

وَهَذَا (الوُجُوبُ) -**الَّذِي نَحْنُ لَهُ رَاضِخُونَ**- لاَ يُلْزَمُ بِهِ (عَلِيٌّ = المُسْتَهْدَفُ!) -فَقَطْ -وَإِنْ كَانَ مُوَجَّهًا-أَصَالةً!-إِلَيْهِ-، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ بِهِ كُلُّ إِنْسَانٍ؛ (**مَهْمَا عَلاَ، أَوْ سَمَا**):

- **فِي نَفْسِهِ**؛ بِغَلَطٍ غَلِطَهُ -فِيهَا-...
- **وَفِي الآخَرِين**؛ بِخَطَإٍ أَخْطَأَ عَلَيْهِمْ -فِيهِ-...

❏ اللازم، والإلزام:

وَبِخَاصَّةٍ فِيمَا إِذَا كَانَ هَذَا الخَطَأُ مِنْ بَابِ **الإِلْزَامِ لَهُمْ، أَوِ الفَهْمِ عَنْهُمْ**؛ فَيَأْتِي

= مِنْ جَلِيلِ فَضَائِلِهِمْ، وَجَمِيلِ عِلْمِهِمْ وَوَرَعِهِمْ.

فَهَلْ (نَرَى) أَصْدَاءَ ذَلِكَ -وَآثَارَهُ- قَرِيبًا؟! بعد كُلِّ هذا التَّوضيح، والتَّصريح!

أَرْجُو...

(١) يَسْتَعْظِمُ (!) بَعْضُ أَعَاجِمِ الذِّهْنِ (!) -**لِجَهْلِهِمْ، وَغَبَائِهِمْ**!- مِثْلَ هَذِهِ **الإِشَارَةِ**؛ تَعْمِيمًا **لِقَبُولِ الحَقِّ، وَالرُّجُوعِ عَنِ الخَطَإِ**... ثُمَّ يَبْنِي (!) عَلَيْهَا جِبَالاً (!) مِنَ **الاتِّهَامَاتِ الفَاسِدَةِ**، المَبْنِيَّةِ عَلَى أَهْوَائِهِ -وَجَهَالاَتِهِ- الكَاسِدَةِ!! **وَلَوْ عَقَلَ... لَمَا فَعَلَ؛ وَلَكِنْ: مَا عَقَلَ!!**

ذَاكَ **المُلْزَمُ** بِمَا يُنَاقِضُ **مَا أُلْزِمَ** بِهِ مِنْ قِبَلِ (هَؤُلاَءِ) -وَيُخَالِفُهُ-صراحةً-...

فَهَلْ يَجُوزُ المُضِيُّ فِي ذَلِكَ **الإِلْزَامِ**، مَعَ وُجُودِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ لَهُ؟!

أَمْ أَنَّ الوَاجِبَ: (الرُّجُوعُ إِلَى الحَقِّ)؛ فَإِنَّهُ -بِيَقِينٍ-: (خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي البَاطِلِ)؟!

وَفِي كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٠/ ٢١٧) **مَا يُبَيِّنُ** هَذَا الأَمْرَ، **وَيُوضِحُهُ**؛ قَالَ:

«**الصَّوَابُ: أَنَّ مَذْهَبَ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ لَهُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمْهُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ أَنْكَرَهُ وَنَفَاهُ؛ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ كَذِبًا عَلَيْهِ**[1]...».

وَقَوْلُهُ فِي (٦/ ٤٦١) -مِنْهُ-:

«**وَلاَزِمُ المَذْهَبِ لاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبًا، بَلْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَقُولُونَ أَقْوَالاً وَلاَ يَلْتَزِمُونَ لَوَازِمَهَا**...».

❑ دُرّة علميّة؛ من شيخ الإسلام ابن تيميّة:

وَمِنْ ذَلِكَ -**شَرْحًا**، **وَتَفْصِيلاً**، **وَتَأْصِيلاً**- قَوْلُهُ-رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «القَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ الفِقْهِيَّةِ» (ص ١٢٧-١٣٠) -**وإِنْ كانَ طويلاً**[2]-:

«وَكَما أَنَّ العَالِمَ -مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَالأَئِمَّةِ- كَثِيرًا مَا **يَكُونُ لَهُ فِي المَسْأَلَةِ الوَاحِدَةِ قَوْلاَنِ فِي وَقْتَيْنِ**، فَكَذَلِكَ يَكُونُ لَهُ فِي النَّوْعِ الواحِدِ مِنَ المَسَائِلِ **قَوْلاَنِ فِي وَقْتَيْنِ**، فَيُجِيبُ فِي بَعْضِ أَفْرَادِهَا **بِجَوابٍ** فِي وَقْتٍ، وَيُجِيبُ فِي بَعْضِ الأَفْرَادِ **بِجَوَابٍ** آخَرَ فِي وَقْتٍ آخَرَ....

---

(١) **أفلا تعقلون؟! وربّكم تتّقون؟!**

(٢) مع شيءٍ مِن الاختصار.

وَهَذَا الاخْتِلافُ فِي عَيْنِ المَسْأَلَةِ أَوْ نَوْعِهَا -مِنَ العِلْمِ- **قَدْ يُسَمَّى تَنَاقُضًا** -أَيْضًا!-؛ لأَنَّ التَّنَاقُضَ اخْتِلاَفُ مَقَالَتَيْنِ بِالنَّفْيِ والإِثْبَاتِ....

وَلِهَذَا يُشَبِّهُ بَعْضُهُمْ تَعَارُضَ الاجْتِهَادَاتِ مِنَ العُلَمَاءِ بِالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ فِي شَرَائِعِ الأَنْبِيَاءِ -**مَعَ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا**-؛ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ ثَابِتٌ بِخِطَابِ حُكْمِ اللَّهِ: بَاطِنًا وَظَاهِرًا، بِخِلافِ أَحَدِ قَوْلَي العَالِمِ -المُتَنَاقِضَيْنِ!-.

هَذَا فِيمَنْ يَتَّقِي اللَّهَ فِيمَا يَقُولُهُ[١]**؛ مَعَ عِلْمِهِ بِتَقْوَاهُ، وَسُلُوكِهِ الطَّرِيقَ الرَّاشِدَ.**

وَأَمَّا أَهْلُ الأَهْوَاءِ وَالخُصُومَاتِ[٢]**؛ فَهُمْ مَذْمُومُونَ فِي مُنَاقَضَاتِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلا حُسْنِ قَصْدٍ لِمَا يَجِبُ قَصْدُهُ.**

❑ اللازمُ نوعان:

وَعَلَى هَذَا؛ **فَلازِمُ قَوْلِ الإِنْسَانِ نَوْعَانِ:**

أَحَدُهُمَا: لازِمُ قَوْلِهِ الحَقِّ؛ فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتَزِمَهُ؛ **فَإِنَّ لازِمَ الحَقِّ حَقٌّ**، وَيَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ إِذَا عُلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ **لاَ يَمْتَنِعُ مِنِ الْتِزَامِهِ** بَعْدَ ظُهُورِهِ.

وَكَثِيرٌ مِمَّا يُضِيفُهُ النَّاسُ إِلَى مَذَاهِبِ الأَئِمَّةِ مِنْ هَذَا الْبَابِ[٢].

وَالثَّانِي: لاَزِمُ قَوْلِهِ الَّذِي **لَيْسَ بِحَقٍّ**؛ فَهَذَا لاَ يَجِبُ الْتِزَامُهُ؛ إِذْ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَنَاقَضَ، **وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ التَّنَاقُضَ وَاقِعٌ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ غَيْرِ النَّبِيِّينَ**[٣].

---

(١) **تأمَّلْ وجوهَ التَّفريق؛ بالنَّظرِ العميق، والحُكمِ الدَّقيق.**

نسألُ اللَّهَ -تعالى- أَنْ يجعلنا أهلاً **للتقوى**، وعلى سَنَن الطريق **الرّاشد**، وسُلوك الصراط **القويم**...

(٢) **ولا يُقالُ: تقوَّل، أو: حرَّف!**

(٣) فتَأَمَّلُوا -رَعَاكُمُ اللَّهُ-...

ثُمَّ إنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَلْتَزِمُهُ بَعْدَ ظُهُورِهِ لَهُ:

- فَقَدْ يُضَافُ إلَيْهِ.

- وَإلاَّ: فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إلَيْهِ قَوْلٌ لَوْ ظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ **لَمْ يَلْتَزِمْهُ**[1]؛ لِكَوْنِهِ قَدْ قَالَ مَا يَلْزَمُهُ، **وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَلاَ يَلْزَمُهُ**.

❑ تفصيلٌ جيّد ماتعٌ:

وَهَذَا التَّفْصِيلُ -فِي اخْتِلاَفِ النَّاسِ فِي لاَزِمِ الْمَذْهَبِ: هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ، أَوْ لَيْس بِمَذْهَبٍ؟- هُوَ أَجْوَدُ مِنْ إطْلاَقِ أَحَدِهِمَا؛ **فَمَا كَانَ مِنَ اللَّوَازِمِ يَرْضَاهُ الْقَائِلُ -بَعْدَ وُضُوحِهِ لَهُ-: فَهُوَ قَوْلُهُ، وَمَا لاَ يَرْضَاهُ: فَلَيْس قَوْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَنَاقِضًا**[2].

وَهُوَ الفَرْقُ بَيْنَ **اللاَّزِمِ الَّذِي يَجِبُ الْتِزَامُهُ**، مَعَ مَلْزُومِ اللاَّزِمِ الَّذِي يَجِبُ تَرْكُ الْمَلْزُومِ لِلُزُومِهِ.

فَإِذَا عُرِفَ هَذَا؛ عُرِفَ الفَرْقُ بَيْنَ الوَاجِبِ مِنَ الْمَقَالاتِ، وَالوَاقِعِ مِنْهَا.

---

(١) فَكَيْفَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ (إلْزَامٍ) -لاَ عَدْلَ فِيهِ- بِضَلاَلَةِ الإرْجَاءِ، وَفُجُورِ الْمُرْجِئَةِ؟! نَحْنُ مِنْهُ -وَاللَّهِ- أَبْرِيَاءُ، رُغْمَ هَذِهِ (الإلْزَامَات) الواهيات، المَنْقُوضَةِ بِمَا يَرُدُّهَا مِنْ صَرِيحِ المقالاتِ والكَلِمَاتِ...

... وَكُلُّ ذَلِكَ (اتِّكَاءً) عَلَى عِبَارَاتٍ مُوهِمَةٍ غَيْرِ صَرِيحَةٍ، وَ(كَتْمًا) لِمَا يُنَاقِضُهَا مِنْ تَقْعِيدَاتٍ صَحِيحَةٍ فَصِيحَة...

وَمَعَ ذَلِكَ أَقُولُ -فِي نَفْسِي (لِي = وَلِغَيْرِي!)-: «**وَأَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟!**»!

(٢) لَفْظِيًّا.

وَهَذَا لاَ يَسْلَمُ مِنْهُ بَشَرٌ؛ حَاشَا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ-؛ فَتَأَمَّلْ.

وما أجملَ كلمةَ العلاَّمةِ أبي الوفاءِ ابنِ عَقيلٍ الحنبليِّ -القائل-: «**نعوذُ باللهِ أنْ نلزمَ إنسانًا بلازمِ قولِهِ -وهو يَفِرُّ منه-**».

كما في «مصباحِ الظلامِ» (ص ٣٧١) للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ -رحمهُ اللهُ-.

وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي اللَّوَازِمِ الَّتِي لَمْ يُصَرِّحْ هُوَ بِعَدَمِ لُزُومِهَا.

فَأَمَّا إذَا نَفَى -هُوَ- اللُّزُومَ؛ **لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ اللاَّزِمُ بِحَالٍ**[1]؛ وَإِلاَّ: لأُضِيفَ إِلَى كُلِّ عَالِمٍ مَا اعْتَقَدْنَا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- قَالَهُ؛ لِكَوْنِهِ مُلْتَزِمًا لِرِسَالَتِهِ! فَلَمَّا لَمْ يُضَفْ إِلَيْهِ مَا نَفَاهُ عَنِ الرَّسُولِ -وَإِنْ كَانَ لازِمًا لَهُ- **ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَ اللاَّزِمِ الَّذِي لَمْ يَنْفِهِ، وَاللاَّزِمِ الَّذِي نَفَاهُ.**

وَلاَ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ نَصَّ عَلَى الحُكْمِ نَفْيُهُ لِلُزُومِ مَا يَلْزَمُهُ؛ لأَنَّهُ **قَدْ يَكُونُ عَنِ اجْتِهَادَيْنِ فِي وَقْتَيْنِ.**

❑ بين أهل العلم، وأهل الأهواء:

وَسَبَبُ الفَرْقِ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ وَأَهْلِ الأَهْوَاءِ **-مَعَ وُجُودِ الاخْتِلافِ فِي قَوْلِ كُلٍّ مِنْهُمَا-**: أَنَّ العَالِمَ قَدْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ مِنْ حُسْنِ الْقَصْدِ وَالاجْتِهَادِ، **وَهُوَ مَأْمُورٌ فِي الظَّاهِرِ بِاعْتِقَادِ مَا قَامَ عِنْدَهُ دَلِيلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا**، لَكِنِ اعْتِقَادًا لَيْسَ بِيَقِينِيٍّ، كَمَا يُؤْمَرُ الحَاكِمُ بِتَصْدِيقِ الشَّاهِدَيْنِ ذَوَي الْعَدْلِ، **وَإِنْ كَانَا فِي البَاطِنِ قَدْ أَخْطَآ أَوْ كَذَبَا**، وَكَمَا يُؤْمَرُ الْمُفْتِي بِتَصْدِيقِ الْمُخْبِرِ العَدْلِ الضَّابِطِ، أَوْ بِاتِّبَاعِ الظَّاهِرِ، فَيَعْتَقِدُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ، **وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الاعْتِقَادُ مُطَابِقًا.**

فَالاعْتِقَادُ الْمَطْلُوبُ:

هُوَ **الَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ** مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ العِبَادُ؛ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُطَابِقٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَأْمُورِينَ فِي البَاطِنِ بِاعْتِقَادِ غَيْرِ مُطَابِقٍ -قَطُّ-.

---

(١) **اللَّهُ أَكْبَرُ.**

فَقَارِنُوا -يَا عُقَلاَءُ!- وَاحْكُمُوا...

□ **قصدُ الحقّ.. وسلوكُ سبيلِهِ:**

فَإِذَا اعْتَقَدَ العَالِمُ[١] **اعْتِقَادَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ** -فِي قَضِيَّةٍ-أَوْ قَضِيَّتَيْنِ- مَعَ **قَصْدِهِ لِلْحَقِّ**، وَاتِّبَاعِهِ لِمَا أُمِرَ بِاتِّبَاعِهِ مِنَ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ؛ عُذِرَ بِمَا لَمْ يَعْلَمْهُ؛ وَهُوَ الْخَطَأُ المَرْفُوعُ عَنَّا.

بِخِلافِ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ[١]؛ فَإِنَّهُمْ ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ **إِلاَّ الظَّنَّ** وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ﴾، وَيَجْزِمُونَ بِمَا يَقُولُونَهُ -**بِالظَّنِّ** وَالهَوَى- جَزْمًا لاَ يَقْبَلُ النَّقِيضَ! مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِجَزْمِهِ؛ فَيَعْتَقِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِاعْتِقَادِهِ -**لاَ بَاطِنًا وَلاَ ظَاهِرًا**-، وَيَقْصِدُونَ مَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَصْدِهِ، وَيَجْتَهِدُونَ اجْتِهَادًا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، **فَلَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ مِنَ الاجْتِهَادِ وَالقَصْدِ مَا يَقْتَضِي مَغْفِرَةَ مَا لَمْ يَعْلَمُوهُ!**

فَكَانُوا **ظَالِمِينَ** -شَبَهًا[٢] بِالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ-، أَوْ **جَاهِلِينَ** -شَبَهًا[٢] بِالضَّالِّينَ-.

فَالْمُجْتَهِدُ -الاجْتِهَادَ العِلْمِيَّ المَحْضَ- لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ سِوَى **الْحَقِّ**، وَقَدْ سَلَكَ طَرِيقَهُ...

وَأَمَّا مُتَّبِعُ الهَوَى المَحْضِ؛ فَهُوَ: مَنْ يَعْلَمُ الحَقَّ وَيُعَانِدُ عَنْهُ...

□ **شُبْهَة، وشَهْوة:**

وَثَمَّ قِسْمٌ آخَرُ -**وَهُوَ غَالِبُ النَّاسِ**-؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَوًى فِيهِ شُبْهَةٌ؛ فَتَجْتَمِعُ الشَّهْوَةُ وَالشُّبْهَةُ[٣]...

---

(١) تأمَّلْ -أيضًا- **تفريقَهُ هذا** -رحمَهُ اللَّهُ-.

(٢) فِي كُلِّ مَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ نُسَخٍ: (شَبِيهًا)!!

(٣) وَخُصُومُنَا **(الإِسْلاَمِيُّون!!!)** -حزبيِّين وتكفيريِّين، غُلاةً ومُميِّعين-وللأسفِ- مِنْ=

.. فَالْمُجْتَهِدُ الْمَحْضُ مَغْفُورٌ لَهُ، أَوْ مَأْجُورٌ...

وَصَاحِبُ الْهَوَى الْمَحْضِ مُسْتَوْجِبٌ لِلْعَذَابِ...

وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ الاجْتِهَادَ الْمُرَكَّبَ مِنْ **شُبْهَةٍ وَهَوًى؛** فَهُوَ مُسِيءٌ...

.. وَهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى دَرَجَاتٍ، بِحَسَبِ مَا يَغْلِبُ، وَبِحَسَبِ الْحَسَنَاتِ الْمَاحِيَةِ»[1].

أَقُولُ:

... مَعْذِرَةً -مِنْ إِخْوَانِنَا وَمَشَايِخِنَا، وَ(مُخَالِفِينَا!)- عَلَى هَذِهِ **الإِطَالَةِ** الَّتِي لَمْ أَسْتَطِعْ تَرْكَهَا، أَوِ التَّخَلُّفَ عَنْهَا؛ حَتَّى يَفْهَمَ مَنْ لم يفهم -أو **لاَ يَفْهَمَ** (!)-، بَلْ يَفْهَمَ مَنْ لاَ يُرِيدُ أَنْ يَفْهَمَ!!

لَعَلَّ.. وَعَسَى..

❑ نعم؛ الإرهاب الفِكريّ:

وَلَقَدْ أَعْجَبَتْنِي (!) كَلِمَةٌ لابْنِ سَالِمٍ فِي «رفعه!» (ص ٣٩) **-عَلَى نُدْرَةِ ذَلِكَ!-**حَيْثُ قَالَ **-بِغَيْرِ حَقٍّ!-** مَا يَصْلُحُ جَوَابًا عَلَى بَعْضِ قَوْلِهِ!! **-بِحَقٍّ-**:

«... هَذَا هُوَ **الإِرْهَابُ الفِكْرِيُّ** -الَّذِي اسْتَخْدَمَتْهُ قُرَيْشٌ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَمَا قَالَتْ لَهُ: أَأَنْتَ خَيْرٌ أَمْ أَبُوكَ عَبْدُ اللَّهِ؟! أَأَنْتَ خَيْرٌ أَمْ جَدُّكَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ[2]؟- **لا زَالَ يُسْتَخْدَمُ لإِلْزَامِ الْمُخَالِفِينَ بِمَا لَيْسَ لَهُمْ بِلاَزِمٍ**»!!

= **هذَا الصِّنْفِ؛ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ!!**

(١) وَالنَّصُّ فِي «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤٠-٤٤) -أَيْضًا-.

(٢) **أَقُولُ:** وَقَدْ رَوَى هَذَا النَّصَّ -ضِمْنَ خَبَرٍ طَوِيلٍ- عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٢٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٧/ ٣٣٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١٨١٨) =

فَأَقُولُ:

نَعَمْ؛ الإِرْهَابُ الفِكْرِيُّ!

هَذَا: الإِرْهَابُ الفِكْرِيُّ!!

هُوَ: **الإِرْهَابُ الفِكْرِيُّ!!!**

... **الذي اكْتَوَيْنَا بِنَارِه، وَلُذِعْنَا بِشَرَارِه، وَقُمِعْنَا بِدَارِه!!!!**

... فَإِنِّي لَهُ كَارِهٌ.. كَارِهٌ.. **كَـــــارِه!!!!!**

الثَّامِنُ: قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ:

«**وَلَوْ رَجَعَ** الأَخُ عَلِي حَسَن عَبْدِ الحَمِيد إِلَى مَذْهَبِ **أَهْلِ** السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي مُسَمَّى الإِيمَانِ وَمُسَمَّى الكُفْرِ، **وَأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يَكُونُ بِالاعْتِقَادِ وَبِالقَوْلِ وَبِالفِعْلِ**؛ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ، وَوَرَعِهِ فِي قَبُولِهِ لِلحَقِّ، وَاقْتِدَائِهِ بِالأَئِمَّةِ وَالعُلَمَاءِ، وَلَكَانَ فِي رُجُوعِهِ قَطْعًا[1] لِدَابِرِ هَذِهِ الفِتْنَةِ -**فِتْنَةِ الإِرْجَاءِ**- الَّتِي اسْتَشْرَى ضَرَرُهَا، وَانْتَشَرَ شَرَرُهَا فِي **أَوْسَاطِ الشَّبَابِ**، وَأَحْدَثَتْ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ بَلْبَلَةً فِي أَذْهَانِهِمْ، وَتَشْكِيكًا فِي اعْتِقَادِهِمْ».

فَأَقُولُ -مُبَشِّرًا فَضِيلَتَهُ-:

❑ هذه عقيدتي:

هَذَا هُوَ قَوْلِي، وَاعْتِقَادِي، وَدِينِي، وَيَقِينِي -**ظَاهِرًا وَبَاطِنًا**-وَلِلَّهِ الحَمْدُ-؛ بِمَا

= -وَغَيْرُهُم- عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وَقَدْ غَمَزَ الحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ -فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٢/ ٢١٦)- بِسَنَدِهِ!

(١) كَذَا فِي المَطْبُوعَةِ، وَمِثْلُهُ مَا صُوِّرَ بِخَطِّ فَضِيلَتِهِ (ص ٨١) -مِنْ «الرَّفْعِ»-أَيْضًا-؛ **وَهَذَا خَطَأٌ**، وَالصواب: قطعٌ.

وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: (قَاطِعًا): **لَسَلَكَ الجَادَّةَ!**

لاَ يَحْتَمِلُ إلاَّ وَجْهًا وَاحِدًا، وَمَعْنًى[١] **وَحِيدًا**...

فهل (أرجع) إلى شيء لم أُغادِرْه؟!

اللَّهُمَّ عَفْوَكَ...

وَمَا فُهِمَ مِنِّي، أَوْ نُقِلَ عَنِّي -**مِمَّا (قَدْ) يُخَالِفُ هَذَا التَّأْصِيلَ**- فَإِنِّي لاَ أُسَامِحُ مَنْ نَسَبَهُ **إِلَيَّ!** أَوْ تَقَوَّلَ بِهِ عَلَيَّ! **أَوْ أَلْزَمَنِي بِهِ!**-بَعْدَ هَذَا (الوُضُوحِ)[٢] فِي القَوْلِ، وَالظُّهُورِ لِلْحَقِّ...

❑ والمُباهَلَةُ... للمُعانِد:

فَإِنْ عَانَدَ وَأَصَرَّ؛ فَهَلْ يَقْبَلُ -**بَلْ يُذْعِنُ**- بِمَا أَدْعُوهُ إِلَيْهِ:

مُبَاهَلَةٌ ظَاهِرَةٌ يَمْحَقُهُ اللَّهُ -تَعَالَى- جَزَاءَ **افْتِرَائِهِ** عَلَيَّ، أَوْ يَرُدُّ رَبِّي ذَلِكَ عَلَيَّ: إِنْ أَظْهَرْتُ خِلاَفَ بَاطِنِي وَحَقِيقَتِي..

﴿فَهَلْ أَنتُمْ مُّنتَهُونَ﴾؟!

❑ حُسن ظنٍّ.. نرجوه:

- وَأَمَّا قَوْلُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ -حَفَظَهُ المَوْلَى-: «.. لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَى.......» إِلَخ:

فَإِنِّي أَدْعُو اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَجْزِيَهُ خَيْرًا عَلَى **حُسْنِ ظَنِّهِ بِأَخِيهِ**، وَرَجَائِهِ الخَيْرَ لَه؛ فَبَارَكَ اللَّهُ فِيهِ؛ رَاجِيًا رَبِّي -سُبْحَانَهُ- **أَنْ أَكُونَ عَلَى قَدْرِهِ**...

وَأَمَّا قَوْلُهُ -**بَعْدُ**-: «وَلَكَانَ فِي رُجُوعِهِ قَطْعًا[٣] لِدَابِرِ هَذِهِ الفِتْنَةِ -فِتْنَةِ

---

(١) قَارِنْ **بِظُلْم (المُسَوِّدِ)** لِي -وَافْتِرَائِهِ عَلَيَّ!- فِي «رفعه» (ص ٢٠).

(٢) انظر مَا يَأْتِي (ص ٣٦٤-٣٦٥).

(٣) تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ أَنَّ هَذَا **غَلَطٌ**؛ صَوَابُهُ: (قطعٌ).

الإِرْجَاءِ-...» إلخ:

فَأَقُولُ -جَوَابًا (عَلَى) مَوْضُوعِ (**فِتْنَةِ الإِرْجَاءِ**)-وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ-:

❑ فتنة الإرجاء:

لَقَدْ أَصْبَحَ الكَلامُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى -**بِحَيْثِيَّاتِهَا**!- (!) كَثِيرًا -**بل كثيرًا جدًّا! وممجوجًا**!!-، وَذَا ذُيُولٍ **مُتَعَدِّدَة**، وَخَلْفِيَّاتٍ (!!) **مُتَنَوِّعَة**، وَدَوَافِعَ **مُتَلَوِّنَة**!!!

... فَانْسَاقَ وَرَاءَ ذَلِكَ -بِعُجَرِهِ، وبُجَرِهِ!-**سَلْبًا أَوْ إِيجَابًا**- أُنَاسٌ **أَكَابِرُ**، وَعُلَمَاءُ **أَفَاضِلُ**...

وَأَضْحَى الأَبْرِيَاءُ مُتَّهَمِين...

وَغَدَا المُتَّهَمُونَ -**بَلِ المُلَوَّثُونَ**!- بَرِيئِين...

وَلَقَدْ أَعْجَبَتْنِي (!) كَلِمَةٌ -**قَرَأْتُهَا قَرِيبًا**- لأَحدِ الدُّعَاةِ (المَشْهُورِينَ)؛ الَّذِينَ كَانَ (مُتَوَقَّعًا!) -مِنْهُم!- انْسِيَاقُهُمْ وَرَاءَ دَعْوَى (**فِتْنَةِ الإِرْجَاءِ**) -وَحَيْثِيَّاتِهَا!-؛ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ -**وَلَوْ فِيهَا** (!)-؛ حَيْثُ قَالَ -**سَدَّدَهُ اللَّهُ طَرِيقًا، وَزَادَهُ تَوْفِيقًا**-:

❑ كلمة حقٍّ... ولكنْ:

«**رُبَّمَا كَانَ التَّسَرُّعُ فِي التَّكْفِيرِ -وَالإِرْجَاءُ- وَجْهَيْنِ لِعُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَمَا مِنْ خَصْلَةٍ مِنَ الشَّرْعِ إِلاَّ وَلِلشَّيْطَانِ فِيهَا نَزْغَتَانِ: إِفْرَاطٌ، أَوْ تَفْرِيطٌ.**

وَالعَدْلُ هُوَ الوَسَطُ الَّذِي يُرَدُّ إِلَيْهِ الجَافِي وَالغَالِي.

وَرُبَّمَا كَانَ وَاقِعُ النَّاسِ[1] **-فِي جُرْأَتِهِمْ، وَضَعْفِ تَمَسُّكِهِمْ، وَقِلَّةِ خَوْفِهِمْ-**

---

(١) أَيْ: **عَوَامِّهِم، وَدَهْمَائِهِم، وَرَعَاعِهِم**! -عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ أَفْهَامِهِم، وَسُلُوكِيَّاتِهِم!-...

مُعَبِّرًا عَنْ نَزْعَةٍ عَمَلِيَّةٍ إِلَى الإِرْجَاءِ، بَيْنَمَا يَمِيلُ بَعْضُ الْمُتَعَلِّمِينَ وَالْمُتَفَقِّهِينَ[١] إِلَى نَوْعٍ مِنَ الضَبْطِ، يُفْضِي أَحْيَانًا إِلَى الجُرْأَةِ عَلَى التَّكْفِيرِ.

وَمِنَ الخَطَإِ أَنْ تَتَحَوَّلَ هَذِهِ المَسَائِلُ العِلْمِيَّةُ إِلَى تَنَابُزٍ بِالأَلْقَابِ، وَتَدَافُعٍ بِالأَيْدِي، وَافْتِعَالٍ لِلْخُصُومَاتِ وَالمَعَارِكِ: بَيْنَ فِئَاتٍ قَدْ لاَ تَعِي مِنَ الأَمْرِ شَيْئًا! بِقَدْرِ مَا تَتَلَقَّى عَنْ مَتْبُوعِهَا، وَتَجْتَهِدُ فِي نُصْرَةِ قَوْلِهِ!

إِنَّ الكَثِيرَ مِنَ الشَّبَابِ فِي حَاجَةٍ إِلَى بِنَاءِ نُفُوسِهِمْ، وَعَقَائِدِهِمْ، وَأَخْلاَقِهِمْ، وَحَيَاتِهِمْ، وَإِعْدَادِهِمْ لِلدَّوْرِ الْمَنْظُورِ مِنْهُمْ، وَهَذَا لاَ يَتَأَتَّى حِينَمَا تُصْبِحُ بِدَايَاتُهُمْ صِرَاعًا مَحْمُومًا حَوْلَ مَسَائِلَ؛ هُمْ قَدْ لاَ يَفْهَمُونَهَا! وَلاَ يُدْرِكُونَ أَبْعَادَهَا، وَلاَ يَسْتَفِيدُونَ مِنْهَا كَثِيرًا!»[٢].

وَهَذِهِ -وَاللَّهِ- كَلِمَةُ حَقٍّ -قَلَّ الصَّادِعُ بِهَا!-، وَنَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يَزِيدَ قَائِلَهَا تَوْفِيقًا فِي الحَقِّ، وَسَدَادًا عَلَى الحَقِّ -بِمَنِّهِ-سُبْحَانَهُ-وَكَرَمِهِ-.

---

(١) أَوْ مَنْ يَحْسَبُونَ أَنْفُسَهُمْ كَذَلِكَ!

وَمِثْلُهُمُ (الحَرَكِيُّونَ) وَ.. وَ...

(٢) القَائِلُ: سَلْمَانُ بْنُ فَهْدٍ العَودَة.

مَجَلَّة «السُّمُوّ!» (عدد: ٥/ محرّم ١٤٢٣هـ)- الكويت.

وَلَقَدْ بَلَغَنِي مِنْ خَبَرِ الثِّقَةِ أَنَّ أَتْبَاعَ هَذَا الدَّاعِي -القُدَمَاءَ!- (بَدَأُوا) يَنْفِرُونَ مِنْهُ! وَيُنَفِّرُونَ عَنْهُ!! لِكَوْنِهِمْ (لاَحَظُوا) عَلَيْهِ تَوَجُّهًا (جَدِيدًا)؛ يُخَالِفُ (!) مَا هُمْ عَلَيْهِ؛ مِمَّا يَدْعُونَ إِلَيْهِ!!

... ثُمَّ نَبَّهَنِي بَعْضُ النَّاصِحِينَ إلى أَنَّ هَذَا (التَّوَجُّهَ = الجَدِيدَ) فَضْفَاضٌ!! فَهُوَ -مَثَلاً- غَيْرُ رَاضٍ عَلَى مَنْ رَدَّ عَلَى القَرْضَاوِي؛ لأَنَّ عِنْدَهُ (حَسَنَات!!)، وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنْهُ مِنْ (تَمْيِيعِ) بَعْضِ المَوَاقِفِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ (العَصْرَانِيِّينَ)، وَتَهْوِينِ الأَمْرِ مَعَ الرَّوَافِضِ؛ بِدَعْوَى تَعَرُّضِهِمْ لِلظُّلْمِ!!

فَإِنَّا للَّهِ، وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الحَالِ، وَنِهَايَةِ المَآلِ!! اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم...

وانظر كلمةَ سَفَر الحواليِّ -القريبة مِن هذه!- (ص ٣٢٤) -فيما يأتي-.

❑ دُعاءٌ، وتأمين، ونرجو الاستجابة:

التَّاسِعُ: وَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ فَضِيلَتُهُ تَقْرِيظَهُ مِنَ الدُّعَاءِ لِي بِالخَيْرِ؛ قَائِلاً:

«أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُوَفِّقَ الأَخَ عَلِي حسن عَبْد الحَمِيد لِلرُّجُوعِ إِلَى الصَّوَابِ، وَقَبُولِ الحَقِّ، **وَنَشْرِ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي** مَسَائِلَ الإِيمَانِ والكُفْرِ، **بِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ فَصَاحَةٍ**، وَبَلاَغَةٍ، **وَقُوَّةٍ، وَتَأْثِيرٍ فِي الأُسْلُوبِ**».

فَأَقُولُ -مُكَرِّرًا-:

آمِينَ آمِينَ لاَ أَرْضَى بِوَاحِدَةٍ ... حَتَّى أُبَلِّغَهُمْ أَلْفَيْنِ آمِينَا

وَأُكَرِّرُ لِفَضِيلَتِهِ:

❑ سلفيّة... عقديّة، ومنهجيّة:

إِنَّ (**نَشْرَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلَ الإِيمَانِ والكُفْرِ**)، وَقَضَايَا التَّوْحِيدِ وَالشِّرْكِ، وَمُتَعَلِّقَاتِ العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَمَا يُضَادُّهَا **-فِي إِطَارِ مَنْهَجِنَا السَّلَفِيِّ الوَاضِحِ-**: هُوَ مَا نَشَأْنَا عَلَيْهِ مُنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِنَا -وَلِلَّهِ الحَمْدُ-؛ **بَلْ لَمْ نَعْرِفْ غَيْرَهُ، فَضْلاً عَنْ أَنْ نَدْعُوَ إِلَى ضِدِّهِ!**

وَسِيرَتُنَا -فِي ذَلِكَ- مَعْرُوفَةٌ -وللّهِ الحَمْدُ- نَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- الثَّبَاتَ.

فَلْيَطْمَئِنَّ فَضِيلَتُهُ، وَلْيُكَرِّرْ دُعَاءَهُ لأَخِيهِ.. عَسَى أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ -تَعَالَى- مِنْهُ؛ **لِي وَلَهُ.**

❑ شكرٌ مُكرّر:

وَأَمَّا **إِطْرَاؤُهُ** عَلَى قَلَمِي، **وَمَدْحُهُ** لِطَرِيقَةِ كِتَابَتِي بِـ(الفَصَاحَةِ)[1]، وَ(البَلاَغَةِ)،

---

(١) وَلَمَّا لَمْ يَفْهَمْ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ» (ص ٢٣) بَعْضَ قَوْلِي **-وَهَذَا هُوَ الظَّنُّ بِهِ!-**؛=

وَ(القُوَّةِ)، وَ(التَّأْثِيرِ فِي الأُسْلُوبِ): فَشَيْءٌ أَشْكُرُهُ عَلَيْهِ، وَأَدْعُو اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُثِيبَهُ: مِنِّي إِلَيْهِ...

وَأَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يَزِيدَنِي -وَفَضِيلَةَ الشَّيْخِ، وَسَائِرَ أَهْلِ (**الإِنْصَافِ**)- مِنْ فَضْلِهِ، وَأَنْ يَشْمَلَنَا بِعَفْوِهِ، وَأَنْ يُسَدِّدَنَا إِلَى هَدْيِهِ، **وَأَنْ يَرْزُقَنَا الإِخْلاَصَ فِي العَقْدِ، وَالقَوْلِ، وَالعَمَلِ**.

وَأَمَّا عَاشِرًا -وَأَخِيرًا-:

فَمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- ضِمْنَ دُعَائِهِ (!) (**لِمُسَوِّدِ**) «رَفْعِ اللائِمَةِ» بِـ(أَنْ **يُزِيلَ** بِرَدِّهِ هَذَا اللَّبْسَ الَّذِي حَصَلَ لِبَعْضِ النَّاسِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ)!

فَأَقُولُ:

□ **(يُزِيل) أم (يَزِيد)؟!**

الحَقُّ -فَضِيلَةَ الشَّيْخِ- أَنَّ (لاَمَ) (**يُزِيل**) مُنْقَلِبَةٌ -بِوَاقِعِهَا!- إِلَى (دَال) (**يَزِيد**) -عِنْدَهُ!- لِكَوْنِ مَا فِيهَا -**حَقًّا وَوَاقِعًا**-لاَ يَلْتَقِي صَوَابًا فِي **أَبْحَاثِهَا**!! وَلاَ يَسْتَقِيمُ عَلَى الجَادَّةِ فِي **طَرْحِهَا**!!!

وَمَا سَيَأْتِي إِيضَاحُهُ[1]: بَيَانٌ كَافٍ لإِثْبَاتِ مَا (زَعَمْتُ)...

وَفِي نِهَايَةِ هَذَا المَبْحَثِ:

=(سَارَعَ) -مُتَسَرِّعًا!- بِاتِّهَام (!) شَيْءٍ مِنْ تَعْبِيرِي **بِمُنَافَاةِ الفَصَاحَةِ**، وَالعَيْبِ عِنْدَ أَهْلِ البَيَانِ! **فَنَاقَضَ -بِجَهْلِهِ (المُفْرِطِ)- قَوْلَ (المُقَرِّظِ) لَهُ!!**

وَسَيَأْتِي كَشْفُ **جَهْلِهِ** فِي ذَلِكَ، وَبَيَانُ **تَشَبُّعِهِ** (!) بِمَا لَمْ يُعْطَ مِمَّا هُنَالِكَ!!

(١) وَبَعْضُهُ مِنْ كَلاَمِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجِحِي -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي **مَسْأَلَةِ الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ**؛ فَانْظُرْ (ص ٤٩٦-٤٩٨) -فِيمَا يَأْتِي-.

«أَسْأَلُ اللَّهَ -لِي وَلإِخْوَانِي طَلَبَةِ العِلْمِ- العِلْمَ النَّافِعَ، وَالعَمَلَ الصَّالِحَ، وَالثَّبَاتَ عَلَى الحَقِّ، **وَلُزُومَ مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ وَالإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ** -جَلِيِّهَا وَخَفِيِّهَا-، وَأَنْ يَتَوَفَّانَا عَلَى الإِسْلَامِ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيْهِ»[1]..

□□□□□

(١) مِنْ (خِتَامِ) تَقْرِيظِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الرَّاجِحِي لِـ«رَفْعِ اللائِمَةِ» (ص ٩).

الوَقْفَةُ الثَّالِثَةُ

مَعَ تَقْرِيظِ (الأَخِ)[1] سَعْدٍ الحُمَيِّدِ

..... كُنْتُ أَقْرَأُ فِي بَعْضِ دَوَاوِينِ الشِّعْرِ، وَكُتُبِ أَمْثَالِ العَرَبِ: مَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ قَوْلِ قَائِلِهِمْ:

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ   مَا هَكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ![2]

فَلَمْ أَكُ (!) مُسْتَوْعِبًا -**تَمَامًا**- لِكَلاَمِهِمْ! وَلاَ مُدْرِكًا -**حقيقةً**- لِمَرَامِهِمْ!!

إِلَى..... أَنْ وَقَعَ (!) تَقْرِيظُ (الأَخِ) سَعْدٍ الحُمَيِّد -هَذَا!- تَحْتَ يَدِي؛ (**فَأَدْرَكْتُ**) الكَلاَمَ، (**وَاسْتَوْعَبْتُ**) المَرَام..

□ تاريخٌ حافلٌ:

ذَلِكُمْ أَنَّ مَعْرِفَتِي (القَرِيبَةَ) -(بِالأَخِ) سَعْدٍ- **قَدِيمَةٌ**، **وَقَدِيمَةٌ جِدًّا**؛ مُنْذُ كَانَ مُوَظَّفًا فِي وِزَارَةِ العَدْلِ فِي الرِّيَاضِ -**قَبْلَ نَحْوِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً** = وَذَاكَ وَقْتَ أَوَّلِ لِقَاءٍ لِي مَعَهُ-؛ لَمَّا كَانَ (يُحَقِّقُ) بَعْضَ مُخْطُوطَاتِ **الفِقْهِ الحَنْبَلِيِّ** تَحْتَ إِشْرَافِ

---

(١) انْظُرْ (ص ١٠ و١١ و١٢ و١٣) -**مِنْهُ**!-.

(٢) انْظُرْ «فَصْلِ المَقَال» (٣٤٧) للبكري، وَ«المستقصى» (١/ ٤٣٠) للزمخشري، وَ«مجمع الأمثال» (٢٩) للميداني.

وَكِيلِ الوَزَارَةِ -**حِينَئِذٍ**- فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرٍ أَبُو زَيْد -عَافَاهُ اللَّهُ، وَسَدَّدَهُ- وَهُوَ دَاعِيٌّ لِتِلْكَ الزِّيَارَةِ «الخَاصَّةِ» -الأُولَى-بالنِّسبةِ إِلَيَّ- إِلَى مَدِينَةِ الرِّيَاضِ -**حَاضِرَةِ العِلْمِ، وَالتَّوْحِيدِ**-.

وإِنِّي لَمُتَذَكِّرٌ -جِدًّا- (شَيْئًا) مِنْ **تَبَاحُثِي** مَعَهُ -**فِي سَيَّارَتِهِ**-وَنَحْنُ فِي طَرِيقِنَا إِلَى (مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ)- فِي مَسْأَلَةِ سَتْرِ الوَجْهِ، **وَمُذَاكَرَتِنَا** لأَدِلَّةِ المَسْأَلَةِ -مِنْ جَوَانِبِهَا-، وَكَيْفَ أَنَّهُ -**يَوْمَذَاكَ!**- أَقَرَّ بِوَهَاءِ أَجْوِبَةِ كثيرٍ مِنَ المَشَايِخِ عَلَى حَدِيثِ الخَثْعَمِيَّةِ -المَعْرُوفِ[1]-! **وَدَلَالَتِهِ** عَلَى وَجَاهَةِ قَوْلِ القَائِلِ بِهِ -**وَاسْتِدْلَالِهِ**-.

❑ **وُدٌّ لم ينقطع:**

... وَهَكَذَا؛ كُنْتُ أَحْرِصُ -**جِدًّا**- عَلَى اسْتِمْرارِ لِقَائِهِ- وَزِيَارَتِهِ؛ **حِفْظًا عَلَى الوُدِّ القَدِيمِ، وَوَفَاءً لِرَابِطَةِ حُبِّ الحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، وَالوَلَاءِ لِلسُّنَّةِ وَحَمَلَتِهَا**...

حَتَّى لَمَّا وَقَعَ (الأَخُ) سَعْدٌ -**أَوْ أُوقِعَ!**- فِي تِلْكُمُ الفِتْنَةِ (المَشْهُورَةِ!) الَّتِي دَخَلَ -فيها-**فيما لا يُحْسِنُ، ولا يَحْسُنُ!**-: كُنْتُ قَدْ زُرْتُهُ؛ **مُلَطِّفًا** عَلَيْهِ شِرَّتَهُ، **مُهَوِّنًا** لَهُ شِدَّتَهُ؛ **بِلَطِيفِ الإِيمَاءِ، وَرَقِيقِ الإِنْبَاءِ**.

وَ(مِنْ) آخِرِ ذَلِكَ -**قَبْلَ نَحْوِ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ**- جَمَعَتْنَا -مَعَ بَعْضِ الأَفَاضِلِ- دَعْوَةٌ كَرِيمَةٌ عِنْدَ بَعْضِ طَلَبَةِ العِلْمِ -فِي الرِّيَاضِ-، فَجَرَى البَحْثُ حَوْلَ مَسْأَلَةِ (**جِنْسِ العَمَلِ**) -المشهورةِ!!-وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا-؛ فَكَانَ أَنْ جَرَى حِوَارٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِيهَا؛ لَخَّصْتُ ماجَرَايَاتِهِ -**مَعَ الإِبْهَامِ!**- فِي كِتَابِي «الرَّدّ البُرهَانِي فِي الانْتِصَارِ لِلإِمَامِ الأَلْبَانِي» (ص ١٦٦) -المَطْبُوعِ حَدِيثًا-؛ وَهَأَنَذَا أَنْقُلُ -مِنْهُ- مَضْمُونَهُ:

---

(١) انْظُرْ «جلْبَاب المرأة المسلمة» (ص ٦١-٦٤)، و«الرَّدّ المفحم» (ص ٤١-٤٤) -كلاهما لشيخنا الإمام -رحمه اللَّهُ-..

❑ **(جنس العمل)؛ بيانًا، وحدًّا:**

[(تباحثتُ) -قبل سنوات!- **مع بعض طلبَةِ العلمِ (الفضلاء)** -في الرِّياض- حول مسألة (جنس العمل)[١] -هذه-، و: هَلْ (تاركه) كافر؟!! أَمْ لاَ؟! فكان ممّا **قُلْتُه** له:

لو أَنّ مُسلِماً (!) -ما- **كان يُؤدّي الصّلاة**؛ لكنّه **تاركٌ لـ (أركان)** الزّكاة، والحجِّ، والصّيام، ولِبَقِيَّةِ **(الفَرائِضِ)** -الأخرى-، فضلاً عن **(المُستَحَبّات)**.. وهو -في الوقت نفسه- مُتَلبِّسٌ بالمعاصي -كبيرِها وصَغيرِها- **دون ما كان شِركاً وكُفْراً**؛ ما حُكْمُه؟!

قال: مسلمٌ عاصٍ...

قلتُ: فإذا عَكَسْنَا الصّورةَ (!)؛ بأَنْ كان هذا المسلمُ (!) **قائماً بـ (أركان)** الحجِّ، والزّكاة، والصّيام،.. و.. و.. لكنّه **تاركٌ لـ (ركن) الصّلاة!!** فما حُكْمُه؟!

قال: كافِرٌ!

قلتُ: فأَين (الأعمالُ) الشّرعِيّةُ (الكَثِيرَةُ) الأُخْرَى -(أركاناً)، و(فرائضَ)، و(مُستحبّاتٍ)!!- **الّتي حقّقت مِن (الإيمان) -عند هذا- أكثرَه؛ لا مُجَرّد (جِنْسِهِ)**؟!

... **فسكَتَ!!**

= **فقلتُ** -يومَها-: رحم اللّهُ **(جِنْسَ العمل)**[٢]!!!

---

(١) **إمّا أَنْ** يُرادُ بـ(جنسِ العَمَلِ): **أصلُهُ وأقلُّهُ، وإمّا** أحدُ أفرادِهِ.

وإذا كان المُرادُ **أحدَ أفرادِهِ،** قيل: **هل** هو أيٌّ منها؟ **أم** واحدٌ بعينِهِ؟ **فإنْ كان:** فما هو؟! وما الدليلُ عليه؟!

(٢) وَفي هذا إلزامٌ للمُكَفِّر بـ (ترك جنس العمل) أن لا يكفّر بـ (ترك الصلاة) =

... فرَجَعَ القولُ إلى مَسألةِ (تركِ الصـلاة) -**بصـورةٍ أَو بـأُخرى**!- كمـا هـو الظَّنُّ و(الأمل)!-.

وأَقولُ -اليومَ-[1]: و... **الجزاءُ من (جنْسِ العمل)**[2]!!!

وَليس يكونُ في المسلمِ الحـقِّ (**سَعْدٌ** =) -باطمئنـان- إلاَّ إذا كـان (= **حميد**) الفِعْلِ والقَوْلِ، شَاكِرًا رَبَّهُ عَلَى وَجْهِ الحَقِّ -**بالحقِّ**-؛ فَتَأَمَّلْ!].

أَقُولُ:

❑ **أين الوفاءُ؟!**

فَعَلاَقَةٌ أَخَوِيَّةٌ -**هَكَـذَا كُنْـتُ أَحْسَبُهَا**!- امْتَـدَّتْ هَـذِهِ السَّـنَواتِ الطِّـوَالَ- تَتَفَتَّتُ مِنْ غَيْرِ نَذِيرٍ! وَتَتَشَقَّقُ بِلاَ نَصِيحَةٍ (صَادِقَةٍ)!!

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

ظَنَنْتُ بِهِمْ **ظَنًّـا جَمِيـلاً** فَخَيَّبُـوا   رَجَائِي وَمَا كُلُّ الظُّنُـونِ تُصِيـبُ

ومنه[3]:

=-وَلاَ بُدّا-!! **وَإلاَّ تناقضَ**!! لأنَّهُ (عَمِلَ) غيرَ الصَّلاةِ -**كثيرًا، أو قليلاً**-!!

ولقد (بلغَنِي): أَنَّ بعضَ (الأفاضلِ) أَرادَ الخُرُوج مِنْ هـذا (**المأْزق**)؛ فـادَّعى أنَّ التَّكفيرَ يكونُ لـ(تاركِ جنس العملِ) -عُمُومًا-، و(تارك الصَّلاةِ) -خُصوصًا- **مُجْتَمِعَين**!!-!

فوقـع في مـأزق (**أكبر**)؛ وزادَ الطِّـينَ بِلَّـة؛ بكـثرةٍ لا بِقِلَّـةٍ!! **وَأَوْقَـعَ نَفْسَـهُ بِالتَّعَـارُضِ وَالتَّنَاقُضِ** -**لَوْ أَدْرَكَ**!-!

(١) **هذا بالأمسِ! فكيف (اليوم)؟!**

(٢) انظر صُوَراً من هـذه (القـاعدة) -**الفقهيّـة**- في كـلام الإمـام ابـن القَيِّـم في «إعـلام الموقِّعين» (١/ ٢١٤)، و(٤/ ٢٢٥) -وهو مُهمّ-.

(٣) «البدر الطّالع» (٢/ ٩٠) للشوكاني.

وكُلَّ يــومٍ لــك بــي موقــفٌ أسـرفتَ في القـول بسُـوءِ البَــدَا
أمسِ الثَّنَـا واليـومَ سـوءُ الأذى **ياليتَ شِعري كيف نُضحِي غَـدَا**

لِنَعُدْ إِلَى تَقْرِيظِ (الأَخِ) سَعْد:

أَوَّلاً: -تكَلَّمَ (الأَخُ) سَعْدٌ -**فِي تَقْرِيظِهِ**- عَنْ فَتْوَى اللَّجْنَـةِ الدَّائِمَـةِ، وَأَنَّهَـا: (بَيَّنَتْ عَلَى سَبِيلِ الإِيجَازِ وَالإِشَارَةِ)، وَأَنَّهَا: (تَرَكَتِ التَّفْصِيلَ؛ لأَنَّ هَذَا جَــاءَ عَلَـى سَبِيلِ الفَتْوَى، لاَ عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ وَالنَّقْضِ)!!

فَأَقُولُ:

□ دعوى اعتذارٍ منقوضةٌ:

وَهَذَا -هَكَذَا- غَيْرُ صَحِيـحٍ؛ وَقَـدْ بَيَّنْـتُ بعـضَ **وجـوهِ بُطْلاَنِـهِ** فِيمَـا تَقَـدَّمَ -تَعْلِيقًا عَلَى تَقْرِيظِ فَضِيلَةِ الشَّيْخ عَبْدِ العَزِيزِ الرَّاجِحِي-.

وَأَزِيـدُ -**هَـا هُنَـا**- وَجْهًـا قَوِيًّـا يُوضِـحُ القَضِيَّـةَ أَكْثَرَ، وَيُغْلِـقُ البَـابَ أَمَــامَ (المُتَلَمِّسِينَ) الأَعْذَارَ **بِغَيْرِ حَقٍّ**، وَالرَّادِّينَ معَاذِيرَ **الحَقِّ**؛ فَأَقُولُ:

قَدْ ذَكَرَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ -**المُوَقَّرَةُ**- فِي فَتْوَاهَا (ضِدَّ) أَخِينَا الفَاضِلِ الدُّكْتُـورِ الشَّيْخِ خَالِدِ العَنْبَرِي[1] -**مَتَّعَ اللَّهُ** بِعِلْمِهِ- تَحْذِيرَهَا مِنْ كِتَابِهِ -جُمْلَـةً-، ثُـمَّ قَـالَتْ -مُفَصِّلَةً-: «**وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي**...»!

فَذَكَرَتْ أَرْبَعَةَ مآخِذَ عَلَيْهِ...

فَيُقَالُ -هُنَا-تَمَامًا-: (**بَيَّنَتْ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ**)، أَوْ: (**تَرَكَـتِ التَّفْصِيـلَ**)!! لأَنَّ حَرْفَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِمْ: (**وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي**): مُفِيدٌ لِلتَّبْعِيضِ -كَمَـا يَعْرِفُـهُ **مَـنْ يَعْرِفُهُ!**-.

---

(١) وَرُدُودُه -حَفِظَهُ اللَّهُ- عَلَى (الفَتْوَى) قَوِيَّةٌ قَوِيَّةٌ.

أَمَا وَهُوَ -فِي شَأْنِي- غَيْرُ مَوْجُودٍ! فَكَيْفَ يُدَّعَى مَعْنَاهُ؛ مَعَ فَقْدِ مَبْنَاهُ؟! كَمَا هُوَ فِي صَدْرِ فَتْوَاهُمُ -المشهورة!- فِي كِتَابَيَّ....

أَلَيْسَ هَذَا تَقَوُّلاً؟!

❑ بين (الفتوى)، و(الردّ):

ثُمَّ؛ مَا التَّفْرِيقُ (الْمُعْتَبَرُ) -(أَخِي) سَعْد- بَيْنَ (الفَتْوَى) وَ(الرَّدِّ وَالنَّقْضِ) **-جَمْعًا، وَتَفْرِيقًا-؟!**

أَلَيْسَ مِنَ الفَتَاوَى مَا يَتَضَمَّنُ رَدًّا -بَلْ رَدًّا بَالِغًا-؟!

أَلَيْسَتِ «الفَتْوَى الحَمَوِيَّةُ الكَبْرَى»[1] -لِشَيْخِ الإِسْلَامِ- رَدًّا، وَنَقْضًا وَتَحْقِيقًا؟!

أَلَيْسَتْ «فَتْوَى فِي النُّصَيْرِيَّةِ»[2] -لِشَيْخِ الإِسْلَامِ- رَدًّا، وَنَقْضًا وَتَحْقِيقًا؟!

أَلَيْسَتْ «فُتْيَا» ابْنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ «فِي ذَمِّ الشَّبَّابَةِ، وَالرَّقْصِ، وَالسَّمَاعِ» رَدًّا، وَنَقْضًا وَتَحْقِيقًا؟!

ثُمَّ؛ أَلَيْسَتِ الوُجُوهُ الَّتِي أَوْرَدَتْهَا (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) -فِي كِتَابِ «التَّحْذِيرِ» -مُتَضَمِّنَةً -عندهم- الرَّدَّ، وَالنَّقْضَ، وَالتَّحْقِيقَ؟!

❑ نصيحة مُشفِق:

يَا (أَخِ) سَعْد!

هَذَا نَفَسُ اعْتِذَارٍ بَعِيدٌ عَنِ العِلْمِ، وَالأَنَاةِ... فَاحْذَرْهُ؛ وَإِلَّا: تَزْدَدْ مِنْهُ!!

نَصِيحَةَ مُشْفِقٍ مُحِبٍّ -**لا يَزَالُ**-!...

---

(١) وَهِيَ مَشْهُورَةٌ مُتَدَاوَلَةٌ.

(٢) وَهِيَ فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٣٥/١٤٦-١٦٠).

وَاحْكُمْ بِالعَدْلِ؛ وَلَوْ عَلَى نَفْسِكَ...

وَدَعْكَ مِن اعْتِبَارَات الاعْتِذَارَات؛ المَلأَى بِمَنْقُوصِ العِبَارَات!!

وَإِنِّي عَنْ قَرِيبٍ -بِمِنَّةِ اللَّهِ- زَائِرُكُمْ فِي (**رِيَاضِ العِلْمِ وَالتَّوْحِيدِ**)؛ فَتَجَهَّزْ -أُخَيَّ!- وَتَهَيَّأْ لِلنُّصْحِ وَالتَّقْوِيم... **وَلاَ تَنْسَ الوُدَّ القَدِيم!**

ثَانِيًا: أَمَّا قَوْلُ (الأَخِ) سَعْد -بَعْد-:

«وَكَانَ الأَوْلَى **بِمِثْلِهِ** الإِذْعَانُ لِلحَقِّ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ صَدَرَتْ مِنْهُمُ الفَتْوَى عُلَمَاءُ أَجِلاَّءُ؛ أَكْثَرُ مِنْهُ **عِلْمًا**، وَأَكْبَرُ مِنْهُ **سِنًّا**، وَأَقْدَمُ مِنْهُ فِي مَعْرِفَةِ العَقِيدَةِ، فَلَوْ أَنَّهُ كَتَبَ **فِي ذَلِكَ كِتَابًا يَشْكُرُهُمْ فِيهِ**، وَيَدْعُو لَهُمْ، وَيُعْلِنُ فِيهِ **رُجُوعَهُ** عَنْ تِلْكَ الأَخْطَاءِ؛ لَقَطَعَ دَابِرَ الفِتْنَةِ، **وَلأَكْبَرَ ذَلِكَ المَوْقِفَ مِنْهُ الكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ**».

□ **مع الحقّ.. إلى الموت -إنْ شاء اللَّه-:**

فَأَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الحَقِّ خُصُومَةٌ وَلاَ نِزَاعٌ...

بَلْ بَيْنَنَا -مَعَهُ- دَائِمًا- لِقَاءٌ **وَوَعْد** -يَا (أَخ) **سَعْد**- مِنْ قَبْل وَمِنْ **بَعْد**-.

فَوَاللَّهِ -وَتَاللَّهِ، وَبِاللَّهِ-:

لَوْ كَانَ الحَقُّ (المُقْنِعُ) صَادِرًا مِمَّنْ دُونَ هَؤُلاَءِ (العُلَمَاء الأَجِلاَّء) -مِنْ (أَخٍ) مِثْلِي، أَوْ دُونِي... **بل تِلْمِيذِي!**- فَإِنِّي لاَ أَجِدُ -**وَلِلَّهِ الحَمْدُ**- أَدْنَى غَضَاضَةٍ -وَلاَ أَقَلَّ حَرَجٍ- مِنَ الانْصِيَاعِ لَهُ، أَوِ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ...

وَلَكِنَّ الشَّأْنَ فِي الحُجَّةِ وَالدَّلِيلِ؛ اللَّذَيْنِ يَجْعَلاَنِ القَلِيلَ كَثِيرًا، وَالصَّغِيرَ كَبِيرًا...

وَإِنْ كَانَ العَكْسُ لاَ يَلْزَمُ مِنْهُ العَكْسُ! **فَتَأَمَّلْ**...

وَلاَ أَلِينُ لِغَيْرِ (الحَقِّ) أَقبلُهُ ... حتَّى يَلِينَ لِضِرْسِ المَاضِغِ الحَجَرُ

□ نَرُدُّ، ولا نَخْنَع:

نَعْمَ؛ نَرُدُّ، **وَلاَ نَذِلُّ**، **وَلاَ نَتنَازَلُ**... لأَنَّ الكَلاَمَ يُقْبَلُ بِمَا يُرَافِقُهُ مِنْ **دَلِيل**، لاَ بِمُجَرَّدِ **رَصْفِ الحُرُوفِ**، وَجَمْعِ الأَقَاوِيل!!

كُلُّ كَلاَمٍ مِنْهُ ذُو قَبُولِ وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ (سَلَفِيَّةٌ) -نَقِيَّةٌ-، لاَ إِخَالُ السَّنَواتِ الخَمْسَ عَشْرَةَ المَاضِيَةَ -أَوْ بَعْضًا مِنْهَا!- قَدْ أَنْسَتِ (الأَخَ) سَعْدًا إِيَّاهَا، أَوْ جَعَلَتْهُ يَأْبَاهَا!

- أَمَّا أَنَّ عُلَمَاءَ اللَّجْنَةِ (أَكْثَرُ مِنِّي عِلْمًا، وَأَكْبَرُ مِنِّي سِنًّا، وَأَقْدَمُ مِنِّي فِي مَعْرِفَةِ العَقِيدَةِ): **فَهَذَا بَدَهِيٌّ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرٍ -أَصْلاً-؛ وَذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ**:

□ توضيح الواضحات:

الأَوَّل: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ فِي العُقُولِ، وَالقُلُوبِ -وَلَيْسَ مُجَرَّدَ الأَقْلاَمِ؛ **وَفِي مُنَاسَبَاتٍ-مَا!-** انتقاءً وتَشَهِّيًا!!

الثَّانِي: أَنِّي لَمْ أَدَّعِ خَلاَفَهُ، فضلاً عن أَنْ أَزْعُمَ نَقِيضَهُ -وَالحَمْدُ للَّهِ-.

فَلِمَاذَا التَّشْغِيب -أَيُّهَا (الأَخُ) الحَبِيب-؟!

و... الاعترافُ سيِّدُ الأدلَّة..

- أَمَّا أَنْ (أَكْتُبَ كِتَابًا أَشْكُرُهُمْ، وَأَدْعُو لَهُمْ):

فَإِنِّي فَاعِلٌ -الآنَ- لِسَبَبٍ، ولغيرِ سَبَب!-:

... مُقَدِّمًا شُكْرِيَ **الجَلِيلَ**، وَثَنَائِيَ **الجَزِيلَ**، وَدُعَائِيَ **الجَمِيلَ**: لِمَشَايِخِنَا **الكُبَرَاءِ**، وَعُلَمَائِنَا **الأَجِلاَّءِ**، وَأَسَاتِذَتِنَا **الفُضَلاَءِ**:

جَزَاءَ جُهُودِهِمُ **المَوْفُورَةِ**، وَصَنَائِعِهِمُ **المَشْكُورَةِ**، وَآثَارِهِمُ **المَشْهُورَةِ**..

وَمَنْ لَمْ يُقِرَّ بِهَذَا -بِلِسَانِ الحَالِ، أَوِ المَقَالِ-: فَهُوَ مَشْكُوكٌ بِهِ، مَقْطُوعٌ بِسَبَبِهِ، مَنْقُوصٌ بِأَدَبِهِ...

... فَشَكَرَ اللَّهُ لَكَ -(أَخِي) سَعْد- عَلَى هَذَا العَهْد...

وَنَحْنُ مَعَكَ فِيهِ -مَاضِيًا، وَحَاضِرًا، وَمُسْتَقْبَلاً-...

وَهَذَا وَعْد..

❑ العرش، والنقش:

- أَمَّا (الرُّجُوعُ عَنْ تِلْكَ الأَخْطَاءِ)؛ فَيُقَالُ فِيهِ: **أَثْبِتِ العَرْش، ثُمَّ انْقُش...**

فَإِذَا ثَبَتَ عِنْدِي -وَانْشَرَحَ عَقْلِي- أَنَّ (هَذِهِ) -حَقًّا- أَخطَاءٌ؛ **فَمَا الَّذِي يُحَرِّجُنِي مِنَ الرُّجُوعِ عَنْهَا؟!**

وَلِمَاذَا نَحْنُ -أَصلاً- أَهلُ دِينٍ؛ نَنْتَسِبُ إِلَى العِلْمِ، **وَنَتَعَلَّمُ، وَنَكْتُبُ، وَنُعَلِّمُ؟!**

أَلِتَحْرِيرِ الحَقِّ، وَالدَّعوَةِ إِلَيْهِ؟!

أَمْ لِرُكُوبِ الخَطَإِ، وَالإِصْرَارِ عَلَيْهِ؟!

❑ بين (المُخَطِّئ)، و(المُخْطِئ):

- **فَهَلْ يَلْزَمُ المُخَطِّئَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ مُصِيبًا فِي تَخْطِئَتِهِ -عَلَى وَجْهِ اللُّزُومِ -دَوْمًا-؟!**

فَإِنْ كَانَ الجَوَابُ بِالنَّفْيِ -**وَهُوَ** المَظْنُونُ-؛ فَالعِبْرَةُ -إِذَنْ- **بِالدَّلِيلِ وَالبُرْهَان..**

وَإِنْ كَانَ الجَوَابُ عَكسَهُ -**وَهُوَ بَعِيدٌ!**-؛ فَقَدْ أُغْلِقَ البَاب، وَانْقَطَعَ الخِطَاب...

وَحِينَئِذٍ؛ فَمَا مَعْنَى (الإِذْعَان)، وَ(الرُّجُوع) إِذَا لَمْ تَعْمُرْ حَقَائِقَ هَذِهِ الكَلِمَات: **الحُجَجُ وَالبَيِّنَات؟!**

ثُمَّ؛ هَلْ لِي -شَرْعًا- **عَلَى اسْتِحْيَاءٍ وَوَجَلٍ!**- أَنْ أَقْلِبَ هَذِهِ (الطَّلَبَاتِ) -وَلاَ أَقُولُ: الأَوَامِرَ!- عَلَى مَنْ رَدَّ -أَوْ: **رَدُّوا!**- عَلَيَّ؟!

❏ الدليلَ الدليلَ:

وَالأَسْعَدُ بِالدَّلِيلِ هُوَ الَّذِي (**كُلُّنَا**) إلى ما معه دَلِيل...

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا (**الإِلْزَامُ!**) -بِـ (الرُّجُوعِ عَنِ الأَخْطَاءِ)!- بِمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ بَعْضُ كُتُبِ التَّارِيخِ مِنْ (**إِلْزَامِ!**) مُخَالِفِي شَيْخِ الإِسْلاَمِ -لَهُ-رَحِمَهُ اللَّهُ- بِأَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ (**أَلْفَاظًا اقْتَرَحُوهَا عَلَيْهِ**)[1]؛ وَإِلاَّ!!!

فَمَا الرَّأْيُ -عِنْدَكَ-أَبَا عَبْدِ اللَّهِ-؟!!

❏ الرضا باللّه، وللّه:

هَلْ تَقْتَرِحُ -**أَوْ تَقْتَرِحُونَ!**- عَلَيَّ أَلْفَاظًا أَكْتُبُهَا؛ إِرْضَاءً لَكُمْ، وَمُوَافَقَةً لِخَوَاطِرِكُمْ؛ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدِي القَنَاعَةُ (الشَّرْعِيَّةُ) الكَافِيَةُ لِقَبُولِ مِثْلِ ذَلِكَ؟! حَتَّى تَنْتَهِيَ (**المُشْكِلَةُ**) المَزْعُومَة، وَ(**يُقْطَعَ دَابِرُ الفِتْنَةِ**) المَوْهُومَة!!

... هَلْ تَرْضَى -أَوْ تَرْضَوْنَ- ذَلِكَ -**شرعًا، وديانةً**-؟!

وَهَلْ هَذَا يُوَافِقُ **النَّهْجَ السَّنِيّ**، وَيَلْتَقِي **المَنْهَجَ السُّنِّيّ**؟!

سُبْحَانَكَ رَبِّي...

«**فالاعتقادُ لا يحتملُ المُجاملةَ، ولا المتاجَرة**»[2]...

---

(١) «الجَامعُ لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٤٠) -إشراف فضيلة الشيخ بكر أبو زيد-عافاهُ اللّهُ، وسدَّدَهُ-.

(٢) مِن كلامِ الشَّيخِ بكر أبو زيد -عافاهُ اللّهُ، وسدَّدَهُ-كما سيأتي (ص ٢٤٦)-.

❑ اعتذارٌ، واعتذار:

وَفِي مِثْلِ هَذَا المَقَامِ -**تَمَامًا**- قَالَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي: لِمَنْ هُوَ خَيْرٌ (مِنْكُمْ)؛ وَهُوَ الصَّحَابِيُّ (الجَلِيلُ) كَعْبُ بنُ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-؛ لَمَّا ذَكَرَ **كَلِمَتَهُ الذَّهَبِيَّة** بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-**بِصَرَاحَةٍ، وَجَلاءٍ**-؛ وَهِيَ قَوْلُهُ:

«... **وَاللَّهِ، لَقَدْ عَلِمْتُ: لَئِنْ حَدَّثْتُكَ اليَوْمَ حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي؛ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسْخِطَكَ عَلَيَّ! وَلَئِنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صِدْقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ؛ إِنِّي لأَرْجُو فِيهِ عُقْبَى اللَّهِ**...»[١].

«**فَالاعْتِذَارُ عَنِ النَّفْسِ بِالبَاطِلِ -وَالجِدَالُ عَنْهَا**[٢]**- لاَ يَجُوزُ**»[٣].

وَلَقَدْ كُنْتُ قُلْتُ فِي الصَّفْحَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ رِسَالَتِي «الأَجْوِبَة المُتَلائِمَة..» -مَا نَصُّهُ-:

❑ ردٌّ للكلام.. بكل احترام:

[وَلَمَّا كانَ كَلامُ أَهْلِ العِلْمِ -**مَهْمَا سَمَا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ مَكَانَتُهُمْ**- قَابلاً لِلأَخْذِ والرَّدِّ، وَداخِلاً في دائِرَةِ الْخَطَإِ والصَّوابِ: رَأَيْتُ كِتابَةَ (**مُناقَشَةٍ هادِئَةٍ**) تَحْتَوِي عَلَى (**أَجْوِبَةٍ**) **عِلْمِيَّةٍ** -مُخْتَصَرَة- تُناقِشُ ما وَرَدَ في فَتْوى اللَّجْنَةِ الْمُوَقَّرَة.

... فَلَعَلَّ ما سأُورِدُهُ -هُنَا-**مِنْ دَلائِلَ وحُجَجٍ**- يَكُونُ سَبيلاً يَبِينُ بِهِ وَجْهُ **الْحَقِّ**، وَباباً يَظْهَرُ مِنْهُ طَرِيقُ **الصَّوابِ**.

وَرَحِمَ اللَّهُ الإمامَ عَبْدَ الرَّحْمَن بْنَ حَسَنِ ابْنِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ

---

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩).

(٢) **أَوْ إِلْزَامُهَا!!**

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٤٧).

-رَحِمَهُمُ اللَّهُ- الْقائِلَ:

«فَيَجِبُ عَلَى مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ -إذا قَرأَ **كُتُبَ الْعُلماء**، وَنَظَرَ فِيها، وَعَرَفَ أَقْوالَهُمْ-: **أَنْ يَعْرِضَها عَلَى ما في الْكِتابِ والسُّنَّةِ**؛ فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مِنَ الْعُلَماءِ -وَمَنْ تَبِعَهُ وانْتَسَبَ إلى مَذْهَبِهِ-: **لا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَهُ**.

وَالْحَقُّ في الْمَسأَلَةِ واحِدٌ، والأَئِمَّةُ مُثابُونَ عَلَى اجْتِهادِهِمْ؛ **فَالْمُنْصِفُ يَجْعَلُ النَّظَرَ في كَلامِهِمْ** -**وَتَأَمُّلَهُ**- **طَرِيقاً إلى مَعْرِفَةِ الْمَسائِلِ**، وَاسْتِحْضارِها -ذِهْناً-، وَتَمْيِيزاً لِلصَّوابِ مِنَ الْخَطَإ؛ **بالأَدِلَّةِ** الَّتي يَذْكُرُها الْمُسْتَدِلُّونَ؛ وَيَعْرِفُ -بِذَلِكَ- مَنْ هُوَ **أَسْعَدُ بالدَّلِيلِ** مِنَ الْعُلماء؛ فَيَتَّبِعُهُ.

والأَدِلَّةُ عَلَى هذا الأَصْلِ في كِتابِ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ». -كَما في «فتحِ المَجيد» (ص ٣٢٢) -لَهُ-.

.. فَمِنْ هذا الْمُنْطَلَقِ أَبْتَدِئُ (الأَجْوِبَةَ) -**مَعَ كُلِّ التَّبْجِيلِ والاحْتِرام؛ لِمَشايِخِنا الْكِرام**-؛ لعَلَّ كَلِماتي -هُنا-إنْ شاءَ اللَّهُ- تَكُونُ (مُتلائِمَةً) مَعَ ما لَهُمْ في نُفوسِنا مِنْ تَقْديرٍ وَمَكانَةٍ...].

وَأَقُولُ -الآنَ-:

❏ ما الصوابُ؟! وما الحلُّ؟!

أَيُّ الْمَوْقِفَينِ أَدْنَى **إلَى الصَّوَاب**، وَأَبْعَدُ عَنِ الارْتِيَاب؟!

مَوْقِفِي: **بِالإِقْرَارِ وَالإِكْبَارِ -لِلْكِبَار-**؟!

أَمْ (مَوقِفُهُ) -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ-: **بالإِشْعَالِ لِلنَّارِ** -بالتَّشْنِيعِ وَالإِنْكَار-؟!

– أَمَّا (قَطْعُ دَابِرَ الفِتْنَةِ): فَلاَ يَكُونُ **إلاَّ بِيَدِ مَنْ فَتَحَ بَابَهَا**، وَشَرَعَ أَسْبَابَهَا:

فَمَنِ الْمُبْتَدِئُ بِالرَّدِّ؟!

وَمَنِ المُفْتَتِحُ للنَّقْدِ؟!

أَلَيْسَ (صَاحِبُ الحَاجةِ أَوْلَى بِحَمْلِهَا)، وَاحْتِمَالِهَا -كَمَا قِيلَ!-؟!

وَمِنْهُ -مَعَ المعذرةِ!-: **مَنْ طَرَقَ البَاب: سَمِعَ الجَواب!**

وَنَحْنُ -إِنْ شَاءَ رَبُّنَا الحَقُّ- **مَعَ الحَقِّ، بِالحَقِّ، إِلَى الحَقِّ؟!**

- أَمَّا أَنْ (يُكْبِرَ ذَلِكَ المَوْقِفَ مِنِّي الكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ):

فَهُوَ مَا أَرْجُوهُ، وَآمُلُهُ -بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ ضَوَابِطُ ذَلِكَ (الإِكْبَار) -المُشَارِ إِلَيْهِ- مِنَ الكَبِيرِ أَوِ الصَّغِيرِ!-مَعًا!- مَبْنِيَّةً عَلَى تَعْظِيمِ الحَقِّ، **لاَ (الرَّهْبَةِ) مِنْ (بَعْضِ) الخَلْقِ** (مَهْمَا سَمَا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ مَكَانَتُهُمْ)، فَضْلاً عَنِ (الطَّمَعِ) = المَحْضِ **بِرِضَاهُمْ**، أَوِ (الرَّغْبَةِ) = الخَالِصَةِ **بِثَنَائِهِمْ**، وَالتَّقَرُّبِ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ (هَذَا) **مُنَافٍ لِلإِخْلاَصِ**[1]...

ثَالِثًا: وَأَمَّا قَوْلُ (الأَخِ) سَعْد -بَعْد-**مُخْتَصِرًا إِيَّاهُ**-:

«.... وَلَكِنَّهُ ضِدَّ ذَلِكَ فَعَلَ، فَقَدْ بَادَرَ بِالرَّدِّ عَلَى اللَّجْنَةِ، **رَدًّا يُعَلِّقُ فِيهِ أَخْطَاءَهُ بِغَيْرِهِ**، مُتَنَصِّلاً مِنْ تَبِعَاتِ مَا خَطَّتْهُ أَنَامِلُهُ فِي هَذَيْنِ الكِتَابَيْنِ، مُرَدِّدًا هَذِهِ العِبَارَاتِ وَمَثِيلاَتِهَا: (هُوَ كَلاَمُ فلاَن، وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِي أَدْنَى شَيْءٍ.. **فَأَيْنَ؟!**..

---

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ ابْنَ القَيِّمِ -القَائِلَ فِي كِتَابِهِ- «الفَوَائِد» (ص ٤٢٠ -«فَوَائِده» -بتحقيقي):

«لاَ يَجْتَمِعُ الإِخْلاَصُ فِي القَلْبِ، وَمَحَبَّةُ المَدْحِ وَالثَّنَاءِ، وَالطَّمَعُ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ؛ إِلاَّ كَمَا يَجْتَمِعُ المَاءُ وَالنَّارُ، وَالضَّبُّ وَالحُوتُ؛ فَإِذَا حَدَّثَتْكَ نَفْسُكَ بِطَلَبِ الإِخْلاَصِ: فَأَقْبِلْ عَلَى الطَّمَعِ -أَوَّلاً-: فَاذْبَحْهُ بِسِكِّينِ اليَأْسِ، وَأَقْبِلْ عَلَى المَدْحِ وَالثَّنَاءِ: فَازْهَدْ فِيهِمَا زُهْدَ عُشَّاقِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ، فَإِذَا اسْتَقَامَ لَكَ ذَبْحُ الطَّمَعِ، وَالزُّهْدُ فِي الثَّنَاءِ وَالمَدْحِ: سَهُلَ عَلَيْكَ الإِخْلاَصُ».

وَأَيْنَ؟!.. فَمَاذَا؟!..»!!

... إِلَى آخِرِ نُقُولِهِ عَنِّي -المُتَكَاثِرَةِ-!

فَأَقُولُ:

﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾!

❑ سكوتٌ، وسكوتٌ:

فَمَاذَا صَنَعْتَ -(أَخي) سَعْد- بِمَا نَقَلْتَهُ عَنِّي -**واختصرتَهُ!**- مِن أسئلةٍ، واستفساراتٍ؟!

وَمَا هُوَ الجَوَابُ (**عَلَيْهَا**) -بعضًا، أو كُلاًّ-؟!

أَمْ أَنَّهُ تَسْفِيه؛ بِقَالِبِ (**تَظُنُّ!**) أَنَّهُ نزيهٌ نَبيه؟!

أَمَّا (تَعْلِيقُ الأَخْطَاءِ)، وَ(التَّنَصُّلُ مِنَ التَّبِعَاتِ): فَهَذَا عَلَى اعْتِبَارِ ثُبُوتِ الدَّعْوَى!

وَأَنَّى ذَلِكَ؟!

❑ دعوى، وبلوى:

وَهَذَا -أَيْضًا- ذَكَّرَنِي (!) بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ المُؤَرِّخِينَ؛ مِنَ الحُكْمِ عَلَى شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ظُلْمًا؛ كَمِثْلِ (مِنْعِهِ مِنَ الفَتْوَى، أَوْ بِأَشْيَاءَ مِنْ هَذِهِ البَلْوَى، **لاَ بَعْدَ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ، وَلاَ تَقَدُّمِ دَعْوَى، وَلاَ ظُهُورِ حُجَّةٍ بِالدَّلِيلِ، وَلاَ وُضُوحِ مَحَجَّةٍ لِلتَّأْمِيلِ**)[1].

---

(١) «الجَامعُ لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٣١٥) -إشراف فضيلة الشيخ بكر أبو زيد-عافاه الله وسدَّده-. =

وَإِنْ كُنْتُ أَعْرِفُ مِنْ نَفْسِي -حَقًّا- أَنَّ أكثرَ مَا عِنْدِي -**بِيَقِينٍ**- لاَ يُقَارَنُ بِأَقَلِّ مَا عِنْدَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، بَلْ وَلاَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، أَوْ تَلاَمِيذِهِ...

وَالاعْتِرَافُ سَيِّدُ الأَدِلَّةِ...

وَبِالمُقَابِلِ:

فَإِنْ كُنْتَ تُخَطِّئُنِي -(أَخِي) سَعْدا- فِي نَقْلِي هَذِهِ النُّقُولَ، أَوِ اتِّكَائِي عَلَيْهَا -فِيمَا فَهِمْتُهُ مِنْهَا-؛ **فَلِمَاذَا لاَ تَجْعَلُ المَنْقُولَ عِنْهُ هُوَ الأَوْلَى بِالتَّخْطِئَةِ؟!**

وَلِمَاذَا لاَ يُضْحِي المَأْخُوذُ عَنْهُ هُوَ الحَرِيَّ بِالغَلَطِ؟!

أم أنَّكَ -عَفْوًا- غيرُ (مُدْرِكٍ) لِعَوَاقِبِ (!) ما (خَطَّتْهُ أَنَامِلُكَ) مِن إنكارٍ؟!

أَمْ أَنَّ حَائِطِي (!) قَصِيرٌ، **سَهْلُ التَّسَلُّق!!** فِي الوَقْتِ الَّذِي لاَ تَطُولُ -فِيهِ- حَائِطَ غَيْرِي -وَلَو اشْرَأْبَبْتَ عَلَيْهِ وَأَكْثَرْتَ **التَّعَلُّق**-؟!

(أَخِي) سَعْدا!

إِنَّ بَنِي عَمِّكَ (!) فِيهِمْ رِمَاح!!

... فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِي!

❑ كلمةٌ فيها بيانٌ:

وَمَا أَجْمَلَ كَلاَمَ الإِمَامِ الطَّبَرِي فِي مُقَدِّمَةِ «تَارِيخِهِ» (١/ ٧-٨) -فِيمَا يَلْتَقِي مَا نَحْنُ فِيهِ-**مِنْ طَرَفٍ!**-:

«وَلْيَعْلَمِ النَّاظِرُ فِي كِتَابِنَا هَذَا أَنَّ اعْتِمَادِي فِي كُلِّ[1] مَا أَحْضَـرْتُ ذِكْرَهُ فِيهِ

= وَمَذْهَبُ (**إِمَّا... وَإِلاَّ**): خَطِيرٌ جِدًّا... فَاحْذَرُوهُ، وَحَذِّرُوا مِنْهُ؛ **وَإِلاَّ!**

(١) أَوْ: جُلِّ.

-مِمَّا شَرَطْتُ أَنِّي رَاسِمُهُ فِيهِ-؛ **إِنَّما هُوَ عَلَى مَا رُوِّيتُ مِنَ الأَخْبَارِ**[١] الَّتِي أَنَا ذَاكِرُهَا فِيهِ، وَالآثَارِ الَّتِي أَنَا **مُسْنِدُهَا إِلَى رُوَاتِهَا فِيهِ**، دُونَ مَا أُدْرِكَ بِحُجَجِ العُقُولِ، **وَاسْتُنْبِطَ بِفِكَرِ النُّفُوسِ**[٢]، إِلاَّ اليَسِيرَ القَلِيلَ مِنْهُ.

إِذْ كَانَ العِلْمُ بِمَا كَانَ مِنْ **أَخْبَارِ المَاضِينَ**[٣] -وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ **أَنْبَاءِ الحَادِثِينَ**[٤]-: غَيْرَ وَاصِلٍ إِلَى مَنْ لَمْ يُشَاهِدْهُمْ وَلَمْ يُدْرِكْ زَمَانَهُمْ؛ إِلاَّ **بِإِخْبَارِ المُخْبِرِينَ، وَنَقْلِ النَّاقِلِينَ**، دُونَ الاسْتِخْرَاجِ بِالعُقُولِ، وَالاسْتِنْبَاطِ بِفِكَرِ النُّفُوسِ.

فَمَا يَكُنْ فِي كِتَابِي هَذَا مِنْ خَبَرٍ[٤] **ذَكَرْنَاهُ عَنْ بَعْضِ المَاضِينَ** -مِمَّا **يَسْتَنْكِرُهُ** قَارِئُهُ، أَوْ **يَسْتَشْنِعُهُ** سَامِعُهُ-مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ وَجْهًا فِي الصِّحَّةِ، وَلاَ مَعْنىً فِي الحَقِيقَةِ-؛ **فَلْيُعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُؤْتَ فِي ذَلِكَ مِنْ قِبَلِنَا، وَإِنَّمَا أُتِيَ مِنْ قِبَلِ بَعْضِ نَاقِلِيهِ إِلَيْنَا؛ وَأَنَّا إِنَّمَا أَدَّيْنَا ذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مَا أُدِّيَ إِلَيْنَا**».

وَهَذِهِ أَمَانَةُ العِلْمِ، وَأَمَانَةُ حَمَلَتِهِ العُدُولِ -خَلَفًا عَنْ سَلَفٍ-...

فَأَقُولُ:

❑ الفرعُ للأصل تَبَعٌ:

فَلِمَاذَا **التَّخْطِئَةُ** لِلفَرْعِ، **وَالتَّبْرِئَةُ** لِلأَصْلِ؟!

أَمْ أَنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ مَا وَرَاءَهَا؟!

فَإِنْ كَانَا سَوَاءً؛ فَلِمَاذَا النَّكِير -**بِالتَّكْثِيرِ**-؟!

---

(١) أَوْ: نَقَلْتُ مِنَ النُّصُوصِ.

(٢) وَهُوَ مَا يَقْبَلُ التَّغْلِيطَ المُبَاشِرَ، وَالتَّخْطِئَةَ الجَلِيَّةَ.

(٣) أَوْ: عَقَائِدِهِمْ، أَوْ عُلُومِهِمْ.

(٤) أَوْ نَقْلٍ.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتِ التَّخْطِئَةُ -أَصْلاً- غَيْرَ قَائِمَةٍ؛ -**لاَ فَرْعًا، وَلاَ أَصْلاً**-؟!

وَمِنْهُ: مَا قُلْتُهُ فِي «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ» (ص ١٢) بَعْدَ النَّقْلِ عَنِ ابْنِ القَيِّمِ، وَالذَّهَبِي -ثُمَّ **تَخْطِئَتِي دُونَهُمَا**!-:

«لِمَاذَا لاَ يُحْمَلُ نَقْلِي عَنْهُمَا -وَهُوَ عَيْنُ كَلاَمِهِمَا وَقَوْلِهِمَا- عَلَى ذَلِكَ -أَيْضًا-؟! وَهُوَ الأَصْلُ».

وَأُكَرِّرُهَا -الآنَ- لأَنِّي لَمْ أَحْظَ -**وَقَدْ لاَ أَحْظَى**!- بِجَوَابٍ!!

لِمَاذَا؟![1]

رَابِعًا: وَأَمَّا قَوْلُ (أَخِي) سَعْد -بَعْد-عَقِبَ نَقْلِهِ عَدَدًا مِنَ النُّقُولِ عَنِّي-:

«... إِلَخ مَا هُنَالِكَ مِنْ عِبَارَاتِهِ **المُزَوَّقَةِ** دَائِمًا بِعَلاَمَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ الَّتِي **يَمْلأُ بِهَا مُؤَلَّفَاتِهِ**، بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ **عَلَمًا عَلَيْهِ**، وَلَمْ أَقْرَأْ **لأَحَدٍ** مِمَّنْ أَلَّفَ مَنْ **يَحْشُدُ** هَذِهِ العَلاَمَاتِ كَحَشْدِهِ، وَهِيَ عَلاَمَاتُ **الانْفِعَالِ**؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي **عُرْفِ المُؤَلِّفِينَ وَالمُحَقِّقِينَ**».

فَأَقُولُ:

❑ من قوانين الكتابة والبيان:

تَزْوِيقُ العِبَارَاتِ (بِعَلاَمَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ): أَمْرٌ حَسَنٌ مَحْمُودٌ فِي **قَوَانِينِ الكِتَابَةِ**؛ لأَنَّ بِهِ تُعْرَفُ وُجُوهُ القَوْلِ، وَتُمَيَّزُ المَعَانِي عَلَى حَقِيقَتِهَا، وَتُقَرَّبُ إِلَى القَارِئِ مَقَاصِدُ المُصَنِّفِ وَالكَاتِبِ **فِي كُلِّ جُمْلَةٍ، بَلْ كُلِّ كَلِمَةٍ**....

قال الإمامُ الشَّاطبيُّ في «الموافقات» (٣/ ٣٤٧):

---

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ **شَيْخَنَا الكَبِيرَ** الَّذِي كَانَ -كَثِيرًا مَا يَقُولُ-فِي مِثْلِ هَذَا المجال-: **رَحِمَ اللَّهُ السُّؤَالَ**!!

«إنَّ عِلْمَ المَعَانِي والبيانِ -الذي يُعرفُ بـه إعجازُ نظـمِ القـرآن، **فضـلاً عـن معرفةِ مقاصدِ كلامِ العربِ**- إنَّمَا مـدارُهُ علـى معرفـةِ مُقتضيـاتِ الأحـوال: حـالِ الخطابِ من جهةِ نفسِ **الخطابِ**، أو **المُخاطِبِ**، أو **المُخاطَبِ**، أو الجميـعِ؛ إذِ الكـلامُ الواحـدُ **يختلـفُ فهمُـهُ** بحسـبِ حـالين، وبحسـبِ **مُخـاطَبين**، وبحسـب غـير ذلـك؛ **كالاستفهامِ**: لفظُهُ واحدٌ، ويدخلُهُ معـانٍ أُخَـرُ؛ **مِـن تقريـرٍ، وتوبيـخٍ، وغـير ذلـك، وكالأمرِ**: يدخلُهُ معنَى **الإباحـةِ، والتَّهديـدِ، والتَّعجيـزِ، وأشـباهِهَا**، ولا يـدلُّ علـى معناها المرادِ **إلاَّ الأمورُ الخارجةُ**، وعمدتُها **مُقتضياتُ الأحوالِ**..».

أَقُولُ:

ولقد كان بعضُ أصحابِ الحديثِ يُمْدَحـونَ بمـا يتميَّزون بـه مِـن **(الشَّـكْلِ والنَّقْطِ)**[1] -ضبطًا للكلامِ، وتجويدًا للبيانِ-...

....فذاك عَجِيبٌ (!) مِنَ (الأَخِ) سَعْد -**بل عجيبٌ جدًّا**-؛ إِذْ كَيْفَ يَقْلِبُ مَا يُحْمَدُ وَيُمْدَحُ؛ لِيَصِيرَ -عنده!- مُنْتَقَدًا مَذْمُومًا؟!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ **(التَّرْقِيمَ، وَعَلاَمَاتِهِ)**[2] صَارَ **عِلْمًا مُسْتَقِلاًّ** خَاصًّا -كَمَا لاَ يَخْفَى عَلَى المُتَابِعِ-؛ لَهُ قَوَاعِدُهُ، وَلَهُ أُصُولُهُ؛ **لَيْسَ تَزْوِيقًا، وَلاَ زَخْرَفَةً!!**

وَلَكِنْ؛ لاَ عَجَبَ: فَفَاقِدُ الشَّيْءِ لاَ يُعْطِيهِ... -هَذَا أَوَّلاً-.

❑ النفيُ ليس عِلْمًا:

- **وَأَمَّا ثَانِيًا**: فَقَوْلُهُ -فِي هَذِهِ (العَلاَمَاتِ)-:

---

(١) كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥١ - ترجمة بَهز بنِ أَسَد).

(٢) وَرِسَالَةُ العَلاَّمَةِ أَحْمَد زَكِي بَاشَا المِصْرِي، المُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٥٣هـ) -**بِهَذَا الاسْـمِ!**- المطبوعةُ السَّائرةُ-: مَشْهُورَةٌ عِنْدَ **البَاحِثِين**، مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ **الجَادِّين**.

«بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ عَلَمًا عَلَيْهِ، وَلَمْ أَقْرَأْ لأَحَدٍ مِمَّنْ أَلَّفَ مَنْ يَحْشُدُ هَذِهِ العَلاَمَاتِ كَحَشْدِهِ..»!

فَأَقُولُ:

أَمَّا هَذِهِ؛ فَلاَ -يَا (أَخِي) سَعْد-!

وَهَذَا مِنْكَ -**أصلحَ اللّهُ شأْنَكَ**- حُكْمٌ عَلَى نَفْسِكَ: أَنَّكَ -حَقًّا- **(لَمْ تَقْرَأْ!)**.

وَأَخْشَى -جِدًّا، جِدًّا- أَنَّ (التَّغَيُّرَاتِ) -**الجَدِيدَةَ!**- وَصَلَتْ بِكَ إِلَى أَنْ (لاَ تَقْرَأْ)!!

فَهَذِهِ -(أَخِي) سَعْد- مُصِيبَةٌ؛ أَرْجُو أَنْ لاَ تَكُونَ مُوَاقِعًا لَهَا؛ **وَإِلاَّ**: فَأَرْجُو -مَرَّةً أُخْرَى- **أَنْ تُعَجِّلَ بِالخُرُوجِ مِنْهَا، وَالصُّدودِ عَنْهَا**...

فَهَلِ (النَّفْيُ) -أَيُّهَا (الأَخ)- عِلْمٌ؟!

وَمِنْ أُصُولِ (العِلْمِ): **مَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لاَ يَعْلَمُ**...

❑ انظر، واحكم:

فَمَا رَأْيُكَ بِهَذَا **النَّصِّ المَنْقُول** -صُورةً- عَنْ شَيْخِ العَرَبِيَّةِ فِي العَصْرِ الحَدِيثِ، وَمُقَدَّمِهَا، وَفَارِسِ مَيْدَانِهَا: العَلاَّمَةِ المُحَقِّقِ البَارِعِ، الأُسْتَاذِ اللُّغَوِيِّ الأَدِيبِ الأَرِيبِ[1] **مَحْمُود مُحَمَّد شَاكِر** -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ كِتَابِهِ «القَوْس العَذْرَاء» (ص ٥٨)، -وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِالحَجْمِ **(الوَسَطِ)**[2]!-:

(١) ولا إخالُك تُجادلُ -أَيْضًا- بهذا!!

(٢) وَ«أَجْوِبَتِي»: بِالحَجْمِ **(الكَبِيرِ)**... فَتَأَمَّلْ.

[أعُوذُ بِرَبِّى وَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأرْضِ ! .. مَاذَا يَقُولُ الرَّجُلْ ؟!
أجُنَّ ؟! نَعَمْ .. لَا ! .. أرى سُورَةً من العَقْلِ، لا خَلَجَاتِ الخَبَلْ !
وَعَيْنَىْ صَفَاءٌ كَمَاء القِلاتِ ، وَعِرْنِينَ أنْفٍ سَمَا وَاعتَدَلْ
وَجَبْهَةَ زَاكٍ ، نَمَاهُ النَّعِيمُ فى سُؤْدُدٍ وَسَرَاءِ نُبُلْ
أيُعْطِى بِهَا المَالَ ؟! هَذَا الخَبَالُ ! قَوْسٌ وَمَالٌ كَهذَا ؟ ثُكِلْ !!
وَيَارَبِّ ! يَارَبِّ ! مَاذَا أقُولُ ؟ .. أقُولُ نَعَمْ ! . لَا ! فَهذَا خَطَلْ
أبِيعُ !! وَكَيْفَ ! .. لَقَدْ كَادَنِى بِعَقْلِى هَذا الخَبِيثُ المَحِلْ
أفَارِقُها ! وَيْكَ !! هذَا السَّفَاهُ ! قَوْسِى ! كَلَّا ! خَدِينِى وخِلُّ !!
أجَلْ !! بَلْ هُوَ البُؤْسُ بَادٍ عَلَىَّ ! فَأغْرَاهُ بِى ! وَيْحَهُ ! ما أضَلَّ !!
يُسَاوِمُنِى المَالَ عَنْهَا ؟! نَعَمْ ! .. إذَا لَبِسَ البُؤْسُ حُرًّا أذَلّ

... وَلَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّصُّ (مُصَـوَّرًا) عَـنْ أَصْـلِ الكِتَـابِ، لاَ أَنْ أُنضِّدَ حُرُوفَهُ مِنْ جَدِيد! **لَعَلَّ (الحُجَّةَ) تَكُونُ -فِيهَا- أَقْوَى -كَالحديد-!!**

وَلَمْ أَجِدْ نَفْسِي -عَقِبَ نَقْلِي السَّابِقِ- إِلاَّ قَـائِلاً عَلَـى **وِزَانِـهِ، وَقَافِيَتِـهِ** -فِـي **شَيْءٍ** مِمَّا نَحْنُ فِيهِ!-:

تُعَـارِضُ **حَقِّـيْ** بِـرَأْيٍ هَزِيـلٍ ... أَلاَ افْقَـهْ مَقُولَـةَ عِلْـمٍ كَمَـلْ
فَهَــذَا إِمَــامٌ عَلِيــمٌ جَلِيــلٌ ... بِـهِ **الحَـقُّ** يُـدْرَى فَفِيـهِ اسْـتَدِلّ
أَخُو **الجَهْلِ** سَهْلٌ عَلَيْـهِ الـرُّدُود ... وَلَكِـنْ عَسِـيرٌ عَلَيْـهِ الخَجَـلْ!

وَإِنِّـي أُنَـزِّهُ (سَـعْدًا) بِحَـقّ وَلَكِـنْ عَلَيْـهِ الرُّجُـوعُ الأَجَـلّ
وَإِلاَّ فَـذَا مِنْـهُ حُكْـمٌ عَلَيْـهِ بِكُـلِّ وُضُـوحٍ وَدُونَ وَجَـلْ[1]

□ فأين (الدعوى) من (الحقيقة)؟!

هَلْ عَدَدْتَ -(أَخِي) سَعْد- **عَلاَمَاتِ الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبِ** الْمُثْبَتَةَ فِي هَـذَا النَّصِّ -الَّذِي كَتَبَهُ هَذَا الإِمَام-؟!

... لاَ؛ إِنَّهَا أَرْبَعُونَ عَلاَمَةً -بِالكَمَالِ وَالتَّمَام-!

وَحَتَّى لاَ يُقَال -**وَقَدْ يُقَال!**-: إِنَّ هَذَا شِعْرٌ؛ فَأَيْنَ النَّثْرُ؟!

فَأَقُولُ: بَلْ هُوَ أَوْلَى؛ لأَنَّ (النَّثْرَ) هُوَ الَّذِي تُوضَعُ عَلَيْهِ **(فِي عُرْفِ الْمُؤَلِّفِينَ!)** -هَذِهِ العَلاَمَاتُ- أَكْثَرَ مِنَ (الشِّعْرِ)...

... وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَلْتُنْظَرْ عَلاَمَاتُ **(الاسْتِفْهَامِ وَالتَّعَجُّبُ)** عِنْدَ الأُسْتَاذِ مَحْمُود شَاكِر -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ الفَذِّ «أَبَاطِيل وَأَسْمَار» (ص ٩٢ و٩٣ و٤٦٧ -مَثَلاً-)!

وَهَا هُوَ(آخَرُ) -لَكِنْ مِمَّنْ لاَ (يَقْدِرُ) (الأَخ) سَعْد عَلَى نَقْدِهِ!- يُورِدُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ عَلاَمَةَ **(اسْتِفْهَامٍ وَتَعَجُّبٍ)** فِي صَفْحَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ؛ وَهُوَ سَفَرٌ الحَوَالِي[1] (!) فِي أُكْتُوبَتِهِ: «وَعْد كيسنجر» (١٠٨-١٠٩)!!

---

(١) مَعَ التَّنْبِيهِ -أَخِيرًا- إِلَى أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ (كَلِمَاتُ) الأُسْتَاذِ مُحْمُود شَاكِر -هَذِهِ- مِنْ مَعَانٍ وَإِيحَاءَاتٍ (!) لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا مِنِّي، وَلاَ مُرَادًا لِي؛ فَتَأَمَّلْ!

و... الخِيرةُ فيما اختارَهُ اللَّهُ.

(١) يُنْظر (شَيْءٌ) مِنْ نَقْدِهِ فِي كِتَابِي **«الدُّرَر المُتلأْلِئَة بنَقْضِ الإِمَام الأَلْبَانِي (فِرْيَة مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجِئَة»** -وَهُوَ مَطْبُوعٌ حَدِيثًا فِي مَكْتَبَةِ الفُرْقَانِ-عجمان-؛ سَدَّدَ اللَّهُ القَائِمِينَ عَلَيْهَا إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّوْفِيقِ.

بَلْ هَا هُوَ أَسْتَاذُنَا العَلاَّمَةُ المُحَدِّثُ الشَّيْخُ عَبْدُ المُحْسِنِ بْنُ حَمَدٍ العَبَّادُ البَـدْرُ -مَتَّعَ اللَّهُ بِعُلُومِهِ- فِي رِسَالَتِهِ «الرَّدّ عَلَى الرِّفَاعِيِّ» (ص ١٠٣): يُورِدُ سَتَّ عَشْـرَةَ **عَلاَمَةً!** وَفِي (ص ١٠٢): ثَلاَثَ عَشْرَةَ **عَلاَمَةً!**

مَعَ أَنَّ الكِتَابَ مِنَ الحَجْمِ **(الصَّغِيرِ!)** فَتَأَمَّلْ.

❑ **نشرٌ، أم (نشرٌ)؟!**

وَلِمَاذَا أُبْعِدُ كَثِيرًا؟! فَهَا هُوَ الأَخُ الشَّيْخُ حَاتِمُ بْـنُ عَـارِفٍ العَوْنِـيُّ -سَـدَّدَهُ اللَّهُ- يُورِدُ مِثْلَ (ذَلِكَ) -**بَلْ قَدْ يَكُونُ** أَكْثَرَ!- فِي بَعْضِ صَفَحَاتِ كِتَابٍ لَهُ نَشَـرَتْهُ **(دَارُ عَالَمِ الفَوَائِدِ!!)** -وَهِيَ نَفْسُهَا **(النَّاشِرَةُ!)** لِرِسَالَةِ «رَفْعِ اللائِمَةِ»، وَغَيْرِهَـا مِـنَ الرَّسَائِلِ **(المُهَدَّفَةِ!)**[1] -المَعْرُوفَـةِ!- وَهُـوَ كِتَـابُ «إِجْمَـاعِ المُحَدِّثِـينَ...»: كَمَـا فِـي

(١) كَمِثْلِ مَا كَتَبَهُ (!) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ العِمْرَان -هَدَاهُ اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ (تَحْقِيقِهِ!) لِكِتَابِ «مُخْتَصَرِ الصَّارِمِ المَسْلُول» (ص ١٠) -للبعلي-(نَشْر!) دَارِ عَالَمِ الفَوَائِـدِ-؛ تَعْلِيقًـا مِنْـهُ -عَلَـى قَوْلِهِ نَفْسِهِ!- **فِي مَسْأَلَةِ سَبِّ اللَّهِ -تَعَالَى-، أَوْ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-**: غَامِزًا بِشَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِقَوْلِهِ -فِيمَنْ يَكْفُرُ بِالسَّبِّ- مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِحُرْمَتِـهِ، لَكِنَّـهُ صَـدَرَ مِنْـهُ عَبَثًا، أَوْ غَيْظًا-؟ فَقَالَ -مُعَرِّضًا-:

«أَوْ سُوءَ تَرْبِيَةٍ، عَلَى قَوْلِ البَعْضِ»!!

هَكَذَا!! «البَعْضِ»!!

بِالتَّنْكِيرِ! وَعَلَى الإِبْهَامِ!!

وَلَيْسَ المُرَادُ -يَقِينًا- إِلاَّ شَيْخنَا الإِمَامِ...

وَهَذَا -مِنْ هَذَا **الغَامِزِ** -المُغْرِض-**جَهْلٌ لِحَقِيقَةِ = بِحَقِيقَةِ!**- قَولِ شَيْخِنَا، وَضَابِطِ حُكْمِهِ...

وَكُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ -مُفَصَّلاً- في رِسَـالَتِي «مَـعَ شَـيْخِنَا نَـاصِرِ السـنةِ والدِّيـن..» (ص ٢٣)، وَكَرَّرْتُهُ فِي «التَّعْرِيف والتَّنْبئة..» (ص ٧٤-٧٥) -**مُبَيِّنًا الفَرْقَ (العِلْمِيَّ) -الدَّقِيـقَ- بَيْنَ (السَّبَبِ) وَ(المَانِعِ)**-... **فَهُوَ -بِمُكَابَرَتِهِ-هذه!- إِمَّا جَهِلَ، أَوْ تَجَاهَلَ!!**

وَلاَ أُكَرِّرُهَا -أَنَا-هُنَا- **ثَالِثَةً**؛ فَلْيُنْظَرِ الكَلاَمُ وَالبَيَانُ -**ثَمَّةَ**-. =

(صَفْحَتَيْ ٨٧-٨٩) -المُتَقَابِلَتَيْنِ-؛ فَفِيهِمَا ثَلاَثٌ وَثَلاَثُونَ عَلاَمَةَ (اسْتِفْهَامٍ وَتَعَجُّبٍ)! وَانْظُرْ (ص ٦) وَ(ص ١٠) -وَغَيْرَهَا[1]-مِنْهُ-.

وَبِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِي هَذَا الكِتَابَ؛ **فَقَدْ أَعْجَبَنِي مِنْهُ طَرَفٌ مِنْ مُقَدِّمَةِ مُصَنِّفِهِ** -وَفَّقَهُ المَوْلَى-؛ رَأَيْتُ فِيهَا **نَفَسًا حُلْوًا، وَكَلاَمًا حَسَنًا**؛ يَلِيقُ أَنْ يُذْكَرَ فِي هَذَا المَقَامِ -أَعْنِي: مَقَامَ بَحْثِي وَرَدِّي، لاَ مَقَامَ (**عَلاَمَاتِ التَّعَجُّبِ وَالاسْتِفْهَامِ!!**)-؛ قَالَ -وَفَّقَهُ اللَّهُ- (ص ٦-٧) -بَعْدَ تَوْطِئَةٍ وَتَمْهِيدٍ-:

❑ **وهكذا قولي:**

«... وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ: **فَإِنِّي لاَ أُحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَتَشَرَّبْ قَلْبُهُ وَدَمُهُ وَعِظَامُهُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ، القَائِمَةَ عَلَى نَبْذِ التَّقْلِيدِ وَاعْتِمَادِ الدَّلِيلِ = أَنْ يَقْرَأَ هَذَا البَحْثَ؛ فَإِنَّكَ لَسْتَ مُحَدِّثًا قَوْمًا بِحَدِيثٍ لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً، وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمُ مِنْ فِتْنَةِ مَنْ يَرَى التَّقْلِيدَ هُوَ الدِّينَ، وَيَعُدُّ اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ هُوَ البِدْعَةَ، إِذَا مَا قَرَأَ بَحْثًا قَائِمًا عَلَى ضِدِّ مَا يَرَاهُ؟!**

أَقُولُ ذَلِكَ؛ لأَنِّي فِي هَذَا البَحْثِ قَدْ نَاقَشْتُ إِحْدَى **مُسَلَّمَاتِ التَّقْلِيدِ**، وَسَمَحْتُ لِنَفْسِي أَنْ أَجْعَلَهَا **مَسْأَلَةً قَابِلَةً لِلْبَحْثِ، وَالعَرْضِ عَلَى الدَّلِيلِ**.

= ولكنّي (أَزيدُ) -هنا- بالنَّقلِ عن شيخِنَا -رحِمَهُ اللَّهُ- قولَهُ -في المجلسِ نفسِهِ- ذاك- سؤالاً، وجوابًا -منه- نفسِهِ- أثناءَ شرحِهِ، وبيانِهِ-:

«**أمَّا: هل يخرجُ مِن ملَّةِ الإسلامِ مَن (يسبُّ) الذاتَ الإلهيَّةَ؟!**

هذا -بلا شَكٍّ- ما يحتاجُ إلى سؤالٍ -فضلاً عن جوابٍ-؛ لأنَّهُ الكفرُ الذي ذَرَّ قرنُهُ».

قلتُ: والمُعانِدُ -بعد خِبرةٍ!- لا يُجدِي معه إلاَّ الدُّعَاءُ... له... أو... عليه.

(١) وَإِنِّـي (لأَخْشَـى) -فِي المَرَّةِ القَادِمَةِ!- أَنْ (يَعُدُّوا) عَلَيَّ: **الفَوَاصِلَ، وَالنِّقَاطَ، وَالأَقْوَاسَ، و... و...**

فَمَا فَعَلُوهُ فِي (الأُولَى) لَيْسَ بِمَانِعِهِمْ مِنَ (الثَّانِيَةِ)!!

فَأَوْصَلَنِي هَذَا **النَّظَرُ السَّلَفِيُّ** إِلَى نَسْفِ تِلْكَ **المُسَلَّمَةِ**، وَبَيَانِ أَنَّهَا خَطَأٌ مَحْضٌ، لَيْسَ لَهَا مِنَ الحَقِّ نَصِيبٌ!!

فَمَاذَا أَعْمَلُ؟! **إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ يَنْقُضُ تِلْكَ المُسَلَّمَةَ!!**

لَقَدْ عَانَيْتُ -أَنَا قَبْلَ غَيْرِي- مِنْ **زَعْزَعَةِ الأَدِلَّةِ لِتِلْكَ المُسَلَّمَةِ**، وَكُنْتُ أُعَالِجُ -مِنْ آثَارِ **الإِلْفِ العِلْمِيِّ، وَرُسُوخِ البَدَهِيَّاتِ الوَهْمِيَّةِ**[1]- شِدَّةً عَظِيمَةً، لَمْ أَتَجَاوَزْهَا إِلاَّ بِتَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ -تَعَالَى-، حِينَ صَدَقْتُ مَعَ **المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ فِي نَبْذِهِ التَّقْلِيدَ، وَاعْتِمَادِهِ الدَّلِيلَ!**

لِذَلِكَ؛ فَإِنِّي **لَنْ أَعْجَبَ** إِنْ عَالَجَ غَيْرِي مِثْلَ تِلْكَ الشِّدَّةِ أَوْ أَشَدَّ، بَلْ لَنْ أَعْجَبَ إِنْ حَالَ **الإِلْفُ العِلْمِيُّ -وَرُسُوخُ البَدهيَّاتِ الوَهْمِيَّةِ-** دُونَ اقْتِنَاعِهِ بِمَا جَاءَ فِي هَذَا البَحْثِ.

وَلَنْ أَعْجَبَ -بَعْدَ ذَلِكَ- **إِنْ أَنْكَرَهُ وَشَنَّعَ فِي إِنْكَارِهِ**؛ لَكِنْ لِيَعْلَمْ هَذَا: أَنَّهُ قَدْ غُلِبَ عَنْ **مَنْهَجِهِ القَائِمِ عَلَى الدَّلِيلِ**، وَأَنَّهُ قَدْ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهِي مِنَ السُّمُوِّ عَنِ **التَّقْلِيدِ الأَعْمَى**.

أَقُولُ هَذَا كُلَّهُ؛ لِشِدَّةِ ثِقَتِي بِصِحَّةِ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ، وَلأَنِّي لَمْ أَتْرُكْ سَبِيلاً مِنْ سُبُلِ التَّحَرِّي وَالتَّثَبُّتِ إِلاَّ وَسَلَكْتُهُ، وَكَبَحْتُ نَفْسِي بِالحِلْمِ وَالأَنَاةِ؛ حَتَّى عَزَمْتُ عَلَى نَشْرِ مَا أَثْمَرَهُ ذَلِكَ الجُهْدُ وَالتَّدَبُّرُ، وَالاسْتِدْلاَلُ وَالتَّحَلُّمُ وَالتَّأَنِّي[2].

وَإِنْ كُنْتُ -وَلَمْ أَزَلْ- أَعْلَمُ مِنْ **ضَعْفِ الإِنْسَانِ وَجَهْلِهِ** مَا يُمْكِنُ مَعَهُ أَنْ

---

(١) فكيف إذا سُوِّر هذا -كلُّه- بسياج (الإرهاب الفِكري!) -في مسألةٍ أكبرَ مِن هذه-؟!!

الأمرُ -إذًا- أشدُّ وأنكى!

(٢) وهو -ولِلَّهِ الحمدُ- لسان حالي، بل لفظُ قالي...

يَحِيفَ الحَيْفَ العَظِيمَ، وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، لَكِنْ مَاذَا أَعْمَلُ؟! وَالحَقُّ أَمَامِي أَرَاهُ كَالشَّمْسِ، وَالأَدِلَّةُ تَتَوَارَدُ تَتْرَى عَلَى إِحْقَاقِهِ، وَإِزْهَاقِ البَاطِلِ».

❑ **يقينٌ يقينيٌّ، وانْشِراحٌ قَلبيٌّ:**

أَقُولُ:

فَهَذَا -وَاللَّهِ- مَا أَنَا مُطْمَئِنٌّ بِهِ، مُنْشَرِحٌ لَهُ؛ لاَ فِي مَسْأَلِةٍ حَدِيثِيَّةٍ، أَوْ فِقْهِيَّةٍ -قَدْ يَتَّسِعُ القَوْلُ فِيهَا لِلرَّأْيِ وَالرَّأْيَيْنِ!-، وَلَكِنْ فِي مَسْأَلَةٍ (مِنْ مَسَائِلِ العَقِيدَةِ الكِبَارِ، وَمِنْ أُصُولِ الدِّينِ العُظْمَى)؛ فَالأَمْرُ فِيهَا أَقْوَى، وَأَمْضَى.

فَهَلْ مِنْ مَعْذِرَةٍ عِلْمِيَّةٍ بِحُجَّةٍ قَوِيَّةٍ؟!

وَهَلْ مِنِ انْخِلاَعٍ عَنْ عَبَاءَةِ التَّبَعِيَّةِ؟!

لاَ بِالهَوَى؛ وَإِنَّمَا بِالبَيِّنَةِ الجَلِيَّةِ...

فَذَا أَصْلُ أُصُولِ (دَعْوَتِنَا) المُبَارَكَةِ السَّلَفِيَّةِ.

نَجْدِيَّةً، وَشَامِيَّةً...

وما أجملَ كلامَ العلاَّمةِ الإمامِ محمدِ بنِ الوزيرِ اليمانيِّ -المتوفَّى سنة (٨٤٠هـ)- في كتابِهِ «العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنَّةِ أبي القاسم» (١/ ٢٠٣-٢٠٤):-

«ومَن قَصَدَ وَجْهَ اللَّهِ -تعالى- في عملٍ مِن أعمالِ البرِّ والتُّقَى؛ لم يَحْسُنْ منه أَنْ يترُكَهُ، لِمَا يجوزُ عليه في ذلك مِنَ الخطإِ، وأقصى ما يُخَافُ أَنْ يَكِلَّ حُسَامُهُ في مُعتركِ المُناظَرَةِ وينْبُو، ويَعْثُرَ جوادُهُ في مجالِ المُجادلةِ ويَكْبُو، فالأمرُ في ذلك قريب؛ إِنْ أَخْطَأَ، فمَن الذي عُصِمَ؟! وإِنْ خُطِّئَ؛ فمَن الذي ما وُصِمَ؟! والقاصِدُ لوجهِ اللَّهِ، لا يخافُ أَنْ يُنقدَ عليه خَلَلٌ في كلامِهِ، ولا يَهابُ أَنْ يُدَلَّ على بطلانِ قولِهِ،

بل يحبُّ الحقَّ مِن حيثُ أتَاهُ، ويقبلُ الهُدى مِمَّن أهدَاهُ، بل المُخاشنةُ بالحقِّ والنَّصيحةِ: أحبُّ إليهِ مِنَ المُداهنةِ على الأقوالِ القَبيحةِ، وصديقُكَ مِن أَصْدَقَكَ **لا مَنْ صَدَّقَكَ.**

وفي نوابغِ الكَلِمِ، وبدائعِ الحِكَمِ: عليكَ بمَن يُنذِرُ الإبسالَ[١] والإبلاس[٢]، **وإيَّاكَ وَمَن يقولُ: لا بأْس، ولا تاس.**

فإنْ وقفَ على كلامِي **ذكيٌّ** لا يَسْتَقويه، أو **جافٍ** يَسْخَرُ منه ويَسْتَزْريه؛ فالأَوْلى بالذَكِيِّ أَنْ يَخْفِضَ لي جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ **الرَّحمة**، ويشكرَ اللَّهَ على أَنْ فَضَّلَهُ عليَّ **بالحكمة.**

وأَمَّا الآخرُ الزَّاري، وزَنْدُ الجهالةِ الواري؛ **فإنَّ العلاجَ لترقيقِ طبعِهِ الجامد: هو الضَّربُ في الحديدِ البارد**[٣]، ولذلك أَمَرَ اللَّهُ بالإعراضِ عنِ الجاهلين، ومَدَحَ به عبادَهُ الصَّالحين».

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَقَولُ (الأَخِ) سَعْد -حَوْلَ (التَّعَجُّبِ وَالاسْتِفْهَامِ)-: (وَهِيَ عَلاَمَاتُ الانْفِعَالِ **-كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ** فِي عُرْفِ المُؤَلِّفِينَ وَالمُحَقِّقِينَ-)!!

---

(١) هو الحِرْمان.

(٢) هو الشَّرّ.

(٣) ولقد ذكَّرتني هذه الكلمةُ (!) بما نُقِلَ عن بعضِ **أفاضلِ أهلِ العلمِ** في شيءٍ مِنَ (البيان) نُقِلَ (عنَّا) **-في واقعةٍ ما-** مِن قولِهِ -عفا اللَّهُ عنه-فيه-: «**هذا بيانٌ بارد**»!!

... وإلى الآن وأنا **أجدُّ** في أَنْ أعرفَ (!) وجوهَ **بَرْدِهِ -أو بُرُودَتِهِ-**: ولم أقدر...

وتمامُ فضلِهِ -**زادَهُ اللَّهُ فضلاً**- بأَنْ يُبَيِّنَ هذه الوجوهَ؛ على معنى **النُّصح**، وعلى وجهِ **التَّواصِي بالحقِّ والصَّبر**...

... و... **اللَّهُمَّ اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان.**

فَجَوَابُهُ -**مَعَ الأَسَفِ الشَّدِيدِ المَدِيدِ**- أن أقول: **هَذَا كَلاَمُ مَنْ لاَ يَدْرِي** -يَا (أَخِي) سَعْد-، **بَلِ العَكْسُ هُوَ الصَّوَابُ** -(**كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ**) فِي البَدَائِهِ وَالمُسَلَّمَاتِ-...

فَأَيُّ (**عُرْفٍ**) تَدَّعِيهِ -هَذَا-؟!

□ **هذا عِلْمٌ؛ فاعْلَم:**

وَالصَّوَابُ -**الَّذِي لاَ صَوَابَ سِوَاهُ**- أَنَّ ضَبْطَ عَلاَمَاتِ (التَّرْقِيمِ) -**وَهِيَ العِلْمُ المُسْتَقِلُّ بِذَاتِهِ**- (عَلاَمَةٌ) مِنْ عَلاَمَاتِ **التَّأَنُّقِ** فِي الكِتَابَةِ، **وَالنِّظَامِ** فِي عَقْلِ الكَاتِبِ، **وَالرَّاحَةِ النَّفْسِيَّةِ** (!) فِي قَلْبِهِ إِلَى قَلَمِهِ -فضلاً عن **وجوب** بعضها -**ولُزومِهِ**- في بعضِ المقاماتِ-... لِذَا؛ تَرَاهُ يُدَقِّقُ -**جدًّا**- بِأَنْ يَضَعَ عَلاَمَةَ تَعَجُّبٍ **هُنَا**، لِيَضِيفَ إِلَيْهَا عَلاَمَةَ اسْتِفْهَامٍ **هُنَاكَ**، ثُمَّ لِيَجْعَلَهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ -**لِمَزِيدٍ مِنَ التَّنْبِيهِ**- فِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ... **وَهَكَذَا**[1]...

وَلَكِنْ؛ كَمَا أَسْلَفْتُ -قَبْلاً-: (**فَاقِدُ الشَّيْءِ لاَ يُعْطِيه**)..

وَلاَ أَقُولُ -**ما قالَ فِيَّ** (أخي) **سَعْدٌ**!-: هَذَا (**تَمْوِيه**)[2]!!

خَامِسًا: ثُمَّ قَالَ (الأَخُ) سَعْد:

«**وَالمُهِمُّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ**: أَنَّ مَنْ يَقْرَأُ رَدَّهُ هَذَا، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ **حَقِيقَةَ الأَمْرِ**، قَدْ يَغْتَرُّ **بِأُسْلُوبِهِ** فِي الرَّدِّ، **وَبَرَاعَتِهِ** فِي الأَلْفَاظِ، وَأُسْلُوبِهِ فِي **التَّمْوِيهِ**، فَيَشُكُّ فِي **مِصْدَاقِيَّةِ اللَّجْنَةِ**، وَيَتَّهِمُهَا بِالتَّقَوُّلِ عَلَيْهِ، وَظُلْمِهِ، وَبُهْتَانِهِ.

---

(١) بل كيف سنفرِّقُ بين (**الاستفهامِ التَّقريري؟**)، و(**الاستفهامِ الإنكاري؟!**) دون علامات التَّرقيم -هذه-؟!

وانظر «جواهر البلاغة» (ص ٩٣-٩٤) للأُستاذ أحمد الهاشمي.

(٢) انْظُرْ مَا سَيأْتِي -بَعْدُ- مُبَاشَرَةً!!

وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابَتِهِ هَذِهِ..».

فَأَقُولُ:

❑ حقيقة الأمر:

- (**حَقِيقَةُ الأَمْرِ**) -(أَخِي) سَعْد- لاَ يَعْرِفُهَا إِلاَّ أَهْلُ الإِنْصَافِ...

أَمَّا أَنْ يُوَافِقَ أَمْرٌ -مَا- مَا فِي النُّفُوسِ (!)؛ **لِيُؤَيِّدَ، وَيُنْصَرَ، وَيُتَقَوَّى بِهِ عَلَى بَعْضِ الْمُرَادَاتِ**: فَإِنَّ (**حَقِيقَةَ الأَمْرِ**) فِيهِ أَنَّهُ عَلَى (وَفْقِ) مَا قِيلَ:

أَوْفَقَ شَنٌّ طَبَقَهْ وَافَقَهُ فَاعْتَنَقَهْ[1]

فَلَيْسَ ثَمَّةَ إِلاَّ الْمُوَافَقَةُ فِي الْمَقَاصِدِ، لَيْسَ إِلاَّ...

نَقُولُ هَذَا عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ؛ وَإِلاَّ فَإِنَّنَا **نُنَزِّهُ** (الْمَشَايِخَ) -الكِبَارَ- عَنْ ذَلِكَ، **وَإِنْ خَطَّأْنَاهُمْ** فِي بَعْضٍ مِمَّا هُنَالِكَ...

❑ الحقُّ.. بالدليل:

فَالْحَقُّ حَصْرٌ عَلَى الدَّلِيلِ، وَلَيْسَ مَحْصُورًا بِقَالٍ أَوْ قِيلٍ...

فَلَيْسَ عِنْدَ (الْمَشَايِخِ) -**الكِبَارِ**- إِلاَّ نُصْرَةُ الْحَقِّ، وَالانْتِصَارُ لِلْهُدَى؛ **لاَ دُنْيَا تُدْنِيهِمْ مِنْهَا، وَلاَ مَنْصِبٌ تَشْرَئِبُّ أَعْنَاقُهُمْ إِلَيْهِ**، وَلاَ جَاهٌ يَتَزَاحَمُونَ عَلَى أَبْوَابِهِ، وَلاَ اسْتِشْرَافٌ لِحُسْنٍ يَسْعَوْنَ إِلَيْهِ...

كيف؛ وَقَدْ غَزَا الشَّيْبُ، وَوَهَى البَدَنُ، وَأَزِفَ الرَّحِيلُ -بِيَقِينٍ-، وَ«أَعْمَارُ أُمَّتِي بَيْنَ السِّتِّينَ وَالسَّبْعِينَ»؟!!

(**فَحَقِيقَةُ الأَمْرِ**) على وَفْقِ مَا قِيلَ:

---

(١) «الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ العَرَبِ» (ص ٤٣٢).

قَرُبَ الرَّحِيلُ إِلَى دِيَارِ الآخِرَه فَاجْعَلْ إِلَهِي خَيْرَ عُمْرِي آخِرَه

أَقُولُ هَذَا حُسْنَ ظَنٍّ بِهِمْ، لاَ تَزْكِيَةً مُطْلَقَةً؛ فَاللَّهُ: ﴿... أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾، وَاللَّهُ -تَعَالَى- حَسِيبُهُمْ-، وَلاَ أُزَكِّيهِمْ عَلَيْهِ -سُبْحَانَهُ-.

– أَمَّا (الأُسْلُوبُ فِي الرَّدِّ، وَالبَرَاعَةُ فِي الأَلْفَاظِ):

فَإِنْ كَانَ القَصْدُ: الثَّنَاءَ؛ فَشَكَرَ اللَّهُ لَكَ -(أَخِي) سَعْد- إِنْصَافَكَ لأَخِيكَ -وَلَوْ جَاءَ مُتَأَخِّرًا بَعْضَ الشَّيْءِ!-.

وَإِنْ كَانَ المَقْصُودُ: الطَّعْنَ وَالغَمْزَ؛ فَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ البُرْهَانُ عَلَى الادِّعَاءِ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾...

□ **تمويه (التمويه):**

وَالَّذِي يَبْدُو لِي -مَعَ الأَسَفِ الشَّدِيدِ المديدِ!- أَنَّ (الأَخ) سَعْدًا أَرَادَ الثَّانِيَةَ!!

نَعَمْ؛ أَرَادَ الثَّانِيَةَ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ ذَخِيرَتَهُ اللُّغَوِيَّةَ وَاهِيَةٌ، وَبِالتَّالِي؛ فَإِنَّهُ لاَ يَقْدِرُ عَلَى الحُكْمِ بِالبَرَاعَةِ -أَوْ نَقِيضِهَا- عَلَى وَجْهِهَا الحَقِّ! -ولو في هذا الباب!!-.

وَمَا مَوْضُوعُ (عَلاَمَاتِ التَّعَجُّبِ وَالاسْتِفْهَامِ) عَنَّا بِبَعِيدٍ!!

الثَّانِي: قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا -مُبَاشَرَةً-: (وَأُسْلُوبِهِ فِي التَّمْوِيهِ)!!!

فَأَقُولُ (لأَخِي) سَعْد -هَامِسًا!-:

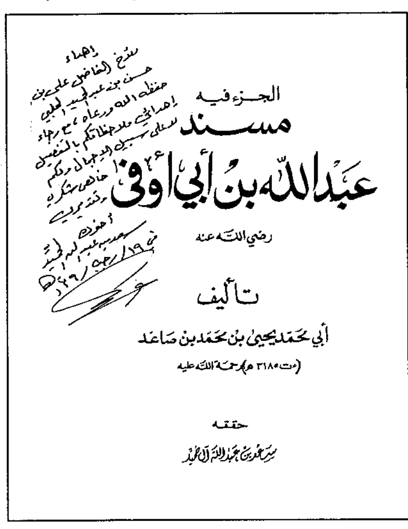
سَامَحَكَ اللَّهُ...

تَمْوِيــــــه[1]؟!؟!؟!

(١) وَلَقَدْ كَرَّرَ (التَّمْوِيه!) -بذكرِهِ!- فِي مَوْضِعٍ آخَرَ -فِي آخِرِ تَقْرِيظِهِ-!

... أَهَذَا آخِرُ مَطَافِكَ؟!

بَعْدَ أَنْ (كُنْتَ) كَتَبْتَ لِي (إِهْدَاءً) -قَبْلَ نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا!- بِخَطِّكَ -عَلَى أَوَّلِ كُتُبِكَ-فِيمَا أَظُنُّ!-؛ هَذِهِ صُورَتُهُ -لِلذِّكْرَى-وَمَا أَدْرَاكَ مَا الذِّكْرَى!!-:



الجزء فيه
مسند
عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله عنه

تأليف
أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد
(ت ٣١٨هـ) رحمة الله عليه

حققه
سعد بن عبد الله آل حميد

أَمْ أَنَّ هَذَا كَانَ -(أَخِي) سَعْد- قَبْلَ الدُّكْتُورَاه -بَلْ وَالمَاجِسْتِير!-!

وَمَا أَدْرَاكَ مَا المَاجِسْتِير، وَالدُّكْتُورَاه؟!

أَرْجُو أَنْ لاَ يَكُونَهُ!

... وَلَقَدْ قُلْتُ فِي قَصِيدَةٍ لِي بِعُنْوَانِ (المِئَوِيَّة السَّلَفِيَّة عَلَى أَهْلِ الأَهْوَاءِ الرَّدِيَّة)[1] -لِمُنَاسَبَةٍ عَرَضَتْ-مَا نَحْنُ فِيهِ مِثْلُهَا!-:

(١) انظُرْهَا -كَامِلَةً- فِي كِتَابِي «الرَّدّ البُرْهَانِي فِي الانْتِصَارِ لِلإِمَامِ الأَلْبَانِي» (ص ٢٤٧--=

أَيْنَ الوَفَاءُ الحُرُّ مِنْ أَصْحَابِهِ؟! بَلْ أَيْنَ خِلاَّنُ الزَّمَانِ الأَوْرَدِ؟!

وَأَقُولُ -الآنَ- بِمَا يُنَاسِبُ (المَقَامَ)-:

❑ في حكمة الشعر:

بَلْ أَيْنَ **أَهْلُ الحَقِّ** فِـي إِنْصَـافِهِمْ؟! بَلْ أَيْنَ (**سَعْدٌ**) فِي الكَلاَمِ التَّالِدِ؟!

بَلْ أَيْنَ (**إِهْدَاءٌ**) لَهُ فِي «مُسْــنَدٍ»؟! ذَاكَ (ابْنُ أَوْفَى) لِلإِمَامِ (الصَّاعِدِ)

أَتُرِيـدُ (مُلْحُوظَاتِنَـــا) مِـــنْ **حَقِّنَــا** (تَفْصِيلُهَــا) بِـالحَتْمِ حَتْـمَ السُّــؤْدَدِ

لاَ لَسْـتَ تَطْلُـبُ لِلْعُمُــومِ وَمِثْلُــهُ (إِجْمَالُ) رَأْيٍ بَلْ بِـ(تَفْصِيلٍ) نَدِيْ

بَـلْ فَـوْقَ هَـذَا كُلِّــهِ (تَقْدِيرُكُـم) مَـعَ (شُـكْرِكُمْ) وَ(أُخُـوَّةٍ) بِتَــوَدُّدِ

مَـاذَا تَغَـيَّرَ يَـا (أُخَـيٌّ) بِحَـالِكُمْ؟! **أَمْ أَنَّــهُ (رَدٌّ لِفِعْــلٍ) مُجْهِـــدِ؟!**

فَاللَّــهَ أَرْجُـــو أَنْ يَــرُدَّ لِشَــارِدٍ قَبْلَ المَمَاتِ هُوَ القَرِيـبُ مِـنَ الغَـدِ

❑ بين (التخطئة)، و(التشكيك):

سَادِسًا: ثُمَّ قَالَ (الأَخُ) سَعْد -عَاطِفًا عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ كَلاَمٍ حَوْلَ (مَـنْ يَقْـرَأُ الرَّدَّ)-:

«... فَيَشُكُّ فِي مِصْدَاقِيَّةِ[1] اللَّجْنَةِ، وَيَتَّهِمُهَا بِالتَّقَوُّلِ عَلَيْهِ، وَظُلْمِهِ، وَبُهْتَانِهِ. وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابَتِهِ هَذِهِ..»!!

=٢٥٣)، وَقَدْ طُبِعَ قَرِيبًا.

(١) فِي «المعجم الوجيز» (ص ٣٦٢): «**مِصْدَاق الأَمْر: الدليل على صدقِهِ**».

فَأَقُولُ: هُنَا مَسْأَلَتَان:

الأُولَى: هَلْ يَلْزَمُ مِنَ التَّخْطِئَةِ التَّشْكِيكُ؟!

وَهَلْ نَحْنُ فِي أَمْرٍ لاَ يُقَالُ فِيهِ إِلاَّ: صِدْقٌ! أَوْ: كَذِبٌ؟!! **أَيْ: أَسْوَدُ، أَوْ أَبْيَضُ؟!**

وَهَلْ هَكَذَا تُعَالَجُ المَسَائِل، وَتُنَاقَشُ الدَّلاَئِل؟!

... أَفَلاَ يُوجَدُ بَيْنَ (الأَسْوَدِ) وَ(الأَبْيَضِ) **دَرَجَاتٌ وَدَرَجَاتٌ؛** هِيَ لِهَذَا -تَارَةً- **أَقْرَبُ**، وَمِنْ ذَاكَ -تَارَةً أُخْرَى- **أَبْعَدُ؟!**

❑ **المشايخ: بشر، نعم؛ بشر:**

أَمْ أَنَّ (اللَّجْنَةَ الدَّائِمَةَ[1]) فَوْقَ النَّقْدِ؟!

لاَ إِخَالُ -**وَلاَ أَظُنُّ، وَلاَ أَتَوَقَّعُ، وَلاَ أَحْتَمِلُ**!-: أَنْ يَقْبَلَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الفَضِيلَةِ المَشَايِخِ هَذَا القَولَ، وَلاَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ -**لا بلسانِ المَقالِ، ولا بلسانِ الحالِ**-...

فَاللَّجْنَةُ أَفْرَادُهَا بَشَرٌ، وَالبَشَرُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَمَنْ هَذَا حَالُهُ يُصَحِّحُ وَيُصَحَّحُ، يَنْتَقِدُ وَيُنْتَقَدُ، يُخَطِّئُ وَيُخَطَّأُ...

فَكَانَ مَاذَا؟!

«فالكلامُ الذي لا يأتيهُ الباطلُ مِن بين يديْه، ولا مِن خَلْفِه: هو كلامُ اللّهِ في كتابِه العزيزِ الكريمِ، وكلامُ مَن شهدَ بعصمتِهِ الذِّكْرُ الحكيمُ؛ وكُلُّ كلامٍ بعد

---

(١) وَلَقَدْ (بلَغَنِي) أَنَّ لِبَعْضِ **أَفَاضِلِ أَهْلِ العِلْمِ** نَقْدًا لِوَصْفِ (اللجنة) بـ:**(الدّائمة)!** وَمَلْحَظُهُ فِي نَقْدِهِ ظَاهِرٌ؛ **ولكنْ: مَا جَوَابُ أَصْحَابِ الفَضِيلَةِ (عَلَيْهِ)؟!**

ذلك: فلَهُ خطأٌ وصوابٌ، وقِشْرٌ ولُباب»[١].

❑ صور من واقع (اللجنة)، ومنهجيّتها:

وَفِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ لِكِتَابِ «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ وَالإِفْتَاءِ» (١/ ٥) -بِقَلَمِ جَامِعِ الفَتَاوَى: الشَّيْخ أحمد بن عبد الرزّاق الدّويش- قَوْلُهُ:

«... وَلكِنْ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ تَمَّ تَلافِي كَثِيرٍ مِنَ الأَخْطَاءِ الطِّبَاعِيَّةِ، وَإِعَادَةِ النَّظَرِ فِي بَعْضِ الجَوَانِبِ الشَّكْلِيَّةِ، **كَمَا أَعَادَتِ اللَّجْنَةُ النَّظَرَ فِي بَعْضِ الفَتَاوَى الَّتِي قَدْ يَحْصُلُ مِنْهَا الْتِبَاسٌ لَدَى البَعْضِ**، وَجَزَى اللَّهُ كُلَّ مَنْ سَاهَمَ فِي إِبْدَاءِ مُلاَحَظَاتٍ كَانَ لَهَا الأَثَرُ الكَبِيرُ فِي التَّصْحِيحِ خَيْرَ الجَزَاءِ».

إِذَنْ: فَهُنَاكَ:

أ - إِعَادَةُ نَظَرٍ.

ب- **الْتِبَاسٌ فِي بَعْضِ الفَتَاوَى.**

ج- إِبْدَاءُ مُلاَحَظَاتٍ -مِنْ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، أَوْ طَلَبَتِهِ[٢]-.

د- **قَبُولُ (اللَّجْنَةِ) لِهَذِهِ المُلاَحَظَاتِ، وَتَعْدِيلُهَا.**

- **هَذَا أَمْرٌ.**

---

(١) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٣) لابن الوزير اليماني.

(٢) وَفِي (صفحة ٢٤) دُعَاءٌ لِمَن (أَبْدَى مُلاحظةً يُستفادُ مِنْها).

وَفِي (صفحة ٤٨) بَيانُ أَنّ (تبادل الرأي يُسهّل الوصولَ إلى الصواب)؛ سواءٌ أكان هذا التَّبادل داخليًا أم خارجيًا، أصيلاً أَمْ (وَافدًا)؛ **المهمُّ: الدليل...**

❑ **اختلاف (اللجنة) فيما بينها:**

- وَأَمْرٌ ثَانٍ:

أَنَّ مِنَ القَوَاعِدِ النِّظَامِيَّةِ فِي آلِيَّةِ عَمَـلِ اللَّجْنَـةِ فِـي فَتَاوِيهَـا، أَنْ: (لاَ تَصْـدُرَ الفَتَاوَى عَنِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَـةِ إِلاَّ إِذَا وَافقَـتْ عَلَيْهَـا **الأَغْلَبِيَّـةُ المُطْلَقَـةُ** مِـنْ أعضَائِهَـا -عَلَى الأَقَلِّ-، عَلَى أَنْ لاَ يَقِلَّ عَدَدُ النَّاظِرِينَ فِي الفَتْوَى عَـنْ ثَلاَثَـةِ أَعْضَـاءٍ، وَإِذَا تَسَاوَتِ الأَصْوَاتُ يَكُونُ صَوْتُ الرَّئِيسِ مُرَجِّحًا)[1].

فَالمَجَالُ مَفْتُوحٌ -وَمَفْسُوحٌ- لأَنْ تَخْتَلِفَ اللَّجْنَةُ فِيمَا بَيْنِهَا.

فَهَلِ العِلْمُ -والعملُ-فِي هَذَا!- لَهَا -**وَحْدَهَا**- دُونَ بَقِيَّة الخَلْق؟!

أَمْ أَنَّ المَجَالَ مُتَاحٌ لِكُلِّ أَحَدٍ -كَائِنًا مَنْ كَانَ- **مَا دَامَ أَنَّ مَعَهُ الدَّلِيلَ وَالحَقّ؟!**

الجَوَابُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَيْهِ!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ اللَّجْنَةَ -مِنَ النَّاحِيَةِ العِلْمِيَّةِ- (نَهَجَتْ فِي مَسْلَكِهَا **اخْتِيَارَ الرَّأْيِ الَّـذِي يُسْـنِدُهُ الدَّلِيـلُ -بِغَـضِّ النَّظَـرِ عَـنْ قَائِلِـهِ**)- كَمَـا وَرَدَ فِـي مُقَدِّمَـةِ «فَتَـاوَى اللَّجْنَةِ..» (١/ ٤٨)-.

وَهَذَا عَيْـنُ مَـا أَشَـرْتُ إِلَيْـهِ، رَاجِيًـا أَنْ يَكُـونَ ذَلِـكَ كَذَلِـكَ -**مِنَ النَّاحِيَـةِ العَمَلِيَّةِ التَّطبيقيَّة**-، وَهُوَ الظَّنُّ بِأَصْحَابِ الفَضِيلَةِ المَشَايِخِ -**زَادَهُمُ اللَّهُ تَوْفِيقًا**-.

ولسماحةِ أُستاذِنَا الشيخِ عبد العزيز بن باز -رحِمَهُ اللَّهُ- قَصَبُ السَّبْقِ في هذا **المَنْهَجِ الرَّائقِ البديعِ** -إحقاقًا للحقّ، ونُصحًا للخَلْق؛ كما قالَ فضيلـةُ الأخ الشيخ الدكتور حَمَد الشُّتْوي -وفَّقه المولى-:

«كان -رحِمَهُ اللَّهُ- إذا **اختلفَ مع أحدِ المُشاركين له في الفتوى**، أو المُناقشـين

---

(١) مقدِّمة «فتاوى اللَّجنة..» (١/ ٤٨-وما قبل وما بعد-).

له مِن أهلِ العلمِ [مَعَ لجنةِ الفتوى -أو نحوها- في الحكم]؛ يُكثِرُ أَنْ يقولَ: «**اتّهم رأيكَ، اتّهم رأيك**».

سألتُ شيخنَا وشيخَ شُيوخِنَا العلاَّمةَ المُحقِّق الفقيه السَّلفي عبد الرزاق عفيفي -رحمَهُ اللَّهُ- وكان أكبرَ سنًّا مِنَ الإمامِ ابنِ باز -رحمَهُ اللَّهُ-، وأقدمَ مِنه في الفتوى:

إذا اختلفتُم في الحكمِ مَعَ الشيخِ ابنِ باز فكيف تصنعون؟ فقالَ لي: بعد انتهاءِ المُناقشةِ يكرِّرُ عليَّ: «**اتّهم رأيكَ، اتّهم رأيكَ**»، وأنا كذلك أقولُ له، حتَّى ينتهيَ الأمرُ **إمَّا بالاتّفاقِ في الحكمِ، أو صدورِ الفتوى بما يقرِّرُهُ الرئيسُ ومن وافقَهُ.**

وكان يكرِّرُ -رحمَهُ اللَّهُ-عند الاختلافِ- قولَ: (**اللَّهُمَّ اهدِنا فيمن هديت**)»[1].

وَأَمْرٌ ثَالِثٌ:

❑ مراجعة، وتراجُع:

مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَد بْنُ عبد الرزّاق الدّويش فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ..» (١/ ٤٩):

«.. ثُمَّ تَشَاوَرْتُ مَعَ اللَّجْنَةِ، وَاقْتَضَى النَّظَرُ أَنْ تُرَاجَعَ مِنْ قِبَلِهِمْ؛ **حِرْصًا عَلَى تَحْرِيرِ الفَتَاوَى، وَاخْتِيَارِ الصَّالِحِ[2] مِنْهَا للنَّشْرِ..**».

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى البَشَرِيَّةِ **-مِنْ جِهَةٍ-**، وَعَلَى الفَضْلِ وَالأَنَاةِ **-مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى-**.

---

(١) «الإبريزيّة في التسعين البازية» (ص ١٦٧).

(٢) **وهذا (يُفْهِمُ) -ولا بُدَّا!- أنَّ هناك ما هو غيرُ صالحٍ للنشر!**

... بَلْ لِمَاذَا نُبْعِدُ -بَعِيدًا-؟!

فَهَذَا (مُسَوِّدُ) «رَفْع اللائِمَة» -نَفْسُهُ- (ص ١٨) يَعْـتَرِفُ -أَخِـــــيرًا!!- بِذَلِكَ؛ قَائِلاً -فِي اللَّجْنَةِ-:

«فَهُمْ بَشَرٌ مُعَرَّضُونَ لِلْخَطَإِ»!

فَأَيْنَ هَذَا -كُلُّـهُ- مِـنْ تَهْوِيشِ (أَخِـي) سَـعْدٍ عَلَـيَّ؛ **كَـأَنِّي ارْتَكَبْـتُ فَظِيـعَ الْمُوبِقَات، وَقَارَفْتُ كَبِيرَ السَّيِّئَات؟!**

- أَمَّا دَعْوَى (التَّقَـوُّلِ)، وَ(الظُّلْـمِ)، وَ(البُهْتَـانِ)؛ فَإِنَّهَـا مَبْنِيَّـةٌ عَلَـى دَعْـوَى التَّشْكِيكِ فِي (المِصْدَاقِيَّة)... وَهِيَ مَنْفِيَّة!!

فَتَتَلاقَى الدَّعويان، فَتَتَسَاقَطَان!

❑ تقديرُ (اللجنة)، واحترامُها:

وَلَسْتُ أَدْرِي -**وَقَدْ أَدْرِي!**- لِمَاذَا أَغْمَضَ (!) (أَخِي) سَعْدٌ **عُيُونَـهُ** (!) عَـنْ كَلِمَاتِي المَوْفُورَةِ -والحمدُ للّـهِ- بِـ**التَّقْدِيرِ، وَالتَّبْجِيـلِ، وَالاحْـتِرَامِ**، وَالإِكْبَـارِ -فِـي «الأَجْوِبَة المُتَلائِمَة»-**لِلَّجْنَةِ المُحترمةِ**-:

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي لِكِتَابِي -نفسِهِ-ابْتِــدَاءً- (ص ٤) بِأَنَّـهُ: (**مُنَاقَشَـةٌ هَادِئَـةٌ**) لِلْفَتْوَى؟!

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي لِلَّجْنَةِ -مِرَارًا- بِـ(**المُبَجَّلَةِ**) -كَمَـا فِـي (ص ٦ و١٦ و١٨ و٢٧ و٣٤)-، وَ(**المُوَقَّـرَةِ**) -كَمَـا فِـي (ص ١١ و١٦ و٢٥ و٢٨ و٣١ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤١ و٤٣ و٤٥)-.

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤):

«.. فَمِـنْ هَـذَا المُنْطَلَـقِ أَبْتَـدِئُ (الأَجْوِبَـةَ) -مَـعَ كُـلِّ **التَّبْجِيـلِ والاحْــتِرَامِ**؛

لِمَشَايِخَنَا الكِرَامِ-؛ لَعَلَّ كَلِمَاتِي وَمُنَاقَشَتِي -هُنَا-إِنْ شَاءَ اللَّهُ- تَكُونُ (مُتَلائِمَةً) مَعَ مَا لَهُمْ فِي نُفُوسِنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَمَكَانَةٍ...».

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي (ص ٢٣) لأَعْضَاءِ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) بِـ: (**الجِلَّةِ مِنَ الأَئِمَّةِ**)؟! وَ(ص ٢٤): (**السَّادَةُ الأَفَاضِلُ، وَالمَشَايِخُ الأَكَابِرُ**)؟!

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي فِي «الأَجْوِبَةِ» (ص ٣٥):

«... **مَعَ التَّقْدِيرِ** -مَرَّةً أُخْرَى وَأُخْرَى- **لِمَشَايِخَنَا الأَفَاضِلِ فِي اللَّجْنَةِ المُوَقَّرَةِ**... وَلاَ تَنَافُرَ -كَمَا هُوَ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ- بَيْنَ **التَّبْجِيلِ وَالاحْتِرَامِ**، وَبَيْنَ نَقْضِ الدَّعْوَى وَنَقْدِ الكَلاَمِ».

- أَلَمْ يَقْرَأْ (ص ٤١) قَوْلِي فِي «اللَّجْنَةِ»: «.. **وَهِيَ مَنْ هِيَ؛ مَكَانَةً، وَمَنْزِلَةً، وَإِرْشَادًا، وَتَوْجِيهًا**».

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٢): «**وَمَشَايْخُنَا أَنْبَلُ، وَأَجَلُّ، وَأَرْفَعُ**..».

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي (ص ٤٤): «**مَعَ التَّقْدِيرِ لِعِلْمِهِمْ، وَالاعْتِرَافِ بِمَكَانَتِهِمْ، وَالتَّبْجِيلِ لِفَضْلِهِمْ، وَالاحْتِرَامِ لأَشْخَاصِهِمْ**».

- وَقَوْلِي (ص ٣٤): «**مَعَ تَوْكِيدِ التَّقْدِيرِ وَالإِجْلاَلِ**».

- أَلَمْ يَقْرَأْ وَصْفِي لِلَّجْنَةِ -وَأَعْضَائِهَا- بِـ(**مَشَايِخِنَا**) -مِرارًا- (ص ٣٤ و٣٥ و٣٧ و٣٨ و٤٣ و٤٤)؟!

- أَلَمْ يَقْرَأْ دُعَائِيَ -المُتَكَرِّرَ- لِلَّجْنَةِ -وَأَعْضَائِهَا الأَفَاضِلِ-:

(ص ١١ و٢٧ و٢٨ و٣٤ و٣٦ و٣٧ و٣٩): (**سَدَّدُهُمْ اللَّهُ**).

(ص ٣١): (**نَصرَهُمُ اللَّهُ**).

(ص ٣٤): (**أَيَّدَهُمُ اللَّهُ بِتَوْفِيقِهِ**).

(ص ٣٤): (**وَفَّقَهُمُ اللَّهُ لِمَرْضَاتِهِ**).

(ص ٣٧ و٣٨): (**حَفِظَهُمُ اللَّهُ**).

(ص ٣٥): (**فَجَزَى اللَّهُ مَشَايِخَنَا خَيْرَ الجَزَاءِ**).

- أَلَمْ يَقْرَأْ قَوْلِي -فِي خَاتِمَةِ «الأَجْوِبَةِ» (ص ٤٨)-:

«**وَخِتَامًا**:

هَذَا آخِرُ مَا عِنْدِي (الآنَ) -عَلَى وَجْهِ الاخْتِصَارِ؛ وَاللَّهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

رَاجِيًا -مِنْ سَادَتِنَا المَشَايِخِ- إِعَادَةَ البَحْثِ وَالنَّظَرِ؛ فَهُوَ المَأْمُولُ -مِنْهُمْ- وَالمُنْتَظَرِ...

(**وَمَنْ كَانَتِ الحُجَّةُ مَعَهُ؛ فَهُوَ المُصِيبُ**) -**كَائِنًا مَنْ كَانَ!**- **كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-** كَمَا فِي «مَجْمُوعِ المُؤَلَّفَاتِ» (القِسْمِ الثَّالِثِ / ج٢/ ص ٣٦ - «فَتَاوَى وَرَسَائِل»)-.».

❑ الظلم ظُلُمات:

وَبَعْدُ:

فَمَاذَا أَقُولُ؟!

مَرَّةً أُخْرَى: لِمَاذَا -يَا (أَخِي) سَعْد- أَغْلَقْتَ (**عُيُونَكَ!**) عَنْ هَذِهِ النُّقُولِ (الظَّاهِرَةِ)، مُيَمِّمًا وِجْهَتَكَ إِلَى **مَا لاَ تُحْسِنُ، وَمَا لاَ تَسْتَطِيعُ، وَمَا لاَ تَقْدِرُ**، مِنَ الحُكْمِ عَلَى (البَاطِنِ) -**الَّذِي لاَ يَعْلَمُهُ إِلاَّ رَبُّ العَالَمِينَ**-؛ فَيُعْلِنُهَا (الأَخُ) سَعْد ظُلْمًا -**بِلاَ وَجَلٍ**-فِيَّ-؛ قَائِلاً:

«**وَهَذَا الَّذِي يَرْمِي إِلَيْهِ بِكِتَابَتِهِ هَذِهِ..**»!!!!!

فَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ.

وَمَا بُنِيَ عَلَى فَاسِدٍ: **فَهُوَ فَاسِدٌ.**

وَ«**الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ**»... والكفيلُ: ربُّ البَرِيَّات.

سَابِعًا: ثُمَّ تَمَّمَ (الأَخُ) سَعْد -قَائِلاً-:

«... بِحَيْثُ أَصْبَحْنَا **نَسْمَعُ** مَنْ يَعُدُّ هَذِهِ الفَتْوَى صَدَرَتْ مِنْ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ مِنْ أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ، وَصَدَّقَ عَلَيْهَا البَاقُونَ بِلاَ مَعْرِفَةٍ وَلاَ رَوِيَّةٍ!!

دَعْكَ مِنْ أَعْوَانِهِ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ، فَإِنَّ الأَمْرَ قَدْ تَعَدَّاهُمْ إِلَى **بَعْضِ الفُضَلاَءِ**، وَبَعْضِ **أَهْلِ العِلْمِ** مِنْ هَذَا البَلَدِ!

فَإِذَا **اهْتَزَّتْ ثِقَةُ النَّاسِ بِعُلَمَائِهِمْ** إِلَى هَذَا الحَدِّ، فَبِمَنْ تَكُونُ الثِّقَةُ؟! **وَلَوْ كَانَ مُنْصِفًا** لَنَظَرَ إِلَى هَذِهِ المَفْسَدَةِ عَلَى الأَقَلِّ، **وَلَمْ يَنْتَصِرْ** لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الحَقِّ، **فَمَصْلَحَةُ الجَمَاعَةِ** مُقَدَّمَةٌ عَلَى **مَصْلَحَةِ الفَرْدِ**»[١]!!

وَالجَوَابُ (عَلَى) هَذِهِ الدَّعَاوَى (!!) مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: دَعْوَى أَنَّ مُصْدِرَ الفَتْوَى (وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ!)... إلخ -كَائِنًا **مَنْ** كَانَ **مُدَّعِيهَا**-! دَعْوَى بَاطِلَةٌ...

وادِّعَاءُ دَعْوَاهَا -**عَلَيَّ**!-: بَاطِلٌ -أَيْضًا-؛ فَلَمْ أُفَكِّرْ فِيهَا، فَضْلاً عَنْ أَنْ أَقُولَهَا، أَوْ أَكْتُبَهَا..

---

(١) هَذِهِ الفِقرةُ مِنْ كَلاَمِهِ (!) -وَهِيَ لَمْ تُتِمَّ سِتَّةَ أَسطرٍ!- فِيهَا خَمْسُ عَلاَمَاتِ (اسْتِفْهَامٍ وَتَعَجُّبٍ)!!

فَمَاذَا أَقول؟!

وَمَا الحَدّ -أَوِ العَدّ!- المَرْدُودُ مِنْهَا (!) -عِنْدَ (أَخِي) سَعْدٍ!- وَالمَقْبُول؟!

أَمْ أَنَّهُ يجوز (!) له ما لا يجوزُ لغيرِهِ؟! حتّى لو كان هكذا: خَبْطَ لَزْقٍ!!!

❑ **دعوى.. ودعوى:**

لَكِنْ؛ مِنَ **البَدَهِي** -في الفتوى-**أيِّ فتوى!**- أَنْ (يَصُوغَهَا = وَيُقَرِّرَهَا) (وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ)؛ وَلَيْسَ فِي هَذَا أَيُّ غَضَاضَةٍ -أَلْبَتَّةَ-.

وَإِلاَّ؛ **فَهَلْ يُتَصَوَّرُ** أَنْ يَكْتُبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المَشَايِخِ الأَرْبَعَةِ بِضْعَةَ سُطُورٍ مِنَ الفَتْوَى -**الَّتِي لا تَزِيدُ عَنْ صَفْحَتَيْنِ!**- فَضْلاً عَنْ أَنَّ لِكُلٍّ مِنهم أُسْلُوبَهُ، وَطَرِيقَتَهُ...

فَكَاتِبُهَا -**يَقِينًا**- (**وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ**)، وَهَذَا لاَ يُنَافِي أَنْ يَكُونَ **بَقِيَّةُ المَشَايِخِ الآخَرِينَ** -وَفَّقَهُمُ اللَّهُ- قَدِ **اطَّلَعُوا عَلَيْهَا**، وراجعوها، **وَوَافَقُوهَا، وَوَقَّعُوهَا**... وليس في هذا السبيل **أيُّ مَغْمَزٍ**.

وَلَكِنْ؛ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي كُنْتُ أَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي مَجْلِسِي «رِحْلَتِي إِلَى بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ» -وَنَقَلَهُ عَنِّي -**بِجَهْلٍ سَابِغٍ، وَظُلْمٍ بَالِغٍ!**- (**مُسَوِّدُ**) «رَفْع اللائِمَة» (ص ٤١)!

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ١٩٢) إِيرَادُ مَا أَجَابَنَا بِهِ مَعَالِي الأُسْتَاذِ الشَّيْخ صَالِحِ الفَوْزَانِ -بِشَأْنِ هَذَا المَوْضُوعِ-، مِنْ بَيَانِ آلِيَّةِ عَمَلِ اللَّجْنَةِ فِي فَتَاوِيهَا، وَبِخَاصَّةٍ فِي مَوْضُوعِ نَقْدِ الكُتُبِ وَالمُؤَلَّفَاتِ...

أَمَّا أَنْ يُدَّعَى -مِن أَيَّةِ (جهةٍ) كانت!- أَنَّهُمْ (صَدَّقُوا) عَلَيْهَا (بِلاَ مَعْرِفَة، وَلاَ رَوِيَّة): فَهَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ مِنْ مُفْتَرِيه، وَجُرْمٌ كَبِيرٌ مِنَ المُلَبِّسِ فِيه -**سواءٌ مِنْ حاكيه، أو ناقليه-!**

وَنَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- مِنْهُ...

الثَّانِي: قَوْلُهُ: «دَعْكَ مِنْ أَعْوَانِهِ، وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ»...

□ الأعوان، والإخوان:

فَأَقُولُ: أَمَّا (أَعْوَانِي): فَلَيْسُوا هُمْ إِلاَّ أَحْبَابِي، وَإِخْوَانِي؛ الَّذِينَ نَتَذَاكَرُ مَعَهُمُ المَسَائِلِ، وَنَتَبَاحَثُ وَإِيَّاهُمْ فِي الدَّلاَئِلِ، وَيَنْصَحُ بَعْضُنَا بَعْضًا، وَيُذَكِّرُ بَعْضُنَا بَعْضًا...

هُمْ أَعْوَانُ خَيْرٍ، وَرُفَقَاءُ طَاعَةٍ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

أَمَّا (مَنْ عَلَى شَاكِلَتِي!)[1]: فَهُمْ هُمُ، لاَ غَيْرُهُمْ.. بَعِيدًا عَنِ الحِزْبِيَّةِ القَاتِلَة، وَالعَصَبِيَّةِ الفَاشِلَة، وَالعُنْصُرِيَّةِ المَقِيتَة، وَالمَذْهَبِيَّةِ البَغِيضَة، وَالمَصْلَحِيَّةِ المَوْقُوتَة، وَالنَّفْسِيَّةِ المُظْلِمَة، وَالعَقْلِيَّةِ المُغْلَقَة، والميوعةِ المُقْلِقة...

فَإِن ادُّعِيَ عَلَيَّ -أَوْ عَلَى مَنْ عَلَى (شَاكِلَتِي!) - غَيْرُ ذَلِكَ: فَبَيْنَنَا وَبَيْنَ المُدَّعِي عَلَيْنَا: الحُجَّةُ وَالبَيَان...

وَإِلاَّ:

يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فِي حِسَابٍ وَمُقَاصَّةٍ؛ فَإِلَى جَنَّةٍ أَوْ نِيرَان...

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: «.. فَإِنَّ الأَمْرَ قَدْ تَعَدَّاهُمْ إِلَى بَعْضِ الفُضَلاَءِ، وَبَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ هَذَا البَلَدِ»...

□ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ:

أَقُولُ: وَهَذَا -بِحَمْدِ اللَّهِ- حُجَّةٌ لِي، لاَ عَلَيَّ...

فَهَؤُلاَءِ (الفُضَلاَءُ) -أساسًا-: لاَ يَنْطَلِي عَلَيْهِمْ (تَمْوِيه)...

---

(١) قالَ الرّاغبُ الأصبهانيُّ في «المفردات» (ص ٤٦٣): «على شاكلتِهِ؛ أيْ: على سَجِيَّتِهِ التي قَيَّدَتْهُ؛ وَذلك أن سُلطان السجيّة على الإنسان قاهر؛ وهذا كما قال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»...».

فأقولُ: نعم؛ «كلٌّ ميسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له»...

وَ(**أَهْلُ العِلْمِ**) -أُولَئِكَ-أصلاً-: لاَ يُجْدِي مَعَهُمْ مَحْضُ **التَّسْفِيه**..

فَلِمَاذَا لاَ تَتَأَنَّى -(أَخِي) سَعْد- لِتَكُونَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلاَءِ (الفُضَلاَءِ)، وَ(أَهْلِ العِلْمِ)؛ فَتَبْحَثَ الأَمْرَ بِالدَّلِيلِ، **دُونَ رُضُوخٍ إِلَى إِلْف، وَلاَ رَهْبَةٍ مِنْ خُلْف!**

وَهَذَا -مِنْ (أَخِي) سَعْد-**جزاه اللّهُ خيرًا**- بِشَارَةٌ عَلَى أَنَّ القَوْلَ الَّذِي نَقُولُهُ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- قَولٌ لَهُ **وَجَاهَتُهُ**، وَقَوْلٌ يَقُولُ بِهِ (فُضَلاَءُ) **مُعْتَدٌّ بِهِمْ** مِنْ (أَهْلِ العِلْمِ)...

فَلَيْسَ هُوَ قَوْلَ فَرْدٍ -مَا- مِثْلَ عَلَيٍّ، وَلاَ عُلَيَّان!

أَوْ فُلاَن، أَوْ عِلاَّن!!

فَلِمَ ذَلِكَ الجُمُوح -الَّذِي مِنْ كَلاَمِهِ يَلُوح-[1]**؟!**

❑ **خوفٌ؛ مِمَّ؟!**

وَإِنِّي لأُحِسُّ مِنْ بَيْنِ (!) كَلِمَاتِ (الأَخِ) سَعْد -غَفَرَ اللَّهُ لَهُ-، وَحُرُوفِهِ (!) **أَنَّهُ وَاقِعٌ تَحْتَ هَوْلِ (رُعْبٍ)** -مَا-، وَ(**نَفْسِيَّةٍ**) -مَا- (!) نَتِيجَةَ ذَلِكَ التَّأَثُّرِ المَذْكُور -**تَخَوُّفًا**- مِنْ قِبَلِ (أَهْلِ العِلْمِ) -أُولَئِكَ-، أَوِ (الفُضَلاَءِ) -هَؤُلاَءِ-!!

فَلِمَاذَا الرُّعْبُ -يَا (أَخِي) سَعْد-؟!

وَلِمَاذَا الخَوْفُ، وَالجَزَع؟!

... إِنَّ لِلبَيْتِ رَبًّا يَحْمِيه، وَ(لِلإِيمَانِ) دَلاَئِلَ تَنْصُرُهُ وَتُعْلِيه..

فَلاَ تَبْأَس -وَلاَ تَيْأَس-هَدَاكَ اللَّهُ-...

فالحقُّ -سواءٌ أَدَّعَيْتَه، أو رَعَيْتَه- منصورٌ منصور...

أَمَّا كَلاَمُهُ -فِي الآخِرِ- عَنْ: «هَذَا البَلَدِ!»:

(١) وانظر ما سيأتي (ص ٣٦٠).

□ **بلاد الحرمين:**

فَأَقُولُ:

يُمَيِّزُ (هَذَا) البَلَدَ الميمون -ولِلَّهِ الحمدُ- عَنِ البِلاَدِ (الإِسْلاَمِيَّةِ) -الأخرى- شيئآن:

الأَوَّلُ: عِلْمُ عُلَمَائِهِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والحُكْمُ بِهِ.

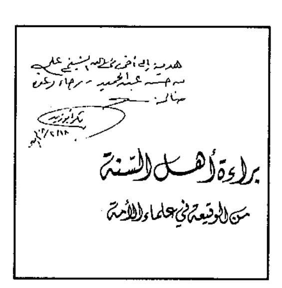
الثَّانِي: صِحَّةُ العَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ.

وَقَدْ أَوْجَدَ هَذَانِ الأَصْلاَنِ فِي (هَذَا البَلَدِ) **أَمَانًا، وَإِيمَانًا، وَأَمْنًا**؛ كَمَا قَالَ رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلاَ- مُمْتَنًّا-: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾...

فَالحَفَاظَ الحَفَاظَ؛ وَإِلاَّ... انْقَلَبَتِ الأَحْوَالُ.... وَانْعَكَسَتِ الأَوْضَاعُ.... وَارْتَكَسَتِ الأَفْهَامُ.... وَانْتَكَسَتِ العُقُولُ....

وَلَقَدْ قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبو زيد -عَافَاهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ- فِي رِسَالَتِهِ «بَرَاءَة أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الوَقِيعَةِ فِي عُلَمَاءِ الأُمَّةِ»[1] (ص ٤٥-٤٧):

(١) وَهَذِهِ صورةُ إِهْدَائِهِ لِي نُسخَةَ الكِتَابِ -بِخَطِّه- وهو (أوَّل) إهداءاتِهِ-:



❑ **اليدُ على القلب:**

«**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ البَأْسَ عَنْ (هَذَا القُطْرِ) وَكَافَّةِ الأَقْطَارِ**؛ فَإِنَّهُ قَدْ عُرِفَ -عَلَى مَدَى التَّارِيخِ-: تَوَالِي النُّذُرِ مِنَ **الطَّائِفِيَّةِ، وَأَنَّ تَعَدُّدَ الاتِّجَاهَاتِ وَالتَّمَوُّجَاتِ العَقَدِيَّةِ وَالفِكْرِيَّةِ فِي البَلَدِ الوَاحِدِ**: تُورِثُ انْشِطَارَ أَهْلِهِ، **وَصِرَاعَهُمْ، وَضَعْفَهُمْ**، وَإِنَّ دِينَ الإِسْلَامِ وَاحِدٌ؛ **لاَ يَقْبَلُ الفُرْقَةَ وَلاَ الانْقِسَامَ**، وَيَأْبَى هَذِهِ النَّوَاقِضَ أَشَدَّ الإِبَاءِ.

فَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَسَطَ اللَّهُ يَدَهُ أَنْ يُقَلِّمَ أَظَافِيرَ الفِتَنِ، وَيَقْمَعَ نَوَابِتَ الضَّلَالِ، وَطُوبَى لَهُ فِي حِمَايَةِ الإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ...

وَكَذَلِكَ تَجِبُ إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ!

❑ **بيانُ الواجب، وواجب البيان:**

هَذَا مُجْمَلٌ مِنَ العَرْضِ بِحُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ، وَمَرَاتِبُ مِنَ الإِلْزَامِ بِبَيِّنَاتٍ قَاهِرَةٍ؛ **تَكْشِفُ البَعْثَرَةَ الْمُنْدَسَّةَ فِي صُفُوفِ (طُلَّابِ الحَدِيثِ)**[1]...

فَعَلَى طَلَبَةِ العِلْمِ: **التَّيَقُّظُ** مِنْ كُلِّ مُسْرِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، **وَمُنَابَذَتُهُ** وَمَا كَتَبَ.

وَجَمِيلٌ بِمَنْ سَمِعَ الحَقَّ: أَنْ يُقِيمَ الوَزْنَ بِالقِسْطِ، فَيَتَّبِعَهُ بِوُضُوحٍ وَجَلَاءٍ، **فَالاعْتِقَادُ لاَ يَحْتَمِلُ الْمُجَامَلَةَ وَلاَ الْمُتَاجَرَةَ**، وَلاَ نَثْرَ مَاءِ الوَجْهِ وَإِهْدَارَ صِيَانَتِهِ.

فَلْيَصِلِ العَبْدُ قَلْبَهُ بِرَبِّهِ.

وَلْيَقْطَعْ أَسْبَابَ مِثْلِ تِلْكَ الْمَحَبَّةِ الجَامِحَةِ بِهِ إِلَى الهَلَكَةِ.

وَلْيَبْحَثْ: لِيَعْلَمَ.

وَلْيَكْتُبْ: لِيُفِيدَ.

---

(١) -خصوصًا-، وأَهل السُّنَّةِ -عمومًا-.

وَلْيَنْقُدْ: لِنُصْرَةِ الحَقِّ وَالحَقِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ عَلَى الطَّرِيقَةِ، بِمِثْلِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَصْحَابُهُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.

وَمَنْ حَادَ: **فَسَيَكُونُ عِلْمُهُ وَبَالاً، وَبَحْثُهُ ضَلاَلاً، وَجُهْدُهُ هَبَاءً...**

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّقَاءِ، وَالفِتَنِ الصَّمَّاءِ.

وَإِنَّ وَرَاءَ الأَكَمَةِ رِجَالاً، وَلِلْحَقِّ أَنْصَارًا، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾».

قَالَ أَبُو الحَارِثِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُ-:

ومِنْ بَابَةِ مَا تَقَدَّمَ -هُنَا- تَمَامًا -وَطَرِيقًا إِلَيْهِ!!- مَا قُلْتُهُ فِي «الأَجْوِبَةِ الْمُتَلاَئِمَةِ» (ص ٤١-٤٢) -مِمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْع اللائِمَة»[1]-:

□ **حَيْرَةٌ مُستمرّة:**

«الْمَرْجُوُّ مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوَقَّرَةِ -وَهِيَ مَنْ هِيَ؛ مَكانَةً، وَمَنْزِلَةً، وَإِرْشاداً، وَتَوْجيهاً- **أَنْ تَقْطَعَ حَيْرَةَ الشَّبابِ الْمُسْلِمِ (الْمُتَرَدِّدِ) -الَّذي يَسْمَعُ مِنْ هَهُنَا (!)؛ وَيُدْفَعُ إِلَى هَهُنَا (!)؛ وَلا يَدْرِي ماذا يَفْعَلُ، أَوْ يَقولُ!!**- وَذَلِكَ في مَسْأَلَةٍ (وَاقِعِيَّةٍ) ذاتِ آثارٍ (واقِعِيَّةٍ!)؛ وَهِيَ مَسْأَلَةُ **حُكّامِ (الشُّعوبِ الإِسْلامِيَّةِ)** -بِصورَتِهِمُ

---

(١) وَمَعَه غَيْرُهُ كثيرًا

وَهذَا النَّصُّ -هُنَا- لُبُّ لُباب هَذِه المسألَةِ الخَطِيرة، بِآثَارِهَا المَرِيرة، **وهو خُلاصة فحوى كتبي ورسائلي -جميعها-**: «الأجوبة المتلائمة»، وَقبلها «التحذير»، وبينهما «صيحة نذير»، وَبَعْدَهُنَّ: «كلمة سواء..»، و«التبصير..»... **وهكذا...**

فهل مِن مُتفهِّمٍ، ومُستجيب؟!

... بل نحن في (أمرٍ) عَجَبٍ عُجَابٍ عجيب!!

فَلِمَ الإعراض؟! والنُّكوصُ عن الجواب، بِتلَوُّنِ الأَغْراض؟!

الْحاضِرَةِ الْمَعْروفَةِ-:

هَلْ هُمْ كُفَّارٌ؟!

أَمْ مُسلِمونَ؟!

هَلْ هُمْ -جَمِيعاً- كَذاكَ؟

أَمْ فيهمْ تَفْصيلٌ؟!

وَهَلْ هُمْ (مُبَدِّلُونَ) -حَقِيقَةً-؟!

وَمَا هِيَ الأُصُولُ الضَّابِطَةُ لِهَذَا (التَّبْدِيل) الْمُكَفِّرِ -إِنْ كَانَ!-؟!

وَمَا هُوَ ضَابِطُ (التَّشْرِيعِ العَامِّ) الْمُكَفِّرِ -إِنْ كَانَ!-؟!

وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ (بَيْنَهُمَا) -مِنْ جِهَةٍ-، وَبَيْنَ (القَوَانِينِ الوَضْعِيَّةِ) -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى-؟!

وَمَا هِيَ صُورَةُ الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ -فِي هَذَا-كُلِّهِ-؟!

وَمَتَى يَكُونُ هَذَا مُكَفِّرًا؟!

وَمَتَى لاَ يَكُونُ؟!

وَمَا هِيَ حَقِيقَةُ أَفْعَالِهِم الدَّالَّةِ -يَقِينًا- عَلَى ذَلِكَ[1]؟!

❑ **حَسْمٌ لا فِرار منه:**

... لا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ الصَّرِيحِ، الْجَلِيِّ، الوَاضِحِ، الْقَاطِعِ؛ حَتَّى لا (نَسْتَمِرَّ)

---

(١) فليحتمِلْني (أخي) سعد على أسئلتي -هذه-!

وَلْيُعِنِّي على الإجابةِ (عليها) بدلاً مِنَ التّمويه، أو التّسفيه!!

... والكُلُّ قادرٌ عليه -بل عليهما-!!

في دائِرَةِ الظَّنِّ، والتَّخمِين، وَ(الصِّرَاعِ)! وَتَسْدِيدِ الحِسَابَاتِ!! والتَّقوُّل.. فلانٌ أَرادَ كذا! فُلان قَالَ كذا! قَصَدوا كذا! فَعَلوا كذا!!!

نَعَمْ؛ لاَ بُدَّ مِنَ الحَسْمِ فِي الحُكْمِ...

إِذْ إِنَّ (اسْتِغْلاَلَ) الْفَتَاوَى(!) وَ(تَجْيِيرَها) -لِمصالِحَ حِزْبِيَّةٍ، وَ(ثَوْرِيَّةٍ)، وَفِكْرِيَّةٍ، و(تَكْفِيرِيَّةٍ)-: هُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الأَهْواءِ -هؤلاءِ!- الَّذين يَقولونَ ما لَهُمْ! وَيَكْتُمونَ ما عَلَيْهِمْ!!

وَمَشايِخُنا أَنْبَلُ، وَأَجَلُّ، وَأَرْفَعُ -إِنْ شاءَ اللَّهُ- مِنْ أَنْ تَكونَ فَتاوَاهُمْ، أَوْ بيانَاتُهُمْ- طَرِيقاً يُنيلونَ بِهِ (أُولَئِكَ) غاياتِهِمْ؛ لِتُنَفَّذَ -مِنْ بَعْدُ- أَهْدافُهُمْ!

وَحِينئِذٍ؛ أَيْنَ الْخلاص؟!

﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاص ﴾...

نَعَمْ؛ هذا هُوَ الْواجِبُ الأَكْبَرُ -الْيَوْمَ-؛ حَتّى يَخْرُجَ (الشَّباب) مِنَ هَدِيرِ الدَّوّامَةِ الَّتِي يَعيشونَ فيها، وَلاَ يَكادُونَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا!!...

❑ هذا هو الهَدَف:

وَإِنّي لأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقين -دُونَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ!-؛ أَنَّ ما كَثُرَ فِيهِ الْقَوْلُ -هذِهِ الأَيّام-وَاشْتَدَّ!- مِنْ مسائِلِ (الإيمان)، و(الْكُفْرِ)، وَ(الإِرْجاءِ)، و(الْعَمَلِ)، و(الشّرط)، و(الصِّحَّة) وَ... وَ... -بِهذِهِ الصُّورَةِ!!-: أَنَّهُ -كُلَّهُ- (مُهَدَّفٌ)، وَمُوَجَّهٌ، وَمُرَكَّزٌ -بِإِلْحاحٍ عَجيب! وَإِصرارٍ غَريب!- عَلَى مَسأَلَةٍ واحِدَةٍ لا ثانِي لَها، وَهِيَ مَسأَلَةُ (تَكْفير الْحُكّام)!!

فَلْنَتَنَبَّهْ لِهذا، وَلْنَحْذَرْ مِنْهُ، وَلْنَعْلَمَ -مِنّا-فِيهِ!- مواضِعَ الأَقْدَام..

وَعَلَيْهِ:

فَمَنِ (الْمُسْتَفِيدُ) الْحَقِيقِيُّ مِنْ هذا كُلِّهِ؟!

وَمَاذَا سَتَجْنِي الأُمَّةُ مِنْ وَرَائِهِ، وَمِنْ جَرَّائِهِ؟!

.. مَعَ التَّوْكِيدِ عَلَى بُغْضِنَا -وَبَرَاءَتِنَا- مِنْ كُلِّ مَنْ يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَيُنَاقِضُهُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ مَحْكُومٍ -كُلٌّ بِحَسَبِهِ!-؛ دُونَ أَدْنَى تَهْوِينٍ، أَوْ أَقَلِّ تَسَاهُلٍ...».

وَأَقُولُ -الآنَ-مُكَرِّرًا-:

هَلْ مِنْ مُجِيبٍ؟! أَوْ مُسْتَجِيبٍ؟!

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: «فَإِذَا اهْتَزَّتْ ثِقَةُ النَّاسِ بِعُلَمَائِهِمْ -إِلَى هَذَا الحَدِّ-، فَبِمَنْ تَكُونُ الثِّقَةُ؟!».

□ أهليَّةُ الثقة، ومعيارُها:

فَأَقُولُ: هَذَا مِنْ أَعْجَبِ التَّصَوُّرَاتِ، **فَالنَّتَائِجِ!!!** -(أَخِي) سَعْد-!

فَمَا المَعَايِيرُ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الثِّقَةُ -المَذْكُورَةُ-؟!

وَمَا الضَّوَابِطُ الَّتِي تَهْتَزُّ بِهَا؟!

أَوْ تَتَفَلَّتُ مِنْهَا؟!

هذا عَجِيبٌ!

فَهَلِ المُخَالَفَةُ لِفَتْوَى -أَوْ فَتَاوَى- مِنْ أَسْبَابِ (اهْتِزَازِ) الثِّقَةِ -المَزْعُومَةِ-؟!

فَمَا بَالُنَا نَرَاكُمْ -**وَنَرَى غَيْرَكُمْ!**- تُخَالِفُونَ الأَئِمَّةَ الأَرْبَعَةَ، وَشَيْخَ الإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ، وَالإِمَامَ ابْنَ بَازٍ[1]، وَالإِمَامَ **الأَلْبَانِيَّ**، والإمامَ ابنَ **عُثيمين**[2]؛ ثُمَّ لَا

---

(١) وَمِمَّا لاَحَظْتُهُ (!) عَلَى **(مسوِّدِ)** «رفع اللائمة»: **إِهْمَالُهُ الكُلِّيُّ** لِشَيْخِنَا الإِمَامِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ بَازٍ، وَكَلَامِهِ، وَأَقْوَالِهِ -فِي هَذِهِ المَسَائِلِ الجَلِيلَةِ-!!

=

تَعُدُّونَ ذَلِكَ شَيْئًا؟!

أَمْ أَنَّ (حَقِيقَةَ الأَمْرِ) -وَرَاءَ هَذَا الادِّعَاءِ الفَاشِلِ- هُوَ التَّهْيِيجُ، وَالتَّشْوِيشُ، **وَقَطْعُ صِلَتِنَا بِعُلَمَائِنَا، وَمَشَايِخِنَا؟!**

وَلَنْ يَفْرَحُوا بِذَلِكَ -أَبَدًا-إِنْ شَاءَ اللَّهُ-؛ **فَإِنَّ مُخَالَفَتَنَا لِلمَشَايِخِ وَالعُلَمَاءِ لَنْ تَمْنَعَنَا مِنْ تَقْدِيمِ مَا يَجِبُ فِي أَعْنَاقِنَا تُجَاهَهُمْ مِنْ مَحَبَّةٍ صَادِقَةٍ، وَخَالِصِ الوَلاَءِ، وَالوَفَاءِ...**

□ **خِلاف، لا اختلاف:**

أَمْ أَنَّ (عُيُونَكَ!) -(أَخِي) سَعْد- لَمْ تَقَعْ (!) عَلَى **كُتُبِ الخِلاَفِ** -بِلاَ اخْتِلاَف!-، **وَمُصَنَّفَاتِ** الرُّدُودِ، نَاهِيك عن تَعَقُّبَاتِ ابْنِ القَيِّمِ عَلَى شَيْخِهِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَمُخَالَفَاتِ عَبْدِ العَزِيزِ بن بَازٍ لِشَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، **وَمُنَاقَشَاتِ كَاتِبِ هَذِهِ السُّطُورِ لأُسْتَاذِهِ المَشْهُورِ؟!**

وَلَمْ يَكُنْ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَدْنَى أَثَرٍ فِي **اهْتِزَازِ ثِقَةٍ، أَوْ تَوْثِيقِ (!) اهْتِزَازٍ!!**

وَأَقُولُ: إِنَّ ثِقَةَ النَّاسِ بِعُلَمَائِهِمْ لاَ تَهْتَزُّ إِلاَّ مِنْ فَعَائِلِ -وَطُعُونِ- أُولَئِكَ الرَّهْطِ؛ الَّذِينَ **يَتَّهِمُونَ** مَشَايِخَنَا، **وَيَطْعُنُونَ بِهِمْ، وَيُسَفِّهُونَ أَقْوَالَهُمْ، وَيُلَقِّبُونَهُمْ بِالقَبِيحِ مِنَ الأَلْقَابِ...**

أَمَّا البحثُ العلميُّ المَحْضُ: تخطئةً أو تصويبًا؛ تقعيدًا لا تقليدًا: فلا،

= **فلماذا؟! وماذا وراءَهُ؟!** وقارن بما تقدَّمَ (ص ١٣٦).

(٢) وَالوَاحِدُ مِنْ (هَؤُلاَءِ) الأَئِمَّةِ -رحمَهُم اللَّهُ-أجمعين- أَجَلُّ -**عِنْدَ كَثِيرِينَ** -مِنْ أَعْضَاءِ للَّجْنَةِ الأفاضلِ-مُجْتَمِعِينَ-..

مَعَ التَّقْدِيرِ وَالاحْتِرَامِ لِلجَمِيعِ...

... فلا تفهَمُونا غَلَطًا!

وألفُ لا...

وَلَقَدْ ذَكَرْتُ هَذَا الوَجْهَ -صَرَاحَةً- فِي «الأَجْوِبَة المُتَلاَئِمَـةِ» (ص ٤٣ -٤٤) -**وقَدْ أَعْرَضَ عَنْهُ** (المُسَوِّدُ) (!) -**مِن ضِمن مَا أَعْرَضَ!**-؛ فَقُلْتُ:

❑ **متابعة الهوى:**

«يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ -بِكُـلِّ وُضوحٍ- أنّ (جُـلَّ) الّذيـنَ (**يُطَـيِّرونَ**) **أَمْثَـالَ هـذِهِ الْفَتاوَى -وَيَطِيرونَ بها!-في الشَّـرْقِ والْغَـرْبِ!!**- إنّمـا يَفْعَلـونَ ذَلِـكَ عَلَـى مَبْـدإِ (وَافَقَ شَنٌّ طَبَقَة)!! خِدْمَةً لِمَا هُمْ يُؤَصِّلونَ لَهُ، وَيَحْشُدونَ لَـهُ مِـنْ مَسـأَلَةِ (**تَكْفـيرِ الْحُكّامِ**) -**بإِطْلاقٍ، وَدونَ تَفْصيلٍ**- فَقَط!!

نَعَـمْ؛ مَسـأَلَةُ (**تَكفـيرِ الْحُكّـامِ**) -**نَفْسُـهَا**-؛ **وَمـا يَتْبَعُهـا مِـنْ فِتَـنٍ وَوَيْـلات، وَمَصائبَ مُدْلَهِمّات، وَمِحَنٍ فاسِداتٍ مُفْسِدات!**

وَإلاّ؛ فإنَّهُمْ -أَنْفُسَهُمْ- رَدُّوا، وَنَقَضوا: كَثيراً مِنَ الْفَتـاوَى (السّـابقَةِ) لِلَّجْنَـةِ الدّائِمَةِ -الْمُوَقَّرَة-أَوْ بَعْض فُضلاءِ أَعْضائِها- **بِسَفَهِ قَوْلٍ، وَقِلَّةِ أَدَبٍ، وَرَدٍّ لِلْحَقِّ!**

فَهَلْ رأَينا هـؤلاءِ (!) قـاموا **بِعُشْـرِ مِعْشـارِ** مـا أَذَاعُـوا بِـهِ -وَأَشَـاعُوهُ!- في الْفَتاوَى الأَخيرَةِ (!) وَبِخَاصَّةٍ -هذِهِ-**وَاجْتَهَدُوا فِيـهِ!**-فِـي غَيْرِهَـا مِـنَ (الفَتَـاوَى) أَوِ(البَيَانَاتِ)- **مِمَّا يُنَاقِضُ طَرَائِقَهُمْ، وَيُفْشِلُ عَلَيْهِمْ** (**أَهْدَافَهُمْ**)!! كَمِثْلِ (بيان هَيْئَـةِ كِبارِ الْعُلماء) في نَقْضِ (التّكْفيرِ والتَّفجير) الْمَنْشورةِ في «مَجَلَّةِ الْبُحوثِ الإِسْلامِيَّةِ» (عَدَد ٥٦)؟! -**وَهُوَ بَيَانٌ مُهِمٌّ-غَايَةً**-[1]...

---

(١) انظرْهُ -مشروحًا، ومُبيَّنًا- في رسالتي «**كلمة سواء؛ في النُّصـرة والثنـاء، على بيـان (هيئة كبار العلماء)، وفتوى (اللجنة الدائمة للإفتاء)؛ في نقض الغلوِّ في التّكفير، وذمِّ ضلالـة الإرجاء**» -(ص ٢٥-٤٤) وهي تحت الطَّبع-. =

هَلْ رَفعوا لَهُ رَأْساً؟!

هَلْ أَقاموا لَهُ وَزْناً؟!

لاَ -وَاللّهِ-؛ بَلْ كَبَتُوه، وَكَتَمُوه!! وَرَفَضوه، وَرَدُّوه!!

وَمَا ذَلِكَ إلاَّ لأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ نَسَقِ مَا يُرِيدُون! وَمُخَالِفٌ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ -فِي الصُّورَةِ وَالمَضْمُون!!-.

❏ نبزُهم العلماء، وطعنهم:

أَلَمْ يَقولوا عَنْ مَشايِخِنا -هؤلاءِ- أَنْفُسِهِمْ -مِنْ قَبْلُ-وَفي مُناسباتٍ عِدَّةٍ!- بأَنَّهُمْ: (عُملاء)، لا (عُلَماء)؟!

أَلَمْ يَلْمِزوهُمْ -صراحَةً- بأَنَّهُمْ (عُلماءُ السّلاطِين)؟!

أَلَمْ يَصِفوهُمْ بـ(عَبيدِ عَبيدِ الْعَبيدِ)؟!

أَلَمْ يَطْعُنوا فِيهِمْ بالْجَهْلِ في (فِقْهِ الْواقِعِ)؟!

أَلَمْ يَغْمِزوهُمْ بأَنّ عُلُومَهُمْ وَفَتاوَاهُمْ لا يَتَجَاوَزُونَ بِهَا أَحْكامَ (الْحَيْضِ والنِّفاسِ)؟!

أَلَمْ يَقُولُوا: بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا (مَرْجِعِيَّةً عِلْمِيَّةً) للأُمَّةِ؟!

نَعَمْ؛ كُلَّ ذَلِك يَقولون، بَلْ بأَكْثرَ مِنْهُ يُصَرِّحون، وَيُمَوِّهون، وَيُشَوّهون، وَيُضَلِّلون، وَيُشَوِّشُون...

أَمّا نَحْنُ -والْحَمْدُ للَّهِ-؛ فإنْ لَمْ نُوافِقْ مَشايِخَنا في (فَتْوَى) -بِنَظْرَةٍ عِلْمِيَّةٍ مَحْضَةٍ، وَحُجَّةٍ نَرَاهَا أَقْوَى-؛ فإنّنا نُوافِقُهُمْ في مِئَةِ فَتْوى وَفَتْوى...

= وانظر -أيضًا- رسالتي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ١٠٠-١١٣).

مَعَ التّقْديرِ لِعِلْمِهِمْ، والاعْتِرافِ بِمَكـانَتِهِمْ، والتّبْجيـل لِفَضْلِهِـمْ، والاحْـترام لأَشْخاصِهِمْ...

فَهَلاّ تَنَبَّهْنا لِهذا -حَقّاً- وَحاذَرْنا مِنْ عَواقِبِه -فِعْـلاً- وَحَرَصْنـا عَلَـى آثـارِه -واقِعاً-!!!».

... وَأَقُولُ -الآنَ-:

فَأَيْنَ المُتَجَاوِبُونَ؟!

وَأَيْنَ المُتَفَاعِلُونَ؟!

وَأَيْنَ الحَرِيصُونَ؟!

وَأَيْنَ المُتَوَسِّمُونَ؟!

الخَامِسُ: ثُمَّ قَالَ -مُشِيرًا إِلَيَّ-: «وَلَوْ كَانَ مُنْصِفًا لَنَظَرَ إِلَى هَذِهِ المَفْسَدَةِ عَلَى الأَقَلِّ، وَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الحَقِّ، فَمَصْلَحَـةُ الجَمَاعَـةِ مُقَدَّمَـةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الفَرْدِ»!

فَأَقُولُ:

□ بين (الإنصاف)، و(الإذعان):

سُبْحَانَ اللَّهِ!

كَيْفَ يُعْرَفُ (الإِنْصَافُ) عَنْدَكَ -(أَخِي) سَعْد-؟!

وما سبيلُهُ؟!

أَهُوَ مُرَادِفٌ للإِذْعَانِ -وَلَوْ بِغَيْرِ قَنَاعَةٍ-؟!

أَمْ هُوَ مُتَوَارِدٌ -عِنْدَكَ!- عَلَى مَعْنَى التَّسْلِيكِ -وَلَوْ عَلَى حِسَابِ الحَقِّ-؟!

وَأَيُّ مَفْسَدَةٍ مُدَّعَاةٍ -هَذِهِ- المُتَوَهَّمِ حُصُولُهَا بِمِثْلِ هَذِهِ المُخَالَفَةِ -أَوْ تِلْكَ-؟!

وَلِمَاذَا لاَ يَكُونُ أَصْلُ الرَّدِّ -فِـي (الفَتْـوَى) هُـوَ **المَفْسَـدَةَ** الَّتِي نَقَبَـتْ هَـذِهِ الثَّغْرَةَ، وَشَرَخَتْ ذَاكَ الجِدَارِ؟!

وَلِمَاذَا (تتبرَّعُ) أَنْتَ -(أَخِي) سَعْد-**نَعَمْ؛ أَنْتَ!**- لِتَغْدُوَ **مُورِيًا** زَنْدَ هَذِهِ الفِتْنَةِ -أكثرَ، وأكثرَ!- **بِوَضْعِكَ الوَقُودَ عَلَى النِّيرَانِ؟!**

❏ **لماذا (الاستهداف)؟!**

وَباللّهِ العظيمِ؛ لَقَدْ سَمِعْتُ[1] -بِأُذُنَيَّ-وَوَعَاهُ قَلْبِي- مِنْ بَعْضِ (كِبَـارِ) أَهْـلِ العِلْمِ الأَفَاضِلِ -وَلاَ نُزَكِّيهِ عَلَى اللَّهِ- قَوْلَهُ لِي -**عَلَى سَبِيلِ الإِشْـفَاقِ**-جـزاهُ اللَّـهُ خيرًا-:

(أَنْتَ -بِالذَّاتِ- مُسْتَهْدَفٌ)!

... **فَفَاجَأَنِي قَوْلُهُ**، وَلَمْ أُحِرْ جَوَابًا!!

مَعَ أَنَّ هَذَا الشَّيْخَ الفَاضِلَ -**وَاللَّهُ حَسِيبُهُ**- كَانَ لَهُ -**بِالذَّاتِ!**- سَهْمٌ خَـاصٌّ فِي كِنَانَةِ وَاحِدٍ مِنْ أُولاَءِ (**المُسْتَهْدِفِينَ**)؛ جَعَلَنِي فِيهَا هَدَفَه، وَكُنْتُ بها مُسْتَهْدَفَه!!

فَاللَّهُ الهَادِي...

ثُمَّ:

قَوْلُ (أخي) سعد: (وَلَمْ يَنْتَصِرْ لِنَفْسِهِ)!

فَلِمَ النَّكِيرُ؟!

وَهَلْ هَذَا -منه- حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؟!

أَمْ أَنَّهُ رَأْيٌ مَحْضٌ؟!

---

(١) **وَمَعِي بَعْضُ الأَفَاضِلِ مِنَ الشُّيُوخِ وَالطَّلَبَةِ.**

❑ **النصرة، والانتصار:**

وَاللَّهُ -الحَكَمَ العَدْلُ- يَقُولُ:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ **يَنْتَصِرُونَ** . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ **انتَصَرَ** بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِن سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الحَقِّ أُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾.

فَالانْتِصَارُ لِلنَّفْسِ حَقٌّ شَرْعِيٌّ (جَائِزٌ) -إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ حَقّ، وَمُوصِلاً إِلَى حَقّ-.

فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ (**حَقِيقَةُ الأَمْرِ**) لَيْسَتْ مِنَ الانْتِصَارِ لِلنَّفْسِ فِي شَيْءٍ! **بَلْ هِيَ انْتِصارٌ لِلحَقِّ الخَالِصِ، الَّذِي لاَ يَرْتَبِطُ بِفَرْد، وَلاَ جَمَاعَةٍ، وَلاَ بَلَد؟!**

❑ **بين (عمرو)، و(زيد):**

ثُمَّ:

هَلْ هَذَا الانْتِصَارُ -بِشِقَّيْهِ- جَائِزٌ لِعَمْرٍو، وَمُحَرَّمٌ عَلَى زَيْد؟!

أَمْ أَنَّ (ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا) انْقَلَبَتْ (!) **لِتَغْدُوَ جُزْءًا مِنَ الوَاقِعِ!** مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ؟!

... **بِحَيْثُ لاَ يَجُوزُ (لِزَيْدٍ) أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ!**

وَيجبُ عَلَى (عَمْرٍو) أَنْ يَسْتَمِرَّ فِي ضَرْبِهِ!!

❑ **ضوابط (المصلحة):**

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «.. وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى الحَقّ، **فَمَصْلَحَةُ الجَمَاعَةِ** مُقَدَّمَةٌ عَلَى **مَصْلَحَةِ الفَرْد**»!

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ إِنِّي -وَاللَّهِ- عَلَى الحَقِّ المُبِين، **وَلاَ أَلْتَفِتُ إِلَى أُولَئِكَ الظَّالِمِين**، الَّذِينَ (اسْتَغَلُّوا) فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ -المُوَقَّرَةِ- حَتَّى يَشْفُوا **غَيْظَ صُدُورِهِم!** وَيُسَدِّدُوا (شَيْئًا) مِنْ **دُيُونِهِم!** وَيَمْلأُوا (**جَانِبًا**) مِنْ جُيُوبِهِم؛ **حِزْبِيَّةً بَغِيضَة، أَوْ عُنْصُرِيَّةً أَثِيمة، أَوْ هُمَا -مَعًا-!!**

ثُمَّ:

يَعْلَمُ اللَّهُ -تَعَالَى- أَنَّ حِرْصِي عَلَى (مَصْلَحَةِ الجَمَاعَةِ) هُوَ الَّذِي دَفَعَنِي، وَيَدْفَعُنِي -**بِإِصْرَار**- إِلَى مَا أَنَا فِيهِ **مِنْ إِصْرَار**؛ لأَنَّ (الجَمَاعَةَ = الأُمَّةَ) تُقَدِّمُ مَصْلَحَتَهَا عَلَى (**جَمَاعَةٍ = فِئَةٍ = مَجْمُوعَةٍ**) -إِذَا كَانَ غَلَطُ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلاَءِ مُؤَثِّرًا عَلَى مَجْمُوعِ (الجَمَاعَةِ = الأُمَّةِ) -**حَاضِرًا، أَوْ مُسْتَقْبَلاً**-...

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الحَالُ مُتَعَلِّقًا بِأَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ (**مَهْمَا سَمَا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ مَكَانَتُهُمْ**)[1]؟!

فـ(مَصْلَحَةُ الجَمَاعَةِ [بِحَقٍّ] مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الفَرْدِ)؛ **وَلَكِنْ ضِمْنَ الضَّوَابِطِ المُعْتَبَرَة، وَالحُقُوقِ المُقَرَّرَة**...

لَيْسَ هَكَذَا خَبْطَ لَزْقٍ -كَمَا يُقَال!-!

ورَحِمَ اللَّهُ مَن قالَ: «**ولو أَنَّ العلماءَ -رَضِيَ اللَّهُ عنهم- تركوا الذَّبَّ عنِ الحقِّ؛ خوفًا مِن كلامِ الخَلْقِ، لكانوا قد أَضاعُوا كثيرًا، وخافوا حقيرًا**»[2].

السَّادِسُ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الأَخ) سَعْد -هَدَاهُ اللَّهُ- بِالثَّنَاءِ عَلَى رِسَالَةِ «رَفْعِ اللائِمَة»، وَأَنَّهَا جَاءَتْ «**لِتَضَعَ النِّقَاطَ عَلَى الحُرُوف**؛ إِشْفَاقًا عَلَى مَنْ أَحْسَنَ الظَّنَّ بِرَدِّ **الأَخِ** عَلِيٍّ الحَلَبِيّ، وَرَأَى أَنَّ اللَّجْنَةَ قَدْ تَعَدَّتْ عَلَيْهِ، وَكَشْفًا **لِلتَّمْوِيهِ** الَّذِي

---

(١) «الأجوبة المتلائمة» (ص ٤).

(٢) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٣).

يُحْسِنُهُ[١] الأَخ المَذْكُور»!!

□ **حروف.. ونقاط:**

فَأَقُولُ: أَيُّ نِقَاطٍ؟! وَأَيُّ حُرُوفٍ -يَا (أَخِي سَعْد)!- هَذِهِ؟!

أَمْ أَنَّ المُوَافَقَةَ (!) لِلْمَشْرَبِ تُغَطِّي سَلاَمَةَ التَّوَجُّهِ، وَصَوَابَ الأَحْكَامِ؟!

وَسَيَظْهَرُ -بَعْدُ- بِمِنَّةِ اللَّهِ- لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ **النِّقَاطُ بِحُرُوفِهَا** -كَمَا هِي- مِنْ غَيْرِ (إِضَافَةٍ)، وَلاَ تَزْوِيقٍ، وَلاَ تَفْخِيمٍ!

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الإِسْلاَمِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ القَائِلَ -بِمَا (**يُشْبِهُ**) مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَضِيَّةِ (التَّقَارِيظِ!) -فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٤/ ١٨٥)-:

«وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مُجَرَّدَ نُفُورِ النَّافِرِينَ، **أَوْ مَحَبَّةِ المُوَافِقِينَ**: لاَ يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلٍ وَلاَ فَسَادِهِ، **إِلاَّ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِهُدًى مِنَ اللَّهِ.**

بَلِ الاسْتِدْلاَلُ بِذَلِكَ هُوَ **اسْتِدْلاَلٌ بِاتِّبَاعِ الهَوَى بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ**، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الإِنْسَانَ **لِمَا يَهْوَاهُ هُوَ أَخْذُ القَوْلِ وَالفِعْلِ الَّذِي يُحِبُّهُ**، وَرَدُّ القَوْلِ وَالفِعْلِ الَّذِي يُبْغِضُهُ، بِلاَ هُدًى مِنَ اللَّهِ».

وهوَ كلامٌ جيِّد وقويّ، واضحٌ وجليّ...

السَّابِعُ: قَوْلُ (الأَخ) سَعْد -بَعْد-:

«فَمِنْ ذَلِكَ -**عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ**-: نَقْلُهُ لِعِبَارَاتِ بَعْضِ الأَئِمَّةِ الَّتِي **يُفْهَمُ**[٢] مِنْهَا حَصْرُ الكُفْرِ فِي الاعْتِقَادِ، فَيَسُوقُهَا مُسْتَدِلاً بِهَا، وَيَتْرُكُ كَلاَمَ هَذَا الإِمَامِ فِي

---

(١) أَسْتَطِيعُ أَنْ أَعْكِسَ عَلَيهِ هذه التُّهْمَةَ بِكُلِّ سُهُولَةٍ (!)، وَلَكِنْ!

(٢) **الحَمْدُ للَّهِ أَنَّهُ قَالَ: (يُفْهَمُ مِنْهَا)، وَلَمْ يَقُلْ (تُصَرِّحُ)!! أَوْ مَا هَذَا مَعْنَاهُ!!**

... فجزاهُ اللَّهُ خيرًا!!

مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِهِ، **وَفِيهِ مَا يُزِيلُ اللُّبْسَ** الَّذِي قَدْ يَعْلَقُ مِنَ الاقْتِصَارِ عَلَى تِلْكَ العِبَارَةِ فَقَطْ».

أَقُولُ:

هَذِهِ دَعْوَى -**مِنْ جُمْلَةِ دَعَاوَى!**-سَيَأْتِي-إِنْ شَاءَ اللَّهُ- نَقْضُهَا، وَرَدُّهَا...

وَلَكِنْ؛ بِحْثِي فِيهَا -هُنَا!- مِنْ جِهَتَيْنِ:

❑ **انتقاد.. ولكنْ:**

الأُولَى: التَّسْلِيمُ بِصَوَابِ الانْتِقَادِ -**مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ**- عَلَى مَنْ (فَعَل = يَفْعَل) ذَلِكَ؛ **فَإِنَّ مِنَ الظُّلْمِ البَيِّنِ الحُكْمَ عَلَى قَوْلٍ دُونَ النَّظَرِ فِي بَقِيَّةِ الأَقْوَالِ**؛ المُوَافِقَةِ لَهُ، أَوِ المُفَارِقَةِ -كَمَا هُوَ مَطْلُوبُ الانْتِقَادِ[1] -نَفْسِهِ!-:

- **فَالمُوَافِقَة**: تُؤَيِّدُه، وَتُثَبِّتُه.

- **وَالمُفَارِقَة**: تَشْرَحُه، وَتُوَضِّحُه، أَوْ تَنْسَخُه، وَتَرُدُّه.

الثَّانِيَة: هَلْ هَذَا (الانْتِقَادُ = الصَّحِيحُ) مَخْصُوصٌ (بِالأَئِمَّةِ)، دُونَ مَنْ دُونَهُمْ مِنَ (العُلَمَاءِ)؟! فَضْلاً عَمَّنْ هُمْ أَقَلُّ مِنْهُمْ -**مِنْ أَهْلِ العِلْمِ؟! أَوْ طَلَبَةِ العِلْمِ؟!**-.

وَالجَوَابُ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى جَوابٍ (!)؛ ذَلِكُمْ أَنَّ الأَئِمَّةَ -**الَّذِينَ هُمْ أَضْبَطُ لِلقَوْلِ، وَأَصْوَبُ فِي العِبَارَةِ، وَأَدَقُّ فِي البَيَانِ**[2]-: احْتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ؛ لِيَشْرَحَ

(١) فَسُبْحَانَ اللَّهِ...

(٢) فكيف الحالُ بكلامِ اللَّهِ ورسولِهِ؛ **وهما موضعُ الكمالِ والعصمة**؟! ومع ذلك فما أُجملَ في موضعٍ: يُفصَّلُ في آخرَ... وهكذا...

والعَجَبُ مِمَّن حَصَرَ -**بلا دليلٍ**- الإجمالَ والتَّفصيلَ فيهما؟!

نَعَم؛ لهذا ضوابطُ دقيقةٌ، تقدَّم بعضُها؛ فافْهَمْ.

كَلاَمُهُم بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَمَا بَالُنَا بِمَنْ دُونَهُمْ مِنْ عَامَّةِ العُلَمَاءِ، فَضْلاً عَنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ العِلْمِ، وَطَلَبَتِهِ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلْ المُتَعَقَّبُ -فِي هَذَا المَقَامِ-، وَالمَرْدُودُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الكَلاَمِ: خَارِجٌ عَنْ هَذَا النِّطَاقِ؟! أَمْ هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ، لاَ يَخْرُجُ عِنْهُ؟!

مَعَ الاعْتِرَافِ -بِدَايَةً- أَنِّي لَسْتُ إلاَّ طَالِبَ عِلْمٍ، أَرْجُو رَبِّي -سبحانَهُ- أَنْ يَسْلُكَنِي فِي أَهْلِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِنْ حَمَلَتِهِ، وَدُعَاتِهِ...

وَمَا سَيَأْتِي -بَعْدُ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ-، بَلْ مَا أَوْرَدْتُهُ -قَبْلُ-بِحَمْدِ اللَّهِ- كَافٍ لِجَمْعِ الصُّورَةِ بِأَجْزَائِهَا المَنْثُورَةِ...

وَلَكِنْ؛ عِنْدَ مَنْ؟!

الثَّامِنُ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (الأَخ) سَعْد عَنْ نُقُولِي عَنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ وَالأَئِمَّةِ، وَطَرِيقَةِ (!) إِثْبَاتِي هَذِهِ النُّقُولَ فِي كُتُبِي؛ مُسَوَّدَةً -تَارَةً-! وَمُسَوَّدَةً جِدًّا[١] (!) -تَارَةً أُخْرَى-، قَائِلاً:

«وَهَذَا لَهُ أَثَرُهُ عَلَى القَارِئِ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ-»؟

... ثُمَّ كَرَّ رَاجِعًا إِلَى الدَّعْوَى السَّابِقَةِ، قَائِلاً:

«ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَزْعُمُ أَنَّهُ مُجَرَّدُ نَاقِلٍ لِكَلاَمِ الأَئِمَّةِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا النَّقْلِ أَدْنَى شَيْءٍ! فَهَلاَّ تَرَكَ كَلاَمَ الأَئِمَّةِ -إِذْ نَقَلَهُ- عَلَى حَالِهِ؟ وَهَلاَّ نَقَلَ كَلاَمَهُ - كُلَّهُ-؛ سَوَاءً كَانَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ؟»[٢]...

---

(١) وَأَخْشَى (!) أَنْ يُحَاسِبَنِي (!) -بَعْدُ- عَلَى أَلْوَانِ الغِلاَفِ! وَأَحْجَامِ الحُرُوفِ!!!

(٢) وَفِي هَذِهِ الأَسْطُرِ الثَّلاَثَةِ: ثَلاَثُ (عَلاَمَاتِ اسْتِفْهَامٍ وَتَعَجُّبٍ!!) وَلَكِنْ؛ بِغَيْرِ نظرةٍ عِلْمِيَّةٍ، وَدُونَ دِقَّةٍ (منهجيَّة)!

فَتَأَمَّلِ النَّقْدَ، وَقَارِنْهُ بِالوَاقِعِ؟!

❑ دعاوى، ودروس:

أَقُولُ: فَالجَوَابُ هُوَ الجَوَابُ؛ بِأَنَّ هَذِهِ -كُلَّهَا- دَعَاوَى فارغةٌ؛ انْطَلَتْ -فَوَا أَسَفِي الشَّدِيدَا!- عَلَى مَنْ كَانَ (!) الظَّنُّ بِهِ **التَّحَرِّيَ، وَالْمُتَابَعَةَ، وَالتَّدْقِيقَ، وَالتَّوَثُّقَ**...

وَلَكِنْ؛ **لَعَلَّ هَذَا دَرْسٌ** (!) **لَهُ**، يَتَعَلَّمُ بِهِ وَجْهَ الحَقِّ فِي الْمُؤَالَفَةِ وَالْمُخَالَفَةِ؛ فَيَتَأَنَّى، وَيَتَمَهَّل، وَلاَ يَتَعَجَّل!!

بَلْ يُتَابِع، وَيُرَاجِع..

... **ودرسٌ** (!) **لنا**؛ نعرفُ -مِن خلالِهِ- **أين نضعُ ثقتَنا**، وأين نُحِلُّ حُسْنَ ظَنِّنَا...

ومَن تأنّى: **نالَ ما تمنّى**.

التَّاسعُ: قَوْلُ (الأَخ) سَعْد:

«وَمُخَالَفَةُ **الأخ** علي الحلبي لأَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الإِيمَان **مَعْرُوفَةٌ عَنْهُ** مِنْذُ قِيَامِهِ عَلَى طَبْعِ كِتَابِ مُرَاد شُكْرِي «إِحْكَام التَّقْرِير لأَحْكَامِ مَسْأَلَةِ التَّكْفِير»، وَسَعْيِهِ فِي نَشْرِهِ، **وَإِنِ اجْتَهَدَ فِي تَبْرِئَةِ سَاحَتِهِ مِنْهُ** بَعْدَ صُدُور قَرَارِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ بِشَأْنِهِ، وَقَدْ بَيَّنْتُ لَهُ -**بِمَحْضَرٍ مِنَ الإِخْوَةِ آنَذَاكَ**- تَحَمُّلَهُ تَبِعَةَ الكِتَابِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِنَ **بِكُلِّ** وُضُوحٍ رَأْيَهُ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الكِتَابُ، وَأَنْ يَدَعَ عَنْهُ **التَّدْلِيسَ** عَلَى النَّاسِ، **فَوَعَدَ وَلَمْ يَفِ**».

فَأَقُولُ:

عَلَى هَذَا نَقَدَاتٌ:

❑ إقحام، والتحام:

أَوَّلُهَا: أَنَّ هَذَا النَّصَّ -**بِرُمَّتِهِ!**- مُقْحَمٌ بَيْنَ (!) سُطُورِ كَلاَمِ (الأَخ) سَعْد

إِقْحَامًا! وَكَأَنَّهُ لَحِقَ (!) نَفْسَهُ فِي إِثْبَاتِهِ! وَاسْتَدْرَكَ -**مُسْرِعًا مُسَارِعًا**- فِي كِتَابَتِهِ[1]!!

وَيَحْسَبُ (الأَخ) سَعْد -**فَرِحًا! جَذِلاً!**- أَنَّهُ (!) أَصَابَ (مِنِّي) مَقْتَلاً(!) (بِالتِقَاطِ) هَذَا الصَّيْدِ الثَّمين؟!

لاَ، لاَ يَا (أَخِي) سَعْد!

لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمْتَ، أَوْ مَوَّهْتَ[2](!!)...

ثَانِيهَا: دَعْوَى مُخَالَفَتِي لأَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الإِيمَانِ!!! **دَعْوَى مُكَرَّرَة، مُجْتَرَّة؛ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا سَاقٌ، وَلَمْ يَقِرَّ لَهَا قَرَارٌ**...

وَلاَ تَزَالُ النُّقُولُ سِجَالاً -**فِيمَا نَحْنُ فِيهِ!**- بَيْنَ ادِّعَائِهَا عَلَيَّ (!)، وَبَيْنَ رَدِّي عَلَيْهَا، وَنَقْضِي لِمَضْمُونِهَا، وَإِبْطَالِي لآثَارِهَا...

فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالحَقِّ؟!

ثُمَّ:

☐ مباهلةٌ ماحِقة:

هَلْ يَقْبَلُ (أَخِي) سَعْد -**وَمَنْ مَعَهُ! أَوْ أَمَامَهُ!! أَوْ وَرَاءَهُ!!!**- أَنْ تَكُونَ بَيْنَنَا فِي (عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ) مُبَاهَلَةٌ **تُنْهِي هَذِهِ المُسَاجَلاَت، والمُنَاقشات، والمُداولات** -بَتَّةً-؛ بِأَنْ يَلْعَنَ اللَّهُ -تَعَالَى- **المُخَالِفَ لأَهْلِ السُّنَّةِ فِي العَقِيدَةِ**، أَوْ يَلْعَنَ المُدَّعِيَ عَلَيْهِ بِالبَاطِلِ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ-؟!!

---

(١) كَمَا يَظْهَرُ مِنْ صُورَةِ (!) تَقْرِيظِهِ -**بِخَطِّهِ**- فِي (ص ٨٥) -مِنْ «رفع اللائمة»!!!

(٢) **وَلَقَدْ وَصَفَنِي بِالتَّمْوِيهِ (!) عِدَّةَ مَرَّاتٍ!**

وَلَكِنْ؛ بِغَيْرِ حَقٍّ!

هَلْ يَقْبَلُ (الأَخ) سَعْد بِذَلِكَ؟!

أَمَّا أَنَا: فَالحَمْدُ للّهِ.. مُطْمَئِنٌّ بِذَلِكَ -تَمَامًا-، وَمُنْشَرِحٌ بِهِ صَدْرِي جِدًّا-، وَفَرِحٌ بِمَا أَنَا عَلَيْهِ -حَقًّا-؛ فَلاَ يَضِيرُنِي -أَلْبَتَّةَ- مِثْلُ هَذِهِ المُبَاهَلَةِ الَّتِي -أَنَا-أساسًا- مُقْتَرِحُهَا...

مَعَ التَّنَبُّهِ -وَالتَّنْبِيهِ- إِلَى أَنِّي لَمْ **أَعْكِسِ** (!) المُبَاهَلَةَ؛ فَأَجْعَلَ مُخَالِفِي (!) -هُوَ- مُخَالِفًا لِعَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ!!

... شَفَقَةً عليهِ، ورحمةً بِهِ!!

وَهَذِهِ -حَقِيقَةٌ- دَقِيقَةٌ... فَلْتُتَأَمَّلْ.

❑ فَلْنَنْتَهِ؛ إِذًا:

... وَإِنِّي إِذْ أَطْلُبُ ذَلِكَ -**بِإِلْحَاحٍ! وَإِصْرَارٍ!!**-: فِمِنْ أَجْلِ أَنْ **نَنْتَهِيَ** مِنْ هَذِهِ **الدَّوَّامَةِ** (!) الَّتِي لاَ يَزَالُ **يَحِيصُ** (فيها!) الأَفْوَاجُ مِنَ الشَّبَابِ، وَالعَامَّةُ مِنَ النَّاسِ -**شَرْقًا وَغَرْبًا**- دُونَ وُضُوحٍ وَاضِحٍ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا، وَيُبْعِدُهُمْ عَنْهَا:

نَنْتَهِي: لِنَتَفَرَّغَ لِمُخَالِفِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ -حَقًّا- مِنْ **تَكْفِيرِيِّين، وَقُطْبِيِّين، وَسُرُورِيِّين، وَصُوفِيِّين، وَحِزْبِيِّين، وحدَّادِيِّين، ومُمَيِّعين..**

نَنْتَهِي: لِنَعُودَ كَمَا كُنَّا -قَبْلَ تَسَرُّبِ هَاتِيكَ الأَفْكَارِ (**الوَافِدَةِ!**) إِلَيْنَا؛ بِظُلْمِهَا، وَظَلاَمِهَا-...

نَنْتَهِي: لِيَرْجِعَ الظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ قَرِينَيْنِ لاَ يَفْتَرِقَانِ! وَمُتَلاَزِمَيْنِ **لاَ يَتَنَاقَضَانِ!!** لاَ أَنْ تَغْدُوَ **الأَهْوَاءُ وَالآرَاءُ** هِيَ المُسَيْطِرَةَ عَلَى المَوَاقِفِ، وَالمُحَدِّدَةَ **لِهُوِيَّةِ المُخَالِفِ!!**

ثَالِثُهَا: أَمَّا مَا تَكَلَّمَ بِهِ حَوْلَ كِتَابِ «إِحْكَامِ التَّقْرِيرِ» -وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ-؛ فَالقَوْلُ الجَامِعُ -فِيهِ- عَلَيْهِ ثَلاَثُ مُلاَحَظَاتٍ:

- **الأُولَى:**

زَعْمُهُ أَنِّي اجْتَهَدْتُ (!) **فِي تَبْرِئَةِ سَاحَتِي** مِنْهُ بَعْدَ صُدُورِ قَرَارِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ بِشَأْنِهِ!!

❑ **انتصارٌ، وبراءَة:**

... وَهَذَا زَعْمٌ بَاطِلٌ! إِنَّمَا اجْتَهَدْتُ -وَللَّهِ الحَمْدُ- **فِي بَيَانِ الحَقِّ، وَنُصْرَتِهِ، وَإِيضَاحِ مَا الْتَبَسَ مِنْهُ** -وَإِنْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ تَبْرِئَةً، أَوْ غَيْرَهَا[1]!-؛ فَأَرْسَلْتُ إِلَى (مَجلَّةِ الفُرْقَانَ) الكُوَيْتِيَّةِ (تَوْضِيحًا) لِصِلَتِي بِالكِتَابِ، **وَمَوْقِفِي مِمَّا انْتُقِدَ عَلَيْهِ** -بِهِ-، **وَأَنَّ مُخَالَفَتِي لِهَذَا المُنْتَقدِ كَانَتْ** -بِحَمْدِ اللَّهِ- **قَبْلَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ، وَ(قَرَارِهَا)**...

وَلَقَدْ نَشَرَتْ (مَجَلَّةُ الفُرْقَانَ) -جَزَى اللَّهُ القَائِمِينَ عَلَيْهَا خَيْرًا، **وَوَفَّقَهُمْ لِمَزِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ** - فِي (العدد: ١٠١ = ص ٢٦-٢٧) مَقَالِي فِي تَوْضِيحِ القَضِيَّةِ المَذْكُورَةِ؛ مُبَيِّنًا فِيهِ أُمُورًا مُتَعَدِّدَةٍ -وَللَّهِ الحَمْدُ-؛ مِنْ أَهَمِّهَا **مَسْأَلَةُ أَقْسَامِ الكُفْرِ** -وَهِيَ (أَهَمُّ) -**إِنْ لم تكُن هي الوحيدةَ!**- مَا انْتُقِدَ عَلَى الكِتَابِ المَذْكُورِ-؛ **وَكَيْفَ أَنِّي نَقَلْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِي**[2] -**قَبْلَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ** -**تلك**- **بِسَنَةٍ وَنِصْفٍ!!**- **قَوْلَ الإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ فِي إِثْبَاتِ أَقْسَامِ الكُفْرِ، وَأَنْوَاعِهِ**...

وَأَنِّي نَقَلْتُ عَنْ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بن بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- **رَدَّهُ عَلَى كَلامِ أَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ فِي حَصْرِ الكُفْرِ بِالجُحُودِ، وَذِكْرَهُ سَائِرَ أَقْسَامِهِ، وَأَنْوَاعِهِ**...

قُلْتُ: فَأَيْنَ الاجْتِهَادُ (!) المَزْعُومُ = المُدَّعَى: فِي **(تَبْرِئَةِ) السَّاحَةِ؟!**

---

(١) فكان ماذا؟! وما الضَّيْرُ فيه؟!

(٢) وهو «صيحة نذير بخَطَر التَّكفير» -كما في (ص ٤٦-٤٩/ سنة ١٤١٧هـ)-منه-.

أَمْ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ صَائِبٌ (!) فِي بَابِه، وَوَضْعٌ للحَقِّ فِي نِصَابِه؟!

وَلِمَاذَا تَمَنِّي العَثْرَة، وَالفَرَحُ بالغَلْطَة؟!

لِمَاذَا؟!

وَلِمَاذَا أَغْمَضَ (أَخِي) سَعْد (عُيُونَهُ) عَنِ الكَلاَمِ الوَاضِحِ الجَلِيِّ! الَّذِي لَمْ يَكْتَفِ -**هَدَاهُ اللَّهُ**- بِكَتْمِهِ؛ بَلْ مَوَّهَ (!) بِنَقِيضِهِ؟!

❏ الحقُّ أعلى، وأغلى:

وَأَيْنَ هُوَ -أَصْلَحَهُ اللَّهُ- **مِنْ كَلاَمِي الصَّرِيحِ، وَقَوْلِي البَيِّنِ** -فِي آخِرِ مَقَالِي -المَذْكُورِ- بَعْدَ النُّقُولِ المُشَارِ إِلَيْهَا عَنِ ابْنِ القَيِّمِ، وابْنِ بَازٍ -وَغَيْرِهِمَا، **نَاقِضًا مَا يُخَالِفُهَا** -قَائِلاً-:

«وَإِنِّي -بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ- **بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ -قُلِّهِ وَجُلِّهِ-؛ مُوَافِقٌ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الإِسْلاَمِ، وَالأَئِمَّةُ الأَعْلاَم.**

وَمَا (قَدْ) أَكُونُ **أَخْطَأْتُ فِيهِ، أَوِ الْتَبَسَ عَلَيَّ مِنْ أَمْرِهِ شَيْءٌ** -فِي هَذَا البَابِ وَغَيْرِهِ-: **فَإِنِّي رَاجِعٌ عَنْهُ**، آيِبٌ **فِيهِ إِلَى الصَّوَاب، مِنْ غَيْرِ مُكَابَرَةٍ وَلاَ ارْتِيَاب**».

ثُمَّ:

لِمَاذَا أَغْمَضَ (الأَخُ) سَعْد -**غَفَرَ اللَّهُ لَهُ**-مَرَّةً أُخْرَى(!)- عُيُونَهُ (!) عَنْ مَقَالِي الثَّانِي[1]، الَّذِي زِدْتُ فِيهِ الإِيضَاحَ إِيضَاحًا، وَالبَيَانَ بَيَانًا، **مُجْتَهِدًا** (!) **فِي تَحْلِيَةِ ذَلِكَ بِالأَقْوَالِ المُهِمَّة، وَتَجْلِيَتِهِ بِالنُّقُولِ عَنِ الأَئِمَّة**...

❏ توكيد (التوضيح) -ثمَّ-:

وَقَدْ قُلْتُ فِيهِ -وهُوَ بِعُنْوَان: (**إِيضَاحٌ وَتَوْضِيحٌ**)[1]- مَا نَصُّهُ:

---

(١) وَهُوَ المَنْشُورُ في «مجلّة الفرقان» (العدد: ١٠٤، ص ٥٠-٥١) -أيضًا-.

«وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ كَلاَمِي المَذْكُورَ -أَخِيرًا- إِنَّمَا أَرَدْتُ مِنْهُ-وَبِهِ- التَّوْكِيدَ عَلَى أَمْرَيْنِ مُهِمَّيْنِ جِدًّا:

الأَوَّلُ: قَطْعُ الطَّرِيقِ أَمَامَ (المُتَرَبِّصِينَ) بِالسُّوءِ، «**البَاغِينَ لِلْبُرَآءِ العَنَتَ**»؛ مِمَّنْ لاَ يُقَدِّرُونَ أَحَدًا! **وَلاَ يَرْفَعُونَ لِلْعِلْمِ رَأْسًا!!**

ذَلِكُمْ أَنَّ مَنْ **(يَعْمَل) لاَ بُدَّ أَنْ يُخْطِئَ، أَوْ أَنْ يُخْطَأَ عَلَيْهِ! سَوَاءٌ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فَهْمٍ، أَوْ أُسْلُوبٍ، أَوْ قَصْدٍ**... أَوْ شَيْءٍ فِي دَائِرَةِ هَذَا المَعْنَى -فِي قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ-؛ فَهَلِ الشَّرْعُ -فِي هَذِهِ الحَالَةِ- (يُبِيحُ) الشَّمَاتَةَ وَالتَّشْهِيرَ، أَمْ (يُوجِبُ) النَّصِيحَةَ -مِنْ قَبْلُ- وَالتَّذْكِيرَ؟! **وَبِخَاصَّةٍ فِيمَنْ كَانَ صَحِيحَ (الأُصُولِ)، ثَابِتَ (القَوَاعِدِ)**..

الثَّانِي: أَنَّ الأَصْلَ فِي طُلاَّبِ العِلْمِ -**عَلَى أَيِّ قَدْرٍ مِنْهُ كَانُوا**- أَنْ يَسْتَمِرُّوا فِي تَوَاصُلٍ مَعَ **عُلَمَائِهِمْ وَكُبَرَائِهِمْ**؛ مُسْتَفِيدِينَ مِنْهُمْ، آخِذِينَ عَنْهُمْ.

وَمَنْ رَجَعَ مِنْ أُولَئِكَ إِلَى (حَقٍّ) عِنْدَ هَؤُلاَءِ [**أَوِ العَكْسُ!**]: فَلَيْسَ ذَلِكَ بِضَائِرِهِ أَلْبَتَّةَ، بَلِ الَّذِي يَضِيرُهُ وَيَضُرُّهُ -فِي هَذَا- أَحَدُ شَيْئَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: مُكَابَرَةُ الحَقِّ وَرَدُّهُ، وَعَدَمُ قَبُولِهِ وَرَفْضُهُ.

ثَانِيهِمَا: الانْتِقَاءُ المَبْنِيُّ عَلَى الهَوَى؛ **فَمَا وَافَقَ هَوَاهُ أَخَذَهُ وَنَشَرَهُ!** وَمَا خَالَفَهُ كَتَمَهُ وَدَثَرَهُ!!».

أَقُولُ:

❑ بين الأمس، واليوم:

وَهَذَا الكَلاَمُ عُمُرُهُ -اليومَ- نَحْوُ **خَمْسَةِ أَعْوَام**... وَكَأَنَّهُ -وَالفَضْلُ لِلَّهِ- مَكْتُوبٌ الآن...

بَلْ كَأَنَّهُ رَدٌّ (مُبَاشِرٌ) عَلَى دَعَاوَى (الأَخِ) سَعْد، وَمَزَاعِمِهِ، **وَتَمَنِّيهِ (لأَخِيهِ)**

العَنَتَ وَالعَيْبَ؛ دُونَ تَلَمُّسِ المَعْذِرَةِ لَهُ، أَوْ فَتْحِ **أَبْوَابِ الحَقِّ إِلَيْهِ!**

وَأَمْرٌ آخَرُ -**مُتَعَلِّقٌ بِالمُلاَحَظَةِ الأُولَى**- وَهُوَ:

هَلْ (**يَجُوزُ**) لِلمُتَّهَمِ -بِغَيْرِ حَقٍّ- أَنْ (يُبَرِّئَ) سَاحَتَهُ (!) مِمَّا اتُّهِمَ بِهِ؟!

أَمْ (يَجِبُ) عَلَيْهِ السُّكُوتُ، وَالسُّكُونُ، وَالرِّضَا بِالظُّلْمِ، وَالخُنُوعُ لِلحُكْمِ[1]؟!

... فَالعَبَثُ بِالأَلْفَاظِ -فَضْلاً عَنِ (**التَّمْوِيهِ!**) بِهَا -لاَ يَنْطَلِي عَلَى الفَطِنِ، وَلاَ يَسْرِي عَلَى اللَّبِيبِ!

- أَمَّا المُلاَحَظَةُ الثَّانِيَةُ:

فَهِيَ مَا (أَشَارَ) إِلَيْهِ (الأَخُ) سَعْد مِنْ لِقَائِي بِهِ -**وَلاَ أَقُولُ: لِقَائِهِ بِي!**-، وَأَنَّهُ حَمَّلَنِي (!) **تَبِعَةَ الكِتَابِ**، وَلُزُومَ إِعْلاَنِ رَأْيِي (!) **بِكُلِّ وُضُوحٍ!!**

❑ وقائع مريرة:

فَأَقُولُ: قَدْ فَعَلْتُ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ-، وَمُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ سَنَوَات، وَفِي أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ كُتُبٍ، فضلاً عن عدَّةِ رَسَائِلَ وَمَقَالاَت، **وَبِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِين، لاَ الْتِوَاءَ فِيهِ، وَلاَ عُجْمَةَ تَعْتَرِيهِ...**

فَكَانَ مَاذَا؟!

مَاذَا (تُرِيدُ = تُرِيدُونَ) أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ؟!

أَمْ أَنَّ المُرَادَ (!) تَجْدِيدُ مَذْهَبِ (**عَنْزَة وَلَوْ طَارَتْ!**)؟!

فَلِمَاذَا؟!

---

(١) وهذا مُعْتَبَرٌ -اليومَ- حتَّى في **القوانين الوضعيَّة (الطَّاغوتيَّة!!)**؛ فما بالُ (هؤلاء!) ينبِذُونَهُ في مناهجنا **الشرعيَّة**، ومواقفِنا **العلميَّة**؟!

- أَمَّا المُلاَحَظَةُ الثَّالِثَةُ:

فَقَوْلُهُ: «فَوَعَدَ وَلَمْ يَفِ»!!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾!

كَيْف؟!

فَمَا أَقْبَحَ الحَيْف!

وَهَذَا الَّذِي أَمَامَ (عُيُونِكَ) -وَلاَ أَقُولُ: عَيْنَيْكَ!- أَلاَ يَكْفِيكَ؟!

أَلاَ يُشْبِعُ نَهْمَتَكَ -(أَخِي) سَعْد-؟!

أَلاَ يُرْضِي مَا (بِدَاخِلِكَ!)؟!

❑ **الصمتُ حُكْمٌ:**

فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ: فَاسْأَلْ...

وَإِلاَّ: فَاصْمُتْ... وَ«مَنْ صَمَتَ نَجَا»[1].

... سَامَحَكَ اللَّهُ -(أَخِي) سَعْد-!! لَمْ (أَكُنْ) أَظُنُّ أَنَّ حَالَكَ (!) سَيَؤُولُ إِلَى هَذَا!!

وَلَكِنْ ﴿قَدَرًا مَقْدُورًا﴾...

آمَنَّا بِقَضَائِهِ -سُبْحَانَهُ-، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾...

وَحَسْبِيَ اللَّهُ، وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

❑ **اضطرابٌ، أم تراجعٌ؟**

ومِن بابةِ ذِكْرِ الشيءِ بمثالِهِ:

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٥٣٦).

فلقد وفَّقني اللَّهُ -تعالى- للوقوفِ على كلامٍ (للأخِ) سعدٍ -**بِخَطِّهِ**-؛ يُقَرِّظُ فيه كتابَ «**الحكم بغير ما أنزلَ اللَّهُ وأُصول التَّكفير**»؛ للأخِ الدكتور الشيخِ خالدٍ العنبريِّ -حفظَهُ اللَّهُ-، **ويُثني عليه -فيه- كبيرَ الثَّناء**...

ولقد رأَيتُ -**حِفظًا للتاريخ**[1]- نَشْرَ صُورةِ التَّقريظِ -كاملاً- في تسعِ صفحاتٍ، مَعَ التَّنبيهِ -قَبْلاً- على **قضيَّتين** -فيه-، ثم الكَرِّ على **ثالثةٍ** موصولةٍ بِهِ:

- **أَمَّا القضيَّةُ الأُولى:**

فهي قولُهُ -في الصَّفحة الأولى- حول التَّرجيحِ في مسألةِ (الحكم) -في الكتابِ المذكورِ-؛ قال:

«... فأَلْفَيْتُهُ كتابًا عظيمَ النَّفعِ **لطالبِ الحقِّ**؛ فيما يتعلَّقُ بمسألةِ الحُكْمِ بما أنزل اللَّهُ، **وتبيين الحقِّ فيها**؛ بسبب ما **نشأَ مِن خلافٍ بين أهلِ السُّنَّةِ فيها** -في هذا العصرِ-، **بينما لا نجدُ بين أهلِ السُّنَّةِ المُتقدِّمين -فيها- هذا الخلاف**».

وقال في الصَّفحةِ الأخيرةِ -حولَ المسألةِ نفسها-:

«**في المسألةِ تفصيلٌ طويلٌ**؛ تناولَهُ المُؤلِّفُ -أثابَهُ اللَّهُ- في كتابِهِ هذا، وناقشَ وجهةَ نَظَرِ المُخالفِ، وردَّ عليها، **وفنَّدَ الشُّبهاتِ**.

وكانَ قد قدَّمَ قبل ذلك بمُقدِّماتٍ؛ فيها: **قواعدُ وضوابطُ في التَّكفير**؛ اجتهدَ فيها، وبَذَلَ وُسْعَهُ، ونسألُ اللَّهَ أنْ يُثيبَهُ على ذلك».

وقالَ -في آخرِ كلامِهِ- حولَ المسألةِ نفسِهَا:

«.. **أُوافقُهُ في مسألةِ الحاكميَّةِ**،[2] والنَّتيجةِ الَّتي توصَّلَ إليها بعد جُهدٍ يَلْمحُهُ

(١) **وكثيرًا ما يَضِيعُ (!) التَّاريخُ، أو يُضَيَّعُ!!!**

(٢) يُريد: الحكم بغير ما أنزل اللَّه.

=

القارئُ **المُنصِفُ**[(١)]».

- **وأمَّا القضيَّةُ الثَّانيةُ:**

فقولُهُ -في آخرِ التَّقريظ-:

«... ولكنِّي -مَعَ هـذا- أرى أنَّ مـا طَرَقَـهُ في موضـوعِ **تـاركِ العَمَـلِ -بالكُلّيةِ**[(٢)]- لا يزالُ بحاجةٍ إلى تحرير؛ **فالخلافُ فيه بين أهلِ السُّنَّةِ قويٌّ**؛ فأنَـا غـيرُ مُطمئـنٌ -الآن- لمـا توصَّـلَ إليـه مِـن نتيجـةٍ؛ **في أنَّ تـاركَ العمـلَ -بالكُلّيَّـةِ- لا يَكْفُرُ...**»

... **أقولُ:**

فهاتانِ القضيَّتانِ -**في الظَّاهِرِ!**- مِن أعظمِ أُصولِ الخلافِ **بين** مُخالفينا **وبيننـا -على تنوُّعِ اتِّجاهاتهم، واختلافِ مراتبهم**-:

(فالأخُ) سعدٌ: مَعَنا في مسألةِ الحكم -كما يراهُ (**القارئُ المُنْصِفُ!**).

وأمَّا مسألةُ (العملِ): فهو مُقرٌّ بأنَّ (**الخلافَ فيها بين أهل السُّنَّةِ قويٌّ**)؛ فماذا يضيرُ طالبَ علمٍ -أو عالمًا- **سُنِّيًّا سلفيًّا**- اختيارُ أيٍّ مِنَ القولين -فيهـا-؛ لمـا يـراه مِن الدلائل، ولِمَا ينشرحُ له مِن الحُجَجِ؟!

وأمَّا (المسائلُ) الأخرى -**التي يُشَنِّعون بها علينا**-: فقد أوضحتُهـا هُنـا -وفي كتبي الأخرى السَّابقة- **بما لا يدعُ مجالاً لمستريب!!! لا مِن بعيدٍ ولا مِن قريب:**

= وانظر تعليقي على مصطلح (الحاكمية) في كتابي «صيحة نذير» (ص ٨٠-٩٥).

(١) تأمَّلِ الفَرْقَ بين (المُنصِفِ!) وغيرِهِ!!

(٢) ولي في هذه المسألةِ -**الكُبرى**- كتابٌ مُستقلٌّ -أسألُ اللَّهَ الإعانةَ على إتمامِهِ-؛ اسمُهُ: «**ضوابطُ العقيدةِ السَّلفيَّة في قضيَّةِ تركِ (العَمَلِ) بالكُلِّيَّة**»، أو: «بلوغ الأمـل في تحقيـق مسـألة: (جنسِ العَمَلِ)».

- فنحن -ولِلَّهِ الحمدُ- قائلونَ **بأنواعِ الكفرِ** -**كُلِّهَا**-: (استحلالاً، وجحودًا، وتكذيبًا، ونفاقًا، وإعْراضًا)...

- وقائلون -كذلك- **بأسباب الكفر** -**جميعها**-: (قولاً، وعملاً، واعتقادًا)...

- وقولُنَا في **الإيمان** -تمامًا- قولُ **شيخنَا** الأُستاذِ العلاَّمةِ حمَّادٍ الأنصاريّ[1] -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-؛ حيثُ قالَ:

«وأمَّا ما يتعلَّقُ بمسألةِ الإيمانِ، وشرحِ **مذهبِ السَّلفِ** فيها.. فخلاصةُ **مذهبِ السَّلَفِ** أنَّ الإيمانَ يتألَّفُ مِن **خمسِ نونات**:

- **أوَّلاً**: قولٌ باللِّسان.
- **ثانيًا**: اعتقادٌ بالجَنان.
- **ثالثًا**: عملٌ بالأركان.
- **ورابعًا**: يزيدُ بطاعةِ الرحمن.
- **وخامسًا**: ينقصُ بطاعةِ الشيطان.

هكذا الإيمانُ عند السَّلفِ.

بخلافِ الإيمانِ عند المُبتدعة، كالخوارجِ، والمعتزلةِ؛ فالإيمانُ عند هاتين

---

(١) كما في مقدِّمتِهِ على كتاب «تعظيم قدر الصَّلاة» (١/ ٦-٧) للإمامِ محمد بن نصر المروزي - بتحقيق أخينا الدكتور الشيخ عبد الرحمن بن عبد الجبار الفَرْيُوائي -حفظَهُ اللَّهُ-.

وكذا في «المجموع» (٢/ ٤٨٠-٤٨١) - لأخينا عبد الأوَّل ابنِ **شيخِنَا** حمَّادٍ الأنصاريّ -**نقلاً عن والدِهِ-رحمَهُ اللَّهُ**-.

وفي (٢/ ٧٢٣) -منه- أنَّ (نونات الإيمان) -هذه- إنَّمَا هي مِن **فوائدِ الإمامِ ابنِ القيِّمِ** في بعضِ كتبِهِ.

قلتُ: ولم أرَ ذلك -عندَهُ-رحمَهُ اللَّهُ-**فيما بحثتُ**-، واللَّهُ أعلمُ.

الطَّائفتين يتألفُ من **ثلاثِ نوناتٍ**؛ هي:

أ - قولٌ **باللِّسان**.

ب- واعتقادٌ **بالجَنان**.

جـ- وعملٌ **بالأركان**.

وكذلك المُرجئةُ؛ يتألَّفُ الإيمانُ عندهم -على اختلافِ طوائفهم- على ما يلي:

- مرجئةُ الأحناف: يتألَّفُ عندهم الإيمانُ على **نونين** فقط:

إحداهما: قولٌ **باللِّسان**.

والأخرى: اعتقادٌ **بالجَنان**.

- وكذلك مُرجئةُ الأشعريَّةِ -الكُلاَّبيَّة والماتريدية-:

فالإيمانُ عندهم **نون واحدةٌ**؛ وهي: التَّصديقُ **بالجنان** فقط.

- وأمَّا الكرَّاميَّةُ السِّجِسْتانيّة: فالإيمانُ عندهم كذلك **نون واحدةٌ**؛ وهي: قولٌ **باللِّسان** فقط.

- وأمَّا الجهميةُ -أتباعُ جهمِ بنِ صفوان الترمذيُّ-، عن الجعدِ بنِ درهمٍ، عن أبانَ بنِ سمعانَ الكذَّابِ الرَّافضيِّ، عن طالوتَ ابنِ أختِ لبيدِ بنِ الأعصمِ السَّاحرِ اليهوديِّ -الذي سحرَ النَّبيَّ -صَلَّى اللَّهُ عليهِ وَسَلَّمَ-؛ فهذه الطَّائفةُ الكافرةُ تحصرُ الإيمانَ كذلك في **نونٍ واحدةٍ**؛ وهي: المعرفةُ **بالجنان**».

قُلْتُ: وقولُ أهل السُّنَّةِ -المذكورُ- هو ما لا نحيدُ عنه، ولا نُبعِد منه...

والظَّالمون لنا: هم اللَّهُ -الحَكَمُ العدلُ-...

- وأمَّا (القضيَّةُ الثَّالثةُ) -الموصولةُ بهاتين القضيَّتين-:

فهي أنَّ (الأخَ) سعدًا -غفرَ اللَّهُ له- كتبَ -**بعد بضعِ سنواتٍ!**- كلماتٍ مُختصرةً -في الإنترنت!- (**يُلغي**) فيها (!) تقريظَهَ ذاك؛ وهذا نصُّ كلامِهِ:

« **بسم اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيم**

الحمدُ للَّهِ وحدَهُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن لا نبيَّ بَعْدَهُ، **وبعدُ**:

فقد اطَّلَعْتُ على كتابةٍ لي نُشِرَتْ مِن قِبَلِ **خالدٍ العنبريّ**[1] في الإنترنت؛ لِيُظهِرَ التَّناقُضَ بينها وبين جوابي عنِ السُّؤالِ الذي سَأَلَنِيهِ **الشيخُ** ناصرٌ الفهد[2]، وقد يكونُ هنالك **مقاصدُ** أخرى مِن نشرِها.

وهذه الكتابةُ كنتُ كتبتُهَا منذُ (ستِّ سنواتٍ) استجابةً (**لإلحاحِهِ الشَّديدِ**) عليَّ بكتابتِهَا، وداخلَني شيءٌ مِنَ **الرِّيبةِ**[3] عند كتابتها، فلم أُسَلِّمْهُ أَصْلَهَا، غير أنَّهُ **ظفرَ**[4] منِّي بصورةٍ لها، ثم أبلغْتُهُ **بالغائي**[5] لها في حِينِهِ، وفَهِمَهُ عنِّي، فلم ينشرْهَا مَعَ كتابهِ الذي يُعتَبَرُ جزءًا مِنَ الكتابِ الذي صدرتِ التزكيةُ بشأنِهِ، والَّتِي كان يأملُ أن تكونَ تقريظًا للكتابِ؛ (**فما الدَّاعي لنشرِهَا**) بعد هذا؟!!

هذا ما لزمَ التَّنبيهُ عليه، وصَلَّى اللَّهُ على نبيِّنَا محمدٍ.

كتبَهُ

سعدُ بنُ عبدِ اللَّهِ الحُمَيِّدُ ١٧/ ٧/ ١٤٢١هـ ».

---

(١) **هكذا... حتَّى دون كلمة (أخ)!!**

(٢) !!!!!!

(٣) **لا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ... (الرِّيبةُ): بكلامِكَ -أنت- شكًّا بما عندك!-، أم بطلبِهِ -هو- سوءَ ظنٍّ بِهِ!-؟!** وكلاهما مذمومٌ مذمومٌ؛ فافْهَم!

(٤) ما شاءَ اللَّه!

(٥) **إلغاء!!! لِمَ (التَّمْويه)؟!**

فأقولُ:

(للأخِ) سعدِ الحَقُّ في (إلغاء) هذا التَّقريظِ، والمطالبةِ بعدمِ نشرِهِ...

ولكنِ؛ الحقائقُ (العلميَّةُ) المُتَضمَّنةُ فيه؛ ما هو مصيرُها؟!

هل أضحَتْ باطلاً؟!

أَمْ لا تزالُ حَقًّا؟!

و(الأخُ) سعدٌ -هنا- في (تقريظِ) «رفع اللائمة» (ص ١٢) -**يُطالِبُني (بالوضوحِ)** -قائلاً-: «... عليه أَنْ يُعلِنَ **بكُلِّ** وضوحٍ رأيَهُ في تلكَ المسائلِ الَّتي تضمَّنَهَا الكتابُ، **وأَنْ يَدعَ عنه التَّدليسَ على النَّاسِ...**».

مَعَ أنِّي (فعلتُ)، وما دَلَّسْتُ، وما (موَّهتُ)...

... ولكنْ؛ هلاَّ عَمِلَ (الأخُ) سَعْدٌ **بنصيحةِ نفسِهِ** -نفسِهَا- **وهو أَوْلَى بها**-؛ لِيُوافِقَ الخُبْرُ الخَبَرَ...

مَعَ التَّذكيرِ -**له، ولِقُرَّائِهِ!**- بأنَّ (الإلغاءَ) لا يلزمُ منه **(التَّراجعُ)!!** -إلاَّ على **نَسَقِ التَّدْليسِ، و(التَّمويه)-!!**

لأَنَّ (التَّراجعَ) -**فيما هو فيه!-كيفما كان!!**- بدايةٌ **لتخبُّطٍ** كبيرٍ كثيرٍ؛ لا تخفى على (القارئِ المُنصفِ) **دوافعُهُ، ولا بواعثُهُ!!**

فأيَّ الحالين تُريدُ (أخِي) سَعْد؟!

أَجِبْ بصراحةٍ، وعِلْمٍ... وإلاَّ!!

وهذه صورةُ تَقْريظِ (الأخِ) سَعْد الحميِّد -**كاملاً تامًّا**-؛ لِمَا حواهُ مِن تلخيصٍ[1] حَسَنٍ لأَطرافِ القضيَّةِ -على وجهِ الإنصافِ! -**حِفْظًا للتاريخ!!**-:

---

(١) وهو يُنْبِئُ عن قُدرةٍ (جيِّدةٍ!) على الاختصارِ -سدَّدَهُ اللَّهُ-، وزاده توفيقًا-.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
فقد قرأت هذا الكتاب القيم لأخينا الفاضل خالد بن علي
العنبري جزاه الله خيرًا بعنوان: الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير،
فألفيته كتابًا عظيم النفع لطالب العلم فيما يتعلق بمسألة الحكم
بما أنزل الله، وتبيين الحق فيها بسبب ما نشأ من خلاف بين أهل
السنة فيها في هذا العصر، بينما لا تجد بين أهل السنة المتقدمين
خلافًا في هذه المسألة.
لقد افتتح الكتاب بالمبحث الأول بعنوان: وجوب الحكم بما أنزل الله،
وهذا حق، فقد جاءت آيات كتاب الله في سورة يوسف وغيرها، وأورد
في هذا المبحث الكثير من النصوص الشرعية من كتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الدالة على وجوب تحكيم شرع الله
في كل صغيرة وكبيرة من شئون الحياة، وأنه سبحانه هو الحكم ولا يشرك
في حكمه أحدًا، وهو سبحانه خير الحاكمين وأحسن حكمًا، وحكمه
هو الحق والعدل المطلق، وما عداه ظلم وضلال مبين، ولذا فإن
ذلك فرض محتم على العباد في كل الأحوال، لا يسعهم الخروج عنه إلى تحكيم غيره؛
لأن كل حكم خالف حكمه الذي أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حكم
الهوى والطاغوت، ومن أحكام الجاهلية، وما حل بالأمة من البلاء
والتمزق والضعف والفرقة إلا بسبب استبدالهم أحكام الجاهلية والقوانين
الوضعية بالشريعة الربانية، وقد وصف الله سبحانه من فعل ذلك
بالكفر والظلم والفسق والنفاق، بل لم يؤمن بما جاء به خاتم الرسل
محمد صلى الله عليه وسلم ولا بما جاء به موسى وعيسى عليهما السلام، فكان
ذلك ضلالًا وقدحًا، فقد أكمل الله لنا الدين وأتم النعمة ولم يحوجنا
بمنه وكرمه إلى شيء آخر سبحانه وتعالى، فمن ظن غير ذلك فقد
له إنه ما كان بما هنا، ولا فهو كافر ضال بإجماع العلماء في جميع مذاهبهم
علماء المسلمين قولًا واحدًا، وكذا من ظن أن غير ما شرعه أحكم لنا
وأصلح لأحوالنا فيما سنه من الشرائع التي تقتضيها مصالح الدنيا والآخرة

قطعًا ....

ثم ذكر بعد ذلك ما يترتب على إبعاد شرع الله عن التطبيق من السلبيات كالضلال والشقاء والضنك والمشقة والفساد العام، وتسلط الأعداء، وحلول غضب الرب سبحانه وتعالى عليهم وحلول نقمته وعقوبته في الدنيا، وحرمانهم شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، والخزي والندامة والعذاب يوم القيامة.

ثم تكلم في المبحث الثالث بكلام رائع عن مفهوم الحاكمية الذي أساء فهمه بعض الجماعات الإسلامية والمنتسبين إلى الدعوة إلى الله، بحيث حصروا الحاكمية على تطبيق الحدود ونظام الحكم والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية، وبيّن أن هذا تضييق لمفهوم الحاكمية الواسع الذي ينبغي أن يشمل جميع الجوانب الدينية والدنيوية، سواء كان ذلك على الفرد أو الأسرة أو المجتمع، وفي العقيدة والعبادة والمعاملة والسياسة والأخلاق والاقتصاد والفكر وغير ذلك. ....

فإذا كان تحكيم شرع الله بهذه الأهمية وهذا المفهوم فما هو الطريق إلى الحكم بما أنزل الله؟ ....

هذا ما وضحه المؤلف - أثابه الله - في المبحث الرابع الذي أفرده لمعالجة ظاهرة العنف التي تجتاح العالم الإسلامي من قبل شباب تحمسوا للخير ولكنهم أخطأوا الطريق، فبيّن لهم أن الطريق إلى الحكم بما أنزل الله طريق طويل وشاق، يحتاج فيه المرء إلى أن يحكّم شرع الله في نفسه أولًا حتى يستطيع أن يطالب غيره به، وهكذا العشيرة والحي ثم المنطقة، لا تستطيع أن تغير من الواقع شيئًا إذا لم تكن هي منضبطة وآخذة على نفسها بهذه الجزئية، فبيّن أن أهمية المسألة مرتبط بالحكم على من لم يحكم بما أنزل الله، فإن كان كافرًا كفرًا بواحًا لا يحتمل التأويل، ولا يختلف فيه أهل العلم، بحجة واضحة بينة، وهو الكفر الذي عندنا من الله فيه برهان، فإذا أمكن تغييره بغير فتنة تغيّر بهدوء دون أن يترتب على ذلك مفسدة أعظم من مفسدة بقائه، وعند ذلك لا نغفل

بل ربما كانت محرمًا .

وأما إن كانت فعل الحاكم للمخرج من الملة عند أهل العلم ، أو كان كفرًا محل خلاف ، فالأصل أنه ليس كفرًا ما لم يقم برهان ، فلا يكون بواحًا .

ومن ذلك تقرير القول في الحكم على من لم يحكم بما أنزل الله .

فالدليل الذي يستدل به من يرى أنه كفر يخرج من الملة هو قوله تعالى : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ، ونحن نعلم أن الكفر كفران : أكبر يخرج من الملة ، وأصغر لا يخرج من الملة .

ونعلم أيضًا أن هناك بعض الأعمال التي أطلق الرسول صلى الله عليه وسلم على مرتكبها لفظ الكفر وليس بين أهل السنة خلاف في أنه كفر أصغر لا يخرج من الملة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) ، وقوله : (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض) ، [illegible] بغير الله فقد كفر [illegible] ، (اثنتان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب والنياحة على الميت) [illegible] لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر [illegible] [illegible] كفر [illegible] [illegible] ذلك من نصوص الشرع .

فمن ادعى أن قوله تعالى : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) يعني الكفر الأكبر المخرج من الملة فقد حمل لفظ الكافرون على أحد المدلولين ، [illegible] الكفر الأصغر الذي لا يخرج من الملة .

والكلام هنا [illegible] لمن يتأمل قضايا الشرع [illegible] بمجرد [illegible] إلى الحق [illegible] الذي يسير عليه أهل السنة [illegible] الكفر [illegible] [illegible] على كلام من يريد له النجاة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على الحق .

ونعود لما تقدم [illegible] أن حمل قوله تعالى : (الكافرون) على الكفر [illegible] المخرج من الملة لا بد من دليل [illegible] [illegible]

وجدنا الدلائل والقرائن تدل على خلاف هذا الإطلاق، ومن ذلك أن هذه اللفظة إنما وردت في هذه الآية تعني الكفر الأصغر الذي لا يخرج من الملة، والدليل بيان ذلك: ... وعلماء الأمة.

فنظرنا في أقوال المفسرين الأولين الذين هم الصحابة والتابعين فمن بعدهم وإذا بهم يحملونها على الكفر الأصغر الذي لا يخرج من الملة.

١- ومنهم ابن عباس حيث قال: إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، وقال: هو به كفر، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، [illegible] عند الحاكم صحيح الإسناد [illegible] مفصلا في هذا الكتاب (ص٣٠٣-٣٠٤) مع أن [illegible] في بعض أسانيدها مقالا، وتغني عن هذه [illegible].

٢- ويدل على ذلك أيضا [illegible] ما صح عنه أنه قال في تفسيرها: هو ليس بالكفر ينقل عن الملة، وكذا عطاء بن أبي رباح فإنه قال عنها: كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق.(١)

[illegible] ابن القيم [illegible] ذكر [illegible] في مدارج السالكين (١/ ٣٣٥-٣٣٧)، وضرب له أمثلة من بعض الأحاديث، ثم قال: «وهذا تأويل ابن عباس وعامة الصحابة في قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، قال ابن عباس: ليس بكفر ينقل عن الملة، بل إذا فعله فهو به كفر، وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر، وكذلك قال طاوس. وقال عطاء: هو كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق» اهـ.

وسيأتي نقل باقي كلامه.

٣- وهذا القول هو الذي [illegible] حيث قال: وليس بكفر ينقل عن الملة، وعلي بن الحسين حيث قال: كفر ليس ككفر الشرك، وفسق ليس كفسق الشرك، وظلم ليس كظلم الشرك.(٢)

٤- وكذا من جاء بعد هؤلاء كأبي عبيد القاسم بن سلام، والإمام أحمد، ومحمد بن نصر المروزي.

أما أبو عبيد فقال في كتاب الإيمان (ص٩٣): «وأما الآثار المرويات بذكر الكفر والشرك ووجوبهما بالمعاصي، فإن معناها عندنا ليست تثبت على أهلها كفرا ولا شركا يزيلان الإيمان عن صاحبه، إنما وجوهها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها [illegible]

(٢) كما تجده مفصلا في هذا الكتاب (ص٣٠٤).

... الكافر والمشركون . وقد وجدنا المؤمنين ... من أهل الدلائل في الكتاب والسنة ... كما وجدنا في المشركين والمرتدين ... » ثم ذكر بعض الأدلة التي ... على بعض المعاصي بأنه شرك من الكتاب والسنة، وليس هو بالشرك الأكبر، ثم قال (ص ٩٤-٩٥): ... وأما الفرق الذي نص عليه في التنزيل فقول الله جل وعز: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، وقال ابن عباس: وليس بكفر ينقل عن الملة، وقال عطاء بن أبي رباح: كفر دون كفر.

فقد تبين لنا أنه (؟) كان ليس بناقل عن ملة الإسلام أن الدين باقٍ على حاله ... ومن حكم بغير ما أنزل الله ... قوله تعالى: (أفحكم الجاهلية يبغون) ... عند أهل التفسير أن من حكم بغير ما أنزل الله ... كان بذلك الحكم كأهل الجاهلية، إنما هو أن أهل الجاهلية كذلك كانوا يحكمون » أ.هـ ...

... (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، قلت: فما هذا الكفر؟ قال: كفر لا يخرج من الملة » أ.هـ، وتجده في هذا الكتاب (ص ٣٠٥).

وذكره محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص ٥٢٧-٥٢٨) عن إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد بن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده، إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم، هل يكون مصرًا من كانت هذه حاله؟ قال: هو مصر، مثل قوله: «لا يزني حين يزني وهو مؤمن» يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام، ومن نحو قوله: «لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن»، ومن نحو قول ابن عباس في قوله: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملة، مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه » أ.هـ.

وأما محمد بن نصر المروزي فإنه حكى على سبيل الإقرار قول طائفة من أهل الحديث في ... الإيمان، وأنهم قالوا: «ولنا في هذا قدوة بمن روي عنهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين، إذ جعلوا للكفر فروعًا دون أصله لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما أثبتوا للإيمان من جهة العمل فرعًا للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام، من ذلك قول ابن عباس في قوله ...

قوله : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ...... الخ ، ثم أخرج ...
حديث ابن عباس من عدة طرق وساق معناه وذلك في كتابه تعظيم قدر الصلاة (ص ٥٢٠) ..
... وأما ما قاله علماء الأمة الذين جاءوا بعده في هذه المسألة
فكثيرة ، كما نقلها في هذا الكتاب (ص ٣٠٥) مما يغني عن ذكره ، أو بعضهم الأئمة
... بشأن الإشارة إلى رأي إمامين جليلين هما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ...
... ابن القيم رحمهما الله ...

أ - أما شيخ الإسلام ابن تيمية فعند الحكم بغير ما أنزل الله من جملة المعاصي
... التي ليس فاعلها معتقد مرتد كافر ، كما قال في الفتاوى (٣/ ٢٨٠) ...
... [illegible] ... التي ليس فاعلها معتقداً ... كافراً ... الذي يقول ...
... [illegible] ...
... [illegible] ... أو يسرق من غير حرز ... شيئاً يسيراً ...
... [illegible] ...
إذا هم قوا خيراً ... إذا [illegible] ... أو يغش في معاملته
... [illegible] ...
أو يشهد بالزور ، أو يقصر ... ، أو يرتشي في حكمه ، أو يحكم
بغير ما أنزل الله ، أو يعتدي على رعيته ، أو يتعزى بعزاء الجاهلية ،
أو يلبي داعي الجاهلية ، إلى غير ذلك من أنواع المحرمات ، فهؤلاء تقبل توبته
... [illegible] ... بقدر ما يراه الوالي ... .

وفي منهاج السنة (٣ / ٣١ - ٣٢) قال : « ولهذا أوجب على كل من حكم بين اثنين
أن يحكم بالعدل لقوله تعالى : (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) ، فليس
لحاكم أن يحكم بظلم أبداً ، والشرع الذي يجب على حكام المسلمين الحكم به عدل كله ،
ليس فيه ظلم ... حكم الله ... هو ما أنزل الله
فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل ، لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع
والمناهج ، فيكون العدل في كل شريعة بحسبها ، ولهذا قال تعالى : (وإن حكمت
فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين) ... إلى قوله ... (... ومن لم
يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ... ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله
على رسوله فهو كافر ، فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع
لما أنزل الله فهو كافر ، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل ، وقد يكون
العدل في دينها ما رآه أكابرهم ، بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم
التي لم ينزلها الله كسوالف البادية ، وكانوا الأمراء المطاعين فيهم ... أنه هذا ...

هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة، وهذا هو الكفر، فإن كثيراً من الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار، وإلا كانوا جهالاً كمن تقدم أمره...... وقال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله باطناً وظاهراً لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة، وهذه الآية مما يحتج بها الخوارج على تكفير ولاة الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله». ثم قال بعد ذلك: «ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر»، وقال أيضاً: «ومن اعتقد أنه يحكم بين الناس بشيء من ذلك، ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر»، وفي (شرح...) (٣/ ٦٦) حمل قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) على المستحل..

وأما ابن القيم فقال في كتاب الصلاة (ص٥٥) قال: «الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد. فكفر الجحود: أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً؛ من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه. وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان.

وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو من الكفر العملي قطعاً، ولا يمكن أن ينفى عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر، وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد، ومن الممتنع أن يسمي الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم تارك الصلاة كافراً، ولا يطلق عليهما اسم الكفر، وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر، وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفي عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد، وكذلك

قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» فهذا كفر عمل ...... إلى أن قال (ص٣٥): فإن الإيمان العملي يضاده الكفر العملي، والإيمان الاعتقادي يضاده الكفر الاعتقادي، وقد أعلن النبي صلى الله عليه وسلم بما قلناه في قوله في الحديث الصحيح: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» ففرق بين قتاله وسبابه، وجعل أحدهما فسوقاً لا يكفر به والآخر كفراً، ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرجه من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية، كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان.

وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله ......

ثم ذكر قولي ابن عباس وعطاء الذين سبق نقلهما، ثم قال (ص٣٦): «وهذا الذي قاله عطاء بيّن في القرآن لمن فهمه، فإن الله سبحانه سمى الحاكم بغير ما أنزله كافراً، وسمى جاحد ما أنزله على رسوله كافراً، وليس الكفران على حد سواء» ...

وفي مدارج السالكين (١/٣٣٦-٣٣٧) حكى عن ابن عباس رضي الله عنه [illegible] ثم قال: «ومنهم من تأولها على ترك الحكم بما أنزل الله جاحداً له، وهو قول عكرمة، وهو تأويل مرجوح، فإن نفس جحوده كفر، سواء حكم أو لم يحكم.

ومنهم من تأولها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله، قال: ويدخل في ذلك الحكم بالتوحيد والإسلام، وهذا تأويل عبد العزيز الكناني، وهو أيضاً بعيد؛ إذ الوعيد على نفي الحكم بالمنزل، وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وببعضه.

ومنهم من تأولها على الحكم بمخالفة النص تعمداً من غير جهل به ولا خطأ في التأويل، حكاه البغوي عن العلماء عموماً.

ومنهم من تأولها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة والضحاك وغيرهما، وهو بعيد، وهو خلاف ظاهر اللفظ فلا يصار إليه.

ومنهم من جعله كفراً ينقل عن الملة.

والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفرين الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم، فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة وعدل عنه عصياناً مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا كفر أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب وأنه مخير فيه مع تيقنه أنه حكم الله

فهذا كفر أكبر، وإن كان جهله وأخطأ فهذا مخطئ له حكم المخطئين». اهـ.

وفي المسألة تفصيل طويل تناوله المؤلف - أثابه الله - في كتابه هذا [illegible] وحرية نظراً لما له وما عليه، وحقيقة الشروط [illegible] وكان قد تقدم قبل ذلك بمقدمات فيها توضيح وبيان لمن يطلق التكفير، اجتهد فيها وبذل وسعه [illegible] يشيد على ذلك، ولكني مع هذا أرى أن طريقته في موضوع تارك العمل بالكلية [illegible] بحاجة إلى تحرير يمكننا [illegible] فيه بين أهل السنة [illegible] ولذا فأنا غير [illegible] الذي لما توصل إليه من نتيجة في أن تارك العمل بالكلية لا يكفر، وإن كنت أوافقه في مسألة [illegible] والنتيجة التي توصل إليها بعد جهد [illegible] أسأل ربي [illegible] والله الموفق للصواب [illegible] وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

وكتبه

سعد بن عبد الله آل حميد

في ٢٥/٨/١٤١٥هـ

أمَّا الوجهُ العاشرُ:

وَهُوَ مَا خَتَمَ بِهِ (الأَخُ) سَعْد مَقَالَهُ؛ قَالَ:

«وَلاَ أُرِيدُ قَطْعَكَ -أَخِي القَارِئ- عَنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اللَّجْنَةَ الدَّائِمَةَ **المُوَفَّقَة** مَا ذَكَرَتْ شَيْئًا فِي فَتْوَاهَا المَذْكُورَةِ إِلاَّ وَلَهُ وُجُودٌ فِي كِتَابَيِ **الأخ** عَلِي الحَلَبِي، **فَهِمَهُ مِنْ فَهِمَهُ، وَجَهِلَهُ مِنْ جَهِلَهُ**.

وَاللَّهُ المُوَفِّقُ وَالهَادِي إِلَى سَواءِ السَّبِيلِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ».

فَأَقُولُ:

❑ (سَعْدٌ) بلا سعد:

... بَلْ لَوْ قَطَعْتَ -(أَخِي) سَعْدُ- **أَخَاكَ (!) القَارِئَ**: لَكَانَ **أَجْدَى** لَكَ، **وَأَرْوَحَ** لِنَفْسِك، **وَأَوْفَقَ** لِحَسَنَاتِك...

فَالكِتَابُ لاَ تُشَدُّ بِهِ يَدٌ، وَلاَ يُرْفَعُ لَهُ رَأْسٌ؛ بَلْ هُوَ عَنِ الحَقِّ مَقْطُوع، وَبِالنَّقِيضِ لَهُ (مَرْفُوع)!

أَتَيْنَا إِلَى (**سَعْدٍ**) لِيَجْمَعَ شَمْلَنَا   فَشَتَّتَنَا (**سَعْدٌ**) فَلاَ نَحْنُ مِنْ (**سَعْدِ**)

... وَلاَ أَجِدُ حَالاً -**فِي نَفْسِي**- **مَعَ (أَخِي) سَعْدٍ!**- أَبْلَغَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ الحَكِيمِ -فِي أَخٍ **لَهُ ظَلَمَه** وَمَا رَعَاه، **وَكَبَتَه** وَمَا اسْتَرْعَاه، **وكدَّره** وما وفَّاه[1]:

(١) و(يبدو!) أَنَّ (للأخ) سعد -غفر اللَّهُ له- **سوابقَ (!) في شيءٍ مِن ذلك**؛ فقد وقفتُ في كتابِ «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حمَّاد الأنصاري» (٢/ ٨٤٢) على قول أُستاذِنَا الشيخ حمَّاد -رحمَهُ اللَّهُ- فيما نقلَهُ ولدُهُ عبدُ الأوَّلِ عنه-:

«إنَّ «شرح كتاب الإلمام»، وكذلك كتاب «الإمام» -كلاهما لابن دقيق العيد- **لا يوجدان إلاَّ عندِي**، أنا صوَّرتُهما مِن مصر، مِن دار الكتب، **وكلُّ مَن صوَّرها بعد ذلك فقد**=

❑ **من الشِّعر حكمةٌ:**

إِذَا المَــرْءُ لاَ يَرْعَــاكَ **إِلاَّ تَكَلُّفَــا** **فَدَعْــهُ** وَلاَ تُكْــثِرْ عَلَيْــهِ التَّأَسُّــفَا

فَفِي النَّاسِ أَبْدَالٌ **وَفِي الـتَّرْكِ** رَاحَـةٌ وَفِي القَلْبِ صَبْرٌ لِلْحَبِيبِ وَلَـوْ **جَفَـا**

فَمَـا كُـلُّ مَـنْ تَهْـوَاهُ يَهْــوَاكَ قَلْبُـهُ **وَلاَ كُلُّ مَنْ صَافَيْتَـهُ لَـكَ قَـدْ صَفَـا**

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ صَفْـوُ الـوِدَادِ **طَبِيعَـةً** فَـلاَ خَـيْرَ فِـي وُدٍّ يَجِـيءُ **تَكَلُّفَـا**

وَلاَ خَـيْرَ فِـي **خِـلٍّ يَخُـونُ خَلِيلَـهُ** وَيَلْقَـاهُ مِـنْ بَعْـدِ المَـوَدَّةِ **بِالجَفَـا**

وَيُنْكِـرُ عَيْشًــا قَــدْ تَقَــادَمَ عَهْـدُهُ وَيُظْهِرُ سِرًّا كَـانَ بِـالأَمْسِ قَـدْ خَفَـا

سَلاَمٌ عَلَى الدُّنْيَـا إِذَا لَـمْ يَكُـنْ بِهَـا **صَدِيقٌ صَدُوقٌ صَادِقُ الوُدِّ مُنْصِفَـا**

... وَبِقَوْلِهِ أَقُول[١]...

وَبِحَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ- أَصُول...

وَأَمَّا (اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ) -حَرَسَهَا اللَّهُ- فَلاَ يَنْقُصُ قَدْرَهَا **تَعَقُّبٌ** -كما لا يزيدُ مكانتَهَا **تعصُّبٌ**-، وَلاَ يَحُطُّ مَنْزِلَتَهَا **مُخَالَفَةٌ**، وَلاَ يُقَلِّلُ شَأْنَهَا **خَطَأٌ**...

= **صوَّرها** مِن عندي».

ثُمَّ علَّقَ أخونا الشيخ عبد الأوَّل -ابن شيخنا الشيخ حمَّاد- بقولِهِ:

«قلتُ: وقد طُبِعَ الكتابُ، حقَّقَهُ سعد الحميد، وعلى المخطوطة التي اعتمدها خطُّ الوالد، ولكنْ...»!!

والمُرادُ بَيِّنٌ!

(١) ومنه قولُهُ:

لا أرتضي وُدًّا إذا هو لم يدُم حـالَ الجفاءِ وقـلّةِ الإنصـافِ

□ الحقّ أَوْلى بالحقّ:

وَمَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ عَنِ ابْـنِ عَبَّـاسٍ[١] -رَضِـيَ اللَّـهُ عَنْـهُ- فِـي تَفْسِـيرِ قَوْلِـهِ -تَعَالَى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَاءَ للَّهِ **وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِـكُمْ أَوِ الوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ**﴾، قَالَ:

«أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقُولُوا بِالحَقِّ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، أَوْ آبَـائِهِمْ، أَوْ أَبْنَـائِهِمْ، **لاَ يُحَابُوا غَنِيًّا لِغِنَاهُ، وَلاَ يَرْحَمُوا مِسْكِينًا لِمَسْكَنَتِهِ**».

وَ«**الغِنَى غِنَى النَّفْسِ**»[٢]...

وَمَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ عَنِ الصِّدِّيقِ الأَكْـبَرِ -رَضِـيَ اللَّـهُ عَنْـهُ- مِـنْ قَوْلِـهِ: «**إِنَّ أَقْوَاكُمْ -عِنْدِي- الضَّعِيفُ؛ حَتَّى آخُذَ لَهُ بِحَقِّهِ، وَإِنَّ أَضْعَفَكُـمْ -عِنْـدِي- القَـوِيُّ؛ حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الحَقَّ**»[٣].

ومِنْ صِفَاتِ **العُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ**: (الرُّجُوعُ، وَالإِذْعَانُ لِلحَقِّ)[٤].

ومِنْهُ قَوْلُ الإِمَامِ ابْنِ رَجَبٍ **(الحَنْبَلِيِّ)** -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِـي كِتَابِـهِ «الفَـرْق بَيْـنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ١٠):

(١) رَوَاهُ ابْنِ جَرِير (١٠٦٧٩ - شاكر) -وَغَيْرُهُ-.

(٢) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٦٤٤٦)، وَمُسْلِمٌ (١٠٥١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الكُبْرَى» (٣/ ١٦٧-طبعة الخانجي).

وَأَوْرَدَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايَةِ» (٥/ ٢٤٨) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَصَحَّحَ سَنَدَهُ.

(٤) قَالَهُ الآجُرِّي فِي «أَخْلاَقِ العُلَمَاءِ» (ص ٢٧).

وَقَالَ: «إِنْ أَفْتَى بِمَسْأَلَةٍ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ: **لَمْ يَسْـتَنْكِفْ أَنْ يَرْجِـعَ عَنْهَـا**، وَإِنْ قَـالَ قَـوْلاً فَرَدَّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ -مِمَّنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، أَوْ مِثْلُهُ، **أَوْ دُونَهُ**-، فَعَلِمَ أَنَّ القَوْلَ كَذَلِكَ: **رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، وَحَمِدَهُ عَلَى ذَلِكَ**، وَجَزَّاهُ خَيْرًا».

«كَانَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ -الْمُجْمَعُ عَلَى عِلْمِهِمْ وَفَضْلِهِمْ- **يَقْبَلُونَ الحَقَّ مِمَّنْ أَوْرَدَهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا**، وَيُوصُونَ أَصْحَابَهُمْ وَأَتْبَاعَهُمْ بِقَبُولِ الحَقِّ **إِذَا ظَهَرَ فِي غَيْرِ قَوْلِهِمْ**».

ولا أخرُجُ عن هذا المَقَامِ -فيما كتبتُ-؛ **بل أنا** -واللَّهُ **يعلمُ حقيقتي**- **دون ذلك...**

وأقولُ -**مُكرِّرًا**- ما قالَهُ بعضُ الأكابرِ -مُعترفًا-:

«وقد قَصَدْتُ وجهَ اللَّهِ -تعالى- في الذَّبِّ عنِ السُّنَنِ النَّبويَّةِ، والقواعدِ الدِّينيَّةِ، وليس **يَضُرُّني وقوفُ أهلِ المعرفةِ على ما لِيَ مِنَ التَّقصيرِ**، ومعرفتُهُم أنَّ باعيَ في [هذا] الميدان قصير؛ لاعترافي أني **لستُ مِن نُقَّادِ هذا الشَّأن**، وإقراري أنِّي **لستُ مِن فُرْسَانِ هذا الميدان...**

ومَن عدِمَ الماءَ تيمّم التُّرابَ، عالمًا بأنِّي لو كنتُ باريَ قوسِهَا ونبالِهَا، وعنترةَ فوارسها ونِزالها: **فلا يخلو كلامي مِنَ الخطإِ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي مِنَ الغلطِ عند النُّقّاد**»[1].

... فاللَّهُمَّ غُفرًا.

... وَأَقُولُ -**خِتَامًا لِهَذَا (المَدْخَلِ)**-لِكِتَابِي هَذَا-شِعْرًا-:

(وَسَوْفَ تَرَى إِذَا) **خُتِمَ الكَلاَمُ** ... أَيَقْظَةٌ أَنْتَ فِيهَا أَمْ مَنَامُ

سَيَأْتِي الحَقُّ مِنَّا **فِي اعْتِقَادِ** ... **صَحِيحٍ** جُنِّبَتْ عَنْهُ السِّهَامُ

فَهَذَا الكَشْفُ عَنْ «**رَفْعٍ**» رَقِيعٍ ... كَلاَمٌ كُلُّهُ ظُلْمٌ حَرَامُ

---

(١) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٣) للعلامة ابن الوزير اليماني.

فَكَيْفَ مَآلُ هَـذَا فِي انْتِهَاءِ ... بِـ«لاَئِمَـةٍ» يُطَيِّرُهَا اللِّئَامُ

وَحَاشَا -مِنْ شَرَارَةِ ذَا- شُيُوخٍ[١] ... هُمُ فِي العِلْمِ هُمْ دَوْمًا كِرَامُ

فَدَعْ لُؤْمَ اللَّئِيمِ وَرَاءَ ظَهْرٍ ... وَخُذْ لِئْمَ[٢] الصفيّ فَذَا التئَامُ

وَهَذَا الخَتْمُ (للتَّقْرِيظِ) حَالاً ... فَحَمْدٌ للإلهِ هُوَ السَّلاَمُ

... هَذَا آخِرُ مَا عِنْدِي -نَقْدًا عَلَى مَا فِي تلكم (التَّقَارِيظِ)- **أَوْ تَنْبِيهًا، أَوْ تَوْجِيهًا**-.

وَمَا فِيهِ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- (قَدْ) يُغْنِي اللَّبِيبَ؛ الَّذِي لَمْ تَتَلَوَّث عِنْدَهُ لُغَة **الأَعَارِيب**...

وَمَا سَيَأْتِي مِن حُجَج: سَيَكُونُ فِيهِ -بِتَوْفِيقِ اللَّهِ- **الفَلَج، وقَطعُ اللَّجَج**: **(فَهِمَهُ مَنْ فَهِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ)!**

وَاللَّهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيل، **وَهُوَ** -سُبْحَانَهُ- **بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيل**.

□□□□□

(١) انظر «مُغني اللبيب» (١/ ٢٠٥) لابن هشام.

(٢) الصلح والاتفاق.«القاموس المحيط» (ص ١٤٩٣).

... وَلِلْحَقِّ جُذُورُهُ

«**إِنَّ الْكَلاَمَ فِي مَسَائِلِ الإيمان؛ لَهُ شَأْنُهُ وَخُطُورَتُهُ**، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ كَالْكَلاَمِ فِي غَيْرِها مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ؛ **ذَلِكَ بِأَنَّ الْغَلَطَ فِيهَا غَلَطٌ فِي أَصْلِ الدِّينِ وَأُسِّهِ**؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ نَجَمَتْ فِي الإِسْلاَمِ بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ -الَّذِينَ حَذَّرَ مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَبْلَ خُرُوجِهِمْ-.

وَأَصْلُ غَلَطِهِمْ كَانَ فِي مَسأَلَةِ الإيمان؛ حَيْثُ غَلَوْا فِي نَفْيِهِ عَنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ؛ حَتَّى كَفَّرُوا أَهْلَ الإِسْلاَمِ، وَاسْتَبَاحُوا دَمَاءَهُمْ؛ بَلْ كَفَّرُوا أَصْحابَ رَسُولِ اللَّه -صلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنْفُسَهُمْ عَلَى حَقٍّ وَدِينٍ.

❑ خطر الإرجاء، وأهله:

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ؛ نَشأَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى -لاَ تَقِلُّ خُطُورَةً عَنِ الْخَوارِجِ- هِيَ **فِرْقَةُ الْمُرْجِئَةِ**، الَّذِين غَلَوْا فِي إِثْباتِ الإيمانِ[1] لِعُصَاةِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، **حَتَّى غَرَّهُمُ الشَّيْطَانُ: بِأَنَّ إِيمانَ أَفْجَرِ الأُمَّةِ وَأَفْسَقِها كإِيمانِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ** -رَضِيَ اللَّهُ

(١) والصَّوابُ أَنْ يُقَالَ: (**الَّذِينَ غَلَوْا، وَقَالُوا: لا يَضُرُّ مَعَ الإيمانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**)؛ فالإيمانُ لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مُثْبَتٌ -**غيرُ منفيّ**-؛ لَكِنَّهُ ناقِصٌ بِحَسَبِ مَعَاصِيهِمْ، وَذُنُوبِهِم.

نَعَم؛ إذا أرادَ بـ(الإثباتِ): الثباتَ؛ فإنَّ إيمانَ أُولاءِ مُزعزعٌ غيرُ ثابتٍ...

وَانْظُرْ «شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الْواسِطِيَّةِ» (٢/ ٦٤٢) لِفَضِيلَةِ أُسْتاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صالِحٍ الْعُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللَّه- تَعَالَى-.

عَنْهُمَا-؛ بَلْ كإيمانِ رَسُولِ اللَّه -صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وإيمانِ جِبْرِيلَ؛ فَصَاحَ بِهِمْ عُلَماءُ السُّنَّةِ مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ، وَأَعْظَمُوا عَلَيْهِمُ النَّكِيرَ؛ **لِمَا عَلِمُوا مِنْ خُبْثِ طَرِيقَتِهِمْ، وَفَسَادِ عَقِيدَتِهِمْ، وَمَا يَلْزَمُ مِنْ مَقُولَتِهِمْ**؛ حَتَّى قَالَ فِيهِمْ إِبْراهِيمُ النَّخَعِيُّ: «لَفِتْنَتُهُمْ -يَعْنِي: الْمُرْجِئَةَ- أَخْوَفُ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ مِنْ فِتْنَةِ الأَزَارِقَةِ[1]»...»[2].

---

(١) وقد أجابَ (د. سفر الحوالي!) على سؤال -وُجِّهَ إليهِ-: (**هل ترون الإرجاءَ أخطرَ على الإسلامِ؟ أم الغُلُوّ؟**)؛ بقولِهِ:

«**كلاهما خطرُهُ عظيمٌ**؛ لكنَّ الأخطرَ على شبابِ الصحوةِ المعاصرةِ هو (**الغُلُوّ**):

فالنَّبِيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- حذَّرَ مِن (**الخوارج**) بتعيين صفاتِهِم، وإيجابِ قتالِهِم، وفضل مَن قامَ به -في عشرِ رواياتٍ صحيحةٍ-، ولم يصح في الإرجاءِ حديثٌ مرفوعٌ.

والسَّببُ في ذلك أنَّ **الغُلُوَّ (تبديلٌ للدين)**؛ أمَّا الإرجاء فهو تفريطٌ في الدين، أو تسويغٌ للتقصيرِ فيه؛ وهذا خطرٌ على العامَّةِ؛ **لكنَّ كثيرًا مِن المسلمين لا يقبلُ أنْ يجعلَهُ هو الدين**...

أمَّا المُتَشدِّدُ الغالي؛ فإنَّهُ يكتسبُ عندهم منزلةَ (التَّقديس)؛ كما حدثَ لغلاةِ الزُّهادِ والعُبَّادِ؛ لأنَّهُم يرونَ فيه تمسُّكًا أكثرَ، وأخذًا للنَّفسِ بالعزيمةِ، **والعامَّةُ** -عادةً- **لا يميِّزُون بين شِدَّةِ التَّمسُّكِ بالحقِّ وبين الغُلُوِّ**، فيقعُ الاشتباهُ، وينشأُ عنه (**تبديلُ مفهومِ حقيقةِ الدِّين**)...

كما أنَّ مِمَّا يجعلُ **الغُلُوَّ هو الأخطرُ: أنَّهُ يُفضِي إلى العنفِ، واستحلالِ دماءِ المسلمين، ويعرقلُ الأُمَّةَ عن الجهادِ، بل يُمزِّقُ صفوفَ المجاهدين -منذ خروجِ الخوارجِ حتَّى اليوم-**».

-كما في «مجلة البيان» (!) عدد (١٧٦) (ص ٤٦-٤٧) -حوار-.

قلتُ: وجُلُّ كلامِهِ -**أصلَحَهُ اللَّهُ**-هُنا-حقٌّ، وهو يَدرأُ -**في الصَّميم**- كثيرًا مِن إطلاقاتِ (**مُسوِّدِ**) «رفعِ اللائمة»؛ المبنيَّةِ على **التَّهويل** -بغير دليل-!!

وانظر ما تقدَّمَ (ص ٢٣٢)، وما سيأتي (ص ٥٠٤-٥١٣) مِمَّا له صِلَةٌ بهذا.

وللردِّ على كثيرٍ مِن **المُغالطاتِ العلميَّةِ الواقعةِ في الحوارِ المذكورِ**: تُنظرُ مقالاتي في رسالتنا (الأصالة) (عدد ٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١)، بعنوان: (**مَعَ سفر الحوالي، والإرجاء... مرَّةً أُخرى!**)...

(٢) «رَفْعُ اللَّائِمَةِ» (ص ١٥)!!

قُلْتُ:

□ **نعم؛ ولكنْ:**

هَذَا تَأْصِيلٌ صَحِيحٌ جَيِّدٌ -**بِمُجْمَلِهِ**-؛ لا إخَالُ أَحَدًا مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ للسُّنَّةِ -فَضْلاً عَنِ الْمُتَّصِفِينَ بِالْعِلْمِ- يُخَالِفُهُ، أَوْ يُنَاقِضُهُ...

وَلَكِنَّ الشَّأْنَ -حَقِيقَةً- لَيْسَ فِي هَذَا التَّأْصِيلِ -**وَمِقْدارِ صِحَّتِهِ وَصَوَابِه**-؛ فهو -كَمَا قُلْتُ- صَحِيحٌ جَيِّدٌ؛ وَإِنَّما الشَّأْنُ فِي **فَهْمِ** دَقائِقِهِ، **وَاسْتِيعابِ** حَقَائِقِهِ؛ وَمَعْرِفَةِ وُجُوهِ الصَّوَابِ -فِيهِ- تَبَعًا **لاجْتِمَاعِ الحُجَّةِ، والدَّلِيل، لاَ لالْتِمَاعِ مَحْضِ الأَقَاوِيل**..

وَمَا نَحْنُ فِيهِ -هَكَذَا- تَمَامًا-:

فَإِنَّ **مُسَوِّدَ** رِسَالَةِ «رَفْعِ اللائِمَةِ» -**نفسَه**-؛ (يَحْسَبُ) نَفْسَهُ **مُنْتَصِرًا لِلْحَقِّ** فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، **مُنَاقِضًا لِلْبَاطِلِ!!** وَلَكِنَّهُ -فِي الْحَقِيقَةِ- **خَلَطَ** بَيْنَهُمَا، **وَلَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُ أَمْرُهُمَا!!**

□ **للحقيقةِ مداركُها:**

وَكَأَنَّ غَمْرَةَ رَدِّهِ (!) شَغَلَتْهُ عَنْ **تَتَبُّعِ وُجُوهِ الصَّوَابِ**، وَمَعْرِفَةِ مَدَارِكِ الْحَقِيقَةِ؛ **فَطَاشَ** بِنَقِيضِهَا، وَطَارَ بِضِدِّهَا!!

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ **مُجَرَّدَ الرَّدِّ** يَقْدِرُ عَلَيْهِ كُلُّ أَحَدٍ، **وَالتَّشْغِيبَ** يَسْهُلُ لِكُلِّ ضَعِيفٍ، **وَالْمُعَارَضَةَ** يَقْوَى عَلَيْهَا **كُلُّ كَلِيل!! وَبِلاَ دَلِيل!**

□ **الاعتراض المحض:**

أَمَّا إِبْداءُ الْحُجَجِ، وَإِقَامَةُ الأَدِلَّةِ، وَإِبَانَةُ الدِّلالاَتِ: فَهِيَ شَأْنٌ عَالٍ، لاَ يَثْبُتُ

بِمَحْضِ الدَّعَاوَى، وَلَيْسَ أَمَامَ الْقَوْلِ الْفاشِلِ يَضْعُفُ أَوْ يَتَهَاوَى...

وَمَا أَجْمَلَ كَلامَ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٤/ ٢٧-٢٨):

«وَإِنَّمَا فَضِيلَةُ أَحَدِهِمْ (!) بِاقْتِدَارِهِ عَلَى الاعْتِرَاضِ، وَالْقَدْحِ، وَالْجَدَلِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الاعْتِرَاضَ وَالْقَدْحَ لَيْسَ بِعِلْمٍ، وَلاَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ، وَأَحْسَنُ أَحْوالِ صاحِبِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْعَامِّيِّ.

وَإِنَّمَا الْعِلْمُ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ».

❑ من كتب العقيدة الصحيحة:

وَمَا وَقَعَ فِيهِ مُسَوِّدُ «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ»: هُوَ هَذَا -تَمَامًا-؛ فَإِنَّ الأُصُولَ (الْعَامَّةَ) صَوَابٌ عِنْدَهُ! **كَمَا هِيَ صَوَابٌ عِنْدَ صِبْيَانِنَا فِي الْكَتَاتِيبِ؛ الَّذِينَ لم تتلوَّثْ فِطَرُهُمْ؛ مِمَّن دَرَّسْنَاهُمْ كِتَابَ «الإِيمَان» -لِلْحَافِظِ أَبِي عُبَيْدٍ-، وَ«الْوَاسِطِيَّةِ» -لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-، و «كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» -لِلْمُجَدِّدِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ-وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِهَا- مُنْذُ سَنَوَاتٍ بَعِيدَةٍ...**

رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

... وَلَكِنْ؛ أَيْنَ التَّحْرِيرُ، وَالتَّحْقِيقُ؟!!

أَمْ أَنَّهُمَا -عِنْدَهُ، وَعِنْدَ مَنْ (**عَلَى شَاكِلَتِهِ!**)- ضَلاَّ الطَّرِيقَ؟!!

والبيانُ فيما يَأْتِي...

❑❑❑❑❑

مُقَدِّمَةُ «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ»!

١- ابْتَدأَ (**مُسَوِّدُ**) «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ» (ص ١٥-١٦) رِسَالَتَهُ بِالنَّقْلِ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رحِمَهُ اللَّهُ- نُقُولَهُ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ فِي **ذَمِّ الإِرْجاءِ وَالْمُرْجِئَةِ**.

وَهَذَا -كَسَابِقِهِ!- **قَدْرٌ مَعْلُومٌ صَوابُهُ، مَعْرُوفٌ حَقُّهُ**.

ثُمَّ قَالَ (ص ١٦):

«وَاسْتَمَرَّ الإِرْجَاءُ فِي الأُمَّةِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ...»!!

ثُمَّ ذَكَرَ صُوَرَ أَشْياءَ مِنْ ذَلِكَ -**كَثْرَةً أَوْ قِلَّةً**-؛ مِمَّا لا يُخْتَلَفُ فِيهِ -أَيْضاً-!!

...وَلَكِنَّ كَلِمَتَهُ -الأُولَى-**في وصف مجموع الأُمَّة!**- تُذَكِّرُنِي بِقَوْلِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**إِذَا قَالَ الرجلُ: هَلَكَ النّاسُ؛ فَهُوَ أَهْلَكهمْ**[1]».

---

(١) تُضْبَطُ (كافُ) «أهلَكهم» عَلَى وَجْهَيْنِ:

١- الْفَتْحُ؛ أيْ: هُوَ سَبَبُ هَلاَكِهِمْ!

٢- الضَّمُّ؛ أَيْ: هُوَ أَكْثَرُهُمْ هَلاَكًا!

وانظر «شرح النووي على مسلم» (١٦/ ٢٦٧-٢٦٨)، و«الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٢٨٧) -للحميدي-، وقال: «والرفعُ أشهر».

وَالْحَدِيثُ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ (٢٦٢٣)، وأبو داود (٤٩٨٣) -وغيرُهُمَا-.

❑ **هلاكٌ، وإهلاك:**

قَالَ الإمَامُ الْخَطَّابِيُّ في «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (٤/ ١٢٣):

«مَعْنَى هَذَا: **أَلاَّ يَزَالَ الرَّجُلُ يَعِيبُ النَّاسَ، وَيَذْكُرُ مَسَاوِيَهُمْ، وَيَقُولُ:** قَدْ فَسَدَ النَّاسُ وَهَلَكُوا! **وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلاَمِ**، وَإِذَا فَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ؛ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ وَأَسْوَأُهُمْ حَالاً فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ **الإِثْمِ فِي عَيْبِهِمْ، وَالإِزْرَاءِ بِهِمْ**، وَرُبَّمَا أَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى **الْعُجْبِ بِنَفْسِهِ**، وَيَرَى أَنَّ لَهُ فَضْلاً عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُمْ؛ **فَيَهْلِكُ**»!!

وانظر: «غريب الحديث» (١/ ٥٣٦-٥٣٧) -له-.

أَقُولُ:

فَهَلِ (**الْمُسَوِّدُ**) (!) مُسْتَحْضِرٌ هَذَا الْمَعْنَى؟! أَمْ أَنَّهُ -**كَغَيْرِهِ-فِي غَيْرِهِ!**- غَافِلٌ أَوْ مُتَغَافِلٌ؟!

أَمْ أَنَّهُ يَسِيرُ -**فِي وَصْفِ الأُمَّةِ بِالإِرْجَاءِ!**- حِذَاءَ (سَيِّدِ قُطْبٍ)[1] وَعَاشِقِهِ

---

(١) وَقَدْ صَدَرَتْ فِي بِلادِنَا -الأُرْدُنِّ- قَرِيباً- **مَجَلَّةٌ** يَقُومُ عَلَيْها عَدَدٌ مِنْ ذَوِي [**الأَفْكَارِ الْمُتَنَاقِضَةِ** = مِنْ تَحْرِيرِيٍّ، **وَسُرُورِيٍّ، وَتَكْفِيرِيٍّ، وَقُطْبِيٍّ**، وَجِهَادِيٍّ، وَحِزْبِيٍّ، وَمَصْلَحِيٍّ، وَ: **سَلَفِيٍّ** -(سابق!)-!]؛ عُنْوانُها: (**الْقِبْلَةُ**) -بِالْقَافِ الْمَكْسُورَةِ!-، جَعَلَتْ (صَدْرَ) صَفْحَتِهَا الأُولَى -مِنْ عَدَدِهَا الأَوَّلِ!- **نَصًّا مِنْ كَلاَمِ سَيِّد قُطْب** -هَذَا!-؛ **قَبْلَ الْبَسْمَلَةِ! أَوِ الْحَمْدَلَةِ! فَضْلاً عَنْ (خُطْبَةِ الْحَاجَةِ) -النَّبَوِيَّةِ!-**، أَوْ أَيِّ شَيْءٍ آخَرَ مِنْ كَلاَمِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ -صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وَكَمَا قِيلَ: الْمَكْتُوبُ يُقْرَأُ مِنَ الْعُنْوَانِ؛ **شِعَارَ تَوَجُّهٍ! وَسِمَةَ مَنْهَجٍ!**

وَقَدْ كَفَوْنَا -بِذَلِكَ- مُؤْنَةَ نَقْدِهِمْ وَنَقْضِهِمْ!!

ثُمَّ تَنَبَّهْتُ -**بَعْدُ**- إِلَى أَنَّ غِلاَفَ (قِبْلَتِهِم) -الأَخِيرَ-أَيضاً!-؛ قَدْ أَوْرَدُوا عَلَيْهِ -كُلِّهِ- كَلاَمًا آخَرَ -**لكِنْ؛ دُونَ (عَزْوِهِ) إِلَى أَيِّ قَائِلٍ!!**-. =

(الْحَوَالِيِّ!)[1] فِيمَا **يُظْهِرَانِهِ مِنْ طَعْنٍ فِي عُمُومِ الأُمَّةِ**؛ بِمَا (قَدْ) يَصِلُ -أَحْيَانًا- إِلَى التَّكْفِيرِ وَالرِّدَّةِ؟!

٢- ثُمَّ عَقَّبَ (!) قائلاً (ص١٦):

«وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ؛ تَرَى -الْيَوْمَ- مَنْ يُنافِحُ عَنْ ذَلِكَ **الْمَذْهَبِ الْمُرْدِي**، وَيَنْتَصِرُ لَهُ، **وَيَجْعَلُهُ مَذْهَبَ سَلَفِ الأُمَّةِ**، وَمَنْ أَنْكَرَهُ؛ فَهُوَ خارجيٌّ تَكْفِيرِيٌّ **-يَهْرِف بِمَا لاَ يَعْرِف، لاَ عِلْمَ وَلاَ حِلْمَ**-، لَهُ وَلَعٌ بِتَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَلَّفَ -ذَلِكَ الْمُنَافِحُ- فِي ذَلِكَ: أَجْزاءً، وَكُتُبًا، وَفَتَاوَى، وَرُدُودًا؛ **تَخْتَلِفُ أَسْمَاؤُهَا، وَتَتَّحِدُ أَهْدَافُهَا**؛ بَلْ هُوَ هَدَفٌ وَاحِدٌ، أَلاَ وَهُوَ **نُصْرَةُ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الْمَشِينِ**، وَمِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَمَلُوا هَذِهِ الرَّايَةَ، وَتَعَصَّبُوا لَهَا: **عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ الْحَلَبِيُّ**»!!!

= **وَوَاللَّهِ! لَقَدْ شَمِمْتُ مِنْهُ -مُباشرة!!- رائِحَةَ أُسْلُوبِ (سَيِّد قُطْب) -هَذَا-!**

ثُمَّ بحثتُ؛ فتأَكَّدْتُ -وَللَّهِ الْحَمْدُ- بيقينٍ؛ فَإِذَا هُوَ نَصُّ كَلاَمِهِ -حَرْفِيًّا!- فِي **«مَعَالِمِ طَرِيقِهِ»** (ص ٦٨)!!

هَكَذَا تَكُونُ (أَمَانَةُ) الْعِلْمِ، وَ(حِرَاسَةُ) الْحَق -يا خَلْق-! وعلى (القِبلَة)!!!

ثم رأيتُ (!) -في العدد الثَّاني مِن (**قبلتهم**)- لقاءً أَجْرَوْه (!) مَعَ (**سلفيٍّ = سابق**)؛ **أُثْقِلَ** -فواأَسَفاه- بالظنِّ، والظلمِ، **وأُنزِعَ** بالتقوُّلِ، والكلامِ **البعيدِ** عَنِ الحَقِّ، والعدلِ، والعِلْمِ!!!

وتكفي قراءتُهُ (!) **المُنصِفَ** للوقوفِ على ما فيه! وكشفِ خوافيه!!

(١) وَهُوَ الْقائِل -هداهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ الْبَاطِل **«ظَاهِرَة الإِرْجاء فِي الْفِكْرِ الإِسْلاَمِيِّ»** (١/ ٨٦)-:

«فَمَا بَالُكَ (بِأُمَّةٍ) تُلْقِي كِتَابَ رَبِّهَا وَرَاءَهَا ظِهْرِيًّا، وَتَعْبُدُ الدِّرْهَمَ وَالدِّينَار، وَلا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهَا الْجِهَادُ -قَطُّ-، وَتَسْتَحِلُّ الرِّبا، وَالْغُلُولَ، و...»!!

قُلْتُ: وَانْظُرِ الرَّدَّ عَلَى (**سَفَر**) -هَذَا- وَ(**سَيِّدِهِ**) -ذَاكَ!- في كِتَابِي الْجَدِيدِ **«الدُّرَرِ الْمُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ (فِرْيَةَ) مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجِئَة»** (ص ٣٤-٤٠).

فَأَقُولُ:

❑ الامتناع؛ لا الاقتناع:

يَبْدُو (!) أَنَّ كُلَّ هَذِهِ (**الأَجْزاءِ، وَالْكُتُبِ، وَالْفَتَاوَى، وَالرُّدُودِ**)؛ لَمْ تُقْنِعْ هَذَا **الْغُمْرَ**، وَلَمْ تُفْلِحْ فِي كَشْفِ الْحِجَابِ عَنْ عَيْنَيْهِ -**بل قلبه!**-؛ فَاسْتَمَرَّ بِالافْتِرَاءِ، **وَتَمَادَى بِالطَّعْنِ -بِكُلِّ اجْتِرَاءٍ، وَامْتِرَاءٍ-...**

وَ(قَدْ) يَكُونُ هَذَا الرَّدُّ -**الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ**-الآن-، وَالرَّدُّ الَّذِي (قَدْ!) أَكْتُبُهُ بَعْدَ حِينٍ -أَوْ أَحْيانٍ[1]-: كُلُّ ذَلِكَ -أَيضًا- **لاَ يُقْنِعُهُ، وَلاَ يَقْمَعُهُ**..

فَمَاذَا نَصْنَعُ مَعَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النّاسِ؟!!

... لَيْسَ لِي أَمَامَ هَذَا (**الْمُسَوِّدِ**) -ابْتِدَاءً-لِرَدِّ كَذِبِهِ، وَعُدْوَانِهِ، وَقَمْعِ بُهْتَانِهِ- إلاّ أَنْ أَقُولَ لَهُ مَا قُلْتُهُ لِبَعْضِ أَشْكَالِهِ[2]- **كَذَاكَ الْمُدَلَّه الْوَالِه!**-:

❑ نعم؛ مباهلةٌ ماحِقة:

«أَمّا (هَؤُلاءِ) الْكَذَبَةُ اللّئَام -**أَهْلُ الْفِرَى، وَالْحِقْدِ وَالْخِصَامِ**-؛ فَلَيْسَ لِي إلاّ شَكْوَاهُمْ لِرَبِّنَا الْمَلِكِ الْعَلاَّم:

«اللَّهُمَّ أَرِنِي ثَأْرِي فِيمَنْ ظَلَمَنِي» -عَلَى طَرَفِ الثُّمَام-!!...

وإنّي أُبَاهِلُ هَذَا الْمُفْتَرِيَ -أَوِ الْمُفْتَرِيَيْنِ؛ أَوِ الثّلاثَةَ!!- عَلَى أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللّهُ

---

(١) ولكنْ؛ لا: بل (**أرجو**) أنْ يكونَ «ردِّي» هذا هو **الأخيرَ** في هذه المسألةِ؛ **﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾**... ﴿وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا﴾، ﴿... وَكِيلاً﴾... ﴿حَسِيبًا﴾... ﴿عَلِيمًا﴾...

(٢) هُوَ(د. مُحَمَّدٌ أَبو رُحَيِّمٍ) **صاحِبُ الإفْكِ، وَحَامِلُ الشّرِّ**، وَانْظُرْ مَا سَيأتِي (ص ٤٨١) حَوْلَهُ!

-ذُوْ الْعِزِّ وَالْجَبَرُوتِ- إنْ هُمْ كَذَبُوا، أَوْ يَلْعَنَنِي إنْ هُمْ صَدَقُوا...

وَلَيْسَ لِي عَنْ هَذَا الْحَسْمِ -**بِحَزْمٍ**- أَوْبَة: إلاّ بإعْلانِهِمُ الرُّجُوعَ وَالتَّوْبَة»[1].

فَهُوَ يَصِفُنِي بِأَنِّي حامِلُ رايَةِ الإرْجاءِ، وَالْمُتَعَصِّبُ لَهَا!!!

وَ**أَنَا أَقُولُ**: إنِّي مِنْ أَقَلِّ ذَلِكَ -واللَّهِ- بَرِيءٌ؛ وَ﴿ **سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ** ﴾، وَ(كَذِبٌ مُفْتَرًى)...

... فماذا ترى؟!

❑ القدوة: شيخ الإسلام:

وَأَقْتَبِسُ -هَهُنَا- مِنْ كَلاَمِ شَيْخِ الإسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى»(٤/ ٨٢) -**مَا يَلِيقُ بِالْمَقَامِ**-؛ ردًّا منه -رحمه اللَّهُ- على بعضِ المُتَّهِمِينَهُ بالباطلِ؛ قَالَ:

«وَكُنْتُ أَحْلِفُ لَهُمْ أَنَّ هَذَا (**كَذِبٌ مُفْتَرًى**)، وَأَنَّهُ لاَ يَجْرِي مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ شَيءٌ، **وَطَلَبْتُ مُبَاهَلَةَ بَعْضِهِمْ**؛ لأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُتَعَلِّقًا **بِأُصُولِ الدِّينِ**».

... وَهَذَا -**تمامًا**- مَا نَحْنُ فِيهِ!

وَأَنَا أَحْلِفُ لِكُلِّ «**مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**» -فَمَا فَوْقَ!- أَنَّ هَذَا -كُلَّهُ- (**كَذِبٌ مُفْتَرًى**)!!

فَهَلْ يَقْبَلُونَ الْمُبَاهَلَةَ عَلَى لَعْنَتِهِمْ -إنْ هُمْ كَذَبُوا عَلَيَّ-، أَوِ الْعَكْسِ -إنْ صَدَقُوا فِيَّ-؟!!

... حتّى ننتهي!!

لا؛ لن يقبلوا؛ لأنَّ (الانتهاء) يعني نهايتَهم!! ولا يزالون يحرِصون على

(١) «الرَّدُّ الْبُرْهَانِيِّ فِي الانْتِصَارِ للإمَامِ الأَلْبَانِيِّ» (ص ٢٣٠-٢٣١).

(**حياة!**)؛ فأنّى -وكيف- يُوافِقون على ذلك؟!

٣- وَاسْتَمَرَّ (**الْمُسَوِّدُ**) (ص ٧) في افْتِرَاءاتِهِ؛ فَكَانَ مِنْهُ **تكْرَارٌ** لِمَا كَتَبَهُ (الأَخُ) سَعْدُ الْحُمَيِّدُ- **أَوْ أَنَّ هَذَا تَكْرَارٌ لِذَاكَ!**- فِي مَوْضُوعِ رِسَالَةِ «إِحْكَامِ التَّقْرِيرِ[١]»، وَمَا جَرَى بِشَأْنِهِ؛ فَكَانَ قَوْلُهُ:

«وَكُنْتُ أَتَمَنَّى أَنْ يَرْجعَ وَيَتُوبَ، وَلَكِنْ -**يا للأَسَفِ**- تَمَادَى فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ...[٢]»!

❑ **أُمْنِيَّةٌ... باطلة:**

أَقُولُ: وَهُوَ بِهَذَا غيرُ صادِقٍ؛ فَقَدْ بَيَّنْتُ وَجْهَ **الْحَقِّ**، وَأَنَّ هَذَا **الْحَقَّ** قَوْلِي -**مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**-.

وَلَوْ كُنْتَ تَتَمَنَّى -**حقًّا**- الرُّجُوعَ: لَمَا وَضَعْتَ **سَواداً** فِي بَيَاضٍ، وَلَسَعَيْتَ **إِلَى مَنْ تَتَمَنَّى رُجُوعَهُ، وَناصَحْتَهُ، وَذَاكَرْتَهُ، وَذَكَّرْتَه**...

فَكَيْفَ إذَا كَانَ هَذَا -نَفْسُهُ- **مُناقِضًا للصِّدق**؟!!

وَالرَّجُلُ -عَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ- يَعْرِفُ ذَلِكَ جَيِّداً (جِدًّا)؛ **وَلَكِنَّهُ يَعْرِفُ وَيَحْرِفُ**؛ فَهَا هُوَ يَقُولُ (ص ٣٧) -مُشِيرًا إِلَيَّ-:

«**فَكَوْنُهُ يُصَحِّحُ خَطَأَهُ فِي هَذَا الرَّدِّ، أَوْ يَزِيدُ شَيْئاً**: فَهَذَا لاَ يَعْنِي أَنَّ (اللَّجْنَةَ) **أَخْطَأَتْ** فِي انْتِقَادِهَا إِيَّاهُ..»!!

فَانْظُرُوا -رَحِمَكُمُ اللَّهُ- **كَيْفَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّ الْخَطَأَ** (!) **مُصَحَّحٌ** -وَلَوْ عَلَى آيَةِ

---

(١) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٩٥-٣٠٢).

(٢) فأَمَّا قَسَمُهُ -بَعْدُ-: «**وَمَا وَاللَّهِ كُنْتُ أَوَدُّ الرَّدَّ عَلَيْهِ**»!! فَحِكَايَتُهُ تُغْنِي عَنْ رَدِّهِ، وَوَاقِعُهُ يُبْطِلُ تَمْوِيهَهُ، **وَنَحْنُ** -مَعَ هَذَا، وَذَاكَ!- رَاضُونَ بِقَسَمِهِ -**لِلَّهِ**-...

صِفَةٍ كَانَتْ!-؛ ثُمَّ يُصِيرُ -فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ- عَلَى افْتِرَائِهِ بِعَكْسِهِ، وَأَنَّنِي أَتَمَادَى... **إلى آخِرِ مَا هَذَى بِهِ، وَآذَى؟!!**

فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ **بَقِيَّةُ إِنْصَافٍ** (!) لَكَسَرَ قَلَمَهُ عَنْ أَنْ يَخُطَّ كَلِمَةً؛ يُعِينُ بِهَا **شَيْطَانًا عَلَى أَخٍ لَهُ (مُسْلِمٍ) -وَإِنْ لَمْ يُوافِقْ مَشْرَبُهُ مَشْرَبَه!-!!** ورسولُنَا -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- يقول: «لا تكونوا **أعوانًا للشيطان** على أخيكم»؛ مع أنَّ (حالَ) ذاك -رَضِيَ اللَّهُ عنه- غيرُ ما نحن فيه... **ولكنْ!**

فإذَا هُوَ يَقْلِبُ الأَمْرَ؛ فَيَجْعَلُ **دِفَاعَهُ المَحْضَ** عَنِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ -**وَمَا خُطِّئَتْ بِهِ**-سواءٌ أكانت هذه التَّخطئةُ صائبةً أم لا- سَبَبًا يَتَّهِمُ بِهِ الأَبْرِياء، وَسَبِيلاً يَفْتَرِي بِهِ عَلَى الْبُرَآء...

ثُمَّ وَصْفُهُ **بَعْضَ كَلامِي** بِـ (التَّنْوِيراتِ الْمُظْلِمَةِ!)، وَ(بَتْرِ النُّصُوصِ!)، وَ(التَّحْرِيفِ فِيها!): **سَهْلُ الْكَتْبِ، لَكِنَّهُ عَسِرُ الإِثْبَاتِ...**

وَأَيْسَرُ مِنْهُ: قَلْبُهُ عَلَيْهِ، وَرَدُّهُ إِلَيْهِ؛ لَكِنْ:

لَيسَ الْعِلْمُ الْحَقُّ هَكَذَا -يا هذا-!!!

٤- ثُمَّ قَالَ (**الْمُسَوِّدُ**) (ص ١٧) -عَنِّي-:

(وَمِمَّا أَلَّفَ فِي ذَلِكَ **كِتَابَيْنِ**[١]؛ سَمَّى **الأَوَّلَ** مِنْهُمَا: «التَّحْذِير مِنْ فِتْنَةِ

---

(١) كَذَا قَالَ!! **وَهُوَ غَلَطٌ لُغَوِيٌّ**؛ صَوَابُهُ: كِتَابَان! عَلَى الْمُبْتَدإِ وَالْخَبَر -**يا فُطَنَاءَ الْبَشَر**-!!

وَقَدْ وَقَعَ عَلَى الصَّوَابِ: (كِتَابَان) فِي النُّسْخَةِ الْمَنْشُورَةِ عَلَى الإِنْتَرْنِت!

وَهِيَ الَّتِي كُنْتُ قَدْ طَالَعْتُهَا -**أَوَّلَ مَرَّةٍ**-.

وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ إِحْدَى النُّسْخَتَيْنِ (صُحِّحَتْ!) عَنِ الأُخْرَى؛ فَوَقَعَ فِي هَذِهِ **غَلَطٌ** صَوَابُهُ فِي تِلْكَ، وَوَقَعَ فِي تِلْكَ صَوَابٌ **غَلَطُهُ** فِي هَذِهِ!!

فَفِي (ص ١٥) -مِنَ الْمَطْبُوعِ- مَثَلاً-: «..وَاسْتَبَاحُوا دِمَاءَهُمْ...وَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ..» =

التَّكْفِير»، **وَالآخَرَ**: «صَيْحَة نَذِير بِخَطَرِ التَّكْفِير»، وَيَكْفِي مِنْهُمَا الْخَطَأُ فِي تَسْمِيَتِهِمَا»!

ثُمَّ نَقَلَ **حَاشِيَةً طَوِيلَةً** عَنِ الشَّيْخِ سَلْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ (فِي تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ أَهْلَ الرِّدَّةِ..، وَهَكَذَا..) لإِثْبَاتِ أَنَّ (**جَعْلَ التَّكْفِيرِ فِتْنَةً وَخَطَراً -هَكَذَا بِإِطْلاَقٍ- جَهْلٌ صِرْفٌ**)!!

❑ **بيان (خطر) التكفير، وفتنته:**

ثُمَّ نَصَبَ (!) الْخِلاَفَ بَيْنَ كَلاَمِي فِي (**خَطَرِ**) التَّكْفِيرِ، وَ(**فِتْنَتِهِ**)، وَبَيْنَ كَلاَمِ الشَّيْخِ ابْنِ سَحْمَانَ -وَغَيْرِهِ- فِي قِيَامِ (طائِفَةٍ قائِمَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ -فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمِصْرٍ- **تُكَفِّرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَقامَ الدَّلِيلُ عَلَى كُفْرِهِ**، وَلاَ (يَتَحَاشَوْنَ عَنْ ذَلِكَ...)!!

فَأَقُولُ:

ظاهِرٌ -جِدّاً- أَنَّ هَذَا (التَّمْوِيه) **مُغَالَطَةٌ بَيِّنَةٌ**، وأنَّ تجهيلَهُ (**هكذا بإطلاق!**): جَهْلٌ صِرْفٌ:

فَتَكْفِيرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: حَتْمٌ لاَزِمٌ...

وَتَكْفِيرُ مَنْ لَيْسَ كَافِراً، أو مَن هو مُحْتمِلٌ التَّكفيرَ، أَوْ مَنْ لَمْ تَقُمِ الْحُجَّةُ

= -عَلَى الصَّوَابِ-.

بَيْنَمَا هِيَ فِي نُسْخَةِ الإِنْتَرْنِت: «دمائهم.. دمائهم..» -**عَلَى الْخَطإِ وَالْغَلَطِ**-!!

وَالْجَاهِلُ إِذَا غُولِطَ غَلِطَ؛ فَيَبْدُو أَنَّ (الْمُرَاجِعَ = الْمُصَحِّحَ) لَمْ يَكُنْ عارِفًا، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ناصِحاً!! **فَوَقَعَ بِهَذَا الْخَلْطِ وَالْغَلَطِ**!!!

ثُمَّ رأيتُ الكلمةَ الأولى: (كتابين) كما هي -**خطأً وغَلَطًا**- في طبعةِ «الرفع» (ص ٧٣) **الثانية**!!

عَلَى كُفْرِهِ، أَوْ مَنْ كُفْرُهُ كُفْرٌ أَصْغَرُ -أو إذا قامَ به غيرُ أهلِهِ!-: (خَطَرٌ)، وَ(فِتْنَةٌ)...

كَمَا يَقَعُ مِنْ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ، وَأَفْرَاخِهِمْ -وَالْمُقَلِّدَةِ لِضَلاَلِهِمْ- لِغَيْرِهِمْ...

فأَيْنَ الإشْكَالُ؟!

□ شرُّ التكفير المُنفلت[1]:

وَلَقَدْ عَلَّقْتُ فِي كِتَابِي «**الدُّرَرِ الْمُتَلأْلِئَة بنَقْضِ الإمَامِ الأَلْبَانِي فِرْيَةَ مُوافقَتِهِ الْمُرْجِئَة**»(ص٦٥- الْمَطْبُوعِ حَدِيثاً) عَلَى كَلِمَةٍ بِهَذَا الْمَعْنَى -قائلاً-:

«**وَالْمَقْصُودُ -حَيْثُ يَرِدُ هَذَا اللَّفْظُ-أَوْ مَا فِي مَعْنَاه-[خَطَر التَّكفير]-: التَّكْفِيرُ الْمُنْفَلِتُ، الَّذِي لاَ يَقُومُ عَلَى أُسُسٍ وَضَوَابِطَ -فَضلاً عَنْ تطْبِيقاتِهِ الْمَغْلُوطَةِ، وَآثارِهِ السَّيِّئَةِ-؛ وَإلاّ فَإنَّ (التَّكْفِيرَ: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ)؛ لَهُ أُصُولُهُ وَشُرُوطُهُ** -كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي كِتَابِنا «مُجْمَلِ مَسائِلِ الإيمانِ»(ص١٧- الطَّبْعَةِ الأُولَى)-.

وَمِنْ هَذَا الْبابِ -نَفْسِهِ- قَوْلُ سَمَاحَةِ العلاَّمةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخ -**مُفْتِي بِلاَدِ الْحَرَمَيْنِ**-:

(**التَّكْفِيرُ أَمْرٌ (خَطِيرٌ)**، يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَدَمُ الْخَوْضِ فِيهِ، وَتَرْكُهُ لأَهْلِ **الْعِلْمِ الرَّاسِخِينَ**)؛ كَمَا فِي صَحِيفَةِ (الشَّرْقِ الأَوْسَطِ)، بِتَارِيخِ: ٢١/ ٤/ ٢٠٠١ مِنَ التَّارِيخِ الإفْرِنْجِيِّ».

وَأَزِيدُ -هُنَا- النَّقْلَ عَنِ العَلاَّمَةِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنَفِيِّ -شارِحِ «الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٣٥٥)- قَوْلَهُ:

---

(١) انظر كتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٤١-٤٦).

□ **أقوالٌ، ونصوصٌ:**

«وَاعْلَمْ -رَحِمَكَ اللَّهُ وَإِيَّانَا-! **أَنَّ بابَ التَّكْفِيرِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ بَـابٌ عَظُمَـتِ (الْفِتْنَـةُ) -وَالْمِحْنَـةُ- فِيـهِ**، وَكَـثُرَ فِيـهِ الافْـتِراقُ، وَتَشَـتَّتَتْ فِيـهِ الأَهْــوَاءُ وَالآراءُ، وَتَعارَضَتْ فِيهِ دَلائِلُها؛ فالنَّاسُ -فِيهِ- فِي جِنْـسِ تَكْفِـيرِ أَهْـلِ الْمَقَـالاَتِ وَالْعَقَـائِدِ الْفَاسِدَةِ؛ الْمَخَالِفَةِ لِلْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ -فِي نَفْسِ الأَمْـرِ-أَوِ الْمُخَالِفَـةِ لِذَلِكَ فِي اعْتِقادِهِمْ-**عَلَى طَرَفَيْنِ وَوَسَطٍ**- مِــنْ جِنْسِ الاخْتِـلاَفِ فِي تَكْفِـيرِ أَهْـلِ الْكَبَائِرِ الْعَمَلِيَّةِ».

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْنا -وَللَّهِ الْحَمْدُ-**مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**- أَنَّ:

(**التَّكْفِيرَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَالْكَافِرُ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسولُهُ**)[1].

وَمِنْهُ -أَيْضًا-: قَوْلُ مَعَالِي الشَّيْخِ **صَـالِحِ الْفَـوْزَان** فِي «**الْمُنْتَقَـى مِـنْ فَتَاوِيـهِ**» (١/ ١١٢):

«**لَيْـسَ مِـنْ حَـقِّ كُـلِّ أَحَـدٍ أَنْ يُطْلِـقَ التَّكْفِـيرَ، أَوْ أَنْ يَتَكَلَّـمَ بالتَّكْفِيرِ عَلَـى الْجَمَاعَاتِ، أَوْ عَلَى الأَفْرادِ؛ التَّكْفِيرُ لَهُ ضَوَابِطُ**، فَمَنْ يَرْتَكِبُ نَاقِضـاً مِـنْ نَوَاقِـضِ الإِسْلاَمِ؛ فإِنَّهُ يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ.

وَنَوَاقِضُ الإِسْلاَمِ مَعْرُوفَةٌ، أَعْظَمُهَا: الشِّرْكُ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-، وَادِّعَـاءُ عِلْـمِ الْغَيْبِ، وَالْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ[2]؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُـمْ بِمَـا أَنْـزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾».

ثُمَّ قَالَ مَعَالِي الشَّيْخِ -بَعْدَ ذَلِكَ **مُبَاشَرَةً**-:

---

(١) «مُخْتَصَر الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَة» (ص ٤٢١).

(٢) انظر -لِزامًا- كتابي «التَّبصير بقواعد التَّكفير» (ص ٢٧-٣٠).

□ **هذا هو الحقّ:**

«**فالتّكْفِيرُ (خطِيرٌ)، ولاَ يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتفوَّهَ بِهِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ**، إنَّمَا هَذَا مِنْ صَلاَحِيّاتِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمِنْ صَلاَحِيّاتِ **أَهْلِ الْعِلْمِ الرّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ**؛ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الإسْلاَمَ، وَيَعْرِفُونَ نَوَاقِضَ الإسْلاَمِ، وَيَعْرِفُونَ الأحْوالَ، وَيَدْرُسُونَ وَاقِعَ النّاسِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ؛ **فَهُمْ أَهْلُ الْحُكْمِ بالتَّكْفِيرِ وَغَيْرِهِ**.

أَمّا الْجُهّالُ، وَأَفْرادُ النّاسِ، وَ(أَنْصَافُ الْمُتَعَلِّمِينَ)؛ فَهَؤُلاءِ لَيْسَ مِنْ حَقِّهِمْ إطْلاقُ التَّكْفِيرِ علَى الأَشْخَاصِ، أَوْ عَلَى الْجَمَاعاتِ، أَوِ الدُّوَلِ؛ لأَنَّهُمْ غَيْرُ مُؤَهّلِينَ لِهَذَا الْحُكْمِ».

أَقُولُ:

فَالْعِبَارَةُ هِيَ الْعِبَارَةُ: (**التّحْذِيرُ**) هُوَ التَّحْذِيرُ! وَ(**الْخَطِيرُ**) هُوَ الْخَطِيرُ! وَ(**الفِتْنَةُ**) هِيَ (**الفِتْنَة**)!

فَكَانَ ماذَا؟!!

□ **ضابطٌ جيِّدٌ:**

وَكَذَا قَوْلُهُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- في «الْبَيَانِ لأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ» (ص١٠٤):

«**وَأَمّا كَوْنُ التَّكْفِيرِ فِيهِ قَسْوَةٌ (وَخَطُورَةٌ**[1])؛ فَذَلِكَ لاَ يَمْنَعُ[2] مِنْ إطْلاَقِهِ عَلَى مَنِ اتَّصَفَ بِهِ، وَعُلَماءُ الدَّعْوَةِ -وَالْحَمْدُ للَّهِ- **لا يُكَفِّرُونَ إلاّ مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ**».

أَقُولُ: وَهَذَا -مِنْ مَعَالِي الشَّيْخِ-**بِحَقٍّ**- كَمِثْلِ ذَاكَ الَّذِي رَمَانِي بِهِ

---

(١) هَذَا إقْرارٌ.

(٢) وَهَذَا بَيَانٌ.

-بالْبَاطِلِ- مُسَوِّدُ «رَفْعِ اللاَّئِمَـةِ» -تمامًا-فِيمَا أُنْكِرُهُ عَلَى الْمُتَسَرِّعِينَ بِالتَّكْفِيرِ (**الْخَطِيرِ**) مِمَّنْ (يَهْرِف بِمَا لاَ يَعْرِف)، (بِلا عِلْم وَلاَ حِلْم)، مِنْ (كُلِّ خَارِجِيٍّ تَكْفِيرِيٍّ)، (**لَهُ وَلَعٌ بِتَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ**)-...

فَمَا الْفَرْقُ؟!

أَمْ أَنَّهُ الْهَوَى اللَّعَّابُ اللَّعُوبُ؟!

وَلَيْسَ يَعْذِرُ (الْمُسَوِّدَ) كَوْنُهُ مِنْ (**أَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ!**) -بل أشباهِهِم!-؛ بَلْ إِنَّ ذَلِكَ يُدَعْثِرُهُ (!) عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ؛ **إِنْ لَمْ يَتُبْ وَيُنِبْ!!**

❑ **نعم؛ الحقُّ أبلجُ:**

وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْنَا -أَيضاً-**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ**- قَوْلُ مَعَالِيه -فِي بَعْضِ رُدُودِهِ[1]-؛ أَنَّ: «**التَّكْفِيرَ لِلْمُرْتَدِّينَ لَيْسَ مِنْ تَشْرِيعِ الْخَوَارِجِ، وَلاَ غَيْرِهِمْ! وَلَيْسَ هُوَ فِكْراً**[2]! **وَإِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ حَكَمَ بِهِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ**؛ بِارْتِكَابِ نَاقِضٍ مِنْ نَوَاقِضِ الإِسْلاَمِ؛ الْقَوْلِيَّةِ، أَوِ الاِعْتِقَادِيَّةِ، أَوِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالَّتِي بَيَّنَها الْعُلَمَاءُ فِي بَابِ «أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ»، وَهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ -تَعَالَى-، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

فَهَذَا كَلاَمٌ حَقٌّ؛ وَهُوَ لاَ يُعَارِضُ -الْبَتَّةَ- اعْتِبَارَ (التَّكْفِيرِ) أَمْراً خَطِيراً، وَفِتْنَةً مَرِيرَةً؛ إذا خاضَ فِيهِ (الْجُهَّالُ، وَأَفْرَادُ النَّاسِ، وَأَنْصَافُ الْمُتَعَلِّمِينَ)...

---

(١) (مَجَلَّةُ الدَّعْوَةِ) -السُّعُودِيَّةُ- (عَدَدُ ١٧٤-٤ رَبِيعٌ الآخِرُ (١٤٢١هـ) -بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ-.

وَفِي كِتَابِ «الإِرْهَابِ» (ص ٧٤) لِلشَّيْخِ العَلاَّمَةِ زَيْدِ بْنِ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ -حَفِظَهُ الْمَوْلَى- مُصْطَلَحُ: (**الْمَنْهَجِ التَّكْفِيرِيِّ**) -في سياقِ النَّقدِ، والذَّمِّ-؛ **فَتَأَمَّلْ!**

(٢) انظر تعليقي على «التبصير..» (ص ٢٨-٢٩).

وَهُوَ الْوَاقِع؛ مَا لَهُ مِنْ دَافِع، **وَالدَّلِيلُ بَيْنَ أَيْدِينَا** -لِكُلِّ نَاظِرٍ، وَسَامِع-!!

وَالنَّاظِرُ فِي آخِرِ كَلاَمِ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ص١٦٣)- يَرَى أَنَّ التَّوْجِيهَ الصَّحِيحَ لِلْكَلاَمِ هُوَ مَا ذَكَرْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ حَيْثُ قَالَ:

«...**وَإِنَّما يُهْمِلُ هَذَا: مَنْ لاَ يُؤْمِنُ باللَّهِ ورَسُولِه، وَلَمْ يُعَظِّمْ أَمْرَهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْلُكْ صِراطَهُ، وَلَمْ يَقْدُرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَقَّ قَدْرِهِ؛ بَلْ وَلاَ قَدَرَ عُلَماءَ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها حَقَّ قَدْرِهِمْ**».

ثُمَّ:

□ أقوالُ مشايخِ الدنيا -الثلاثة-:

أَيْنَ أَنْتَ -**أَيُّهذَا الرَّجُلُ!**- مِنْ كَلاَمِ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ الَّذِي بَنَيْتُ عَلَيْهِ كِتَابِي «التَّحْذِيرَ» (ص٥٦)-؛ وَذَلِكَ وَصْفُهُ لِمَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ بِأَنَّهَا: (**فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ قَدِيمَةٌ**)! وَوَصْفُهُ لَهَا (ص٦٣) بِـ(**فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ**)!؟! -وَهَكَذَا-!

ثُمَّ مُوَافَقَةِ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَيْهَا؛ دُونَ هَذَا الْمَلْحَظِ الدَّقِيقِ (جِدّاً) -**ما شاءَ اللَّهُ!**-الذي تَنَبَّهْتَ -**أو نُبِّهْتَ!**- عليه!!!

وَمِثْلُهَا **مُوَافَقَةُ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ** -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَيْهَا -أَيضاً-!!

أَيْنَ أَنْتَ مِنْ هَذَا -كُلِّهِ-؟!

أَمْ أَنَّ الغَفْلَةَ هَوَتْ بِكَ إِلَى وَادٍ سَحِيقٍ؛ بعيدًا عَنِ التَّدْقِيقِ وَالتَّوْثِيقِ؟!

□ كلامُ سماحةِ المُفتي:

وَمَا أَجْمَلَ كَلاَمَ سَمَاحَةِ الْمُفْتِي، الْعَلاَّمَةِ، الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ-فِي أَوَائِلِ «شَرْحِهِ» لِـ «نَوَاقِضِ الإِسْلاَمِ»- لَمَّا قَالَ:

«**وَلْيَعْلَمِ الْمُسْلِمُ أَنَّ الْكَلاَمَ عَلَى نَوَاقِضِ الإِسْلاَمِ، وَالْكَلاَمَ عَلَى مَا يُسَبِّبُ الْكُفْرَ وَالضَّلاَلَ: مِنَ الأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الْمُهِمَّةِ**؛ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَارَ فِيهَا عَلَى وَفْقِ ما جاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ الْكَلاَمُ فِي التَّكْفِيرِ مُنْطَلِقًا مِنَ الأَهْواءِ وَالشَّهَوَاتِ؛ **فَإِنَّ ذَلِكَ (خَطَرُهُ) عَظِيمٌ**.

فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لاَ يَنْبَغِي تَكْفِيرُهُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ؛ إِلاَّ بَعْدَ قِيَامِ مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَإِلاَّ: فَإِنَّ التَّحَدُّثَ فِي تَكْفِيرِ النَّاسِ -وَتَكْفِيرِ فُلاَنٍ، وَفُلاَنٍ-، وَالْحُكْمَ عَلَى هَذَا بِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَبِأَنَّهُ فاسِقٌ -**بِمُجَرَّدِ الْهَوَى وَمَا تُمْلِيهِ النُّفُوسُ**-؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ الْمُحَرَّمَةِ، وَاللَّهُ -تَعَالَى- يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾.

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ لاَ يُطْلِقَ **اسْمَ الْكُفْرِ وَاسْمَ الْفِسْقِ** عَلَى أَحَدٍ؛ **إِلاَّ بَعْدَ مَا يُوَضِّحُ لَهُ الدَّلِيلَ**؛ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ **فَإِنَّ أَمْرَ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ قَدْ زَلَّتْ فِيهِ أَقْدَام، وَضَلَّتْ فِيهِ أَفْهام**.

فَإِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ كَفَّرُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَدْنَى ذَنْبٍ ارْتَكَبُوهُ، وَبِأَدْنَى خَطَإٍ وَقَعُوا فِيهِ؛ **فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا** عَنْ سَواءِ السَّبِيلِ».

وخُلاصةُ القولِ -ما قالَهُ معالي الشيخ صالح الفَوزان في رسالةِ «ظاهرة التَّبديع، والتَّفسيق، والتَّكفير، وضوابطها» (ص ٢٩): أنَّ كلمةَ «**التَّكفير: كلمةٌ خطيرةٌ، لا تذهبُ سدًى؛ إذا نَطَقَ بها الإنسانُ: فهي كلمةٌ لها أثرُهَا**».

ثُمَّ رَأَيْتُ -بَعْدَ نَقْلِي الأَقْوَالَ السَّابِقَةَ-كُلَّهَا- كَلاَمَ الإِمَامِ الْقُرْطُبِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمُفْهِمِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِم» (٣/ ١١١):

«بَابُ الْكُفْرِ بَابٌ (خَطِيرٌ)؛ أَقْدَمَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: فَسَقَطُوا[1]، وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْفُحُولُ[2]: فَسَلِمُوا...

وَلاَ نَعْدِلُ بِالسَّلاَمَةِ شَيْئاً»!!

...وَالْحَمْدُ للَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

٥- ثُمَّ أَشَارَ (المُسَوِّدُ) (ص ١٧-١٨) إِلَى (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) -المُوَقَّرَةِ-، وَأَنَّهَا نَصَحَتِ المَرْدُودَ عَلَيْهِ -وَهُوَ أَنَا!- بِالرُّجُوعِ وَالتَّوْبَةِ، ثُمَّ قَالَ:

«وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَجِبْ لِذَلِكَ، بَلْ أَلَّفَ رِسَالَةً يَرُدُّ فِيهَا عَلَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ...، أَخَذَ يَتَهَرَّبُ، وَيُرَاوِغُ -كَعَادَتِهِ-، وَيَتَلاَعَبُ بِالأَلْفَاظِ، وَيُكْثِرُ مِنْ عَلاَمَاتِ التَّعَجُّبِ وَالاسْتِفْهَامِ، عَدَا مَا تَمَيَّزَ بِهِ مِنْ كَثْرَةِ الجُمَلِ الاعْتِرَاضِيَّةِ، وَالسَّجْعِ المُتَكَلَّفِ، وَتَهْوِيلِ الكَلاَمِ»!!

❑ **في النصيحة، وأحكامها:**

أَقُولُ:

أَوَّلاً: عَدَمُ الاسْتِجَابَةِ لِلنُّصْحِ: لَيْسَ هُوَ فِي نَفْسِهِ مُؤَاخَذَةً؛ **إِنَّمَا المُؤَاخَذَةُ إِذَا رُدَّ الحَقُّ الوَارِدُ فِي النَّصِيحَةِ**؛ وَإِلاَّ: فَقَدْ لاَ تَكُونُ النَّصِيحَةُ -فِي نَفْسِهَا- حَقًّا، ولا صوابًا؛ فتكون (**عدم الاستجابة**) بسبب ذلك!!

ثَانِيًا: دَعْوَى التَّهَرُّبِ وَالْمُرَاوَغَةِ: دَعْوَى -**كَسَابِقَاتِهَا!**- فَارِغَةٌ خاويةٌ، يَسْتَطِيعُ

(١) وَالدَّلِيلُ بَيْنَ أَيْدِينَا حاضِرٌ!

(٢) ولكنْ؛ أين هم -اليوم-؟!

(أرجو) أَنْ يكونَ مشايخُنا -حفظهم اللَّهُ- خيرَ خَلَفٍ لخيرِ سَلَف؛ يقظةً، وتنبُّهًا، وحِرصًا...

والظَّنُّ بهم خيرٌ -إنْ شاءَ اللَّهُ-.

أَيُّ أَحَدٍ رَمْيَهَا بِأَيِّ أَحَدٍ! **بَلْ قَدْ يَزِيدُ عَلَيهَا أَضْعَافَهَا**؛ كَمَا افْتَرَى -هُنَا- (**المُسَوِّدُ**) قَائِلاً: (**كَعَادَتِهِ**)!!

فَأَيْنَ هِيَ رَائِحَةُ ذَلِكَ؟! فَضْلاً عَنْ وُجُودِهِ وَحَقِيقَتِهِ؟!

ثَالِثًا: أَمَّا ادِّعَاءَاتُهُ حَوْلَ: (الأَلْفَاظِ)، وَ(العَلاَمَاتِ)، وَ(الجُمَلِ الاعْتِرَاضِيَّةِ)، وَ(السَّجْعِ) وَ(الكَلاَمِ) -**بِالصِّفَاتِ المُلْصَقَةِ بِهَذِهِ الادِّعَاتِ**-!! فَلاَ أَقُولُ لَهُ فِيهَا إِلاَّ:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا **فَدَعْهُ** وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

ثُمَّ أقولُ -مُعَلِّلاً-:

فَأَنْتَ بِذَاكَ لَمْ تُحْسِنْ مَقَالاً كَلاَمُكَ حَالُهُ **جَهْلٌ فَظِيعُ**

وأمَّا الكَتْبُ مِنْكُمْ فاهْتِيَاجٌ وَهَيْئَةُ ظَاهِرٍ **حَمَلٌ وَدِيعُ**

فَمَنْ لاَ يُحْسِنُ أَبْجَدِيَّاتِ اللُّغَةِ[1] -**فَضلاً عَنْ دَقَائِقِهَا**-؛ كَضَبْطِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَرَسْمِ الْهَمْزَاتِ، وَعِلْمِ الإِمْلاَءِ وَالتَّرْقِيمِ: مَاذَا يُنْتَظَرُ مِنْهُ (!) **إِلاَّ الدَّعَاوَى.. والدعاوى.. ثُمَّ الدَّعَاوَى -فَقَطْ-!!**

---

(١) **وَلَهُ مِنْ ذَلِكَ -أَيضاً- أَنواعٌ مِنَ الْغَلَطِ**؛ مِثْلَ نَقْلِهِ (ص٦٩): (وَيتركونَ ورائهم)!! وَالصَّوَابُ: (وَرَاءَهُمْ).

... ثُمَّ (**صُحِّحَتْ!**) في الطبعة الثانية (ص ١٣٠)!!!

وَقَوْلِهِ (ص٧٤): «..فقد جعل الاهتمام بمسألة الحكم أو الحاكمية -كعقيدة- مشابة (كذا بالتَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ! **وَفِي نُسْخَةِ الإِنْتَرْنِت**: بالهاءِ، بِدُونِ النُّقْطَتَيْنِ!) لعقائد الشيعة في اهتمامهم بالإمامة..»!! وَكُلُّهُ غَلَطٌ؛ صَوابُهُ: «مشابهاً»!!

فضلاً عن غلطِهِ الفادحِ في استعمالِ (كاف التَّشبيه) -في كلمة (كعقيدة)- في غير موضعها!!

... ثم (**صُحِّحَتْ!**) في الطبعة الثانية (ص ١٣٥)!!! **وَأَشياءُ أُخَرُ**...

- وَالْكَلاَمُ حَوْلَ (الْعَلاَمَاتِ): نَقَضْتُهُ أَثْنَاءَ الرَّدِّ عَلَى (الأَخِ) سَعْدٍ[١]؛ فَلاَ أُكَرِّر!

- وَالْكَلاَمُ حَوْلَ (الْكَلاَمِ وَالسَّجْعِ) -**وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا مِن صِنَاعةِ الأَدَبِ!**-: أَتْرُكُ فِيهِ الْقَوْلَ لِرَأْيِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ -أَيْضاً[٢]-.

فَلاَ أُطِيلُ.

❑ أيّ كلام:

رابعاً: أَمَّا (التَّهْوِيلُ)؛ **فَعَكْسُهُ: (التَّهْوِينُ)!**

فَأَيْنَ أَنْتَ مِنْهُ؟!

وَأَيّاً مِنْهُما -**بِالضَّبْطِ!**- أَنْتَ تُرِيد -أَيُّهَا الْغُمْرُ الْعَتِيد[٣]-!؟!

أَمْ أَنَّ الْمُرَادَ -فَقَطْ- **رَصُّ الْحُرُوفِ** -كَيْفَما يَكُونُ-؛ بِلاَ فَهْمٍ، وَلاَ وَعْيٍ؟! تَشْغِيباً، وَتَمْوِيهاً!!

٦- ثُمَّ عَلَّقَ (ص١٨) -**مُتَعَالِماً! مُتَعَمْلِقاً! مُتطَاوِلاً! مُتَشَبِّعاً**[٤]!!- عَلَى عُنْوانِ رِسَالَتِي «الأَجْوِبَة الْمُتَلاَئِمَة عَلَى فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَة»، قائِلاً:

«وَالصَّوَابُ أَنَّ (الْجَوَابَ) يَكُونُ (**عَنِ**) الشَّيْءِ، لاَ(**عَلَيْهِ**)؛ فَيُقَالُ: (الأَجْوِبَةُ الْمُتَلاَئِمَة **عَنْ** فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَة)»!!!

---

(١) انْظُرْ (ص ٢٥٣-٢٦٣).

(٢)انْظُرْ (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٣) ولو حُذِفت إحدى نُقْطَتَيِ الْمُثَنَّاة الفوقِيَّة: لأصابَتْهُ **بكُلِّ تأكيد!!**

(٤) **وَهُوَ يَرْمِينِي فِي** (ص ٤١) -مِن «رفعِهِ!»- بِهِ!! **وَهُوَ مُبْطِلٌ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ باطِلِهِ وَبُطْلاَنِهِ!!**

❑ **هذا هو جوابي (عليه!):**

كَذَا قَال هَذَا المُسَيْكِين!!

وَهُوَ دَلِيلٌ -**مِنْ دَلاَئِلَ**!- عَلَى جَهْلِهِ الْمَكِين!!

لَقَدْ أَوْقَعَكَ بِالْجَهْلِ مَنْ أَوْقَفَكَ (!) عَلَى هَذِهِ الْفائِدَةِ النّادِرَةِ!

ما شاءَ اللَّه، لاَ قُوَّةَ إلاّ باللَّه...

أَعْمَى يَقُودُ (جَهُـولاً) لاَ أَبَـا لَكُـمُ ... قَدْ ضَلَّ مَنْ كَانَتِ العُمْيَـانُ تَهْدِيـهِ

... **وَإِلاّ**؛ فَأَنْتَ أَقَلُّ مِنْ أَنْ **تُفَكِّرَ** فِيهَا، وَلَوْ عَلَى وَجْهِهَا الْغَلَطِ -هَذَا-!!

وَإِنّي عَلَى مِثْلِ (**الْيَقِين**) أَنَّكَ عَلَى (**يَقِين**) بأَنَّ هَذَا هُوَ وَاقِعُكَ -**بيَقِين**-!!!

وأمَّا مَن (شيَّخوك).... فواللَّهِ: قد ظلموك!! -على وجهِ اليقين-!

وَالْجَوَابُ (**عَلَـــى**) ذاك الْهُرَاءِ؛ بِمَا يَلِي:

أَوّلاً: (مَصْدَرُ) الْمَعْلُومَةِ (!) -الْفَرِيدَة!-**قد يكونُ**!-والعلمُ عند اللَّهِ- كِتَاب «مُعْجَمِ الأَخْطاءِ الشّائِعَةِ» -لِلْعَدْنَانِيِّ-؛ وَكَلاَمُهُ فِيها صَحِيـحٌ جِـدّاً، وَلَكِـنْ؛ عَلَـى غَيْرِ ما **فَهِمَ** (الْمُسَوِّدُ) مِنْهَا، أَوْ **فُهِّمَهَا**!!

ذَلِكُمْ؛ أَنَّ كَلاَمَ الْعَدْنَانِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بـ (**الْجَـوَاب = عَـنْ = سُـؤَال**)، وَقَوْلُـهُ (قريب) مِنَ الصَوَاب -**بِلاَ إِشْكَال وَلاَ ارْتِيَاب**-...

وَلَكِنَّ الشّأْنَ فِيمَـنْ لَـمْ يَفْهَـمْ عَنْـهُ؛ **لِضِيـقِ عَطَنِـهِ، وَقِلَّـةِ فِطْنِـهِ**[1]، أَوْ وَلَعِـهِ بـالتَّعَصُّبِ وَالتَّخْطِئَـةِ -**وَلَـوْ بالْبـاطِلِ**!- كَصَاحِبِنـا (الْمُسَـوِّدِ)، أَوِ الْمُوصِــلِ إِلَيْــهِ الْمَعْلُومَةَ!! أَوْ هُمَا مَعاً -**بِالتَّعَالُمِ**-!

---

(١) انظر «القاموس المحيط» (ص ١٥٧٧).

ثانياً: تَعْدِيَةُ (الْجَـوَابِ) بـ (عَلَـــى) **صَحِيحَـةٌ جـدّاً**؛ إذَا كَـانَ الْجَـوَابُ (الْمُرادُ) لَيْسَ مُتَعَلِّقاً بـ (سُؤال) يُجاب (عَنْهُ)؛ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ بِمَعْنَـى: (**الـرَّدِّ**[١]، **الْمُنَاقَشَةِ، التَّعَقُّـبِ**)؛ فَهُوَ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ- يَحْمِلُ مَعْنىً آخَرَ، وَيَجُوزُ تَعْدِيَتُهُ بـ(في)، وَ(عَلَى)، وَ(لـ)... بل يجوزُ -**على قِلَّةٍ**- بـ(عن)[٢].

❑ **وهاكم أدلّته:**

ثالثاً: وَالأَدِلَّةُ عَلَى ما قُلْتُ كَثِيرَةٌ:

١- حَدِيثُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِـهِ» (٢١٦٦)، وَفِيهِ:

«..وَإِنَّا نُجَابُ (**عَلَيْهِمْ**)، وَلاَ يُجَابُونَ (**عَلَيْنَا**)..».

٢- كَلاَمُ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ[٣]:

«...أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **يُجِيبُ** (**عَلَى**) نَحْوِ ما يُسْأَلُ عَنْهُ».

نَقَلَهُ عَنْهُ الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٩٢).

٣- قَوْلُ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ -فِي «سُنَنِهِ» (٣٩٧٠)-:

---

(١) وقد وقَعَ هـو -هـدَاهُ اللّـهُ- فيمـا خطَّأَني بِـهِ!! كمـا سيأتي -قريبًـا- مِـن قولِـهِ: «... فأزمعتُ **الردَّ على** ما كتبَهُ..»!!

فهذا المعنى مثلُ ما بيَّنْتُ -تمامًا-..

(٢) وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١٨٠٩٥) ضِمْنَ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسّالٍ الْمُرَادِيِّ في (طَلَـبِ الْعِلْمِ) -قَوْلُهُ-:«وَأَجَابَهُ عَلَـــى نَحْوٍ مِنْ مَسْأَلَتِهِ»، وَفِي نُسْخَةٍ: «فَأَجَابَهُ عَنْ مَسْأَلَتِهِ»!

(٣) **وَحُجِّيَّةُ كَلاَمِهِ فِي اللُّغَةِ لاَ تَخْفَى عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ!**

وانظر «مناقب الشافعي» (٢/ ٤١-٥٩) للإمامِ البيهقي.

«وَمُجَاوَبَةً **عَلَى** قَوْلِكَ».

٤- كَلامُ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ في «الْمَجْمُوعِ» (٢٤/ ٣٤٩):

«**الْجَوَابُ** (**عَلَى**) هَذَا مِنْ وُجُوهٍ..».

وَفِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ» (ص ٢٤٩):

«**الْجَوَابُ عَلَى** قَوْلِهِمْ».

٥- (عُرْفُ الْمُؤَلِّفِينَ)[1]، وَصَنَائِعُهُمْ؛ مِنْ مِثْلِ أَسْماءِ الْمُؤَلَّفَاتِ التَّالِيَةِ، الَّتِي لَمْ يَلْتَزِمْ أَصْحابُها التَّعْدِيَةَ بِحَرْفِ (عَنْ):

- «الأجوبةُ الواردة **على** الأسئلةِ الوافدة»؛ للحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه اللهُ-[2].

- «الْجَوَابُ الصَّحِيح **لِمَنْ** بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيح»؛ لِشَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

- «الأَجْوِبَةُ الْفاضِلَة **للأَسْئِلَةِ** الْعَشْرَةِ الْكَامِلَة» -لِلْعَلاَّمَةِ اللَّكْنَوِيِّ-.

- «الأَجْوِبَةُ الْمَرْضِيَّة **فِيمَا** سُئِلَ عَنْهُ مِنَ الأَحادِيثِ النَّبَوِيَّة» -لِلْحافِظِ السَّخَاوِيِّ-.

- «الأَجْوِبَةُ الْعُرْفِيَّة **لِلْمَسَائِلِ** الصَّرْفِيَّة» -كَمَا في «اكْتِفَاءِ الْقَنُوعِ» (ص٤٦٩)-.

... وَكُلُّهَا مَطْبُوعَةٌ.

---

(١) قارنْ بِكَلامِ (الأَخِ) سَعْدِ الْحُمَيِّدِ -الْمُتَقَدِّمِ- (ص ٢٦٢-٢٦٣)! -وردِّي عليه-.

(٢) وهو مطبوعٌ في دار الصحابة للتراث/ مصر (سنة ١٤١٢هـ)، بتحقيق: أبي يحيى الفيشاوي.

ويُضافُ إليها:

– (الأجوبةُ **على** مسائلِ من «المحصول») -كما في «الدُّرر الكامنة» (٤/ ٢٩٩)-.

و:

– «الأجوبةُ المصريَّة **على** الأسئلة المغربيَّة» -للزُّرْقاني[1]-.

– «الأَجْوِبَةُ الْمُعَلَّلَةُ **فِي** الْمَسَائِلِ الْمُجَهّلَة» -كَمَا فِي «فِهْرِسِ مَخْطُوطَاتِ شِسْتَر بيتِي» (٣٨٤٧)-.

وَانْظُرْ «كَشْفَ الظُّنُونِ» (١/ ١٢)، و«البدر الطالع» (١/ ٣٣٠).

.... **وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَكَثِير!**

٧- ثُمَّ قَالَ (**الْمُسَوِّدُ**) -آخِرَ(ص١٨)-:

«وَحَتَّى لاَ يَغْتَرَّ مُغْتَرٌّ **بِهَذَا الرَّجُلِ** وَمَا يَكْتُبُ، وَحَتَّى لاَ يَنْخَدِعَ الْمُسْلِمُونَ بِهِ: رَأَيْتُ أَنَّ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ -**إِبْراءً لِلذِّمَّةِ وَنُصْحاً للأُمَّةِ**-بَيَانَ حال «الْحَلَبِيِّ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -**الَّتِي هِيَ مِنْ أَخْطَرِ قَضَايَا الْعَقِيدَةِ**-؛ فَأَزْمَعْتُ الرَّدَّ **عَلَى** مَا كَتَبَهُ -هُوَ- رُدّاً عَلَى فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ، **لَيْسَ** -وَاللَّهِ- **تَعَصُّباً لِلَّجْنَةِ**؛ فَلَسْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مِمَّنْ يَتَعَصَّبُ لِلرِّجَالِ دُونَ الْحَقِّ، وَلاَ دِفَاعاً عَنْهَا بِالْبَاطِلِ، **فَهُمْ بَشَرٌ مُعَرَّضُونَ لِلْخَطإِ**».

❑ **مَن المُغْتَرُّ المخدوعُ؟!**

فأَقُولُ:

---

(١) كما في «فهرس مخطوطات الجامعة الأردنية» (٤/ ٩٧).

وانظر (٤/ ١٦ و١٠٤) منه.

أَمَّا (**الاغْـتِرَارُ**)[١] -وَأَبْوَابُـهُ-، وَ(**الانْخِـدَاعُ**)[١] -وَأَسْـبَابُهُ- فالتُّهْمَـةُ فِيهِمَـا لِلْقُرَّاءِ: أَكْثَرَ مِـنْ كَوْنِهـا لِلْكَـاتِبِ؛ فَكَيْـفَ إِذَا كَـانَ الْمَذْكُـورُونَ هُـمُ (الْمُسْـلِمِينَ) -**بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ يَكْشِفُ وَيُبِينُ**-؟!

فَالْحَالُ أَشَدُّ وَأَنْكَى -يَا (عُقَلاَءَ) الْمُسْلِمِينَ-!

وَلَكِنْ؛ مَنْ طَعَنَ (**عُمُومَ = الأُمَّة**) بِالإِرْجاءِ؛ هَلْ يَبْعُدُ عَنْـهُ وَصْفُهـا بِـالبَلاَدَةِ وَالْغَبَاءِ؟!!

❑ **أين الحقُّ وأهلُه؟!**

- أَمَّا (إِبْراءُ الذِّمَّةِ، وَنُصْحُ الأُمَّةِ): فَبَابٌ مَفْتُـوحٌ، وَمَجَـالٌ مَفْسُـوحٌ؛ **ضِمْـنَ الضَّوَابِطِ الْمَرْعِيَّةِ، وَالشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ:**

فَلِمَاذَا لَمْ تُبْرِئْ ذِمَّتَكَ (!) مَعِيَ -**ابْتِدَاءً**-؟!

وَلِمَاذَا لَمْ تُقَدِّمْ نُصْحَكَ (!) لِي -**أَوَّلاً**-؟!

فَإِنْ كَابَرْتَ وَاسْتَكْبَرْتَ: فَانْشُرْ كِتَابَتَك، وَانْثُرْ كِنَانَتَك...

...وَلَكِنَّ (الأَكَمَة) هِيَ الْعَقَبَة!!

وَالنَّفْسِيَّةُ الظَّالِمَةُ هِيَ الْحِجَاب!!

نَعَمْ؛ هَذِهِ هِيَ (حَقِيقَةُ) الأَسْباب!

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَزْمَعْتُ **الرَّدَّ عَلَـى** مَـا كَتَبَـهُ -هُـوَ- رَدًّا عَلَـى فَتْـوَى اللَّجْنَـةِ الدَّائِمَةِ..»!

فَأَقُولُ: وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ -أَلْبَتَّـةَ-؛ فَـإِنَّ «رَدَّهُ» -هَـذَا- رَدٌّ عَلَـى «صَيْحَـةِ

---

(١) انظُرْ ما سَيأتِي (ص ٣٦٠).

نَذيرِ»! **لاَ «التَّحْذِيرِ»**، وَلاَ «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ» -مِنْ بَابِ أَوْلَى-!!

فَالْمُسَوِّدُ -هَدَاهُ اللَّهُ- لَمَّا لَمْ يَجِدْ مَادَّةً (!) يُسَوِّدُ بِهَا **قِرْطَاسَهُ**: فَرَّ (!) إِلَى مَجَالٍ آخَرَ يَشُدُّ بِهِ **بَأْسَه**، وَيُنْقِذُ بِهِ **راسَهُ**، و(يُقنعُ) بِهِ **نَاسَه!!**

... فَهُوَ -**حَقِيقَةً**- لَمْ يَرُدَّ عَلَى «الأَجْوِبَةِ»؛ وَإِنَّمَا تَلَمَّسَ المَعَاذِيرَ (!) -**مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا!!**-؛ بَحْثًا، وَتَفْتِيشًا، وَتَنْقِيبًا؛ لِيُنْهِضَ (الفَتْوَى) عَلَى قَدَمَيْهَا، وَيُقِيمَهَا عَلَى سَاقَيْهَا... بِالرَّبْطِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا (يَجِدُهُ) -**فِي فَتْشِهِ، وَبَحْثِهِ!**- مِنَ «الصَّيْحَةِ» -بِالخُصُوصِ!-، **لاَ «التَّحْذِيرِ»، وَلاَ «الأَجْوِبَةِ»!!**

وَهَذَا -مِنْهُ- (**مَسْلَكٌ مُزْرٍ**) فِي أَخْلاَقِ أَهْلِ الإِيمَانِ، وَآدَابِ أَهْلِ الإِسْلاَمِ، **الْتِوَاءً بِغَيْرِ حَقّ، وَالْتِفَافًا عَلَى أَهْلِ الحَقّ...**

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَيْسَ -وَاللَّهِ- تَعَصّباً لِلَّجْنَةِ؛ فَلَسْتُ -**وَلِلَّهِ الْحَمْدُ**- مِمَّنْ يَتَعَصَّبُ لِلرِّجَالِ دونَ الْحَقِّ، وَلاَ دِفَاعاً عَنْهَا بِالْبَاطِلِ؛ **فَهُمْ بَشَرٌ مُعَرَّضُونَ لِلْخَطَإِ...**»!

فَأَقُولُ:

☐ من أحكام (اليمين):

لَوْلاَ قَوْلُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّه عَلَيهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ؛ فَلْيَصْدُقْ، **وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ؛ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ؛ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ**»[1]: لَرَدَدْتُ عَلَيْكَ قَسَمَكَ؛ إِذْ إِنَّ (وَاقِعَكَ) يَنْقُضُهُ!

لَكِنْ رَضِينَا بِاللَّه، وَأَجْرُنا -إِنْ شاءَ اللَّهُ- عَلَى اللَّه...

---

(١) رَوَاهُ ابْنُ ماجه (٢١٠١) عَن ابْن عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.
وَحَسَّنَهُ شَيْخُنَا الإمامُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «صَحيحِ التَّرْغِيبِ» (٢٩٥١).

ولقد رَوَى البُخاريُّ (٣٤٤٤)، ومسلم (٢٣٦٨) عن أبي هريرةَ -رضيَ اللَّهُ عنه-، عن النبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، قالَ: «**رأى عيسى ابن مريمَ رجلاً يسرقُ، فقالَ لَهُ: أسرقتَ؟! قالَ: كلا؛ واللَّهِ الذي لا إلهَ إلاَّ هو؛ فقالَ عيسى: آمنتُ باللَّهِ، وكذَّبْتُ عيني**».

وسرقةُ الأفكار (!) أنكى مِن سرقةِ الدِّرهمِ والدِّينار!

وَالْمُنَاقِضُ لِنفْسِه: إثْمُهُ عَلَى نَفْسِه..

فَلْيَبُؤْ به!

ثُمَّ؛ هَلْ يَرْضُونَ مِنَّا ما (رَضِينَا) مِنْهُمْ؟!

أَمْ أَنَّهُمْ سَيَبُوؤُنَ بالإِثْمِ -مَرَّةً أُخْرَى!-؛ لِكَوْنِهِمْ بِهِ أَحْرَى؟!

❑ **نعم؛ علماؤنا بَشَرٌ:**

- أَمَّا أَنَّ [أَعْضاءَ] اللَّجْنَةِ: بَشَرٌ؛ مُعَرَّضُونَ لِلْخَطَإِ: **فَالْحَمْدُ للَّهِ** أَنَّها (صَدَرَتْ) -أخيرًا!- منكَ، **فَنطَقْتَها**، وَ**كَتَبْتَها**...

فَمَتَى عَرَفْتَ ذَلِكَ -أَيُّهَذَا الرَّجُلُ-؟!

مَا شَاءَ اللَّهُ! لا قوَّةَ إلاَّ باللَّهِ!!

وَهَلْ (وَاقِعُكَ) مُوافِقٌ لِقَلَمِكَ؛ **أَمْ مُفَارِقُهُ؟!**

وَاللَّجْنَةُ الْمُوَقَّرَةُ -بِأَعْضائِهَا الْكِرَامِ- أَجَلُّ مِنْ أَنْ تَحْتَاجَ إلى مِثْلِ هَذِهِ (**الشَّهَادَةِ = التَّزْكِيَةِ!**) -مِنْ مِثْلِكَ!- الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ لِلْقَدْحِ مِنْها إلى الْمَدْحِ -**لَوْ تَأَمَّلْتُ**-!!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤/ ١٩١):

«الأَقْوَالُ نَوْعَانِ:

- أَقْوَالُ ثابتَةٌ عَنِ الأَنْبِيَاءِ، فَهِيَ مَعْصُومَةٌ؛ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا حَقّاً؛ **عَرَفَهُ مَنْ عَرَفَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ...**

- **النَّوْعُ الثَّانِي**: مَا لَيْسَ مَنْقُولاً عَنِ الأَنْبِيَاءِ؛ فَمَنْ سِوَاهُمْ لَيْس مَعْصُوماً: **فَلاَ يُقْبَلُ كَلاَمُهُ، وَلاَ يُرَدُّ؛ إِلاَّ بَعْدَ تَصَوُّرِ مُرَادِهِ، وَمَعْرِفَةِ صَلاَحِهِ مِنْ فَسَادِهِ...**».

... وَمَا مُنَاقَشَتُنَا لِلَّجْنَةِ الْمُكَرَّمَةِ، وَأَجْوِبَتُنَا (**عَلَيْهَا**)؛ إِلاَّ انْطِلاَقاً مِنْ هَذَا الأَصْلِ؛ **وُصُولاً إِلَى الحَقِّ**، وَثَبَاتاً عَلَيْهِ، وَدَعْوَةً إِلَيْهِ...

فَافْهَمْ...

إِنْ كُنْتَ -يا هذا- تَفْهَم!؟

□ الانصياعُ للحقّ:

وَمِنْ أَدَلِّ كَلاَمٍ عَلَى ذَلِكَ -وأَبْيَنِهِ-: كَلاَمُ الْعَلاَّمَةِ الْمُجَدِّدِ الإِمَامِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ حَيْثُ قَالَ:

«**وَأَرْجُو أَنِّي لاَ أَرُدُّ الْحَقَّ إِذَا أَتَانِي، بَلْ أُشْهِدُ اللَّهَ، وَمَلاَئِكَتَهُ، وَجَمِيعَ خَلْقِهِ: إِنْ أَتَانَا مِنْكُمْ كَلِمَةٌ مِنَ الْحَقِّ؛ لأَقْبَلَنَّهَا عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَلأَضْرِبَنَّ الْجِدَارَ بِكُلِّ مَا خالَفَهَا مِنْ أَقْوَالِ أَئِمَّتِي، حَاشَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَإِنَّهُ لاَ يَقُولُ إِلاَّ الْحَقَّ**»[١].

٨- ثُمَّ ذَكَرَ الْمُسَوِّدُ (ص ١٩) (الأُمُورَ) الَّتِي (دَفَعَتْهُ!) لِكِتَابَةِ تَسْوِيدِهِ -هذا-؛ فَذَكَرَ مِنْهَا:

---

(١) «تاريخُ نَجْدٍ» (٢/ ١١)؛ لابنِ غنّام.

«١- أَنَّ ذَلِكَ مِنْ آخِرِ مَا كَتَبَهُ «الْحَلَبِيُّ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٢- حَتَّى يَتَبَيَّنَ لِلْقارِئِ الْكَرِيمِ حالُ «الْحَلَبِيِّ» فِي **بَتْرِ النُّصُوصِ، وَتَحْرِيفِ الْمُرادِ مِنها، وَعِنَادِهِ وَإِصْرارِهِ عَلَى الْباطِلِ، ورَوَغَانِهِ عَنِ الْحَقِّ**، فَهَذَا -كُلُّهُ- يَتَّضِحُ جَلِيّاً فِي رَدِّهِ الْمَذْكُورِ.

٣- أَنَّ **تَتَبُّعَ** جَمِيعِ ما أَلَّفَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ **يَطُولُ جِدّاً**، وَالْمَشَاغِلُ كَثِيرَةٌ، **وَالْعُمْرُ قَصِيرٌ**، وَطَالِبُ الْحَقِّ يَكْفِيهِ بَيانُ الْحَقِّ، **وَأَمَّا صَاحِبُ الْهَوَى؛ فَلاَ حِيلَةَ فِيهِ** -نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلاَمَةَ-.

٤-أَنَّ هَذَا الرَّدَّ -بِذَاتِهِ- **قَدْ أَوْجَدَ عِنْدَ بَعْضِ الْفُضَلاءِ نَوْعاً مِنَ الشَّكِّ وَالرَّيْبِ فِي صِحَّةِ فَتْوَى اللَّجْنَةِ**، وَأَنّها قَدْ **تَحامَلَتْ** عَلَى «الْحَلَبِيِّ»، **وَحَمَّلَتْ كَلاَمَهُ ما لا يَحْتَمِلُ**»!

❑ آخِرُ المطاف:

فَأَقُولُ:

- أَمّا أُولَى (أُمُورِهِ!)؛ **فَفِيها تَلْبِيسٌ**؛ فَقَدْ قَالَ: (مِنْ آخِرِ مَا كَتَبَهُ الْحَلَبِيُّ...)، وَلَمْ يَقُلْ: (**آخِرُ**...!!)؛ لأَنَّهُ يَعْلَمُ (جَيِّداً) أَنِّي نَشَرْتُ -بَعْدَهُ- **الطَّبْعَةَ الثّانِيَةَ** مِنْ كِتَابِي «**التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة؛ فِي تَأْصِيلاَتِ الإمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِي مَسائِلِ الإيمَانِ وَالرَّدّ عَلَى الْمُرْجِئَة**»!!

فَكَيْفَ (يُمَرِّرُ) تَلْبِيسَهُ، وَ(يُمَوِّهُ) تَدْلِيسَهُ -**بِأَقَلِّ جُهْدٍ!**- حَتَّى يَنْأَى بِنَفْسِهِ (!) عَنِ النَّقْدِ، وَيُبْعِدَهَا عَنِ الرَّدّ[1]؟!

---

(١) وتشويشُهُ على «التعريف والتنبئة..» -في طبعة «الرفع»- الثانية (٦٧-٦٩): =

...فأَقْحَمَ (مِنْ) -زَائِدَةً!-؛ لأَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ هَادِيَهُ، وَلاَ رائِدَه!

وَذَلِكَ مِنْهُ -كُلُّهُ- تَضْيِيعٌ وَتَمْيِيعٌ:

- **تَضْيِيعٌ لِلْحَقِّ** الْوَاضِحِ الْجَلِيِّ، الَّذِي لاَ يَشْتَبِهُ إلاَّ عَلَى مَنْ لاَ يُرِيدُ الْحَقَّ.

وَلَيْسَ (الْمُسَوِّدُ) بَعِيداً (!) عَنْ هَذَا الصِّنْفِ -جِدّاً-!!

- **تَمْيِيعٌ لِلْمَسأَلَةِ** وَوُجُوهِهَا؛ وَذَلِكَ بإبْعادِ (الْمُنْصِفِينَ) مِنَ الْقُرَّاءِ **عَنِ الْمَرْجِعِ الَّذِي فِيهِ تَقْرِيرُ الْحَقِّ، وَنَقْضُ نَقِيضِهِ..**

□ بين «التعريف»، و«الرفع»:

وَلَقَدْ قُلْتُ -فِي (ص ١٩٠)-مِمَّا تَقَدَّمَ-وَأُكَرِّرُهُ هُنَا-**لِيَثْبُتَ وَيَرْسَخَ**-:

«لَوْ أَنَّ غِلاَفَ «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَةِ» نُزِعَ! وَوُضِعَ مَكَانَهُ غِلاَفٌ آخَرُ: لَكَانَ الْمُحْتَوَى -بِالْغِلاَفِ الْجَدِيدِ- أَبْلَغَ رَدٍّ وَأَقْوَاه: نَقْضاً لِسَائِرِ مَا شَغَبَ بِهِ مُسَوِّدُ «رَفْعِ اللائِمَةِ» -مُتَابِعًا لِهَوَاهُ-!! -مِمَّا هَوِيَهُ وَتَمنّاه!-.

وَكَأَنَّهُ (!) -بَلْ: إِنَّهُ!- مِنْ أَجْلِ ذَا مَوَّهَ مُسَوِّدُهُ(!) عِنْدَ ذِكْرِهِ «التَّعْرِيفَ وَالتَّنْبِئَةَ» -عَلَى وَجْهِ الطَّيَرَانِ!!-، وَلَمْ يَحْفِلْ بِهِ، وَلَمْ يَرْفَعْ نَظَرَهُ إِلَيْهِ!!

بَلْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ لَهُ (!) إلاَّ لِيَصْرِفَ الأَنْظَارَ عَنْهُ...

اللَّهُمَّ هُدَاكَ..».

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ (آخِرَ) مَا كَتَبْتُ: يُوَضِّحُ -تَمَاماً ما **قَدْ يُشْكِلُ**- مِمَّا قَبْلَهُ- مِمَّا كَانَ (مِنْ آخِرِ) مَا كَتَبْتُ..

فَلِمَ التَّهْوِيشُ وَالتَّشْوِيه، وَالتَّمْوِيهُ بِلاَ تَنْبِيه؟!

= خاوٍ على عرشِهِ -كما تقدَّم- (ص ١٠٧-١٢٦).

وَمِمَّنْ:

... مِنْ (مُسَوِّدٍ) لاَ فَطِنٍ، وَلاَ نَبيه!!

- أَمّا ثانِي (أُمُورِهِ) مِنْ دَعْوَى:

- بَتْرِ النُّصُوص.

- وَتَحْرِيفِ الْمُرَادِ مِنْها...

❑ **النصوص بين (النقل)، و(البتر)**[1]:

فَالْكَلاَمُ فِي ادِّعاءِ (بَتْرِ النُّصُوصِ) وَجْهُهُ مَا يَلِي:

إنَّ النَّقْلَ الْمُعْتَدَّ بِهِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ هُوَ **النَّقْلُ الْمُنْضَبِطُ مَعْنَاهُ**، الْمُتَكَامِلُ مَبْنَاهُ.

وَكُلُّ نَقْصٍ -أَوْ نَقْضٍ- لِهَذَا الْمَبْنَى، أَوْ ذَاكَ الْمَعْنَى: فَهُوَ الْبَتْرُ **الْمَذْمُوم**، وَالْحَذْفُ **الْمُسْمُوم**، وَفَاعِلُهُ **هُوَ الْمَلُومُ الْمَلُوم**..

وَإنْ كَانَ النَّقْلُ عَلَى وَجْهِ **الاِخْتِصَار**، مَعَ التَّنْبِيهِ لِلأَنْظَار -دُونَ تَغْيِيرٍ لِلأَفْكَار-: **فَهَذَا صَنِيعٌ لاَ يُذَمُّ، وَفِعْلٌ يُتَّبَعُ وَيُؤَمُّ**..

أَمّا إذَا كَانَ النَّقْلُ -مَثَلاً- **حَذْفاً لاِسْتِثْناء**[2]، أَوْ نَقْصاً مِنْ جُمْلَةِ بِنَاء، أَوْ مَحْضَ انْتِقَاء -**ظَاهِراً بِجَلاَء**[3]-: فَهُوَ صَنِيعُ **أَهْلِ الْبَاطِلِ، بِالرَّأْيِ الْعَاطِلِ**..

---

(١) وَلَمَّا أصابَ مسوِّدَ «الرفع..» شيءٌ مِن هذا النَّقدِ لبعضِ فعائلِهِ (!): **صارَ يُؤَصِّلُ** (!) **في تبيانِ (وجوهِ) معنى التَّحريفِ، والبَتْرِ!!**

وقبلَ ذلك: كان يتَّهمُ ويرمي!!

(٢) قارن بكتابي «التبصير..» (ص ٣٩-٤٠).

(٣) وَفِي (مَعْنَى) ذَلِكَ يَقُولُ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ» (ص ٣٩): «**كُلُّ كَلاَمٍ مُحْكَمٍ** =

وَلَوْ نَظَرْنا -مَثَلاً- فِي طَرِيقَةِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ: لَرَأَيْنا **الإِسْهَابَ** أَبْرَزَ مَعالِمِهَا، **وَالتَّفْرِيعَ** أَظْهَرَ أَمَاراتِهَا، **وَالتَّطْوِيلَ** أَكْثَرَ طَرائِقِهَا...

فَمَاذَا يَصْنَعُ مَنْ يُرِيدُ -**بِالْحَقِّ**- بَعْضَ كَلاَمِهِ -هَذَا-، لاَ كُلَّهُ؟!

هَلْ يَنْقُلُ عِشْرِينَ صَفْحَةً؛ مِنْ أَجْلِ سَبْعَةِ أَسْطُرٍ؟!

هَلْ يُورِدُ خَمْسَ عَشْرَةَ صَفْحَةً؛ مِنْ أَجْلِ سَطْرَيْنِ؟!

❑ مُباهلة للمرّة الثالثة:

... فَالْعِبْرَةُ -إِذَنْ- لَيْسَتْ **بِكَمِّيَّةِ** النَّقْلِ وَعَدَدِهِ،وَإِنَّمَا **بِكَيْفِيَّتِهِ** وَمَاهِيَّتِهِ...

وَإِنِّي أُبَاهِلُ عَلَى هَذِهِ -وَمَا يَلِيها!-بِانْشِراحِ صَدْرٍ، وَاطْمِئْنَانٍ- كَمَا أُبَاهِلُ عَلَى غَيْرِهَا:

إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى عَلَيَّ بِالْبَتْرِ وَالْحَذْفِ[1]: كاذِبَةً؛ **فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِ**..

=إِذَا بُتِرَ تَغَيَّرَ مَعْناهُ..»!!

وَهُوَ مُحِقٌّ -هَذِهِ الْمَرَّةَ!-!

وَانْظُرْ -مِثَالاً عَلَيْهِ- مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي «التَّحْذِير» (ص ٨٨ - الطبعة الثانية).

(١) **فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ: الْعَكْسَ؟! فَالْمُتَّهِمُنِي بِالْبَتْرِ؛ هُوَ: الْبَتَّار، بَلْ هُوَ الْمُحَرِّفُ الْمَكَّار..**

فَلَقَدْ كَتَبَ إِلَيَّ بَعْضُ إِخْوانِي طَلَبَةِ الْعِلْمِ -فِي الْكُوَيْتِ- عَلَى طُرَّةِ «رَفْعِ اللاَّئِمَةِ» -بِخطِّهِ-ما نَصُّهُ-:

«لَقَدْ وَقَعَ الْمُؤَلِّفُ بِمَا اتَّهَمَ بِهِ الشَّيْخَ عَلِيّاً الأَثَرِيَّ، وَلَهُ طُرُقٌ فِي بَتْرِ النُّصُوصِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ بَتْرَ نَصٍّ قَالَ:«إِلَى أَنْ قَالَ...»؛ حَتَّى لاَ يُنْتَقَدَ!!

وَإِلَيْكَ مَوَاضِعَ بَتْرِ النُّصُوصِ: (ص ٢٣-٣٢-٣٥-٥١-٥٢-٥٥-٦٩-٧٣)!! =

وَإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى مُوافِقَةً لِلْوَاقِعِ: **فَاللَّعْنَةُ مُصِيبَةٌ مَنْ وَافَقَ وَاقِعَهَا..**

فَهَلْ تَقْوَى -**بِغَيْرِ تَقْوَى!**- عَلَى هَذِهِ الْمُبَاهَلَةِ الأَقْوَى؟!

وَإِلاَّ:

فَاسْكُتْ!

.... **اُسْكُتْ!**

❏ النصوص بين (الفهم)، و(التحريف):

- أَمَّا (تَحْرِيفُ الْمُرَادِ)؛ **فَأَقُولُ فِيهِ:**

هَلْ يَلْزَمُ كُلَّ نَاقِلٍ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْعِبًا (**عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ**) مُرَادَ الْمَنْقُولِ عَنْهُ، وقَصْدَهُ؟!

أَمْ أَنَّ هَذَا هُوَ الأَصْلُ؛ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ؟!

ثُمَّ:

إِذَا تَخَلَّفَ؛ هَلْ هُوَ -فِيمَن يَقَعُ مِنْهُ (**شَيءٌ**) مِنْ ذَلِكَ- **تَعَمُّدٌ** للتَّحْرِيفِ -لُزُومًا-؟!

أَمْ أَنَّهُ مِنَ الْمُمْكِنِ وُقُوعُ ذَلِكَ -فَلْتَةً-؟!

فَلْيُصَوَّبِ الْمُخْطِئُ - **إِنْ كَانَ مُخْطِئاً حَقّاً**-؛ فَإِنْ قَبِلَ؛ فَالْحَمْدُ للَّهِ، وَإِنْ عَادَ؛ **فَلْيُزْجَرْ وَلْيُنْقَضْ** ...

= وَهُنَاكَ نُصُوصٌ تَوْضِيحِيَّةٌ، أَوْ عَزْوٌ لِلشَّيْخِ عَلِيٍّ -مُهِمٌّ- يُهْمِلُهُ الْمُؤَلِّفُ (الدُّوسَرِيُّ) !! (ص ٢٧،٣٩)».

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً.

وقد تقدَّمَ -وَسَيَأْتِي- بَيَانُ جُلِّ ذَلِكَ -إنْ شاءَ اللَّهُ-.

وَعلَيْهِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَخْطأَ فِي فَهْمِ عِبَارَةٍ -مَا-، أَوْ نَقَلَ عن إمَامٍ -مـا- مـا فَهِمَهُ عَنْهُ -أَوْ مِنْهُ-ولَوْ غَلَطاً-: يُسَمَّى: (مُفْتَرِيًا)، أَوْ: (كَاذِبًا)، أَوْ: مُتَقَوِّلاً...

وَمِنْ ذَلِكَ: كَلامُ شَيْخِ الإِسْلاَمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّـابِ -رَحِمَـهُ اللَّـهُ- فِـي بَعْضِ مُرَاسَلاَتِهِ، وَمُكَاتَبَاتِهِ؛ حَيْثُ قَالَ -مُخَاطِباً بَعْضَ (مُخَالِفِيهِ)-:

«... وَإِنْ كُنْـتَ -إِذَا نَقَلْـتُ لَـكَ عِبَـارَاتِ الْعُلَمَـاءِ- عَرَفْـتَ أَنِّـي لَـمْ أَفْهَـمْ مَعْنَاهَا، وَأَنَّ الَّذِينَ نَقَلْتُ كَلاَمَهُمْ أَخْطأُوا، وَأَنَّهُـمْ خَـالَفَهُمْ أَحَـدٌ مِـنْ أَهْـلِ الْعِلْـمِ؛ فَنَبِّهْنِي عَلَى الْحَقِّ، وَأَرْجِعُ إِلَيْهِ -إِنْ شاءَ اللَّهُ-تَعَالَى-»[1].

... فَكَيْفَ الْحَالُ فِينَا؛ وَنَحْنُ -وَاللَّهُ شَاهِدٌ- (مُؤَالِفُونَ)، **مُؤْتَلِفُونَ**؟!

❑ الغَلَطُ على الأئمة:

وذاكَ الْفَهْمُ - **الَّذِي قَدْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ** - أَحْيَانًـا!- يُسَـمِّيهِ مُحَقِّقُـو أَهْـلِ العِلْمِ -كَشَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي تصَانِيفِهِ-: (**غَلَطًا عَلَى الأئِمَّـةِ**)[2]؛ وَقَـدْ ذَكَـرَ

---

(١) «تاريخُ نَجْدٍ» (٢/ ٩٧) لابْنِ غَنّام.

(٢) وفي فهـارس «المدخـل المُفَصّـل» (٢/ ١١٩٠) للشـيخ بكـرِ أبـو زيـدٍ -عافـاهُ اللّـهُ، وسدَّدَهُ- العزوُ إلى كتاب: **«كشف الجُلّة عن الغَلَط على الأئمّة»**...

تنبيهٌ: وفي هذا الموضعِ -مِنَ الفهرسِ- عزوٌ إلى موضعينِ مِنَ الكتابِ! لم أرَ في أيٍّ منهمـا المُراد!!

ثـم راجعـتُ فهـارس كتـاب «معجـم مصنَّفـات الحنابلـة» (٨/ ٣٨٤-٣٨٥) -للدكتـور عبد اللّه الطريقي- **فلم أجدْ له أثرًا**.

ثُـمَّ **تنبَّهـتُ** (!) إلى أنَّ الرقمـين المذكوريـن إنَّمـا همـا للكتـاب الـذي قبلَـهُ: «الكشــف والبيان...»!!!

واللّهُ أعلمُ.

=

مِنْهُ -فِي كُتُبِهِ وتصانيفِهِ- **أَلْوَانًا وَأَصْنَافاً**...

وَلَمْ نَرَ لَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي جُلِّ مَا قَالَ -**مَعَ تَنْبِيهِهِ، وَبَيَانِهِ**- **طَعْنًا بِالْغَالِطِ، أَوِ اتِّهَاماً لَهُ فِي نِيَّتِهِ**، أَوِ ادِّعَاءً عَلَيْهِ **بِالتَّحْرِيفِ، أَوِ الافْتِرَاءِ، أَوِ الْكَذِبِ**:

فَهَا هُوَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٧/ ٢٢٣) يُنَبِّهُ عَلَى بَعْضِ (الْغَلَطِ عَلَى الصَّحَابَةِ)..

وَفِي (٢٠/ ٣٠٠): (**غَلَطٌ** عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ)..

وَفِي (٢٥/ ٢٢١): (**غَلَطٌ** عَلَى مَالِكٍ)..

وَفِي (٣٥/ ٥٣): (**غَلَطٌ** عَلَى أَحْمَدَ).

... وَهَكَذَا.

فَأَيْنَ صَنَائِعُ الْمُتَجَرِّئِين؛ مِنْ هِدَايَةِ النّاصِحِين -كَهَذَا (**الْمُسَوِّدِ**) غَيْرِ الأَمِينِ!-[1]؟

❑ نعم؛ غير مُستغرَب:

وَلَكِنْ؛ كَمَا قُلْتُ -**وَأَقُولُ، وَسَأَظَلُّ أَقُولُ!**-: مَا أَتَى مِنْ **مَعْدِنِهِ لاَ يُسْتَغْرَبُ!!**

أَمّا ثَالِثُ (أُمُورِهِ) -**تَعَلُّلاً بِكَثْرَةِ الْمَشَاغِلِ**[2]، **وَقِصَرِ الْعُمُرِ!!!**-:

= ثم وقفتُ على الصَّوابِ -**بحمدِ اللَّهِ**-؛ فهو في (١/ ١٢٠) -منه-، وهو كتابٌ مِن تأليفِ الشيخ بكر -نفسِهِ- أشارَ إليه؛ **ذاكرًا مُجْمَلَ فحواهُ ومُحتواهُ.**

تنبيهٌ ثانٍ: في «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ١٧٠) إشارةٌ علميّةٌ مِن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ حولَ صنائعِ بعضِ (**أهلِ الأهواء**) **مِنَ التَّحريفِ، والتَّزييفِ**...

(١) وفي كتاب «المدخل المفصَّل..» (١/ ١١٩-١٢٦) -للشيخِ بكر أبو زيد-عافاهُ اللَّهُ، وسدَّدَهُ- فصلٌ بعنوان: (**التوقّي مِنَ الغَلَطِ في نقلِ المذهبِ، وأسبابِ الغَلَط**)...

فأين دعاوى **التَّحريفِ والتَّزييف** -على افتراضِ الغلَطِ **المُدَّعى**-؟!

(٢) **وَلَوْ قُلِبَتِ (الْغَيْنُ): كَافًا؛ لَكَانَتْ أَدَلَّ عَلَى واقعهِ (!) الذي بين أيدينا!!**

فَهُوَ -مِنْهُ- (تَمْوِيــهٌ) عَلَى قُرَّائِـهِ = الجَاهِلِينَ بِحَالِـهِ: أَنَّـه -**ما شاءَ اللَّهُ**- قَائِمٌ (!) **بِهُمُومِ المُسْلِمِينَ فِي العَالَمِ**، وَأَنَّـهُ مَشْغُولٌ **بِمَشَاكِلِهِمْ** (!)، وَمُشْكِلاَتِهِمْ -وَ....(**مَشْكَلَتِهِمْ**)!-!!

نَعَمْ؛ هُوَ كَذَلِكَ -**فِي الأَخِيرَةِ**!-، وَالدَّلِيلُ حَاضِرٌ!!! **بِصُورَةٍ مَرِيرَةٍ**-!

... وَلاَ أَقُولُ لَهُ -**بِحَقٍّ**- إلاّ مَا قَالَهُ هُوَ -بِغَيْرِ حَقٍّ-:

(**وَأَمّا صاحِبُ الْهَوَى: فَلاَ حِيلَةَ فِيهِ -نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلاَمَةَ-**)!!

نَعَمْ؛ **فَالْهَوَى شَدِيدٌ حَرُّهُ، مُظْلِمٌ مَمَرُّهُ، مُهْلِكٌ مَقَرُّهُ**؛ فَلَوْ كَانَ (الْمُسَوِّدُ) مِنْ غير أَهْلِهِ -وَذَوِيهِ- لَكَانَ مِنْهُ **عكسُ** هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ..

❑ نقيض، وتحريض:

بَلْ لَتجَاوَبَ -**عَلَى الأَقَلِّ**!- مَعَ تَوْجِيهَاتِ مَعَالِي الأُسْتاذِ الشَّيْخِ صالِحِ الْفَوزَان -**الهادئةِ، الْهَادِيَةِ**-في تقريظِهِ له- بـ (جَمْعِ الْكَلاَمِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُخْتَلِفِ الْكُتُبِ، حَتَّى يَتَّضِحَ الْمَقْصُودُ، وَيُرَدَّ بَعْضُ الْكَلاَمِ إِلَى بَعْضٍ)..

بَلْ عَمِلَ (الْمُسَوِّدُ) بالنَّقِيضِ!! فَقَد:

(اكْتَفَى بِنَقْلِ طَرَفٍ، وَتَرَكَ الطَّرَفَ الآخَرَ؛ مِمَّا سَبَّبَ سُوءَ الْفَهْمِ، وَالنِّسْبَةَ لِلْقائِلِ مَالَمْ يَقْصِدْه)[1]!!!

وَسَيَأْتِي عَلَى ذَلِكَ الأَمْثِلَةُ الْوَافِيَةُ؛ جَوَابًا (عَلَى) شُبُهَاتِهِ الْهَاوِيَةِ الْمُتَهَاوِيَةِ -بِمَنِّهِ وَتَوْفِيقِهِ-سُبْحَانَهُ-.

أَمّا رَابِعُ (أُمورِهِ):

---

(١) مِن كلامِ الشيخِ الفوزان -أَيْضًا-.

... فَهُوَ أَوْضَحُهَا..

وَأَصْرَحُهَا..

وَأَظْهَرُهَا..

وَأَصَحُّهَا..

وَأَجْلاَهَا..

وَأَوْلاَهَا..

وَأَعْلاَهَا..

وَأَدْيَنُهَا..

وَأَتْقَاهَا..

وَأَخْشَاهَا..

... وَهُوَ أَنَّ كِتَابِي «الأَجْوِبَةَ الْمُتَلاَئِمَةَ»: (**قَدْ أَوْجَدَ عَنْدَ بَعْضِ (الْفُضَلاَءِ) نَوْعًا مِنَ الشَّكِّ وَالرَّيْبِ فِي صِحَّةِ فَتْوَى اللَّجْنَةِ...**) إِلَى آخِرِ مَا قَالَ!

❑ **نعَم؛ هذا هو الكلام:**

وَهَذَا مَرْبَطُ الْفَرَسِ -كَمَا يُقَالُ-!

فَالْفُضَلاء -هَؤُلاَء- لَيْسُوا مِمَّنْ (**يَسْهُلُ**) التَّلْبِيسُ عَلَيْهِمْ، أَوِ الْعَبَثُ فِي عُقُولِهِمْ، فَضَلاً عَنِ التَّغْيِيرِ لأَفْكَارِهِمْ!

بَلْهَ أَنْ يَكُونُوا وَاقِعِينَ تَحْتَ حَمَأَةِ (**الاِغْتِرَارِ**)[1]، وَمُنْجَرِّينَ وَرَاءَ سَرَابِ (**الاِنْخِدَاعِ**)[1]!!

---

(١) انْظُرْ (ص ٣٤٨)، وقارن بما تقدَّم (ص ٢٧٨).

فَهُمْ (فُضَلاَءُ)...

وَ-يَقِينًا- هُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَرْمُوقِينَ؛ فَلَيْسَ فَاضِلاً مَنْ يَكُونُ جَاهِلاً؛ أَوْ -عَلَى الأَقَلِّ- يَكُونُ فَضْلُهُ فِي غَيْرِ عِلْمٍ، وَلاَ بَحْثٍ، وَلاَ مَسْأَلَةِ خِلاَفٍ، وَلاَ نَظَرٍ فِي أَدِلَّةٍ..

❑ **تنقيح المقام:**

فَالْقَضِيَّةُ -إِذَنْ- لَيْسَتْ مَحْصُورَةً (!) فِي (عَلِيٍّ)،وَلاَ (فُلاَن)؛ لاَ فِي (الأُرْدُنِّ)، وَلاَ فِي (الشَّام)!!

فَلِمَ -إِذَن- الْمَلاَم؟!

وَفِيمَنْ -حَقِيقَةً- الْكَلاَم؟!

وَلِمَ لاَ تَجْرُؤُ - أَوْ: **تَجْرُؤُونَ!**- عَلَى الإِفْصَاحِ فِي (الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَام)[1]؟!

أَمْ أَنَّهُ مَحْضُ اتِّهَام؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَلِمَ (**يُسْتَهْدَفُ!!**) وَاحِدٌ -**وَحْدَهُ!**- بِالسِّهَام؟!

(أَمْ أَنَّ حَائِطِي (!) قَصِيرٌ، سَهْلُ التَّسَلُّق!! فِي الوَقْتِ الَّذِي لاَ تَقوى فِيهِ على حَائِطِ غَيْرِي -وَلَوْ اشْرَأْبَبْتَ عَلَيْهِ- وَأَكْثَرْتَ التَّعَلُّق؟!)[2]

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ -**عِنْدَي**- أَنَّ اعْتِرَافَ (الْمُسَوِّدِ) بِهَـذِهِ **الْحَقِيقَةِ**[3] -الْمُـرَّةِ-

---

(١) وَمِنَ الفَوَائِدِ: أَنَّ مَسَائِلَ (الإِيمَانِ وَالكُفْرِ) تُسَمَّى عِنْدَ أَهْلَ العِلْمِ: (**مَسَائِلَ الأَسْمَاءِ وَالأَحْكَامِ**).

انظر الفصلَ الأوَّلَ مِن كتابي: «**العقيدةِ الوَسَطيَّة في المسائلِ الإيمانيَّة**».

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٥١)!

(٣) **وَهُوَ مُلْتَقٍ بِهَذَا الاِعْتِرَافِ مَعَ (الأَخِ) سَعْدٍ = السَّابِقِ بِالاِعْتِرَاف، وَالنَّاصِبِ** =

سَيَكُونُ -**بَعْدَ حِينٍ**- بابَ قَلَقٍ لَه، وَانْزِعَاجٍ وَوَلَه!!

وَإِنِّي (أَشْعُرُ) -جِدًّا- **أَنَّهُ (سَيَتَمَنَّى) لَوْ لَمْ يَكْتُبْ هَذِهِ السُّطُور**؛ فَإِنَّهَا كَشْفٌ لِحَقِيقَةِ **(الشُّعُور)**، وَخَبِيئَةِ **الصُّدُور**!!

وَلَكِن؛ اصْبِرْ - **أَيُّهَذَا الرَّجُلُ**-: فَمَا سَيَأْتِي سَيَكُونُ أَقْضَى، وَأَمْضَى؛ **وَإِنَّ فِي الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ لأَحْرَارًا**...

وَإِنْ كُنْتَ رِيحًا؛ فَقَدْ لاقَيْتَ إِعْصَارًا..

□ وأخيرًا:

«أَسْأَلُ اللَّهَ -تَعَالَى- أَنْ يُوَفِّقَنَا وَإِخْوَانَنَا لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى، وَأَنْ يَجْعَلَ جَمِيعَ أَعْمَالِنَا خالِصَةً لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوافِقَةً لِشَرْعِهِ»[1].

□ □ □ □ □

= **لِلْخِلاَف**!!

فَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٧٧-٢٨١)، وارْبِطْهُ مَعَ مَا هُنَا...

(١) مقدِّمة «رَفْعُ اللائِمَةِ» (ص ١٩)!

- كَلِمَةٌ لا بُدَّ مِنْهَا -

...وَإِذْ قَدِ انْتَهَيْتُ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَى تَقَارِيظِ الشَّيْخَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ، **وَثَالِثِهِمَا (الأَخِ) -سَالِفِ الذِّكْرِ-**، وَكَذَلِكَ -أَيْضاً- مُقَدِّمَةِ (مُسَوِّدِ) «رَفْعِ اللائِمَةِ»:

وَجَبَ عَلَيَّ -لِزَامًا- بَيَانُ حَقِيقَةٍ مُهِمَّةٍ؛ لاَ يَجُوزُ **تَجَاوُزُهَا**، وَلاَ يَنْبَغِي الْبَغْيُ **بِعَدَمِ ذِكْرِهَا**؛ فَأَقُولُ:

❑ **مِن منهجِ السلف:**

مِنْ هَدْيِ السَّلَفِ (الصَّالِحِينَ) قَوْلُهُمْ:

«ما بَلَغَنِي عن أخٍ لي مكروهٌ -قطُّ- إلاَّ كانَ إسقاطُ المكروهِ عنه أَحبَّ إليَّ مِن تحقيقِهِ عليه، فإنْ قال: «لم أَقُلْ»؛ كان قولُهُ: «لم أَقُلْ» أَحَبَّ إليَّ مِن ثمانيةٍ يشهدونَ عليه»[1].

---

(١) رَوَاهُ الْحَرَّانِيُّ فِي «تاريخِ الرَّقَّةِ» (ص ٢٥) مِن قولِ الإمامِ الثِّقةِ الجليلِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وقد علَّقتُ على هذا **الأثرِ السَّلفيِّ الجليلِ** في مقدِّمتي على كتابِ «الفارق بين المصنِّف والسَّارق» (ص ٢٩ - **سنة ١٤١٠هـ**) - للسيوطي - بقولي:

«هذه هي حقيقةُ **القلبِ الكبيرِ** تجاه المخطئِ بحقٍّ، فكيفَ ببعضِ **أبناءِ هذا العصرِ** الذينَ يُواجهونَ مَن توهَّموا فيهم الغَلَطَ نتيجةَ ظنٍّ سيِّئٍ؟! **فتراهم يُشيعونَ التُّهَم**، ويُبَعْثِرونَ الادِّعاءاتِ؛ **مِن غيرِ تثبُّتٍ، أو تأنٍّ، أو حُسْنِ ظنٍّ!**».

وَإِذْ يُؤَصِّلُ السَّلَفُ الصَّالِحُونَ **هَـذِهِ الـدُّرَرَ** -وَمَثِيلاَتِهَـا- فَلِكَوْنِهِـمْ يُطَبِّقُـونَ عِلْماً وَعَمَلاً -**لاَ دَعْوَى وَادِّعَاءً!**- الْمَعْنَى الْحَقَّ لِقَوْلِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ-: «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ**»!

❑ مقارنةٌ بين (اليقين)، و(الظنّ):

فَلْنُقَارِنْ -إِذَنْ-:

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: عَقِيدَتُنَا **سَلَفِيَّةٌ** نَقِيّة..

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -**فِينَا!**-: لاَ؛ بَلْ أَنْتُمْ **مُرْجِئَة** رَدِيَّة!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: الإِيمَانُ عِنْدَنَا: **قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ** -**يزيدُ وينقصُ**-.

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -**فِينَا!**-: لا؛ بَلْ هُوَ -عِنْدَكُمْ- **قَلْبِيٌّ** -حَسْبُ-!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: الْكُفْرُ لَهُ أَسْبَابٌ: **قَوْلٌ، وَفِعْلٌ، وَاعْتِقَادٌ**.

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -**فِينَا!**-: لا؛ بَلْ هُوَ -عِنْدَكُمْ- **فِي الْقَلْبِ** -فَقَطْ-!

- **نَحْـنُ نَقُـولُ -لَهُـم-**: الْكُفْـرُ **أَنْـوَاعٌ**: اسْتِحْلاَلٌ، وَجُحُـودٌ، وَإِعْـرَاضٌ، وَاسْتِهْزَاءٌ، وَشَكٌّ، وَامْتِنَاعٌ....

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -**فِينَا!**-: لا؛ بَلْ (أَنْتُمْ) **تَحْصُرُونَهُ** بِالتَّكْذِيبِ وَالْجُحُودِ!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: الْخِلاَفُ (قَدْ) يُكُونُ أَعْلَى مَا فِيهِ: **اخْتِـلاَفُ تَعْبِـيرٍ**، أَوْ لَفْظٍ..

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -**فِينَا!**-: لا؛ بَلِ **اخْتِـلاَفٌ (عَقَـائِدِيٌّ)**؛ نَحْـنُ وَإِيّـاكُمْ -فِيـهِ- عَلَى طَرَفَيْ نَقِيضٍ!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ **خَطَرٌ عَظِيمٌ**: يَتَرَدَّدُ فَاعِلُهُ بَيْنَ الْكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، وَالْفِسْقِ..

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ **تُهَوِّنُونَ** مِنْ قَضِيَّةِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: هَذَا مَا **(فَهِمْنَاهُ)** مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي (نَقَلْنَاهَا) عَنِ الأَئِمَّةِ..

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ **(تَبْتُرُونَ)** النُّقُولَ، وَ**(تُحَرِّفُونَ)** الْمَعَانِي!

- **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-**: هَذِهِ **عَقِيدَتُنَا**، وَهَذَا دِينُنَا...

وَ(هُمْ) يَقُولُونَ -فِينَا!-: لا؛ بَلْ أَنْتُمْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لكنَّكم **(تُمَوِّهُون)**، وَ(تَرُوغُون)!

... **نَحْنُ نَقُولُ -لَهُم-: اللَّهُمَّ** آجِرْنَا **فِي مُصِيبَتِنَا، وَأَخْلِفْنَا خَيْراً مِنْهَا**...

وَ(هُمْ) -فِينَا- يَقُولُونَ...

لاَ أَدْرِي -وَاللَّهِ- مَاذَا سَيَقُولُون!!!؟

فَحَسْبُكُمُ هَذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَنَا ... وَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْضَحُ

□ هذه حالُ البَشَر:

... نَعَمْ؛ قَدْ تَكُونُ **بَعْضُ الْعِبَارَاتِ** الْوَارِدَةِ فِي «صَيْحَةِ نَذِيرٍ»، أَوِ «التَّحْذِيرِ» **-أَوْ حَتَّى مَا بَعْدَهُمَا!-** فِيهَا شَيْءٌ مِنَ **الاشْتِبَاهِ، أَوِ الإِغْلاَقِ، أَوِ الْخَلَلِ فِي التَّرْكِيبِ، أَوِ النَّقْصِ فِي بَيَانِ الْمُرَادِ**؛ فَهَذَا شَأْنُ (الْبَشَرِ)[1]، **وَأَعْمَالِ الْبَشَرِ**...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ إِيرَادُ كَلِمَةِ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَيْسَانِيِّ فِي **(أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَاباً فِي يَوْمٍ إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ**

---

(١) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص ٢٠٤).

زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ)[١]...

فَلا أُعِيدُ.

وَلَيْسَ يَحْتَاجُ -مِنِّي- هَذَا التَّأْصِيل، إِلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّدْلِيل!

.. إِلاَّ فِي هَذَا الزَّمَنِ... زَمَنِ التَّطْفِيل!!

حَاشَا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْجَلِيل...

... فِي أَقَلِّ الْقَلِيل!

❑ أين (العقل) والعُقلاء؟!

وَعَلَيْهِ:

فَلَوْ فُتِحَ الْبَابُ (!) بِالأَخْذِ بِأَيِّ غَلَطٍ، وَالتَّنَاوُلِ لأَيِّ خَطَإٍ؛ لَمَا بَقِيَ (لَنَا = لَكُمْ) أَحَدٌ!

فَهَلْ (نَحْنُ = أَنْتُمْ) -حَقِيقَةً- (عَاقِلُونَ) لِمَا تَجْرِي بِهِ الأَقْلَام، وَتُبْرَى لَهُ السِّهَام؟!

نَعَمْ؛ مَنْ عُرِفَ بِبِدْعَتِهِ، أَوْ تَحَزُّبِهِ، أَوِ انْحِرَافِهِ، أَوْ غُلُوِّهِ، أَوْ تَمَيُّعِهِ، أَوْ بَاطِلِهِ: فَلاَ يُقَامُ لَهُ وَزْنٌ -وَلاَ كَرَامَةَ-.

بَلْ هُوَ غَالِطٌ قَبْلَ غَلَطِهِ! فَكَيْفَ مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ؟!

وَهَذِهِ دَقِيقَةٌ دَقِيقَة؛ فَلْتُفْهَمْ -عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَة-.

وَبِالْمِثَال يَزُولُ الإِشْكَال:

---

(١) ويُضاف إلى عزوها: «شَرْحُ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» (١/ ٣) لِلْمُرْتَضَى الزَّبِيدِيِّ.

❑ القصد، وأثره في الحكم:

فَلَقَدْ نَقَلَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ بَعْضِ (الشُّيُوخِ) أَقْوَالاً؛ **ظَاهِرَةَ الانْحِرَافِ، بَادِيَةَ الضَّلاَلِ**، ثُمَّ قَالَ[1] -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«هَذَا الْكَلاَمُ لَوْلاَ أَنِّي **عَلِمْتُ مَقْصُودَ الشَّيْخِ** بِهِ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ **كَلاَمٌ عَظِيمٌ**، فِيهِ كَشْفُ حَقِيقَةِ الأَمْرِ، وأَنَّ **مَقْصُودَ الشَّيْخِ** إِنَّمَا هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْهِدَايَةُ: **لَكُنَّا نُقَابِلُهُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ، عَلَى حَدِّ مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ**؛ لَكِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: **﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾**، وَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ**»، وَقَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لاَ يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ**»، وَقَالَ: «**مَا كَانَ الرِّفْقُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَه، وَلاَ كَانَ الْعُنْفُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ شَانَه**»، وَقَدْ قَالَ [اللَّهُ] لِمُوسَى وَهارُونَ: **﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾**.

فَهَذَا الْكَلاَمُ وَأَمْثَالُهُ -**الَّذِي فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ مَا تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ، وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ، وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدّاً؛ إِذْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ الَّذِينَ قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا** -إِذَا صَدَرَ مِنْ قَوْمٍ **يَظُنُّونَ، وَيُظَنُّ بِهِمْ**- [أَنَّهُمْ][2] **مَشَايِخُ الإِسْلاَمِ**، أَهْلُ التَّحْقِيقِ وَالْعِرْفَانِ: احْتَاجَ الْمُخَاطِبُ لَهُمْ إِلَى شَيْئَيْنِ:

- **قُوَّةٍ عَظِيمَةٍ، وَغَضَبٍ لِلَّهِ، وَسُلْطَانِ حُجَّةٍ**، وَقُدْرَةٍ يَدْفَعُ بِهَا شَتْمَ اللَّهِ، وَسَبَّهُ، وَالْكُفْرَ بِهِ.
- **وَرِفْقٍ وَلِينٍ يُوصِلُ بِهِ** إِلَى الْمُخَاطَبِينَ حَقِيقَةَ الْبَيَانِ...».

---

(١) «جَامِعُ الْمَسَائِلِ» (٤/ ٣٨٩-٣٩٩)، إِشْرَافُ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبو زَيْدٍ **-عَافَاهُ اللَّه، وَسَدَّدَهُ-**.

(٢) زِيَادَةٌ مِنِّي؛ أَرَى السِّيَاقَ يَقْتَضِيهَا.

❑ **هذه تأصيلات شيخ الإسلام:**

أَقُولُ: فَهُوَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

أَوّلاً: لَمْ يَبْنِ عَلَى كَلاَمِ ذاك -**الْكُفْرِيِّ**- تَكْفِيرَهُ؛ لِكَوْنِهِ (**عَرَفَ مَقْصُودَهُ**).

ثَانِيًا: طَالَبَ (**بِالرِّفْقِ**)[1] فِي الرَّدِّ، وَ(**اللِّينِ**) فِي النَّقْدِ.

.. فكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُتَعَقَّبُ -وَالْمَرْدُودُ عَلَيْهِ- لَمْ يُعْرَفْ -عُمُرَهُ كُلَّهُ- إلاّ **بِالسُّنَّةِ، وَالْمَنْهَجِ الْحَقِّ، وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ**، وَلَمْ يُعْلَمْ عَنْهُ -فِي سَائِرِ مَا كَتَبَ، وَقَالَ- **إلاّ رَدُّ الْبِدَعِ، وَنَقْضُ الضَّلاَلِ، وَقَمْعُ أَهْلِهِ**؟!!

فَهُوَ أَوْلَى -**وَالْحَالَةُ هَذِهِ**- بِمُرَاعَاةِ مَقْصُودِهِ، وَالرِّفْقِ فِي نَقْدِهِ...

نَعَمْ؛ يُبَيَّنُ لِلْمُخْطِئِ **خَطَأُهُ**، وَيُكْشَفُ لِلْغَالِطِ **غَلَطُهُ**؛ لَكِنْ: **بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**؛ وَبِحَسَبِهِ...

وَتَنْزِيلاً عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ -وَتَمْثِيلاً- أَقُولُ:

❑ **أمثلة واقعية: فهل؟!**

كُنْتُ قَدْ قَرَأْتُ -**قَدِيمًا**-لِمَعَالِي الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوزَان- فِي كِتَابِ «الْبَيَانِ لأَخْطَاءِ بَعْضِ الْكُتَّابِ» (ص ٢٣٥) قَوْلَهُ -**فِي تَعْرِيفِ الإِيمَانِ**- بَعْدَ ذِكْرِهِ تَعْرِيفَ

---

(١) وَ(**الشَّرْعُ الْمُطَهَّرُ.. مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّفْقِ، وَاللُّطْفِ، وَالتَّأَسِّي بِنَبِيِّ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ -الْمُبَارَكَةِ الْعَظِيمَةِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**-، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرِّفْقَ لاَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلاَّ زَانَهُ، وَلاَ يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلاَّ شَانَهُ».

وَثَبَتَ -أَيْضاً- قَوْلُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ؛ يُحْرَمِ الْخَيْرَ كُلَّهُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

... كَذَا فِي «أَدَبِ الْهَاتِفِ» (ص ٥) -لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبو زَيْدٍ-سَدَّدَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ-.

فَهَلْ (نَحْنُ) هذا: فَاعِلُونَ! أَوْ عن عكسِهِ: مُنْتَهُونَ؟!

(الْجَهْمِيَّةِ) لِلإيمَانِ، وَتَعْرِيفَ (الأَشَاعِرَةِ) -لَهُ-، قَالَ:

«... أَوْ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ مَعَ النُّطْقِ بِاللِّسَانِ.

وَهَذَا -الأَخِيرُ- يَقُولُ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى خِلافِهِ؛ يَقُولُونَ:

إنَّ الإيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِـالْجَوَارِحِ؛ يَزِيـدُ بِالطَّاعَـةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ».

وَفِي كِتَابِ «الْبَيَانِ» (ص ٣٤) -نَفْسِهِ- قَوْلُ مَعَالِيهِ -نَفَعَ اللَّهُ بِـهِ- فِـي نَقْـدِ «الأَشَاعِرَةِ» فِي بابِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ:

«نَعَمْ؛ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي بَقِيَّةِ أَبْوَابِ (الإيمَـانِ) وَالْعَقِيـدَةِ الَّتِـي لَمْ يُخَالِفُوهُمْ فِيها...».

أَقُولُ:

بِاللَّهِ عَلَيْكَ -أَيُّهَا الْمُنْصِفُ- لَوْ كَانَ الْكَـاتِبُ لِهَـاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْـنِ هـو (عَلِيّـاً الْحَلَبِيَّ = الْمُسْتَهْدَفَ!)؛ فَمَاذَا سَـيَفْعَلُ (فِيـهِ) مُسَـوِّدُ «رَفْـعِ اللائِمَـةِ» -وَمَـنْ عَلَـى شَاكِلَتِهِ!-؟!

جَلِيٌّ جِدّاً أَنَّهُمْ (!) سَيَكِيلُونَ لَهُ شَتَّى التُّهَمِ...

وَسَيَرْمُونَهُ بِأَعْظَمِ الأَوْصَافِ...

وَسَيُشَكِّكُونَ فِي عَقِيدَتِهِ...

لِمَاذَا؟!

لأَنَّهُ (مُسْتَهْدَفٌ)!! نَعَمْ؛ مُسْتَهْدَفٌ! لأَشْياءَ فِي نُفُوسِهِمْ، وَأُمُورٍ وَأُمُـورٍ فِـي قُلُوبِهِمْ!

□ هذا هو الحق والعدل:

وَأَمَّا صَنِيعِي (أَنَا) تُجَاهَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ؛ فَهُوَ:

– **النَّقْدُ لَهُمَا -بالحُجَّةِ والدَّليل-..**

– **وَالاِعْتِذَارُ لِقَائِلِهِمَا -لِعلمِنَا بِهِ، ومعرفتِنَا لَهُ-..**

... مِنْ أَجْلِ ذَا؛ لَمَّا نَقَلْتُ الْجُمْلَةَ (الأُولَى) فِي كِتَابِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِئَةِ..» (ص ٢٦) **أَلْمَحتُ** إلى خطإِ هذا القولِ **بعبارةٍ رقِيقةٍ**؛ معلِّقًا -على **قولِ الجُمهور**-:

«وَهَذَا هُوَ الصَّوَاب: بلاَ ارْتِيَاب».

.. بِلاَ تَبْدِيعٍ، وَلاَ تَجْهِيلٍ، وَلاَ تطَاوُلٍ، وَلاَ تَعَالُمٍ..

وأمَّا الجملةُ (الثَّانيةُ) **فالخطأُ فيها واضحٌ جدًّا، والغَلَطُ بها بيِّنٌ جدًّا**؛ فالأشاعرةُ مخالفون لأهلِ السُّنَّةِ **في أبوابٍ أُخرَى -شتَّى- مِنَ العقيدةِ**؛ وبخاصَّة مسألة (الإيمان)...

قالَ شيخُنَا العلاَّمةُ الشيخُ **حمَّاد الأنصاريَ** -رحمَهُ اللَّهُ- كما في كتاب «المجموع» (٢/ ٤٩٤) -لولدِهِ الأخِ عبد الأوَّل-:

«أخطأَ الأشعريَّةُ في اثنتي عشرةَ مسألةً...».

ومَعَ ذلك:

فإنَّني لا آبَنِي على **غَلَطِ فضيلةِ الشيخِ الفَوْزَان** -أيَّدَهُ اللَّهُ-هُنا- **قصورًا وعلالي؛ فضلاً عن أَنْ أكيلَ له التُّهم العوالي...**

لأَنَّ (تَارِيخَ) فضيلةِ الشَّيْخِ، وَعِلْمَهُ، وَمَنْهَجَهُ -وجهودَهُ الميمونةَ في نصرةِ منهجِ أهلِ السُّنَّةِ-، وَ(**مَقْصُودَهُ**) -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- أَكْبَرُ شَفِيعٍ لَهُ؛ بِأَنْ لاَ يُلْزَمَ **بخطإِ عِبَارَةٍ، أَوْ بِشَطْحِ قَلَمٍ**؛ بِأَنْ يُقَالَ: (يَمْدَحُ الأَشَاعِرَةَ)! -مَثَلاً-، أَوْ (يُهَوِّنُ مِنَ

الْخِلاَفِ مَعَهُمْ)[1]!

وَحَاشَاهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ-تَعَالَى-.

☐ بين (العدل)، و(التعديل!):

وَمِثَالٌ آخَرُ:

كَلاَمُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ بَكرٍ أَبو زَيْدٍ -**عَافَاهُ اللَّهُ، وَسَدَّدَهُ**- فِي رِسَالَتِهِ «دَرْءِ الْفِتْنَةِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ» (ص ١٣-١٤ - الطَّبْعَةِ الأُولَى) مُبَيِّنًا لُزُومَ ائْتِمَارِ الْمُسْلِمِ بِأَوَامِرِ اللَّهِ -تَعَالَى-:

«وَأَعْظَمُهَا: تَوْحِيدُ اللَّهِ، وَإِخْلاَصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، عَلَى وَفْقِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، **وَأَجَلُّ أَعْمَالِهَا: إِقَامَةُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ**، وَسَائِرِ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ الْعَظِيمَةِ..».

وَوَقَعَ فِي (ص ٢٦- الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ) **(تَعْدِيلٌ) عَلَى بَعْضِ هَذَا الْقَوْلِ**؛ حَيْثُ قَالَ:

«... **وَأَجَلُّ أَعْمَالِهَا [بَعْدَ التَّوْحِيدِ]: إِقَامَةُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ**..» إِلَخ...

فَأَضَافَ الْجُمْلَةَ الَّتِي وَضَعْتُهَا أَنَا -هُنَا- بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ؛ **(مُعَدِّلاً) عِبَارَتَهُ الأُولَى!!**

وَلِي -هُنَا- تَعْلِيقَانِ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ فِي «دَرْءِ الْفِتْنَةِ» (ص ٢٢- الطَّبْعَةِ الأُولَى، وَ ص ٣٥- الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ): «**إِيَّاكَ إِيَّاكَ [!] أَنْ تَجْعَلَ أَيًّا مِنْ مَسَائِلِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَجَالاً لِلْقَبُولِ وَالرَّدِّ، وَالْحَذْفِ وَالتَّصْحِيحِ**...»!!

---

(١) قارن بكتابي «التبصير بقواعد التكفير» (ص ٣٨-٤٠).

فَكَيْفَ يَلْتَقِي هَذَا الْقَوْلُ ذَلِكَ التَّعْدِيلَ (**الصَّرِيح**)؟!

❑ **نقدٌ قديمٌ؛ ولكنْ:**

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الانْتِقَادَ -نَفْسَهُ- كَانَ قَدِ انْتَقَدَهُ الشَّيْخُ الْعَلاَّمَةُ حُمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التُّوَيْجرِيُّ -**قَبْلَ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ سَنَةً**- على شَيْخِنَا الْعَلاَّمَةِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ كِتَابِ «صِفَةِ صَلاَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»؛ مُتَعَقِّبًا عَلَى قَوْلِ شَيْخِنَا -فِي الصَّلاَةِ-: (**إِنَّهَا أَعْظَمُ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ**».

وَتَعَقَّبَهُ الشَّيْخُ التُّوَيْجرِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِقَوْلِهِ:

«**لاَ بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِمَا بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ**»[١]!!

فَهَلْ نَقُولُ:

لَمْ يَفْقَهِ (الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ = أو = بكرٌ) الْعَقِيدَةَ؟!!

أَوْ: **لَمْ يَدْرِ دَقَائِقَ أَلْفَاظِهَا**؟!!

أَوْ: **لَمْ يُحْسِنِ التَّعْبِيرَ عَنْ وُجُوهِهَا**؟!!

... **فَضْلاً عَنْ أَنْ نَقُولَ: غَيَّرَ، وَحَرَّفَ، وَجَهِلَ**؟!!

أَمْ نَقُولُ -**مُحَسِّنِينَ الظَّنَّ بِتَارِيخِهِ، وَعِلْمِهِ، وَعَقِيدَتِهِ، وَ(مَقْصُودَهُ)**-:

خَطَأُ عِبَارَةٍ، وَغَلَطُ لَفْظٍ، أَوْ ذُهُولُ قَصْدٍ! يَحْتَاجُ -حَسْبُ- إِلَى (**تَعْدِيلٍ**)، أَوْ (**تَصْحِيحٍ**) -مُجملٍ أو صريحٍ-...

---

(١) وَانْظُرْ **بَحْثَ** شَيْخِنَا -فِي ذَلِكَ- **وَمُنَاقَشَتَهُ**: فِي «الصِّفَةِ» (ص ٣٣ - الطبعة الأخيرة) نشر مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ/ الرِّيَاض.

لَيْسَ إلاّ!!

وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ -(منهما)-وَللَّهِ الْحَمْدُ- (فِي الطَّبْعَةِ الثّانِيَةِ)!

❑ **ماذا لو كان غيرَ هذا؟!**

... وَلَوْ كَانَ مِثْلُ هَذَا الْخَطَإِ -نَفْسِهِ!- صَادِرًا مِنْ (**مُسْتَهْدَفٍ**) -**مِثْلِي**!- وَلَوْ كَانَ تَارِيخُهُ **سَلَفِيَّ الْوِجْهَةِ، سُنِّيَّ الْعَقْدِ، أَثَرِيَّ المشرَب**؛ فَمَاذَا سَيَفْعَلُ أَمْثَالُ (هَؤُلاَءِ) **الْكَتَبَةِ الْجُدُدِ**؛ كَمُسَوِّدِ «رَفْعِ اللائِمَةِ» -وَأَمْثَالِهِ، **وَمَنْ (عَلَى شَاكِلَتِهِ)**-؟؟!!

وَ: لِمَاذَا؟؟!!

... **وَالْقَائِمَةُ تَطُولُ، وَالْوَقْتُ يَمْضِي!**

وَالْفَرَاغُ عَزِيزٌ!!

وَالنَّفْسُ حَرُونٌ!!

❑❑❑❑❑



تَعَقُّبَاتٌ عَلَى (مَنَارَاتٍ)؟!

... تَحْتَ عُنْوَانِ: (**مَنَارَاتٌ قَبْلَ الْبَدْءِ!!**) كَتَبَ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللائِمَةِ» (ص ٢٠-٢٢) كَلامًا تَافِهًا لاَ قِيمَةَ لَهُ؛ مُكَوَّنًا مِنْ عَشْرِ نِقَاطٍ؛ كُلُّهُ دَائِرٌ بَيْنَ (التَّمْويه) وَ(التَّسْفِيه)؛ **وَهِيَ صَنَائِعُ لاَ تَصْعُبُ عَلَى أَحَد، وَلاَ تَعْسُرُ عَلَى أَصْغَرِ وَلَد!!**

❑ **مِن (مَنَارَات) الخِذْلاَن:**

النُّقْطَةُ الأُولَى: ابْتَدَأَ نِقَاطَهُ الْعَشْرَ (!) بِقَوْلِهِ: (أَنَّ الْحَلَبِيَّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)!!

فَأَقُولُ:

١- هَلْ أَنْتَ -أَيُّهَذَا الْمَجْهُولُ (!) -**عَيْنًا وَحَالاً!**- مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ؟!

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرضَى حكومتُهُ
ولا الأَصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

وَإِنَّ مِنْ (عَلاَمَاتِ = مَنَارَاتِ!) الْخِذْلاَنِ: أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ -**نَعَمْ؛ أَوَّلَ - (إِنْتَاجٍ) عِلْمِيٍّ! -مَجَازًا!!**- لِمِثْلِهِ -مُبْتَدَأً!- بِالرَّدِّ، وَالنَّقْدِ!!

هَذَا مِنْ جِهَةٍ...

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: أَنَّ هَذَا مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ- **أَنْ لاَ يَنْطَلِيَ أَمْرُ هَؤُلاَءِ الْمُتَعَالِمِينَ عَلَى الْكَثِيرِ، وَأَنْ لاَ يَرُوجَ قَوْلُهُمْ عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ...**

وَمَا جاءَ سَرِيعًا: يَتَضَاءَلُ سَرِيعاً!!

مَـا طَـارَ شَـيْءٌ أَوْ (رُفِـعْ) إِلاَّ كَمَـا طَـارَ قُمِـغْ

❑ المُتَنَقِّلون!!!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ بَعْضَ إِخْوَانِنَا (السَّلَفِيِّينَ) -**مِنْ بَلَدِيِّهِ، وَزُمَلائِهِ!**- قَـدْ خـبَّروني بشيءٍ مِن حَالِهِ؛ مِمَّا قَرَّبَ عَلَيَّ مَعْرِفَةَ مَآلِهِ؛ حَيْثُ لَمْ أَجِدْ مَا يَكُونُ **جَامِعًا لِوَصْفِهِ، حَاوِياً لِفِكْرِهِ** (!) إلاّ قَوْلَ الْقَائِلِ:

يَوْمًا بِحَزْوَى وَيَوْماً بِالْعَقِيقِ وَيَـوْ مـاً بِـالْعُذَيْبِ وَيَوْمـاً بِالْخُلَيْصَـاءِ

ومنه قولُ أبي العتاهيةِ:

وإذا الفتـى لَـزِمَ **التَّلـوُّنَ** لم تجِـد **أبدًا** له في الوصلِ طعـمَ وِصَـالِ

❑ بين (التحقيق)، و(التحقُّق):

ب- ثُمَّ إنِّي (أَعْتَرِفُ) -**بِوُضُوحٍ**، وصراحةٍ-ودون **(تمويه!)**- أَنِّي لَسْتُ مِـنْ أَهْلِ (**التَّحْقِيقِ**) = (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)؛ فَذَاكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيِّمِ، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ بَازٍ[1].. وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، وَاتَّبَعَ طَرِيقَتَهُمْ؛ **بِغَيْرِ (تَمْوِيه)، وَدُونَمَا (تَسْفِيه)**..

وَلَكِنِّي (أَقُولُ) -بِوُضُوحٍ أَكْثَرَ-**تَحَدُّثًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ**-:

❑ هذا حالي في منهجي، وأقوالي:

إِنِّي مِنْ أَهْلِ (**التَّحَقُّقِ**) = (**فِـي هَـذِهِ الْمَسْـأَلَة**) = (**وَغَيْرِهَـا**) -وَلِلَّـهِ الحَمْـدُ،

---

(١) وَفِي هَذَا المَعْنَى مَا سَـيَرِدُ -قَرِيبًـا-(ص ٣٧٨-٣٧٩)- مِـنْ كَـلاَمِ أُسْـتَاذِنَا الْعَلاَّمَـةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِين** -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِمَّا نَقلتهُ عنه -قديمًا-.

وَالِمنَّة-؛ بِحَيْثُ **لاَ أُقَلِّدُ دِينِيَ الرِّجَالَ، وَلاَ أَجْعَلُ الْقَوْلَ فِي الْعَقَائِدِ مَبْنِيّاً عَلَى التَّعَصُّبِ، وَلاَ أَذَرُ الدَّلِيلَ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ**، وَلاَ أَنْتَصِرُ لِقَوْلِ عَالِمٍ -كَائِنًا مَنْ كَانَ!- إلاّ بِمِقْدَارِ مُوافقَتِهِ **الدَّلِيل**، وَمُتَابعَتِهِ لِحُجَجِ **التَّنْزِيل**...

وأقولُهَا **بِمِلْءِ فِيَّ** -كما قالَهَا مَن قَبْلِي-: **(ما دُمْتُ مُتَّبعًا للدَّليل... فلا يهمُّني)**[1]؛ إِذْ إِنَّ مِن أهمِّ «**أسبابِ الغَلَطِ: نُصرة القولِ عن الإمامِ على خلافِ الدَّليل**»[2].

...**فكيف إذا لم يكُنِ المنصورُ قولُهُ إمامًا؟!!**

وَإِنِّي لأَعْلَمُ -جَيِّداً- أَنَّ **الَّذِي يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ هُوَ اللَّهُ**، وَالَّذِي يُعِزُّ وَيُذِلُّ هُوَ اللَّهُ، وَالَّذِي يَضُرُّ وَيَنْفَعُ هَوَ اللَّهُ -**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْهِ-سُبْحَانَهُ**-.

وَعَلَيْهِ:

فَإِنَّ مَا تَعَلَّمْنَاهُ مِنَ (التَّوْحِيدِ = وَنَقِيضِهِ)، وَمَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنْ (مَسَائِلِ الإِيمَانِ = وَأَضْدَادِهَا) يَجْعَلُ بَابَ **التَّمَلُّق**[3] مُغْلَقًا فِي وُجُوهِ الْخَلْقِ -أَجْمَعِينَ-، وَمَفْتُوحاً -**عُنْوَانَ عُبُودِيَّةٍ، وَذُلٍّ**- بَيْنَ يَدَيْ رَبِّ الْعَالَمِين.

... **فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ قَلْبِيَّةٌ لَكَ -(أَخِي) ابْنَ سَالِمٍ-.**

نَعَمْ؛ مَنْ **أَفَادَنِي** فَائِدَةً مَلِيحَةً، أَوِ **اسْتَدْرَكَ** عَلَيَّ -**بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ**- اسْتِدْرَاكًا صَحِيحًا: فَلَيْسَ لِي أَمَامَهُ إلاّ (الشُّكْرُ) -مِن الأَسَاسِ-؛ وَ«**لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ**

---

(١) مِن كلام فضيلةِ الشيخِ **صالح الفوزان** -زادَهُ اللَّهُ مِن فضلِهِ- كما في (مجلَّة الدَّعوةِ) - السعودية - (عدد رقم: ١٧٦٩) بتاريخ: ٢٧ شعبان ١٤٢١هـ.

(٢) «المدخل المفصَّل إلى فقه الإمامِ أحمد بن حنبل» (١/ ١٢٠) للشيخ **بكر أبو زيد** -سدَّدَهُ اللَّهُ وعافاه-.

(٣) انظُرْ «مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» (١/ ١٨٣ و٢١٣ و٢٩٧ و٤٢٩)، وَ«زَادَ المَعَادِ» (٢/ ٣٦٠)، و «طَرِيقَ الْهِجْرَتَيْنِ» (٣٢٥) -كُلُّهَا لِلإِمَامِ ابنِ الْقَيِّمِ-.

يَشْكُرُ النّاس»[1].

❑ تكرارٌ.. هذا جوابُهُ:

ج- وَأَمّا مَا أَعْقَبَهُ (**الْمُسَوِّدُ**) كَلِمَتَهُ -بَعْدُ- مِنْ ذِكْرِ نَصِيحَةِ اللَّجْنَةِ -فِي رَدِّهَا (الْقَدِيمِ) عَلَى «إِحْكَامِ التَّقْرِيرِ»-: فَلاَ أَزِيدُ عَلَى نَقْلِ مَا كَتَبْتُهُ -يَوْمَهَا = **قَدِيمًا**- وَذَاعَ وَانْتَشَرَ؛ **حَيْثُ قُلْتُ**:

«وَأَخِيراً:

مَا أَجْمَلَ مَا وَرَدَ -ضِمْنَ فَتْوَى اللَّجْنَةِ- مِنْ قَوْلِ مَشَايِخِنَا -نَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ-: «**وَعَلَى مَنْ لَمْ تَرْسَخْ قَدَمُهُ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ لاَ يَخُوضَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ حَتَّى لاَ يَحْصُلَ مِنَ الضَّرَرِ، وَإِفْسَادِ الْعَقَائِدِ أَضْعَافُ مَا كَانَ يُؤَمِّلُهُ مِنَ النُّصْحِ وَالإِصْلاَحِ**»!!

أَقُولُ[2]: وَمِنْ هَذَا الْبَابِ -نَفْسِهِ- كَلاَمُ فَضِيلَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صالِحِ الْعُثَيْمِينَ فِي **مَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ**، حَيْثُ أَجَابَ عَلَى سُؤَالِ مَنْ سَأَلَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ:

❑ نعم؛ هُمْ أُولاء:

«هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةُ الذُّيُولِ، **عَظِيمَةُ الْخَطَرِ**.

وَالإِجَابَةُ عَنْهَا مَعْلُومَةٌ فِي كُتُبِ **الْعُلَمَاءِ**؛ كَشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، **وَالشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ**، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ

---

(١) رَوَاهُ أبو داود وغيرُهُ، هو مخرَّجٌ في «الصَّحيحة» (٤١٦) لشيخِنَا الإمامِ الألبانيّ -رحمَهُ اللَّهُ-.

(٢) **يَوْمَذَاكَ!**

إِبْراهِيمَ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْـنِ بَـازٍ[1]؛ **فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِـمْ**» [مَجَلَّـة الْفُرْقَـانِ الْكُوَيْتِيَّـة - عَدَد ٩٥].

أُولَئِكَ (**أَشْيَاخِي**) فَجِئْنِي بِمِثْلِهِـمُ   إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا (**ظَلُـومُ**) المَجَـامِعُ

قُلْتُ[2]:

مَا أَشَدَّ إِنْصَافَهُ وَتَوَاضُعَهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ، وَنَفَعَ بِـهِ[3]-؛ **فَهُـوَ مِـنَ الْعُلَمَـاءِ، بَـلْ وَمِنَ الْكِبَارِ**، وَمَعَ ذَلِكَ عَزَا لِمَنْ هُمْ **كِبَارُ الأَكَابِرِ** -أَيضاً- عِنْـدَهُ؛ **إِيضاحـاً لِلْحَـقِّ، وَإِبَانَةً للصَّوَابِ**.

فَاللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يُوفِّقَ **مَشَـايِخَنَا وَعُلَمَاءَنَـا** لِمَزِيـدٍ مِـنَ الصَّـوَابِ، وَأَنْ يُلْهِمَنَـا -وإِخْوَانَنَا- **الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ، وَالاِلْتِزَامَ بِمَنْهَجِ السَّـلَفِ**، وَالْعَمَـلَ بِـهِ، وَالدَّعْـوَةَ إِلَيْهِ؛ إِنَّهُ -سُبْحَانَهُ- سَمِيعٌ مُجِيبٌ»[4].

❑ **هَذَيان دعاوى الإيمان:**

الثَّانِيَةُ: ثُمَّ تَكَلَّمَ (مُسَوِّدُ) «رَفْعِ اللائِمَـةِ» -فِـي نُقْطَتِـهِ الثَّانِيَـةِ- مُفْتَرِيًـا عَلَـيَّ -**وَاللَّهُ يَشْهَدُ**- أَنِّي (قَعَّدْتُ فِي الإِيمَانِ قَوَاعِدَ باطِلَةً)، ثُمَّ قَـالَ: «... اعْتَقَدَهَـا، ثُـمَّ مَضَى يَسْتَدِلُّ لَهَا بِلاَ رَوِيَّةٍ وَلا تَحْقِيقٍ»!! **إِلَى آخِرِ هَذَيَانِهِ وَشِقْشِقَاتِه**...

فَأَقُولُ:

---

(١) فَهَؤُلاَءِ هُمْ (أَهْلُ التَّحْقِيق) -**بِلاَ تَشْقِيق وَلاَ تَفْرِيق**!-؛ فَأَنْقِذْ نَفْسَكَ -أَيُّهَا الْغَرِيق-!!

(٢) **يَوْمَذَاكَ!**

(٣) وَأَقُولُ الآن -وَالأَلَمُ يَعْتَصِرُ الْجَنَان-: (**تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ**)...

(٤) كَتَبْتُهُ بِتَارِيخ: ١٠/ رَبِيعٍ الأَوَّل / ١٤١٩ هـ، وَنُشِـرَ بَعْـدَ ذَلِـكَ بِأَسَـابِيعَ قَلِيلَـةٍ فِـي (**مَجَلَّةِ الْفُرْقَانِ الْكُوَيْتِيَّةِ** / عددِ ١٠١) و... **الظُّلْمُ مستمرٌّ!!**

(أُشْهِدُ اللَّهَ، وَمَلائِكتَهُ، وَجَميعَ خَلْقِهِ)[1] أَنَّ هَذَا الْهُـرَاءَ **فِرْيَـةٌ باطِلَـةٌ، وَزَعْـمٌ مُفْتَرَى**؛ أَنَا مِنْهُ -وَمِمَّا يُوصِلُ إِلَيْهِ- بَرِيءٌ؛ **فِي الْحَيَاة وَبَعْدَ الْمَمَات**...

وَ(أُشْهِدُ اللَّهَ، وَمَلائِكتَهُ، وَجَمِيـعَ خَلْقِـهِ) أَنَّـنِي **قَـائِلٌ بِمَقَـالاَتِ أَهْـلِ السُّـنَّةِ، مُنْطَلِقٌ مِنْهَا، لَسْتُ بِخَارِجٍ عَلَيْها -وَلاَ عَنْهَا-**.

وَلَيْسَ عِنْدَي -**فِي أَدْنَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ**!- أَيُّ (قَاعِدَةٍ) -بَلْ وَلاَ (مَسْـأَلَةٍ)!- غَيْرِ مَسْبُوقٍ بِهَا؛ بَلْ كُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي -**فِي كَبِـيرِهِ، وَصَغِـيرِهِ**-وَلِلَّـهِ الْحَمْـدُ- **مُدَلَّـلٌ بِالنَّصِّ الشَّرْعِيِّ، وَمُؤَيَّدٌ بِالنَّقْلِ السَّلَفِيِّ**.

وَمَا ذَكَرَهُ (الْمُسَوِّد) -بَعْدُ-كُلُّهُ- دَعَاوَى فَاشِلَةٌ، حِكَايَتُهَا تُغْنِي عَنْ رَدِّهَا!

□ والدعاوى تتهاوى!!

الثَّالِثَةُ: زَعْمُهُ أَنَّنِي أَسُوقُ كَلاَمًا لِبَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ؛ (يحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنًى)، ثُمَّ **أُقِرُّهُ!** قَالَ: (وَلا نَدْرِي -نَحْنُ- أَيَّ الْمَعَانِي يُرِيدُ، وَسَيَأْتِيكَ الْمِثَالُ)!!!

أَقُولُ: وَمَعَهُ مَا يَنْقُضُهُ وَيَنْسِفُهُ؛ فَهَذِهِ **دَعْوَى أَوْهَى مِنْ سَابِقَاتِهَا**؛ فَانْتَظِرْ!

□ هذا هو (البَتْر)؛ لا ذاك!!

الرَّابِعَةُ: دَعْوَى (الْبَتْرِ، وَالْحَذْفِ) -**الظَّالِمَةُ الْمُظْلِمَـةُ -هَـذِهِ!**- وَالَّتِـي لَيْـسَ بِيَدِ (جُلِّ) مُخَالِفِينَا -**الْيَوْمَ**- غَيْرُها (!):

أَضْحَتْ **مَمْجُوجَةً، مَحْجُوجَةً؛ فَلْيَبْحَثُوا عَنْ غَيْرِهَا**؛ فَإِنَّ قُرَّاءَهُمُ **الَّذِينَ ابْتُلُوا بِهِمْ** (!) عَافُوهَا، **وَسَئِمُوا مِنْهَا!!**

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ (الْبَتْرَ وَالْحَذْفَ) الَّذِي (يُمَارِسُونَهُ) -**أَنْفُسُهُمْ!**- فِي دَعْوَاهُمْ

---

(١) «تَارِيخُ نَجْدٍ» (٢/ ١١) لابْنِ غَنَّام.

-نَفْسِهَا!- أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ مِنْهَا -بِدَرَجَات، وَدَرَجَات-!!

وَبَيَانُ ذَلِكَ:

أَنَّهُمْ فِي غَمْرَةِ (حَمَأَةِ) رَدِّهِمُ -**الْمَحْمُومِ**- يَطْوُونَ (!) الْمَلْحَظَ الْعِلْمِيَّ (لِخَصْمِهِمْ) -كُلَّهُ!- **بَتْراً، وَحَذْفاً -كَامِلَيْنِ!!-** لِيَتَشَبَّثُوا بِتِلْكَ **الدَّعْوَى الْوَاهِيَةِ** -تَمْوِيهاً، وَتَشْوِيهاً!-؛ وَهِيَ الدَّعْوَى الَّتِي (يَسْتَطِيعُ) كُلُّ قَائِلٍ أَنْ يَرُدَّ بِهَا عَلَى أَيِّ نَاقِلٍ!!

وَهَذِهِ -كَمَا هُوَ بَيِّنٌ- **أَخْطَرُ مِنْ تِلْكَ، وَأَشَدُّ وَأَنْكَى**؛ لأَنَّهَا تَكْبِتُ الْحَقَّ، **وَتَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ الْبَاطِلِ...**

وَلَقَدْ قَدَّمْتُ -قَبْلاً- مَا يُفَصِّلُ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى **الْمَوْهُومَةِ**، وَالْفِرْيَةِ **الْمَزْعُومَةِ...**

❑ دعاوى... تتهاوى:

الْخَامِسَةُ: دَعْوَاهُ عَلَيَّ -بِقَوْلِهِ-: (**أَنَّهُ كَثِيرُ التَّجْرِيحِ لإِخْوَانِهِ الدُّعَاةِ**، وَطُلاَّبِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ[1]، وَفِي غَيْرِهَا، **حَتَّى مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِي تَصْحِيحِ حَدِيثٍ، أَوْ تَضْعِيفِهِ**، وَهَذَا مَشْهُورٌ مَنْثُورٌ فِي كُتُبِهِ.

وَفِي الْمُقَابِلِ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لأَهْلِ الْعَلْمَنَةِ، وَالإِلْحَادِ،وَالزَّنْدَقَةِ، وَالْفَسَادِ بِشَيْءٍ، **وَلَمْ يَنَلْهُمْ رُبْعُ مَا نَالَ إِخْوَانَهُ** -وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ-)!

فَأَقُولُ:

نَعَمْ؛ اللَّهُ الْمُسْتَعَان: عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَان، وَالظُّلْمِ وَالْبُهْتَان!

---

(١) فما بالُك -هداكَ اللَّهُ- وأنتَ تأخُذُ -هذا- عَلَيَّ!! تُمارسُهُ فيَّ؟!
أهكذا العدلُ، والإنصاف؟! أم أنَّهُ الشَّنآن؛ مِن قديمٍ إلى الآن؟!

❑ **تفصيلُ البيانِ:**

وَرَدُّ هَذِهِ الْمَزَاعِمِ مِنْ وُجُوهٍ:

١- هَذَا الَّذِي تُسَمِّيهِ -**فِي عِبَارَاتِكَ الْمَرْصُوصَةِ!**- (تَجْرِيحًا)؛ هُوَ دَاخِلٌ -**فِي لُغَةِ الْعِلْمِ**-وَعُذْرُكَ **أَنَّكَ لاَ تُحْسِنُهَا! وَلَعَلَّكَ لَمْ تَعْرِفْهَا!!**- تَحْتَ أَبْوَابِ (الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ)؛ بِضَوَابِطِهَا الْمُعْتَبَرَةِ؛ فَيُقَالُ فِيهَا:

مُخْطِئٌ، مُدَلِّسٌ، كَذَّابٌ، مَجْهُولٌ، جَهُولٌ، و... و... إلخ!!

وَلَكِنْ؛ **مَا لَكَ وَلِلْعِلْمِ -(أَخِي) ابْنَ سَالِمٍ-**؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَمَثَارُ الْبَحْثِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ -كُلُّهُ-**فِي نَقْدِ الْحُكْمِ**- بِالدَّلِيلِ، لاَ فِي التَّنْفِيرِ مِنْهُ **بِالزَّعْمِ الكَلِيلِ، وَالتَّقَوُّلِ وَالتَّقْوِيلِ.**

٢- أَمَّا (تَجْرِيحُ = جَرْحُ) مَنْ لَمْ يُوافِقْنِي فِي تَصْحِيحِ حَدِيثٍ أَوْ تَضْعِيفِهِ: فَهَذَا مِنْ كَذِبِ (الْمُسَوِّدِ)، وَتَزْيِيفِهِ!!

فَإِنِّي أَعْلَمُ -جَيِّدًا- أَنَّ (**عِلْمَ الْحَدِيثِ اجْتِهَادِيٌّ**)[1] يَتَّسِعُ فِيهِ الْبَابُ -بِانْشِرَاحٍ- لِلرَّأْيِ وَالرَّأْيِ الآخَرِ؛ **إِذَا صَدَرَ ذَلِكَ مِمَّنْ هُوَ لَهُ أَهْلٌ**...

أَمَّا الأَدْعِيَاءُ: فَسَرْعَانَ مَا تَسْقُطُ أَوْرَاقُهُمْ، وَتَتَلاَشَى كَلِمَاتُهُمْ...

وَلِكَيْ يُغَطِّيَ (الْمُسَوِّدُ) سَوْأَتَهُ -هَذِهِ!- عَمَّى عَلَى ذِكْرِ **أَدْنَى دَلِيلٍ** عَلَى زَعْمِهِ بِقَوْلِهِ -**مُفْتَرِيًا!**-: «**وَهَذَا مَشْهُورٌ مَنْثُورٌ فِي كُتُبِهِ**»!!

❑ **نماذج (علمية) حديثيّة:**

وَالْعَكْسُ عَلَيَّ أَسْهَلُ -بِحَمْدِ اللَّهِ-بِكَثِيرٍ-، وَهَاكُمْ (**بَعْضَ**) الأَدِلَّةِ عَلَيْهِ:

---

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٣٩) للإمام الذهبي.

ا- رِسَالَتِي «تَنْقِيحُ الأَنْظَار بِضَعْفِ حَدِيثِ: رَمَضَانُ: أَوَّلُـهُ رَحْمَـةٌ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِـرَةٌ، وَآخِرُهُ عِتْـقٌ مِـنَ النَّـار» الْمَطْبُوعَـةُ فِـي دَارِ الْمَسِـيرِ فِـي الرِّيَـاض/ سَـنَةَ ١٤١٨هـ..

وَقَدْ نَاقَشْتُ فِيهَا -أَثْنَاءَ بَحْثِي- الشَّيْخَ أَبَا عَبْـدِ الرَّحْمَـنِ الظَّـاهِرِيَّ -حَفِظَـهُ اللَّـهُ-؛وَاصِفًـا إِيَّـاهُ (ص ٩) بِـ «**الْعَلاَّمَـةِ الْمُحَقِّق، وَالْبَـاحِثِ الْمُدَقِّـق، الشَّـيْخِ الأُسْتَاذ**»...

فَأَيْنَ هَذَا الثَّنَاء؛ مِنْ ذَلِكَ الافْتِراء؟!

ب- رِسَالَتِي «الْكَشْـفُ وَالتَّبْيِـين لِعِلَـلِ حَدِيـثِ: اللَّهُـمَّ إِنِّـي أَسْـأَلُكَ بِحَـقِّ السَّائِلِين» الْمَطْبُوعَةُ فِي دَارِ الْهِجْرَةِ فِي الدَّمَّام/ سَنَةَ ١٤١٠هـ.

وَقَدْ نَاقَشْتُ فِيهَا -أَثْنَاءَ بَحْثِي- **فضيلةَ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَـارِيِّ** -رَحِمَـهُ اللَّهُ-؛ وَاصِفًا ذَلِكَ بِقَوْلِي -فِيـهِ-(ص ٥)-: «**شَيْخٌ فَـاضِلٌ، اجْتَهَـدَ فِـي تَصْحِيـحِ الْحَدِيثِ، وَتَثْبِيتِ أَرْكَانِه**».

وَفِي (ص ٩) قَوْلِي: «...كَتَبَهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيِّ، الْبَاحِثُ فِي دَارِ الإِفْتَاء، وَالْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالإِرْشَاد/ بِالرِّيَاض -وَفَّقَهُ اللَّهُ سُبْحانَهُ لِلْخَيْرِ-».

وَقَدْ قُلْتُ -فِي آخِرِ مُقَدِّمَتِي- (ص ١١):

«فَإِنْ أَصَبْتُ فِيمَا كَتَبْتُ؛ فَمِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيَّ، **وَإِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ تَجَنَّيْـتُ؛ فَمِنْ ضَعْفِي وَتَقْصِيرِي**؛ سَائِلاً اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- الْعَفْوَ، وَالْمَغْفِرَةَ، وَالسَّدَادَ، وَالثَّبَاتَ، **وَأَنْ يُوَفِّقَ -عَزَّ شَأْنُهُ- مَشَايِخَنَا الأَجِلاَّء، وَأَسَاتِذَتَنَا الْفُهَمَاء لِقَبُولِ الْحَقِّ، وَلَوْ كَـانَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَأَلاَّ تَضِيقَ صُدُورُهُمْ بِالْبَيَانِ وَالتَّنْبِيهِ**، أَوِ الإِيضَاحِ وَالتَّنْوِيهِ، إِنَّهُ وَلِـيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ»[1].

---

(١) **وَأُكَرِّرُ هذا الكلامَ -اليَوْمَ؛ فِي مَقَامِي هَذَا-بَعْدَ (أَكْثَرَ) مِنْ عَشْرِ سَنَوَاتٍ**-....

... فَأَيْنَ قَوْلِي؛ مِنْ زَعْمِهِ؟!

ج- رِسَالَتِي «تَنْوِيرُ الْعَيْنَيْن فِي طُرُقِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ، فِي: كَشْفِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْن»[1]، الْمَطْبُوعَةُ فِي دَارِ عَمَّارٍ فِي عَمَّانَ/ سَنَةَ ١٤١٠هـ...

فَقَدْ قُلْتُ فِي آخِرِ مُقَدِّمَتِي (ص ١٠-١١) -مَا نَصُّهُ-:

«فَالتَّثَبُّتُ وَالرَّوِيَّةُ وَالدِّقَّةُ وَالأَنَاةُ: هِيَ الأَمَارَاتُ السَّاطِعَةُ، الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تِيجَاناً يُتَوِّجُ بِهَا طَالِبُ الْعِلْمِ وَالدَّاعِيَةُ طَرِيقَتَهُ فِي التَّفْكِيرِ، وَأُسْلُوبَهُ فِي الدِّرَاسَةِ، وَمَنْهَجَهُ فِي تَبَنِّي الآراءِ.

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبَ عِلْمٍ؛ يَعْرِفُ لِلْقَوَاعِدِ أُصولَهَا، وَلِلدَّلائِلِ فُرُوعَهَا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَبَنِّي رَأْيِ مَنْ يَثِقُ بِعِلْمِهِ، وَيَطْمَئِنُّ لِدِينِهِ.

وَأَخِيراً:

أَسْأَلُهُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ أَكُونَ قَدْ وَافَقْتُ الصَّوابَ، وَفَارَقْتُ الْخَطأَ وَالارْتِيَابَ،

---

(١) وقد وقفتُ -قريبًا- على رسالة جديدةٍ، بعنوان: «النَّقد البنَّاء لحديثِ أسماء» -طُبِعَتْ قبل نحو سنةٍ، أو يزيدُ- لأخينا الفاضلِ الحديثيِّ، طالب العلم النَّبويِّ: طارق عوض اللَّه -وفَّقَهُ اللَّهُ-؛ تعقَّب فيها رسالتي هذه: **بأسلوبٍ علميٍّ**، وعبارةٍ مهذَّبةٍ -**وإنْ لم أُوافِقْهُ!**-، وَصَفَنِي فيها -**جزاهُ اللَّهُ خيرًا**- (ص ١٨٧) -قائلاً-:

«... مِن إخواننا المشتغلين بهذا العلم الشَّريف، وهو مِن إخواننا الذين لهم يدٌ مشكورةٌ في الذَّبِّ عن السُّنَّةِ، والرَّدِّ على أهلِ البِدَعِ».

أقولُ: فشكرَ اللَّهُ له **عَدْلَهُ، وإنصَافَهُ**..

وأمَّا **المُتشبِّثون** (!) ببعضِ ما نُقِلَ عنه -**مُتسرِّبًا!!**- في (الإنترنت) مِمَّا (قد) يُخالفُ **ظاهِرُهُ** (!) هذا الكلام: **فليتَّقوا اللَّهَ، ولْيَفهموا القصدَ والمُرام**...

ولا يكونوا -**كيفما كانوا!**- أعوانًا للشيطان...

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَمِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لَهُ -سُبْحَانَهُ- عَلَى مَزِيدِ فَضْلِهِ، وَعَلَى جَزِيلِ نَعْمَائِهِ، **وَإِنْ زَلَّ قَلَمِي وَفَارَقَ الْحَقَّ فَهْمِي؛ فَعَفْوُ اللَّهِ أَكْبَرُ، وَرَحْمَتُهُ أَوْسَعُ،وَعُذْرِي أَنِّي تَطَلَّبْتُ الْحَقَّ، وأَمْسَكْتُ أَهْدَابَهُ، وَسَلَكْتُ فِجَاجَهُ.**

وَأَطْلُبُ مِنْ كُلِّ أَخٍ وَدُودٍ؛ مُحِبٍّ، نَاصِحٍ، طَالِبِ عِلْمٍ، إِذَا رَأَى فِي هَذَا «الْجُزْءِ» نَبْوَةَ قَلَمٍ، أَوْ شَطْحَةَ ذِهْنٍ، فَلْيَصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً، وَلْيَدُلَّنَا إِلَى الْحَقِّ؛ **فَالْحَقُّ -وَاللَّهِ- أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا**»[1].

فَأَيْنَ حَقِّي؛ مِنْ بَاطِلِهِ؟!

... فِي سِلْسِلَةٍ طَوِيلَةٍ مِنَ **الرَّسَائِلِ الْمَفْرَدَةِ، وَالأَجْزَاءِ الْمَخْصُوصَةِ**؛ فَضْلاً عَنِ الْبُحُوثِ الْحَدِيثِيَّةِ **طَيَّ الْكُتُبِ، وَالْهَوَامِشِ الْعِلْمِيَّةِ** -فِي حَوَاشِيهَا-...

❑ ليس من سببٍ إلاّ الخلطَ:

وَلَكِنْ؛ يَبْدُو أَنَّ (الْمُسَوِّد) يَخْلِطُ (!)؛ فَلَعَلَّهُ رَأَى بَعْضَ رُدُودِي -**الْقَوِيَّةِ، وَلاَ أَقُولُ: الشَّدِيدَةِ!**- عَلَى عَددٍ مِن أَهْلِ الْبِدَعِ؛ **كَهَدَّامِ السُّنَّةِ ابْنِ عَبْدِ الْمَنَّانِ، وَمَحْمُود سَعِيد مَمْدُوحٍ، وَالْغُمَارِيِّ**، وَالصَّابُونِيِّ، **وَالْغَزَالِيِّ** -وَأَشْكَالِهِمْ!-؛ فَلَمْ (يُمَيِّزْ) -هدَاهُ اللَّهُ- بَيْنَ **السُّنِّيِّ وَالْبِدْعِيِّ** فِي غَمْرَةِ (حِرْصِهِ عَلَى جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَوَحْدَةِ الصَّفِّ)[2]!!

فَحَسْبُكُمُ هَذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَنَا	**وَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْضَحُ**

٣- أَمَّا قَوْلُهُ -عَنِّي-: (لَمْ يَتَعَرَّضْ لأَهْلِ الْعَلْمَنَة، وَالإِلْحَادِ...» إِلَخ...

---

(١) **وَأُكَرِّرُ هَذَا الكَلاَمَ -اليَوْمَ-**، وَسَأَظَلُّ أُكَرِّرُهُ -**مَا دَامَ فِيَّ عِرْقٌ يَنْبِضُ**-إِنْ شَاءَ اللَّهُ-.

(٢) كَمَا قَالَ -هُوَ- (ص ٢١)؛ وَإِنْ كَانَ أَعْقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ -**تَلْطِيفَاً**!!-: (وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى حِسَابِ التَّوْحِيدِ وَأَصْلِ الدِّينِ)!!

□ حكم الردّ على أهل العلمنة والإلحاد:

فَأَقُولُ: الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: الْمُجْمَلُ؛ وَهُوَ أَنْ أَقُولَ:

هَلِ (الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْعَلْمَنَةِ، وَالإِلْحَادِ، وَالزَّنْدَقَةِ، وَالْفَسَادِ): **فَرْضٌ عَيْنِيٌّ، أَمْ فَرْضُ كِفَايَةٍ**؟!!

إِنْ قَالَ: **فَرْضُ كِفَايَةٍ**؛ فَقَدْ رَدَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَنَاقَضَ كَلاَمَهُ؛ وَسَقَطَ اسْتِنْكَارُهُ!!!

فلماذا يُلزِمُ (فردًا) بما (كفاه) مُؤْنَتَهُ غيرُهُ؟!

وَإِنْ قَالَ: **فَرْضُ عَيْنٍ**؛ فَقَدْ جَاءَ بِمَا لَمْ تَأْتِ بِهِ الأَوَائِلُ...

... وَلا الأَوَاخِرُ!!

وَسَوْقُهُ يُبْطِلُ سُوقَهُ!!

فَالدَّلائلُ -كُلُّهَا- تنقضُهُ، وتَرَدُّهُ...

الثّانِي: الْمُفَصَّلُ؛ وَهُوَ أَنْ أَقُولَ:

قَدْ فَعَلْتُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-؛ **رَدّاً عَلَى (أَهْلِ الْعَلْمَنَةِ، وَالإِلْحَادِ، وَالزَّنْدَقَةِ، وَالفَسَاد)**، وَبِأَشْياءَ وأشياءَ؛ **لَيْسَ شَيْئاً وَاحِداً**؛ مِنْهَا:

□ نماذج (علمية) قويّة:

١- **رَدٌّ** عَلَى بَعْضِ **(الْعَلْمَانِيِّينَ)** -الْمَشَاهِيرِ-، و**(أبواقِهِم)**؛ مِثْلِ **(مُحَمّد أَحْمَد خَلَف اللّه)**، وَ**(حُسَيْن أَحْمَد أمين)** -وَأَشْكَالِهِمَا-؛ كَمَا فِي كِتَابِي «الْعَقْلانِيُّونَ أَفْرَاخُ الْمُعْتَزِلَة الْعَصْرِيُّون» (ص ٦٥-٦٧) الْمَطْبُوعِ فِي مَكْتَبَةِ الْغُرَبَاءِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ/ سَنَةَ ١٤١٣هـ.

ب- **رَدٌّ** عَلَى الْمُتَأَثِّرينَ بِبَعْضِ (**الْمُلْحِدِينَ**): (الَّذِينَ يَدْعُونَ **لِنَبْذِ الدِّينِ، وَرَفْضِ مَا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ**) -كَمَا فِي رِسَالَةِ «**انْتِصَارِ الْحَقِّ**» (ص ٩) لِلْعَلاَّمَةِ السَّعْدِيِّ- بِتَحْقِيقِي، الْمَطْبُوعَةِ فِي دَارِ ابْنِ الْقَيِّمِ، فِي الدَّمَّامِ/ سَنَةَ ١٤٠٨هـ.

ج- **رَدٌّ** عَلَى «اسْتِغْلاَلِ بَعْضِ (**زَنَادِقَةِ**) الْعَصْرِ (قِصَّةَ الْغَرَانِيقِ) لِلطَّعْنِ فِي الإِسْلاَمِ وَالْمُسْلِمِينَ، **أَلاَ وَهُوَ رَاوَنْدِيُّ الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ، الْمُلْحِدُ الزِّنْدِيقُ سَلْمَانُ رُشْدِي**، الَّذِي أَثَارَ -فِي «الرِّوَايَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ» » الَّتِي كَتَبَهَا- رُدُودَ فِعْلٍ عَظِيمَةً جِدّاً؛ عَلَى كَافَّةِ الأَصْعِدَةِ: **الإِسْلاَمِيَّةِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالْعَالَمِيَّةِ**.

وَكُنْتُ قَدْ كَتَبْتُ مَقَالاً فِي بَعْضِ الْجَرَائِدِ الأُرْدُنِيَّةِ حَوْلَ هَذَا الزِّنْدِيقِ الْمَارِقِ؛ عُنْوَانُهُ: «**آيَاتُ سَلْمَان رُشْدِي بَيْنَ الأَمْسِ وَالْيَوْمِ**»...» إلخ.

كَمَا فِي كِتَابِي «**دَلاَئِلِ التَّحْقِيقِ لإِبْطَالِ قِصَّةِ الْغَرَانِيقِ**» (ص ١٧) الْمَطْبُوعِ فِي مَكْتَبَةِ الصَّحَابَةِ، جُدَّةَ / سَنَةَ ١٤١٢هـ.

د- **رَدٌّ** عَلَى (الْفَاسِدِ = (**الْمُفْسِدِ**) ابْنِ عَرَبِيٍّ -**الصُّوفِيِّ النَّكِرَةِ، الْحُلُولِيِّ**، فِي «جُزْءِ عَقِيدَةِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَحَيَاتِهِ» لِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ الْفَاسِيِّ[(١)]»، الْمَطْبُوعِ

---

(١) وَقَدْ ذَكَرَ رسالتي هَذِهِ -**نفسَهَا**- فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوزان فِي كِتَابِهِ «الْبَيَان لأَخْطَاءِ بعْضِ الْكُتَّابِ» (ص ١٥٦)، قَائِلاً: «**وَلِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ الْفَاسِيِّ رِسَالَةٌ (مُسْتَقِلَّةٌ) فِي تَكْفِيرِ ابْنِ عَرَبِيٍّ... وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ مُتَدَاوَلَةٌ**».

أَقُولُ:

كَذَا قَالَ فَضِيلَتُهُ! وَلَيْسَ هَذَا صَوَابًا:

بَلْ هِيَ (**رِسَالَةٌ مُسْتَلَّةٌ مِنْ** كِتَابِ «**الْعِقْدِ الثَّمِينِ فِي تَارِيخِ الْبَلَدِ الأَمِينِ**» **لِلْفَاسِيِّ**) -كَمَا قُلْتُ فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِي لَهَا (ص ٣)-.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

نَعَمْ؛ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ قوله: (مُسْتَقِلَّة): تَطْبِيعٌ مِنْ (مُسْتَلَّة)!! **وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ**...

بتَحْقِيقِي- فِي مَكْتَبَةِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، فِي الدَّمّام / سَنَةَ ١٤٠٨هـ.

هـ- **رَدٌّ** عَلَى كُلِّ (**فاسِدٍ**) = (مُفْسِدٍ) يَقَعُ فِي (**التَّشَبُّهِ فِي الْمُشْرِكِينَ**) مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَالَ له -فِيهِ-تحذيرًا-: «**تَشَبُّهُ الْخَسِيس بِأَهْلِ الْخَمِيس**[1]» - كَمَا هُوَ اسْمُ رِسَالَةِ الإمَامِ الذَّهَبِيِّ، الْمَطْبُوعَةِ فِي دَارِ عَمّارٍ، فِي الأُرْدُنِّ / سَنَةَ ١٤٠٨هـ.

... وَغَيْرُ هَذَا -وَذَاكَ- كَثِيرٌ..

وَاللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ...

فَأَيْنَ -مِن واقِعِي، وحالِي- كَذِبُهُ، وَتَعَدِّيه، وَظُلْمُهُ؟!

السّادِسَةُ: قَوْلُهُ -عَنِّي-:

«أَنَّهُ يَرَى نَفْسَهُ مِنَ **الأَوْصِيَاءِ عَلَى السَّلَفِيَّةِ** وَمَنْهَجِهَا، وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ؛ **فَهُوَ خَلَفِيٌّ لاَ سَلَفِيٌّ**، وَكَأَنَّ مَنْهَجَ السَّلَفِ **حَكْرٌ**[2] عَلَى **فِئَةٍ مُعَيَّنَةٍ**، أَوْ مَحْصُورٌ فِي **مَكَانٍ مُعَيَّنٍ**».

❑ وِصاية، أم دعوى ودعاية؟!

فَأَقُولُ:

١- دَعْوَى الْوِصَايَةِ عَلَى (السَّلَفِيَّةِ) وَمَنْهَجِهَا -**إِثْبَاتاً أَوْ نَفْياً**- شَأْنٌ كَبِيرٌ خَطِيرٌ..

وَإِنَّ (كَثِيرًا) مِنَ **الْفِئَاتِ** -الْيَوْمَ- **تَدَّعِيهِ**، وَتَرْمِي مُخَالِفِهَا بِنَقِيضِهِ؛ فَلَيْسَتِ الْقَضِيَّةُ **مَحْصُورَةً فِي (فُلاَن)، وَلاَ ضَيِّقَةً عَلَى (مَكَان)!**

وَمَنْ تَبَرَّأَ مِنْهُ **بِلِسَانِ الْمَقَال**: فَلَيْسَ ذَلِكَ مُغْنِيًا عَنْهُ (بِمَا هُوَ فِيهِ!) مِنْ **لِسَانِ**

---

(١) وَهُمُ النَّصَارَى.

(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي -قَرِيبًا-(ص ٣٩٢)- حَوْلَ ضَبْطِ هَذَا الْمَصْدَرِ، وَمَعْنَاهُ!

الواقعِ والْحَالِ...

ثُمَّ؛ لَوْ (أَرَدْنَا) -**أَوْ سَعَيْنَا!**- أَنْ نَعُدَّ أَنْفُسَنَا -**فَضْلاً عَنْ أَنْ نَرَاهَا**- أَوْصِيَاءَ عَلَى (السَّلَفِيَّةِ) لَمَا كَانَ مِنَّا هَذَا الاعْتِبَار: **لَمَشَايِخِنَا الْكِبَار**؛ الَّذِينَ نَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ، وَنَرْبِطُ الأُمَّةَ -جميعَها- بِهِمْ؛ **فَهُمُ الْمَرْجِعُ، وَإِلَيْهِمُ (الْمَرْجِعِيَّة)**: **بِالْعِبَارَةِ الْوَاضِحَةِ الْجَلِيَّة..**

بَلْ لَكُنَّا تَجَاوَزْنَاهُمْ؛ حَتَّى تَسْلَمَ لَنَا دَعْوَى (**الْوِصَايَةِ**) بِغَيْرِ مُنَاوِئ!!

أَمَّا (وِصَايَةٌ) -مُدَّعاةٌ!- عَلَى هَذَا النَّسَقِ (!) -وبهذا الحالِ-: فَهِيَ **صُورَةٌ بِلاَ وَاقِعٍ، وَجَسَدٌ بِلاَ رُوحٍ!**

وَهَذَا -وَحْدَهُ- مُبْطِلٌ ذَاكَ **الزَّعْمَ الْكَاذِبَ الْمُفْتَرَى..**

❑ أمّا الحرصُ؛ فَنَعَم، وَنِعِمَّا:

نَعَمْ؛ أَنَا حَرِيصٌ الْحِرْصَ كُلَّهُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ-مَعَ مَشَايِخِنَا وَإِخْوَانِنَا- أَنْ يَبْقَى **الْمَنْهَجُ السَّلَفِيُّ صَفِيّاً نَقِيّاً، لاَ شَائِبَةَ فِيهِ، وَلاَ شُبْهَةَ تَعْتَرِيه..**

وَهَذَا أَمْرٌ يَجْعَلُنَا -جَمِيعاً- أَحْفِيَاءَ بِكُلِّ **مَا يُقَالُ** -**أَوْ يُكْتَبُ!**-؛ **لِنَنْتَصِرَ** لِهَذَا، أَوْ **نَرُدَّ** عَلَى ذَاكَ، أَوْ **نَتَعَقَّبَ** الثَّالِثَ،.. و..

وَهَكَذَا..

وَإِنِّي (لأَعْلَمُ) -**جَيِّدًا جِدّاً**- أَنَّ هَذَا الاحْتِفَاءَ هُوَ السَّبَبُ الرَّئِيسُ الَّذِي يَجْعَلُنِي -بِخَاصَّةٍ!- (**مُسْتَهْدَفًا**) مِنَ الْكَثِيرِينَ...

وَلَوْ (سَكَتُّ): لَسَكَتُوا...

نَعَمْ؛ لَوْ (سَكَتُّ): لَسَكَتُوا...

... **لو (سَكَتُّ): لَسَكَتُوا...** كما هو حالُهُم مع (غيري)، وكما هو حالُ

(غيرهِم) معهم!!

... **فَهَذِهِ هِيَ (عُقْدَتُهُمْ)**...

نَعَم؛ إِنَّها (عُقْدتُهُم)...

وَحَلُّهَا **عِنْدِي** -إِنْ شَاءَ اللَّهُ-!!!

❏ محاولات... فاشلات:

... وإِنِّي (لأَعْلَمُ) -**جَيِّدًا جِدّاً**- أَنَّ مُحَاوَلاَتٍ عِدَّةً -**مُتَكَرِّرةً**!-مُتَنَوِّعَة الطرق، مُتَعدِّدةَ الأَسَالِيبِ!- **طَرَقَتْ بَابِي؛ لِتَشْتَرِيَ صَمْتِي، وَتَحْظَى بِسُكُوتِي**... **وَلَكِنْ؛ لاَ إِلَى شَيْءٍ!!**

... **تارةً ترغيبًا، وتارةً ترهيبًا**...

... **طورًا باللِّين، وأطوارًا بالتَّهديدِ المَشين**...

فَإِذَا (عَدَدْتَ) -أَنْتَ-أَيُّها (**الْمُسَوِّد**)- هَذَا الصَّنِيعَ الْحَقَّ: (وِصَايَةً) عَلَى السَّلَفِيَّةِ... **فَلْيَكُنْهُ**...

وَمَا الْمَانِعُ الشَّرْعِيُّ مِنْهُ؟!

أَمَّا أَنَا؛ فَلاَ (أَرَى نَفْسِي) إِلاَّ طَالِبَ عِلْمٍ حَرِيصًا عَلَى الْحَقِّ، رَاغِبًا بِهِ، مُقِرّاً بِضَعْفِ نَفْسِهِ، مُعْتَرِفاً بِمَشَايِخِهِ، مُقَدِّراً لأَهْلِ السَّبْقِ -مِنْهُمْ-عِلْمًا، وَدِينًا، وَسِنّاً-.

❏ مُوافقة، و... مفارقة:

٢- أَمَّا قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُوَافِقْهُ؛ فَهُوَ **خَلَفِيٌّ، لاَ سَلَفِيٌّ**..»؛ فَهُوَ إِمَّا جَهْلٌ، أَوْ تَجَاهُلٌ:

- **جَهْلٌ**؛ إِذَا لَمْ يُفَرِّقْ هَذَا (**الْمُسَوِّدُ**) بَيْنَ بَابٍ وَبَابٍ -**مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ**

وَالسُّنَّةِ-:

فَمَنْ لَمْ يُوَافِقْ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَابِ (**الْقَدَرِ**): **فَهُوَ قَدَرِيٌّ، أَوْ جَبْرِيٌّ**.

وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بابِ (**الصِّفَاتِ**): **فَهُوَ مُشَبِّهٌ، أَوْ جَهْمِيٌّ**[(١)].

وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بابِ (**الإِيمَانِ**): **فَهُوَ مُرْجِئٌ، أَوْ خَارِجِيٌّ**.

وَمَنْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ فِي بابِ (**الصَّحَابَةِ**): **فَهُوَ نَاصِبِيٌّ، أَوْ رَافِضِيٌّ**.

.. وَهَكَذَا؛ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ **السُّنَّةِ وَالعَقِيدَةِ**؛ التي **توسَّط**[(٢)] أَهْلُ السُّنَّةِ فيها -بحقّ- **الفِرَقَ المخالفةَ للحقّ**...

فَأَيْنَ (**الْمُسَوِّدُ**) الأَفِيق مِنْ هَذَا البحث و(التَّحْقِيق)؟!

❑ هذا هو التجاهُلُ:

- وَتَجَاهُلٌ؛ لأَنَّهُ تَرَى عَيْنَاهُ: مَا يُخَالِفُ دَعْوَاهُ، ثُمَّ يُصِرُّ[(٣)] عَلَى مَا يَهْوَاهُ!

---

(١) **أَوْ أَشْعَرِيٌّ، أَوْ مَاتُرِيدِيٌّ**..إلخ..

(٢) والتَّوسُّط المراد: هو **الشَّرعيُّ**؛ المنضبط بالنُّصوص -على الخصوص-.

... **وليس هو التَّميُّع والميوعة!!!**

وفي كتابي «**العقيدة الوَسَطيّة في المسائل الإيمانية**» بيانٌ مُفَصَّلٌ.

(٣) **وَقَدْ كَانَ (الإِصْرَارُ) عَلَى (الْخَطَإِ) سَبَباً لِتَضْعِيفِ عَدَدٍ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، أَوْ نَقْدِ مَرْوِيَّاتِهِمْ**؛ مِثْلِ: (عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ)، قَالَ عَنْهُ الدَّارَقُطْنِيُّ: كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ؛ وَلَكِنَّهُ (**يُخْطِئُ وَيُصِرُّ**) -كَمَا فِي «النُّبَلاء» (١٥/ ٥٢٧)-للذَّهَبِيِّ-.

وَ(مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أُمَيَّةَ)، قَالَ أَحْمَدُ: (**يُخْطِئُ وَيُصِرُّ**) -كَمَا فِي «بَحْرِ الدَّم» (ص ٣٧٩)-لابْنِ عَبْدِ الْهَادِي-.

وفي «الكفاية» (ص ٢٢٩) -للخطيب البغداديِّ- **كلامٌ متينٌ في تأصيلِ هذا المبحثِ**.

... وَهَكَذَا؛ وَهُمْ عُلَمَاء؛ **فَكَيْفَ الحَالُ بِمَنْ هُمْ دُونَهُمْ -وَدُونَهُمْ!- مِنَ الْمُتَعَنِّتِينَ** =

-كَمَا نَقَلْتُهُ قَرِيباً- مِنْ مُقَدِّمَاتِ بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِي؛ فَلْتُنْظَرْ.

فَأَيْنَ (هُمْ = هُوَ) مَنْ خَالَفْتُ؛ فَرَمَيْتُ؟!

إِنَّهَا دَعْوَى لَمْ تَكَدْ تَقِفُ عَلَى قَدَمَيْهَا؛ حَتَّى نُسْقِطَهَا!

٣- أَمَّا قَوْلُهُ -**مُنْكِرًا**-: «وَكَأَنَّ مَنْهَجَ السَّلَفِ حَكْرٌ(١) عَلَى فِئَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ مَحْصُورٌ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ»:

فَهَذِهِ -وَاللَّهِ-لَعَلَّهَا!- مِنْ أَصْدَقِ مَا (سَوَّدَهُ) ابْنُ سَالِمٍ:

نَعَمْ؛ مَنْهَجُ السَّلَفِ لَيْسَ حَكَرًا عَلَى فِئَةٍ مُعَيَّنَةٍ!! لاَ رَسْمِيَّة، وَلاَ أَهْلِيَّة..

❑ منهج السلف: فوق الجميع:

لاَ هَيْئَةٍ، وَلاَ لَجْنَةٍ، وَلاَ جَمْعِيَّةٍ، وَلاَ مَرْكَزٍ...

لاَ شَخْصٍ، وَلاَ أَشْخَاصٍ؛ جَمْعًا أَو تَفْرِيقًا...

وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ حَكَرًا عَلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ!!

لاَ (**نَجْدٍ**)، وَلاَ (الْحِجَازِ)..

لاَ (دِمَشْقَ)، وَلاَ (**عَمَّانَ**)..

= **الجُهلاَء؟!**

(١) **كَذَا شَكَلَهَا؛ فَأَشْكَلَهَا!!**

وَهِيَ هَيِّنَةٌ (!) بِالنِّسْبَةِ لِطَامَّاتِهِ الأُخْرَى -الْكُبْرَى-!!

وَالصَّوَابُ: **حَكَرٌ** -بِالتَّحْرِيكِ-؛ وَهُوَ: مَا احْتُكِرَ.

وَأَمَّا (**حَكْرٌ**) -بِالْفَتْحِ، فَسُكُونٍ-: **فَهُوَ الظُّلْمُ**؛ فَهُو -هَدَاهُ اللَّهُ- فِي دَعْوَاهُ (الحَكَر) مواقعٌ (للحَكْر)!!

وَانْظُرِ «الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ» (ص ٤٨٤).

لاَ (**مِصْرَ**)، وَلاَ (لُبْنَانَ)..

لاَ (الْيَمَنِ)، وَلاَ (**بَاكِسْتَانَ**)...

... **فَهَذَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، وَعَلَيْهِ نُجَادِلُ، وَإِلَيْهِ نَرْمِي، وَلَهُ نَقْصِدُ**:

حَتَّى يَكُونَ الارْتِبَاطُ عُلْوِيّاً؛ **بِالدَّلِيلِ وَالنَّصِّ**، لاَ دُونَ ذَلِكَ -**بِالْقِيلِ وَالشَّخْصِ**!!-.

وَعَلَيْهِ:

فـ(**الْمُسْتَهْدَفُ**): **هُوَ الْمُخَالِفُ لِلْحَقِّ؛ كَائِنًا مَنْ كَانَ**!!

و(**الوَافِدُ**)[1]: **هُوَ الْغَرِيبُ عَنِ الْحَقِّ؛ وَإِنْ كَانَ فُلاَنَ بْنَ فُلاَن بْنِ فُلاَنَ**!!

وَهَذَا -**كُلُّهُ**- سَعْيٌ حَثِيثٌ **لِلتَّكَامُلِ الْعِلْمِيِّ وَالْمَنْهَجِيِّ بَيْنَ الدُّعَاةِ وَالْعُلَمَاءِ**، وَالشُّيُوخِ وَالطُّلاَّبِ؛ حَتَّى لاَ نَذَرَ سَمَّ خِيَاطٍ يَلِجُ مِنْ خِلاَلِهِ **مُتَسَلِّلٌ**؛ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ، أَوْ يَسِيرُ -**بِعِمَايَةٍ**!- دُونَ (تَحْقِيق)!

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ (ص ٢١):

«لِيَعْلَم -وَاللَّهِ **الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ**- أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ -كَمَا يَزْعُمُ فِي رَدِّهِ هَذَا (ص ٣٨)- (**خَطأً** فِي عِبَارَةٍ، أَوْ **غَلَطًا** فِي نَقْلٍ، أَوْ **سَهْواً** فِي فَهْمٍ، أَوْ **ذُهُولاً** فِي نَقْلٍ): لَكُنَّا مِنْ أَوَّلِ مَنْ يَعْذِرُهُ؛ **وَلَكِنَّ الْقَضِيَّةَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهِيَ تَأْصِيلٌ لِمَذْهَبِ الإِرْجَاءِ بِطَرِيقَةٍ عَصْرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ**؛ تُسْتَخْدَمُ فِيهَا أَقْوَالُ السَّلَفِ -**مَبْتُورَةً مُحَرَّفَةً**- لإِثْبَاتِ ذَلِكَ **الْمَذْهَبِ الْمَشِينِ**، وَنِسْبَتِهِ إِلَى السَّلَفِ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُهُمْ، وَلَيْتَهُمْ

---

(١) انظر مقال «**المرجئة... لا تقبلُنا**» للأخ الدكتور خالد العنبري؛ المُلْحق بكتاب «**هزيمة الفكر التكفيري**» (ص ١١٨- ١٢٠) - المطبوع في ذيل كتابه «**الحكم بغير ما أنزل اللّه**» نشر دار الفرقان - عجمان - الطبعة الرابعة.

اكْتَفَوْا بِذَلِكَ؛ بَلْ شَوَّهُوا صُورَةَ الْمَذْهَبِ الْحَقِّ؛ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ بِأَنْ جَعَلُوهُ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ؛ فَهُوَ خَارِجِيٌّ تَكْفِيرِيٌّ -وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ-».

فَأَقُولُ:

❑ دموع؛ بلا خشوع!!

أَمَّا (يَمِينُكَ)؛ فَقَدْ صَدَّقْتُكَ بِهِ... فَقَطْ؛ لِمَا وَرَدَ مِنَ النَّصِّ فِي ذَلِكَ -كَمَا قَدَّمْتُهُ (ص ١٣١ و٣٥٠)-!!

... وَإِنْ كَانَتْ صَنَائِعُكَ تَنْقُضُه، وتُنَاقِضُهُ! عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ: لاَ تَنْظُرُوا إِلَى دُمُوعِ عَيْنَيْهِ (!)، وَلَكِنِ انْظُرُوا إِلَى (فَعَائِلِ) يَدَيْهِ!!

وأجلُّ مِن هذا -وأرفعُ- حديثُ أبي هريرةَ -المتفقُ عليه-وقد تقدَّم- مرفوعًا إلى النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم-، قال: «رأى عيسى ابنُ مريمَ رجلاً يَسْرِقُ؛ فقالَ لَهُ: أَسَرَقْتَ؟! قالَ: كَلاَّ -والذي لا إلهَ إلاَّ هو-، فقالَ عيسى: آمنتُ باللَّهِ، وكذَّبْتُ عَيْنَي».

وأنا أقولُ: آمنتُ باللَّهِ، وكذَّبتُ (عيني)...

وَكَلاَمُهُ -هذا-هُنَا- مُجْتَرٌّ -بِعِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ!- مِنْ كَلاَمِهِ السَّابِقِ، وَهَذَيَانِهِ الْمُتَقَدِّمِ؛ ليس إلاَّ!!!

❑ دُرَّةٌ عِلميّةٌ مِن الإمام الألباني:

وَأَزِيدُ -هَهُنَا- كَلِمَةً مِنْ إِمْلاَءِ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مُقَدِّمَةِ «فَتَاوِيهِ» (١/ ٥) -تَحْتَ الطَّبْعِ-؛ قَالَ:

«... قَدِ ابْتُلِينَا فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ بِأُنَاسٍ يَتَتَبَّعُونَ الْعَثَرَاتِ وَالْمُتَشَابِهَاتِ،

وَيُعْرِضُونَ عَنِ الْمُحْكَمَاتِ الْوَاضِحَاتِ[١]؛ الْمُؤَكِّدَاتِ لِمَا قُلْنَا؛ بِقَصْدِ إِيقَاعِ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الإِخْوَةِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ بَعْضِ أَوْلِيَاءِ الأُمُورِ...

وَلِذَلِكَ؛ فَقَدْ رَأَيْنَا أَنْ نُعَدِّلَ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَنَا بَعْدَ دِرَاسَةٍ... أَنَّهَا مِنْ ذَاكَ الْقَبِيلِ، وَأَنَّ الأَوْلَى عَدَمُ النُّطْقِ بِهَا...

ثُمَّ لِيَمُتِ الْمُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ غَيْظًا؛ أُولَئِكَ الَّذِين قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّ أَمْثَالِهِمْ: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْمًا مُبِيناً﴾، وَقَالَ نَبِيُّنَا -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ-: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ! لاَ تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ؛ تَتَبَّعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَتَهُ؛ فَضَحَهُ اللَّهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ»...»[٢].

أَقُولُ:

وَهَذَا -**وَالْحَمْدُ لِلَّهِ**- عَيْنُ مَا وَقعَ عَلَيَّ، وَهُوَ -أَيْضًا- عَيْنُ مَا قَدْ قُمْتُ بِهِ...

(ثُمَّ لِيَمُتِ الْمُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ غَيْظًا)!

ثُمَّ:

قَوْلُ (**الْمُسَوِّد**) -فِي آخِرِ كَلاَمِهِ-:

«وَلَيْتَهُمُ اكْتَفَوْا.. بَلْ شَوَّهُوا...بِأَنْ جَعَلُوهُ..»!!

---

(١) وهو ما يُسَمَّى -**اليومَ**- في بعضِ مسائلِ النّقاشِ (!): **المُجْمَل والمُفصَّل**... فتنبَّه!

وإنْ كان في إطلاقِ **هذا الاسمِ** -عليه- شيءٌ مِن **النّقدِ**؛ فَيَؤُولُ الخلافُ -والحالةُ هذه- **خلافَ عبارة!**

(٢) وَكُنْتُ -وَللَّهِ الحَمْدُ- أَوَّلَ مَنْ نَقَلَ هذه الكَلِمَةَ -**فِي بَعْضِ رَسَائِلِي**- مِنْ كِتَابِ «الفَتَاوَى» -**قَبْلَ طِبَاعَتِهِ!**-؛ ثُمَّ نَقَلَهَا عَنِّي (البَعْضُ!) **دُونَ أَدْنَى عَزْوٍ، أو إِشَارَةٍ!!!**

فَمَنْ (هُمْ) هَؤُلاَءِ -جَمْعًا-؟! وَأَنْتَ تَتَكَلَّمُ عَنِ (الْحَلَبِيِّ) -فَرْدًا-؟!!

أَمْ أَنَّكَ نَسِيتَ نَفْسَكَ؛ فَأَظْهَرْتَ مَخْبُوءَ صَدْرِكَ -تُجاه (أُناس)؛ لا مُجَرَّدِ (فَرْدٍ) مِنَ النَّاس-؟!

وَأَقُولُ -أَخِيراً- مُصَدِّقًا عِلْمِي عَمَلِيَ، وَقَوْلِي فِعْلِيَ-:

❑ **هذا هو الظلمُ بعينِه:**

(وَاللَّهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ إلاّ هُوَ) إنَّ الْمُتَّهِمِينَنَا بِالإرْجَاءِ، أَوْ أَثَارَةٍ مِنْهُ، أَوِ الْمُوَافَقَةِ لأَهْلِهِ: هُمْ ظَالِمُونَ لَنَا...

نَعَمْ؛ ظَالِمُونَ لَنَا...

فَإِنْ لَمْ يَتَحَلَّلُوا مِنَّا -قَبْلَ فَوَاتِ الْفَوْتِ، وَإِدْرَاكِ الْمَوْتِ- وَبِخَاصَّةٍ بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ وَالتِّبْيَانِ-: فَلَنْ نُسَامِحَهُمْ، وَلَنْ نَعْفُوَ عَنْهُمْ..

وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَدْلُ اللَّهِ، وَحُكْمُهُ الْقِسْطُ -سُبْحَانَهُ-.

نَعَمْ؛ قَدْ نَغْلَطُ فِي عِبَارَةٍ.. كَمَا يَغْلَطُون..

وَقَدْ يَنْبُو مِنَّا فَهْمٌ.. كَمَا قَدْ (يَفْهَمُون)..

وَقَدْ نُخْطِئُ وَنُخطِئُ.. كَمَا يُخْطِئُونَ وَيُخْطِئُون..

وَهَا نَحنُ (نرجعُ)، و(نرجعُ)...

فهل هُمْ (يرجعون)؟!

فَكَانَ مَاذَا؟!

❑ **دُعاء.. لربِّ الأرض والسماء:**

... وَلَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ -تَعَالَى- لِلْحَجِّ هَذَا الْعَامَ (١٤٢٢هـ) -والْمِنَّةُ لَهُ- سُبْحَانَهُ-؛ فَكَانَ مِنْ دُعَائِي الَّذِي أَلْظَظْتُ بِهِ إِلَى رَبِّي -فِي سَائِرِ مَنَاسِكِي

وَمَوَاقِفِي-:

اللَّهُمَّ مَنْ أَخْطَأَ بِحَقِّي، أَوْ حَقِّ شَيْخِي، أَوْ حَقِّ إِخْوَانِي؛ بِاجْتِهَادٍ عِلْمِيٍّ مُنْضَبِطٍ: فَوَفِّقْهُ، وَسَدِّدْهُ، وَاغْفِرْ لَهُ، وَاعْفُ عَنْهُ.

وَمَنْ أَخْطَأَ بِحَقِّي، أَوْ حَقِّ شَيْخِي، أَوْ حَقِّ إِخْوَانِي؛ بِمُعَانَدَةٍ، أَوْ مُضَادَّةٍ، أَوْ هَوًى، أَوْ ظَنٍّ، أَوْ حَسَدٍ: فَأَرِنِي -رَبِّي- ثَأْرَنَا فِيهِ...

وَلَقَدْ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمَّا وَقَفَ تُجَاهَ الكَعْبَةِ -قَائِلاً-:

«**لَلْمُؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَعْبَةِ**، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنْكِ وَاحِدَةً، وَحَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ثَلاَثًا: دَمَهُ، وَمَالَهُ، **وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنُّ السُّوءِ**»[1].

فَهَلْ مِنْ مُتَّعِظٍ، ومُعْتَبِرٍ؟!

وَهَلْ مِنْ مُتَوَقِّفٍ وَمُنْتَهٍ؟!

الثَّامِنَةُ: قَوْلُ (**الْمُسَوِّد**) -بَعْدُ- (ص ٢١):

«أَنَّ كَاتِبَ هَذِهِ الأَسْطُرِ -**وَلِلَّهِ الْحَمْدُ**- مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ عَلَى **جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَتَوْحِيدِ الصَّفِّ**، وَلَكِنْ لَيْسَ عَلَى حِسَابِ التَّوْحِيدِ، وَأَصْلِ الدِّينِ، فَمَا كَتَبْتُ هَذِهِ النُّبْذَةَ -وللَّهِ الحَمْدُ- **حُبًّا فِي الشِّقَاقِ وَالنِّزَاعِ**، وَلاَ رَغْبَةً فِي الْفُرْقَةِ وَالْخِلاَفِ؛ **وَلَكِنْ بَيَانًا لِلْحَقِّ، وَإِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ، وَذَوْدًا عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ** -عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ- جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنْصَارِهَا، فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ».

أَقُولُ:

---

(١) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَان» (٤٧٠٦) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -مَرْفُوعاً- بِسَنَدٍ حَسَّنَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «السِّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٣٤٢٠).

❏ توحيد الصفوف؛ كيف؟!

مَا شَاءَ اللَّه، لاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّه..

(مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ عَلَى جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَتَوْحِيدِ الصَّفِّ)!

أَيُّ كَلِمَةٍ هَذِهِ؟!

وَأَيُّ صَفٍّ هَذَا؟!

وَهَا أَنْتَ تُنْشِبُ أَظْفَارَكَ (!) **فِيمَا لاَ قِبَلَ لَكَ** بِهِ؛ وَلاَ قُدْرَةَ لَكَ عَلَيْهِ -**وَأَنْتَ تَحْسَبُ أَنَّكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ صُنْعًا**!!-...

وَإِنَّ مَا **تَطَاوَلْتَ** (!) إِلَيْهِ، **وَتَمَاوَتَّ** (!) عَلَيْهِ -تَبْرِئَةً (لِبَشَرٍ) مِنْ خَطَإٍ -**بَشَرِيٍّ**-، وَإِيقَاعاً لِبَشَرٍ (آخَرَ) فِي **تَغْلِيطٍ عَقَائِدِيٍّ**-: يُنَاقِضُ دعواك، ويُبطِلُ مُدَّعاك!!

أَيُّمَا أَهْوَنُ عَلَيْكَ -لَوْ كَانَ الأَمْرُ فِيكَ!-:

- خَطَأٌ بَشَرِيٌّ مَحْض!!

- أَمْ غَلَطٌ عَقَائِدِيٌّ -بِالطُّولِ وَالْعَرْض-؟!

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ -عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ!- أَنَّ **الأَوَّلَ هَيِّنٌ**؛ بَيْنَمَا **الأَخِيرُ عَظِيمٌ عَظِيمٌ**!!

❏ الضِّدُّ بالضِّدِّ:

فَلِمَاذَا تُعَظِّمُ الْهَيِّنَ، وَتُهَوِّنُ الْعَظِيمَ؟!

أَهَذَا مِنَ (**التَّوْحِيدِ وَأَصْلِ الدِّين**)؟!

أَمْ أَنَّهُ صَدَرَ -**حَقِيقَةً**- (حُبّاً **فِي الشِّقَاقِ وَالنِّزَاعِ**، وَرَغْبَةً **فِي الْفُرْقَةِ وَالاِخْتِلاَفِ**)؟!

أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاَق»؟!

وَإِنَّمَا بُعِثَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى «يُعْبَدَ اللَّهُ -وَحْدَهُ-»؛ **فَمَكَارِمُ الأَخْلاَق، وَعِبَادَةُ الْخَلاَّق: صِنْوَانُ لاَ يَخْتَلِفَان، وَجَمْعَانِ لاَ يَفْتَرِقَان...**

وَلِمَاذَا الْفَصْل، بِغَيْرِ حُجَّةٍ وَلاَ أَصْل؟!

وَهَلْ (**بَيَانُ الْحَقِّ، وَإِبْرَاءُ الذِّمَّةِ**) يَلْزَمُ مِنْهُ -وَمَعَهُ!- **قَلْبُ الْحَقَائِق، وَتَغْيِيرُ الدَّقَائِق؟!**

وَهَلِ (الذَّوْدُ عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ) يَجِبُ -فِيهِ!- **اتِّبَاعُ سُوءِ الظَّنِّ، وَرَمْيُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ بِنَقِيضِ وَاقِعِهِمْ....؟!**

ورحم اللَّهُ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ -القائل[1]-:

«إذا دارَ الأمرُ بينَ أَنْ يُنْسَبَ إلى أهلِ السُّنَّةِ[2] مذهبٌ باطلٌ، أو يُنْسَبَ النَّاقلُ عنهم إلى تصرُّفِهِ في النَّقلِ: كانَ نسبةُ النَّاقلِ إلى التَّصرُّفِ أولَى مِن نسبةِ الباطلِ إلى طائفةِ أهلِ الحقِّ»

... والوجهُ واضحٌ؛ **ولكنْ:**

أين الإنصافُ؟! وأين أهلُهُ؟!

«كِدْتُ أَنْ لا أراهم إلاَّ في كتاب، أو تحت تُراب»[3].

---

(١) «مُناظرة في الحمد والشكر» (ص ١٣ - الأصل) لشيخ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ - بتحقيقي.

(٢) جماعةً، أو أفرادًا.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤) للإمامِ الذَّهبي -رحمَهُ اللَّهُ-.

□ **وقائع.. وواقع:**

لَوْ كُنْتَ حَقّاً -يا ابْنَ سالِمٍ- **حَرِيصًا**[١] -حقًّا- عَلَى (جَمْعِ الْكَلِمَةِ وَتَوْحِيدِ الصَّفِّ) **لَمَا سَلَكْتَ هَذَا الْمَسْلَكَ الصَّعْبَ، وَلَمَا طَرَقْتَ هَذَا الطَّرِيقَ الْوَعْرَ..**

بَلْ لأَتَيْتَ الْبُيُوتَ مِنْ **أَبْوابِهَا**، وجَانَبْتَ **نوافِذَهَا** (!)، **وَحِيطَانَهَا...**

بَلْ لَكَانَ مِنْكَ إِصْلاَحٌ لِخطَإِ مَنْ قَبْلَكَ؛ لاَ تَرْسِيخٌ لَهُ، وَتَثْبِيت، وَتَشْقِيقٌ لِضِدِّهِ وَتَفْتِيت!

وَلَكِنْ؛ لَمْ يَشإِ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَكَ إلاّ هَذَا؛ **حَتّى تَكُونَ نِهَايَتُكَ فِي بِدَايتِكَ، وَيَكُونَ خَفْضُكَ فِي «رَفْعِكَ»!**

... إلاَّ أَنْ تُراجعَ!!

التّاسِعَةُ: ثُمَّ قَالَ (**الْمُسَوِّد**) (ص ٢١-٢٢):

«قَدْ يَتَسَاءَلُ بَعْضُ النّاسِ: لِمَاذَا تَرُدُّ اللَّجْنَةُ الدّائِمَةُ عَلَى (الْحَلَبِيِّ)، وَتَتْرُكُ غَيْرَهُ -**كَسَيِّدِ قُطْبٍ، وَأَبِي الأَعْلَى الْمَوْدُودِيِّ، وَغَيْرِهِمَا**-؟ وَهَذَا نَفْسُهُ قَدْ ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ فِي تَضَاعِيفِ الرَّدِّ.

فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ:

أَوَّلاً: هَلْ **أُرْسِلَ** (!) إِلَى اللَّجْنَةِ سُؤَالٌ عَنْ هَؤُلاءِ وَعَنْ كُتُبِهِمْ، ثُمَّ **أَعْرَضَتِ** اللَّجْنَةُ عَنِ الإجَابَةِ عَنْهُ؟

ثَانِيًا: عَلَى فَرْضِ أَنَّ اللَّجْنَةَ **أَخْطَأَتْ** فِي عَدَمِ رَدِّهَا عَلَى هَؤُلاءِ، وَبَيَانِ حَالِهِمْ؛ فَهَلْ يَعْنِي هَذَا: أَنَّ اللَّجْنَةَ أَخْطَأَتْ فِي **رَدِّهَا عَلَى الْحَلَبِيِّ**، وَبَيَانِ حَالِهِ؟ لاَ

---

(١) هُوَ لَمْ يَكْتَفِ بِهَذَا؛ بَلْ قَالَ: «**مِنْ أَحْرَصِ النّاسِ**»؛ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ!!
وَالْحَمْدُ للّهِ أَنّهُ لَمْ يَحْذِفْ (مِنْ) -التَّبْعِيضِيَّةَ-أَيْضًا!!- لِيَغْدُوَ: **(أحرص النّاس)!!!**

أَظُنُّ مُنْصِفًا يَقُولُ هَذَا».

فَأَقُولُ -جَوَابًا أَوَّلاً-:

لأَنَّ الحَلَبِيَّ = **مُسْتَهْدَفٌ!!** وَوَرَاءَهُ (!) أُنَـاسٌ وَأُنَـاسٌ؛ يَتَتَبَّعُونَـهُ، وَيَتَتَبَّعُونَـهُ، وَيَتَمَنَّونَ (!) لَهُ العَثْرَةَ، حَتَّى يُسْقِطُوهُ (!)، وَلاَ يَظَلَّ وَاقِفًا فِي طَرِيقِهِمْ، وَلاَ مُعَارِضًا لِطَرَائِقِهِمْ!!

صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا **خَيْرًا** ذُكِرْتُ بِهِ ... وَإِنْ ذُكِرْتُ **بِسُوءٍ** عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

فَطَانَةٌ فَطِنُوهَـا لَـوْ تَكُـونُ لَهُـمْ ... مُـرُوءَةٌ أَوْ **تُقًـى لِلَّـهِ** مَـا فَطِنُـوا

فَاللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى نَفْسِي، وَعَلَى كُلِّ مُعَادٍ فِيَّ الحَقَّ! -يُؤْسِي-...

ثُمَّ:

❑ نحن، و(اللجنة)، وأهل البدع:

نَعَمْ؛ قَدْ قُلْتُ فِي «الأَجْوِبَةِ الْمُتَلاَئِمَةِ» (ص ٣٧):

«كُنَّا نَنْتَظِرُ -وَلاَ زِلْنَا!- مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوَقَّرَةِ -سَدَّدَهَا اللَّهُ- إِصْـدَارَ الْبَيَانَـاتِ وَالْفَتَاوَى فِي كُتُبِ **الْمُبْتَدِعِينَ الْجُدُدِ؛ مِنَ الْحِزْبِيِّينَ، وَالْحَرَكِيِّينَ**؛ الَّتِي تَمْلأُ جُدْرَانَ الْمَكْتَبَاتِ، (وَتُفْسِدُ) عُقُولَ الشَّبَابِ وَالشَّابَّاتِ؛ كَمِثْلِ (**سَيِّدِ قُطْبٍ**)، وَ(**الْمَوْدُودِيِّ**) -قَدِيمًا!-،وَكُتُبِ **الْغَزَالِيِّ، وَالْقَرَضَـاوِيِّ** -حَدِيثًـا!-، وَغَـيْرِهِمْ (!) مِـنَ (الْحَرَكِيِّـين وَالْحِزْبِيِّين) -أَصْحَابِ الأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ، وَالآرَاءِ الْبَاطِلَةِ-...

وَإِلاَّ:

فَهَلْ يَرْضَى مَشَايِخُنَا -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-مَثَلاً- أَنْ يَصِفَ **سَيِّد قُطْب** -غَفَـرَ اللَّـهُ لَهُ- فِي كِتَابِهِ «التَّصْوِيرِ الْفَنِّي» (ص ١٥٢-١٥٣) -نَبِيَّ اللَّهِ مُوسَى-عَلَيْهِ السَّلاَمُ-

بِأَنَّهُ: (**نَمُوذَجٌ لِلزَّعِيمِ الْمُنْدَفِعِ الْعَصَبِيِّ الْمِزَاجِ**)، وَأَنَّهُ: (**يُنْسِيهِ التَّعَصُّبُ وَالانْدِفَاعُ اسْتِغْفَارَهُ وَنَدَمَهُ**)؟؟!!

وَمَا هُوَ حُكْمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ -**بَلِ الضَّلالاَتِ!**- لَوْ قِيلَتْ فِي وَاحِدٍ[١] مِنْ (مَشَايِخِنَا) -هَؤُلاء-؟! فَضْلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْ أُولِي الْعَزْمِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ».

ثُمَّ قُلْتُ (ص ٣٨):

«وَهَلْ يَرْضى مَشَايِخُنَا -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- وَصْفَ **سَيِّد قُطْب** فِي كِتَابِهِ «كُتُب وَشَخْصِيَّات» (ص ٢٤٢) بَعْضَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بِقَوْلِهِ:

«وَحِينَ يَرْكَنُ مُعَاوِيَةُ وَزَمِيلُهُ [عَمْرٌو] إِلَى **الْكَذِبِ، وَالْغِشِّ، وَالْخَدِيعَةِ، وَالنِّفَاقِ، وَالرِّشْوَةِ، وَشِرَاءِ الذِّمَمِ**، لاَ يَمْلِكُ عَلِيٌّ **أَنْ يَتَدَلَّى** إِلَى هَذَا **الدَّرْكِ الأَسْفَلِ**...»[٢]؟؟!!

❑ سيّد قطب وسبُّ الصحابة:

لاَ أَظُنُّهُمْ رَاضِين، وَلاَ مُوافِقِين -بَلْ أَجْزِمُ بِذَلِكَ بِيَقِين-..

وَمِنْ أَقْرَبِ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ فَضيلةِ الشَّيْخِ **بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ** -سَدَّدَهُ اللَّهُ لِلصَّوَابِ-، وَهُوَ أَحَدُ أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ -الْمُوَقَّرَةِ- فِي كِتَابِهِ «تَصْنِيفُ النَّاسِ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْيَقِين» (ص ٢٦):

(١) **بل لم يُقَلْ عُشْرُ مِعشارِهَا -في بعضِهِمْ!-؛ ثم (انهالتْ) -على إِثْرِ ذلك- الـرُّدودُ، والنَّصائحُ، والتوجيهاتُ، والأوامرُ!!!** ... فأين حرارةُ (التوحيدِ) في النُّفوسِ؟!

(٢) انظر كتاب «الدليل والبرهان» (١/ ١/ ٢٨، ٢٩ - نشر سلطنة عُمان) **للوارجلاني الخارجي الإباضي** - في الطعن بهذين الصَّحابيَّين -معًا- **بنحو طعنِ (سيّد)!!** وعنه: «الوعد الأُخروي» (٢/ ٥٦٤) لعيسى السعدي.

«أَطْبَقَ أَهْلُ الْمِلَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ عَلَى أَنَّ الطَّعْنَ فِي (وَاحِدٍ) مِنَ الصَّحَابَةِ[1] -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- زَنْدَقَةٌ مَكْشُوفَةٌ...».

أَقُولُ: فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الطَّعْنُ بِنَبِيٍّ كَرِيمٍ، وَ(عَدَدٍ) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِنَا الأَمِين

---

(١) ومِن أشنعِ ما (**بَلَغَنِي**) -وأبشعِهِ!- ما ادَّعاهُ (بعضُهُم) عَلَيَّ -**أعوذُ باللَّهِ**- مِن أنَّنِي (أطعن!!!) في الصَّحابةِ -**رضيَ اللَّهُ عنهم، وسخِطَ اللَّهُ على مُنْتَقِصِهِم**-؛ (مستنبطًا) دعواهُ -هذه-**وبانِيَها**- على قولٍ لي في رسالتِي «إحكامِ المباني» (ص ٧ - **سنة ١٤١٢هـ!!!**):

«أنَّ الأصلَ في التشريعِ هو ما وردَ في **القرآنِ الكريمِ**، أو **الأحاديثِ النَّبويَّةِ الصَّحيحةِ**، **فهُمَا أصلُ الشَّريعةِ**، ومنهما تُسْتَقَى الأحكامُ الشَّرعيَّةُ، فلا شَرْعَ إلاَّ ما وردَ فيهما.

إذا عَرَفنا ذلك: نعرفُ أنَّ ما وَرَدَ عن الصَّحابةِ أوِ التَّابعينِ **وصحَّ عنهم**، ينبغي أنْ يُنْظَرَ فيه مِن وجهين:

الأوَّل: إذا كانَ بفِعْلِهِ **مُتابعًا** للكتابِ أوِ السُّنَّةِ: فهو مقبول.

الثَّاني: إذا كان بفِعْلِهِ **مُخالِفًا** للكتابِ أوِ السُّنَّةِ، أو مُحْدِثًا أمرًا: فهو لا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ التَّشريعَ -كما قرَّرنا- مِن أمرِ اللَّهِ -سُبحانَهُ-، أو أمرِ رسولِهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، إذِ **الشَّريعةُ كاملةٌ لا تحتملُ زيادةً أو نقصًا**، كما قالَ -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾».

أقولُ: فأينَ هذا التَّحقيقُ العلميُّ **العالي**، مِن ذلك الادِّعاءِ الباطلِ **القالي**؟!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾...

... **ثُمَّ إنِّي** أَبْرَأُ إلى اللَّهِ -تعالى- **مِن كُلِّ ما نَبَا بهِ لِساني، أو طَغَا بِهِ قَلَمِي**؛ مِمَّا يُخالفُ بعضُ ظاهرِهِ شيئًا مِنَ الحَقِّ -**صغيرًا كانَ أم كبيرًا**-.

ورحمَ اللَّهُ مَن أهدَى إليَّ عيوبي؛ دون شماتةٍ وَقِحَةٍ!! ومِن غيرِ تربُّصِ ماكرٍ!!!

وأُكرِّرُ -**الليلَ والنَّهار، السِّرَّ والجِهار**- دعاءَ النَّبيِّ المُختار -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-:

«**رَبِّ اغفِرْ لي خطيئتي وجَهْلِي**، وإسرافِي في أمري -كُلِّهِ-، **وما أنت أعلمُ به مِنِّي**، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي خطايايَ، **وعَمْدِي وجَهْلِي وهَزْلِي، وكُلُّ ذلك عندي**، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ما قدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، **وما أسرَرْتُ، وما أعلَنْتُ**، أنت المُقدِّمُ وأنت المُؤَخِّرُ، وأنت على كُلِّ شيءٍ قدير».

-صَلّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ-أَجْمَعِين-؟؟!!

فَهَلْ نَرَى فَتْوَى قَرِيبَةً -أَوْ بَيَاناً-**بَلْ فَتَاوَى وَبَيَانَاتٍ!**- فِي كَشْفِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْحِزْبِيِّينَ الْحَرَكِيِّينَ -**الْمُنْحَرِفِينَ**-؛ الَّذِينَ (تُصَدِّرُ) أَفْكَارُهُمْ لِعَامَّةِ الشَّبَابِ عَلَى أَنَّهَا **أَفْكَارٌ صَحِيحَةٌ**، تَحْمِلُ (آرَاءً) رَجِيحَة، وَهِيَ -فِي الْحَقِيقَةِ- **(مُزْرِيَةٌ) قَبِيحَةٌ؟!**

❑ سِهَام، واتِّهام:

بَدَلاً مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفَتَاوَى وَالْبَيَانَاتُ (!) (مُوَجَّهَةً) -**وَمُهَدَّفَةً!**- نَحْوَ طَلَبَةِ عِلْمٍ **سَلَفِيِّينَ**، أَوْ دُعَاةٍ مِنْ **أَهْلِ السُّنَّةِ** -حَرِيصين-؛ غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ -إِنْ وُجِدَ! **خَطَأٌ فِي عِبَارَةٍ، أَوْ غَلَطٌ فِي نَقْلٍ، أَوْ سَهْوٌ فِي فَهْمٍ، أَو ذُهُولٌ فِي نَقْلٍ**[1] -مَعَ **حِرْصِهِمْ** عَلَى الْحَقِّ، **وَتَوَاصُلِهِمْ** مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، **وَتَجَاوُبِهِمْ** مَعَ (النُّصْحِ)-...

وَهَلْ يَنْجُو مِنْ هَذَا الْخَطَإِ -أَوْ مِثْلِهِ- **عَالِمٌ** -فضْلاً عَنْ طَالِبِ عِلْمٍ-فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ-؟!

❑ نُصرةُ السنةِ، والعقيدةِ:

... **وَإِلاَّ**؛ **فَهُمْ** -وَاللَّهِ- لِلسُّنَّةِ وَالْعَقِيدَةِ **نَاصِرُون**، وَلِدَعْوَةِ التَّوْحِيدِ **مُؤَصِّلُون**، وَلأَهْلِ الشِّرْكِ **رَادُّون**، وَلأَصْحَابِ الْبِدَعِ **نَاقِضُون**، وَلِمَنْهَجِ السَّلَفِ **دَاعُون**، وَلِدُعَاةِ التَّحَزُّبِ وَالتَّكْفِيرِ والتَّمْيِيعِ **مُنَاقِضُون**... فَأَيْنَ هَؤُلاَءِ مِنْ (أُولَئِكَ) -**يَا مُسْلِمُون**-؟؟!

وَلِمَاذَا (يُتَكَلَّمُ) فِي هَؤُلاَءِ، وَ(يُسْكَتُ) عَنْ (أُولَئِكَ) **[وَهُمْ ضَالُّون]**؟؟!!

وَمَا هِيَ (الأَسْبَابُ) وَرَاءَ ذَلِكَ [فِي الحَقِيقَةِ، وَالمَضْمُون]؟؟!!».

---

(١) ومِن قولِ الإمامِ المُزَنيِّ -رحمَهُ اللَّهُ-: «**مَن أخطأ في الاسم: ليس كمَنْ أخطأ في المعنى؛ الخطأُ في المعنى أصعب**» -كما في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّة» (٥/ ٨٨٨) للإمام اللالكائيِّ-رحمَهُ اللَّهُ-.

أَقُولُ: هَذَا نَصُّ كَلاَمِـي -قَبْـلَ نحـو سـنتين-، وَهُـوَ يَتَضَمَّـنُ عِـدَّةَ (أَسْئِلَةٍ) **-وَلَيْسَ سُؤَالاً وَاحِداً!**- مُوَجَّهَةً إِلَى (اللَّجْنَةِ) فِي (سَيِّد قُطْب) -عَلَى الأَقَلِّ-؟!

فَهَلْ يُقَالُ -بَعْدَ ذَا-: (**لَمْ يُرْسَلْ سُؤَالٌ إِلَى اللَّجْنَةِ**)؟؟!!

فَضْلاً عَنْ أَنْ يُسْأَلَ: هَلْ (أَعْرَضَتِ اللَّجْنَةُ عَنِ الإِجَابَةِ عَنْهُ)؟؟!!

فَهَذَا -مِنَ (**المُسَوِّدِ**)!!- عُذْرٌ أَقْبَحُ مِنْ ذَنْبٍ!!

...وَهَا قَدْ مَدَدْتَ رَأْسَكَ -ابْنَ سَالِمٍ-وَيَدَكَ- **لِلرَّدِّ وَالصَّدِّ**؛ فَلِمَـاذَا لَـمْ تَـرُدَّ -أَنْتَ- عَلَى **هَؤُلاَءِ الْمُنْحَرِفِينَ**؛ بَدَلاً مِنَ الرَّدِّ عَلَى دَاعٍ **سَلَفِيٍّ**، وَطَالِبِ عِلْمٍ **سُنِّيٍّ**؟!

وَإِذْ أَنْتَ دُونَ ذَلِكَ -**وَأَنْتَ بِـهِ مَعْذُورٌ**!-؛ فَلِـمَ لَـمْ تَقُـمْ أَنْـتَ (!) بِوَاجِبِ (**الرَّفْعِ**) -لاَ «الرفع!»- لِلَّجْنَةِ المُوَقَّرَةِ، وَالمَادَّةُ بَيْنَ يَدَيْكَ -**مِنْ نَقْلِي وَقَوْلِي** -علـى الأَقَلِّ!- كَشْفًا (لِبَعْضِ) مَا عِنْدَ (سَيِّد) -هَذَا- **مِنْ ضَلاَلاَتٍ**-؟!

أَمْ أَنَّهـا الْحِزْبِيَّـةُ الْمَكْتُومَـةُ؟! وَالتَّقَلُّبَـاتُ الْمَشْـؤُومَةُ؟! أَمْ أَنَّ السَّـبَبَ -الْحَقِيقِيَّ!-: **قِلَّةُ (الْمُعِينِ)، وَشُحُّ (الْمَعِينِ)؟! فَأَيْنَ هُوَ -ذَا- الْمَنْهَجُ الأَمِينُ؟!**

... ثُمَّ وفَّقَ اللَّهُ -تعالى- وله الحمـدُ في عُـلاَه- بعـض أفـاضلِ أهـلِ العلـمِ -الأصفياءِ- وهو فضيلةُ الأُستاذِ الشيخ سعد الحُصَيِّن -نفعَ اللَّهُ بـه- لتقديـم هـذا السؤالِ -نفسِهِ- **وبصورةٍ رسميَّةٍ**[1]...

وهاكم صورةَ الاستفتاءِ -كاملاً-بخطِّ كاتبِهِ-نفعَ اللَّهُ بِهِ-:

---

(١) لكونِهِ -حفظَهُ المولى-كانَ- المُلحقَ الدِّينيَّ (السُّعوديّ) في بلدِنَا الأُرْدُنّ.

وقد عَظُمَ **عجبي** -جدًّا- لَمَّا أُخبرتُ أنَّ بعـضَ **المشـايخِ (الكبـار)** هـاتفَ هـذا المُستفتِيَ الفاضلَ -ثبَّتَهُ اللَّهُ- **لِيُثنِيَهُ عن استفتائِهِ** -هذا-... فـ... **اللَّهُـمَّ آجرْنَـا في (مُصيبتِنَـا)، وأخلِفنـا خيرًا منها!**

بسم الله الرحمن الرحيم





الرقم: ١٠٩

التاريخ: ١٤٢٢/٤/١٤

المشفوعات: ....

من: سعد الحصين - ص.ب ١٢٤١٦ - الطائف - ف/٢٣٧٣٨٩٩/٠٢.

إلى: سماحة رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، نصر الله بهم دينه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد: فآمل التفضل بالفتوى من اللجنة مأجورين هل يجوز لي أو لغيري طبع ونشر كتب سيد قطب تجاوز الله عنا وعنه الآتية أسماؤها، وفيها ما أذكر مثالاً له؟:

١) «كتب وشخصيات» ط. دار الشروق، قال ص٢٤٢: (وحين يركن معاوية وزميله [عمرو بن العاص] إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك عليّ أن يتدلّى إلى هذا الدرك الأسفل).

٢) «العدالة الاجتماعية» ط. دار الشروق، قال ص١٦١ عن الثوّار على عثمان رضي الله عنه: (تثور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكاراً واشمئزازاً)، وقال عن الذين ادّعى أنّ عثمان برّهم من الصحابة والتابعين - وذكر منهم ص١٧٥ خمسة من المبشّرين بالجنة -: (وتنحلّ نفوس الذين لبسوا الإسلام رداءً ولم تخالط بشاشته قلوبهم والذين تجرفهم مطامع الدنيا ويرون الانحدار مع التيّار، وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان)، وقال عن الثورة على عثمان رضي الله عنه: (لا بدّ لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام ويستشعر روح الإسلام أن يقرّر أنّ تلك الثورة في عمومها كانت فورة من روح الإسلام، وذلك دون إغفال لما كان وراءها من كيد اليهودي ابن سبأ عليه لعنة الله).

وقال ص٢٠٦: (ونحن نميل إلى اعتبار خلافة عليّ رضي الله عنه امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله، وأن عهد عثمان الذي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد

الرقم : ....
التاريخ : ....
المشفوعات : ....

تكلم فيه مروانه - كأنه فجوة بينهما).

٤- «التصوير الفني في القرآن» ط. دار الشروق:

قال عن نبي الله موسى عليه السلام ص ١٥٢: (إنه نموذج للزعيم المندفع العصبي المزاج)، وعقب على قول الله تعالى: ﴿فوكزه موسى﴾ بقوله: (وهنا يبدو الانفعال العصبي واضحاً) وعلى قول الله تعالى: ﴿فأصبح في المدينة خائفاً يترقب﴾: (وتلك سمة العصبية).

وقال ص ١٥٢: (فلندعه هنا لنلتقي به في فترة من حياته بعد عشر سنوات فلعله قد هدأ وصار رجلاً هادئ الطبع حليم النفس، كلا .. إنه الفتى العصبي نفسه).

وقال ص ١٥٤: (تقابل شخصية موسى شخصية إبراهيم، إنه نموذج الهدوء والتسامح والحلم).

وقال ص ٦٨ عن قول الله تعالى: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾، ﴿وكان عرشه على الماء﴾، ﴿وسع كرسيه السموات والأرض﴾، ﴿ثم استوى على العرش﴾، ﴿وجاء ربك﴾ ونحوها: (إنه هي الإجارة ... على سنن مطرد لا تخلف فيه ولا عوج، سنن التخييل الحسي والتجسيم في كل عمل من أعمال التصوير)، ورأى أنه ما قيل غير ذلك (جدل ... حينما أصبح الجدل صناعة والكلام زينة).

ووصف ص ٧٦ إلى ٩٩ كلام الله في سورة الفجر والنازعات والضحى والليل والعاديات بالموسيقى، ووصف آيات من سورة الفجر بالعرض العسكري الذي تشترك فيه جهنم بموسيقاها العسكرية، وطلب من أحد الموسيقيين (مراجعة الجزء الخاص بالموسيقى في القرآن ... لضبط بعض المصطلحات الفنية الموسيقية) ص ٨٠.

ووصف كلام الله في سورة الفلق ص ٩٠ بالرسم والتصوير بالألوان

بسم الله الرحمن الرحيم

٢

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد

الرقم: ....
التاريخ: ....
المشفوعات: ....

والمشاهد المسرحية والسينمائية)، وأن الجو المراد إطلاقه فرع جو التصوير [من الرعشة والسحر والشعوذة] بما فيه من خفاء وهينمة وغموض وإبهام)، وطلب من أحد الرسامين مراجعة هذا القسم الخاص بتناسق الصور ص ٨٩.

ووصف ص ٢٢-٢٣ أثر القرآن في نفوس المؤمنين والكافرين بالسحر: (لقد تلقوه مسحورين يستوي في ذلك المؤمنون والكافرون، هؤلاء يُسحرون فيؤمنون وهؤلاء يُسحرون فيهربون).

٤) «معركة الإسلام والرأسمالية» ط. دار الشروق.

قال ص ٤٤: (في يد الدولة أن تنزع الملكيات والثروات جميعاً وتعيد توزيعها على أساس جديد ولو كانت هذه الملكيات قد قامت على الأسس التي يعترف بها الإسلام ونمت بالوسائل التي يبررها).

وقال ص ٤٠: (الإسلام يَعُدّ العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب، ورأس المال في ذاته ليس سبباً من أسباب الكسب الصحيح).

وقال ص ٥٥: (فأما القاعدون الذين لا يعملون، فثراؤهم حرام، وعلى الدولة أن تنتفع بذلك الثراء لحساب المجتمع وألا تدعه لذلك المتعطل الكسلان).

٥) «معالم في الطريق» ط. دار الشروق.

قال ص ١٠١-١٠٢: (يدخل في إطار المجتمع الجاهلي تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة ... لا لأنها تعتقد بألوهية أحد غير الله، ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله، ولكنها تدخل في هذا الإطار لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها ... موقف الإسلام من هذه المجتمعات الجاهلية كلها يتحدد في عبارة واحدة: أنه يرفض الاعتراف بإسلاميتها).

بسم الله الرحمن الرحيم

٤

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد

الرقم: ....
التاريخ: ....
المشفوعات: ....

٦) "في ظلال القرآن" ط. دار الشروق.

قال ج ٦ ص ٤٠٠٢ في تفسير سورة الإخلاص: (إنها أحدية الوجود، فليس هناك حقيقة إلا حقيقته، وليس هناك وجود إلا وجوده ..... وهذه مدارج الطريق التي حاولها المتصوفة فجذبتهم إلى بعيد، ذلك أن الإسلام يريد من الناس أن يسلكوا الطريق إلى هذه الحقيقة وهم يكابدون الحياة الواقعية بكل خصائصها ومشاعرها مع هذا أن لا حقيقة إلا الله وأن لا وجود إلا وجوده).

وقال ج ٦ ص ٤٠٠٢-٢٤٠٨: (ولقد أخذ المتصوفة بهذه الحقيقة الأساسية الكبرى [أحدية الوجود والكينونة] وهاموا بها وفيها وسلكوا إليها مسالك شتى ..... إلا أن ما يؤخذ عليهم على وجه الإجمال هو أنهم أهملوا الحياة بهذا التصور).

وقال ج ٣ ص ١٦٦٩ ونحوه ١/٢٣٠ و٤/٢٤٠٥ و٦/٢٢٨٥، في تفسير قول الله تعالى: ﴿وفي الرقاب﴾: (وذلك حين كان الرق نظاماً عالمياً تجري المعاملة فيه على المثل في استرقاق الأسرى بين المسلمين وأعدائهم ولم يكن للإسلام بد من المعاملة بالمثل حتى يتعارف العالم على نظام آخر غير الاسترقاق).

وقال ج ٥ ص ٢٧٠٧ في تفسير قول الله تعالى: ﴿وهو الله لا إله إلا هو﴾: (أي: لا شريك له في الخلق والاختيار).

وقال ج ٦ ص ٤٠١٠ في تفسير قول الله تعالى: ﴿إله الناس﴾: (والإله هو المستعلي المستولي المتسلط).

وقال ج ٤ ص ١٨٤٦: (فقضية الألوهية لم تكن محل خلاف وإنما قضية الربوبية هي التي كانت تواجهها الرسالات) ونحوه ٤/١٨٥٢.

وبينما قال ج ٣ ص ١٤٩٢ عن عُبّاد الأصنام في الجاهلية الأولى: (ما كان شركهم الحقيقي من هذه الجهة، ولا كان إسلام من أسلم منهم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد

الرقم : ....
التاريخ: ....
المشفوعات: ....

منهم متمثلاً في مجرد التخلي عن الاستشفاع بهذه الأصنام) جعل ج٤/٢٠٣٣ من الشرك الواضح الظاهر في مقابلة الشرك الخفي: (التبعية في تقليد من التقاليد كاتخاذ أعياد ومواسم يشرعها الناس ولم يشرعها الله، والتبعية في زي من الأزياء يخالف ما أمر الله به من الستر ويكشف أو يحدد العورات التي نصت شريعة الله أن تستر)، وفي ص ٢١١٤ ج ٤ جعل اتباع البشر في الأخلاق والتقاليد والعادات والأزياء (مزاولة للشرك في أخص حقيقته، ومخالفة لشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله في أخص حقيقتها، ولو توجه العبد إلى الله في ألوهيته وحده ودان لشرع الله في الوضوء والصلاة والصوم وسائر الشعائر).

وقال ج ٢ ص ١٠٥٧: (ارتدت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان ونكصت عن لا إله إلا الله وإن ظل فريق منها يردد على المآذن: لا إله إلا الله).

وقال ج٤ ص ٢١٢٢: (إنه ليست على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه هي شريعة الله والفقه الإسلامي).

وقال ج٣ ص ١٨١٦ في تفسير قوله تعالى: ﴿واجعلوا بيوتكم قبلة﴾: (يرشدنا الله إلى اعتزال معابد الجاهلية واتخاذ بيوت العصبة المسلمة مساجد تحس فيها بالانعزال عن المجتمع الجاهلي) يعني أنه قرر فيما سبق دخول مسلمي العصر في إطار المجتمع الجاهلي.

وأكد هذا المعنى ج٤ ص ٢١٢٢ بقوله: (إنه لا نجاة للعصبة المسلمة في كل أرض من أن يقع عليها العذاب إلا بأن تنفصل عقيدياً وشعورياً ومنهج حياة عن أهل الجاهلية من قومها حتى يأذن الله لها بقيام دار إسلام تعتصم بها، وإلا أن تشعر شعوراً كاملاً بأنها هي الأمة المسلمة وأن ما حولها ومن حولها ممن لم يدخلوا فيما دخلت فيه جاهلية وأهل جاهلية).

بسم الله الرحمن الرحيم

٦

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد

الرقم : ....

التاريخ: ....

المشفوعات: ....

وقال ج ١ ص ٢٨ عن إعجاز القرآن : (والشأن في هذا الإعجاز هو الشأن في خلق الله جميعاً وهو مثل صنع الله في كل شيء).

وأكد ذلك ج ٥ ص ٣٠٠٦ بقوله : (وهذا الحرف ﴿ص﴾ من صنعة الله تعالى فهو موجده صوتاً وموجده حرفاً من حروف الهجاء).

وقال ج ٥ ص ٢٩٧٨ في تفسير قول الله تعالى : ﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ : (فتوجه الإرادة لخلق الشيء كافٍ وحده لوجوده كائناً ما يكون، إنما يقرّب الله للبشر الأمور ليدركوها بمقاييسهم البشري المحدود).

وقال ج ٦ ص ٣٤٨٠ في تفسير قول الله تعالى : ﴿ثم استوى على العرش﴾ : (العرش نؤمن به كما ذكره ولا نعلم حقيقته، أما الاستواء على العرش فنملك أن نقول : إنه كناية عن الهيمنة على هذا الخلق ... والقول بأننا نؤمن به ولا ندرك كيفيته لا يفسّر قوله تعالى : ﴿ثم استوى على العرش﴾).

هذه أمثلة قليلة من فكره تجاوز الله عنه أخذت من كتبه التي لا تزال تطبع طبعة بعد طبعة وتُنشر بالشرعية بعد عشرات السنين من وفاته.

وفقكم الله وسدّد أقوالكم وأعمالكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد الحصين

□ **جوابٌ، وجوابٌ:**

وَأَمَّا **سُؤالاكَ** الأخِيرَانِ؛ فَأَقُولُ -**جوابًا (عنهما)**-:

أوّلاً: نَعَمْ؛ أَخْطَأَتِ اللَّجْنَةُ -**مَعَ التَّقْدِيرِ، وَالتَّكْرِيمِ**- فِي عَدَمِ رَدِّهَا عَلَى هَؤُلاءِ الضَّالِّين، وَبَيَانِ حَالِهِمْ، وَكَشْفِ مَخْبُوئِهِمْ..

نَقُولُهَا بِمِلْءِ أَفْوَاهِنَا، وَبِأَعْلَى أَصْوَاتِنَا، وَبِأَقْوَى مَا عِنْدَنَا..

وَنَحْنُ مُنْتَظِرُو الرَّجْعِ **وَالصَّدَى**؛ وَلَوْ عَلَى طُولِ **الْمَدَى**...

... لأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ وَالْحَقُّ؛ فَالْعِلْمُ **أَوْلَوِيّات**، وَالْحَقُّ لَهُ **أَوَّلِيَّات!!**

ثانِيًا: نَعَمْ؛ أَخْطَأَتِ اللَّجْنَةُ -**مَعَ التَّقْدِيرِ، وَالتَّكْرِيمِ**-أَيْضًا- فِي رَدِّهَا عَلَى عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ! لِمَا تَابَعَتْ فِيهِ **مَا قُدِّمَ لَهَا** مِنْ مُلاحَظَاتٍ عَلَى مَا نُسِبَ إِلَى الْحَلَبِيِّ (!) وَلَيْسَ مَا قَالَهُ الْحَلَبِيُّ -حَقِيقَةً-!

وَلَقَدْ كُنْتُ قُلْتُ فِي مُنَاسَبَةٍ عَرَضَتْ[1] -**وَأُكَرِّرُهُ الآنَ لِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ**-:

«... **إِنَّ الْفَتْوَى الْمَذْكُورَةَ صَحِيحَةٌ بِجُمْلَتِهَا؛ وَلَكِنْ فِي أُمُورٍ نُسِبَتْ إِلَيَّ! لاَ فِيمَا أَنَا قَائِلٌ بِهِ -حَقِيقَةً-**؛ كَمَا فَصَّلْتُ ذَلِكَ وَأَوْضَحْتُهُ فِي «الأَجْوِبَةِ الْمُتَلائِمَةِ» -عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ-».

أقولُ:

وَالآنَ: فِي هَذِهِ (التَّنْبِيهَاتِ)؛ الَّتِي أَرْجُو أَنْ تَكُونَ (**مُتَوائِمَةً**) بِوُضُوحِهَا، وَحَقِّهَا، **ونصاعتِهَا**، وقُوَّتِهَا...

الْعَاشِرَةُ: ثُمَّ خَتَمَ (الْمُسَوِّد) (مَنَارَاتِهِ) (ص ٢٢) بِنَقْلَيْنِ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ

---

(١) انظر: مُلْحَق «الرَّدّ الْبُرْهَانِي فِي الانْتِصَارِ لِلإِمَامِ الأَلْبَانِي» (ص ٢٥٨)، ومقدّمتي على الطبعة الثالثة مِن كتابي «التحذير مِن فتنة [الغُلُوِّ في] التَّكفير» (ص ٨)، وما سيأتي -هنا- (ص ٥٥٦).

ابْنِ تَيْمِيَّةَ: صَحِيحَيْنِ، جَلِيَّيْنِ، قَوِيَّيْنِ..

□ **هذا كلامُ شيخ الإسلام، وهذا معناه:**

وَلَكِنْ؛ هَلْ **فَهِمَهُمَا** ابْنُ سَالِمٍ، **وَاسْتَوْعَبَ** حَقِيقَتَهُمَا؟!

أَمْ أَنَّهُ سَاقَهُمَا لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ (ظَنَّ) أَنَّهُمَا **يُعِينَانِهِ** فِيمَا هُوَ فِيهِ؛ **وَيُؤَيِّدَانِهِ** فِيمَا هُوَ(سَاعٍ) إِلَيْهِ؟!

وَالْمِسْكِينُ -**لِجَهْلِهِ**- (حَذَفَ) مِنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ **سِيَاقَهُ وَسِبَاقَهُ**؛ لِيَسْلَمَ لَهُ تَسْلِيطُ الْقَوْلِ إِلَى (عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ)، **وَاسْتِهْدَافُهُ!!!**

فَكَلَامُ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -الأَوَّلُ[1]- (مُوَجَّهٌ إِلَى مَنْ غَلِطُوا فِي (الإِيمَانِ) -مِمَّنْ كَانَ يَرَى **فِي بَاطِنِهِ**[2] رَأْيَ الْجَهْمِيَّةِ!!- مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَوَّلُهَا: ظَنُّهُمْ **تَمَامَ** الإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ بِدُونِ عَمَلِ الْقَلْبِ..

ثَانِيهَا: ظَنُّهُمْ **تَمَامَ** الإِيمَانِ الْقَلْبِيِّ بِدُونِ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ..

ثَالِثُهَا: عَدُّهُمْ تَكْفِيرَ الْكَافِرِ لِانْتِفَاءِ تَصْدِيقِ قَلْبِهِ بِرَبِّهِ.

... ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -مُبَاشَرَةً- كَلَامَهُ الَّذِي نَقَلَهُ (الْمُسَوِّدُ) **دُونَ وَعْيٍ!!**

فَأَيْنَ حَقِيقَتُهُ مِنْ مُرَادِهِ؟!

وَأَيْنَ وَاقِعُهُ مِنْ إِيرَادِهِ؟!

وَنَحْنُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- نُخَالِفُ هَؤُلَاءِ الْغَالِطِينَ -بَلْ نُنَاقِضُهُمْ- بِأَوْجُهِهِمْ

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٧/ ٣٦٤)، وَأَوَّلُهُ: (٧/ ٣٦٣).

(٢) وَنَحْنُ لاَ نَرَى ذَلِكَ -وَلِلَّهِ الحَمْدُ- **لاَ فِي ظَاهِرٍ، وَلاَ فِي بَاطِنٍ**، وَاللَّهُ يَشْهَدُ..
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الخِذْلَانِ، وَأَهْلِهِ...
والمُفتري علينا: يُجازيهِ ربُّنا...

الثّلاَثَةِ -كُلِّهَا- جُمْلَةً، وتَفْصيلاً، وتفريعًا، وتأْصيلاً-.

وَكِتَابِي «**التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِئَةُ**»، ثُمَّ كِتَابُنَا «مُجْمَلُ مَسَائِلِ (الإيمَانِ والكفرِ) الْعِلْمِيَّةِ فِي أُصُولِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ»: **يُؤَصِّلاَنِ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ، وَيُقَعِّدَانِ هَذِهِ الأُصُول...**

فَأَيْنَ النَّقْلُ مِنَ الْمَنْقُول؟!

❏ **أين الدعوى من الواقع؟!**

وَلِتَمَامِ الْفَائِدَةِ؛ فَإِنَّ الصِّنْفَ الَّذين يَرُدُّ عَلَيْهِمْ شَيْخُ الإسْلاَمِ هُمْ مِنْ صِنْفِ الْخَطَّابِيِّ، وَالْبَيْهَقِيِّ، وَأَشْبَاهِهِمَا -**الَّذِينَ عَظَّمُوا السُّنَّةَ وَالْحَدِيثَ**-مِنْ جِهَةٍ-، وَوَقَعُوا فِي مُخَالَفَةِ **قَوَاعِدِهِمَا وَأُصُولِهِمَا** -مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى!-.

فَأَيْنَ شَعْبَانُ مِنْ رَمَضَانَ؟!

وَأَمَّا كَلاَمُ شَيْخِ الإسْلاَمِ -الثَّانِي[1]-؛ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بـ (**أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ نَصَرُوا قَوْلَ جَهْمٍ**؛ يَقُولُونَ بِالاِسْتِثْنَاءِ فِي الإيمَانِ، وَيَقُولُونَ: الإيمَانُ -فِي الشَّرْعِ-: هُوَ مَا **يُوَافِي**[2] بِهِ الْعَبْدُ رَبَّهُ...).

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-**بَعْدَ كَلاَمٍ**- نَاقِضًا قَوْلَ هَؤُلاَءِ:

«..فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، **وَهُوَ قَوْلٌ مُحْدَثٌ**، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ».

---

(١) «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٧/ ١٤٣).

(٢) هَلْ يعرفُ (**الْمُسَوِّدُ**) مَعْنَى (مصطلحِ) = (**الْمُوَافَاةِ**) -العلميّ-؟! أَوْ يَجْهَلُهُ؟!

الظنُّ به: جهلُهُ!!!

وهذا -مِن هذا الجانبِ!- لا يَضُرُّهُ (!)؛ فَلْيَتَعَلَّمْ، ولْيسأَلْ؛ فإنَّمَا: «**شِفَاءُ العَيِّ السُّؤال**».

ثُمَّ قَالَ -مُبَاشَرَةً-: «لَكِنَّ هَؤُلاَءِ ظَنُّوا...»؛... إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ -**مَبْتُوراً** عَنْ أَصْلِهِ- (الْمُسَوِّدُ) -**بِغَيْرِ وَرَعٍ**!- لِيُلْمِحَ بِهِ (إِلَيَّ = إِلَيْنَا) -**ظُلْمًا وَعُدْوَانًا**-، وَيُلْصِقَهُ (!) بِنَا -**كَذِبًا وَبُهْتَانًا**-!!

فَأَيْنَ ذَاكَ مِنْ هَذَا؟!

ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ أَنَّ هَؤُلاَءِ (**الْمُتَأَخِّرِينَ**) مُتَلَقُّونَ ضَلاَلاَتِهِمْ -تِلْكَ- عَنْ: (**الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ**)...

فَأَقُولُ -وَبِحَوْلِهِ-سُبْحَانَهُ-أَصُولُ-:

❑ **هؤلاء مشايخنا، وأُولاء عُلماؤنا:**

إِنَّ مَنْ (نَتَلَقَّى) عَنْهُمُ **العلمَ والسُّنَّةَ والتوحيدَ**؛ هُمْ مِنْ أَضْدَادِ هَؤُلاَءِ (الْمُتَكَلِّمِينَ)، وَمُنَاوِئِي أُولَئِكَ (الْجَهْمِيَّةِ)؛ هُمْ **سُنِّيَّةٌ، أَثَرِيَّةٌ، سَلَفِيَّةٌ**:

هُمُ الَّذِينَ أَشَرْتُ إِلَيْهِمْ فِي كِتَابِي «التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة» (ص ٢٤) -بِقَوْلِي-:

«... وَلَقَدْ حَرَصْتُ أَنْ أَرْبِطَ كَلاَمَ **شَيْخِنَا** -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَأَقْوَالَهُ بِكَلاَمِ **أَئِمَّةِ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ الثِّقَاتِ -قَدِيمًا وَحَدِيثًا-**؛ كَشَيْخِ الإِسْلاَمِ **ابْنِ تَيْمِيَّةَ**، وَتِلْمِيذِهِ الإِمَامِ **ابْنِ القَيِّمِ**، وَالإِمَامِ **مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ** -وَأَبْنَائِهِ، وَحَفَدَتِهِ-، وَسَمَاحَةِ الْمُفْتِي الشَّيْخِ **مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ**، وَسَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ الإِمَامِ **عَبْدِ العَزِيزِ ابْنِ بَازٍ**، وَفَضِيلَةِ أُسْتَاذِنَا العَلاَّمَةِ الشَّيْخِ **مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ**...

وَمَنْ سَارَ عَلَى سَبِيلِهِمْ، وَاقْتَفَى سُلُوكَهُمْ، وَاتَّبَعَ مَنْهَجَهُمْ وَطَرِيقَتَهُمْ.

وَهُمُ القَوْمُ لاَ يَشْقَى مُتَّبِعُهُم، وَلاَ الآخِذُ بِقَوْلِهِم...».

وَ(مِنْهُمْ) مَنْ ذَكَرْتُهُ فِي «الأَجْوِبَةِ الْمُتَلاَئِمَةِ» (ص ٣٥) -**بِوُضُوحٍ، وَجَلاَءٍ، وَصَرَاحَةٍ**-:

«مَعَ التَّذْكِيرِ -وَالفَضْلُ لِلَّهِ-وَحْدَهُ- بِأَمْرٍ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى كَبِيرِ تَذْكِيرٍ (!)؛ وَهُوَ أَنِّي قَدْ لاَزَمْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ **مُحَمَّدَ نَاصِرَ الدِّينِ الأَلْبَانِيَّ** -تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ- وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ (**العُلَمَاءِ المَوْثُوقِ بِعِلْمِهِمْ، وَحُسْنِ مُعْتَقَدِهِمْ**) -فِي هَذَا الزَّمَانِ-؛ تَحْصِيلاً لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ -**عَقِيدَةً، وَمَنْهَجًا، وَأَحْكَامًا، وَتَصْفِيَةً وَتَرْبِيَةً**- نَحْوًا مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ... إِلَى أَنْ كُنْتُ -بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ- آخِرَ **المُسَاعِدِينَ لَهُ -الخَادِمِينَ-** فِي تَآلِيفِهِ، وَتَخَارِيجِهِ، وَتَصَانِيفِهِ -فِي بَيْتِهِ، وَبِجَنْبِ مَكْتَبِهِ-، وَكُنْتُ -كَذَلِكَ- آخِرَ طَلَبَةِ العِلْمِ الْمُلْتَقِينَ بِهِ -المُجَالِسِينَهُ- قَبْلَ يَوْمَيْنِ مِنْ وَفَاتِهِ...».

أَئِمَّةُ عَدْلٍ يُقْتَدَى بِفِعَالِهِمْ ... وَتُؤْمَنُ مِنْهُمْ زَلَّةُ العَثَرَاتِ

❑ كلامُ السَّلَف، والعارفون به:

وَعَلَيْهِ؛ فَمَنْ هُمْ -حَقِيقَةً- (**الْخَبِيرُونَ بِكَلاَمِ السَّلَفِ**)؟؟!

الَّذِينَ يَنْقُلُونَ حُرُوفَهُمْ -**بِدُونَ فَهْمِهَا**!-، وَيَتَكَثَّرُونَ بِكَلِمَاتِهِمْ -**مِنْ غَيْرِ وَعْيِهَا، وَاسْتِيعَابِهَا**!-؟!

أَمْ هُمُ الَّذِينَ أَلِفُوهَا -وَأَلَّفُوا فِيهَا-، وَنَشَرُوهَا، وَآمَنُوا بِهَا، **وَاخْتَلَطَتْ مَعَانِيهَا بِدِمَائِهِمْ، وَلُحُومِهِمْ، وَعِظَامِهِمْ**؟!

عَاشُوا عَلَيْهَا، وَيَسْأَلُونَ رَبَّهُمْ -تَعَالَى- أَنْ يَمُوتُوا عَلَيْهَا...

رَضِيَ مَنْ رَضِي، وَسَخِطَ مَنْ سَخِطَ!!!

□□□□□

رَدُّ «الرَّدِّ»

افْتَتَحَ (المُسَوِّدُ) «بِدَايَةَ رَدِّهِ» (ص ٢٣) بِنَقْلِ (بَعْضِ) كَلاَمِي -فِي «الأَجْوِبَةِ» (ص ٥)[١] -حَوْلَ مَسْأَلَةِ (شَرْطِ الصِّحَّةِ) وَ(شَرْطِ الكَمَال)؛ وَمِنْهُ قَوْلِي:

«فَالعَمَلُ -عِنْدَ المُرْجِئَةِ- **لَيْسَ مِنَ الإِيمَانِ** -أَصْلاً-؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ مِنْهُمْ- أَوْ عِنْدَهُمْ: -**أَهُوَ مِنْهُ-أَوْ فِيهِ**- صِحَّةً أَمْ كَمَالاً».

ثُمَّ قَالَ: «المُرادُ بِالعَمَلِ: العَمَلُ الظَّاهِرُ (جِنْسُ العَمَلِ)... ».

ثُمَّ نَقَلَ نَصًّا مِن كلامِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي **إِخْرَاجِ المُرْجِئَةِ (العَمَلَ الظَّاهِرَ) عَنِ الإِيمَانِ**، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ (**يَقْصِدُ**) إِخْرَاجَ أَعْمَالِ القُلُوبِ -أَيْضًا-.

وَفِي آخِرِ كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ: تَوْكِيدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- **امْتِنَاعَ قِيَامِ الإِيمَانِ بِالقَلْبِ مِنْ غَيْرِ (حَرَكَةِ بَدَنٍ)**.

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- نَقْلاً آخَرَ؛ فِيهِ قَوْلُهُ:

«وَقَدْ تَقَدَّمَ[٢] أَنَّ جِنْسَ الأَعْمَالِ مِنْ لَوَازِمِ إِيمَانِ القَلْبِ، وَأَنَّ إِيمَانَ القَلْبِ

---

(١) وَهُوَ عَزَاهُ إِلَى (٤-٥)!

(٢) ومِن كلامِ شيخِ الإسلامِ -رحمَهُ اللَّهُ- (٧/ ٢٠٤) ردًّا على المُرجئةِ في (**ظَنِّهم أَنَّ الإيمانَ الذي في القلبِ يكونُ (تامًّا) بدون شيءٍ مِنَ الأعمال**)!! قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ-:

«والتَّحقيق أنَّ إيمانَ القلبِ (**التَّامَّ**) يستَلزِمُ العملَ الظَّاهرَ -**بحسبِهِ**- لا محالةَ، ويمتنعُ أَنْ =

[التامَّ][1] -بِدُونِ (شَيْءٍ) مِنَ الأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ- مُمْتَنِعٌ؛ سَوَاءٌ جُعِلَ الظَّاهِرُ مِنْ لَوَازِمِ الإِيمَانِ، أَوْ جُزْءًا مِنَ الإِيمَانِ».

أَقُولُ:

❏ الاصطلاحات في مسائل الإيمان:

مَسْأَلَةُ (**جِنْسِ العَمَلِ**) -وَقَبْلَهَا: مَسْأَلَتَا (**شَرْطِ الصِّحَّةِ**)، وَ(**شَرْطِ الكَمَالِ**)-: كَثِيرٌ مِنْ بُحُوثِهَا وَجَدَلِيَّاتِهَا **اصْطِلاَحِيَّةٌ**؛ شَرَّقَ فِيهَا -اليَوْمَ- أُنَاسٌ، وَغَرَّبُوا؛ كُلٌّ يَنْتَصِرُ لِمَقَالِهِ، وَكُلٌّ يَعْضُدُ رَأْيَ نفسِهِ، ونصَّ قالِهِ...

وَالَّذِي انْشَرَحَ صَدْرِي لَهُ -**أَخِيرًا**!- وَبَعْدَ جَوْلَةٍ طَوِيلَةٍ، **طَوِيلَةٍ**!-: **التَّنَزُّلُ بِتَرْكِهَا، وَرَدُّ ذِكْرِ ذَلِكَ -كُلِّهِ-نَفْيًا، وَإِثْبَاتًا-، وَ(العُزُوفُ) عَمَّا أَثْبَتَهُ مِنْ قُلِّهِ وَجُلِّهِ، وَعَدَمُ جَعْلِهِ أَسَاسًا فِي البَحْثِ**؛ وَإِلاَّ: فَسَنَظَلُّ نَعِيشُ فِي مَهَامِهِ خِلاَفٍ لاَ يُعْرَفُ لَهُ أَوَّلٌ، **ولن يُعْلَمَ لَهُ آخِرٌ!!**

وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ (!) رَمَى إِلَى هَذَا (**المَعْنَى = الوَاقِعِ**) -لَمَّا قَالَ:

شَكَوْنَا إِلَيْهِمْ **خَرَابَ العِرَاقِ** فَعَابُوا عَلَيْنَا شُحُومَ البَقَرْ
فَكَانُوا كَمَا قِيلَ فِيمَا مَضَى **أُرِيهَا السُّهَا وَتُرِينِي القَمَرْ**

وَأَقُولُ -عَلَى نَسَقِهِ-**فِيمَا يُشْبِهُ ما نَحْنُ فِيهِ**!-:

= **يقومَ بالقلبِ إيمانٌ (تامٌّ) بدون عملٍ ظاهرٍ).**

وانظر (٧/ ٥٨١-٥٨٢) -منه-.

(١) وَلَمَّا نَقَلَ (**المُسَوِّدُ**) (ص ٢٤) كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ: (**سَقَطَ**!!) مِنْهُ إِيرَادُ هَذِهِ الكَلِمَةِ!!!! -**مرّتين**-!

❑ **من حكمة الشعر:**

فَحَالٌ كَهَذَا بِغَيْرِ انْضِبَاط ... كَحَالٍ بِهِ **الخُرْسُ** في مُؤْتَمَرْ

فَهَذَا يَهُدُّ وَهَذَا يَمُدّ ... **وَهَذَا يُنَادِي فَلاَ يُعْتَبَرْ**

أَلَيْسَ الصَّوَابُ **سُكُوتًا أَعَمّ** ... لِيَشْمَلَ مَا قَدْ خَلاَ عَنْ أَثَرْ

فَدَعْكَ مِنَ (**الجِنْسِ**) دُونَ الْتِفَاف ... وَدَعْكَ مِنَ (**الشَّرْطِ**)؛ لاَ تَعْتَذِرْ

فَذُو النَّصِّ أَسْعَدُ حَظًّا بِهِ ... **وَذُو الرَّأْيِ** ذَاكَ ضَعِيفُ النَّظَرْ

وَذُو الحَقِّ يَعْلُو بِحَقٍّ صَرِيح ... **مِنَ العِلْمِ** لاَ لَيْسَ ذَاكَ يَضُرّ

فَهَذَا الإِلَهُ وَهَذَا النَّبِيّ ... وَهَذَا الصَّحَابِيُّ: **هَذِي الدُّرَرْ**

فَإِنْ كُنْتَ تَرْضَى **الدَّلِيلَ** فَخُذْه ... وَإِنْ كُنْتَ تَأْبَى: فَتِلْكَ الإِبَرْ

فَكُلُّ **دَلِيلٍ** أَتَانَا بِحَقّ ... دَلِيلاً عَلَى مُشْرِكٍ قَدْ كَفَرْ

عَلَيْكَ بِهِ غَيْرَ أَنْ لاَ تُمَارِي ... وَدُونَ **اصْطِلاَحٍ غَرِيبٍ** وَمُرّ

فَذِي (**طَنْطَنَاتٌ**)[1] بِغَيْرِ انْتِفَاع ... وَمِثْلٌ لَهَا **كَلِمَاتٌ** أُخَرْ

وَلَكِنَّ قَوْمًا أَحَبُّوا **النِّزَاع** ... أَحَبُّوا بِهِ حَالَ خُلْفٍ أَمَرّ

لِيَبْقَى **وُجُودٌ** لَهُمْ مُسْتَمِرًّا ... (**كَجُرْثُومَةٍ**) فِي مُحِيطٍ أَضَرّ

فَخُذْ صَفْوَ هَذَا بِعِلْمٍ جَلِيلٍ ... وَحَاذِرْ نِهَايَةَ ذَاكَ **الكَدَرْ**

فَلَيْسَ **البَيَاضُ** كَمِثْلِ **السَّوَاد** ... وَلَيْسَ الغِيَابُ كَمَا مَنْ حَضَرْ

---

(١) كَمَا هُوَ وَصْفُ فَضِيلَةِ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لَهَا!

وَلَيْسَ عَلِيمًا أَخُوكَ **الجَهُول** وَلاَ ذِي اللَّيَالِي كَصُبْحٍ أَغَرّ

وَلَيْسَ **التَّقِيُّ** كَذَاكَ **الغَوِيِّ** وَلَيْسَ صَحِيحًا حَجِيجُ القَدَرْ!

... **أَقُولُ**:

❑ الحدّ الأدنى لأعمال الإيمان:

فَمِنْ دَقَائِقِ كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ -فِي هَذَا المَقَامِ-: قَوْلُهُ: (**حَرَكَةُ بَدَنٍ**)، وَقَوْلُهُ: (**شَيْءٌ**) -وَكِلْتَاهُمَا بِالتَّنْكِيرِ-!

فَمَا هِيَ (**حَرَكَةُ البَدَن**) -هَذِهِ-، أَوِ (**الشَّيْءُ**) -ذَاكَ- الَّذِي مَنْ فَعَلَهُ: أَتَى بِـ(جِنْسِ العَمَلِ)[1]، أَوْ -**بِعِبَارَةٍ سَلَفِيَّةٍ أَثَرِيَّةٍ**-: أَتَى **بِالحَدِّ الأَدْنَى مِنَ** (**العَمَلِ**) الَّذِي يُنْجِيهِ مِنْ أَنْ يَؤُولَ كَافِرًا؟!

وَلاَ (نَنْسَى!) الدَّلِيلَ المُعْتَبَرَ عَلَى كُلٍّ!!

وَمِثْلُ (هَذَا)، وَ(ذَاكَ): كَلاَمُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٧/ ٥٢٧) -فِي هَذَا البَابِ-نَفْسِهِ- حَوْلَ مَا كَانَ: «... **نَظْرَةً، أَوْ حَرَكَةَ رَأْسٍ، أَوْ لَفْظَةً، أَوْ خُطْوَةً، أَوْ تَحْرِيكَ بَدَنٍ**...».

وَلَقَدْ نقلتُ في كتابي «التعريف والتنبئة» (ص ٨٦) جوابَ فضيلةِ أُستاذِنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه اللَّه- (عمّن قال: تارك جنس العمل كافر، وتارك آحاد

---

(١) نبَّهتُ -قبلاً- إلى أنَّ المرادَ بِـ(**جنسِ العَمَلِ**)؛ لا يخرجُ -**بحالٍ**- عن أنْ يكونَ:

إمَّا: فردٌ مِن أفرادِهِ.

وإمَّا: حدُّهُ الأدنى.

وليس يخفى أنَّ المرادَ الثَّاني بعضُ المرادِ الأوَّل -وجزءٌ منه-...

العمل ليس بكافر)[1]؟!

❑ **قولُ حقٍّ أمين، للشيخ ابن عُثيمين:**

وثمّة جوابُ فضيلتِه -رحمه اللَّه-**مرّة أخرى**-توكيدًا، وتثبيتًا-؛ وهو قولُه:

«مَن قال هذه القاعدة؟!

مَن قائلُها؟!

هل قالها محمّدٌ رسول اللّه؟!

كلامٌ لا معنى له!

نقول: مَن كفّرَه اللَّهُ ورسولُه؛ فهو كافِر، ومَن لم يُكفّرْهُ اللَّهُ ورسولُه؛ فليس بكافر.

هذا هو الصّواب.

أمّا (جنس العمل)، أو (نوع العمل)، أو (آحاد العمل): فهذا كلُّه طَنْطَنَةٌ لا فائدةَ منها».

هذا حَرْفُ كلامِهِ -رحمه اللَّه-.

❑ **عودةٌ إلى (جنس العمل)، ومعناه:**

وقد علّقتُ على هذا النّصِّ العزيز في «التّعريف» (ص ٨٧) -قائلاً-:

«وهل (الجنس) إلاّ مِن (آحاد)؟!

---

(١) وَلقد سَألتُ -بِنفسِي- الأُستاذَ الشّيخَ أَبا مُحمَّدٍ رَبيعَ بْنَ هادي المدخليَّ -نفع اللَّهُ به- في منزله بمكّةَ، يَوم (٢٨/ رمضان/ ١٤٢٢هـ) عن هذه المقولةِ؟ فأجابني بأنّها **مِن إحداثِ وابتداع (سَفَر الحَوالي)!!**

وهـل (شُعب الإيمان) إلا (آحادٌ) تراكبت وتراكمت؛ حتّى وصلت إلى بضـعٍ وستّين -أو بضعٍ وسبعين-؛ **قولاً، واعتقاداً، وعملاً؟!**».

وأَقولُ -هَهُنَا- كلمةً -مفصَّلةً- (**لَعَلَّ**) هذا (المُسَوِّد) يُدْرِكُ (!) بها شـيئاً مـن الحقِّ -**وإن كنتُ** (أَراه) **عنه بعيداً**-:

أ - (العمل) من الإيمان.

ب- و(جنسُ) الشيءِ: هو بعض (**أفرادِهِ**) التي منها (**حدُّه الأَدْنى**) -**الـدّالُّ عليه، المُتَحَقِّقُ بِهِ**-.

جـ- فما هذا **الفردُ** -أو (**الحدّ الأدنى**)- الّذي به يتحقَّق (**جنس العمل**)؟!

- هل هو (**الصّلاة**) -فقط-؟!

- أم هو أَيُّ ركنٍ من (**الأركان الأربعة**) -بعد الشّهادَتَين[1]-؟!

- أم هو أوسعُ من ذلـك؛ لِيَشـملَ فرضـاً -مـا- مـن (**الفرائِـض**) الأُخـرى -جميعاً- زيادةً على **الأركان الأربعة**، أو مُغـايراً لهـا! -لِيَتَحقَّـق بفِعْـلِ واحِـدٍ منهـا عَمَلُ (**فردٍ**) -أو إقامةُ (**الحدّ الأدنى**)- لـ (جنس العمل)؟!

- **أَم أَنّ (العملَ) أوسعُ وأوسعُ؟!** بحيثُ يشمَل -وَلَوْ!- (**عملاً**) **واحـداً** مـن (المستحبّات) الشرعيّة المتكاثرة -الّتي هي زائـدةٌ عـن (الأركـان) و(الفرائـض)-أو مُغايرَةٌ لها-؛ لِيَتَحقَّق بـ(**عمل**) واحدٍ منهـا عمـلُ (**فـردٍ**)، أو إقامـةُ (**الحـدّ الأدْنَـى**) لـ(جنس العمل)؟!

د - وهل (**جنس العمل**) المرادُ -على أَيٍّ من الوجوه المُتقدّمة!-: **كلُّه**؟!

---

(١) **ومُغالطةُ (مُسوِّد)** «رفع اللائمةِ» على بعضِ كلامي -هـذا-: **محاولـةٌ فاشـلةٌ** -كما قدَّمتُ (ص ١٣٤-١٣٧)-؛ فانظره.

هـ - **أم جنسُه -أيضاً-؟!** بأَنْ يقال -مثلاً- فيمن صلّى رَكعةً أو رَكْعتَين -فقط-، أو سَجَدَ سجدَةً أو سجْدَتَين! -حَسْبُ-: إنّه قد أتى بـ (**جنس العمل**) مِن الصّلاة؟! وبالتّالي: (**جنس العمل**) المُنْجِي؟!

و - وهل يُكتفَى بـ(**عمل) واحدٍ؟!** أَمْ لا بُدَّ منها -جميعاً-؛ فيما يحقّق معنى (**الجنس) في كلِّ (عملٍ) -عملٍ- منها؟!**

ز - بَلْ مَا هِيَ (**حَرَكَةُ البَدَن**) -هَذِهِ-؟! -وَمَا هُوَ(**الشَّيْءُ**) -ذَاكَ-؟!- الَّذِي يُوَافِقُ -**تَفْصِيلُهُ العَمَلِيُّ**- تَأْصِيلَ كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ (**العِلْمِيِّ**) فِي تَكْفِيرِ **تَارِكِهِ، المُتَخَلِّفِ عَنْهُ-؟!**

ح - ثمّ؛ ما هُو الدّليلُ (الشّرعيُّ)[1] -**مِن الكتابِ أوِ السُّنّة**- على كُلِّ ذَلِكَ -بَلْ أيٍّ مِن ذلك!- **بِالتَّفْصِيلِ، وَالدَّلِيلِ** -جَمْعًا، أَوْ تَفْرِيقًا-؟!

❑ **سراب الاصطلاحات:**

أَقُولُ:

هَكَذَا تُحَلُّ القَضِيَّةُ، وَتَنْتَهِي المُشْكِلَةُ... أَمَّا المُضِيُّ فِي سَرَابِ الاصْطِلاَحَاتِ؛ كُلٌّ عَلَى مَا **يَرَى**، وَكُلٌّ عَلَى مَا **يَحْسِبُ**:

فَلاَ... وَأَلْفُ لاَ..

---

(١) **وَأَخِيرًا؛ فَإِنَّهُ (يَلْزَمُ) المُكَفِّرَ بِتَرْكِ (جِنْسِ العَمَلِ) أَنْ لاَ يُكَفِّرَ (تَارِكَ الصَّلاَةِ)؛ وَإِلاَّ: تَنَاقَضَ!!**

فَتَأَمَّلْ... وَلاَ تَتَعَجَّلْ!

وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص ٢٣٨-٢٤٠) إِيرَادُ نَصِّ المُبَاحَثَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ (الأَخِ) سَعْدٍ الحُمَيِّدِ -**هدَاهُ اللّهُ**- ، وَفِيهَا التَّعْلِيقُ عَلَى مَا لَهُ صِلَةٌ بِهَذَا المَبْحَثِ؛ **فانظره.**

وَرَحِمَ اللَّهُ -تَعَالَى- شَيْخَ الإِسْلاَمِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ -**فِي عَدْلِهِ، وَعِلْمِهِ**-؛ لَمَّا نَقَلَ عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ نَصَّ كَلاَمِهِ فِي «**تَفَاضُلِ الإِيمَانِ**» -عُدُولاً مِنْهُ عَنْ لَفْظِ «**زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ**»-؛ قَالَ:

«**وَكَأَنَّ مَقْصُودَهُ الإِعْرَاضُ عَنْ لَفْظٍ وَقَعَ فِيهِ النِّزَاعُ إِلَى مَعْنًى لاَ رَيْبَ فِي ثُبُوتِهِ**»[1].

وَهُوَ مَا بِهِ أَقُول، وَلَسْتُ عَنْهُ أَزُول...

ومِنه -**مِن طَرَفٍ آخر**- كلامُهُ -رحَمهُ اللَّهُ- في «مجموعِ الفتاوى» (١٧/ ٤١٧):

«وأهلُ البدعِ المخالفون للكتابِ والسُّنَّةِ يدَّعون العلمَ والعِرفان والتحقيق، وهم مِن أجهلِ النَّاسِ بالسَّمعيّاتِ والعقليَّاتِ، **وهم يجعلون ألفاظًا لهم مجملة متشابهة تتضمن حقًّا وباطلاً**، يجعلونها هي **الأصول المحكمة**، ويجعلون **ما عارضها مِن نصوصِ الكتابِ والسُّنَّة مِنَ المُتشابِهِ** الذي لا يعلم معناه عندهم إلاَّ اللَّه، وما يتأولونه بالاحتمالات لا يفيد، فيجعلون **البراهين شبهات، والشبهات براهين!!**».

- ثُمَّ أَرَادَ (مُسَوِّدُ) «رفع الائمة» (ص ٢٥) **التَّشْوِيشَ** عَلَى بَعْضِ مَا شَرَحْتُ بِهِ كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ فِي حَدِّ (إِيمَانِ القَلْبِ التَّامِّ)؛ فَقَدْ شَرَحْتُهُ أَنَّهُ عكسُ مَعْنَى (الإِيمَانِ النَّاقِصِ) -أَيْ: **ثُبُوتِهِ مَعَ النَّقْصِ**.

وَأَمَّا هُوَ: فَقَدْ ذَهَبَ بِهِ (!) إِلَى مَعْنَى (الإِيمَانِ الصَّحِيحِ) -أَيْ: **بُطْلاَنِهِ بَانْتِفَاءِ تَمَامِهِ**-.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٦-٥٠٧)، وانْظُر «المسائل والرسائل المرويّة عن الإمام أحمد بن حنبل» (١/ ٩٣-٩٤).

□ الإيمان المطلق:

وَمَعَ أَنَّ كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هذا- وَاضِحٌ جَدًّا؛ وَبِخَاصَّةٍ مَعَ ما يُوضِّحه -أكثرَ وأكثرَ- مِن كلامِهِ الآخَرِ- (المُفَصَّلِ = المُبَيِّنِ)؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ -فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٧/ ٦٤٢-٦٤٤)-:

«فَأَصْلُ الإِيمَانِ فِي القَلْبِ -وَهُوَ قَوْلُ القَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَهُوَ إِقْرَارٌ بِالتَّصْدِيقِ وَالحُبِّ وَالانْقِيَادِ-؛ **وَمَا كَانَ فِي القَلْبِ (فَلاَ بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ مُوجَبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الجَوَارِحِ)**، وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجَبِهِ وَمُقْتَضَاهُ: **(دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ)**.

وَلِهذَا كَانَتِ **الأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ** مِنْ مُوجَبِ إِيمَانِ القَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ، وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا فِي القَلْبِ، وَدَلِيلٌ عليْهِ وَشَاهِدٌ لَهُ، **(وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ الإِيمَانِ المُطْلَقِ)**[1] وَبَعْضٌ لَهُ؛ لَكِنَّ **مَا فِي القَلْبِ هُوَ الأَصْلُ لِمَا عَلَى الجَوَارِحِ**».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٧/ ١٨٧):

«فَإِذَا كَانَ القَلْبُ صَالِحًا بِمَا فِيهِ مِنَ الإِيمَانِ؛ عِلْمًا، وَعَمَلاً قَلْبِيًّا؛ **لَزِمَ -ضَرُورَةً- صَلاَحُ الجَسَدِ بِالقَوْلِ الظَّاهِرِ، وَالعَمَلِ (بِالإِيمَانِ المُطْلَقِ)**[1]؛ كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الحَدِيثِ: **(قَوْلٌ وَعَمَلٌ)**: قَوْلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَعَمَلٌ بَاطِنٌ وَظَاهِرٌ، وَالظَّاهِرُ تَابِعٌ لِلْبَاطِنِ، لاَزِمٌ لَهُ، مَتَى صَلَحَ البَاطِنُ: صَلَحَ الظَّاهِرُ، وَإِذَا فَسَدَ: فَسَدَ».

---

(١) **فَالأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ -طَاعَاتٍ وَمَعَاصِيَ- وُجُوداً وَعَدَماً- مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(الإِيمَانِ المُطْلَقِ)، لاَ (مُطْلَقِ الإِيمَانِ)؛ فَتَنَبَّهْ.**

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مَجْموعِ الفَتَاوى» (٣/ ١٥١-١٥٢) -فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ-: «وَلاَ يَسْلِبُونَ الفَاسِقَ المِلِّيَّ اسْمَ الإِيمَانِ بِالكُلِّيَّةِ، وَلاَ يُخَلِّدُونَهُ فِي النَّارِ -كَمَا تَقُولُهُ المُعْتَزِلَةُ-... وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الإِيمَانِ، أَوْ: مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِكَبِيرَتِهِ؛ **فَلاَ يُعْطَى (الاسْمَ المُطْلَقَ)، وَلاَ يُسْلَبُ (مُطْلَقَ الاسْمِ)**».

وَمِمَّا يُوضِّحُ هَذَا التَّأْصيلَ -بَيِّنًا جَلِيًّا- كلامُ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا العَلاَّمَـةِ الشَّـيْخِ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ -رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ- -الـذي تقـدَّمَ نقلُـهُ (ص ١٣٥) -تامًّا- (كَأَنَّهُ) يَشْرَحُ كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ -هَذَا-؛ فانظره.

❑ دفع التشويش؛ بالتفتيش:

وَوَجْهُ تَشْوِيشِ (ابْنِ سَالِمٍ) -فِي «رفعه!»- (!) -الْمُشَارِ إِلَيْهِ-: هُـوَ مَـا نَقَلَـهُ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مِنْ قَوْلِهِ:

«وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ مَنْ آمَنَ قَلْبُهُ إِيمَانًا جَازِمًا: امْتَنَعَ أَلاَّ يَتَكَلَّمَ بِالشَّـهَادَتَيْنِ مَـعَ القُدْرَةِ، فَعَدَمُ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ القُدْرَةِ مُسْتَلْزِمٌ **انْتِفَاءَ** الإِيمَانِ القَلْبِيِّ **التَّامِّ**»!

وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -أَيْضًا- قَوْلاً آخَرَ (!) **حَسِبَهُ مُؤَيِّدًا لِرَأْيِـهِ**؛ وَهُوَ قَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِيمَانٌ تَامٌّ فِي القَلْبِ، **بِلاَ قَوْلٍ، وَلاَ عَمَلٍ ظَاهِرٍ**».

فَقَالَ (**الْمُسَوِّدُ**) (ص ٢٥) -مُعْتَرِضًا!-:

«فَهَلْ هَذَا يَعْنِي أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الإِيمَانُ فِي القَلْبِ بِـلاَ قَـوْلٍ ظَـاهِرٍ (**أَيْ: بِدُونِ الشَّهَادَتَيْنِ**[!!!])، وَالَّذِي يَمْتَنِعُ هُوَ **تَمَامُ الإِيمَانِ**؟ أَمْ مَاذَا؟!»!

❑ معاني (تمام) الإيمان:

وَهَذَا -كُلُّه- **تَشْوِيشٌ بَاطِلٌ**؛ لِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ (**التَّـامَّ**) -فِي النَّـصِّ الأَوَّلِ- صِفَـةٌ لـ(**لانْتِفَـاءِ**)، وليـس صفـةً لـ(الإيمان)...

وَهَذَا ظَاهِرٌ **لِمَن يفهمُ**.

وبخاصَّةٍ أَنَّ كلامَ شيخِ الإسلامِ -رحِمَهُ اللَّهُ- متكاثرٌ **-جدًّا-** في **نقدِ قولِ المُرجئةِ وكشفِ فسادِهِ**، وأنَّه مبنيٌّ على أنَّهُ «**لا تُذهب الكبائرُ، وتركُ الواجباتِ** (**الظَّاهرةِ**) **شيئًا مِنَ الإيمانِ**»!! وكيف أنَّهم **يعلّلون ذلك** بأنَّه «لو ذهب شيءٌ منه؛ لم يبعد منه شيءٌ؛ **فيكون شيئًا واحدًا يستوي فيه البرُّ والفاجر**» -كما في «المجموع» (٧/ ٢٢٣).

وقد تقدَّم (ص ٣١٥) مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ -أنَّ هذا قولُ المرجئةِ-جميعًا- «**على اختلاف طوائفهم**».

وسرُّ (!) ذلك عندهم -جميعًا- أنَّهُم جعلوا الإيمان: «**مُجرَّد تصديقٍ في القلب؛ يتساوى فيه العبادُ**، وأنَّهُ إِمَّا أَنْ يُعدَمَ، وإِمَّا أَنْ يُوجدَ لا يتبعَّض، **وأنَّهُ يُمكن وجود الإيمانِ** (**تامًّا**) **في القلب؛ مَعَ وجودِ التَّكلمِ بالكفر**، والسَّبِّ للَّهِ ورسولِهِ -طوعًا مِن غيرِ إكراه»!! كما بيَّن ذلك -عنهم- شيخُ الإسلامِ -رحِمَهُ اللَّهُ- في «المجموع» (٧/ ٥٨٢).

وأمَّا قولُ أهلِ السُّنَّةِ **-الحقُّ-** فَبَنَوْهُ على أنَّهُ:

«إذا نقصتِ **الأعمالُ الظَّاهرةُ** الواجبةُ **كانَ ذلك لِنَقْصِ ما في القلبِ مِنَ الإيمانِ**، فلا يُتَصَوَّرُ مَعَ **كمالِ الإيمانِ الواجبِ** الَّذي في القلبِ أَنْ **تعدمَ** الأعمالُ الظَّاهرةُ الواجبةُ؛ بل يلزمُ مِن وجودِ هذا **كاملاً** [وجودُ هذا **كاملاً**] **كما يلزمُ مِن نقصِ هذا نقصُ هذا**؛ إِذْ **تقديرُ إيمانٍ تامٍّ** في القلبِ **بلا ظاهر** مِن **قولٍ وعَمَلٍ** كتقديرِ موجبٍ تامٍّ بلا موجبه، وعِلّة تامَّة بلا معلولها، **وهذا ممتنع**».

ويُؤَكِّدُهُ هذا الوَجْهَ:

الوجهُ الثَّانِي: -وَهُوَ الأَظْهَرُ عِنْدِي-: أَنَّ شَيْخَ الإِسْلاَمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- **إِنَّمَا**

يُنَاقِشُ مَسْأَلَةَ نِزَاعٍ[1]؛ وَالشَّهَادَتَانِ -**بِاتِّفَاقٍ وَإِجْمَاعٍ**- لَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ النِّزَاعِ! إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي حُكْمِ (**الأقوال**) و(الأَعْمَالِ) الظَّاهِرَةِ -فِعْلاً، أو تَرْكًا- **سِوَى الشَّهَادَتَيْنِ**-؛ فَيَكُونُ المُرَادُ بِـ(**القَوْلِ**) -هُنَا- **وَاللَّهُ أَعْلَمُ**-: كُلَّ مَا يَشْمَلُ **سَائِرَ العِبَادَاتِ القَوْلِيَّةِ -بعد الشَّهادتين**-، وجميع مَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ... **إلخ**.

أمَّا الشَّهادتان: فإجماعُ أهلِ السُّنَّةِ قائمٌ عليها -كما قالَ الشَّيخُ ابن بازٍ-.

وقد قالَ الإمامُ ابنُ منده في «كتاب الإيمان» (٢/ ٣٦٢) -ضِمن شرحِهِ حَدَّ (الإيمان)-عند السَّلفِ-**قولاً، وعملاً، واعتقادًا**-:

«**ومِن أفعالِ اللِّسان**[2]: الإقرارُ باللَّهِ، وبما جاءَ مِن عندِهِ، والشَّهادةُ للَّهِ بالتَّوحيدِ، ولرسولِهِ بالرِّسالةِ، ولجميعِ الأنبياءِ والرُّسلِ، **ثُمَّ: التَّسبيحُ، والتَّكبيرُ**، والتَّحميدُ، والتَّهليلُ، والثَّناءُ على اللَّهِ، والصَّلاةُ على رسولِهِ، والدُّعاءُ، **وسائرُ الذِّكرِ**».

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحٌ الفَوْزَانُ -نَفَعَ اللَّهُ بِهِ- فِي كِتَابِهِ «دروس مِنَ القُرآن الكَريم» (ص ١٣١) -**ضِمْنَ شَرحِهِ تَعْرِيفَ أَهْلِ السُّنَّةِ لِـ(الإيمان)**-:

«وَمَعْنى (**القَوْلِ باللِّسَان**): أَنْ يَنْطِقَ بِلِسَانِهِ بِشَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّـهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؛ يَنْطِقُ بِذَلِكَ، وَيُعْلِنُ بِهِ.

---

(١) وَشَيْخُ الإِسْلاَمِ يَرُدُّ -هُنَا- عَلَى غُلاَةِ المُرْجِئَةِ، مِنَ الجَهْمِيَّةِ (**وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِمْ**). فَانْظُرْ: (٧/ ١٨٨ و٢٠٤ و٢٥٨ و٣٦٣ و٥٧٩ و٥٨٢).

(٢) انظر تعليقي على «التبصير...» (ص ١٥) -فيما يتعلَّق بهذا التَّعبير-.

وانظر ما تقدَّمَ (ص ٤٣ و١٣٧)، وما سيأتي (٤٥٤-٤٥٨) لِتقفَ على ما **خَلَطَ** به ابنُ سالمٍ، **وغَالَطَ** -في ذلك-!

وَيَدْخُلُ فِيهِ -أَيْضًا- كُلُّ مَا يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ مِنَ **العِبَادَاتِ القَوْلِيَّةِ؛ كَالتَّسْبِيحِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَتِلاَوَةِ القُرْآنِ، وَذِكْرِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-.**

هَذَا -كُلُّه- قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ إِيمَانٌ».

وَهَذَا بَيِّنٌ.

فَأَيْنَ الإِشْكَالُ؟!

□ تَكْمِيلٌ:

عَلَّقَ (المُسَوِّدُ) -فِي حَاشِيَةِ (ص ٢٣)- عَلَى قَوْلِي -**فِي المُرْجِئَةِ**-:

«فَالعَمَلُ عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الإِيمَانِ -أَصْلاً-، فَضْلاً عَنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ مِنْهُمْ -أَوْ عِنْدَهُمْ-: **أَهُوَ مِنْهُ -أَوْ فِيهِ**[1]- صِحَّةً أَمْ كَمَالاً؟!»! **قَائِلاً:**

«كَذَا بِتَكْرَارِ الضَّمَائِرِ، وَهُوَ -إِلَى عَدَمِ وُضُوحِ المُرَادِ مِنْهُ- **مُنَافٍ لِلفَصَاحَةِ، مَعِيبٌ عِنْدَ أَهْلِ البَيَانِ**»!!!!!!

فَأَقُولُ:

مَا حِيلَتِي فِيكَ -وَأَنْتَ عَيِيٌّ[2]**!!- إِلاَّ الحسبلةُ وَالحَوْقَلَةُ؟!**

أَمْ تَظُنُّ نَفْسَكَ **فَارِسَ ميدانٍ** (!)، وَأَنْتَ غَيْرُ مُحْسِنِ **المُبْتَدَأَ وَالخَبَرَ، وَالفَاعِلَ وَالمَفْعُولَ بِهِ؟!**

خُذْهَا -**وَلاَ تَخَفْ!**-: أَنْتَ لَسْتَ فَارِسًا! وَلاَ سَائِسًا!!!

---

(١) ومُرادِي -**قَبْلَ أَنْ أَنْسَى!**-، هو: هَلِ (العَمَلُ) -عند المرجئةِ- شَرْطُ صِحَّةٍ (**فِي**) الإيمانِ؟! فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ -عِنْدَهُمْ- جَزَءًا (**مِنْهُ**)؟!

(٢) وَإِذَا طَارَتْ إِحْدَى نُقَطَتِي اليَاءِ -**المُثَنَّاةِ التَّحتيَّةِ**- الأُولَى؛ (لِتَرْتَفِعَ) فَوْقَ العَيْنِ المُهْمَلَةِ (!): فَهُوَ وَصْفٌ ثَالِثٌ -**مِنْ أَوْصَافٍ أُخَرَ!**- لا تَبْعُدُ عنه!!

وَلَيْسَ مِنْ (حَلٍّ) **جَذْرِيٍّ** (!) لِمُشْكِلَتِكَ -**بَلْ مَشَاكِلِكَ!!**- إِلاَّ طَلَبَ العِلْمِ مِنْ جَدِيد -**عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيد**-!

❑ تعلّم العلمَ؛ ولن تُضَرّ:

وَحَتَّى أُسَهِّلَ عَلَيْكَ أَكْثَرَ -وَ«**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»-؛ فَإِنِّي أُبَشِّرُكَ أَنَّ عِنْدَنَا --فِي (**مَرْكَزِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ للدِّرَاسَاتِ العِلْمِيَّةِ، وَالأَبْحَاثِ المَنْهَجِيَّةِ**)- فِي عَمَّانَ: دَوْرَاتٍ عِلْمِيَّةً **مُتَخَصِّصَةً**[1]؛ سَهْلٌ عَلَيْكَ الالْتِحَاقُ بِهَا، (لَعَلَّكَ) تُقْبَلُ فِي طُلاَّبِهَا، لِتَصِيرَ مِنْ أَهْلِهَا...

وَالرَّأْيُ رَأْيُكَ؛ إِنَّمَا أَنَا نَاصِحٌ...

وَ«الكِبْرُ: بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ».

... وَلَنْ أُجِيبَكَ -الآنَ- إِلاَّ عَلَى (التَّكْرَارِ)؛ سَوَاءً فِي (الضَّمَائِرِ)! أَوِ (الأَفْعَالِ)!! -**هَذَا الَّذِي أَعْيَاكَ، وَأَضْنَاكَ!**-:

❑ بين أبي العتاهية، ومحمود شاكر:

أَلَمْ تَسْمَعْ -يَا هَذَا!- مِنْ شِعْرِ أَبِي العَتَاهِيَةِ -**فِي القَدِيمِ**- قَوْلَهُ:

إِنَّ الجَدِيدَيْنِ **هُمَا هُمَا هُمَا** — **هُمَا هُمَا** دَائِرَةٌ رَحَاهُمَا

وَقَوْلَهُ:

كَأَنَّ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ إِذَا انْقَضَى — وَمَا **مَضَى** مِمَّا **مَضَى** فَقَدْ **مَضَى**

---

(١) والدَّورةُ العلميَّةُ (الخامسةُ) -في مركزنا العامر-بمنِّ اللَّهِ- **عمَّا قريبٍ** -**إنْ شاءَ اللَّهُ**-.

... فأَدْرِك نفسَكَ!

وَقَوْلَهُ:

الـــتَّرْكُ للدُّنْيَــا النَّجَــاةُ **مِنْهَـــا** لَـمْ تَــرَ **عَنْهَـا** لَـكَ **مِنْهَـا عَنْهَـا**

وَ:

أَلَمْ تَسْمَعْ مِنْ شِعْرِ[1] الأُسْتَاذِ العَلاَّمَةِ الأَدِيبِ مَحْمُود شَاكِر -**فِي الحَاضِرِ**- قَوْلَهُ فِي «القَوْسِ العَذْرَاء» (ص ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦):

لَقَـدْ **بَـاعَ! بِـعْ! بَـاعَ!** لاَ لَـمْ **يَبِـعْ!** غِنَى المالِ! وَيْحَـكَ! **بِـعْ** يَـا رَجُـلْ!

بَـاعَ! مَـاذَا؟! **أَبَـاعَ**؟! نَعَـمْ **بَـاعَ!!** قَـدْ **بَـاعَ!** حَقًّـا فَعَـلْ!

لَقَدْ **بِعْتَ!** قَدْ **بَعْتَ!** كَـلاًّ! كَذَبْـتَ! لَقَدْ **بِعْتَ!** قَـدْ **بَـاعَ!** وَيْحِي! أَجَـلْ

أَجَـلْ.. لاَ.. أَجَـلْ **بِعْتَهَـا! بِعْتَهَـا** أَجَلْ **بِعْتَهَا! بِعْتُهَا!**... لاَ.. أَجَـلْ

وَفِـي أُذُنَيْـهِ ضَجِيـجُ الزِّحَـامِ وَ«**بِعْ بَاعَ، بِعْ بَاعَ، بِـعْ** يَـا رَجُـلْ»!

أَجَـلْ **بِعْتَهَـا؟ بِعْتَهَـا! بِعْتَهَـا!** .. بَقَـاءٌ قَلِيـلٌ **وَدُنْيَـا دُوَلْ!**

وأقولُ:

نَعَمْ؛ دُنْيَا دُوَلْ!!!!!

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾...

---

(١) مَعَ التَّنبيهِ -والتَّنبُّهِ- إلى أنَّ **علاماتِ التَّعجُّبِ والاستفهامِ** (!) -كلَّهـا!- منـه -رحمَهُ اللَّهُ-.

وهي أكثرُ مِن ثلاثين علامةً!

وقارن بما تقدَّم (ص ٢٥٣-٢٦٣).

❑ **وهذه منّي؛ فخذها عنّي:**

... وَأَسْأَلُكَ -أَخِي ابْنَ سَالِمٍ-بَعْدُ-مِنِّي!-:

فَهَلْ أَنْتَ حَقًّا **فَهِمْتَ** المَقَالَ (**فَبِعْتَ**) الجَهَالَةَ **بَيْعًا** أَقَلّ؟!

فَهَلْ **بِعْتَهَا بِعْتَهَا بِعْتَهَا**؟! وَهَلْ حَالُ (**بَيْعِكَ**) **بَيْعٌ** أَذَلّ؟!

أَبِعْتَ؟! فَقُلْ: **بَيْعُ بَيْعٍ بِبَيْعٍ** فَلاَ؛ لَمْ **أَبِعْهَا بِبَيْعِ** الأُوَلْ

أَبِعْتَ بِهَا؟! أَنْتَ **بِعْتَ بِهَا** حَقِيقَةُ (**بَيْعِكَ**) جَهْلٌ أَطَلّ

ثُمَّ:

بِمُنَاسَبَةِ (!) **اسْتِدْرَاكِ** (!) (المُسَوِّدِ) عَلَيَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِضَمَائِرِ (مِنْهُ) = (فِيهِ)؛ فَإِنِّي (تَذَكَّرْتُ) -نَعَم؛ **واللّهِ تذكّرْتُ**- بَيْتَ شِعْرٍ (مِنْهُ = فِيهِ)؛ وَهُوَ قَوْلُ الحَكِيمِ (**الفَقِيهِ**):

وَمَنْزِلَةُ السَّفِيهِ مِنَ **الفَقِيهِ** كَمَنْزِلَةِ **الفَقِيهِ** مِنَ السَّفِيهِ

فَهَذَا زَاهِدٌ فِي حَقِّ هَذَا وَهذَا (**فِيهِ**) أَزْهَدُ (**مِنْهُ** = **فِيهِ**)[1]!!

... **فَهَلْ عَقَلْتَ**، وَاسْتَيْقَظَ مِنْكَ (**الضَّمِيرُ**)؛ **وَبِخَاصَّةٍ فِي تَكْرَارِ** -وتنوُّعٍ!- (**الضَّمِيرِ**)؟!

---

(١) وهذا (!) -نفسُهُ- اللفظُ الذي أَشْكَلَ (!) على (**المُسوِّدِ**)!!

سبحانَ اللّه...

ثُمَّ رأيتُ بيتًا ثالثًا -لهما- في كتابِ **«مصباح الظلام في الرَّد على مَن كذب على الشيخ الإمام»** (ص ٣٨١ و٣٨٣) يُوافِقُ -تمامًا!- ما نحن (فيه):

إذا غَلَبَ الشَّقاءُ على السَّفيهِ تنطَّع في مُخالفةِ الفقيهِ!

أَمْ تَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدِ تقرير -أَيُّهَا الكَاتِبُ (الخَطِير)[١]-؟!!

فمِن أين؟ أو أنَّـى؟ وكيـف ضلالُهُـم؟

هُدى؟ والهـوى شـتَّى بهـم مُتَشَـعِّبُ[٢]

□□□□□

(١) اِبْحَثْ -يَا ابْنَ سَالِمٍ- فِي «القاموس» عَنْ (مَعَانِيهَا)، وَلاَ تَعْتَمِدْ عَلَى عَامِّيَّتِكَ!!

(٢) «مصباح الظلام..» (ص ٦١).



خلاصةُ القولِ

لقد (كِدتُ) أسأَمُ -وربِّ السماء- مِن تعقُّبِ الجَهَلةِ (هؤلاء!)، **وأضجرُ** مِن مُحاورتِهِم؛ لأنَّهُم -كما يقالُ!- **أُذنٌ مِن طين، وأُخرى مِن عجين!!**

... لا إِفادة، ولا استفادة!

ولَمَّا كانَ «القليلُ يكفي المُنصِف، **والكثيرُ لا يكفي المُتَعَسِّف**، وضـوءُ البرقِ المنير يَدُلُّ على النُّورِ الغزير»[1]:

رأيتُ **تغييرَ خُطَّتِي** -مِن الآن إلى آخرِ الكتاب!- لأجعلَ تعقُّباتي -وردودي- لا تزيدُ عن **رؤوسِ أقلامٍ**، وأطرافِ فوائد؛ «**ففي الإيجازِ تأليفُ النُّفوسِ الأوابد**»[2]...

ورحمَ اللَّهُ مَن قالَ[3]:

أَبِنْ وَجْهَ **نُورِ الحقِّ** في صدرِ سَامعٍ ... وَدَعْهُ **فنُورُ الحقِّ** يَسْري ويُشرِقُ

---

(١) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٤) لابن الوزير.

(٢) «المصدر السابق».

... مَعَ أنِّي -حقيقةً- لم أستطِعْ!!

فلا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ باللَّهِ... والعُذْرُ عند (كِرام) النَّاسِ مقبولُ...

(٣) «تحفة الطَّالب والجليس في كشف شبهة داود بن جرجيس» (ص ٢٣) للشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمهم اللَّهُ-.

سَيُؤْنِسُـهُ يومًـا ويَنْسـى نِفَـارَهُ ... كما نَسِيَ التَّوثيـقَ مَـن هـو مُطْلَـقُ

أَقـولُ هـذا **مَعَ علمي** بـأنَّ (**مُسـوِّدَ**) «رفـعِ اللائمـة» (**يخلطُ**) في المسـائلِ، و(**يضطربُ**) في المصطلحات، و(**يتناقضُ**) في التقريـرات -كمـا تقـدَّمَ!-وكمـا سيأتي!!- بحيث **ذكَّرني حالُهُ** (!) ما جـاءَ في بعـضِ كُتُـبِ أهـلِ العلـمِ مِـن حـالِ (بعضهـم!)-؛ فقد:

«شكا بعضُ **الأغبياءِ** (!) رجـلاً إلى أمـيرٍ مِـنَ الأُمـراءِ؛ فقـالَ: إنَّـهُ (**مُرجِئٌ خارجيٌّ**[1])، رافضيٌّ ناصبيٌّ؛ يسبُّ معاويةَ بن الخَطَّـاب، الـذي قتـلَ علـيَّ بـن أبـي العاص!

فقالَ له الوالي: **لا أدري على أيِّ شيءٍ أحسُدُكَ؟! على علمِكَ بالمقالاتِ، أو على معرفتِكَ بالأنسابِ!**»[2]...

وهكذا (صاحبُنَا) -**المأسوفُ على حالِهِ!!**-.

... فأقولُ -واللَّهُ المستعان-:

---

(١) وقد **قيلَتِ هاتان الكلمتان فينـا** مِـن أمثـالِ هـذا -وللَّـهِ الحمـدُ!-؛ فـانظر كتـابي: «مسائل علميَّة في الدعوة والسياسة الشرعيَّة» (ص ١٨-١٩).

وقريبٌ منهما: ما (**يُزَوْبِعُهُ**) علينا (البعضُ) -اليومَ- مِن أنَّنا (**مميّعون**)!!!

سبحانَ اللَّهُ! لم نكد ننتهي (!) مِن (أولئك!) الواصِفيننا بأنَّا (**مُشدّدون = مُتشدّدون!**).. حتَّى خرجَ علينا (هؤلاء) **بالنَّقيض** (مُمَيِّعون = مُتَميِّعون!)!!

فماذا نصنعُ بهذا العقلِ المريضِ؟!

(٢) «تحفة الطَّالب والجليس» (ص ٤٨)، و«مصباح الظلام» (ص ٣٨٤) كلاهما للشـيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمهم اللَّهُ-.

١- بين الإيمانِ المطلق، ومطلقِ الإيمان:

تكلَّم (**مُسوِّدُ**) «رفع اللائمة» (ص ٢٥-٢٦) على معنى قولِ شيخِ الإسلام: «وأصلُ الإيمانِ في القلب، وكمالُهُ العملُ الظَّاهرُ»!! **زاعمًا** أنَّ «سياقَ الكلامِ يدلّ على أنَّ أصلَ الإيمانِ الذي في القلبِ لا يتِّمُ (أي: **لا يصحُّ**)[1] إلاَّ بالعملِ الظَّاهرِ..»!

... **وكلُّ هذا غَلَطٌ شنيعٌ** منه -هداهُ اللَّهُ-:

فكلامُ شيخِ الإسلام -وتأصيلاتُهُ- واضحةٌ -تمامًا- في التفريقِ بين (كمالِ) الإيمان، و(أصلِ) الإيمان، أو قُلْ: (**الإيمانِ المطلقِ**)، و(**مطلقِ الإيمانِ**)..

فَجَعْلُ (الكمالِ) -هُنا- متعلّقًا بِـ(الأصلِ): **باطلٌ**..

وقد تقدَّمَ بيانُ شيءٍ مِن ذلك[2].

ومِن فادحِ جهلِهِ: **أنَّهُ خَلَطَ** بين مُسمَّى (**الإيمانِ**)[3]، ومُسمَّى (**الإسلام**)؛ فقالَ -**متوهِّمًا الفهمَ والاستدراكَ!**- متمِّمًا:

---

(١) **هذا مِن كيسِهِ!**

وهو تحريفٌ وتزييفٌ!!

(٢) انظر (ص ١١٢ و٤٢٥).

(٣) «وحقيقة الأمر: **أنَّ الإيمانَ يستلزمُ الإسلام -قطعًا-، وأمَّا الإسلام: فقد يستلزمه، وقد لا يستلزمه**». «الدرر السَّنية» (١/ ١٨٨).

«فهل يقولُ قائلٌ: إنَّهُ يكفي في الإسلامِ أصلُهُ الظَّـاهرُ، دونَ كمالِـهِ الـذي في القلب؟!»!!!!

يا مسكين!! خَلَطْتَ، فأفسدتَ! وجَهِلْتَ، فتعنّيتَ!!

وهل الحكم على (الإسلامِ) يكونُ بغيرِ **الظَّاهرِ**؟!

وما حكمُ (المنافقِ) -إذًا-؟!

وكيف يكون؟!

وما حقيقتُهُ؟!

نعوذُ باللَّهِ مِن جهلِه، ومِمَّنْ على شاكلتِهِ -وأهلِه-...

٢- دعوى حصر الكفر بالتكذيب:

ثُـمَّ رجـعَ (ص ٢٦) -**أُخـرى** (!)- إلى مسـألةِ حصــرِ الكفــرِ في الجحــودِ والتَّكذيبِ! **وادِّعائها عَلَيَّ**، ووصفي بالإرجاءِ -**بسببها**-!!!

وكلُّ هذا كذبٌ.

وقد بينتُهُ في كتابي هذا -قَبْلُ-مِرارًا-، وقبلَهُ في غيرِهِ.

٣- بين الطاعةِ، والالتزام:

ثُمَّ نقلَ (ص ٢٦-٢٧) كلامَ الإمامِ ابنِ القيِّمِ في كتابِ «الصَّلاةِ» الـذي بيَّـنَ فيه -رحِمَهُ اللَّهُ- (حقيقةَ الإيمانِ المركَّبةَ مِـن قـولٍ وعمـلٍ)، وأنَّ (القـولَ قسـمان)، و(العملَ قسمان)...

ثُمَّ فسَّر (!) -أثناءَ الكلامِ!!!- معنى (**عملِ القلبِ**) -الذي حدَّهُ ابـنُ القيِّـمِ بِـ(نيّتِهِ وإخلاصِهِ، ومحبَّتِهِ وانقيادِهِ)-: بِـ(**طاعتِهِ، وانقيادِهِ**)! و(**الالتزامِ**)!!

وَبَيِّنٌ -**عند أهلِ العلمِ، وطلاَّبِه**- أنَّ (النيَّةَ، والإخلاصَ، والمحبَّةَ) **أعمالٌ قَلْبيَّةٌ صِرْفةٌ** -ومثلها (**الانقيـاد**)-كمـا تقـدَّمَ شـرحُهُ (ص ١٣٣) مِـن نـصٍّ كـلامِ شـيخِ الإسلامِ-.

وأمَّا (الطَّاعةُ): فَقَدْرٌ زائدٌ على ذلك، **مُتَعَدٍّ إلى أعمالِ الجوارحِ**...

وكذلك (**الالتزام**) -بمفهومِهِ العلميِّ- **لا العامِّي!**-كما قالَـهُ العلامـةُ الشـيخُ عبد اللطيف آل الشـيخ في «تحفـة الطـالب والجليـس» (ص ٣٣-٣٤) -نقـلاً عـن الفقهاءِ **مِن أهلِ العلمِ**-:

«وجزموا بأنَّ العصمةَ **بالتزامِ الإسلامِ ومبانيـهِ**، ودعائمِـهِ العظـامِ؛ **لا بمجـرَّدِ القولِ، والصَّلاةِ** -مَعَ الإصرارِ على المنافي-».

فجعلَ -رحِمَهُ اللَّهُ- الأمورَ ثلاثةً:

أ - **الالتزام** -وهو الانقيادُ والإذعانُ -على وجهِ **الإيجابِ على النَّفسِ**-.

ب- القول والصَّلاة -لكونِهما (**أقوالاً**) و(**أعمالاً**)-.

ج- عدم الإصـرار علـى المنـافي -وهـي **نواقـضُ الإسـلامِ المعروفـةُ**؛ كدعـاءِ الصَّالحين، والاستغاثةِ بهم، ونحو ذلك-...

... فلو كانَ (**الالتزامُ**) هو (القولَ) و(العملَ) -نفسَهُ!-: لَمَا كرَّرَهُ؛ فعُلِمَ أنَّـهُ **أصلُهُ**، وأساسُهُ، وباعثُهُ.

وفي «الدرر السَّنية» (١/ ٤٧٩-٤٨٠) -للشـيخِ عبـد اللطيـف-نفسِـهِ-رحِمَـهُ اللَّهُ- ما يزيدُ هذا إيضاحًا، وبيانًا، وحُسنًا؛ **فَلْيُنظر**.

٤- دعوى حصر الكفر في الجحود والتكذيب -أيضًا- :

٤- ثم نقلَ (ص ٢٧-٢٨) -عنّـي- مِـن «صيحـةِ نذيـر» (ص ٣٩) كلامًـا؛

توهمَّ -أو **أوهمَ**!-به!- أنّي أحصُرُ -فيه- الكُفْرَ في (الجحودِ والتَّكذيبِ)[1]!!!

وهو -بهذا- **مُبطِلٌ جدًّا**؛ فلقد **كَتَمَ** عن **قُرَّائِهِ** (!) -**المبتَلَيْنَ بـه**- عـزوي -في الصفحة نفسِهَا- لصفحةٍ أُخرى فيها التّصريحُ بـ(**بيانِ أنواعِ الكفـرِ**).. وهـي (ص ٤٦-٤٩)؛ التي نقلتُ فيها -**بكلِّ وضوحٍ، وجلاءٍ، وظهورٍ**- كلامَ الإمامِ ابن القيِّـم في (**أنواعِ الكفرِ**) -**وذِكْرِها**-...

وهو ما أَدينُ اللَّهَ -تعالى-به-**ظاهرًا وباطنًا**-مِن قبلِ ومِن بعد-.

«**فهل مَن يقولُ هذا الكلامَ؛ يحصرُ الكفرَ في الجحودِ والتّكذيب؟!**»...

كما قالَ ابنُ سالمٍ -نفسُهُ- في «رفعِهِ»!! (ص ٨٧) مُعترضًا عليَّ بما يكونُ هو -نفسُهُ-اعتراضًا- **أشدَّ عليه** -منه إليه-!! وانظر ما تقدَّم (ص ١٣٤).

فماذا نقولُ بهذا الصِّنفِ مِنَ النَّاسِ؟!

٥- الدعوى -نفسُهَا-كذلك-:

ثُمَّ كرَّرَ الكلامَ (ص ٢٨-٣٠) حولَ حَصْرِ الكفرِ بـــ(الجحـودِ والتَّكذيـبِ)، ذاكرًا ما نقلتُهُ عــن الإمـامِ أبـي جعفـرٍ **الطَّحـاوي**، وعـن الشـيخِ حـافظ **الحَكَمـي** -رحِمَهُما اللَّهُ-فيما هو في هذا الإطار-:

وههنا ثلاثة تعليقات:

الأوَّلُ: نَقْلُ كلمةٍ لشيخِنَا -رحِمَهُ اللَّهُ- مِن «حواشيهِ» على «ظاهرةِ الإرجـاءِ»

---

[1] ثم كتبَ حاشيةً (!) في أكثرِ مِن عشرةِ أسطرٍ، تُنْبِـئُ الواقـفَ عليهـا **بحقيقـةِ النَّفسـيةِ المظلمةِ** التي تحتلُّ جَنَباتِ هذا (**المسوِّد**) المفسدِ!!

أصلحَهُ اللَّهُ.

وقد خَلَطَ فيها -كما سيأتي مِن وجهٍ آخرَ!- **بين التّكفيرِ بالتّركِ، والتّكفيرِ بالفعلِ!!!**

-المُسمَّاة بـ«**الدرر المتلألئة بنقض الإمام الألباني فريةَ موافقتِهِ المرجئة**» (ص ١٤٥) -تُبيِّن **وجه الحقِّ** في كلمةِ الطَّحاوي -هذه-**ونقدِهَا**-، قالَ -رحمةُ اللَّهِ عليه-:

«هـذا إذا فُهِـمَ أنَّـهُ يعـني جحـودَ الإسـلام كُـلاًّ! وهـذا ممـا لا يخفـى علـى [**الحـوالي = الدوسـري**] أنَّـهُ لا يقصـدُهُ الإمـام الطحـاوي! **ولكنَّـه يتتبَّـع العـثرات اللفظية!** فإنَّهُ يعلم أنَّ الحنفية يتوسَّعون في التَّكفير! فهو يقصد: ما جاء في الإسلامِ؛ ولو جزءًا منه -**مما هو معلوم مِنَ الدين بالضرورة**-على الأقل-».

الثَّاني: بيانُ أدبِ **العالم**، وجهلِ **المتعالم**؛ فقد علَّق فضيلة الشيخ صالح الفوزان -حفظه اللَّه- على كلمة الطَّحاوي -تلك- بقولِهِ:

«**هذا الكلامُ فيه مؤاخذة**؛ لأنَّ قَصْرَ الكفـرِ علـى الجحـودِ مذهـبُ المرجئـة، **ونواقضُ الإسلامِ كثيرةٌ**؛ منها: الجحودُ، ومنها: الشركُ باللَّهِ -عزَّ وجـلَّ-، ومنهـا: الاستهزاءُ بالدِّين أو بشيءٍ منه -ولو لم يجحد-، **وهي نواقض كثيرةٌ**، ذكرها العلماءُ والفقهاءُ في **أبوابِ الرِّدَّةِ**[1]، ومنها: تحليلُ الحرامِ، وتحريمُ الحلال.

وذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب منهـا **عشـرة، وهـي أهمهـا**، وإلاَّ **فالنواقضُ كثيرةٌ**[2]، فَقَصْرُ نواقضِ الإسلامِ على (**الجحودِ**) فقط: **غَلَط**»[2]...

... فلم يتَّهِمْهُ بالإرجاءِ، ولم يطعن في عقيدتِهِ ودينِهِ...

ثم قال -حفظه المولى-معلِّقًا-:

«وبعضُ الكتَّابِ **المتعالمين** -اليوم- يحاولون إظهارَ هذا المذهـبِ **مِن أجـلِ أنْ**

---

(١) انظر تعليقي على كتـاب «**كشـف الشـبهات**» (ص ٨٨) للشـيخِ الإمـامِ محمـد بـن عبد الوهاب -رحمَهُ اللَّهُ-.

(٢) **ألاَ يُقـالُ** -كذلـك-**مِـن بـاب الإلـزام!**-: إذا كـانت النواقـضُ **كثـيرةً**؛ فحصرهـا في **عشرة**): غَلَطٌ -أيْضًا-؟! إذ ما وجهُ التَّفريقِ بين هذا (**الحصرِ**)، وذاك (**الحصرِ**)؟!

يَصيرَ النَّاسُ في سَعةٍ مِنَ الدِّين، ما دامَ أنَّهُ لم يجحد فهو عندهم مسلم، **إذا سجدَ للصنم**، وقالَ: أنا ما جحدت، وأنا معترفٌ بالتَّوحيد، إنَّما هو ذنبٌ مِنَ الذُّنوبِ، أو ذبحَ لغيرِ اللَّهِ، **أو سبَّ اللَّهَ، أو سبَّ الرسولَ، أو سبَّ الدينَ**، يقولون: هذا مسلمٌ؛ لأنَّهُ لم يجحد: **وهذا غلط كبير**، وهذا **يضيِّع الدين** تمامًا، فلا يبقى دين.

فالواجب الحذر مِن هذا الخطرِ العظيم».

قُلْتُ:

فنحنُ مَعَ فضيلتِهِ...

ونعوذُ باللَّهِ مِن هذا **الجهلِ وأهلِهِ**، ونسألُ اللَّهَ -تعالى- أَنْ يُمَسِّكنا **بالإيمان**، وأَنْ يُميتنا على **الإسلامِ**، وأَنْ يرزقَنَا -**بين هذا وذلك**- العلمَ النافع، والعملَ الصالح: **علمًا، وعملاً، واعتقادًا...**

الثالث: أنِّي -في تعليقي على «صيحة نذير» (ص ٤٨-٤٩ / سنة ١٤١٧هـ)- نقلتُ كلامَ الشيخِ ابن مانع، والشيخ ابن باز -رحمهما اللَّهُ- **في تعقُّبِ كلمةِ الطَّحاوي -هذه-**، وبيانِ **وجه الحقِّ** فيها...

وأدبُ العالمِ يظهرُ -جليًّا- في صدر مُلاحظةِ أُستاذِنَا الشيخ ابن باز، حيث قال: «**هذا الحصر فيه نَظَر..**»...

بعبارة رشيقة، وكلمة أنيقة...

لا بأسلوبِ متكلِّمٍ **فظّ**، وكلامِ متعالمٍ **غثّ**.

... هذه هي الحقيقة!

وأمَّا الكلامُ المتعلّق بقولِ الشيخِ حافظ الحَكَمي: فقد تقدَّم التعليقُ عليه (ص ١٣٣-١٣٤)، وبيانُ ما فيه؛ فراجِعْه.

٦- بيانُ حدِّ الكفرِ الجامع:

ثُمَّ أرادَ (**المُسوِّدُ**) (ص ٢٩) أَنْ يُظهِرَ (!) **عَمْلَقَتَهُ** (!) **المعرفيّةَ**؛ فادّعى عليَّ بَتْرَ كلامِ الشيخِ السّعدي -رحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «الإرشاد»[1]- الذي بيّن فيه (**حدّ الكفرِ الجامعِ** لجميعِ أجناسِهِ، وأنواعِهِ، وأفرادِهِ)، وأنَّهُ: (**جحدُ** ما جاءَ به الرسولُ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، أو **جحدُ بعضِهِ**)...

زاعمًا -**كالعادة!**- أنّي بترتُ -**كالعادةِ!!**- كلامَهُ الآخَر؛ الذي فيه؛ أنَّ: (المرتدَّ هو الذي كفرَ بعد إسلامِهِ؛ **بقولٍ، أو فعلٍ، أو اعتقادٍ**)!!

قلتُ:

لو كانَ هذا الرجلُ (!) **يعقِلُ**: لَمَا كتبَ، ولَمَا انتقدَ؛ ذلكم أنَّ (الجحودَ) نوعٌ مِن (**أنواعِ الكفر**)؛ لكنَّهُ شاملٌ -**كما يقولُ الشيخ السّعدي**- لبقيّةِ أنواعِهِ؛ **لا أنَّهُ ينفيها، ويُبطلها**...

بينما يتعلّق (**القولُ، أو الفعلُ، أو الاعتقادُ**)[2] بـ(**أسبابِ الكفرِ**)؛ التي لا تخرجُ -**بمجموعها المفصّل**- عن تِلكم (**الأنواع**)..

وكلامُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميّة -في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٩٨) -**حول ترك الصَّلاة**- كفيلٌ بكشفِ **غموضِ** هذا المعنى -**لمن لم يُدركه!**-؛ حيث

---

(١) وقد بيّنتُ في حاشيتي على «التحذير» -في الموضعِ المنتَقَد-نفسِهِ- أنَّ هذا: «**لا يُنافي عدَّ أقسامِ الكفر ستةً**..».

ثم زدتُ ذلك -**إيضاحًا، وبيانًا، وشرحًا**- في «الأجوبة المتلائمة» (ص ١٣-١٥) -بما أعرض عنه (**المسوّدُ**) بتاتًا -**لأمانتِهِ وديانتِهِ**-!!!!!

(٢) وإضافةُ (**الشّكِّ**) -هنا- **غيرُ مناسبةٍ**، لموائمتها (**أنواعَ**) الكفر، لا (**أسبابَهُ**).

وانظر كتابي «**التّبصير بقواعد التّكفير**» (ص ٦٤).

قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ-:

«ومَن أطلقَ مِنَ الفقهاءِ أنَّهُ: (**لا يكفرُ إلاَّ مَن يجحدُ وجوبها**): فيكون الجَحْـدُ **-عنده-** متناولاً للتكذيبِ **بالإيجابِ**، ومتناولاً للامتناعِ عند الإقرار (**والالتزام**).

وإلاَّ؛ فمتى لم يُقِرَّ (**ويلتزمْ**) فِعْلَها: قُتلَ، وكُفِّرَ -بالاتفاق-».

فأين التناقض؟!

وأين البتر؟!

وأين التحريف؟!

أم أنَّ هذا -كلَّهُ- **مركوزٌ** في عقلِ مُدَّعيه، **ومغروزٌ** في قلبِ مُفتريه؟!

اللَّهُمَّ **رحمَتَكَ** بنا... **وسَخَطَكَ** على الجَائرِ علينا...

ويؤيِّدُ هذا -كلَّهُ-وللَّهِ الحمدُ- أنّـي نقلـتُ كلمـةً أخـرى للعلامـة السّـعدي **-بالمعنى نفسِهِ-** تامّةً **-بفرعيها: المتعلّقَيْنِ بـ(أنـواعِ) الكفـرِ**، و(**أسبابِهِ**)، وذلـك في «صيحة نذير» (ص ٤٩ - سنة ١٤١٧هـ!!!!)، بما نصُّهُ:

«قال **علامةُ نَجْدٍ في زمانِهِ** الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السّعدي -رحِمَهُ اللَّهُ- في كتابِهِ «منهج السالكين وتوضيـح الفقـهِ في الديـن» (ص ١١٢) في (**بـاب حُكـمِ المُرْتدّ**):

«**والمُرتـدُّ**: هـو مَـن خَـرَجَ عـن ديـن الإسـلامِ إلى الكفـرِ؛ **بفعـلٍ، أو قـولٍ، أو اعتقادٍ، أو شكٍّ**.

وقد ذكرَ العلماءُ -رحِمَهُم اللَّهُ- **تفاصيلَ** ما يَخـرجُ بـه العبـدُ مِـن الإسـلامِ، **وترجعُ -كلُّهَا- إلى جحدِ** ما جاءَ بِهِ الرسولُ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسـلَّمَ-، **أو جحدِ بعضِهِ**».

قلتُ: وهو كلامٌ يأتلفُ مع سابقِهِ **-عند التّأمُّلِ-** ولا يختلفُ؛ **لأنَّ قاعدةَ التّكفيرِ في أولئكَ** -وغيرِهم- مِمَّن وقَعُوا في شيءٍ مِن **نواقضِ الإسلامِ** مبنيَّةٌ على **إقامةِ الحُجّةِ**.

وعليه؛ فإنّ الذي يُكَفَّرُ هو: «**مَن كفرَ بإجماعِ المسلمين؛ وهو الذي قامت عليه الحُجّة، ولا يكفرُ مَن لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ**»[1]»اهـ.

وأقولُ -الآنَ-:

فأين حقّي -وللهِ الحمدُ- مِن باطلِهِ؟!

اللّهُ أكبرُ!!

٧- ما بُني على فاسدٍ: فهو فاسدٌ:

ثم قالَ (ص ٢٩) **-وكأنّي أراهُ وقد التمعت عيناهُ! وتسارعَ نبضُ قلبِهِ -بلا حياة!-**: مُتمّمًا نقدَهُ (!) السابق، مستثمرًا **زرعَهُ**، حاصِدًا (**جهدَهُ**)-:

«لو لم يكن في كتابِ الحلبيِّ **إلاّ هذه**[2]: لكانت كافيةً في بيانِ **عقيدتِهِ** -في هذه المسألة-، وأنَّهُ **يَحْصُرُ الكفرَ في الجحودِ** والتّكذيبِ -حسب-»!

وأنا أقولُ:

ولو لم يكن في كتابِ (**المُسوّدِ**) -هذا!- **إلاّ هذه**؛ للدلالةِ على **جهلِهِ، وتسرُّعِهِ، وتسقُّطِهِ**: لكفت كلَّ **منصِف**، وكَسَفَتْ كُلَّ **متعسِّف!!**

... وما بُنِيَ على فاسدٍ: فهو فاسد؛ إلاّ عندَ ذي الرأي الكاسد؛ مِن حاقد،

---

(١) «**عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفيّة**» (ص ٢٠٨) لفضيلةِ الشيخ صالح العُبُود -وفّقَهُ اللّه-.

(٢) أي: كلام السّعدي، **وما ادّعاهُ عليّ -فيه-!**

وجاهلٍ، وحاسد...

فَغِظْنَاهُم حتَّى أتى الغيظُ مِنْهُمْ قلوبًا وأكبادًا لهم وَرِئينا

... **فاللَّهُمَّ اشفِهم، واهدِهم، وسدِّدهم...**

أو اقصِمْهم -يا ربَّ العالَمين-...

آمين...

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾...

﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾..

﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾..

٨- بين كتابَيْن:

ثُمَّ رجعَ -أخرى- (ص ٢٩) ليربطَ بين كتاب «إحكام التَّقرير»، وكتابي «التّحذير»!!

وقد بيّنتُ **فوارقَ** ذلك -كلَّه-قبلُ- على **وجهِ التّمام**، بما لا يحتاجُ إلى مزيدِ كلام...

... **والسَّلام.**

فإنْ عَيِيَ عن فهمِ دقائقِ القولِ؛ **فلْيتَّهم عقلَهُ**، و... **قلبَهُ**...

ولا **يُغالِط** نفسَهُ؛ **فيغلطَ** -بها، مرّةً، ثم مرّة...

٩- بيانٌ، وتبيان:

وتبلغُ مغالطاتُهُ **أوجَهَا، ودُنُوَّها -ودناءَتَها!-مَعًا!-** عندما يتساءَلُ (ص ٢٩-٣٠) -مستفسِرًا (!) **بمكرٍ ودهاءٍ!-** حول قولي: «موافقٌ ما عليه علماءُ الإسلام،

والأئمةُ الأعلام»؛ فيقولُ (!!):

«فمَن المقصود بهؤلاء؟!

أهم الذين نقل عنهم في «إحكامِ التَّقرير»: **الفخر الرازي والغزَالي**؟

أم علماءُ أهلِ السُّنَّة؟

فالكلامُ **مجمَلٌ** يحتاجُ **إلى بيان**»!!!!

أقولُ -بدايةً-:

أُجيبُكَ على البديهة، وبعبارةٍ سريعةٍ نزيهة:

بل هم **عُلماءُ أهلِ السُّنّةِ**؛ الذي **ذكرتُهم**، **وأَذْكُرُهُم**، **وأُذْكَرُ** بهم، **وأُذَكِّرُ بمعاليهم ومآثِرِهم...**

جمَالَ ذي الأرضِ كانوا في الحياةِ وَهُمْ بعد المماتِ جمَالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ

... ثم إنِّي أقولُ **-خِلافًا لما اخْتَطَتَّهُ-**:

الجوابُ (على) هذا **الهَذْرِ** مِن أربعةِ وجوهٍ:

الأول: لو كانَ (الرازي) و(الغزَالي) مِنْ عُلمائي: لَمَا نَقَضْتُ **أوَّلَهما** بتحطيمِ **(قانونِهِ الكُلِّيِّ)**[1] الذي بنى عليه **«تأسيسَهُ»** -بتقديسِهِ!-....

وَلَمَا نَقَضْتُ -كذلك- **ثانيَهما** بكشفِ إعياءِ **«إحيائِهِ»**[2]، وكشفِ وَهَنِهِ **ووهائِهِ...**

---

(١) كما في كتابي **«العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريّون»** (ص ٧٧-١٧٠ - سنة ١٤١٣هـ).

(٢) كما في كتابي -المُفردِ-في ذلك-: **«إحياءِ علومِ الدين في ميزانِ العلماء والمؤرخين»** -المطبوع قبل أكثر مِن عشر سنوات-.

وهذا كلُّهُ -**والحمدُ لذي الجلالِ**- قبلَ **سنواتٍ وسنواتٍ**؛ ولستُ أدري (!) ماذا كان (حالُ!!) (**المُسوِّدِ**) يومَهَا! وأين حَلَّتْ **ركائبُهُ**!!

الوجهُ الثّاني: أنَّ النقلَ عن المُخالِفِ -**فيما لم يُخالِفْ**- أو ذِكرَهُ، والتَّعريفَ به- **سبيلٌ مطروقٌ عند أهلِ العلمِ**؛ كمثلِ صنيعِ شيخِ الإسلامِ -رحِمَهُ اللَّهُ-تعالى- في عددٍ مِن كتبِهِ؛ ممن (أهمَّها): «درءُ تعارض العقلِ والنَّقل»، و«منهاج السُّنَّة»؛ -كما في (١/ ٢٥٨)-منه- **على سبيلِ المثالِ**.

ومِن (آخِرِها): صنيعُ الشيخِ **بكر أبو زيد** -عضو **اللجنة الدّائمة للإفتاءِ** -سدَّدَهُ اللَّهُ وعافاه- في كتابِهِ «المدارس العالمية» (ص ٢٠-٢٨ -وهو مِن أواخرِ كُتبِهِ-) حيثُ ذكرَ أسماءَ عدّةِ تواليفَ، لبعضِ (**العلماءِ**) -في موضوعِهِ-؛ فكان منهم:

(يوسف بن إسماعيل)!!

هكذا -**مُبْهَمًا**-!!

وهو (النَّبْهَانيُّ!) -**الخُرافيّ**-.

وذكرَ بعدَهُ: (أحمد أمين) -**العقلانيّ**-.

ثُمَّ: (أحمد بن محمد الصدّيق)[1] **القبوريّ**-..

ثُمَّ: محمد محمود الصوّاف -**الإخوانيّ**[2]-.

ثُمَّ: عبد الرحمن بن حسن حبنّكة -**الأشعريّ**-.

---

(١) وقد أورده على **الإبهامِ** -أيْضًا- دون ذِكرِ نَسَبِهِ!!

وهو (الغُماريّ) -المعروف!-.

(٢) ومثله (**علي جريشة**)!

ثُمَّ: محمد قُطب -**القطبيّ**!-.

ثُمَّ: أبا الحسن النَّدْوي -**التّبليغيّ**-...

... وآخرين!!

وكلُّ ذلك دون أدنى تنبيهٍ على انحرافاتِهم، أو مخالفاتِهم...

وفي كتاباتِ الأستاذ الشيخِ **ربيع بن هادي** -ردّ اللَّهُ عنه كيدَ الأعادي-أشياءُ مِن ذلك-؛ منها -**لا على سبيل التتبُّع**-:

ما في كتابِهِ -حفظه المولى-«**أضواء إسلامية على عقيدة سيد قُطب، وفكره**»؛ فقد:

- ذَكَرَ في (ص ١٠٢-١٠٣) -منه-: بعضَ مَن استنكر طريقةَ سيد قطب في التَّكفيرِ؛ فَعَدَّ (منهم): **أبا الحسن النَّدْوي، وحسن الهُضَيْبي، ويوسف القرضاوي.**

- وفي (ص ١٥٢-١٥٣): **ذِكر إمامِ الحرمين، و(الغزَالي).**

- وفي (ص ٢٠٤): ذِكر **القاضي عبد الوهّاب، وأبي حامد الإسْفَرايِيني، والقاضي أبي الطيّب الطبري، وأبي إسحاق الإسْفَرايِيني.**

- وفي كتابِهِ «الحدّ الفاصل بين الحق والباطل» (ص ٢٢): ذِكر **القرضاوي، والنَّدْوي، والهُضَيبي**، ثُمَّ: **علي جريشة، وفريد عبد الخالق.**

... وهكذا في مواضعَ أُخر، ومؤلَّفات -أخرى-.

ولقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميّة -رحِمَهُ اللَّهُ- في مثلِ هذا المعنى -**حولَ الاستدلالِ بكلامِ بعض المخالفين**-مؤصِّلاً- في «مجموعِ الفتاوى» (٥/ ١٠١ - «الفتوى الحمويَّة»):

«.. وليس كلُّ مَن ذكرنا شيئًا مِن قولِهِ -مِن المتكلّمين-وغيرهم-؛ **نقولُ**

بجميعِ ما يقولُهُ في هذا البابِ -وغيرِهِ-، **والحقّ يُقبَلُ مِن كُلِّ مَن تكلّم به.**

وكان معاذُ بن جبل يقولُ في كلامِهِ -المشهور عنه- الذي رواهُ أبو داود في «سننه»[1]: «**اقبلوا الحقّ مِن كُلِّ مَن جاءَ به -وإنْ كانَ كافرًا-أو قال: فاجرًا-**، واحذروا زيغةَ الحكيم.

قالوا: **كيف نعلمُ أنَّ الكافرَ يقولُ كلمةَ الحقّ؟**

قال: **إنَّ على الحقِّ نورًا**».

أقولُ:

وكلامُ شيخِ الإسلامِ -هذا- لا بُدَّ له مِن **أربعةِ شروط**[2] -واللَّهُ أعلمُ-:

الأول: أَنْ تكونَ **مصلحةُ** ذِكر (هؤلاء) -أو النقل عنهم- **أرجحَ** مِن إهمالِهم، وعدمِ الاحتفاءِ بمقالاتهم.

الثّاني: أَنْ يكونَ النّاقلُ **مميِّزًا**، خبيرًا بالصّالح مِن أقوالهم؛ **خشيةَ الزّلَلِ** بزللهم.

الثّالث: أَنْ لا يكونَ النقلُ عنهم **على سبيلِ الإكثارِ** -فضلاً عن التّكثُّرِ-؛ بحيثُ **يُتَوهَّم** -بهِ- صلاحُهم، **ويُظنّ** بهم -فيه- غيرُ ما هم عليه.

الرابع: أَنْ يكونَ النّقلُ عنهم **مِمَّا تمسُّ الحاجةُ إليه**؛ بحيثُ لا تجدُ -أو **تكادُ**!- مِن أقوالِ **الموثوقِ** بهم ما يسدُّ هذه الحاجةَ.

فإنْ وُجدَ: فلا، ولا كرامة!

ولقد كتبتُ (شيئًا) مِن هذا المعنى في **مقدّمتي الجديدة** على **الطّبعة الثّالثة** مِن

---

(١) (برقم: ٤٦١١)، **وصحّحه شيخنا الإمامُ** في «صحيح سُنن أبي داود» (٣/ ١٢١).

(٢) **وسيأتي -قريبًا- ضابطانِ آخرانِ مُهمَّانِ؛ فانظرهما.**

كتابي «**فقه الواقع**[1] **بين النظرية والتطبيق**» (٥-٦)، فقلتُ -مُبيِّنًا شيئًا مِن طريقتي في الكتابِ-:

«أَنَّ بعضَ النُّقولِ العلميّة الَّتي نَقَلْتُها **عن بعضِ المنحرفين في المنهجِ** -أو المغموز بهم في **العقيدة**- إنَّما نقلتُها **لأحدِ سَبَبَيْنِ** -**أو لَهما مَعًا**-:

أ - **إقامة الحجّة** على مُعظِّمي هؤلاء؛ بما يكشفُ عن **حقيقةِ مخالفتهم** -حتَّى لمُعَظِّمِيهم-!!

ب- **كشفُ تناقُضِ هؤلاء** -المنقولِ عنهم- حتَّى مَعَ أنفسهم؛ **بما خالفوا -فيه-** كتابَ ربِّهم، وسُنَّةَ نبيِّهم -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-»[2].

الوجه الثَّالث: أنِّي علّقتُ على عددٍ من هؤلاءِ **المنحرفين** -**وأشباهِهم**!- عند النَّقلِ عنهم- **في عددٍ مِن كتبي**:

---

(١) ولقد أثنى على كتابي هذا -**جدًّا**- عددٌ مِن أهلِ العلمِ؛ **منهم**: العلامة المحدّثُ الشيخُ مقبل بن هادي الوادعي -رحمَهُ اللَّهُ-؛ ونقلتُ كلامَهُ في «الرد البرهاني» (ص ٧).

(**تنبيه**): ذَكَرَ بعضُ (النَّاس) -**في الإنترنت**!- أنَّ الشيخَ العلاّمة أحمد بن يحيى النجمي -حفظه اللَّهُ- ذُكر له كتابي هذا، فقالَ: «**هذا فقه القواقع**»!!! -واللَّهُ أعلم **بصحّة النَّقل**-!

قلتُ: يبدو لي أنَّ فضيلةَ الشيخ -حفظه المولى- **حَسِبَ** أنَّ كتابي هذا -**مِن اسمِهِ**!- يُؤيِّدُ طريقةَ **الحِزبيِّين** -**والقطبيِّين والسُّروريِّين**- في فهم (فقه الواقع) -**السِّياسيّ**!- وتطبيقه!

وليس الحالُ -بحمدِ اللَّهِ- كذلك؛ بل هو **تأصيلٌ علميٌّ منضبطٌ في ضوءِ الكتابِ والسُّنَّةِ**؛ رددتُ فيه طريقةَ أولئكَ، ونقضتُها.

ثم تَثَبَّتُّ مِن ذلك -**عن طريق بعضِ تلامذةِ الشيخ النجمي**-حفظَهُ اللَّهُ-؛ فسأله، فأجابَ -جزاه اللَّهُ خيرًا- **بنحو ما التمستُهُ له مِن عُذر، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين**.

(٢) **وهذانِ ضابطانِ علميّانِ**، يُضافان إلى **الشروطِ الأربعةِ** -آنفةِ الذكر-ولو كان ذلك مِن بابٍ آخر-.

١- «دلائل التحقيق لإبطال قصّة الغرانيق» (ص ١٦٨) -لَمّا نقلتُ عن القاضي ابن العربي، ومحمد عبده -وغيرهما-، علّقتُ قائلاً:

«ولنا على بعضهم ملاحظات علمية أو عقيديّة في أفكارهم أو اتجاهاتهم -بعامّة-، ولكنّ ما نقلتُهُ عنهم -هنا- خالٍ من ذلك».

وكرّرتُ هذا المعنى -بنحوه- (ص ٢٢٣).

وأشرتُ -كذلك- إلى (**بعضِ**) ما عند **أمثالِ هؤلاء** في رسالتي «عودة إلى السنة» (ص ٩٠ و١٠٣).

فليس يغيبُ عنّي -بحمدِ اللّهِ- أحوالُ (هؤلاء)، ولزومُ كشفِها، وبيانِها.

نَعَم؛ قد يحصُلُ منّي -كَغَيْري!- فوتٌ، أو عدمُ استحضارٍ -في مقامٍ ما-: فلا يُنْقَضُ الأصلُ التّامّ بمثلِ هذا الإبهام، الذي يُصَدَّرُ كأشدّ اتّهام[1]!!

نَعَم؛ الأصلُ: الحِرْصُ، والتنبُّه، والانتباه...

والواجبُ: البيانُ؛ حرصًا على نفي كُلِّ الاشتباه..

الوجهُ الرابعُ:

عُلمائي وأئمّتي هم الذين قدّمت ذِكْرَهم (ص ٤١٥)؛ وأُكرّرهم -الآن-

---

(١) وبه تَعْرِفُ حالَ (بعضِ) **الغُلاةِ المتعنّتين**؛ الذين كتبوا -**في الإنترنت!**- طاعنين(!) فِيَّ؛ بسبب ذِكري بعضَ هؤلاء **المنحرفين**، أو النقل عنهم... **ولو تأمّلوا هذه الدقائق العلميّة: لَمَا وقعوا بتلكم الأباطيل النفسيّة!!!**

وعليه؛ فلئن وَصَفَنَا (هؤلاء!) -**بغيرِ حقّ**- بسبب ذلك -بـ(**التميُّع**)، و(**التّمييع**)- **وهم به مُبطِلون**-؛ فإنّنا واصفوهم -**بحقّ**-ونحن له موافقون- بـ(**الغُلُوّ**)، و(**التّنطّع**)؛ ورسولُنا -صلّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ- يقول: «**هلك المتنطّعون**»!!

... فَلْيَعُودوا إلى رُشدِهم، وَلْيَتُوبوا إلى رَبِّهم.

نقلاً عن كتابي «التعريف والتنبئة...» (ص ٢٤)، -عند ذِكري (**أئمّة العلم الربانيّين الثّقاتِ-قديمًا وحديثًا-**)-إضافةً إلى **أُستاذِنا الكبيرِ**-رحمَهُ اللَّهُ-؛ لَمَّا قلتُ:

«كشيخِ الإسلامِ **ابنِ تيميّةَ**، وتلميـذِهِ الإمـامِ **ابنِ القيّـمِ**، والإمـامِ **محمّـدِ بـن الوهّاب** -وأبنائِهِ، وحَفَدَتِهِ-، وسماحةِ المُفتي الشيخِ **محمدِ بـن إبراهيـم آل الشـيخ**، وسماحةِ أُستاذنا الشيخِ الإمامِ **عبد العزيزِ بن بازٍ**، وفضيلةِ أُستاذِنَا العلاّمـةِ الشـيخِ **محمد بن صالح العُثيمين**...

ومَن سارَ على سبيلهم، واقتفى سُلوكَهم، واتَّبعَ منهجَهم وطريقتَهم.

وهم القومُ لا يشقَى مُتَّبِعُهُم، ولا الآخذُ بقولِهِم...».

وأقولُ -أخيرًا-:

دَعْكَ -يا ابن سالمٍ- مِن هذه **المُغالطاتِ المغلوطة، والأغاليطِ غـير المضبوطـة**، وإيّاكَ -**ثُمَّ إيَّاكَ**- مِن الاستمرارِ في الظلمِ، والتَّقوُّلِ، والجرأةِ على الباطلِ... فكلُّهَـا **ظلماتٌ بعضُهَا فوقَ** بعضٍ؛ إنْ نَجَوْتَ مِن تَبِعَاتِهَا **في الدنيا** (!): فَلَنْ تَنْجُوَ منهـا **في الآخرةِ**.. **إلاَّ بتوبةٍ** تُقيمها، أو **عفوٍ** تستحقُّهُ[1]!!

وعليه؛ فالكلامُ مبيّنٌ -ولِلَّهِ والحمدُ-.

ولو وَقَعَ في **بعضِهِ** (شيءٌ) مِن (الإجمالِ): **فإنّه مندفعٌ -على وجهِ السّرعةِ-**بما يُقابلُهُ-ممَّا هو أكبرُ منه- **مِن واضحِ (البيان)، وصريح (التبيان)**...

---

(١) **معذرةً على هذه الإطالةِ** (!) التي خالفتُ فيها شَرْطِي -**الأخـير**!- مِـن الاختصـارِ، وعدمِ التَّطويل...

ولولا أنّ الأمرَ مهمٌّ،ويقعُ -بسببه- كبيرُ تلبيسٍ: لَمَا فعلتُ...

ولعلَّ فيه -إن شاءَ اللَّهُ- **عبرةً وعِظَةً**...

لكنَّهَا النفسيّاتُ التي أَرهقَهَا البلاء، وأكلتها اللأْواء... وهي **تحسَبُ أَنَّها** مِن المحسنين صُنعًا...

واللَّهُ مولانا...

١٠- (جنسُ) العملِ، و(آحادُهُ):

ثُمَّ تكلَّم **(المُسوّدُ)** (ص ٣٠) حول ما يُسمَّى بـ**(آحادِ العملِ)**، و**(جنسِ العملِ)**؛ مُشيرًا إلى مخالفة أهلِ السُّنَّة للمعتزلةِ فيما يرونه **(شرطًا!)** في صحّة الإيمان مِن **(آحادِ العملِ)**، بينما يرى أهلُ السُّنَّة ذلك (!) في (جنسِ العملِ)!!

أقولُ:

وهذا -كلُّه- **كلامٌ لا دليلَ عليه** -ألبتّة-، **ولا حُجّةَ تؤيّدُهُ** -بالمرّة-.

وما تُوُهِّمَ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ -فيه-: **فَفَهْمٌ باطل، وَوَهَمٌ شنيعٌ عاطل.**

ولقد كتبَ الأخُ **أبو مالكٍ الرفاعي** -هُنا-في «ردِّه»-قائلاً-:

«هذه هي البدعة التي امتحنوا بها الناس.

والأمرُ للَّهِ».

فأقولُ:

نَعَم؛ واللَّهِ...

ولقد **تقدّم الكلامُ** على (جنسِ العملِ) و(آحادِهِ) -هنا- (ص ١٤-١٧ و١١٠-١٢٧ و١٩٤ و٢٣٨ و٣٠٤ و٤١٧-٤٢٣... وغيرها)، وفي «الرّدّ البُرهاني» (ص ١٤٦-١٤٧ و١٦٣ و١٨٤) -مرارًا-؛ فَلْيُراجَعْ.

١١- الشهادتان:

ثُمَّ تكلَّمَ **(المُسوِّدُ)** (ص ٣٠-٣١) حول كلمة الإمام محمد بن عبد الوهّاب

-رحِمَهُ اللَّـهُ- الـتي نقلتُهـا في «الأجوبـة المتلائمـة» -وغيرهـا- أنَّـهُ **لا يكفِّـر** -رحِمَهُ اللَّـهُ- (**إلاَّ مـا أجمـعَ عليـه العلمـاءُ كلُّهـم وهـو الشَّـهادتان**) -دون (**تـرك**) الأركان الأربعة-!!

ثُمَّ بنى (!) على ذلك قولَهُ -**عَنِّي**-:

«.. الحلبي لا يرى **جنس العمـلِ** مِـن لـوازمِ إيمـانِ القلـب، **بـل يكفـي عنـده الشَّهادتان مَعَ اعتقادِ القلب**»!!

فأقولُ:

أمَّا كلمةُ (**جنسِ العملِ**): فتقدّمَ الكلامُ عنها -وحولها- **مرارًا، وتَكْرارًا**...

وأمَّا أنَّهُ تكفي (**الشَّهادتان**) -مَعَ (اعتقادِ القلب)-:

فأقولُ:

نَعَم؛ **تكفي** (الشَّهادتان)؛ **ولكنْ؛ في ماذا؟!**

- هل تكفي في أنَّهَا (**تُجزئُ**) عن العملِ، **وتُغني** عنه؟!

فهذا كذبٌ، وباطِلٌ..

- أَمْ أنَّها **تُنجي** صاحبَهَا -المقتصرَ عليها- **مِن أيِّ عذابٍ وعقاب؟!**

فهذا كذبٌ آخر..

- أَمْ أنَّهَا القَدْرُ **المتَّفَقُ عليه** -**عنـد أهـلِ العلـمِ**-**مِـن أهـلِ السُّـنَّةِ**- مِمَّـا يمنـعُ صاحبَهَا مِن **الخلـودِ في النَّـارِ**، مـع دخولِـهِ، وعذابِـهِ -كمـا في **أحـاديث الشَّـفاعة**، وغيرها-؟!

وهذا هو الصَّواب:

قالَ شيخُ الإِسلامِ **ابنُ تيميَّة** -رحِمَهُ اللَّـهُ- في «مجمـوع الفتـاوى» (٧/ ٣٠٢)

-بما يلتقي كلمةَ الشيخِ الإمامِ المُجدِّدِ **محمد بن عبد الوهَّاب**-رحمةُ اللَّهِ عليه-تمامًا -جدًّا-:

«وقد اتَّفقَ المسلمون على أنَّهُ مَن لم يأتِ بالشَّهادتين: فهو كافرٌ.

وأمَّا الأعمالُ الأربعةُ: فاختلفوا في تكفيرِ تاركها...».

وكانَ مِن قولِهِ -رحِمَهُ اللَّهُ- قولُهُ:

«وأمَّا هذه المباني؛ ففي تكفيرِ (تاركِهَا) نزاعٌ مشهورٌ، وعن أحمدَ -في ذلك- نزاعٌ»...

ثُمَّ ذَكَرَ خمسَ رواياتٍ عن **الإمامِ أحمدَ** في ذلك -آخرُهَا-:

«لا يكفرُ بتركِ شيءٍ مِنهنّ».

ثُمَّ قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ-:

«وهذه أقوالٌ معروفةٌ للسلف».

فما الجواب (**على**) هذا الهدى، والصَّواب؟!

- إذا رجَعْتَ إلى التَّفريقِ بين (**جنسِ العَمَلِ**) و(**آحادِهِ**):

فهي بدعةٌ كبرى، لم يُسبَقْ (سَفَرٌ الحوالي) إليها، ولا دليل له عليها...

وكلُّ مَن أتى -بعدَهُ!- قلَّدَهُ فيها!! وللأسف!!!

- وإذا **حَكَمْتَ بهواك** -وحكَّمتَهُ-**راكبًا رأسَكَ!**-: فاتّهم (السَّلف) -هؤلاء- **بفرية الإرجاء!!**

- وإذا **عُدتَ** إلى الحقِّ، وفِئْتَ إلى **الصَّواب**: فتُب إلى ربِّكَ العليِّ **الوهَّاب**؛ مُصلِحًا ما أفسدتَ، ومُصحِّحًا لِمَا أسأتَ...

قبلَ أنْ ينالَكَ منه -سبحانَهُ-**إنْ لم ترجعْ**- شديدُ **العقاب**...

١٢- نقضُ الشَّهادتين:

ثُمَّ حَمَلَ (ص ٣١) -**بل حمَّلَ!**- كلامَ الشيخِ محمد بن عبد الوهَّاب -رحمَهُ اللَّهُ- **على ما يَبْغي**، زاعمًا أنَّ **مُرادَهُ** -رحمَهُ اللَّهُ-: «أنَّهُ لا يكفَرُ إلاَّ مَن **نقضَ** الشَّهادتين، سواءً كانَ ذلك **بقولٍ أو فعلٍ**[1]»!!! **مخطِّئًا** (!) شرحي لها بـ: «لا نكفر إلاَّ مَن (**تركَ**) الشَّهادتين، ولم يأتِ بهما...» -**على فهمِهِ-هو**-[2]!

---

(١) وما نقلَهُ -**مِمَّا يحسبُهُ حُجّةً له!**- مِن كتابِ الشيخِ محمَّد -رحمَهُ اللَّهُ- «كشف الشّبهات»: فهو -وللَّهِ الحمدُ- **حُجّةٌ عليه**؛ وقد كشفتُ ما فيه، **وبيّنتُ ائتلافَهُ** مَعَ مقالاتِ الشيخِ محمد -الأخرى- في حاشيةٍ طويلةٍ -لي- في كتابي «**التعريف والتنبئة**» (ص ١١٨-١١٩)؛ فلتنظر.

وحتَّى لا أُخْلِيَ المقامَ مِن فائدةٍ -**زائدةٍ**- أنقلُ **وجهًا واحدًا** مِن كلامي -هناك-؛ وهو: قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- (ص ٨٤ -«كشف الشبهات» بشرح سماحةِ أُستاذِنا الشيخ ابن عُثيمين):

«فمعلومٌ أنَّ **التوحيدَ هو أعظمُ فريضةٍ** جاءَ بها النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-، **وهو أعظمُ مِنَ الصَّلاةِ** والزَّكاةِ، والصَّومِ، والحجِّ؛ فكيفَ إذا **جحدَ** الإنسانُ شيئًا مِن هذه الأمورِ: كَفَرَ؛ **ولو عَمِلَ بكلِّ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-**؟ وإذا جحدَ **التَّوحيدَ** الذي هو دينُ الرُّسُلِ كلِّهم: لا يكفرُ؟! **سبحانَ اللَّهِ! ما أعجبَ هذا الجهلَ!**».

ففرَّقَ -رحمَهُ اللَّهُ- بين (التوحيد)، و(أعمالِ الإيمان) كـ(الصَّلاةِ، والزَّكاةِ، والصَّوْمِ، والحجِّ)...

فضلاً عن ربطِهِ التَّكفيرَ بها بـ(الجحودِ)! -مِمَّا يحتاجُ إلى **توضيحٍ**؛ خشيةَ **الادّعاءِ عليه** -رحمَهُ اللَّهُ- بالحصرِ، ونحوِهِ!!- **فتأمّل**...

وكُلُّ هذا ظاهرٌ -بحمدِ اللَّهِ-.

(٢) **والفهمُ (الصحيحُ) يقتضي تقييدَ هذا بـ(الترْكِ) -حَسْبُ-.**

أمَّا (**الفعلُ**): فالنواقضُ به معلومةٌ، ومشهورةٌ...

ونواقضُ الإسلامِ -**العشرةُ**- مِن أوضحِ ذلك، **وأَبْيَنِهِ**؛ وإنْ كانت **أشهرَهَا**، وليسَتْ **حصرًا لها**... فتنبَّه.

وهذا -منه- **جَهْلٌ عظيمٌ**؛ فإنْ لم يكـنْ لـك عقـلٌ **-أيّهـذا الرجـل-**؛ أفليـس للآخرين (!) عقول؟!

ولماذا هذا الاستسخاف -بهذا الإسْفَاف-؟!

فكلامُ الشيخِ الإمامِ -رحمَهُ اللَّهُ- **باللغة العَربيّة.. لا العِبريّة!**

وألفاظُهُ في دلالات مُراداتِهِ واضحةٌ جليّةٌ!!

ليست غامضةً ولا خفيّة!!!

يقول: «**تركَهَا**»، «**بتركها**»، «**التّارك لها**»!!

... فالكلامُ عنه، وعليه... **لا غَيْر!** فمِن أين لك **-وأنّى!-** إقحـامُ (**الفِعـلِ = فَعَل = يفعلُ**)؟!!

فافْهَمْ...

ماذا تريدُ أكثرَ مِن هذا **-يا هذا-**؟!

اتّقِ اللَّهَ -يا رجُل- **إنْ كنتَ سويًّا-!**

ويدلُّ على هذا المعنى **-الحقّ-** كلامُ الشيخِ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بـن حسن آل الشيخ في كتابِهِ: «مصباح الظلام في الرّدِّ على مُنْتَقِصِي شيخِ الإسـلام»[(١)] (ص ٣٩٤) في «أنَّهُ: لا اعتبارَ (**بالأعمال**) إذا عُدِمَ (**التّوحيـدُ**)؛ الـذي هـو مدلـولُ شهادةِ (أَنْ لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ)، وأنَّ رجحانَ الموازيـن لا يحصـلُ إلاَّ **بتحقيـق التّوحيـد**، والصدقِ والإخلاصِ في هذه **الشَّهادةِ**، وأنَّ **المشركَ** لا يُقامُ له وزنٌ».

ومثلُهُ -أَيْضًا- كلامُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- في الكتابِ نفسِهِ (ص ٣٥٥) -عن الشيخِ

---

(١) **وقد طُبِعَ باسمِ**: «... في الردِّ على مَن كذب على الشيخِ الإمامِ»!

والصّوابُ **ما أثبتُّ** -كما في كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (٥/ ٩٦).

الإمامِ-لَمَّا ذَكَرَ «ما يُقاتَلُ عليه مِنَ الشّرائعِ، وما يُقتَلُ به الفردُ المعيّن»-، قال:

«.. وذكرَ شيئًا مّما يكفّر به.

وذكرَ الخلافَ في تكفيرِ مَن (تركَ) أحدَ (المباني).

وأمَّا مَن (**تركَ**) (**التّوحيدَ**) -الذي دلَّتْ عليه الشّهادةُ (**أنْ لا إلهَ إلاّ اللّهُ**): فقد (**اتّفقَ العلماءُ على كفرِهِ**)، ووجوبِ قتلِهِ -إِنْ أصرَّ وعاندَ-».

ففرَّقَ بين تركِ (المباني) -التي هي (**الأركانُ الأربعةُ**)-، وبين تركِ (**التوحيدِ**) -الذي هو **رُكْنُهَا الأعظمُ**-؛ كلُّ ذلك مِن حيثُ **النّقضُ بـ(التّركِ)، لا (الفِعل)**...

وعليه؛ فإنَّ كلامَ الشيخِ محمد -رحمةُ اللّهِ عليه- متوجّةٌ إلى ما ينقضُ الإسلامَ مِن «**التُّروكِ**»، لا ما ينقضُهُ مِن «**الأفعال**»[1]...

---

(١) وهذا **مُبطِلٌ لتلبيسِهِ** (ص ٣٢) بقولِهِ -**ناسِبَهُ إليَّ**!-: «.. لا كما يظنّ الحلبي أنّه **لا يكفر إلاّ مَن تركَ الشّهادتين، ولم ينطق بهما**»!!

نَعَم؛ **مِن حيثُ التكفيرُ بـ(التركِ)**، لا مِن **حيثُ التّكفيرُ بـ(الفعل)؛ فتأمَّل، ولا تتأوّل!!**

أمَّا النّقض **بـ(الفعلِ)**: فبابٌ آخرُ له ضوابطُهُ وشروطُهُ، **وتُنْقَضُ به الشّهادتان -أيْضًا-**...

ونحن -والحمدُ للّهِ- قائلون -**مِن قبلُ ومِن بعدُ**-:

فكما أنَّ (الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ)؛ فإنَّ (**الكفرَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ**)؛ كُلٌّ منها **ناقضٌ بمجرّدِهِ**...

لا كما افتراهُ علينا (**المُسوِّدُ**) (ص ٣٢) مِن عكس ذلك...

واللّهُ حسيبُهُ.

وأمَّا: كيف يكفر؟!

فالجوابُ ما قالَهُ الشيخُ عبدُ اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ في «المصباح» (ص ١١٨):

«**ونكفّره بعد التّعريف؛ إذا عرّفناه وأنكر.. فإنَّ العلماءَ -رحمَهُم اللّهُ-تعالى- ذكروا أنَّ (المرتدَّ) يُستتابُ، ويُعرّفُ؛ فإنْ أصرَّ وأنكرَ: يكفرُ بذلك..**». =

وهو جِدٌّ واضحٍ...

ولكنْ؛ ما حيلتنا مَعَ مَن لا يدري..

و(قد) لا يدري أنَّهُ لا يدري!!!

١٣- أعمالُ الجوارحِ، و(جنسُ) العملِ:

ثُمَّ تكلَّمَ (ص ٣٢-٣٣) حولَ كلمةٍ للشيخِ عبد اللطيف فيها قولُهُ: «**والخلاف في أعمالِ الجوارحِ، هل يكفرُ أو لا يكفرُ: واقعٌ بين أهل السُّنَّة..**».

ثُمَّ أغارَ (المُسوِّدُ) -**عاملَهُ اللَّهُ بعدلِهِ**- على هذا الكلامِ؛ مُسلِّطًا عليه **سيفَ تأويلِهِ، وسهمَ تعطيلِهِ**... مُدَّعيًا أنَّ مقصودَهُ (!) متعلِّقٌ بـ(**تركِ أحدِ أركانِ الإسلام**)!! ثُمَّ قالَ:

«فالكلام كلُّهُ ليس فيه ذِكرُ **جنسِ العملِ**»!!

أقولُ: نَعَم؛ لأنَّ هذا المصطلحَ -**على معناكم الذي تُراوِحون فيه!**- ليس له أصلٌ عند أهلِ العلمِ المُعْتَبَرين...

ثُمَّ؛ ألا ترى ما ذكرَهُ الشيخُ عبد اللطيف[1] -رحمَهُ اللَّهُ- مِن (القولِ الثاني)

= وانظر ما تقدّم في حاشية (ص ١١٩).

(١) أمّا استفسارُهُ (ص ٣٣) عن سببِ (تَرْكِي!) لكلامِ ابن القيِّم، مع أنَّ الشيخَ عبد اللطيف ناقلٌ عنه؟!

فالجوابُ واضحٌ؛ لأنَّ الشيخَ عبد اللطيف **صاغَ** كلامَ ابنِ القيِّم **بفهمه الصحيح**، وعقلِهِ **الرجيح** -بحيثُ غدا أبين وأوضح-؛ **لا كغيره ممّن غايَره، وغيّرَهُ!**

«**فليست العبرةُ بالنقولِ، وإنّما الشأن بالفهم، فالنقلُ صحيح، ولكنّ الفهم سقيمٌ**»!!

كما قالَ (المُسوّدُ) -نفسُهُ- فيَّ! (ص ٣٥) -**بغيرِ الحقّ**-، وهو منعكسٌ عليه، راجعٌ إليه -**بكُلِّ حقّ**-! =

-**مِن أقوالِ أهلِ السُّنَّةِ**- الذي فيه: «**أنَّهُ لا يكفرُ إلاَّ مَن جَحَدَها**»؟!!

فعلى ماذا تحمله -**عفوًا: تحرِّفه**!-؟!

ثُمَّ؛ هل (تَقْبَلُ) أَنْ يكونَ **التّاركُ** لـ(**الأركانِ الأربعةِ**) فاسقًا غيرَ كافرٍ؛ لكونِهِ أتى **بغيرِها** (!) **مِن** (**الأعمالِ** = **العَمَل**)-مِمَّا دونَها!-؛ مُحقِّقًا (**جنسَ العملِ**)؟!

أم أنَّكَ ستتناقضُ -**مِن جديدٍ**!-، ثم تخرجُ -علينا!- **باستثناءات، واستثناءات**؟! تحملُ -فيها- **مغالطات، وجهالات**!!

١٤- حذفٌ وبَتْرٌ -بالعكس!-:

ثُمَّ **ادَّعى عليَّ** (ص ٣٣) أنِّي **لم أُكملِ النّقلَ** عن الشيخِ عبد اللطيف -قائلاً-: «بل **أخَذَ** ما يظنّه يوافق مذهبَهُ المردي، **وتَرَك** ما يبيِّن المذهب الحقّ..»!

ثُمَّ نَقَلَ كلامَهُ -المشار إليه- في أنَّ (الكفرَ كفران..)، وبيان ما (يضادّ الإيمان مِنَ الكفر..) إلخ.

قلتُ:

وهو بهذا الاتّهام مُبطِلٌ؛ **وذلك مِن جهتين:**

الأولى: أنِّي نقلتُ -وأقررتُ- هذا الكلامَ **في غيرِ واحدٍ من كتبي**؛ مثل «**التعريف والتنبئة**» (ص ١٠٠)، و«**حكم تارك الصلاة**» (ص ٦٢) -لشيخنا-...

وفي هذا -كُلِّهِ- **بيانُ نَوْعَيْ** (**كفرِ العمل**) -بجلاءٍ، ووضوحٍ-.

فهل يفعلُ هذا مَن (**يتعمّدُ**) التحريف، ويقصدُ (**البَتْر**) والتزييف؟!!

الثانية: أنَّه هو -الذي (**حذف**)، و(**بتر**) -حقيقةً، وواقِعًا- تمامَ كلامِ الشيخ

= والصورةُ مكشوفة...

عبد اللطيف؛ المتعلّق[1] **بمسألَتي (الحكم)، و(الصلاة)**...

كما سيَأْتِي.

١٥- دعوى حصر الكفر بالجحودِ والتكذيبِ -أُخرى!-:

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٣٤) -عَنّي!- ما أوردتُهُ مِن النقولِ عن بعضِ العلماء -كابن القيم والذهبيِّ-، **حول ما ادُّعي عليَّ في** مسألة (حصر الكفر بالتكذيب والجحود!!)؛ **لأبيِّن مُوافقتي لهم**، وأنّ **كلامي ككلامهم**، وأنَّ ما (قد) **أُؤَاخَذُ به: يُؤاخَذون هم به -أَيْضًا-!!**

ثُمَّ بيَّنْتُ أنَّ كلامَهم -كلَّه- **ينبغي** أَنْ يُحملَ **على الغالب، لا على الحصر**...

ثُمَّ قالَ (ص ٣٥) -رادًّا-:

«إنّ الإمامين ابن القيّم، والذهبي: **سلفيّان** معروفان بسلفيّتهما، ونصرتهما لمذهب أهلِ السُنّة؛ **فإذا أجملا في موضعٍ؛ فقد بيّنا في مواضعَ أُخرى تفصيلَ هذا الإجمال**.

أمَّا الحلبيُّ: فلم يُعرفُ عنه **إلاّ نصرته لمذهب الإرجاءِ**...»!! إلى آخرِ ما **(قاء)**..

فأقولُ:

﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾..

بيني وبينك ربُّ العالمين العليُّ القريب.

---

(١) مَعَ أَنَّهُ أَوْرَدَ -بعدُ- نصَّ هذا الكلامِ -نفسِهِ-! لكنَّه **أغار** (!) عليه **بخيولِ إفسادِهِ، وجحافل تحريفاتِهِ**.

وسيأتي بيانُ ذلك -كلّه- بأدلّته.

اللّهُمَّ إِنَّكَ تعلمُ أنَّ هذا الرجلَ **يفتري عليَّ، ويكـذبُ علـيَّ، ويتقـوّلُ علـيَّ، ويظلمنِي**، ولا يؤدِّي لي عُشرَ مِعْشار **حقِّي**..

اللّهُمَّ إنَّكَ تعلــمُ أَنّـي لم أفتـحْ عَيْنَـيَّ -حمـدًا لـك اللّهُـمَّ- **إلاّ علـى السُّـنَّةِ، وعلمائِهَا، ومنهجِ السَّلفِ، وهُداتِهِ**...

اللّهُمَّ إنَّكَ تعلمُ أنَّ **كُتُبي** -كلَّهَا-، **ومجالسي** العلميَّـةَ -جميعَهَـا- مُوَجَّهـةٌ إلى **نُصرةِ السُّنَّةِ، وتأييدِ منهجِ السَّلفِ الصَّالحِ**...

... **كُـلُّ ذلـك دون مَن خـالفهم مِـن الحزبيِّـين، المنحرفـين -بأصنـافهم، وأشكالهم!-**.

اللّهُمَّ فخُذْ لي **ثأري** منه، **عاجلاً غيرَ آجلٍ**..

اللّهُمَّ إنَّكَ تعلمُ أنّي مظلومٌ... **فانتصِر**...

... ولا أَزيدُ على ذلك؛ **فتاريخي** -والحمدُ للّهِ- معروفٌ، **ومنهجي** -والموفّق اللّهُ- معلومٌ، **وثقةُ أشياخي بي** -والفضلُ للّهِ- كبيرةٌ..

فماذا تضيرني **نَقْنَقاتُ** أمثالِ هذا الغِرّ، **وهمهماتُهُ**، وكذباتُهُ، وافتراءاتُهُ؟!

وواللّهِ؛ لن يضرَّ إلاّ نفسَهُ -ولو بعد حين-، واللّهُ حسيبُهُ...

ثُمَّ رجعَ (ص ٣٥-٣٦) إلى كلامِ الشيخِ عبد الرحمن السّعدي في (حدّ الكفـر الجامع) **يكرِّره، ويُعيد فيه ويَزيد!!**

وقد بيّنتُهُ -كلَّهُ-وللّهِ الحمدُ-؛ **فلا أَزيد**...

١٦- ثُمَّ أُخرى:

ثُـمَّ تكلّـم (ص ٣٦-٣٧) عــن حصــرِ الكفـرِ في (الجحــودِ والتّكذيــب) **-مرَّةً عاشرة!!-** ناقلاً **شيئًا** مِن قـولي؛ (مجتهـدًا) في **إلصـاقِ الخطـإِ بـي**، مسـتمرًّا في

الإصرارِ على افترائِهِ -عليّ!-بكلّ عناد-!

وكان مِن (فعائلِهِ) أنَّهُ اختصرَ (......) **بعضَ** قولي الذي يتضمَّن **نقضَ زعمِهِ**، وردّه؛ وذلك لمّا قلتُ -**موضّحًا**- ما (**قد**) يَغمُضُ مِن كلامي -مُبيِّنًا-:

«... أنَّ هذا التفصيلَ [في أنواعِ الكفرِ] -أيضًا- **غالبِيٌّ**، **وليس حصريًّا**؛ فقد **يطرأُ**[1] على بعضِ المسلمين شكٌّ، أو عِنادٌ، أو...، أو... -إلى آخرِ ما قد **يخرجون به مِن ملّة الإسلام**-؛ فتأمَّل».

ثُمَّ نقلتُ عنِ الإمامِ ابنِ القيّم تقسيمَهُ الكفرَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ...

ثُمَّ تساءَلتُ:

«فماذا نقولُ [في هذا التَّقسيم]؟! وإلى ماذا يرجعُ؟! وما هو وجهه؟!».

... وذاك الكلامُ -الأوّل- **كُلُّهُ**- مِمَّا طواهُ (**المُسوِّدُ**)، واختصرَهُ (....)، وأذهَبَ عينَهُ وأثرَهُ!!!

(فماذا نقولُ)؟!

ثُمَّ **تفاصحَ** بالقولِ -أُخْرى (ص ٣٦) -قائلاً-:

«إنَّ الحلبيَّ لا يريدُ أَنْ يعترفَ بخطإِهِ، وأنَّ (اللجنةَ) أصابتَ في انتقادِهَا إيَّاهُ، فيُمَوِّه بالكلام... **فكونه يصّحح خطأَهُ في هذا الردّ، أو يزيد فيه شيئًا**: فهذا لا يعني

---

(١) وهذا نصٌّ (**قاطعٌ**) -ولله الحمدُ- يدفعُ -**بالصَّدْرِ**-ويُبطِلُ- زعمَهُ الآفِكَ (ص ٣٦) -أثناءَ **الردِّ عليّ**!!-: «وكانَ الشّكّ، أو العنادَ، أو الإعراضَ، أو النِّفاقَ: **لا يطرأ** بعد الإيمان..»!!

فمِن أجلِ ذا: طواه، وما أدَّاه... فأنا أقولُ: «**يطرأ**»، وهو ينسبُ إليَّ -**بعد الحذفِ**! -زورًا، وتزويرًا-: «**لا يطرأ**»!!

أنَّ (اللجنة) أخطأت في انتقادِهَا إياه...»!!

فأقول:

رحمَ اللَّـهُ الإمـامَ ابـنَ حِبَّـان القـائل في «صحيحـه» (٥/ ٤٩٨-٤٩٩ «الإحسان»):

«للشافعي -رحِمَهُ اللَّهُ- ثلاثُ كلماتٍ؛ **ما تكلَّم بهـا أحـدٌ في الإسـلامِ قبلَـهُ، ولا تفوّه بها أحد بَعْدَهُ**؛ إلاَّ والمأخذُ فيها كان عنه:

إحداها: **أنَّ الخبرَ إذا صحَّ؛ فهو قائلٌ به، راجعٌ عمَّا تقدَّمَ مِن قولِهِ في كتبِهِ.**

والثَّانية: أخبرني محمَّدُ بنُ المنذر بن سعيد، عن الحسن بن محمَّد بـن الصَّبَّاح الزعفراني، قال: سمعـتُ الشَّـافعي يقـول: **مـا نـاظرتُ أحـدًا -قـط- فـأحببتُ أن يُخطئ.**

والثالثة: سمعتُ موسى بن محمد الدَّيْلَمي -بأنطاكِية-، يقول: سمعتُ الربيعَ ابنَ سليمان يقول: سمعتُ الشافعي يقول: **وَدِدْتُ أنَّ الناسَ تعلَّمُوا هـذه الكُتُـبَ، ولم ينسبوها إليّ**»[1].

فأين أنت -ابنَ سالِمٍ- مِن هذه الدُّرَر؟!

ولكنْ... **أعتذرُ! فما لك ولها؟!**

إنَّمَا يُقالُ -لك- ما قالَهُ الإمامُ الشَّافعيُّ -نفسُهُ-ولكنْ: **على بابٍ آخَرَ!**-:

أَأَنْـثرُ دُرًّا بـين سـارحةِ **النَّعَـم** ... أَأَنظِـمُ مُنثـورًا لراعيـةِ **الغَنَـمْ**

وَمَن مَنَـحَ **الجُهَّـالَ** علمًـا أضاعَـهُ ... وَمَن مَنَعَ المسـتوجِبين فقـد ظَلَـمْ[2]

---

(١) انظر «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٣٢٦) للإمام ابنِ أبي حاتم الرازي.

(٢) «مناقب الشَّافعي» (٢/ ٧٢) -للبيهقي-.

فكلامي في سَرْد أنواعِ الكفرِ -**على نَسَقِ أهلِ السُّنَّة**- بلسانٍ عربيٍّ **مبين**، وتقسيمٍ علميٍّ **متين**: مُثْبَتٌ في سائرِ تصانيفي وكتاباتي[1] -**وللّهِ الحمدُ**- بحيث لا أحتاجُ إلى (تمويه) أو **اعتذار**، ولا يلزمُني خضوعٌ، ولا **إقرار**...

ولو كانَهُ (!) لَكُنْتُهُ!!

ولكنْ؛ لم يَكُنْهُ... فَلَمْ أَكُنْهُ!

١٧- أنواعُ الكفرِ -عند ابن القيِّم-:

ثُمَّ أجابَ (ص ٣٧-٣٨) عن تقسيم ابن القيِّم -الذي ذكرتُهُ- بجوابين:

الأوّل: في بيانِ أنَّ الأحكامَ مرتبطةٌ **بالأسبابِ لا بالأنواعِ**، وإنّما تُذكَرُ الأنواعُ تفسيرًا -**فقط**-!

والثاني: أنَّ ابن القيِّم **إمامٌ سلفيٌّ** يرى أنَّ:

- **الإيمانَ قولٌ وعملٌ.**

- **والكفرَ يكونُ بالعملِ، كما يكونُ بالاعتقاد!!!**

فالجوابُ (على) **أولِ الوجهين** بأنْ أقول:

ما دامَ أنَّ (الأنواعَ) تفسيرٌ للأسبابِ؛ فهي جزءٌ منها، ولا تخرجُ عنها.

فالأسبابُ طريقُ الأنواعِ، وأبوابُهَا...

فلِمَ التّفلسُفُ؟!

وأمّا الجوابُ (على) **الوجه الثاني**؛ فأقولُ فيه:

---

(١) **وأوّلُ ذلك -وأفصحُهُ-** نقلي عن ابن القيِّم -في «صيحة نذير» (ص ٤٦-٤٩ - **الطبعة الأولى** سنة ١٤١٧هـ)- (**أنواعَ الكفرِ -تامّةً-؛ وهي المتضمِّنةُ (أسبابَه) وأبوابَه** -لأنَّ (هذه) طريقٌ إلى (تلك)-.

وهذا ما نقولُهُ نحن[١] -ولِلَّهِ الحمدُ-؛ **فالإيمانُ عندنا (قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ) -يزيدُ وينقص-**، ومثلُهُ ضدّهُ -وهو الكفر-: **(قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ)**...

فكانَ ماذا؟!

فلا تَفْتَر ولا تَحْتَر! والحقَّ اخْتَر...

وإلاَّ: فبجهالاتك فلْتتبَخْتَر!!

ولماذا لا تعامِلُني بقاعدتِكَ -**القاعدةِ غير القائمةِ!**-: «**فإذا اشتبهَ كلامُهُ في موضعٍ: رددنا المشتبَهَ إلى الواضح المحْكَم**، فتبيَّن الحقُّ مِن مذهبِ»[٢] قائلِهِ -كائنًا مَن كانَ-، و(**العدلُ: مِن المنجيات**)، وضدُّهُ: مِن أشدِّ **المُهلكات!**

أَمْ أنَّهَا «قاعدةٌ»: قائمةٌ في أُناسٍ، (قاعدةٌ) عن آخرين؟!

١٨- الكفرُ، و(الجهلُ):

ثُمَّ **حاولَ** (ص ٣٨) أَنْ يشرحَ (!) تقسيمَ ابنِ القيِّمِ -الثلاثيَّ- لأقسامِ الكفر؛ فابتدأَ بشرحِ قولِهِ -رحِمَهُ اللَّهُ- في:

«كفر صادر عن جهل، وضلال، وتقليد للأسلاف».

ففسّره (!) بـ(**كفرِ الجهلِ**)، وفسّر (الجهلَ) بـ(خلوِّ النَّفسِ مِن العلم)!! ثُمَّ قالَ: «وكفرُ الجهلِ ليس فيه جحودٌ، ولا تكذيبٌ، وإنْ كانَ مستلزمًا له، ولا يظهرُ إلاَّ بِهِ...»!

فَخَلَطَ **المُسيكين** -بالجهل!- بين **(الكفر) الصّادرِ عن (الجهلِ)** و(الضلالِ)

---

(١) وأمَّا كلامُ ابنِ القيِّمِ الذي نقله -لتأييد هذا-**وهو غيرُ محتاجِهِ!**- فقد نقلتُهُ -ولِلَّهِ الحمدُ- في أكثر مِن كتابٍ، وانظر ما تقدّم قريبًا (ص ٤٦١)، وما سيأتي (ص ٤٩٠).

(٢) «رفع اللائمة» (ص ٣٧-٣٨)!

و(التّقليدِ)، وبين (**كفرِ الجهلِ**) المبنيِّ على (خلوّ النَّفسِ مِن العلمِ)..

وهذا -**الأخير**- له ضوابطُهُ العلميّة التي لا ينبغي أَنْ تتعارضَ -البتّة- مَعَ قولِهِ -تعالى-: ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾..

وكلامُ أئمّةُ العلمِ -في ذلك- **كثيرٌ**، **وكثيرٌ جدًّا**؛ منه بيانُ شيخِ الإسلامِ **ابنِ تيميَّةَ** -رحَمَهُ اللَّهُ- في «مجموعِ الفتاوى» (٣/ ٢٣١)، و(١١/ ٤٠٧-٤١١)، و(١٢/ ٥٠٠)، و(١٧/ ٣٠٨)..

ومنه كلامُ الإمامِ **ابنِ القيِّم** في «مدارجِ السَّالكين» (١/ ٣٦٧) لمَّا قسَّمَ (كفرَ الجحودِ) إلى نوعين: مطلق، ومقيّد، ثُمَّ قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ-:

«**وأمَّا جحدُ ذلك -جهلاً، أو تأويلاً يُعذَرُ فيه صاحبُهُ-: فلا يكفرُ صاحبُهُ بِهِ**».

فأثبتَ -رحِمَهُ اللَّهُ- مَعَ (**الجهلِ**): **الجَحْدَ**...

فأين إثباتُ **العالِمِ**؛ مِن نفي **المُتعالِم**؟!

إِنَّهُ (**الجهلُ والجحد**) -فيه-مَعًا- في هؤلاء[1]!!!

ثُمَّ تساءَلَ -**في النِّهاية**-(ص ٣٨)- قائلاً:

«فهذا هو التَّقسيمُ: وهذا مرجعه، وهذا وجهه.

فهل ترى حصرًا للكفر في الجحودِ، أو التَّكذيب؟»!

فأقولُ:

---

(١) ولكنْ؛ لا نكفّرهم (!)؛ إعذارًا لهم بـ(الجهلِ)!!

... ثُمَّ لَمَّا (**شرحَ!!!**) (ص ٣٨) أقسامَ الكفرِ -التي ذكرها ابنُ القيِّم-: **تكلّم على (الجهلِ)، و(الإعراض)!!**

ثُمَّ لَمْ يتكلّم عن الجحودِ والتّكذيبِ؛ فأين ذهب به ورماه **-وبرأيه وهواه-؟!**

لا؛ ولكن: أين هي أنواعُ الكفر -(الستةُ)-، التي لم يذكر منها الإمامُ ابنُ القيّم -هُنا- إلاّ نصفَها؟!

فهل يُقالُ: حَصَرَ؟!

أم اختصرَ؟!

أم مُرجِئٌ؟! وفيه إرجاءٌ؟!

... «**وأعيدُ وأُكرّرُ: إنّ العيبَ ليس في الكلام، وإنّما العيبُ في النّقلِ، والفهم**»...

كما في «الرفع» (ص ٣٩) -فيَّ!-**بغير حقّ**-؛ ممّا ينطبقُ عليه، ويرجعُ إليه -**بكلّ الحقّ**-...

١٩- تكرارٌ، وتكرار:

ثُمَّ رجعَ (ص ٣٩) -**مِن بابٍ آخرَ!!**- إلى الكلامِ حولَ بعضِ أقوالِ الشيخِ ابنِ سعدي، والشيخِ حافظ الحكمي؛ ليكرّرَ ما ذكرَهُ بشأنهما؛ ممّا أجبتُ عنه، وبيّنتُهُ -بكلّ وضوح..

فلا أُعيد -كما أعاد-!

٢٠- نَعَم؛ على جادّةِ السَّلَف:

ثم قالَ (ص ٤٠):

«**الحلبي -هداهُ اللّهُ- يقطعُ جازمًا بأنّهُ على جادّة السلفِ في مسألة الإيمان**»..

فأقولُ:

نَعَم؛ واللّهِ؛ والحمدُ للّهِ..

لكنّي -مَعَ هذا- **لا أقولُ**: بأنَّ (كُلَّ) **مَن خالفني: فهو على طريقةِ الخَلَفِ**؛ وذلك لاحتمالِ **تغيُّرِ اجتهادِهِ**، أو **ضعفِ تعبيرِهِ**، أو **قصورِ معرفتِهِ**، أو **إجمالِ كلماتِهِ**...

وهذا -**هكذا**- إذا كان **تاريخُهُ السُّنِّيُّ** معلومًا، و**منهجُهُ السَّلفيُّ** معروفًا...

وأمّا إنْ لم يكنه: فتخلُّفُهُ عنه: أكبر دليلٍ عليه؛ **حتَّى لو** أصاب!!!

ثُمَّ تكلّم (المُسوِّدُ) -**بما لا يخرجُ عن طبعه!**- طاعنًا -**بجهلٍ-فيَّ- بالجهلِ!!**

ولا أقولُ -له-:

ألا لا **يجهلَنْ** أحدٌ علينا **فنجهلَ** فوقَ **جهلِ الجاهلينا**

بل... أصبرُ، وأصطبرُ، وأُصابرُ...

﴿وبشِّر الصَّابرين﴾..

٢١- خطأُ الفاضلِ، وضابطُهُ:

ثُمَّ جدّ (ص ٤٠) -**باللوازمِ الباهتة!**- لينتزعَ -مِن (بعضِ) قولي- **طعنًا** في مشايخِ اللجنةِ الأفاضلِ! وأنّي **أتّهمهم!!**

... هكذا بكلامِ مصدورٍ **ممرور**، وبعقلِ مَجْدودٍ **مغرور!**

مبناهُ: الافتراء بلا امتراء...

ومعناه: الاجتراء على العلماء...

وكلُّه **باطلٌ** -بيقين-...

وما أجملَ كلمةَ العلامةِ الشيخِ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمَهُ اللَّهُ- في «مصباحِ الظلام» (ص ٣٧٠-٣٧١):

«... فإنَّ الفضلَ لا يقتضي العصمةَ ولا يوجبُها؛ قد يقع الخطأ مِن الفاضلِ، كما يقعُ مِن المفضول.

وقد قالَ مالك بن أنس -رحمَهُ اللَّهُ-: «ما منّا إلاَّ رادٌّ ومردودٌ عليه؛ إلاَّ صاحبُ هذا القبر»؛ يعني: رسولَ اللَّهَ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-.

وما زالَ العلماءُ ينتقدُ بعضُهم على بعضٍ؛ ويُنكِرونُ الخطأَ على قائلِه -كائنًا مَن كانَ-.

وهذا واضحٌ بحمدِ اللَّهِ.

ولازمُ هذا القولِ؛ عَيْبُ أهلِ العلمِ بردّ ما خالفَ الدليلَ مِن أقوالِ أهلِ الفضلِ والعلم».

وهو لازمٌ باطلٌ... والكمالُ للَّهِ.

٢٢- داروا سُفهاءَكُم[١]:

ثُمَّ طوّلَ (ص ٤٠-٤١) في نقلِ ما قرّرته[٢] -وما زلتُ مُقَرِّرًا له، بل أكثرَ

---

(١) وهذا لفظُ (حديث) -لا أصلَ له!- مشهورٍ على الألسنةِ -وإنْ كانَ معناه: لا يبعُدُ عن الصحَّة!!-.

واللَّهُ النّاصرُ...

وانظر «كشف الخفاء» (١٢٨٤) للعجلوني.

(٢) ولَمَّا ذكرتُ كتابي «الحُجّة القائمة على فتوى اللجنة الدائمة» علّقَ (المُسوِّدُ) -محشّيًا-: «هذا مِن التّشبّع»!

قلتُ: لم يتبيّن لي -واللَّهِ- وجهُ (التشبُّع) -المُدَّعَى عَلَيَّ: بشيءٍ هو-أصلاً- لي، وعندي، ومعي، ومنّي...

و(التشبُّعُ) إنّما يكونُ (بما لم يُعطَ) صاحبُهُ!! =

وأكثرَ- مِن (استعظامي) -**واستبعادي**- أنْ تكونَ (اللجنة الموقّرة) اطّلعت على الكتابِ -**نفسِهِ**- بنفسِها، وإنّما وكَلت ذلك -**كما هو متصوَّر**- لبعضِ **الباحثين**- أو **المساعدين**.. إلخ..

ولقد ذكرتُ -فيما تقدّم (ص ١٩٢)- ما أجابني به معالي الشيخ صالح الفوزان -نفعَ اللّهُ به- **بما لا يُخالفُ ما استظهرتُ -مِمَّا استعظمتُ**-، والحمدُ للّهِ.

فلا أُعيد!

ولقد ذكر (**المُسوّدُ!**) -أولَ (ص ٤٠)- كلامًا به **هذى**، مُصدّرًا منه **الأذى**: **لو تابعتُهُ فيه: لأصابَ اللجنةَ الفاضلةَ شيءٌ مِن النّقص؛ ولستُ** أريدُهُ، **ولا** أرغبُهُ، **ولا** أطلبه، **ولا** أتطلّبُهُ!!

فلا أُجاريه بسفهِهِ.. متذكّرًا هديَ القرآن الكريم -**لمن به يتّعظون**-:

﴿وَلاَ يَسْتَخِفَنَّكَ الَّذِينَ لاَ يُوقِنُونَ﴾...

وانْظُرْ: تَرَ...

٢٣- دعوى حصرِ الكفرِ بالتّكذيبِ والجحودِ -أُخرى!- :

ثُمَّ رجعَ (!) (ص ٤٢-٤٥) إلى **ادِّعاءِ** حصرِ الكفرِ بـ(الجحودِ والتّكذيب)؛

= وهذا -**حقيقةً**- هو حالُ ابنِ سالمٍ -هذا-؛ **الجاهلِ باللغةِ، وغيرِ العارفِ بالعلم**، ثم هو (**يتشبّعُ**) -مُبطِلاً-، وينتقدني -**مخالفًا بعضَ أساتذتِهِ المقرّظين له**- بأَنْ **عابَني في الفصاحةِ والبيانِ**...

مَعَ أنَّ بينه وبينهما (!) ما صَنَعَ الحدّادُ!!

فإنْ لم يكن هذا هو (التشبّعَ): فلا يُوجدُ في الدنيا (تشبّع)...

... فانقلب السحرُ على السَّاحرِ!!!

ذاكرًا -عنّي- ما نقلتُهُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ ابن تيميّة في ذلك -**على زعمِهِ!**-...

ثُمَّ **لم يقبلْ** (!) ما وضّحتُهُ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ -بعد-؛ وأنّه **لا تنافي** بين (نقضِ الإيمانِ) -**جملةً**-، وبين (صُورِه المتعدّدة، وأقسامِهِ المتنوّعة) -**تفصيلاً**-..

فراح (!) يتهمني بالمراوغة! وأني آتي بالمحتملات والمجملات!!

وهو بهذا -كلِّهِ- مجترئٌ على **الحقّ**، ومُفترٍ على **الخَلْق**...

أَلاَ يكفيكَ -**الآن!**-وبعد هذه **الجولةِ**-التي أرجو (!) أَنْ يكونَ فيها **رَدْعُكَ عن غيِّكَ، وردُّكَ عن جهلِكَ**- أنّي أقولُهَا بوضوحٍ، وصراحةٍ، **وبدون (إجمالٍ) ولا (احتمال)، ومِن غير (مُراوغةٍ) ولا (رَوَغان)**:

- **الإيمانُ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ -يزيدُ وينقصُ-.**

- **والكفرُ** -بأسبابِهِ-: **قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ.**

- **وأنواعُ الكفرِ: تكذيبٌ، وجحودٌ، وشكٌّ، وإعراضٌ، واستكبارٌ، وامتناعٌ.**

... فهلاً بحثتَ (!)، **ونَقّبتَ** عن شيءٍ آخَرَ (!)؛ لتستمرّ -به- **في دائرةِ الوجودِ، وصراعِ البقاءِ**[1].. وليس ذلك (لكم!) **إلاَّ بالاتّهام بالإرجاء!!!**

فإذا ذهبتَ (!) هُنا، أو هُنا -**مُؤوِّلاً، أو معطِّلاً!!**- فلا ينبغي أَنْ يُزعجَك (!) وصفي -**ساعتئذٍ**-لك- **بالمراوغةِ، والروغان**...

أَتّفَقْنا؟!

٢٤- مُراوغة وتلبيس:

ثُمَّ تكلَّمَ -أخرى- (ص ٤٣) أنّي **سوَّدتُ**[2] **كلماتٍ معيّنةً (باللونِ الأسودِ**

---

(١) كلُعبةِ القطّ والفأر!!!

(٢) وما أزالُ (أُسوِّدُ) -«إمعانًا في النّصِّ، وتنبيهًا عليها»-! فكانَ ماذا؟! =

العريضِ، إمعانًا في النّصِّ، وتنبيهًا عليها...)!!!

ثُمَّ ذكرَهَا!!

ولكنَّهُ (**دلَّسَ**) ، و(راوغَ)... حيثُ لم يذكرْ لقرَّائِهِ -**الذين أرجو أنْ يكونوا مِمَّن يُراجعون خلفَهُ!**- كلماتِ مَن هذه؟!

فالمتبادِرُ -مِن ردِّهِ!-: أنَّهَا **كلماتُ الحلبيِّ**، المردودِ عليه!!!

والواقعُ -**حقيقةً**-: أنَّهَا -جميعًا- مِن **كلماتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ**[1] -رحمَهُ اللَّهُ-...

فانظروا إليه -رحمكم اللَّهُ- (**يُراوغُ**)، و(**يدلّسُ**)!! ثُمَّ يتّهمُ غيره -**بلا وَجَلٍ أو خَجَلٍ**- بذلك!!

٢٥- بين (الصَّريحِ)، و(المُشعِر!):

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٤٤-٤٥) كلامًا لي -لخّصتُ فيه كلامًا لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-، وعلّقَ بقولِهِ:

«لأنَّ ظاهرَ الكلامِ... (**يُشعِرُ**) بالحصرِ...»!!

الحمدُ للّهِ أنَّهُ لم يقُلْ: (يُصرِّحُ)، واكتفى -**في لحظةِ إيمانٍ! قد لا تتكرَّر!!**- بقولِهِ: (**يُشعِرُ**)!!

فلماذا لم تَذهبْ بهذا الذي (**يُشعِرُ**)[2] -عندك!- إلى ذاك الذي (**يُصرِّحُ**)

= **(لعلّكم) تتنبَّهونَ.. لعلَّ!!**

(١) أم أنَّكَ **مِن أجلِ (الحلبيِّ)**: عادَيْتَ **شيخَ الإسلامِ** -أو بعضَ قولِهِ-**على الأقلّ**-؟! -ولو **باطنًا**-!

(٢) قال: «خاصّةً أنَّ في آخرِ الكلامِ ما **يُشعِر** بهذا مِن قولِهِ: (إذِ الأحكامُ في الدنيا =

-عند غيرك!!-: بِمَا يُذهِبُ (**شعورَكَ**) هذا، ويدفعُ بك -فيه- **إلى أُمِّ قشعم!!!**

بدلاً مِن أَنْ تعكس، وبالحقّ تنتكس!!

فكلامي في إثباتِ (أنواعِ) الكفرِ و(أسبابِهِ) غايةٌ في الوضوحِ والصَّراحةِ..

وما (قد) يخالفُهُ: فإنَّهُ راجعٌ -كيفما كان!- إلى: (**يُشعِر**)، و(**لعلّ**)، و(**قد**)!!

مِمَّا لا يقوى -**ألبتَّة**- على ردّ ذاك (**الصَّريح**)؛ بل الواجبُ أنَّ يذوبَ هذا (**المُشعِرُ!**) فيه، وأَنْ يُفهمَ -بِهِ- على ضَوْئِهِ..

ولكنَّ هذه (اللغة) لا يفهمُها (!) إلاَّ مَن صفا قلبُهُ، وسَلِمَ لُبُّهُ، وكَمَلَ إدارِكُهُ..

ومَن لا: فلا!!!

٢٦- التفاف وإحجاف:

ثُمَّ تكلَّم (ص ٤٥-٥٠) حولَ كفرِ (جنكيزخان) و(ياسقهِ)، وكلام الإمام ابن كثيرٍ -فيه- ناقلاً عنّي -باختصار- (.....) -**نقدي -للّجنةِ الموقّرة- مِن أنَّهُ لا يوجدُ نصٌّ مفردٌ -مِمَّا نَسَبُوا إليَّ أنّي نفيتُهُ-أصلاً-!!!**

فماذا صَنَعَ (**المُسوِّدُ**) -أصلحَهُ اللَّهُ-؟!

= والآخرةِ مرتَّبةٌ على ما كسبَهُ القلبُ، وعقدَ عليه)»!!

قلتُ:

وقد لبّسَ على قرّائِهِ -**مُراوغاً!**- مِن جديد؛ **فلم يصرّح لهم** (!) باسمِ قائلِ هذه العبارةِ!!! **حتّى لا يُكشفَ** أمرُهُ!!

والقائلُ هو: الإمامُ ابنُ قيّمِ الجوزيّة!!

فأين باطلُهُ القبيح مِن حقّنا الصَّريح؟!

أوّلاً: وجدَ كلامِي -الذي بين يديه!- **صريحًا**، ونقدي لِمُنْتَقِدِيَّ **صحيحًا**؛ فلم يقفْ عندَهُ -**ولا لحظةً واحدةً**-!! لا إقرارًا! ولا إنكارًا!!

ثانيًا: رجعَ -**هذه المرّة!**- إلى طبعةِ «التَّحذير» -**الأولى!**- لينقلَ عنها، بعد أَنْ عرفَ أنَّ سهمَهُ -هَهُنا- **خائب غيرُ صائب!!**

مَعَ أنَّهُ -**عاملَهُ اللَّهُ بعدلِهِ**- يعلمُ -**يقينًا!**- أنَّ ردَّ اللجنةِ -بكافّةِ جوانبِهِ- **إنّمَا كانَ على (الطبعةِ الثَّانيةِ) مِن «التحذير»، لا (الأولى)!!**

فأقولُ:

إذ قد ظَهَرَ لي موضعُ **نقصٍ** -ما- في كلامِي -**في الطبعةِ الأولى**-، **ثم استدركتُهُ على الجادّةِ** -بحمدِ اللَّهِ- في **الطبعةِ الثَّانيةِ**، ثم (أنتم) -أصلاً- **والحالةُ هذه**- تردُّون عَلَيَّ **لأرجعَ** -على أيديكم!- إلى الحقِّ، **وأغيّرَ، وأبدّلَ**...

فلماذا -إذًا- **تستمرُّونَ (!) في الردِّ**؛ مع كونِ موضعِ النَّقدِ **مُصحَّحًا**، بلا إشكالٍ؛ **إذ قد أصلحتُهُ**[1] **قبلَ (الرّدِّ)** -والحمدُ للَّهِ-؟!

---

(١) ثُمَّ أطالَ (!) في عقدِ **مقارنةٍ بين الطبعةِ الأولى، و(الطبعةِ الثَّانيةِ)**، وأنّي لم أُشِرْ (!) في ردِّي (**إلى هذا التَّغيير والتَّباين الكبيرِ بين الطَّبعتين**)، ثم تساءلَ -**بغباءٍ بالغٍ!**-:

(**فعَلَى أيِّ شيءٍ يدلُّ هذا؟!**)...

فأقولُ: يدلُّ (هذا) على **جهلكَ، وحمقكَ، وبلادتِكَ**...

ألم تقرأ -يا هذا- على صدرِ الصَّفحةِ -**أو الصفعةِ!**- الأولى -مِن **الطبعةِ الثانيةِ**- قولي: (**طبعة جديدة، مُنَقّحة ومزيدة**)؟!

ألم تقرأ (ص ٣) -**مِن مقدّمةِ الطبعةِ الثانيةِ**- وَصْفِي لها بأنَّها: (**مُراجعة مصحَّحة، ومزيدةٌ منقّحة**)؟!

أمّا: لماذا لم أُشِرْ؟! =

هل هذا طريقُ أهلِ الحقِّ، ومنهجُهم؟!

فهـذا الحـقّ ليـس بـه خفـاءُ فدَعْنِي مِن **بُنيَّاتِ الطَّريـقِ**[1]

٢٧- (مشكلة!) جنكيزخان:

ثُمَّ **أرغَى وأزبدَ** (ص ٤٧-٤٩) بكلامٍ كثيرِ الحركـة -**قليـلِ البركـة!**- حـول تكفيرِ (جنكيزخان)، و(ياسقه)، ثُمَّ ردَّ على ما ذكرتُهُ مِن ربـطِ هـذا التَّكفيـرِ بعـين **قاعدةِ تكفيرِ اليهودِ**...

فاتَّهمني (!) **بالتّلفيق، وتقويلِ العلماءِ ما لم يقولوه**...إلخ.

فأقولُ:

أوّلاً: هل (مشكلتنا = **مشكلتكم**) بـ(جنكيزخان) و(ياسقه)؟!

أَم أنّها في الحكم (الواقعيِّ) علـى **حكّـام المسـلمين -الحـاليِّين-**، وقوانينهـم، وأنظمتهم -**الذين تُلحِقونهم** (!) **به!**-؟!

قولوا وبيّنوا: هل هم كفّار؛ خارجون مِن الملّة؟!

= **فالجوابُ بدهيٌّ**؛ لأنَّ الـردَّ -**تَبَعًا لـ(الفتـوى!)**- كـان موصـولاً **بـ(الطبعـةِ الثانيـة)، لا (الأولى)**... فافهم!!

(١) **ومِن بُنيَّاتِ طريقِهِ** (!) افتراؤُهُ علـيَّ (ص ٤٧) **أنّـي افـتريت، ودلّسـتُ** علـى ابـن كثير!! راجعًا في ذلك -**أيْضًا**- إلى (الطبعةِ الأولى!!) **بالتفاف، وبدون أدنى إنصاف**...

ثُمَّ **يَعْظُمُ** افتراؤُهُ -**ويشتدُّ**- لَمّا يقولُ (ص ٤٨) -**مُكَرِّرًا!**-: «وكونُهُ يغيّرُ ويبدّلُ في **الطبعةِ الثانية** ما هو موجودٌ في **الطبعةِ الأولى**: لا يُغني شيئًا»!!

... فما الذي (**يُغني**) -إذًا-؟!

أعوذُ باللّهِ منك -**إن كُنتَ تقيًّا**-...

وما سبقَ (مُغْنٍ)؛ فلا أُعيد!

أم ماذا؟!

لا تجبُنوا، ولا تُداهِنوا[١]!!

أخرجُوا (الشبابَ) مِن **دائرةِ الصِّراعِ** -هذه-، واشْغَلُوهم بما يرجعُ بالنَّفعِ والخيرِ على **أمّتهم، وبلدانهم، ومستقبلهم**...

لماذا تُصِرُّونَ على التَّعميم، والتَّعْتيم؟!

لِمَاذا لا تُصرِّحونَ، فننتهي، ثم تنتهون؟!

ثانيًا: قاعدةُ **تكفيركم** لـ(جنكيزخان)، و(ياسقهِ)؛ أليست **راجعةً** إلى قولِهِ -تعالى-: ﴿**وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾؟!

فهي الآيةُ الرابطةُ -تمامًا- بين تكفيرِ هؤلاءِ، وتكفيرِ اليهودِ -أولئك-[٢]؟!

فأين الإشكال؟! وسببُ التَّكفير واحدٌ؟!

وهذا ما ذكرتُهُ -بصراحةٍ- في **طبعتي الثانية** مِن «التَّحذير» (ص ١٥) «**مبيِّنًا جامعَ التَّكفيرِ، وقاعدتَه**»[٣] -والفضلُ لربِّ العالَمين-.

٢٨- غَلَطٌ، ومُغالطة:

ثُمَّ تكلَّمَ (ص ٤٨-٤٩) **بكلامٍ غَثٍّ -دون تحقيقٍ وبحث-**، حول (الياسق) -**ردًّا عَلَيَّ، ونقضًا لقولي**-، وأنَّ جنكيزخان (اقترحَهُ مِن عند نفسِهِ)، وأنَّهُ (**لم يقل**:

---

(١) انظر ما تقدّم مِن كلامِهِ **الشجاع** (!) -هو- (ص ١٤٣) حول (المُداهنة)..

(٢) وهو -بَعْدُ!- **قد اعترفَ بهذا، وصرَّحَ بِهِ** -كما سيأتي (ص ٥١٣-٥١٤).
ولكنَّهُ التّلاعُبُ!!

(٣) بعد تصريحِي بأنَّ **كلامَ ابنِ كثيرٍ مُتعلّقٌ بتفسيرِ آيةِ الحكمِ** -مِن سورةِ المائدةِ -نفسِها-.

مِن عند اللَّهِ) إلخ..

وكُلُّ كلامِهِ في ذلك واهٍ وواهنٌ... فادَّعاءُ (جنكيزخان) **النُّبوَّةَ** أمرٌ معلومٌ **لا يخفى**؛ لذلك كان أتباعُهُ المقدَّمون **يقرِنُونَهُ بنبيِّ الإسلام** -عليه الصَّلاةُ والسَّلام- قائلين:

«هذان آيتانِ عظيمتانِ؛ **جاءا مِن عند اللَّهِ**: محمد، وجنكيزخان»!!

نَقَلَ هذا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموعِ الفتاوى» (٢٨/ ٥٢١-٥٢٥)، ثُمَّ قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ-:

«وهم -مَعَ هذا- **يجعلونَهُ أعظمَ رسولٍ عندَ اللَّهِ**، في تعظيمِ ما (**سَنَّهُ**) لهم، و(**شرعَهُ**) بظنِّهِ وهواه»[1]...

وهذا التحقيق **العلميّ**: ينقضُ النتيجةَ **الفاشلةَ** التي وصلَ (!) إليها (**المُسوِّدُ**)؛ لَمَّا قالَ:

«**فهلَ يُتصوَّرُ**[2] مِن هذا الكافرِ المُشركِ أَنْ يقولَ لقومِهِ المشركين: هذا الذي أَحْكُمُ به فيكم: إنَّمَا هو **شرعُ اللَّهِ**، أو إنَّمَا هذا (الياسقُ) **هو وحيٌ مِن اللَّهِ إليَّ**؟

ولكنْ لَمَّا اختلطَ على الحلبيِّ حالُ هذا الرجلِ.........»إلخ!!

فأقولُ:

هذا معلومٌ عندي -والحمدُ للَّهِ-، **ولم يختلطْ** -بحمدِ اللَّهِ- شيءٌ منه -فيَّ- عَلَيَّ!-، **والذي خَلَطَ -وخَلَّطَ-** غيري!!!

---

(١) انظر كلامًا مطوّلاً -في ذلك- في كتابي «صيحة نذير» (ص ٧١-٧٥).

(٢) **بلى** (يُتَصَوَّر)؛ ولكنّ (**جهلك**) حَجَبَ عنك **التَّصوُّرَ** -حتَّى للبَدَهيَّات المُسلَّمات-.
وتوضيحُ الواضحاتِ مِن أعْسَرِ المُشكِلات!

ثُمَّ لَمَّا لم يجدِ (المُسوِّدُ) ما يردُّ به على قولِي في «الأجوبةِ» -في تبيين حالِ (جنكيزخان)- **عند صعودِهِ الجَبَلَ، وغَشْيِهِ، وأمرِهِ بالكتابةِ عنه**-لَمَّا قُلْتُ-:

«وليس زعمُهُ -هذا- أنَّهُ (يُلقى عليه) إلاَّ **ادِّعاءَ النُّبوّةِ، وافتراءَ أنَّهُ وحيٌ مِن عند اللّهِ**»...

أقولُ: لَمَّا لم يجدْ -هذا- ما يـرُدُّ بـه عَلَـيَّ -**في هـذا التبيـان**-: صـارَ يتكلَّـمُ -**شِمَالاً ويمينًا**- عن (**الفهم!**)، و(**العلم!**)، و(**العيب!**)!!

سارَتْ مُشَرِّقَةً وسِرْتَ مُغرِّبًا ... شـتَّانَ بـين مُشـرِّقٍ ومُغـرِّبِ

أين الجواب؟!

وما الحقّ؟!

رحمَ اللّهُ السؤالَ...

... وفاقدُ الشيءِ لا يعطيه.

وصدقًا ما قالَ فِيّ (ص ٥٠) -**بغيرِ حقٍّ**-وهو إليه أدنى!-**بحقّ**-: «العيبُ كُـلُّ العيبِ -**فضلاً عن الحُرمةِ**- أَنْ **يفتريَ** على غيرِهِ، **ويُقوِّلَهُ** ما لم يقل»!!

٢٩- الطُّيورُ على أشكالِهَا تقعُ:

ثُمَّ حشَّى (ص ٤٩) بالعزو إلى (كتابِ «**حقيقة الخلاف بين السَّلفيَّةِ الشَّرعيَّةِ، وأدعيائها في مسائل الإيمان**» للشيخِ الدكتور **محمد أبو رحيّم** -وفّقهُ اللّهُ- فقد أجادَ وأفادَ)!!! **كذا!!**

فأقولُ:

ومِن العجائبِ -والعجائبُ جَمَّةٌ- ... أَنْ يَلْهَجَ الأعمَى (بذكرِ) الأكمـهِ

أَلاَ تعرفُ هذا المدعوَّ، و«حقيقتَهُ»؟!

فإذا جهلتَهُ: فاسألْ؛ فإنَّمَا «شفاءُ العَيِّ السؤال»!!

وإذا (عَلِمْتَهُ!): فطامَّةٌ -بلا إشكال-!!

ولقد وصفَ شيخُنَا الإمامُ الألبانيُّ -رحمَهُ اللَّهُ- كتابَهُ هذا -في طبعتِهِ الأولى- بقولِهِ:

«خلطٌ كثير، وتناقضٌ كبير، وجهلٌ كثير»[1].

فأين هي الإجادةُ والإفادة؟!

أَمْ أَنَّ توافُقَ (المَشْرب!) أوقعَكَ بهذا (المَقْلَب)؟!

لا تصحبنَّ سِوَى ذي الفضلِ في نَفَرٍ   وإنْ صَحِبْتَ جهولاً فُزْتَ بالعارِ

وفي كتابي «الردّ البُرهاني» -كاملاً- كشفٌ لجناياتِهِ، وهتكٌ لمفترياتِهِ، وتفتيتٌ لظلماتِهِ؛ فانظرْهُ -غيرَ مأمور-.

٣٠- حذفٌ غيرُ قليل، وادِّعاءٌ بالتَّقوُّلِ والتَّقويل:

ثُمَّ نقلَ (ص ٥٠-٥١) عنِّي -كلامًا- حذفَ أكثرَهُ... ليسلمَ له ادِّعاؤُهُ، وتُسلِّكَ له دعاويه!!

وهذا نصُّ كلامِي الذي نقلَهُ -كاملاً-؛ مَعَ الإشارةِ لِمَا حَذَفَهُ مِنه، بوضعِهِ -هنا- بين معقوفين:

---

(١) انظر كتابي «الردّ البرهاني» (ص ١١).

أمَّا وصفُ شيخِنَا للرجلِ -عينِهِ!-، وحكمُهُ عليه بالجهلِ؛ فانظُرْهُ في رسالةِ «ماذا ينقمون على الإمامِ الألباني، ودعوتِهِ، وتلاميذِهِ؟!» (ص ١٠) -للأخ عزمي فيصل-، وعنه -أيضًا-: «الردّ البرهاني» (ص ٨٠-٨١).

«فأقولُ: نَصُّ ما نَقلتُهُ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -بحروفِهِ- كالتَّالي:

[«وما أجملَ، وأقوى، وأثبتَ كلمةَ شيخِ الإسلامِ الإمامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمَهُ اللَّهُ-تعالى- في «مُجملِ اعتقادِ السَّلفِ» (٣/ ٢٦٧ - «مجموع الفتاوى»):

«والإنسانُ متى (**حلَّلَ الحرامَ**) المجمعَ عليه، أو (**حرَّمَ الحلالَ**) المجمعَ عليه، أو **بدَّلَ الشرعَ المجمعَ** عليه: كان كافرًا مُرتدًّا -**باتفاقِ الفقهاءِ**-.

وفي مثلِ (هذا) نُزِّلَ قولُهُ -على أحدِ القولين-: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾؛ أي: **هو (المُستحِلُّ) للحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ**».

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -أيضًا- في كتابِهِ العظيم «منهاجِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ» (٥/ ١٣١)[1]:

«ولا رَيْبَ أنَّ مَن (**لم يعتقدْ**) وجوبَ الحكمِ بما أنزلَ اللَّهُ على رسولِهِ: فهو كافرٌ؛ **فمنِ (استحلَّ)** أَنْ يحكم بين الناسِ بما يراهُ هو عدلاً -مِن غيرِ اتِّباعٍ لِمَا أنزلَ اللَّهُ-: **فهو كافرٌ**...».

ثُمَّ قالَ -بعدَ كلامٍ-: «... فإنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ أسلموا، ولكِنْ -مَعَ هذا- **لا يحكمون إلاَّ** بالعاداتِ الجاريةِ لهم؛ التي يأمرُ بها المُطاعُونَ؛ فهؤلاءِ (**إذا عرفوا**) أنَّهُ لا يجوزُ الحكمُ إلاَّ بما أنزلَ اللَّهُ، **فلم (يلتزموا)**[2] ذلك، بلِ (**استحلُّوا**) أَنْ يحكموا بخلافِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ فهم كفَّارٌ، **وإلاَّ كانوا جُهّالاً [-كمن تقدَّمَ أمرهم-]**»[3].

---

(١) هذا أوّل موضعِ حُذِفَ!

(٢) تأمَّل معنى (**الالتزام**) عندَهُ -رحِمَهُ اللَّهُ-.

(٣) وهذا **ثاني** موضعِ حُذِفَ!!

ولْنتأمل أنَّ كِلا موضِعَيْهِ خاليان مِنَ التَّصريحِ بالاختصارِ، أو التَّلخيص...

فضلاً عن أنَّ (الحذفَ) بانتقاءِ (دقيق)!!!

ثُمَّ علَّقتُ عليه بقولي:

«وكلامُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- بيِّنٌ واضحٌ في أنَّهُ بَنَى الحكمَ على: **المعرفةِ والاعتقادِ، أو المعرفةِ والاستحلالِ**؛ وأَنَّ عدمَ وجودِ ذلك -**بشرطَيْهِ**- لا يلزمُ منه الكفرُ، وإنَّمَا **يكونُ فاعلُهُ جاهلاً، لا كافرًا**.

فلَمَّا رأى (البعضُ) ذلك -كمثلِ (**المُفكِّرِ الحَرَكِيِّ**) **محمد قطب** في «واقعنا المعاصر» (ص ٣٣١)!!-**وبعضِ تلاميذِهِ**!!- حذفوا مِن النّقلِ **ما يُبيِّنُهُ ويوضِحُهُ**! وهو قولُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- في آخرِهِ: «.. **وإلاَّ كانوا جُهّالاً؛ كمَن تقدَّمَ أمرهُمُ**!!»؛ فماذا نقولُ؟!

وانظُرْ -**للمزيدِ**-: «صيحة نذير...» (ص ٩٥-١٠٩) [تحت عنوان: (التكفير)، و(ص ١١٧-١٢٦) تحت عنوان: (**الحكم وقاعدةُ العُذْرِ بالجهلِ**)»][(١)].

قلتُ: هذا كلامي، وهذا تعليقي؛ **فأينَ التّقوُّلُ، والتّقْويلُ**؟! بل أين مذهبُ المُرجئةِ؟! وأين قولَهُم؟!».

وأقولُ -الآن-:

ثُمَّ **لم يَسْتَحْيِ** (**المُسَوِّدُ**) -هداهُ اللَّهُ- بعد هذه **الفعائلِ، والصَّنائعِ** -جميعًا- مِن اتِّهامِي **بالفهمِ الخاطئِ، وتقويلِ** شيخِ الإسلامِ **ما لم يقُلْهُ**...

هكذا؛ ضربةَ لازبٍ!!

ما لي رأيتُكَ راكبًا هواكا ... أظننتَ أنَّ اللَّهَ ليس يراكا

.. ثُمَّ نقلَ -**ليؤكّدَ خطَإي**!- عن شيخِ الإسلامِ في «الصَّارم»؛ **مُسْتَنْبطًا** (!) -منه-**ما شاءَ اللَّهُ**!!- أنَّ شيخَ الإسلامِ -رحمَهُ اللَّهُ-: «يُطلقُ (الاستحلالَ)، ويعني

---

(١) وهذا **ثالث** موضعِ حُذِفَ!!! **وهو مهمٌّ؛ لِمَا فيه مِن ربطٍ، ودلالةٍ**.

به تـارةً: اعتقـادَ المحـرّم، وتـارةً يعـني بـه: عـدم الـتزام التحريـم، وإنْ كـان يعتقـدُ التَّحريمَ..»!

فأقولُ:

على كلامِهِ هذا -**وما طويتُهُ مِن نقلِهِ عن شيخِ الإسلامِ**- تعليقات:

الأوّل:

أنَّهُ حصلَ **سقطٌ** في مطبوعةِ «الصَّارمِ» (ص ٥٢٢ - الأولى) -**لم يتنبَّه لـه!!**-، يُعْـرَفُ مِـن خِـلالِ مطبوعتِـهِ الثانيـة (٣/ ٩٧١)؛ وهـو قولُـهُ -رحِمَـهُ اللَّـهُ-: «والاستحلالُ **اعتقادُ [أنّهَا حلالٌ له**، وذلـك يكـونُ **تـارةً** باعتقـادِ أنَّ اللَّـهَ أحلَّهَـا، **وتارةً** باعتقادِ] أنَّ اللَّهَ لم يُحرِّمْها، **وتارةً** بعدمِ اعتقادِ أنَّ اللَّهَ حرَّمَها...»إلخ.

قلتُ: فهذه ثلاث **صُور** للاستحلال[1]..

الثاني:

أنِّي قدَّمتُ -مرارًا- أنَّ معنى **(الالتزام)** ليس متعلّقًا -أصالـةً- بــ(العمـلِ)، وإنْ كان (العملُ) -أساسًا- **يتضمَّنُهُ**، ويزيدُ عنه...

وقد يتخلّفُ عنه؛ **كحالِ المنافِقين.**

وهذا ما ذكرَهُ شيخُ الإسلامِ -عقب النَّقلِ المذكور-**المبتـور!**-نفسِـهِ-؛ حيـثُ قالَ -رحِمَهُ اللَّهُ- (ص ٥٢٢)[2]:

«وبهذا يظهرُ الفرقُ [بينَهُ ، و]بين **العاصي**؛ فإنَّهُ **يعتقـدُ وجـوبَ ذلـك الفعـلِ**

---

(١) **وليست أنواعًا؛ فتنبَّه.**

(٢) من الطبعةِ الأولى.

عليه، **ويحبّ أنَّهُ**[١] **يفعلُهُ**، لكنَّ الشهوةَ والنَّفرةَ منعتُهُ مِن المُواقعةِ؛ **فقد أتى مِن الإيمانِ بالتَّصديقِ والخضوعِ والانقيادِ.**

وذلك قولٌ وعملٌ[٢]**، لكن لم يُكملِ العملَ**».

وهذا بيِّنٌ -جدًّا- في التَّفريقِ بين (**الالتزام**) -الذي هو (التَّصديق والخضوع والانقياد)-، وبين (**العملِ**) الذي هو قَدْرٌ زائدٌ عليه -**في الأصلِ**-.

ولكنّ الجهلَ **بمصطلحاتِ أهلِ العلمِ** يُودي المتلبّسَ به إلى مَهَامِهِ **الخَلَل**، ووديانِ **الزَّلَل**..

الثالث:

أين مِن كلامِي أنَّ (الاستحلالَ) -في كلامِ شيخِ الإسلامِ- ينصرفُ «**بإطلاقٍ: إلى اعتقادِ حلِّ الحرامِ**»[٣]؟!

مَعَ أنَّ كلامِي -وقد نقلَهُ هو!- **لكنَّهُ ما فهمَهُ!!**- واضحٌ في الزيادةِ على ذلك -بجلاءٍ-؛ حيثُ قلتُ:

«وكلامُهُ -رحمَهُ اللَّهُ- واضحٌ في أنَّهُ بَنَى الحكمَ [بالتَّكفيرِ] على:

- المعرفةِ والاعتقادِ.

أو:

- المعرفةِ والاستحلالِ.

وأَنَّ عدمَ وجودِ ذلك **بشرطَيْهِ** [الأوَّل: المعرفة، والثاني: الاعتقاد، أو

---

(١) وقعَ في الطبعةِ الثانية (٣/ ٩٧٢): «ويحبُّ أَنْ لا يفعله»!! **وهو غَلَطٌ ظاهرٌ!**

(٢) وقعَ في الطبعةِ الأولى: «قول وقول»!! وهو -أيضًا- **غَلَطٌ ظاهرٌ.**

(٣) كما نسبَهُ إليَّ (**المُسوّدُ**) (ص ٥٢)!!

الاستحلال] لا يلزمُ منه الكفر، وإنَّما يكونُ فاعلُهُ **جاهلاً، لا كافرًا**...».

فأين ما نسبَهُ إليَّ مِن معنى (الاستحلال)؟!

ولقد نقلتُ في «صيحة نذير» (ص ٤٣-٤٤) كلامَ شيخِ الإسلام -المتقدّمَ- في معنى (الاستحلال) -**تامًّا**-.

وعليهِ؛ فمَن الذي انتقصَهُ -معنىً ومبنًى-؟!

ولزيادةِ البيانِ أقولُ:

إنَّ كلمةَ (الاعتقادِ) شاملةٌ لِمَا يندرجُ تحتها مِن صُور، ومثلُهَا -تمامًا- كلمةُ **(الاستحلال) وما تتضمَّنه مِن معان**[1]-.

ومنه: كلامُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -رحمَهُ اللَّهُ- في «الصَّارم المسلول» (٢/ ٧٦):

«الإيمانُ والنِّفاقُ: أصلُهُ في (القلبِ)؛ وإنَّمَا الذي يظهرُ مِن القولِ والفعلِ: فرعٌ له، ودليلٌ عليه...»[2].

فأين الحَصْرُ؟!

وما دليلُهُ؟!

والحقُّ -**بلا مِرْيَة**- أنَّ الادعاءَ عليَّ -بهذا- «**تحكُّمٌ بلا دليل**»[3].

وسببُ **خلطِهِ** -هذا-كلِّهِ-**واختلاطِهِ!**- عائدٌ إلى فهمِهِ معنى **(الالتزامِ)** الذي

---

(١) فضلاً عن أنَّ منه **استحلالاً مكفّرًا، واستحلالاً غيرَ مُكفّر** -كما بيّنتُهُ في «صيحة نذير...» (ص ٤٧-٤٨)؛ **إذ كُلُّ عاصٍ مُستحِلٌّ -عمليًّا- لمعصيتِهِ؛ فتأمَّلْ.**

(٢) وعنه: كتابي «التَّعريف والتَّنبئة..» (ص ١٠١).

(٣) كما قالَهُ **(مُسوِّدُ)** «الرفعِ» (ص ٥٢)!

توهَّمَهُ (!) **على نحوٍ**، وحقيقتُهُ **نحوٌ** آخر...

وإنَّ عندي -**إذا وفَّقَ اللَّهُ-بكرمِهِ**- مشروعَ رسالةٍ علميَّةٍ في تحقيق حدِّ هذا المصطلحِ الدقيقِ؛ عنوانها: «**التحرير التَّامّ، لمصطلحِ (الالتزام)، عند شيخِ الإسلام**»[1] -يسَّرها اللَّهُ بفضلِهِ-.

٣١- التَّصريحُ بالتَّكفيرِ -مِن غيرِ تفصيل!-:

ثُمَّ تدحرج (!) -مِن هذه المسألةِ- إلى مسألةِ (الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ)؛ **مُبتدئًا بذكرِ أمورٍ متَّفَقٍ عليها** -كانتفاءِ الإيمانِ بانتفاءِ (قولِ القلبِ)، أو(عملِ القلبِ)-المُتضمِّنَيْنِ للتصديق، والانقيادِ، وكذلك -أيضًا- مسألة تكفيرِ (مَن (اعتقدَ) أنَّ الحكمَ بما أنزلَ اللَّهُ على رسولِهِ غيرُ واجبٍ) -حتَّى لو حكمَ به!-.

ثُمَّ انْسَلَّ (!) مِن هذا (الاتفاقِ) إلى **ما يُريدُهُ** (!) **ويُخطِّط له** مِن التَّكفيرِ المطلَقِ للحُكَّامِ -**بدون تفصيل!**-؛ فقالَ -في حكم الذين (يحكمون بالعادات الجارية التي يأمرُ بها المطاعون) -شارحًا (!) معنى (**التزامهم**) -أو عدمه- مِن كلامِ شيخِ الإسلام:

«أي: امتنعوا عن (**التزامِ**) الحكم بما أنزلَ اللَّهُ، **وبقُوا على** (**الحكمِ**) بالعاداتِ الجاريةِ التي يأمرُ بها المطاعون»!

وهذا خلطٌ قبيحٌ جدًّا؛ إذ (الالتزامُ) هو (الانقيادُ) الباطن والظاهرُ، وليس **مجرّد (الفعل) الظاهر**...

ويدلُّ على هذا التَّفريقِ -**الدقيق**-، والمعنى -**العميق**- كلامُ شيخِ الإسلامِ

---

(١) **قُلْ ما تَشاءُ -يا ابنَ سالمٍ-؛ وقد ظهرَ لكَ -ولجميع القُرَّاءِ-حقيقةً- مَن (المُتشبِّع)؟!**

-وعلى وجهِ السُّرعةِ، **لا التَّوسُّع والتَّحقيق**- في «منهاجِ السُّنَّةِ» (٥/ ١٣١):

«فمَن (لم يلتزمْ) تحكيمَ اللَّهِ ورسولِهِ فيما شجرَ بينهم؛ فقد أقسمَ اللَّـهُ بنفسِهِ أنَّهُ لا يؤمن.

وأمَّا مَن كان (مُلتزمًا) لحكمِ اللَّهِ ورسولِهِ (باطنًا وظاهرًا)، لكن (عصى واتَّبعَ هواه)؛ فهذا بمنزلةِ أمثالِهِ مِنَ (العُصاةِ)».

ثُمَّ قالَ: **«والامتناعُ عن (الالتزامِ) يُنافِي عملَ القلبِ، الذي هو قَبولُهُ وانقيادُهُ، وهذا وجه كفرِهِم».**

فهذا كلامٌ **صحيحٌ جدًّا**، ولكنَّ العِبْرَةَ في تنزيلِهِ **منزلَهُ**، وإحلالِهِ **موقعَهُ**...

فأين هذا المعنى المضبوط لـ(الالتزامِ) -المنافي لعملِ (القلبِ)-، مِن ذاك المعنى المغلوط المُتعلّقِ بمجرَّدِ (الفعلِ)[1]؟!

---

(١) **ثُمَّ افترى عليَّ -مُكرِّرًا!-** أنّني لا أرى الكفرَ إلاَّ بالجحودِ والتَّكذيبِ؛ لا بزوالِ عمل القلب!!

وهو بذلك **كاذبٌ مُفترٍ**؛ فإنَّهُ لا يخفى عليَّ -وللَّـهِ الحمدُ- كلامُ الإمامِ **ابنِ القيِّمِ** في كتابِ «الصلاة» (ص ٥٤):

«وإذا زالَ (عملُ القلبِ) -مَعَ اعتقادِ الصِّدقِ- فهذا موضعُ **المعركةِ بين المرجئةِ وأهلِ السُّنَّةِ: فأهلُ السُّنَّةِ (مُجمعونَ)** على زوالِ الإيمانِ، وأنَّهُ لا ينفعُ التَّصديقُ مع انتفاءِ عملِ القلبِ -وهو محبّته وانقياده-...»إلخ.

... **ومِن اللطائفِ** أنَّ هذا الكلامَ المُحْكَمَ **قد قرأتُهُ -ودقّقتُهُ**-والحمدُ للَّـهِ-**لأوَّل مرَّة!**- بتاريخ (٢٠/ ٣/ ١٩٨١ - إفرنجي) -أي: قبل أكثر مِن عشرين عامًا-كما أثبتُّ ذلك **بخطِّي** على نُسختي من الكتابِ المذكور...

ولست أدري (!) -**مرَّةً أخرى**- أين كانت ركائبُ (**المُسوِّدِ**) مُلقاةً -يومئذٍ-!!!

اللَّهُمَّ هُداكَ...

ولقد كتبَ الأخُ **أبو مالك الرفاعي** -وفّقَهُ المولى-هنـا- ردًّا علـى **هُـراءِ** هـذا **(المُسوِّدِ)-وبلائِه-** ما نصُّهُ:

«واللّهِ -الـذي لا إلـهَ غـيرُهُ، ولا ربَّ سـواهُ-؛ إنَّـهُ **لجنايـةٌ علـى علـمِ شيـخِ الإسلامِ وكلامِهِ.**

وأَنَا أعجبُ كيف يمرُّ هذا على **الشيخِ الفوزان، والشيخِ الراجحي!** إذ كيـفَ **يتجنّى على ابن تيميَّةَ** بهذه الصورةِ القاتمةِ، ويفسّـرُ كلامَـهُ بهـذه النزعـةِ **الحروريـة الآثمةِ؟!**

فحسبنا اللّهُ ونعمَ الوكيل مِن هؤلاءِ **التكفـيريين، ومَـن يدعمُهـم**، وهـو غـيرُ مُبالٍ.

على أنَّ هذه المسألةَ تحتاجُ إلى **إيضاحٍ** لا يتسعُ له المقام».

... **ولقد صدقَ وبرَّ** -جزاهُ اللّهُ خيرًا-.

٣٢- الحكمُ والكفر (العمليُّ):

ثُمَّ نقلَ عنّي (ص ٥٤-٥٥) ما نقلتُهُ عن الإمامِ ابن القيِّمِ من اعتبارِهِ (الحكم بغير ما أنزلَ اللّهُ) مِن (الكفرِ العمليّ)، ثُمَّ علّقَ قائلاً:

«الحلبي لا يرى الكفرَ العملي إلاَّ **كفرًا أصغر**، ولا يكون كفرًا أكـبر[1] إلاَّ إذا انضمَّ إليه **الجحودُ والتّكذيبُ**، وهذا واضحٌ..»!!!

فأقولُ:

نَعَم؛ واضحٌ فيه جهلُكَ، وواضحٌ فيه كذبُكَ، وواضحٌ فيه تمحُّلُك!!

اللّهُمَّ إنّي أبرأُ إليكَ مِن هذا القولِ، وممّن **ينسبُهُ إليَّ، أو ينسبُنِي إليه**..

---

(١) وكرَّرَهُ (ص ٥٧)!!

فالكفرُ **-عندي**-كما عند أهلِ السُّنَّةِ- **له (أسبابُهُ) -عملاً، وقولاً، واعتقـادًا-، وله (أنواعُهُ) -جحودًا، وتكذيبًا، وشكًّا، وامتناعًا، وإعراضًا، واستكبارًا-.**

فأين أنت منِّي -أيها الظالمُ[1] **المتعنِّي-؟!**

بل أين أنت مِن قضاءِ اللَّهِ -تعالى- في المُتَجَرِّئ المُتَجَنِّي؟!

ثُمَّ بدأَ (!!) -بناءً على دعواهُ السَّـابقةِ-علـيَّ!- **بتحريـفِ كـلامِ ابـنِ القيِّـمِ**، متسائلاً **-بعد كلامٍ و كلامٍ!-**:

«فمِن أين للحلبي أنَّ ابنَ القيِّمِ يريدُ بكلامِهِ السَّابقِ[2] أنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، وتركَ الصلاةِ: مِنَ الكفرِ العمليِّ الذي لا يضادُّ الإيمانَ»؟!

فأقولُ: بل لي -حمدًا لربِّي- **دليلانِ**؛ كلاهما مِن كلامِ الإمامِ ابـنِ القيِّـم، ثُـمَّ **ثالثٌ** -زائدٌ عليهما-:

الأوَّلُ: أنَّ كلامَ ابنِ القيِّمِ -هذا- إنَّما ذكرَهُ -رحمَهُ اللَّهُ- عندما تكلَّـمَ علـى **الكفرِ العمليِّ** -ابتداءً-؛ فذكرَ انقسامَهُ إلى **(ما يضادُّ الإيمانِ)**، وإلى **(ما لا يضـادُّهُ)**؛ لَمَّا قالَ **-مُفصِّلاً-**:

«فالسُّجودُ للصَّنمِ، والاستهانةُ بالمصحفِ، وقتلُ النَّبيِّ وسبُّهُ: **يضادُّ الإيمانَ**».

ثُمَّ قالَ -مباشرةً-: «**وأمَّا الحكمُ بغير ما أنزلَ اللَّهُ، وتـركُ الصَّـلاةِ: فهـو مِـن**

---

(١) وما ادَّعاهُ عليَّ (ص ٥٥) مِن أنَّني **(بترتُ)** كلامَ ابنِ القيِّم: **كلامٌ فارغٌ**؛ فإنَّمَا نقلتُ منه **ما يُناسبُ المقامَ**؛ وإلاَّ: فقد **أوردتُهُ تامًّا** في غيرِ واحدٍ مِن كتبي؛ **فما الفرقُ** بين هذا وذاك؟!

وانظر ما تقدّم (ص ٤٦١ و٤٦٧).

(٢) الذي يعتـبرُ -فيـه- **(تـركَ الصـلاةِ)**، و**(الحكـمَ بغـيرِ مـا أنـزلَ اللَّـهُ)** مِـن **(الكفـرِ العمليِّ)**؟!

الكفرِ العمليّ[1] -**قطعًا**-..»إلخ.

وليس يخفى على (الأريب) -**مِمَّا يخفى على البليـد!**- أنَّ حرفَ (**أمَّا**) مِن حروفِ (**التّفصيلِ**)[2]؛ كما في قولِهِ -تعالى-: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ..﴾، ﴿وَأَمَّا الغُلَامُ..﴾، ﴿وَأَمَّا الجِدَارُ..﴾.. **وهذا جِدُّ واضحٍ**.

الثاني: ما قالَهُ الإمامُ ابنُ القيِّمِ -أيضًا-مباشرةً-: «ولا يمكنُ أَنْ يُنْفَى عنه اسمُ الكفرِ بعد أَنْ أطلقَهُ اللَّهُ ورسولُهُ عليه؛ **فالحاكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ كافرٌ**،**وتاركُ الصَّلاةِ كافرٌ** -بنصِّ رسولِ اللَّهِ- .

ولكنْ؛ هو كفرُ عملٍ لا كفرُ اعتقادٍ، ومِن الممتنعِ أَنْ يُسمِّيَ اللَّهُ -سبحانَهُ- الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ **كافرًا**، ويُسمِّيَ رسولُ اللَّهِ تاركَ الصَّلاةِ **كافرًا**، ولا يطلقَ عليهما اسمُ الكفرِ، [**وقد**[3] **نفى رسولُ اللَّهِ** -صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- **الإيمانَ عن الزَّاني والسَّارقِ وشاربِ الخمرِ**، وعمَّن لا يأمن جارُهُ بوائقَهُ، وإذا نُفِيَ عنه **اسمُ الإيمانِ**؛ فهو كافرٌ مِن جهةِ (**العملِ**)، وانتفى عنه **كفرُ الجحودِ والاعتقادِ**.

وكذلك[3] قولُهُ: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي **كُفَّارًا** يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، فهذا كفرُ (عملٍ)، **وكذلك**[3] قولُهُ: «مَنْ أَتَى كاهنًا -فصدَّقَهُ-، أو امرأةً في دبرها؛ فقد **كفرَ** بما أنزلَ على محمَّدٍ»، **وقولُهُ**: «إذا قالَ الرجلُ لأخيه: **يا كافر!** فقد باء بها

---

(١) ومِمَّا يُنَبَّهُ إليه -في هذا المقامِ-ضرورةً- أنَّ: «**بعض (أهلِ السُّنَّةِ) يطلقُ على هذا النّوعِ مِنَ الكفرِ -[وهو الكفرُ الأصغرُ]- اسمَ الكفرِ العمليِّ، وليست هذه التّسميةُ صحيحةً -دائمًا-...**» -كما في كتاب «الوعد الأخروي» (٢/ ٥١٨ **نشر (!) دار عالم الفوائد**)...

وانظر شواهدَ ذلك في كتابي «**التّبصير بقواعد التّكفير**» (ص ٥٣ و٥٤ و٥٨ و٥٩).

(٢) كما في «**مغني اللبيب**» (١/ ١٠٥) لابن هشامٍ.

(٣) **تأمَّل العطفَ، ومدلولَه**...

أحدُهُما»]...».

إلى أَنْ قالَ -رحمَهُ اللَّهُ-: «... [فالإيمانُ (العمليُّ) يضادُّهُ **الكفرُ (العملـيُّ)**[(١)]، والإيمانُ الاعتقاديُّ يضادُّهُ **الكفرُ الاعتقاديُّ**، أعلنَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسـلَّمَ- **بما قلنا** في قولِهِ -في الحديثِ الصحيحِ-: «سِبابُ المُسلمِ فُسُوقٌ، وقتالُهُ **كفرٌ**»؛ ففرَّقَ بين قتالِهِ وسِبابِهِ، وجعلَ أحدَهُمَا فُسُوقًا **لا يكفر به**، والآخرَ كفرًا.

ومعلومٌ أنَّه إنَّما أرادَ الكفرَ (العمليَّ)، لا الاعتقاديَّ.

وهذا الكفرُ لا يُخرِجُهُ مِـن الدائرةِ الإسـلاميَّةِ -والمِلَّـةِ- (بالكلِّيَّـةِ)، كمـا لم

---

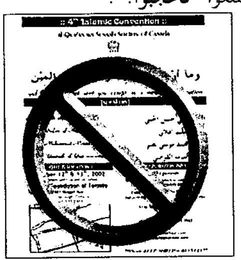
(١) وصُوَرُ **الكفرِ** (العمليِّ)، و(القوليِّ) -**الأصغرِ**-المعاصرةُ- كثيرةٌ -**وللأَسَفِ**-:

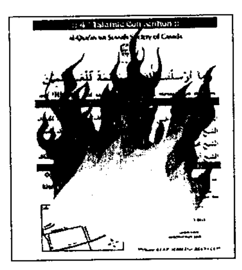
ومِن أشنعِهَا: ما رأيتُهُ -قريبًا- مِن فعائلِ بعضِ **جَهَلَـةِ الأعـاجمِ** -الذيـن ينسِبون أنفسَـهم **للسَّلَفِ والسَّلفيَّةِ**!!- عندما حذَّروا -**بتقليدهم الأعمى**- مِن بعضِ المحـاضراتِ السَّـلفيَّةِ العلميَّـةِ -بطريقةٍ **قبيحةٍ** -لا (**رحمَةَ**!) فيها- أوقعتهم-**جهلاً مِـن عنـد أنفسِـهِم**!- بشـيءٍ مِن هـذا **الكفـرِ العمليِّ**، حيثُ وضعوا صورةَ الإعلانِ عن تلك المحاضرات، **والتي كان رأسُ عنوانِهَـا: قـولَ اللَّـهِ -تعالى-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾**؛ ضاربين عليها بعلامةِ (**ممنوع المـرور**)، وواضعيـن صورةَ **نيرانٍ ملتهبة**: تأكلُ الآيةَ الكريمةَ -**وتلتهمُها**!- مِن وَسَطِهَا إلى الإعلانِ مِن آخرِهِ!!!

ولولا أنَّ (جهلَهُم)، و(عدمَ قصدِهِم الفعلَ) **مِن موانعِ التَّكفير**: لكانوا بذلك كافرين...

ولكنَّنَا نعذرُهُم -(**ونرحَمُهُم**!)-؛ **فلا نُكفِّر أعيانَهم**.. هداهم اللَّهُ، **وبصَّرَهم العلمَ والحقَّ**..

وتاليًا صورةُ ما صنعوا -**فاعجبوا**!!-:





يُخرج الزَّانيَ والسَّارقَ والشَّاربَ مِن الملَّةِ، وإنْ زال عنه اسمُ الإيمان]».

قلتُ: وكُلُّ ما بين المعقوفين -**مرَّتين!**-هنا- مِمَّا حذَفَهُ (**المُسَوِّدُ**)!

وكأنَّهُ (!) **اعتادَ** (!) على أَنْ لا يُراجعَ (**المعجَبونَ بِهِ!!**) كلامَهُ -**ثقةً بِهِ**-!!!

فهذا شأنُهُم (!)؛ ولكن: ماذا تصنعُ -يا **مِسكين**- بمن ليس (**مُعْجَبًا!!**) بك؟! **فَيُدقِّق، ويُحَقِّق!!**

وهذا (المحذوفُ!!) -**بموضِعَيْهِ الكبيرَيْنِ**-: يوضّحُ **بجلاءٍ تامٍّ** مُرادَ الإمامِ ابنِ القيِّمِ؛ فقد **عَطَفَ** على كلامِهِ السَّابقِ -في شرحِ (**الكفرِ العمليِّ**) المتعلِّق بـ(الصَّلاةِ) و(الحكمِ) **بإيرادِ الأحاديث التي يستدلُّ بها أهلُ السُّنَّةِ** -**أجمعين**- على اعتبارها مِن **الكفرِ الأصغرِ = العمليِّ = غيرِ المخرجِ مِن الملَّةِ**...

وكلامُ ابنِ القيِّمِ -**في الآخِرِ**- بيِّنٌ جدًّا في ذلك -لَمَّا قالَ: «**ومعلومٌ أنَّـهُ إنَّما أرادَ (الكفرَ العمليَّ)، لا (الاعتقاديَّ)؛ وهـذا الكفـرُ لا يُخرجُـهُ مِـن الدَّائـرةِ الإسلاميَّةِ**...»إلخ... **فماذا أنتَ صانعٌ -الآن-؟! وإلى أين تذهبُ بحالِكَ؟!**

وها هو ابنُ القيِّمِ -نفسُهُ-رحِمَهُ اللَّهُ- يجعلُ الكفرَ (**العمليَّ**) بما **يُساوي** الكفرَ (**الأصغرَ**)؛ **المقابل** للكفر (**الاعتقادي**) = (**الأكبر**)...

... مهما حاولتَ -**مِن هنا، أو هنالك!!**-؛ فالحُجَّةُ -بتوفيقِ الباري- قائمةٌ...

فأقِرَّ، واستقرَّ، ولا تفِرَّ!

أمَّا الوجهُ الثَّالثُ:

فهو كلامُ العلامةِ الشيخِ عبدِ اللطيفِ بنِ عبدِ الرحمن آل الشيخ -رحِمَهُ اللَّهُ- في رسالتِهِ «**أصول وضوابط في التَّكفير**» (ص ٣٦-٣٧)- حيثُ **لخَّصَ** كلامَ الإمامِ ابنِ القيِّمِ، **وسبَكَهُ** على المعنى الصَّحيحِ -**الدَّقيـقِ**- الـذي قرَّرْتُـهُ -وللَّـهِ الحمـدُ-؛

فقالَ -بعد قولِهِ-**(الرابط**[١] **بينهما)**-: «وكذلك[١] قولُهُ -صَلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «لا ترجعوا بعدي كفَّارًا...» -ما نصُّهُ- **(رابطًا)**[١] **-متمِّمًا-أيضًا**-:

«.. فهذا مِن **الكفرِ العمليِّ**، وليس كالسجودِ للصنمِ، والاستهانةِ بالمصحفِ، وقتلِ النَّبيِّ، وسبِّهِ، **وإنْ كانَ الكُلُّ يُطْلَقُ عليه الكفرُ**».

فماذا تُريدُ -أيُّهذا الرجل- أوضحَ مِن هذا التَّفصيلِ، والتَّمييزِ، والبيانِ؟!

وبه -يا ابنَ سالمٍ- تعرفُ الجوابَ **(على)** سؤالك (ص ٥٦):

«فَمَن الذي يفهمُ مُرادَهُم؟!»!!

فأقولُ:

هم أُولاء... الذين عرفوا الأحكامَ والأسماء، وضبطوا حدَّ الخارجيَّةِ والإرجاء!!

لا كَمَن خَلَط، وخلَّط: بالجهلِ والافتراء، و(التَّشبُّعِ) حَدَّ الامتلاء!!

٣٣- المعنى، و(القصد):

ثُمَّ بدأَ **يَهْذِي** -هداهُ اللَّهُ- (ص ٥٦-٦٣) -بكلامٍ طويلٍ[٢]- حول فتوى الشيخِ محمد بن إبراهيم -رحمَهُ اللَّهُ- في **(تحكيمِ القوانين)** وما يتعلَّقُ بها...

---

(١) **تنبَّه، وتأمَّل.**

(٢) مِن ضِمْنِهِ **ثلاثُ صفحاتٍ كاملة** (!) مِن نصِّ فتوى الشيخِ محمد بن إبراهيم!!

ثُمَّ قريبُ **صفحتين** مِن كلام فضيلة الشيخِ عبد اللهِ الجبرين **-سدَّدَهُ اللَّهُ-** في نفي ما نُقلَ عنه مِن أنَّ للشيخِ محمد بن إبراهيم كلامًا آخرَ في مسألة (القوانين)!!

وانظر -**للوقوفِ على حقيقةِ الأمرِ**-في هذا-الأخيرِ- كتابَ **«هزيمة الفكر التكفيري»** (ص ٤٦-٤٧) للأخِ الدكتور الشيخ خالد العنبري -وفَّقَهُ المولى-.

فابتدأ ذلك -أوّلاً- بتوجيه (**قصد!!**) اللجنة -في بعضِ انتقادها عليّ[1]!-؛ حيثُ قالَ -في حاشية (ص ٥٧)-:

«وهذا ما **عَنَتْهُ** (اللجنة) بقولها...»!! إلى آخرِ ما قالَ!!

فأقولُ:

لماذا لا (يُقالُ) هذا -**معي**-؟!

(عَنَى).. (يَعْنِي)!!

بل؛ لماذا لا (يُقبَلُ) **منّي**؟!

وما ضوابط (الردِّ) و(القبولِ) عندك؟!

ولستُ أرى لزومَ الوقوفِ -**كثيرًا**- عند كلامِ الشيخِ محمد بن إبراهيم، وتحقيقِ ماهيَّةِ قولِهِ؛ فيكفينا في ذلك -على كافَّةِ أنحائِهِ!- قولُ تلميذِهِ وخرِّيجِهِ **سماحةِ أُستاذِنا العلامةِ الإمامِ الشيخِ عبدِ العزيزِ بن بازٍ** -رحمَهُ اللَّهُ- في أنَّ: «محمد ابن إبراهيم **ليس بمعصومٍ؛ فهو عالمٌ مِن العلماءِ، يُخطئُ ويُصيبُ، وليسَ بنبيٍّ ولا رسولٍ**» -كما تقدَّمَ نقلُ كلامِهِ -تامًّا- (ص ٧١-٧٦)، والتعليقُ عليه.

وهذا كافٍ وافٍ.

وأزيدُ على هذا -**مَعَ الاعتذارِ عن التَّطويلِ!**- كلامًا مهمًّا -**يُناسبُ المقامَ**- لفضيلةِ الشيخِ عبد العزيزِ الراجحي، وهو تلميذُ سماحةِ الشيخِ ابن بازٍ وخرِّيجُه[2]؛

---

(١) في نسبتهم إليَّ أنّي: (**زعمتُ** أنَّ الشيخَ محمد بن إبراهيم يشترطُ الاستحلالَ القلبي)!!

(٢) **وهو -في الوقت نفسِهِ- أحدُ المقرِّظين لـ«رفع اللائمة»!**

وهذا السؤالُ -والجوابُ- **مشتهرٌ معلومٌ -بصوتِهِ**-سدَّدَهُ اللَّهُ-...

وهو منقولٌ عنه في **الإنترنت** بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠٠٢م.

فقد سُئِلَ -سدَّدَهُ اللَّهُ-:

«ما قولُ سماحةِ الشيخِ عبدِ العزيزِ بنِ بازٍ -رحمَهُ اللَّهُ-تعالى- في التّكفيرِ بتركِ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؟

وهل قولُهُ، وقولُ الألبانيِّ، ومحمد بن عُثيمين -عليهم رحمةُ اللَّهِ- قولُ مرجئةِ العصرِ؟».

فأجابَ فضيلةُ الشيخِ:

«لا، **ليسَ قولَ مرجئةِ العصرِ**.

الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ **فيه تفصيلٌ**:

إنْ حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ **معتقدًا** أنَّهُ لا يناسبُ العصرَ؛ فهذا مِن أعظمِ النَّاسِ كفرًا.. هذا كفرٌ عظيمٌ؛ إذا حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ **معتقدًا** أنَّ الحكمَ بالشَّريعةِ لا يناسبُ العصرَ، وإنَّما يناسبُهُ الحكمُ بالقوانين... **هذا كفرٌ بلا إشكالٍ**.

الحالةُ الثَّانيةُ: أَنْ يحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ **معتقدًا** أنَّهُ مُخيَّرٌ بين الحكمِ بالقوانين، والحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ، وأنَّهما على حدٍّ سواءٍ.. **هذا يكفرُ بالاتفاقِ**.

الحالةُ الثَّالثةُ: أَنْ يحكم بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ؛ **معتقدًا** أَنَّ الحكمَ بما أنزلَ اللَّهُ أحسنُ مِن الحكمِ بالقوانين، لكن يجوز له الحكمُ بالقوانين.. **هذا يكفرُ -أيضًا- بالاتفاقِ**؛ لأنَّهُ جوَّزَ الحكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ.

والحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ محرَّمٌ، **معلومٌ مِن الدينِ بالضرورةِ**؛ كمَن جوَّزَ الزِّنَى، وقالَ: لا أزني، وجوَّزَ الرِّبا، وقالَ: لا أُرابي، كذلك مَن جوَّزَ **الحكمَ بالقوانينِ**، وقالَ: الحكمُ بالشَّريعةِ أحسنُ... **يكفرُ بالاتفاقِ**.

هذه ثلاثُ صورٍ... ثلاثُ حالاتٍ.

الحالةُ الرَّابعةُ: أَنْ يحكمَ بالأعرافِ والسّلوم؛ كالبوادي[١].. **هذا كفرٌ أكبرُ.**

الحالةُ الخامسةُ: أَنْ يُبدِّلَ في الشريعةِ؛ بأنْ يحكمَ **رأسًا على عقبٍ**، بأَنْ يغيِّر الشريعةَ -**كلَّهَا**- بأمورِ الدَّولةِ -**كلِّهَا-مِن أولِهَا إلى آخرِهَا**[٢]- **رأسًا على عقبٍ**؛ فهذا ذهبَ **بعضُ العلماءِ** بأنَّهُ يكفرُ؛ لأنَّهُ **بدَّلَ الدينَ**.

ذهبَ إلى هذا الحافظُ **ابن كثيرٍ** -رحِمَهُ اللَّهُ-... قيلَ هذا..

واختارَ هذا الشيخُ **محمد بن إبراهيم** -رحمَهُ اللَّهُ- في رسالةِ «تحكيم القوانين»[٣].

وقال آخرون: إنَّهُ لابدَّ أَنْ **يُبيَّنَ للحاكمِ؛ لأنَّهُ قد يكونُ جاهلاً**، وقد يكونُ **عندَهُ شبهةٌ**.

واختارَ هذا سماحةُ الشيخِ **عبد العزيز بن بازٍ** -رحِمَهُ اللَّهُ-، وكذلك الشيخ **محمد بن عُثيمين** -أظنُّهُ اختارَ هذا[٤]-.

هذه هي **المسألةُ الخامسةُ**؛ يعني: مَن قالَ: إنَّه يكفرُ؛ قالَ: لأنَّهُ **بدَّلَ الدينَ رأسًا على عقبٍ، هذا إذا كانَ في جميعِ شؤونِ الدَّولةِ**.

أمَّا إذا كان في **البعضِ**، ومِن **البعضِ**؛ فلا، ومنهم مَن قالَ: إنَّهُ **لا بُدَّ أَنْ تقومَ**

---

(١) **على معنى الصورِ السَّابقةِ -لُزومًا-؛ وإلاَّ: فبماذا تختلفُ هذه، عن تلك؟!**

(٢) **تأمَّلْ.**

(٣) تأمَّل **فهمَهُ** -نفعَ اللَّهُ به- لكلامِ الشيخِ محمد بن إبراهيم في (التبديل)، وأنَّه: **(كُلِّي)** مِن **(أوَّلِ الشريعةِ إلى آخرِها)**...

فهل (مُخالفونا) يُوافقون؟!

وهل -هم- هذا (التبديل) -واقعًا- واجدون؟!!

(٤) **نَعَم؛ في آخرِ أقوالِهِ، وأكثرِهَا تحريرًا.**

عليه الحُجَّةُ».

ثُمَّ سألَ السَّائلُ:

«أحسنَ اللَّهُ إليكم: **ما النّصيحةُ لهؤلاءِ السُّفهاءِ، وأنصافِ المتعلمين الذين يرمون هؤلاءِ الأئمةَ بأنَّهُم مرجئة؟».**

فأجابَ فضيلتُهُ:

«**النَّصيحةُ لهم**: أَنْ **يتوبوا إلى اللَّهِ -عزَّ وجلَّ-، وأَنْ يتعلَّموا العلمَ قبلَ أَنْ يتكلَّموا.**

وعليهم أَنْ يتوبوا إلى اللَّهِ -عزَّ وجلَّ- مِمَّا فَرَطَ منهم مِن الكلامِ، وأَنْ يصونوا ألسنتَهُم عن الكلامِ بغيرِ علمٍ؛ فالقولُ بغيرِ علمٍ، والقولُ على اللَّهِ بغيرِ علمٍ: مِن أكبرِ الكبائرِ، جعلَهُ اللَّهُ فوقَ الشِّركِ باللَّهِ؛ قالَ -سبحانَهُ-: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾.

أَيْ: يشملُ الشِّركَ، ويشملُ غيرَهُ.

وجعلَهَا مِن إرادةِ الشَّيطان: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّبًا **وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ** . إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾».

أقولُ:

فليختَرِ ابنُ سالمٍ **الوصفَ اللائقَ بِهِ، الحريَّ بحالِهِ!!**

وفي كتابي «صيحة نذير» (ص ٩٦-٩٩) بيانٌ مفصَّلٌ حولَ كلامِ سماحةِ الشيخِ محمد بن إبراهيم -تغمَّدَهُ اللَّهُ برحمتِهِ-.

فلا أُكرِّرُهُ!

٣٤- حكم حُكَّامِ الزمان.. دون لفٍّ ولا دَوَران:

ثُمَّ عقَّبَ (ص ٦٣-٦٤) على ما ذكرتُهُ في «الأجوبة» مِن اتِّكاءِ (**بعضٍ**[1]) «المخالفين -مِن **المكفِّرين**- على أمثالِ (تلك) الفتاوى (!) ليُصدِروا مِن خلالها **أحكامًا عاطفيَّةً** (شبابيّةً) **جزافيَّةً** (!) **على بعضِ الدولِ الإسلاميةِ**[2]...».

فأجابَ جوابًا مَبْنِيًّا على **أربعِ نقاطٍ**؛ مفادُهَا: أَنَّ هذا **استعداءٌ** ظالمٌ للحكامِ على الشَّبابِ (!)، وأنَّهُ **لا تلازُم** بين كفرِ الحاكمِ (!) والخروجِ عليه؛ لِلُزومِ وجودِ شروطٍ (!)، وأنَّ **أخطاءَ الشبابِ** ليستَ مانعًا مِن الحكمِ بتكفيرِ الحُكَّامِ (!)، وأنَّ المسألةَ متعلِّقةٌ بإفرادِ اللَّهِ في الحكم (!)، ومدى الإيمان به، وليس (فقط!) **دِماءً، وأشلاءً، وتفجيراتٍ، وفتنًا!!!!**

ثُمَّ تساءَلَ (ص ٦٤) -**بعدَ كلامٍ عاطفيٍّ لا وزنَ له في بيانِ الحكمِ الشرعيِّ**-:

«فما هذا الذي يحصلُ مِن **بعضِ** حكامِ زماننا؟

وأيُّ شيءٍ يُسمَّى؟!»!!

... ثُمَّ ضربَ على ذلك مَثَلاً: (الزِّنَى)، وتقنينَ العقوبةِ فيه!!

فأقولُ:

هل الأمرُ متعلّقٌ بـ(الزِّنَى) -**فقط**-؟!

أَم أنَّ (الرِّبا) مثلُهُ؟!

---

(١) **وأقولُ -الآن-: جَلّ!!**

(٢) مَعَ أنَّ في تمامِ كلامِي **بقيَّةً مهمَّةً**؛ متعلقةً بذكر نماذج مِن (القوانين)، و(التشريعات)، و(الأنظمة) **التي لا تخلو منها دولةٌ (إسلاميةٌ) معاصرةٌ...**

وحذفُهُ لهذا (!) معروفُ السَّبب!! ولا عجب!!!

بل هو **أشدُّ** -كما تدلُّ عليه **نصوصُ الشرعِ الحكيم**-.

ومثلُهُمَا: (الجمارِكُ) و(المكوس)!!

ومثلُهُم: أنظمةُ (العملِ والعمَّال)، و(قوانينهما)[1]!! -فضلاً عن **الآثامِ** الأُخرى، **والمعاصي** التي هي أظهرُ وأحرى-.

وعليه؛ فقولُكَ: **(بعض حكّامِ زمانا!)** مراوغةٌ، **ولفٌّ ودوران**؛ إذ الأمورُ التي ذكرتُها -**وأنتَ أغفلتَهَا!!**- لا (تخلو) منها **(دولةُ إسلاميَّةٌ)** -**بحكمنا (نحن)** = **(غيرِ إسلاميَّةٍ)** -**بحكم مُخالفينا (أنتم!)**-!!

فلماذا (التّمويه)؟!

وما الذي يجعلُ تقنين (الرِّبا)[2] **غيرَ تقنين (الزِّنى)**[1]؟!

أم هي **(السياسة)** التي تستعملونها (!) حتَّى في أحكامكم التي **تتبجَّحون** بها (!) -تحت **عناوينَ لامعةٍ! وأسماء جذّابةٍ!!** -لِتَغُرُّوا بها **الشباب** (!)، وتُجمِّعوا (حولَكم!) **العوامّ**!!-؛ مثل[3]: (إفراد اللَّه الحكم)، و: (منازعة غير اللّهِ له -فيه-)، و(الحاكميَّة)، و...

ثُمَّ **(ظفَرتُ)** منه (ص ٦٦) -أخيرًا- **بجوابِ (نظريٍّ)** -**محضٍ**-؛ حيثُ قالَ -بعد ذكر اليهودِ، ونزولِ آيةِ الحكمِ فيهم-في (الزِّنى)-:

«وعلى هذا؛ **فَقِسْ في بقيَّةِ الأحكامِ** التي بُدِّلت وحُرِّفَتْ...»

... إلى آخرِ ما **قالَ!!**

---

(١) انظر ما تقدَّمَ (ص ٩٣) -**لزامًا**-.

(٢) حتَّى **حروفهما** (!) **واحدة**، سوى النُّقَط!!

(٣) **وبعضُهَا كلماتُ حقٍّ؛ يُرادُ بها باطلٌ؛ فتنبَّه.**

ولعلَّهُ كلامٌ (**انْفَلَتَ**) منه، و(**فَلَتَ**) عنه!! -**بغيرِ وَعْيٍ! ولا انتباهٍ!!**-

فهلاَّ (طوَّرَ) الجوابَ مِن (النَّظريَّةِ) إلى (التَّطبيق)!

وما النَّتيجةُ -مِن جرَّاءِ ذلك-**على التحقيق**-؟!

.. ذا -واللَّهِ- **نَفَسٌ حروريٌّ جَلْدٌ**؛ فهل يرضى بذلك **مشايخُنا** الكرام، **وأساتذتُنا** الأعلام؟!

مِن أجلِ هذا؛لم يَصْبِرِ أخونا **أبو مالك الرفاعي** -وفَّقَهُ المولى- على **السكوتِ** -هَهُنَا-؛ **فسارعَ قائلاً**:

«خرجَ المؤلفُ مِن شرطِ كتابِهِ -وهو الردّ على «أجوبة» الحلبي-؛ إلى **تكفير الحكامِ بالقوانين؛ وكل إناءٍ بالذي فيه ينضحُ!**

وبهذا يظهرُ لك رأي الفوزان والراجحي[1] مِن هذه المسألة.

فالحمدُ للّهِ الذي أبانَ عن مذهبِ المؤلف التكفيريِّ؛ الذي يتابعُ فيه **الصَّاوي وأمثالَهُ!**

ثُمَّ في فِقراتِهِ **أشياءُ غريبةٌ، ومغالطاتٌ** يطولُ الكلامُ بذكرها».

... **ثُمَّ أقولُ**:

أمَّا أنَّ هذا (**استعداء**): **فلقِّبْهُ بما شئتَ**.. فقولك -في كلامي-: (هذا استعداءٌ): هو -في نفسِهِ-**لو عَقَلْتَ**- (**استعداءٌ!!**)؛ ولكنَّهُ مِن **بابٍ آخر**...

ولئن كان ما نسبتَهُ إليَّ مِن (**استعداء**) صادرًا -عنِّي- على **وجهِ** (**العموم**)؛ **فإنَّ** (**استعداءكَ**) -ذاكَ- صادرٌ منك -فيَّ!- على **وجه الخصوص**؟!

---

(١) **لا أظنُّ الشيخين الفاضلين -إنْ شاءَ اللّهُ- قائلَيْنِ بذلك..**

ولو حُوقِقَا -بدقَّة- في ضبطِ هذا الحكم -وآثارِهِ- لَمَا قالا به -**ألبتَّة**-، واللّهُ أعلم.

فأيُّهما (الاستعداء) -الحقيقي- بلا (تمويه)؟!

وأمَّا ما يتعلّق بشروط (الخروجِ) على الحكّامِ (الكَفَرةِ)، **وأخطاءِ (الشّبابِ)** في ذلك، و... و...

فكلُّ هذا كلامٌ **لا قيمةَ له**؛ ذلكم بأنَّ (الأُمَّةَ) **-اليومَ-** في وقتٍ **-وظرفٍ-** لا تحتاجُ فيه إلى **تجاربَ، وغيرُ ناقِصِهَا** محاولات: تُوقِعُها في **فتن عظيمةٍ ومُصيبات!!** ثُمَّ **(نجري!)** نتلمَّسُ الأعذارَ **-مِن هَهُنا، ومِن هَهُنا-** لأخطاءِ هؤلاءِ، أو أولئك... وأنَّهم: **(ضبطوا الحكم)، ولم يضبطوا** (شروطَهُ)!!

ولكنْ: ﴿... وَلاَتَ حِينَ مَنَاص..﴾!

الأمرُ أعظمُ مِن هذا -وأشدُّ- يا هذا!

وتمويهُكَ **-يا هذا-**المتَّصلُ بهذه القضيَّةِ- هو -نفسُهُ- بابُ إلزامِك -بحقّ- في **(إغفالِكَ)**، وعدمِ ذِكرِكَ بعض (!) **(التّقنينات)** المكفِّرة **-على مذهبِكَ!-** كـ(الرِّبا)، و(المُكُوس) -وغيرهما- **مِمَّا لا يختلفُ** (!) **شرطُ التكفيرِ فيهما -على رأيك!!-** بينهما وبين **(الربا)، أو (الحدود)**، أو غير ذلك...

فأقولُ ما قلتَ: «فالحكم (هنا) لمن... للَّهِ أم لهؤلاءِ الحكامِ؟!- فأيُّ منازعة أعظمُ مِن هذه؟![1]».

---

(١) انتبهوا **-إخواني في اللَّـهِ-**: أربعُ علاماتٍ (تعجبٍ واستفهامٍ) فيما لا يصلُ إلى **سطرين!** ثم يعيبون عليَّ (!)، **وينتقدونني**، و...، و...

فما القولُ **الحقُّ** -في هؤلاءِ-؟!

(تنبيه): عزا (!) **(المُسوِّدُ)** في حاشية (ص ٦٤) **-لتحقيق مسألة الحكم!!!!-** إلى كتابِ «تحكيم الشريعة، وصلته بأصل الدين» لـ**(د.صلاح الصاوي)!!**

وهو معروفٌ **-جدًّا-** بغلوائه؛ مشهورٌ **بقُطبيّتِهِ الجليّة**، وتكفيرِهِ **لحكّامِ البلادِ** =

و(نحن) لا نُخالفُ في هذا السؤالِ -**بَلْهَ الجـوابِ (عنـه)**-، ولا في **عِظَـمِ إثـمِ المتلبِّسِ به، ومعصيتِهِ، وفجورِهِ، وضلالِهِ، وفسقِهِ**...

فلا نهوِّن..

ولا نتهاون..

ولكنْ؛ لا نكفِّر إلاّ بالشرطِ المعتبرِ، دون عاطفةٍ جارفـة، ولا حماسـةٍ عاصفـة؛ قائلين:

«التَّحاكم يكونُ إلى كتابِ اللَّهِ -تعالى- وإلى سنَّةِ الرسولِ -صلَّـى اللَّـهُ عليـهِ وسلَّمَ-؛ **فـإنْ لم يتحـاكَمْ إليهـما: (مسـتحلاًّ)** التحـاكمَ إلى غيرهمـا مِـن **(القوانـين الوضعية)**؛ بدافعِ طمعٍ في مالٍ، أو جاهٍ، أو منصبٍ: **فهو مُرتكـبٌ معصيـةً، وفاسـقٌ فسقًا دون فِسقٍ، ولا يخرجُ مِن دائرةِ الإيمان**».»[1].

كما في فتوى **(اللجنة الدائمة)** -الموَقرة- (رقم: ٦٣١٠).

وقد نقلتُهَا في «الأجوبةِ المتلائمة» (ص ٢٢-٢٣)، ثُمَّ قلتُ:

«**ولا يقالُ -تشكيكًا!-: هذا غيرُ ذاك!** فكلامُ اللجنة -هُنا- **في** (الحكمِ بغيـرِ ما أنزلَ اللَّهُ)؛ **لا** في (التَّبديلِ)! أو (التَّشريعِ العامِّ)!!

فأقولُ: وهل (القوانين الوضعيَّة) [**وهذا نصُّ كلامِهم**] غيرُ ذلك؟! **سبحانَكَ اللَّهُمَّ!** فلا أُطيل...

فما هو الفرقُ بين كلامي، وكلامِ هؤلاءِ الجِلَّةِ مِن الإئمة؟!

= **الإسلاميَّة**؛ مَعَ كونِهِ (رئيس الجامعة **الإسلامية الأمريكيَّة**)!!

فأين **ولاءُ** -هؤلاء- **وبراؤهم**؟!! -وهم **يتبجَّحون به، ويتعالَوْن فيه**-!

(١) وكُلُّ هذا **مطويٌّ بساطةُ** (!) عند (**المُسوِّدِ**) -مبنًى، ومعنًى-؛ **فَلِمَهْ**؟!

وأين وجهُ **غَلَطِهِ**؟!

وما هي الأدلّةُ (**العلميَّة**) على دعوى **التَّخْطئةِ** هذه؟!

... فكلامٌ (وافقتُ) فيه إمامَيْ هذا الزمان -**ابن باز والألبانيّ**-رحمهما اللَّهُ-؛ هل يقالُ -فيه-: **إرجاءٌ، أو: مُرجئةٌ**؟!! وليس ما قلتُهُ إلاَّ قولَهُم!!».

... **ولم أَحْظَ** بجوابٍ (**يرفعُ اللائمة**)، ويُطيل **القائمة**!!!

وقد **لا أحظى**!!

... بل **لن أحظى**!!!

مَعَ أنَّ كلامي -هذا-**هنا**- هو الكلامُ الذي تلاه -**مباشرةً**- ما نَقَلَهُ (**المُسوِّدُ**) -عنّي- ثُمَّ تعقّبه مِن موضوعٍ (**الاستعداء**) -وما أشبهه!- وفي الصَّفحة نفسها!!

فَلِمَ ذكر هذا، وسكت -**بل بتر**!- ذاك؟!

مَعَ أنَّ هذا المبحثَ **علميٌّ في طرحِهِ**، ويجبُ أَنْ يكونَ -أَيْضًا- **علميًّا في الجوابِ** (عليه = عنه) -**كما هو المفروض**!-.

بينما كان (الجوابُ) -**في الواقعِ**!- عاطفيًّا، **جِزافيًّا** -كما هو (دأبُهُم) و(حالُهُم)- **بعيدًا** عن العلم، **وبعيدًا** عن لُغتِهِ وحقيقتِهِ...

ومَعَ هذا -**والحمدُ للَّهِ ذي الجلال**-؛ فقد أجبتُ (**عنه**)، ورددتُ (**عليه**)...

وأمَّا أنَّ قضيَّةَ الحكّامِ -**وتكفيرهم**!- مرتبطةٌ (عندي!) -**فقط**- بـ(الدماءِ، والأشلاء، والتَّفجيرات، والفتن، ومشابهة الخوارج) -كما قالَ (ص ٦٤)-!!

فهذه مغالطةٌ ظاهرةٌ؛ فالواقعُ -**الذي ما له دافع**- يُشيرُ إلى هذا، ويدلُّ عليه..

وليس (عندي) -فقط-، بل عند كُلِّ مَن لم يتلبَّس بالمغالطةِ والشَّطط.

والربطُ بين (التكفيرِ) و(الدماءِ، و...، و...) -تَنفيرًا- **هو زُبدةُ (بيانِ هيئةِ**

كبارِ العُلماءِ[١] **الذي حذّروا فيه -جزاهم اللّهُ خيرًا- من (التكفيرِ والتَّفجير)**[٢]...

ولم **يَحْظَ** بيانُهُم -هذا- **بعُشرِ معشارِ** (!) ما (احتفّ) بعضَ فتاويَهم الأُخرى -وقد (**استُغِلّت**) **لِوِجهةِ (التّكفيرِ!!)**؛ التي وافقَتْ **أهواءَ** أمثالِ هذا (**المُسوِّد**) -وأشكالِهِ- مِمَّا هي **معروفةٌ** لا تخفى[٣]...

وللحقّ، للعبرةِ، للتاريخ:

أسوقُ **نصَّ بيانِهم**[٤] -نفعَ اللّهُ بعلومهم- **تامًّا**؛ لِيُعلَم **الفرقُ بين (الاستعداء) الظالم** -بحقّ-، وبين **الادّعاءِ به** -بغيرِ حقّ-:

---

(١) وهو مِن **آخِرِ البياناتِ -والفتاوى- العلميَّةِ**؛ الصادرةِ برئاسةِ **سماحةِ الشيخِ عبدِ العزيزِ بنِ بازٍ -رحِمَهُ اللّهُ-**، وذلك قبلَ وفاتِهِ بأقلَّ مِن تسعةِ أشهرٍ.

وهو منشورٌ في (**مجلّة البحوثِ الإسلاميَّةِ**) عدد: ٥٦ - شهر: صفر / ١٤٢٠هـ؛ وذلك بعد وفاة الشيخ -مُباشرةً-.

وكانت وفاةُ **سماحة أستاذنا الشيخ الإمامِ عبدِ العزيزِ بن بازٍ -رحِمَهُ اللّهُ-** بتاريخ: (٢٧/ ١/ ١٤٢٠هـ).

(٢) **وهذا (الربطُ) هو حَرْفُ كلامهم في (بيانهم)..**

وماذا يُنشئ (التفجير) إلاَّ: (الدماء... والأشلاء..) -أيها الجهلاء-؟!

(٣) حتّى إِنَّهُ **نُقِلَ إِليَّ أنَّ فتوى اللجنة في كتابيَّ**: قد وُزِّعَتْ في بعضِ **المُدُن** (!) على إشاراتِ المرور؛ **للغادي والرَّائح!!! فضلاً عن طباعتِهَا وترويجِهَا** (!) **بأشكالٍ** -**وصُورٍ**!- **شَتّى!!**

(٤) وانظره -تامًّا-**مَعَ التَّعليقِ عليه، وشرحِهِ**- في كتابي «**كلمة سواء..**» (ص ٢٥-٤٤)، وهو تحت الطبع.

وما بين معقوفين -هنا- فمِن تعليقي.

«الحمدُ للَّهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللَّهِ، وعلى آلهِ وصحبهِ وَمَنِ اهتدى بهداه.

أَمَّا بعدُ:

فَقَدْ دَرَسَ مجلسُ **(هيئةِ كبارِ العلماءِ)** -في دورتهِ التَّاسعةِ والأَربعينَ -المنعقدةِ بالطَّائفِ، ابتداءً مِنْ تاريخ (٢/ ٤/ ١٤١٩هـ)- ما يجري في كثيرٍ مِنَ البلادِ الإسلاميَّةِ **-وغيرِها-** مِنَ **التّكفيرِ والتّفجيرِ**، وما يَنشأُ عنهُ مِنْ سفكِ الدّماءِ، وتخريبِ المنشآتِ.

ونظراً إلى **خطورةِ هذا الأمرِ**، وما يترتَّبُ عليهِ مِنْ إزهاقِ أرواحٍ بريئةٍ، وإتلافِ أموالٍ معصومةٍ، وإخافةٍ للنَّاسِ، **وزعزعةٍ لأمنهِمْ واستقرارهِمْ**: فقدْ رأى المجلسُ إصدارَ بيانٍ يُوضّحُ فيهِ حُكمَ ذلكَ؛ **نُصحاً للَّهِ ولعبادهِ، وإبراءً للذّمةِ، وإزالةً لِلَّبْسِ في المفاهيمِ** -لَدى مَنِ **اشتبهَ** عليهِ الأَمرُ في ذلكَ-.

فنقولُ **-وباللَّهِ التّوفيقُ-**:

- **أوَّلاً: التّكفيرُ حكمٌ شرعيٌّ**، مَرَدُّهُ إلى اللَّهِ ورسولِهِ؛ فكما أَنَّ التَّحليلَ والتَّحريمَ والإيجابَ: إلى اللَّهِ ورسولِهِ؛ **فكذلكَ التّكفيرُ**.

وليسَ كلُّ ما وُصِفَ بالكفرِ مِنْ قولٍ أَوْ فعلٍ، يكونُ كفراً أَكبرَ مخرجاً عنِ المِلّةِ.

ولَمَّا كانَ مَرَدُّ **حكمِ التَّكفيرِ إلى اللَّهِ ورسولهِ**: لَمْ يَجُزْ أَنْ نُكفِّرَ إلاَّ مَنْ دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ على كفرهِ -دلالةً واضحةً-؛

فلاَ يكفي في ذلكَ مُجرَّدُ الشُّبْهَةِ والظَّنِّ؛ لما يترتَّبُ على ذلكَ مِنَ الأَحكامِ الخطيرةِ.

وإذا كانتِ الحُدودُ تُدْرَأُ بالشُّبهاتِ -معَ أَنَّ ما يترتَّبُ عليها **أَقلُّ** ممَّا يترتَّب على التَّكفيرِ-: **فالتَّكفيرُ أَوْلى أَنْ يُدْرَأَ بالشُّبهاتِ.**

ولذلكَ **حذَّرَ** النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- مِنَ الحكمِ بالتَّكفيرِ على شخصٍ ليسَ بكافرٍ، فقالَ: «**أَيُّما امرئٍ قالَ لأَخيهِ: يا كافرُ، فقدْ باءَ بها أَحدُهما؛ إنْ كانَ كما قالَ، وإلاَّ رجعتْ عليه**»، [متَّفقٌ عليه عن ابن عمر].

وقدْ يَرِدُ في الكتابِ والسُّنَّةِ ما يُفْهَمُ منهُ أَنَّ هذا القولَ -أَوِ العملَ، أَوِ الاعتقادَ- كفرٌ، **ولاَ يكفُرُ مَنِ اتَّصفَ بهِ؛ لوجودِ مانعٍ يمنعُ مِنْ كفرهِ.**

وهذا الحكمُ -كغيرهِ منَ الأَحكامِ؛ الَّتي لاَ تتمُّ **إلاَّ بوجودِ أَسبابِها وشروطِها، وانتفاءِ موانعِها**؛ كما في الإِرثِ، سببُهُ القرابةُ -مثلاً- وقدْ لاَ يَرِثُ بها لوجودِ مانعٍ كاختلافِ الدِّينِ- **وهكذا الكفرُ: يُكْرَهُ عليهِ المؤمنُ؛ فلاَ يكفُرُ بهِ.**

وقدْ ينطقُ المسلمُ بكلمةِ الكفرِ؛ لغلبةِ فرحٍ، أَوْ غضبٍ، أَوْ نحوِهما: فلاَ يكفُرُ بها -**لعدمِ القصدِ**-؛ كما في قصَّةِ الَّذي قالَ: «اللَّهمَّ أَنتَ عبدي وأَنا ربُّك»؛ **أَخطأَ** مِنْ شدَّةِ الفرحِ، [رواه مسلم عن أنس بن مالك].

والتَّسرُّعُ في التَّكفيرِ يترتَّبُ عليهِ أُمورٌ خطيرةٌ؛ مِن

استحلالِ الدَّمِ والمالِ، ومنعِ التَّوارُثِ، وفسخِ النِّكاحِ، وغيرِها مِمَّا يترتَّبُ على الرِّدَّةِ...

فكيفَ يسوغُ للمؤمنِ أَنْ يُقْدِمَ عليهِ لأَدنى شبهةٍ؟!

وإذا كانَ هذا في وُلاةِ الأُمورِ: كانَ أَشدَّ؛ لما يترتَّبُ عليهِ منَ التَّمرُّدِ عليهِمْ، وحملِ السِّلاحِ عليهِمْ، وإشاعةِ الفوضى، وسفكِ الدِّماءِ، وفسادِ العبادِ والبلادِ.

ولهذا **منعَ** النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ- مِنْ مُنابذتِهِمْ، فقالَ: «... **إلاَّ أَنْ تروا كفراً بواحاً؛ عندكمْ فيهِ منَ اللَّهِ برهانٌ**»، [متَّفقٌ عليه عن عُبادةَ]:

- **فأَفادَ قولُهُ**: «إلاَّ أَنْ تروا»: أَنَّهُ لاَ يكفي مُجرَّدُ **الظَّنِّ والإشاعةِ.**

- **وأَفادَ قولُهُ**: «كفراً»: أَنَّهُ لاَ يكفي الفسوقُ -ولوْ كَبُرَ-؛ كالظُّلمِ، وشربِ الخمرِ، ولعبِ القمارِ، **والاستئثارِ المحرَّمِ.**

- **وأَفادَ قولُهُ**: «بواحاً»: أَنَّهُ لاَ يكفي الكفرُ الَّذي ليسَ ببواحٍ؛ أَيْ: **صريحٍ ظاهرٍ.**

- **وأَفادَ قولُهُ**: «عندكمْ فيهِ مِنَ اللَّهِ برهانٌ»: **أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ دليلٍ صريحٍ، بحيثُ يكونُ صحيحَ الثُّبوتِ، صريحَ الدِّلالةِ؛ فلاَ يكفي الدَّليلُ ضعيفُ السَّندِ، ولاَ غامضُ الدِّلالةِ.**

- **وأَفادَ قولُهُ**: «مِنَ اللَّهِ»: **أَنَّهُ لاَ عِبرةَ بقولِ أَحدٍ مِنَ العلماءِ مهما بَلَغَتْ منزلتهُ في العلمِ والأَمانةِ، إذا لَمْ يكنْ لقولهِ دليلٌ صريحٌ صحيحٌ منْ كتابِ اللَّهِ، أَوْ سُنَّةِ رسولهِ -صلَّى اللَّهُ**

عليهِ وسلَّمَ-.

وهذهِ **القيودُ** تدلُّ على **خطورةِ الأمرِ**.

وجملةُ القولِ:

أَنَّ التّسرُّعَ في التّكفيرِ لهُ خَطَرُهُ العظيمُ؛ لقولِ اللَّـهِ -عزَّ وجلَّ-: ﴿قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [سورة الأعراف: ٣٢].

- **ثانياً**: ما نَجَمَ عنْ هذا **الاعتقادِ الخاطئِ** مِنِ استباحةِ الدِّماءِ، وانتهاكِ الأَعراضِ، وسلبِ الأَموالِ الخاصَّةِ والعامَّةِ، **وتفجيرِ المساكنِ والمركباتِ، وتخريبِ المنشآتِ**:

فهذهِ الأَعمالُ -وأَمثالُهَا- **مُحرَّمةٌ شرعاً -بإجماعِ المسلمينَ-**؛ لما في ذلكَ مِنْ هتكٍ لِحُرمةِ الأَنفسِ المعصومةِ، وهتكٍ لِحُرمةِ الأَموالِ، **وهتكٍ لحُرُماتِ الأَمنِ والاستقرارِ**، وحياةِ النَّاسِ الآمِنينَ المطمئِنِّينَ في مساكنِهمْ ومعايشِهمْ، وغُدُوِّهمْ ورواحِهمْ، **وهتكٍ للمصالحِ العامَّةِ الَّتي لاَ غِنى للنَّاسِ في حياتِهمْ عنها**.

وقدْ حَفِظَ الإِسلامُ للمسلمينَ أَموالَهمْ، وأَعراضَهمْ، وأَبدانَهمْ، وحرَّمَ انتهاكَها، **وشدَّدَ في ذلكَ**؛ وكانَ مِنْ آخرِ ما بلَّغَ بهِ النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- أُمَّتَهُ؛ فقالَ في خُطبةِ حَجَّةِ الوداعِ:

«**إِنَّ دماءَكمْ، وأَموالَكمْ، وأَعراضَكمْ؛ عليكمْ حرامٌ**:

كحُرمةِ يومِكمْ هذا، في شهرِكمْ هذا، في بلدِكمْ هذا».

ثمَّ قالَ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «**ألاَ هلْ بلَّغتُ؟ اللَّهمَّ فاشهد**»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ [عن أبي بَكْرَةَ].

وقالَ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «**كلُّ المسلمِ على المسلمِ حرامٌ: دمُهُ، ومالُهُ، وعِرضُهُ**»، [رواه مسلم عن أبي هريرة].

وقالَ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام-: «**اتَّقوا الظُّلمَ؛ فإنَّ الظُّلمَ ظلماتٌ يومَ القيامة**»، [رواه مسلم عن جابر].

وقدْ توعَّدَ اللَّهُ -سبحانه- مَنْ قتلَ نفساً معصومةً بأشدِّ الوعيدِ، فقالَ -سبحانه- في حقِّ المؤمنِ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٩٣].

وقالَ -سبحانهُ- في **حقِّ الكافرِ** الَّذي لهُ ذِمَّةٌ -في حُكمِ قتلِ الخطإِ-: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [سورة النساء: ٩٢]؛ **فإذا كانَ الكافرُ الَّذي لهُ أمانٌ إذا قُتلَ خطأً فيهِ الدِّيَةُ والكفَّارةُ، فكيفَ إذا قُتلَ عمداً؟! فإنَّ الجريمةَ تكونُ أعظمَ، والإثمَ يكونُ أكبرَ.**

وقدْ صَحَّ عَنْ رسولِ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- أنَّهُ قالَ: «**منْ قتلَ مُعاهِداً: لمْ يَرِحْ رائحةَ الجنَّة**»، [متَّفقٌ عليه عن عبدِ اللَّهِ بن عَمْرو].

- **ثالثاً**: إنَّ المجلسَ إذْ يُبيِّنُ **حُكمَ تكفيرِ النَّاسِ -بغيرِ بُرهانٍ مِنْ كتابِ اللَّهِ، وسنَّةِ رسولِهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-،**

وخُطورةَ إطلاقِ ذلكَ؛ لِمَا يترتَّبُ عليهِ مِنْ شُرورٍ وآثامٍ-؛ فإنَّهُ يُعلِنُ للعالَمِ: أنَّ الإسلامَ بريءٌ مِنْ هذا المعتَقَدِ الخاطئِ، وأنَّ ما يجري في بعضِ البلدانِ مِنْ سفكٍ للدِّماءِ البريئةِ، وتفجيرٍ للمساكنِ والمركباتِ، والمرافقِ العامَّةِ والخاصَّةِ، وتخريبٍ للمنشآتِ: هوَ عملٌ إجراميٌّ، والإسلامُ بريءٌ منهُ.

وهكذا كُلُّ مسلمٍ يُؤمِنُ باللَّهِ واليومِ الآخرِ بريءٌ منهُ؛ وإنَّما هوَ تصرُّفٌ مِنْ صاحبِ فكرٍ منحرفٍ، وعقيدةٍ ضالَّةٍ، فهوَ يحملُ إثمَهُ وجُرمَهُ، فلاَ يُحْتَسَبُ عملُهُ على الإسلامِ، ولاَ على المسلمينَ المهتدينَ بهدي الإسلامِ، المُعتصِمينَ بالكتابِ والسُّنَّةِ، المُستمسِكينَ بحبلِ اللَّهِ المتينِ؛ وإنَّما هوَ محضُ إفسادٍ وإجرامٍ تأباهُ الشَّريعةُ والفطرةُ؛ ولهذا جاءتْ نصوصُ الشَّريعةِ بتحريمِهِ، مُحذِّرةً مِنْ مصاحبةِ أهلِهِ:

قالَ -تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ . وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الْفَسَادَ. وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤].

والواجبُ على جميعِ المسلمينَ -في كلِّ مكانٍ- التَّواصي بالحقِّ، والتَّناصحُ، والتَّعاونُ على البرِّ والتَّقوى، والأمرُ بالمعروفِ، والنَّهيُ عنِ المنكرِ -بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ-، والجِدالُ بالَّتي هيَ أحسنُ؛ كما قالَ اللَّهُ -سبحانهُ وتعالى-:

﴿**وَتَعَاوَنُوا** عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ **وَاتَّقُوا اللَّهَ** إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة البقرة: ٢].

وقالَ -سبحانه-: ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ **أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ** اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ٧١].

وقالَ -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَالْعَصْرِ . إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . **إِلاَّ** الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ **وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ**﴾ [سورة العصر].

وقالَ النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-: «**الدِّينُ النَّصيحةُ**» [ثلاثًا]، قيلَ: لمنْ يا رسولَ اللَّهِ؟ قالَ: «للَّهِ، ولكتابهِ، ولرسولهِ، **ولأَئمَّةِ المسلمينَ، وعامَّتهم**»، [رواه مسلم عن تميم الدَّاري، وعلَّقَهُ البخاريُّ دون ذِكْرِ صحابيِّه].

وقالَ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «مَثَلُ **الْمُؤمنينَ في** تَوادِّهِمْ وتَراحُمِهِمْ وتعاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ؛ إذا اشتكى منهُ عُضْوٌ **تداعى لهُ سائِرُ الجسدِ بالسَّهَرِ والْحُمَّى**»، [متَّفقٌ عليه عن النُّعمان بن بشير].

... والآياتُ والأحاديثُ -**في هذا المعنى**- كثيرةٌ.

ونسألُ اللَّهَ -سبحانه-**بأَسمائِهِ الحسنى وصِفاتِهِ العلى**- أَنْ يَكُفَّ البأْسَ عنْ جميعِ المسلمينَ، **وأَنْ يُوفِّقَ جميعَ وُلاةِ أُمورِ المسلمينَ إلى ما فيهِ صلاحُ العبادِ والبلادِ، وقمعُ الفسادِ**

والمفسدينَ، وأَنْ ينصُرَ بهمْ دِينَهُ، ويُعلِيَ بهمْ كلمتَهُ، وأَنْ يُصلِحَ أَحوالَ المسلمينَ -جميعاً- في كلِّ مكانٍ، وأَنْ ينصُرَ بهمُ الحقَّ.

إِنَّهُ وليُّ ذلكَ، والقادرُ عليهِ.

وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ، وآلهِ، وصحبهِ.».

قالَ أبو الحارثِ -عفا اللَّهُ عنه-:

هذا نصُّ كلامِهِم -أيَّدهم اللَّهُ- في (بيانِهِم)-، وهو جدُّ واضحٍ في الردِّ على ذاك التَّهويش الفارغِ الذي انْطَلَقَ به -مُسارعًا[1]! -بغيرِ علمٍ!!- ذاك (المُسوِّدُ)!

٣٥- بين (الحُكَّامِ) واليهود:

ثُمَّ تساءلَ (ص ٦٤-٦٦) -بنشوةِ المنتصرِ!!-:

«وأيُّ فرقٍ بين فعلهم [الحكّام]، وفعلِ اليهود[2]؛ الذين أنزلَ اللَّهُ فيهم: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ...﴾..

ثُمَّ ساقَ حديثَ البراءِ بن عازبٍ -في «صحيح مسلم»- في سبب نزولِ لآية.»!!

ثُمَّ قالَ:

«فهؤلاءِ اليهود: لَمَّا اصطلحوا على عقوبةٍ معيَّنةٍ -في حدِّ الزاني- غيرَ ما شرَعَ اللَّهُ -عز وجل-، وجعلوا تلك العقوبةَ قانونًا يتحاكم[3] إليه الجميع

---

(١) قارن بما تقدَّم (ص ٣٢٤).

(٢) انظر تناقُضَهُ -وما يَلْزَمُهُ به!-فيما تقدَّمَ-(ص ٤٧٧-٤٧٨)؛ فهنا أثبتَ هذا المعنى -لَمَّا أرادَهُ!-، وهناكَ نفاهُ -لَمَّا توهَّمَ (!) فسادَهُ!!-!!

(٣) وهل يفعلُ غيرَ ذلك أهلُ (الرِّبا)، و(المُكُوس)؟! =

(الشريفُ والوضيعُ) بدلاً عن حكم اللَّه: **حَكَمَ اللَّهُ عليهم بالكفر، وجعل فِعلَهم هذا حكمًا بغير ما أنزلَ اللَّهُ»!**

فأقولُ:

لو تأمَّلْتَ في الحديثِ الذي سُقْتَهُ -**أنت!**-لبيانِ **واقعةِ اليهود**-: لرأيتَ (فيه) -نفسِهِ!- **الجوابَ الدقيق (على) سؤالك! ثم مُجملِ كلامِك!!**

لأنَّ سؤالَ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-لهم- كانَ: «أهكذا تجدون حدّ الزاني **في كتابكم؟**»، فقالوا: «نعم» -**كاذبين على اللَّهِ**-.

ثُمَّ كرَّرَ النَّبيُّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- **السؤالَ** على رجلٍ مِن علمائهم، **وسألَهُ باللَّهِ**، فقالَ: **لا**، ثُمَّ قالَ: «... فجعَلْنا (التحميمَ) مكان (الرجم)[1]».

وهذا ظاهرٌ جدًّا في أنَّهم نسبوا ذلك إلى التوراةِ، وأنَّهُ -هكذا!!-بزعمهم الكاذبِ- حكمُ اللَّهِ في كتابِهِ...

... هذا هو الفَرْقُ الدَّقيق، بالنَّظرِ العميق...

نَعَم؛ هذا لا يُنجي الحاكمين بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ -تعالى- مِن سَخَطِهِ -سبحانَهُ-، وعقوبتِهِ، وأنَّهم فُجَّارٌ، فُسَّاقٌ، ضُلَّال...

فلا (تهوين)، ولا (تهاون)...

وإلاَّ:

فهل لأحدٍ أَنْ يقولَ: إمَّا (تكفير)، أو (تهوين)؛ ولا ثالثَ لهما؟!!

= **أم أنَّهُ الفهمُ المعكوس؟! بالقلبِ المَنْكُوس؟!!**

(١) وفي روايةِ ابنِ عُمر عند البخاريِّ (٦٨٤١) و(٦٨١٩): «.. **فوضعَ أحدُهم يدَهُ على آيةِ الرجمِ، وجعلَ يقرأُ مِمَّا قبلها، وما بعدها..**».

٣٦- اقرؤوا... فقط:

وكادَ -**واللّهِ**- يُصيبني الغَثَيانُ -**والغَثْيُ**!- لَمَّا قرأتُ كلامَهُ (!) (ص ٦٦) حولَ ما انتقدَتْني به اللجنة الكريمة مِن أنّي (حمَّلتُ) كلامَ (أهلِ العلم: ما لا يحتملُهُ)!!

مِمَّا أجبتُ عنه -في «أجوبتي»- مُبَيِّنًا -**بكُلِّ وضوحٍ**- أنّه لم يكن منّي شيءٌ مِن ذلك -**ألبتّة**-.

... فدافعَ عن ذلك (!) **دفاعًا ساقطًا، رقيعًا، متهاويًا**... جَمَعَ به **جراميزَ جهلِهِ، وتطاوله، وتحامله، وتحميله**!!

ولا أجدُ مِن جوابٍ (عليه) -**حَسْبُ**- أبلغَ مِن **دعوةِ القُرَّاءِ** (!) **إلى الرجوعِ (إليه)**؛ للوقوفِ على عين كلامِهِ[1]؛ ليظهرَ لكلّ قارئٍ -**ولا أقولُ: حاذقٍ**!!- سوءُ **فعلِهِ**، وقبيحُ **مرامِهِ**...

ومنه: تساؤلُهُ (ص ٦٧) -**بلا وَجَلٍ**!-عنّي-:

«فلماذا يروغ؟ ولماذا يتهرَّبُ؟

ونقولُ -أَيْضًا-:

إذا لم يكن ذلك الكلامُ[2] مِن إنشائِهِ، ولا مِن ألفاظِهِ؛ فلماذا يؤلّف؟ ولماذا

---

(١) مَعَ أنَّهُ لَبَّس على (قُرَّائِهِ!) -**بشيءٍ مِن الحذفِ والتغيير**!!- أنَّ بعضًا مِن القولِ مِن إنشائي -**فعلاً**-!!

وهو به **كاذبٌ** -**أو مدلّس**-: فالكلامُ -**بالعزو الصريح**- متنًا وحاشيةً- مِن كلامِ سماحةِ الشيخِ **ابن عثيمين** -نفسِهِ-؛ **فتأمّل**!

(٢) أيُّ كلامٍ هذا -**يا هذا**-؟!

اتّقِ اللّهَ ربَّك...

يكتب[١]؟!».

فأقولُ -باختصارٍ شديد-نقدًا، ونقضًا-:

حتّى ينكشفَ حالُ أشباهك الجهلة؛ بمثلِ هذه الاعتراضات الفاشلة، والأسئلة الباردة!!!

ولا أزيدُ!

٣٧- كلامُ الشيخِ ابنِ عُثيمين في (التَّكفيرِ):

ثُمَّ نقلَ (ص ٦٨-٧١) كلامًا (قديمًا) لسماحةِ أستاذنا الشيخ ابن عثيمين -رحَمَهُ اللَّهُ- في مسألةِ (الحكم) -والتَّكفيرِ بتركِهِ-...

ولقد قدّمتُ (ص ١٤١ - فما فوق) بيانَ آخِرِ كلامٍ للشيخِ -رحَمَهُ اللَّهُ- في **ضبطِ ذلك، وتقعيدِهِ-، وأنَّهُ واضحٌ -تمامًا- في موافقةِ شيخَيْنا الجليلين: الألباني، وابن بازٍ -رحمَ اللَّهُ الجميع-.**

وذكرتُ -ثَمَّةَ- ما أضافَهُ (المُسوِّدُ) على طبعتِهِ الثانية -**مما كان محذوفًا (!) مِن طبعتِهِ الأولى!**- وبيانَ وجهِ **الردِّ عليه** -في ذلك-كلِّهِ-! **وكشفَ مقلّده، وتقليده!!**

فلا أُعيد.

و«المصيرُ إلى علاّمِ الغيوب ﴿**فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾»، -كما صَدَقَ- هذه المرَّةَ!- (المُسوِّدُ) (ص ٧٠)!!

---

(١) وكانَ قد تساءلَ -قبلاً-عن الموضوعِ نفسِهِ!-: «**لا أدري** لماذا يلبّس الحلبي على النَّاس..»!!

فأقولُ -له-: أنا أدري؛ لأنَّكَ جاهلٌ؛ فتعلَّم: حتّى تدري!!

٣٨- تحميلٌ فيه تحميل:

ثُمَّ نَقَلَ عنِّي (ص ٧٠) ما رددتُ به على ما **انتُقِدَ عَلَيَّ** (!) -مِمَّا **وُصِفَ** بـ(**تحميلِ** كلام بعضِ أهلِ العلمِ **ما لا يحتمل**)!!-.

وهو (!) يتضمَّن **ما نقلتُهُ** مِن قولِ أستاذنا الشيخِ ابنِ عُثيمين: «مَن حكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ -**بدلاً عن دين اللَّهِ**- فهو كفرٌ أكبرُ مخرجٌ مِن الملَّةِ؛ **لأنَّهُ جعلَ نفسَهُ مُشرِّعًا** مَعَ اللَّهِ -عزَّ وجلَّ-، **ولأنَّه كارهٌ لشريعتِهِ**».

ثُمَّ تعليقي عليه -**بقولي**-: «وهذا شرطٌ لا يتحقَّقُ إلاَّ بالاعتقادِ، أو الجحودِ، **وما أشبهَهُمَا، أو دلَّ عليهما** -يقين لا **شبهة** فيه، ولا **شكَّ** يعتريه-».

ثُمَّ قولي: «وأقولُ -**الآن**[1]- أين أدنى (أدنى) وجه مخالفةٍ في هذا التَّعليقِ لكلامِ الشيخِ ابنِ سعدي، والشيخِ ابنِ بازٍ، أو غيرهما؟!».

ثُمَّ علَّقَ -هو!-قائلاً-: «حديثُنا ليس عن الشيخِ ابن سعدي، أو الشيخِ ابنِ بازٍ -رحمةُ اللَّهِ عليهما-، وإنَّمَا هو عن الشيخِ ابنِ عُثيمين -رحمَهُ اللَّهُ-، وهو أنَّكَ **حمَّلتَ كلامَهُ** ما لا يحتمل، **فلماذا الحَيْدةُ؟**».

فأقولُ:

ليس في الأمرِ أيُّ **حَيْدةٍ!**

فالكلامُ عن الشيخِ ابنِ سعدي، والشيخِ ابنِ بازٍ **واضحٌ جدًّا**؛ فأنا -في نهايةِ الأمرِ، وبدايتِهِ- **قائلٌ بقولهما، وعاطفٌ كلامي على كلامِهما** -وقد ذكرتُهُ (ص ٢١) - مِن «الأجوبة»-.

فما المانعُ مِن سَوْق كلامِهِم -**جميعًا**- في مقامٍ واحدٍ؟!

---

(١) أي: في «**الأجوبة**».

فلماذا تَغْييبُ هذا -و**تَحْييدُهُ**-و**الحَيْدةُ** به-؟!

فلا **يُشَنْشَنُ** بشيءٍ؛ الحجَّةُ: **فيه، لا عليه!!**

أمَّا أنْ **تقْصُرَ** (!) **الكلامَ** -**أنتَ**-هنا!- على الشيخِ ابنِ عُثيمين -فقط-: **فهذا شأنُكَ**[1]!!

ولكنَّ **شأني** أَنْ أُسائِلَكَ -**أنا**-: لماذا هذا **الإغماضُ** -و**الإعراضُ**- عن كلامِ هذين العالِمَيْن، و**طيُّ** كلامِهما، وعدمُ **الأَبْهِ** به؟!

٣٩- بين (العلَّةِ) و(الشَّرطِ):

ثُمَّ قالَ (ص ٧٠-٧١) -متمِّمًا تعقُّبَهُ!-:

«وإذا أردتَ الدليلَ على أنَّكَ **حمَّلتَ كلامَهُ** ما لا يحتملُ: فهو قولُكَ عن قولِهِ -رحِمَهُ اللَّهُ-: (ولأنَّهُ كارهٌ لشريعتِهِ):

(وهذا شرطٌ لا يتحقَّقُ إلاَّ باعتقادٍ، أو الجحودِ...).

والشيخُ لم يشترط ذلك، بل بيَّنَ أنَّ علَّةَ كفرِهِ شيئان:

أحدهما: كونُهُ جعلَ نفسَهُ مُشرِّعًا مع اللَّهِ.

والثاني: كونُهُ كارهًا لشريعتِهِ.

وفرقٌ كبيرٌ بين العلَّةِ والشرطِ -**أيُّها الأثريُّ**- كما يعرفُ ذلك صغارُ طلبةِ العلمِ!!».

فأقولُ:

أسألُ اللَّهَ -سبحانَهُ- أَنْ يُحْيِيَنِي (**أثريًّا**) على الإيمانِ، وأَنْ يُمِيتَنِي (**أثريًّا**)

---

(١) **انتظر؛ فسيأتيك الجوابُ!**

على الإسلام...

وأمَّا البعيدونَ عن هدي **السُّنَّةِ والأثرِ**: فليسَ لهم إلاَّ ربُّهم الملِكُ العلاَّم...

ولقد ردَّ على **هُرائِهِ** -هذا- الأخُ **أبو مالكٍ الرفاعيُّ** -وفَّقَهُ اللَّهُ- قائلاً -بكلامٍ علميٍّ-:

«ليسَ هناكَ فرقٌ **كبيرٌ** بين العلَّةِ والشَّرطِ.

وصغارُ طلبةِ العلمِ لا يعرفونَ العلَّةَ والشرطَ -**أصلاً**-، فضلاً عن الفرقِ بينهما[1]!

ثُمَّ إنَّ هذا الكلامَ لا يُفيدُكَ؛ لأنَّ قَيْدَ ابنِ عُثيمين -**وإنْ كانَ علَّةً**- فهو يعني **الشَّرطَ**؛ لأنَّ مِن الشروطِ ما يكونُ بمعنى **السببِ، وهو الشرطُ التَّعليقيُّ**؛ كقولِ القائلِ: زوَّجْتُكَ ابنتي إنْ رضيَ فلانٌ.

ثُمَّ إنَّ العلَّةَ شرطٌ في ثبوتِ الحكمِ الشرعيِّ؛ فلماذا تُهْمَلُ؟!

ثُمَّ؛ لا يخفى أنَّ **العلَّةَ قد يثبتُ الحكمُ بدونها** -إنْ كانَ الحكمُ معلَّلاً بأكثرَ مِن علَّةٍ-، **وأمَّا الشرطُ**؛ فلا يثبتُ الحكمُ إلاَّ به... **فطبِّقِ الحكمَ بالكراهيةِ عليه**».

قلتُ:

وهو كلامٌ جيّدٌ -وللَّهِ الحمدُ-.

---

(١) انظر **إطلاقاتِ (الفقهاءِ) لمصطلحِ (الشرطِ)** في «مذكرة أصولِ الفقه» (ص ٨١-٨٢) للإمامِ محمد الأمين الشنقيطي -رحمَهُ اللَّهُ-.

ولمعرفةِ **أقسامِهِ -شرعًا، ولغةً، وعقلاً-**؛ انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٠٩-٣١٠) لأبي حيان النَحْوي الأندلسي.

ولوجهِ **الفرقِ بين (الشرطِ)، و(العلّةِ)**؛ انظر: «المستصفى» (٢/ ١٨٠) للغزالي.

مَعَ التَّنبيهِ -أخيرًا- إلى أنَّ (المُسوِّدُ) -هداهُ اللَّهُ- **حذفَ تتمَّةَ كلامي** -الذي نقلَهُ!!-**وهو النتيجةُ لتلكَ المقدِّمة**-:

«**وإلاَّ**؛ فهل يُعْرَفُ الكفرُ والردَّةُ -المبنيَّانِ على **الكره**- بمجرَّدِ المخالفةِ، ومحضِ التَّركِ؟!».

وهو يزيدُ كلامِي وضوحًا، ومرامي اتِّضاحًا.

٤٠- العثَّارون:

ثُمَّ قالَ (ص ٧١) -**ناقضًا غزْلَهُ!!**-:

«**وتراجُعُ** الحلبيِّ في كتابِهِ «صيحة نذير» -عن كونِ الكره شرطًا في التَّبديلِ والتَّكفيرِ- بقولِهِ (ص ٦٣): (وهذه علَّةٌ مِن عللِ التَّكفيرِ، ووصفٌ، لا شرطٌ له، أو قيد): يدلُّ دلالةً واضحةً على **أنَّهُ ليس مِن أهلِ التَّحقيقِ والتَّدقيقِ في هذه المسائلِ**، وإنَّمَا يخبطُ **خبطَ عشواء**؛ فمرَّةً يُثبِتُ، وأخرى ينفي، وهو -بزعمِهِ- **يسيرُ على منهجِ السَّلفِ**؛ فهل هذا هو حالُ السَّلفِ؛ كلَّ يومٍ لهم مؤلَّف فيه **اعتقاد جديد**؟ أَمْ يسيرون على **قواعدَ ثابتةٍ وأسسٍ راسخةٍ رسوخَ الجبالِ**؟».

فأقولُ:

إِذْ قد **ادَّعَيْتَ** -بنفسِكَ!- (**تراجعي!!**)[1] -مَعَ أنَّ الحالَ ليس كذلك؛ **إنَّما هي عباراتٌ تتَّضحُ وتتوضَّحُ**-وللَّهِ الحمدُ-؛ فَلِمَ **الطَّنْطَنَةُ** حولَهُ، **والنَّقدُ** -بغيرِ حقٍّ- له-؟!

---

(١) **مَعَ أنَّ (الشرطَ) قد يُستعملُ -تطبيقًا- على غيرِ وجهِهِ**؛ كما شرحتُ هذا -بدلائلِهِ- في «التعريف والتنبئة» (ص ١١٤)؛ **فلا انتقادَ!**

وانظر -للمزيد- «**إعلام الموقِّعين**» (٣/ ٢٨٤) -للإمامِ ابن القيِّم-.

أَمْ أنَّهُ تمنّي العَثار -بغيرِ اعتبار-؟!

وما دافعُهُ؟!

إلاّ الهوى الكُبّار؟!

وصدقَ -واللّهِ- مَن قالَ: «**المؤمنونَ عذّارون، والمنافقِون عثّارون**»...

ثُمَّ؛ ماذا تريدُ -**يا رجلُ**- مِن تَعَقُّبي، والردِّ عليَّ؟!

أنصرةَ الحقِّ؛ حتّى أرجعَ وأتراجعَ؟!

أمْ محضَ الردِّ؛ بالردِّ، للردّ؟!

- فإنْ كان **الأولَ**: فإنّي (تراجعتُ!) -على ما **تدّعي!!**- قبلَ (الردّ)؛ **فلِمَ -إذًا- الردّ؟!**

- وإنْ كانَ **الثانيَ**: فقد كَفَيْتَني المُؤْنةَ -**كفاكَ اللّهُ شرَّ نفسِكَ**-...

فاكسِر قلمَك، وتُب إلى ربِّك...

أمّا **هَذْرُهُ، وهَذْيُهُ -بعدَ نقضِهِ غزلَهُ!**-بقولِهِ-عَنّي!-: «إنَّهُ ليس مِن أهلِ التَّحقيقِ والتّدقيق..»!

وقولِهِ: «وإنّمَا يخبطُ خبطَ عشواء»!

فكلامٌ لا وَزْنَ له أكثرُ مِن ظلِّ مِدادِهِ!

وقلبُهُ عليه، أسهلُ مِن البداءَةِ به!!

والإعراضُ أَوْلى!!!

وأمّا قولُهُ -بعدُ- **على وجهِ الاستفهامِ الإنكاريِّ!!**-:

«فهل هذا هو حالُ السَّلفِ؛ كلّ يومٍ لهم مؤلَّفٌ فيه اعتقادٌ جديد؟»!!

فأقولُ:

هذا كذبٌ له قرون...

فعقيدتُنَا -ولِلّهِ الحمدُ- هي هي؛ منذ نشأنا، وإلى هذه السَّاعةِ، وإلى أَنْ نلقَى اللّهَ عليها؛ برحمتِهِ -سبحانَهُ- وعفوه.

سُنّيَّةٌ، سلفيَّةٌ، أثريَّة؛ على اعتقادِ أحمدَ، وابنِ تيميَّة...

بالحقِّ والوضوحِ -والقُوّةِ- تمتاز؛ على نَسَقِ الألبانيِّ، وابنِ عُثيمين، وابنِ باز.

وإلاَّ؛ فلو كان عندنا **تغييرٌ** (جديدٌ!) -**أو قديمٌ** (!)-: لكنَّا غيَّرنا إلى ما **نُوافِقُكُم** (!) به؛ حتَّى نرتاحَ، ونُريح...

لكنْ؛ لا راحةَ لنا إلاَّ **بالحقِّ**؛ سواءٌ أكانَ في ذلك إسخاطٌ للخَلْقِ، أو إرضاءٌ....

فإرضاءُ الخَلْقِ غايةٌ **لا تُدْرَك**، وإرضاءُ الخالقِ غايةٌ **لا تُتْرَك**...

فافهم.

ولكنْ؛ كَوْنِي **أَضْبِطُ** عبارةً، أو **أَنْفِي** مصطلحًا (حادثًا)، أو **أُصحِّحُ** كلمةً، أو **أُغيِّرُ** جملةً[1]: فهل هذا شيءٌ أُعابُ به؟!

أَمْ أنَّهُ مِن علاماتِ الحقّ، وأماراتِ أهلِ الحقّ؟!

نَعَم....

ولكنَّ الموازينَ **خَسِرت**، والمعاييرَ **انقلبت...**

فـــوا أسفاه...

---

(١) انظر «الردّ البرهاني» (ص ١٢-١٦)، وعنه: ما تقدّم (ص ١٥٧-١٦٣).

٤١- الاعتقادُ والجحودُ.. وما دلَّ عليهما:

ثُمَّ نَقَـلَ (ص ٧١-٧٢) -عنِّـي- قـولي: (مَـعَ التَّنبيـه -والتَّنبُّـه إلى قـولي-في التَّعليقِ- بعد ذكرِ الاعتقادِ والجحودِ)، ثُـمَّ قـولي -بعـدَهُ-: (ومـا أشـبههما، أو دلَّ عليهما).

ثُمَّ قالَ -**مُعلِّقًا**-: «الحلبيُّ يضعُ هذه الكلماتِ ليجعلهـا خـطَّ الرجعـةِ -كمـا يُقالُ-.

وإلاَّ فقولُهُ: (وما أشبههما) **ماذا يعني به؟** فإنَّ أشبه شيءٍ بـالجحودِ التَّكذيـبُ والاستحلالُ.

وقولُهُ: (أو دلَّ عليهما) أي: دلَّ على الاعتقادِ والجحود».

أقولُ:

وكُلُّ ذلك جهلٌ منه[1]...

ولو تأمَّلَ -**علَّمَهُ اللَّهُ**- كلمةَ شيخِ الإسلامِ في «الصَّارمِ» -التي تقدَّمَتْ قريبًـا (ص ٤٨٦)- لَمَا قالَ ما قال.. **ولكنَّهُ جَهِلَ؛ فقال!!**

ومثـلُ (تلـكَ): هـذه؛ وهـي كلامُـهُ -رحِمَـهُ اللَّـهُ- في «مجمـوعِ الفتـاوى» (١٤/ ١٢٠):

«وما كان كفرًا مِن الأعمالِ الظَّاهرةِ: كالسـجودِ للأوثـانِ، وسـبِّ الرسـولِ -ونحو ذلك-؛ فإنَّما ذلك لكونِهِ مُستلزمًا لكُفْرِ الباطنِ».

وكلامُهُ -أَيْضًا- في «الصارم المسلول» (٣/ ٩٧٦):

---

(١) ولا أُحسِّنُ به الظنَّ (!)؛ فأقولُ: (أو تجاهُلٌ)!!!

فهو لا يعلمُ (!)حتَّى نقولَ: تجاهَلَ!!

«فالكلامُ والفعلُ المُتضمِّنُ الاستخفافَ مُستلزمٌ لعدمِ التَّصديقِ النَّافعِ، ولعدمِ الانقيادِ والاستسلامِ[(١)]؛ ولذلك كان كفرًا[(٢)]».

... في مقالاتٍ علميَّةٍ **عدَّةٍ**؛ نقلتُها -جميعًا- في «**التَّعريف والتَّنبئة**» (ص ١١٠-١١٢)؛ ثُمَّ ختمتُها بقولي:

«**والخلاصةُ:**

أنَّ الفرقَ بين مَن يقولُ: «(**هذا العملُ -أو القولُ- كفرٌ؛ لكذا...**) [وهو حقٌّ]، وبين مَن يقولُ: (**هذا ليس كفرًا؛ لكنَّهُ دليلٌ -أو علامةٌ- على الكفرِ**) [وهو باطلٌ]»: كالفرقِ بين النار والماء، والأرضِ والسَّماء، والحجرِ والهواء...

ولكنْ؛ ماذا نفعلُ بهؤلاءِ الجُهلاء!! وما يصدرُ عنهم مِن ظُلْمٍ وبلاء؟!».

... في رَمْينا -بُهتانًا مُبينًا- بالإرجاء!!!

٤٢- جهلٌ جديد.. مديد:

وهو ما تضمَّنَهُ نقلُهُ (ص ٧١-٧٢) عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ -**مُلَبِّسًا**[(٣)]!!- في نقضِهِ -رحمَهُ اللَّهُ- اعتقادَ جَهمٍ والصَّالحيِّ؛ اللذينِ يَعُدَّان كلامَ الكفرِ -وفِعلَهُ- **ليس هو كفرًا في الباطنِ، ولكنَّهُ دليلٌ في الظَّاهرِ على الكفرِ**» -عَقيبَ كلامي السَّابقِ-مُباشرةً!-!!!

---

(١) في الباطن.

(٢) في الظَّاهر؛ تَبَعًا للباطِنِ.

(٣) **ووجهُ** (!) **تلبيسِهِ ظاهرٌ**؛ وهو سوقُهُ كلامَ شيخِ الإسلامِ -الحقَّ- **بطريقتِهِ** -هو- المخالِفةِ للحقِّ؛ **إيهامًا لقُرَّائهِ** (!) **أنّي أعارضُهُ، أو أُناقضُهُ**... وما ذاك -**كذاك**!- إلاَّ بسببِ **جهلِهِ، وتمحُّلِهِ، وانتحالِهِ**...

فأقولُ:

لو **تُؤُمِّلتِ** (!) الخلاصةُ **العلميَّـةُ** السَّابقةُ -قريبًا-قبلَ بضعةِ أسطرٍ!- لَمَا وَقَعَ (**المُسوِّدُ**) في الذي -به- وَقَعَ! ولَمَا **سوَّدَ** هذا الذي -له- **سوَّد!!**

ولكنَّهُ الجهلُ المُوقِعُ أصحابَهُ على أُمَّاتِ رؤوسِهِم؛ لعلَّهُم (يُصْدَمون!!)؛ ومِن غفلتِهِم يستيقظون! ومِن نومتِهِم يتنبَّهون!!

ولكنْ؛ أنَّى لهم ذلك؛ **وهم كذلك** -على ذلك-؟!

فنحن -**والحمدُ للَّهِ**- جاعلون الأعمالَ الكفريَّـةَ **كفرًا في الظَّاهرِ، ودليلاً -كذلك- على الكفرِ الباطن -مَعًا-.**

والمُفتري علينا -المُقَوِّلُنا ما لم نقُلْ-: يُجازيه اللَّهُ الحَكَمُ العدلُ...

إلى الديَّانِ يومَ الدينِ نمضي وعندَ اللَّهِ تجتمعُ الخصومُ

٤٣- خَلَلُ اعتقادٍ.. أَمْ.. خَطأُ عبارة؟:

ثُمَّ نَقَلَ (ص ٧٢) **قولي**: (وهل الخللُ -إنْ وجدَا!- خللُ اعتقادٍ ومنهجٍ، أَمْ مجردُ ملحظِ عبارةٍ ولفظٍ).

ثُمَّ علَّقَ -**بقولِهِ**-: «لا واللَّهِ؛ بل خللُ اعتقادٍ ومنهجٍ، لا ملحظُ عبارةٍ ولفظٍ.

ولو كانَ الخللُ هذا الأخيرَ: لَمَا احتجنا أَنْ نُسوِّدَ الصفحاتِ، وننفقَ الأوقاتِ في الردِّ على مثلِ هذه التّرّهات، **واللَّهُ المستعان**».

ثُمَّ كتبَ -في الحاشية- ما نصُّهُ:

«في محاضرةٍ للحلبي ألقاها عبرَ شبكةِ المعلومات -«الإنترنت»- سُئِلَ عن فتوى اللجنة الدائمة بحقِّهِ، فقالَ: تبيَّن لي أَنَّ الخلافَ بيني وبين اللجنة لفظي.

ونحن نقولُ: أجهلَ وتلاعب؟!».

فأقولُ:

إذْ قد تجرَّأْتَ على الحَلِفِ باللَّهِ -**العليِّ العظيمِ**-؛ مُدَّعِيًا -**بالباطلِ القبيحِ**- أنَّ الأمرَ مُتَعَلِّقٌ بـ(**اعتقادٍ ومنهجٍ**)، وليس هو -**كما أجزمُ** -**أنا**- **بيقينٍ**- (ملحظَ **عبارةٍ ولفظٍ**): فهل أنتَ -**يا ذا**- بقادرٍ على «رفع!» هذه الجرأةِ -**التي ستندمُ عليها كثيرًا.. كثيرًا**- إلى مستوى (**المباهلةِ**)؛ لتكونَ **اللعنةُ** مصبوبةً (!) على المُدَّعي على الآخَرِ ما ليس فيه:

فإذا كنتَ مُدَّعِيًا عَلَيَّ -**بالباطلِ**- أنِّي على خلافِ منهجِ السُّنَّةِ وأهلِهَا، وأنَّ المَلْحَظَ عَلَيَّ ليس مُجرَّدَ عبارةٍ أو لفظٍ: **فاللعنةُ عليكَ** -بمباهلةٍ **ماحِقَةٍ**؛ نُحيلُ فيها أمرَنَا إلى ربِّنَا -جلَّ في عُلاه، وعَظُمَ في عالي سماه-...

وإذا كنتُ -**أنا**- أُناقِضُكَ -**أو غيرَك!**- بالباطلِ؛ **سوءَ عقيدةٍ، وخَلَلَ منهجٍ** -لا مُجرَّدَ لفظٍ أو عبارةٍ-: **فَلْيَنْعَكِسْ طَلَبِي عَلَيَّ**...

وثقتِي بربِّي -سبحانَهُ- كبيرةٌ...

وأَمَلِي به -تعالى- عظيمٌ...

والنصرُ قريبٌ.

وأمَّا (**أنَّ الخلافَ بيني وبين اللجنةِ لفظيٌّ**): فَنَعَمْ؛ **حُسْنَ ظَنٍّ بهم**؛ وذلك مِن حيثُ **الثمرةُ والنتيجةُ**؛ وإنِ اختلفتِ **مداركُ** الوصولِ إلى ذلك، **ومقدِّماتُهُ**...

وبيانُ هذا -والحمدُ للَّهِ-تعالى- في كتابي -المُفْرَد- «**كلمةٌ سواء..**» -المُتقدِّم ذِكرُهُ -هُنا-مِرارًا-.

وبهذا يظهرُ مدى ما وقعَ فيه (**المُسوِّدُ**) -عاملَهُ اللَّهُ **بعدلِهِ**- مِن قولِهِ -فِيَّ-:

«أجهل وتلاعب؟!» -مِمَّا تلبَّسَ به -**حقيقةً**- مِن (**الجهلِ والتلاعب**)!!

ثُمَّ؛ لو كانَ (**المُسوِّدُ**) صاحبَ **حقٍّ**، وداعيًا إلى **الحقِّ**: لفَرِحَ -**جـدًّا** بكلامِـي- ذاك-؛ ذلكم أنَّهُ يتضمَّنُ -والحمـدُ للَّـهِ- **تضييـقَ الهُـوَّةِ -الـتي يُـرادُ (!) تعظيـمُهَـا، وتضخيمُهَا!**- بيننا، وبين مشايخنا -**أسعدَهُم اللَّهُ بتقواه**-...

لكنَّهُ -**حقيقةً**- ليـس كذلـك، **ولا إخالُـهُ يغـدو كذلـك** -إلاَّ أنْ يشـاءَ ربِّـي شيئًا-؛ فمِن أجلِ ذا؛ **فإنَّهُ يحبُّ لتلكم الهُوَّةِ أنْ تتَّسعَ، وتتضخَّـمَ، وتكبُرَ، وتـزدادَ**؛ حتَّى يكونَ لأمثالِهِ مكانٌ في **شقوقِها** (!)، أو **جُحورِهَا**، أو **مثانيها**!!

فإنْ لم يكنْ: فليسَ له مكانٌ، ولا **كينونة**!!

فهو -والحقَّ- على **بينونة**!

٤٤- الحاكميَّةُ؛ مصطلحًا، وواقعًا:

ثُمَّ تكلَّمَ (ص ٧٢-٧٥) -**طويلاً**!!- حولَ كلامِي فيما يتعلَّقُ بـ(**الحاكميَّـةِ**)؛ الذي انْتَقَدْتُ -فيه- **الغُلُوَّ** الذي يُمارسُهُ فيها (!) كثيرٌ مِن **الحِزبيِّين المخالفين**؛ علـى اعتبارِ «أنَّ (الحاكميَّةَ) عند كثيرٍ مِن (هؤلاء) -إذا أُطلِقَتْ- **فلا يُرادُ بها إلاَّ الدولةُ**، والقيادةُ، ونظامُ الحكمِ[١]؛ ذلكَ أنَّهم «**يـرونَ أنَّ التوحيـدَ هـو -فقـط- إفـرادُ اللَّـهِ**

(١) مِن ذلك قولُ **الكاتبِ** الإسلاميِّ (!) أبي الأعلى المودودي -**رحمَهُ اللَّهُ، وعفا عنـه**- في رسـالتِهِ «الأسـس الأخلاقيَّـةِ (!) للحركـةِ الإسـلاميَّةِ!» (ص ٢١-٢٢): «إنَّ مسـألةَ القيـادةِ والزعامةِ، إنَّمَا هي **مسألةُ المسائلِ في الحياةِ الإنسانيَّةِ، وأصلُ أُصولِها**.

وأهميَّةُ هذه المسألةِ -**وخطورةُ شأنِهَا**- ليست مُستحدثةً في هذا العصرِ، وإنَّمَا هي مقرونةٌ -ومنوطـةٌ- بهـا منـذ أقـدمِ الأزمنـةِ، ونـاهيكَ مِـن شـاهدٍ بـالقولِ السـائرِ: **النَّاسُ على دِيـنِ ملوكِهِم**»!!!

فأقولُ: نسألُ اللَّهَ الهُدَى والتَّوفيق.. **وهو كلامٌ لا يحتاجُ إلى تعليق**!!

بالمُلكِ، ووجوبُ **التَّحاكمِ** إليه وحدَهُ، ويُحذِّرونَ مِن الطواغيتِ والأربابِ مِن دونِ اللَّهِ، ولا يُعنَونَ ببقيَّةِ أقسامِ التَّوحيدِ؛ مِن شِـرْكِ الأمـواتِ، والحديـثِ عـن الفِـرقِ الضَّالَّةِ، وانحرافِهَا في توحيدِ الأسماءِ والصِّفات»[1]، **وغير ذلك مِن المُهمَّات**.

فهذا غلطٌ ظاهرٌ، وانحرافٌ بيِّنٌ»[2].

ولقد تضمَّنَ انتقادي -ذاك- ردِّي على اللجنةِ ما ادَّعَتْهُ عليَّ -**معـذرةً!**- مِن أنَّ «العنايةَ بتحقيقِ التَّوحيد» في مسألةِ (الحاكميَّةِ): (فيه مشابهةٌ للشـيعةِ الرافضـةِ). ثُمَّ قولَ اللجنةِ -حُكمًا-: «**وهذا غلطٌ شنيعٌ**»!!!

ولقد نقلتُ في رسالتي «**الدرر المتلألئة بنقضِ الإمـامِ الألبـاني (فريـةَ) موافقـةِ المرجئة**» (ص ٣٠) عن معالي الشيخِ صالح الفَوْزان -نفَعَ اللَّـهُ بـه- قولَـهُ -حـول معنى (لا إله إلا اللَّه)-:

«... **أمَّا تفسيرُهَا بـ(الحاكميَّةِ): فهو تفسيرٌ قاصرٌ؛ لا يُعطي معنـى (لا إله إلاَّ اللَّهُ)**».

ولو أنَّ (**مُسوِّدَ**) «رفع اللائمـة» -**أصلحَـهُ اللَّـهُ**- تَمَّـمَ (!) النَّقـلَ عنِّـي: **لَمَـا أحوَجَنِي إلى نقدِهِ ونقضِهِ**؛ فإنَّ كلامِي -ثَمَّةَ-والحمدُ للَّهِ- جليٌّ **واضح**، والحقُّ فيـه ظاهرٌ **ولائح**...

وينكشـفُ هـذا -كلُّـهُ-**أكـثرَ وأكـثرَ**- بضميمـةِ قولِـهِ -هـو- (ص ٧٣) -**القاضي على جميعِ تهويشِهِ، وسائرِ تشويشِهِ**!!-:

«... فعلى فرضِ أنَّ مصطلحَ (الحاكميَّةِ) مِـن **الألفـاظِ المجملـةِ**، فـلا بـدَّ مِـن **الاستفصالِ قبلَ النَّفيِ أو الإثباتِ**، فضلاً عـن التَّشـنيعِ والتَّبديـعِ، ورمـي **الآخريـن**

---

(١) «التوحيد أوَّلاً» (ص ٤٨) ناصر العُمَر!!

(٢) كتابي «صيحة نذير» (ص ٨٠).

بمشابهةِ الزنادقةِ مِن الرافضةِ»!!!!!!

قلتُ:

وهاكم ما نقلَهُ -**ومعه (!) ما بزَّهُ**[1]-:

«**فأقولُ**: نَعَم -واللَّهِ- هو **غَلَطٌ شنيعٌ** شنيع، وباطلٌ **فظيعٌ فظيــع**.. لكـنْ: لـو كان على مثلِ ما ذكروا -أيَّدهُم اللَّهُ بنصرِهِ-!!

ولكنَّ الواقعَ غيرُ ذلك، **بل عكسُهُ!** وبيانُهُ مِن وجوهٍ:

[١- حاشيتي المقصودةُ (!) في فتوى اللجنـة إنَّمـا جـاءَتْ تعليقًـا مِنِّـي علـى (نقلي) لكلامِ فضيلةِ الشيخِ ابنِ عُثيمين -فَسَحَ اللَّهُ مُدَّتَهُ- في بيانِ أنَّ مسألةَ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ (**مِن المسائلِ الكُبرى التي ابتليَ بها حكَّامُ هذا الزَّمان**)...

فهل يوصفُ الأمرُ (**الهَيِّن**) -أو (**المُهَوَّنُ**) به!- بأنَّهُ (**مِن المسائلِ الكُبرى**)؟!

٢- ليس مِن كلامي جملةُ (**تحقيقِ التوحيدِ**)[2] المذكـورةُ (!) في فتـوى اللجنـةِ -مُطلقًا-؛ **لا تصريحًا، ولا تلميحًا**!!!

وإنَّمَا كلامِي -**كلُّهُ**- (تركَّزَ) حولَ مصطلحِ (الحاكميَّةِ) -**الحزبـيِّ الحركـيِّ**-، و(بعضِ) التَّطبيقاتِ **البدعيَّةِ** لهذا المصطلحِ!!]

وفَـرقٌ جـدًّا (**جدًّا**) بـين (الحاكميَّـةِ) -**مُصطلحًـا وواقعًـا**!-، وبـين (تحقيـقِ التوحيدِ) في مسألةِ (الحكمِ بما أنزلَ اللَّهُ) -**حكمًا وشرعًا**-.

[مِن أجلِ هذا قلتُ في «صيحة نذير» (ص ٨٦-٨٧):

---

(١) وهو -**هنا**- بين معقوفين.

(٢) أين **دفاعُك** -يا ابنَ سالمٍ- عن (اللجنة) في هذا **الادِّعاء** -**بغيرِ حقٍّ**- عَلَيَّ؟! والذي -أنا- أنفيهِ، و(**أنفيهِ**)؟!

«الحاكميَّةُ بمدلولها الشرعيِّ الصحيحِ الشَّاملِ -القـائمِ علـى قولِـهِ-تعـالى-: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾-؛ أصـلٌ دينـيٌّ مُهِـمٌّ، وقـاعدةٌ شـرعيَّةٌ واجبةٌ.

فهلَ يقولُ هذا (مُهَوِّنٌ) ؟!».

ثُمَّ فصَّلْـتُ القـولَ -بفضـلِ اللّـهِ وحـدَهُ- في التَّفريـقِ (بـين «الحاكميَّـةِ» في مدلولها الصَّحيحِ -عندنـا معاشـرَ أهـلِ السُّـنَّةِ وأصحـابِ منهـجِ السَّـلفِ-، وبـين «الحاكميَّةِ» في مدلولِهَا المُختزَلِ الضَّيِّقِ -عند المكفِّرين، والحماسيِّين، والمُهيِّجين...) مِن وجوهٍ كثيرةٍ -بحمدِ اللَّهِ-.

وقد نقلتُ في «صيحةِ نذير» (ص ٨٤) نُقولاً عدَّةً؛ منها ما ذكرتُـهُ عـن الأخِ الدكتورِ الشيخِ ناصرِ بن عبد اللَّهِ القِفاري -وفَّقَهُ اللَّهُ-، وهو قولُهُ:

«أحسبُ أنَّ (توحيدَ الحاكميَّةِ) مُرتبطٌ عند (أولئكَ) -الذين أحدثـوهُ قسـمًا رابعًا مُستقِلاً مِن أقسامِ التوحيد-أو عنـد بعضهـم-: بمسـألةِ (الإمامـةِ)، لا بمسـألةِ التوحيد!).

قلتُ: وهو عينُ ما أريد -على وجه التَّأْكيد-...]».

وأقولُ -الآن-:

وهناك -في «الأجوبة» -كلامٌ آخرُ-كثيرٌ[1]-وللَّهِ الحمدُ- في بيانِ الوجهِ الحقِّ -عند علماءِ منهجِ السَّلفِ- لِمَعْنى (الحاكميَّةِ)، ومدلولاتها، وتطبيقاتها...

---

(١) ومنه قـولي (ص ٣٠): «فـالكلامُ -إذًا- متوجِّـهٌ إلى دُعـاةِ (الحاكميَّـةِ) -الحزبيِّـين-، وليس في مسألةِ (الحكمِ) بما أنزلَ ربُّ العالَمين... وفرقٌ بينهما مُبين.

فتأمَّلْ، ولا تكن مِن الغافلين».

أقولُ: فَلْيُقارَن كذبُهُ عليٍّ؛ بتعقُّبي عليه!!!

وكلُّهُ مِمَّا أعرضَ عنه (المُسوِّدُ) -**بكُلِّ صفاقةٍ!**-!!

وما أوردتُهُ -**مِمَا بتَرَهُ!**- كافٍ لحلِّ **القضيَّة**، بصورةٍ بيِّنةٍ **جليَّة**...

فأين الدعوى مِن الواقع؟!

إنَّها -باللَّهِ- **فِرية بلا مِرية**...

والواقفُ على كلامِي -في «الأجوبة» (ص ٢٨-٣٤) -لا يحتاجُ-إنْ شاءَ اللَّهُ- إلى نظرٍ في غيرِهِ؛ **لوضوحِهِ، وجلائِهِ**...

ومِن خلالِهِ يرى (**المنصِفُ**) -بعينين كبيرتين- سوءَ فِعالِ هذا (**المُسوِّد**)، وما ظَلَمني -فيه- **بجهلِهِ، وافترائِهِ**...

٤٥- شيخُنَا الإمام... و.. (الحاكميَّة):

ثُمَّ تغابى (**المُسوِّدُ**) -على الآخِرِ!- (ص ٧٣) -قائلاً-:

«ثُمَّ ما رأي الحلبي، إذا كانَ **الشيخُ الألبانيُّ** -رحِمَهُ اللَّهُ- قد استخدمَ هذا المصطلحَ وجعلَهُ أصلاً مِن أصولِ الدعوةِ السَّلفيَّةِ؟».

ثُمَّ قالَ (!!!!): «فهل الشيخُ الألبانيُّ -رحِمَهُ اللَّهُ-بهذا- فيه **مشابهة للشيعة؟** أم ماذا؟»!!!

ثُمَّ عزا -في الحاشية- إلى كتابِ «حقيقةِ الخلافِ!» **للمحقِّقِ** (!) **الأحمقِ!!** -(**إيَّاهُ!**)-.

فأقولُ -بشأنِ عزوِه!!-:

زعمَ الفرزدقُ أنْ سيقتلُ مِربعًا **أبشِرْ بطولِ سلامةٍ يا مِربَعُ**

... ثُمَّ **لم يصبر** أخونا **أبو مالك الرفاعيُّ** -زادَهُ اللَّهُ مِن فضلِهِ-على ذاك **الهُراء!**-الأوَّل!!- فكتبَ ما نصُّهُ:

«انظر إلى هذا... **ماذا أُسمِّيه؟!**

فالألبانيُّ يقولُ: (أصل **من** أصولِ الدعوةِ السلفية)، ولم يقل: إنَّهُ **أصلُ الدين** -كما تقولُ الرافضةُ، **ومَن شابههم مِن التكفيريين**[1]، وفسَّروا به كلمةَ (لا إله إلاَّ اللَّهُ)، ويقولون: معناها: **لا حاكم إلاَّ اللَّهُ!!**».

قلتُ:

ولقد بحثتُ -**وفصَّلتُ!**- في مسألةِ (الحاكميَّةِ) -والردِّ على مَن **شغَّبَ** عليَّ -**بجهلٍ**-فيها- في كتابي «صيحة نذيرٍ» (ص ٨٠-٩٥) -**مطوَّلاً**-؛ فكانَ ممَّا قلتُهُ[2]:

«ولكنْ هَهُنَا -أخيرًا- **أمرٌ مهمٌّ جدًّا**، أُفرِّقُ فيه بين (**الحاكميَّةِ**) في مدلولها الصحيح -**عندنا معشرَ أهلِ السُّنَّةِ وأصحابِ منهجِ السَّلفِ**-، وبين (**الحاكميَّةِ**) في

---

(١) **بلسان الحالِ، أو لسان المَقَال**...

واعجَبْ -أيُّهَا القارئُ-**حتَّى ينتهي منك العَجَبُ** (!)- مِن كلامِ بعضِ مُنَظِّريهم (!) -**المُتعالِمين**-؛ وهو يقولُ:

«... **وليس عندنا مِن الأعمالِ ما نرجو أنْ يقرِّبَنَا إلى اللَّهِ في هذا الزَّمان: مثلُ إطلاق الكفرِ والرِّدَّةِ على الحكَّامِ**؛ ولذلك فنحنُ **لا نَخجلُ** مِن إطلاقِهِ، بل نُعلنُهُ! ولا نكتمُهُ! **ونفخرُ به! وندعو إليه** في كتاباتِنَا ودروسِنَا ومحاضراتِنَا! **ونصرخُ به في كلِّ نادٍ ووادٍ!** ونحمدُ اللَّهَ -تعالى- أنْ هدانا وبصَّرنَا به: **فهو دينُنَا الذي ندينُ به**»!!!!!

...كما في تسويدِ:«**تبصير العقلاءِ بتلبيساتِ أهلِ التَّجهُّمِ والإرجاء**» (ص ١١١) **لأبي محمد المقدسي!!** - عصام البرقاوي (المتهاوي!) -الذي هو ردٌّ (!) على كتابي «**التحذير**»!! -نفسِهِ!!-.

﴿**إِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ . وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾؛ **فاللَّهُمَّ ثبِّتْنَا**...

وقارنْ بما تقدَّمَ (ص ١٩٥-١٩٦).

(٢) والحواشي -هُنا- هي حواشيٍّ -هناك-؛ **فتنبَّه**.

مدلولِهَا المُختَزلِ الضيِّقِ- **عند المُكَفِّرين، والحماسيِّين، والمُهيِّجين**-:

ذلك أنَّ «**الحاكميَّةَ للّهِ وحدَهُ**»[١] -المُنزَّلةَ في شؤونِ الحياةِ كلِّهَا- عبادةً ونظامًا، وعقيدةً ومنهجًا؛ **للأميرِ والمأمورِ، والحاكمِ والمحكومِ** -تُعَدُّ «**أصلاً مِن أُصولِ الدعوةِ السَّلفيَّةِ**»[٢].

---

(١) «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**» (٦/ ١/ ٣٠) **لشيخنا العلامة الألبانيِّ -نفعَ اللّهُ بعلومِهِ-**.

واستعمالُ شيخِنَا -[رحمَهُ] اللّهُ- لهذا المصطلحِ- قائمٌ على **الجادَّةِ الصحيحةِ الشاملةِ لمدلوله الشرعيِّ**؛ بخلافِ زعمِ مَن **أوهمَ غيرَ ذلك!!** لأنَّه -[رحمَهُ] اللّهُ- استعملَهُ حالَ حُكْمٍ منه **-وتذكيرٍ-** بين أخوين له مُتخاصِمَيْن..

وَمن (خَلَطَ) بين عَدِّ (هذا) «**أصلاً مِن أُصولِ الدعوةِ السَّلفيَّةِ**»، وبين جَعْلِهِ «**ركنًا مِن أركانِ توحيد العبادةِ**»... فليسَ لنا معه -أيْضًا- إلاَّ الدعاءُ له **بالهدايةِ**؛ لمعرفةِ (موقعِهِ) الحقيقيِّ، الذي لا يتجاوزُهُ؛ حرصًا على **دَرْءِ (الطعن)، ووحدةِ الصفِّ، وعدمِ (شقِّهِ)**...

[ومِن كلامِ] شيخِنَا الألبانيِّ [رحمَهُ اللّهُ] في بيانِ محاذيرِ مصطلحِ (الحاكميَّةِ) **بمعناه الحادثِ المُخالفِ**، [قوله -كما في جريدة «المسلمون» (رقم: ٦٣٥):

«**إنَّهم يستخدمون ذلك لقضيَّة سياسيَّةٍ؛ حيثُ إنَّهم جعلوا الحاكميَّةِ -فقط- في الحُكَّامِ! ومِن ثَمَّ سَعَوْا لتكفيرهم؛ لأنَّهم لا يُحكِّمونَ الشرعَ، وبالتالي: يجبُ الخروجُ عليهم، وحملُ السلاحِ! وهذا -نفسُهُ- منطقُ الخوارجِ القديمُ؛ الذي به حَمَلوا السلاحَ على الخليفةِ -رضيَ اللّهُ عنه-**»].

وقارن بكلامِهِ -نَفَعَ اللّهُ بعلومِهِ- في ذلك -مُطوّلاً- في جريدةِ «المسلمون» (رقم ٦٣٩)؛ ردًّا على بعضِ (**خُطباءِ الحاكميَّةِ**) (!)، حيثُ كانَ مِمَّا قالَ:

«... **فأنتُم تستعملونَ هذه الكلمةَ [الحاكميَّة] -فقط- لمحاربةِ مَن تظُنُّونَ مِن الحُكَّامِ أنَّهُم كفَّارٌ! لأنَّهُم لا يَحْكُمونَ بالشريعةِ الإسلاميَّةِ!! ونسيتُم أنفسَكم: أنَّ هذه الحاكميَّةَ تشملُ كُلَّ مسلمٍ**».

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ١/ ٣٠).

بينما (**الحاكميَّةُ**) في أذهانِ (**أولئِكَ!**) **وتصوُّراتِهِم**: محصورةٌ في النِّظامِ السياسي، وأقضيةِ الحاكمِ، وتنصيبِ -أو عَزْلِ- الحُكَّامِ...

والدعوةُ إلى (**الحاكميَّةِ**) عند (أولئِكَ) مقصورةٌ في الحثِّ على إقامةِ الدولةِ الإسلاميَّةِ، وتطبيقِ الحُكم بالإسلامِ نظامًا وقانونًا -وهو **أصلٌ لا يُناقَشُ فيه** -إذا **وُضِعَ في حَجْمِهِ الطبيعيِّ**-.

ولكنَّ هذا الأمرَ -أعني: الدولةَ والنظامَ- قد شغلَهُم عن الاهتمامِ **بأصلِ الإسلامِ الذي هو التوحيدُ بأنواعِهِ**، ولم يُدركوا -**إلى الآن** -بسبب ذلك الانشغالِ- أنَّ موجباتِ الاهتمامِ بالدعوةِ إلى التوحيدِ قائمةٌ على أشُدِّها كما هي في عهودِ النبوّاتِ -كلِّهَا- بمَن فيهم محمدٌ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- أو أشدّ.

فهل يستطيعُ أنْ يُنكرَ ذلك عاقلٌ مُنصِفٌ؟!...».

... إلى آخِرِ ما هنالك.

وهذا -كلُّهُ- يبيِّنُ -**لكلِّ ذي بصرٍ** (أو) **بصيرةٍ**- حقَّ ما قرَّرتُهُ مِن أنَّ:

«إنكارَ شيخِ الإسلامِ على الشيعةِ (الرافضةِ) في مسألةِ الإمامةِ؛ **لأنَّهُم جعلوها أهمَّ المطالبِ في أحكامِ الدين**، وأشرفَ مسائلِ المسلمين!! وهي ليست كذلك».

... كما قالَهُ (**المُسوِّدُ**) -في «رفعِهِ» (ص ٧٤)-**أخيرًا!!!**- **هادِمًا نقدَهُ -كلَّهُ-، ومُطَوِّحًا بكلامِهِ -جميعِهِ-**.

لو كانَ يعقِلُ -هداهُ اللَّهُ-...

وهل كلامِي -وَمَرامِي- غيرُ هذا -مِمَّا هو أمَامِي-؟!

٤٦- السَّهمُ الخائب:

وكانَ آخِرَ **سَهْمٍ** في جَعْبَتِهِ (!) -**الخائبةِ**- قولُهُ -مُلخَّصًا- (ص ٧٥) -**بَعْدَ لأيٍ!**-: «فكلام الحلبي إنَّما هو **عن العقيدة لا عن المصطلح والألفاظ**؛ لأنَّهُ حينما ذكرَ الحاكميَّةَ مصطلحًا قالَ: **فيه بحثٌ ونظرٌ**، ثُمَّ تركَ ذلك، وبدأ حديثَهُ عنها **عقيدةً، فتنبَّه**».

فأقول:

قد تنبَّهتُ -بحمدِ اللَّهِ-؛ فأيقنتُ أنَّكَ لا تدري!!!

وأدنَى منه -**قليلاً**[١]!- **يَقيني** أنَّكَ لا تدري بأنَّكَ **لا تدري!!**

نَعَم؛ قد تحدَّثتُ عنها -عقيدةً-نقدًا، وانتقادًا لـ«مدلولها **المختزلِ الضيقِ** -عند **المُكفِّرين، والحماسيِّين، والمهيِّجين**-» -كما قلتُهُ في «الأجوبة» (ص ٣٠)[٢]-.

مَعَ كوني انتصرتُ لها -**عقيدةً**-بحمدِ اللَّهِ- على **معناها الحقِّ الرجيح**؛ وعلى اعتبارِ «**مدلولِهَا الشرعيِّ الصحيحِ الشاملِ** -القائمِ على قولِهِ-تعالى-: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾»، وأنَّها: «**أصلٌ دينيٌّ مهمٌّ، وقاعدةٌ شرعيَّةٌ واجبةٌ**» -**كما قلتُهُ-أَيْضًا-في «الأجوبة»** (ص ٢٩)[٣]-.

«فهل يقولُ هذا مهوِّن؟!»[٣].

... ثُمَّ **وفَّقَنِي اللَّهُ** -تعالى- لِلوقوفِ على **نصٍّ عزيزٍ -عالٍ-** مِن كلامِ فضيلةِ الشيخِ **صالح الفوزان** -حفظَهُ اللَّهُ- في «**شرح كشف الشبهات**» (ص ٤٦) قالَ

---

(١) فاليقينُ **درجاتٌ** -عندنا معشرَ أهلِ السُّنَّةِ-: (**علمُ اليقين**)، (**حقُّ اليقين**)، (**عينُ اليقين**)؛ **«فتنبَّه»!**

(٢) وأعرضَ عنه (المُسوِّدُ)!

(٣) «الأجوبة المتلائمة» (ص ٢٩).

فيه: «.. وفي وقتِنَا هذا وُجِدَ مَن يُفسِّرُ (لا إله إلاَّ اللَّهُ) بأَنَّ معناها هو: إفرادُ اللَّهِ بالحاكميَّةِ، وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ توحيدَ الحاكميَّةِ جزءٌ مِن معنى: (لا إله إلاَّ اللَّهُ)، وليست هي الأصلَ لمعنى هذه الكلمةِ العظيمةِ، بل معناها: لا معبودَ بحقٍّ إلاَّ اللَّهُ، بجميعِ أنواعِ العباداتِ، ويدخلُ فيها توحيدُ الحاكميَّةِ.

ولو اقتصرَ النَّاسُ على الحاكميَّةِ -فقاموا بها دون بقيَّةِ أنواعِ العبادةِ- لم يكونوا مسلمين.

ولهذا تجدُ أصحابَ هذه الفكرةِ لا ينهونَ عن الشِّركِ، ولا يهتمُّونَ به.

بل يُسمُّونَهُ: الشِّركَ السَّاذجَ! وإنَّمَا الشِّركُ -عندهم- الشِّركُ في الحاكميَّةِ -فقط-! وهو ما يُسمُّونَهُ الشِّركَ السِّياسيّ!! فلذلك يُركِّزون عليه دون غيرِهِ، ويُفسِّرونَ الشِّركَ بأنَّهُ طاعةُ الحكَّامِ الظَّلمةِ».

وهو كلامٌ قويّ -بحمدِ اللَّهِ العَلِيّ-؛ يلتقِي -تمامًا- كلامَ المنتَقَدِ = الحلبيّ... فما أنتَ قائلٌ -بعد ذا- يا عَيِيّ؟!

٤٧- حول «صيحة نذير»:

ثُمَّ ختمَ (المُسوِّدُ) كلامَهُ (ص ٧٥) بنقدِ كلامِي الذي رددتُ فيه على اللجنةِ الموقَّرةِ -سدَّدَهَا اللَّهُ- طعنَهَا في كتابي «صيحة نذير»؛ لحالِ الإجمالِ الواقعِ في نقدِهم وكلامِهِم -سدَّدَهُم اللَّهُ-.

فقالَ (المُسوِّدُ) -أصلحَهُ المولى-:

«الحلبي يريد أَنْ يُثيرَ الغبارَ أمامَ فتوى اللجنةِ، ويقولَ أيَّ شيءٍ ولو كانَ غير ذي بالٍ، ما دامَ أَنَّهُ يقابلُ به ما صاغَهُ العلماءُ في كتابَيْهِ، وإلاَّ؛ فهل مِن اللائقِ -في معرضِ الفتوى- أَنْ تقفَ اللجنةُ مَعَ كُلِّ كلمةٍ قالَهَا الحلبيُّ لتنتقدَهَا؟»․

فأقولُ:

- إذا كانَ (الغُبارُ!) ذا نَفْعٍ وانتفاعٍ (رِياحًا)؛ **فأنعِم** به، **وأكرِم** بشأنِهِ...

وأمَّا إذا كانَ (الغُبارُ!) مُجرَّد **تعفيرٍ** للوجوهِ، **وإزكـامٍ** للأنـوفِ (رِيحًـا) -**ليـس إلاَّ**-؛ فبِئْسَ ما هو!

ولا أرى قولَكَ في (الغُبارِ!) إلاَّ غُبارًا -**للتعفيرِ**-حَسْبُ!-...

... فهاكَ نفخةَ حقٍّ له؛ تردُّهُ إلى مقرِّهِ! وتُرجِعُهُ إلى مستقرِّهِ!!

- أمَّا أَنْ «تقفَ اللجنةُ معَ **كُلِّ كلمةٍ**[1]»؛ لتنقدها... **فَلِمَ لا؟!** وما المانِعُ منـه -**إذا أَحْوَجَ الأمرُ**-؟!

وبخاصّةٍ أَنَّ المقامَ مقامُ نقدٍ **وبيان**، وردٍّ **وتبيان**...

وإنّي أقولُ -**وبوضوحٍ وصراحةٍ**-:

لو وُجِدَ (!) **شيءٌ** آخرُ غيرُ ما نَشِبُوا (!) به: **لَمَا** وفَّـروه! **ولَمَـا** قَصُـرُوا عـن ذكرِهِ، والوقوفِ عندَهُ[2]...

والبيِّنةُ بيننا...

٤٨- إحسانُ «اللجنة»:

ثُمَّ قالَ (ص ٧٥-٧٦) -**مُتمِّمًا**-:

«إنَّ اللجنةَ **أحسنَتْ كُلَّ الإحسانِ** حيثُ بيَّنَـتْ أَنَّ الحلـبيَّ في مسـألةِ الإيمـانِ يسيرُ في خُطَى **المرجئةِ** في كتابِهِ الأوَّل «التحذير»، وأنَّ القواعدَ الـتي سـارَ عليهـا في **التأصيلِ** ليست هـي قواعـدَ أهـلِ السُّـنَّةِ والجماعـةِ، وكذلـك بيَّنَـتِ **افـتراءَهُ** علـى

---

(١) **وهذا تهويلٌ!**

(٢) انظر ما سيأتي (ص ٥٤١).

العلماءِ، **وتقويلَهُ** إيَّاهم ما لم يقولوه، **كما مرَّ معك واضحًا في هذه الرسالة»!!!!!**

فأقولُ:

إنِّي (**أشكرُ**) اللجنةَ الكريمةَ على **إحسانِهَا**، الذي لا ينقضُهُ -إنْ شاءَ اللَّهُ- أنَّهَا **مخطئةٌ** به، **غيرُ مصيبةٍ** الحقَّ فيه...

فـ«**إنَّما الأعمالُ بالنيَّات...**»...

وما تقدَّمَ هنا -وفي كتبي السابقةِ-جميعِها- يكشفُ **بتمامٍ** -والمِنَّةُ للَّهِ- **نقدي** العريضَ للمرجئةِ، وكشفِي **لضلاهم**...

ويُبيِّنُ -أيْضًا- **سَيْرِي الحثيثَ** -أسألُ اللَّهَ الثباتَ- على **قواعدِ أهلِ السُّنَّةِ** في تأصيلِ مسائلِ الإيمانِ -**دقيقِهَا وجليلِهَا**-.

ويوضِّحُ -كذلك-**والموفِّقُ ربُّ العالَمين**- اهتدائي بهدي علمائي (**السَّلفيِّين، الربَّانيِّين، الأثريِّين**)، لا **المقلِّدين**، ولا **المتعصِّبين**، ولا **الجامدين**... لا **الحزبيِّين**، ولا **المنحرفين**، ولا **التكفيريِّين**، ولا **المميِّعين**...

... **رحمَ اللَّهُ أمواتَهُم، وحفظَ للأمَّةِ أحياءَهُم.**

«**كما مرَّ معك واضحًا في**»[1] هذا **الكتاب** -وغيرِهِ- دون **ارتياب**-...

واللَّهُ الهادي إلى سُبُلِ **الصواب**.

٤٩- الكتب الثلاثة:

ثُمَّ قالَ (**المُسوِّدُ**) (ص ٧٦) -مِن «رفعِهِ!»-:

«ثُمَّ بيَّنَتِ اللجنةُ أنَّ الكتابَ الثاني «صيحة نذير» **شبيهٌ** بالكتابِ الأوَّلِ،

---

(١) «رفع اللائمة» (ص ٧٦)!

ويسيرُ على منوالِهِ، **وهذا واضحٌ**، وليس باللجنةِ ولا القرّاءِ حاجةٌ إلى **التّفصيلِ** أكثرَ مِن هذا، أمّا الوقوفُ **مَعَ كُلِّ كلمةٍ** وكُلِّ جملةٍ للكتابِ الثاني «صيحة نذير»؛ فلا داعي له إذا كانت قد بينَتِ **الأغلاطَ** في الكتابِ الأوَّل «التحذير».

وبعدَ ذلك جاءت بقيَّةُ الكتابِ -«الأجوبة المتلائمة»- كأوَّلِهِ؛ **حَيْدةٌ عن الحقِّ، وبترٌ للنصوصِ، وتحريفٌ للكلم، وتهويلٌ بالكلامِ، وسجعٌ متكلَّف، وترادفٌ غثٌّ مَقيتٌ في الألفاظِ والعبارات.**

واستقصاءُ الردِّ على جميعِ ما قالَ **يستلزمُ وقتًا وجهدًا**، واللبيبُ يدركُ ما **طُوِيَ** إذا عَرَفَ ما **رُوِيَ**، وتبيّن له شيء من حالِ هذا الرجلِ، **وفيما قالَ العلماءُ الكرامُ كفايةٌ ومَقْنع**».

فأقولُ:

– أمَّا أنَّ «صيحة نذير» شبيهٌ بـ«التحذير»: **فبعضٌ وبعضٌ**...

إذ في (الأخيرِ) -وللَّهِ الحمدُ- **بيانٌ** لِمَا غَمُضَ مِن (الأوَّلِ)، **وتوضيحٌ** لِمَا أشكلَ فيه، **وتفصيلٌ** لِمَا أُجْمِل به... **وهكذا**..

فَطَيُّهُ: هضمٌ لحقِّهِ..

وَكَبْتُهُ: ردٌّ لصوابِهِ...

وليس هذا -ولا ذاك- مِن الصوابِ في شيءٍ...

– «أمَّا الوقوفُ مَعَ **كلِّ كلمةٍ**، وكلِّ جملةٍ للكتاب[1]»: **فتهويلٌ**؛ ليس عليه أدنى **تعويل**... فالأمرُ لا يتعلَّقُ **بكلمات**، إنَّما يتعلَّقُ بمناهجَ واعتقادات؛ يُمكنُ

(١) مَعَ أنَّهُ **كاد** (!) يُقاربُ -فيما وجدَ **لأنفهِ** (!) فيه منفذًا يبثُّ منه **تهويشَهُ، وتشويشَهُ**-؛ وكُلُّهُ **مُتعَقَّبٌ** عليه، **مردودٌ** إليه!!

ضبطُهَا -**على وجهِ الدِّقَّةِ**- بِجُملٍ مرتَّبةٍ، مؤصَّلَـةٍ، مُفصَّلَـةٍ... دون (الاضطـرار!!) إلى «**الوقوفِ مَعَ كُلِّ كلمةٍ**» **كلمةً!!!**

ولكنْ؛ ماذا نصنعُ بِمَن يبتغي للبُرآءِ العَنَتَ؟!

فلا حسيبَ له إلاّ ربُّه...

- وأمَّا دعاوى: (الحيدة!) و(السجع!)، و(الترادف!) الـتي أعقبهـا (**المُسـوِّدُ**) بقولِهِ: «واستقصاءُ الردّ على جميعِ ما قالَ يستلزمُ وقتًا وجهدًا»!!

فأقولُ:

ذا -كُلُّه- استعراضُ عضـلاتٍ (!) يسـتطيعُهُ أيُّ **واحـد** -وبخاصَّـةٍ (!) كُـلَّ **حاقدٍ وحاسدٍ!!**-؛ ولكنَّ العِبرةَ -والاعتبارَ- **بالحُجَجِ البيِّنـات** -لا بـالقولِ البليـدِ **البارِدِ!!**-!..

فليس كلُّ ما يلمعُ ذهبًا...

وليس كلُّ وَرَمٍ شحمًا...

ويكفي -**للتذكير ببعضِ ما ينقضُ ذلك!**- كلامُ فضيلةِ الشـيخ عبـد العزيـز الراجحي -أيَّدَهُ اللَّهُ- في ثنائهِ **على أسلوبِي الكتـابي، وطريقـتي البلاغيَّـة**[1] -وهـو أحدُ **المقرِّظِين** لكتابِهِ!- جزاهُ اللَّهُ خيرًا، **وسدَّدَهُ دَرْبًا...**

- وأمَّا كلامُهُ حولَ (الاستقصاء!) و(الردّ!!)؛ فـلا أرى -**ردًّا عليهـا**- خـيرًا مِن كلامِ الأخِ **أبي مالكٍ الرِّفاعي** -في تعقُّبِهِ- حيثُ قالَ -حفظَهُ اللَّهُ-:

---

(١) **اللّهُـمَّ اجعلـني خـيرًا مِمَّـا يظنُّـون، واغفـر لي مـا لا يعلمـون، ولا تُؤاخِذنـي بمـا يقولون...**

وانظر ما تقدَّمَ (ص ٢٣٣).

«ما أظنُّكَ تركتَ موضعًا ترى فيه إمكانيةَ الردِّ والثلبِ؛ إلاَّ قصدتَ إليه، وشنَّعْتَ به عليه، وقد انتقدتَ أشياءَ في الأسلوبِ واللُّغةِ[1]، **فلماذا تتشبَّعُ**؟!

ثُمَّ تتهمُ الحلبيَّ بهذا -**هداكَ اللَّهُ**-كما في (ص ٤١)-».

٥٠- دعاءٌ.. و.. خِتام:

... «أسألُ اللَّهَ -جلَّ في عُلاهُ- أَنْ يجعلَ ما كتبتُهُ **خالصًا** لوجهِهِ الكريم، وأَنْ ينفعَ بهذه الرسالةِ، وأَنْ يجعلَهَا **ذُخرًا** لي عندَهُ يومَ ألقاهُ.

كما أسألُهُ -تعالى- أَنْ يهديَ **المردودَ عليه**، ويشرحَ صدرَهُ **للحقِّ**؛ إنَّهُ -سبحانَهُ- سميعٌ مجيبُ الدعاءُ.

وآخِرُ دعوانا أَنِ الحمدُ للَّهِ ربِّ العالَمين.

وصلَّى اللَّهُ وسلَّمَ على نبيِّنَا محمدٍ، وعلى آله وصحبِهِ أجمعين»[2].

□□□□□

---

(١) ويـــــا (ليتَهُ) أصابَ!!

(٢) «رفع اللائمة» (ص ٧٦)!!!

وأخيرًا...

... بيانُ ما طواه -برأيهِ وهواه-... فواغَوْثاه!

... فذي «أجوبتي..» (على) «رفعِه»؛ **وفيهـا** -إنْ شـاءَ اللَّـهُ- **بيـانُ الحـقِّ بمـا يشفي الصَّدر، ويُذهِبُ الشرَّ والوَحْرِ...**

وحتّى يكمُلَ المقام، **ويسـتقيمَ الكـلام**؛ أُوردُ إشـاراتٍ علميَّـةً **سـريعةً**؛ تُنْبِـئُ القارئَ -**اللبيبَ-فقط!**- على ما أهملَهُ (**المُسوِّدُ**)[1] مِن مسائلَ في رسالتي «الأجوبة المتلائمة»؛ **فلم يتكلَّم عنها بشيءٍ**؛ **طاويًا** لهـا، **نافِيًـا إيَّاهـا** -لعجـزِهِ عنهـا، ووقوفِـهِ أمامَهَا-:

أوَّلاً: ما ابتدأْتُ بذكرِهِ (ص ٤) -نقلاً عن الإمامِ عبد الرحمن بن حسـن بـن محمد بن عبد الوهاب -**في وجوب عرض كـلامِ العلمـاء علـى الكتـاب والسُّـنَّةِ**... وأنَّ الحقَّ في المسألةِ واحدٌ.

ولَمَّا كان حالُ (**المسوِّدِ**) دون ذلك؛ **أعرضَ، ونأى بجانبِهِ!**

ثانيًا: ما ذكرتُهُ (ص ٤) مِن **الإجمـالِ** الواقـعِ في مصطلَحَـيْ (**شـرطِ الصّحـةِ**) و(**شرطِ الكمالِ**)، **ولزوم تحرير ما يدلاّن عليه قبل الإنكارِ، أو الإقرار**...

فقام (**المُسوِّدُ**)بمعالجـةِ الموضـوعِ (!) مِـن خـلالِ زاويتِـهِ -**هـو!-فقـط**- دون التَّحريرِ، **والتَّأصيل**...

---

(١) انظر (ص ١٩٨) -فيما تقدَّم-.

مَعَ أَنَّهُ أقرَّ -**أخيرًا!!**- (ص ٧٣) بأنَّ «مذهبَ أهلِ السُّنَّةِ في **الألفاظِ المجملةِ** المتعلِّقةِ بالتوحيد -إذا كان معناها يدخلُ فيه حقٌّ وباطلٌ- **أنَّهم يستفصِلونَ، ولا ينفون، ولا يُثْبِتُون: حتَّى يعرفوا مرادَ القائلِ**»!!

فَلِمَ لَمْ تُعامَل مسألتُنَا -هذه- هكذا؟!

مَعَ التَّنبيهِ إلى نَفْيِي -**الأخيرِ**- لهذه المصطلحاتِ، وأشباهها -كما قدَّمتُهُ- «**مُجانِبًا الألفاظ المبهمة، ودافعًا (المعارِكَ) المُفْتَعَلَة**»[١].

ثالثًا: جميعُ ما ذكرتُهُ -مِن آخِرِ (ص ٥) إلى أوّل (ص ٩)- فيما يتعلَّقُ بتأصيلِ المسألةِ السَّابقةِ -نفسِهَا-، وتفصيلِهِ -**وعلى المعنى الموافقِ لقواعدِ أهلِ السُّنَّةِ**؛ في الردِّ على **المرجئةِ الضالَّةِ**، ومذهبِهَا **المُرْدِي**...

كُلُّ ذلك لم يرفع له رأسًا! انتقاءً!! وتشهِّيًا!!!

رابعًا: ما ذكرتُهُ (ص ١٢) مِن كلامِ ابنِ حزمٍ في **حـدِّ «الكفر»**، وثناءِ شيخِ الإسلامِ عليه في موقفِهِ مِن مسائل «**الإرجاء**»... لم يتكلَّمْ عنه **بشيء!!**

خامسًا: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ١٣) مِن عزوي لـ«صيحة نذير»؛ المتضمِّن **ذكرَ أنواعِ الكفرِ -مُفصّلاً-** ردًّا على ادِّعائهم -عَلَيَّ- **حصر الكفرِ بنوعين** -فقط-!!

سادسًا: طوى ما ذكرتُهُ (ص ١٤-١٥) مِن كلامِ الشيخِ ابن سعدي -رحمَهُ اللَّهُ- حولَ حدِّ (الكفرِ)، و(**أسبابِهِ**)... ليسلمَ له (!) الطعنُ، والطحنُ...

وأنَّى له ذلك!!!

سابعًا: ومثلُهُ -**طيًّا!**- ما نقلتُهُ (ص ١٥) عن «التعريف والتنبئة» مِن بيانِ (**أسبابِ**) **الكفر؛ قولاً، وعملاً، واعتقادًا**...

---

(١) «**الأجوبة المتلائمة**» (ص ١١).

ثامنًا: **حذفَ** ما ذكرتُهُ (ص ١٩) -**مِن ضمن (بعضِ!) ما نقلَهُ**- كلامَ شيخِ الإسلام ابن تيميَّةَ؛ في أنَّ **التكفيرَ -للحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ- إنَّما هو «للمستحلِّ»**.

تاسعًا: **غيَّبَ -وحَيِّدًا!-** ما نقلتُهُ (ص ٢٠) مِن كلامِ سماحةِ أُستاذِنَا العلامةِ الشيخِ ابنِ بازٍ -رحمَهُ اللَّهُ- في ربطِ تكفيرِ الحاكم بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ بـ**(الاستحلال)**، **لا (بمجرَّدِ) الفعل**...

وطواه... وما اهتدى بهُداه!

عاشرًا: لم يُشِرْ -**لا مِن قريبٍ! ولا مِن بعيدٍ!!**- إلى الفتاوى العلميَّة -**الثلاث**- التي نقلتُهَا (ص ٢١-٢٣) عن «**اللجنة الدائمة**[1]» -أيَّامَ رئاسة سماحةِ أُستاذِنا الشيخِ **ابنِ بازٍ**-؛ والتي تحملُ **التفصيلَ (السلفيَّ) الدقيقَ** في مسألةِ كفرِ الحاكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ -**أصغر، وأكبر-عملاً، واعتقادًا**-.

حَادِيْ عَشَرَ: **قفز** عمَّا ذكرتُهُ -آخرَ (ص ٢٣) إلى أوَّلِ (ص ٢٥)- مِن **لزومِ التطبيقِ (الواقعيِّ!)** لمسألةِ **(القوانين)** و**(الأنظمة)**؛ والتوكيدِ على **عدمِ خُلُوِّ أي (دولةٍ إسلاميَّةٍ) -فضلاً عن غير (الإسلاميَّة!)**- مِن ذلك!!

والسببُ -في قفزِهِ!!- معروفٌ!

ثَانِيْ عَشَرَ: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ٢٥-٢٧) فيما يتعلَّقُ **بفتوى** الشيخِ محمد بن إبراهيم حول «تحكيم القوانين»، **ونقدِ** سماحةِ أُستاذِنَا الشيخِ ابنِ بازٍ له...

ثالثَ عشرَ: **طوى** عددًا مِن النقولِ التي ذكرتُهَا (ص ٢٩-٣١) في مسألةِ **(الحاكميَّةِ)** -وما يتَّصلُ بها-؛ **لوضوحِهَا، وقوَّتِها، وظهورِ حُجَّتِهَا -ضِدَّ ما زعمَ!-**.

---

(١) **نعَم؛ «اللجنة الدائمة»!**

رابعَ عشرَ: **طوى** ما نقلتُهُ (ص ٣١-٣٤) عن «التحذير» و«صيحة نذير» -حول (الحاكميَّة)-**أيْضًا**- مِمَّا فيه -نفسِهِ- **التَّنصيصُ على عدمِ جوازِ (التَّهوينِ)**، **أو(التَّهاون) مِن قضيَّةِ الحكم بغيرِ ما أنزلَ اللَّهُ**...

خامسَ عشرَ: **طوى** ما نقلتُهُ (ص ٣٥) مِن تأْريخ طلبي للعلمِ السُّنِّي السَّلفيِّ، **ومُلازمتي لمحدِّثِ العصرِ الأُستاذِ الوالدِ الشيخِ محمد ناصر الدين الألباني** -رحمَهُ اللَّهُ- الذي هو «**مِن كبارِ العلماءِ الموثوق بعلمهم، وحُسن معتقدهم**»، وبيان استمرارِ ذلك -وللَّهِ الحمدُ- **نحوًا مِن ربعِ قرنٍ**، إلى آخرِ أيَّامِ حياتِهِ -رحمَهُ اللَّهُ-...

فَلِمَ الإهمال، والإغفال؟!

سادسَ عشرَ: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ٣٥-٣٦) مِن التَّبرُّؤ **مِن الآراءِ البدعيَّةِ المُخالفةِ لمنهجِ السَّلفِ**، والاستعاذةِ مِن كُلِّ (**مسلك مُزْرٍ**) مِن مسالكِ أهلِ الأهواء»...

وما أعقبتُهُ مِن التركيزِ على أهميَّةِ الرجوعِ إلى الحقِّ... و«**مِن الجميعِ**»!

سابعَ عشرَ: **طوى** ما نقلتُهُ (ص ٣٧-٣٩) عن سيِّد قُطب -**مِن ضلالاتٍ وكُفريَّات**-واضحة جليَّة- رغبةً في أَنْ يكونَ لِلَّجنةِ الموقَّرةِ: **كلمةٌ فيها**، تكشِفُ عن **خوافيها**...

وبخاصَّةٍ أنَّ هناكَ (!) إطباقًا مِن «**أهلِ المِلَّةِ الإسلاميَّةِ على أنَّ الطعنَ في واحدٍ مِن الصَّحابةِ -رضيَ اللَّهُ عنهم- زندقةٌ مكشوفةٌ**»[1].

فكيفَ إذا علمنا أنَّ (سيِّدًا) -هذا- يطعنُ في (**عددٍ مِن الصحابةِ**)[2] الكرامِ

---

(١) «تصنيف الناس..» (ص ٢٦) -للشيخِ بكر أبو زيد -**سدَّدَهُ اللَّهُ**-، وعنه: «الأجوبة المتلائمة» (ص ٣٨).

(٢) انظر ما تقدَّمَ (ص ٤٠٢).

-رضيَ اللَّهُ عنهم-؟!

ثامنَ عشرَ: طوى ما نقلتُهُ (ص ٣٩-٤١) عن بعضِ **كبارِ أهلِ العلمِ**: مِن أهميّةِ -ولزومِ- **مُناصحةِ المُنْتَقَدِ** -قبلَ **إشهارِ الطعنِ به، أو التّحذيرِ منه**-؛ طمعًا في هدايتِهِ إلى سبيلِ **الرشاد**، واستجلابًا له إلى طريقِ **السداد**...

فَلِمَ المخالفةُ عن هذا الطريق -**إلى عكسِهِ مِنَ الأضداد**-؟!

تاسعَ عشرَ: **طوى** ما طالبتُ به (ص ٤١-٤٣) مِن لزومِ قطعِ **حَيْرَةِ الشبابِ** في شأنِ **حكّامِهم**، وأمرِ **دُوَلِهم**، وما يترتّبُ على ذلك مِن **حوادثَ وأحداث**[1]...

ولا تزالُ الدائرةُ تعظُمُ، والدولابُ يدور!!!

«مَعَ التّوكيدِ [مِن قبلُ ومِن بعدُ] على **بُغضِنا** -**وبراءَتِنا**- مِن كلِّ مَن يخالفُ الشرعَ، ويُناقضُهُ، **مِن حاكمٍ، أو محكومٍ** -كُلٌّ بحسبِهِ!-؛ **دون أدنى تهوين، أو أقلَّ تساهل**»[2].

عشرون: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ٤٣-٤٤) مِن **ازدواجية التعامل** (!) الذي يُمارسِهُ **مخالفونا** -أصلحهم اللَّهُ- **كالدَّوسريِّ (ورَبْعِهِ!)** مع المشايخِ العُلماءِ؛ وكيف أنّهم -**في نُصرتِهِم لهم!**- يفعلون ذلك حَسَبَ **الأهواء المتلوّنة! والمصالحِ المتدافعة!!**

وكيف أنَّ مشايخَنَا -حفظهم اللَّهُ- كانوا -كثيرًا ما- **يُغْمَزُونَ** مِن (أُولئكَ)، **ويُطْعَنُ بهم** -منهم-!!

---

(١) ومِن **أعظمِ** ما لم أكن أتخيَّله -**وإلى الآن لا أكادُ أتخَيَّلُهُ!**- مِن آثارِ ذلك -ما سُمِّيَ بـ(أحداث ١١ سبتمبر)..

ودوافعُهَا، وبواعثُها -ومِن ثَمَّ: آثارُهَا!-: **ظاهرةٌ ظاهرةٌ... فتأمّلوا.**

(٢) «**الأجوبة المتلائمة**» (ص ٤٢-٤٣).

واحدٌ وعشرون: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ٤٤-٤٥) مِن اختصاص **الحكم بالرِّدَّةِ، والخروجِ مِن الدينِ**: بأهلِ العلمِ **الراسخين**، ومَن أشبهَهُم...

فلا يتنطَّحُ لها مَن دونها! ولا يتنطَّعُ بها مَن ليس أهلاً لها!!

اثنان وعشرون: **طوى** ما ذكرتُهُ (ص ٤٥-٤٨) مِن أنَّ النَّقدَ (**المُنْصِفَ**) هو ما كان موصولاً **بالتَّحذيرِ مِن مواضعِ الخطإِ -فقط-**؛ لا ما يُجمَعُ فيه الخطأُ إلى الصوابِ -**دونما تمييز**-؛ لِيُحَذَّرَ مِن **الجميع**.. ويُسْقَطَ في **التضييع!!**

ذاكرًا أنِّي «لو **حذفتُ** -نَعَم؛ **حذفتُ**- ما أُخِذَ عَلَيَّ! -كُلَّهُ- [في «التحذير»] -**بِغَضِّ النظرِ عن مدى إصابةِ الحقِّ فيه!**-؛ هل (ترى) الكتابَ **يُنتَقصُ** أو **يُنتَقصُ**؟!

أم أنَّ تلك النقولَ والكلماتِ -**التي سوفَ تُحذَفُ!-تَنَزُّلاً!!**- لن يكونَ لها أدنى (أدنى) تأثيرٍ على **الكتاب** -وما يحويه مِن **حقٍّ وصواب**-؟!»[1].

وأقولُ -الآن-:

وهذا ما صنعتُهُ -**ولِلّهِ الحمدُ**- حرصًا على جمعِ الكلمةِ على **الثَّبات**، وقطعًا للبُغاةِ الباغين **الإعنات** -في طبعتي **الثالثةِ** مِن كتاب «**التحذير مِن فتنةِ [الغُلُوِّ في] التَّكفير**» -هذا-... وهو تحت الطَّبع...

وختامًا:

أسوقُ بين يَدَي إخواني القُـرَّاءِ -**مُؤالِفين، ومُخالِفين** -كلمتَيْنِ **حكيمَتَيْنِ**؛ لإمامَيْنِ **جليلَيْنِ**- تُغْنِيانِ عن كثيرٍ مِن المِراء، وتدفعانِ كثيرًا مِن الهَواء:

- **أولاهما:**

كلمةُ الإمامِ **أبي محمد ابن حزمٍ** -رحِمَهُ اللَّهُ-تعالى-، **قالَ:**

---

(١) «الأجوبة المتلائمة» (ص ٤٨).

«إِنَّ **النائلَ مِنّي** لا يخلو مِن أحدِ وجهَيْنِ، لا ثالثَ لهما:

– إِمَّا أَنْ يكونَ **كاذبًا**.

– وإِمَّا أَنْ يكونَ **صادقًا**.

فإِنْ كانَ كاذبًا؛ فلقد عجَّلَ اللَّهُ لي الانتصارَ -منه- على لسانِ نفسِهِ؛ بأَنْ **حصلَ في جملةِ أهلِ الكذبِ!** وبأَنْ نبَّهَ على فضلي بأَنْ نَسَبَ إليَّ ما **أنا مِنْهُ بريء** العِرْض! وقد يعلمُ أكثرُ السَّامعين له كذبه؛ إِمَّا في وقتِهِ ذلك، **وإِمَّا بعد بحثِهِم عمَّا قالَ!!**

وإِنْ كانَ صادقًا؛ فإِنَّهُ لا يخلو مِن أحدٍ مِن ثلاثةِ أوجهٍ:

– إِمَّا أَنْ أكونَ شاركتُهُ في أمرٍ استرحتُ إليه استراحةَ المرءِ إلى مَن يُقدِّرُ فيه **ثقةً وأمانةً!** فهذا أسوأُ النَّاسِ حالةً؛ وكفى به سقوطًا وَضَعَةً.

– وإِمَّا أَنْ يكونَ عابني بما يَظنُّ أَنَّهُ عيبٌ، **وليس عيبًا**؛ فقد كفاني جهلُهُ شأنه، **وهو المعيبُ**، لا مَن عابَ.

– وإِمَّا أَنْ يكونَ عابني بعيبٍ هو فيَّ **على الحقيقةِ**، وعَلِمَ مِنِّي **نقصًا** أَطلقَ به لسانَهُ؛ فإِنْ كانَ صادقًا؛ **فنفسي أحقُّ بأَنْ ألومَ منه**، وأنا -حينئذٍ- أجدرُ بالغضبِ على نفسي -مِنّي- على مَن عابني بالحقِّ».

– **أمَّا الكلمةُ الثَّانيةُ:**

فللإمامِ **محمد بن علي الشوكاني** -رحمَهُ اللَّهُ-تعالى-، **قالَ**:

«وكنتُ أتصوَّرُ في نفسي أَنَّ هؤلاءِ الذين **يتعصَّبون عليَّ، ويَشغلون أنفسَهُم بذكري والحطِّ عليَّ**: هم أحدُ رجلين:

– **إِمَّا جاهلٌ لا يدري أنَّه جاهل**، ولا يهتدي بالهدايةِ، ولا يعرفُ الصَّوابَ؛

فهذا لا يَعبأُ اللَّهُ به.

- **أو رجلٌ متميزٌ**: له حظٌّ مِن علمٍ، وحِصَّةٌ مِن فهمٍ؛ لكنَّهُ قد أعمى بصيرتَهُ الحسدُ، وذهبَ بإنصافِهِ **حُبُّ الجاه**؛ فهذا لا ينجعُ فيه الدَّواءُ، ولا تنفعُ عندَهُ المحاسنةُ، **ولا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ**.

فما زلتُ على ذلك، **وأنا أجدُ المنفعةَ بما يصنعونَهُ أكثرَ مِن المضرَّةِ**، والمصلحةَ العائدةَ على ما أنا فيه بما هم فيه أكثر مِن المفسدة».

وأقولُ -أنا-**مُستعينًا باللَّهِ**-: هكذا تكونُ نظرةُ **أهلِ الحقِّ**، وهكذا يكونُ صنيعُهُم، وهكذا تكونُ **سلامةُ قلوبِهم**، وهكذا يكونُ أُنْسُ نفوسِهِم.

فاللَّهُمَّ اجْعَلْنَا **راضين بالحقِّ**؛ ليكونَ قِبْلَتَنَا وسبيلَنَا، وادْفَعْ عنَّا **موانِعَهُ** وطرائقَ ردِّهِ؛ لنكونَ -حقًّا- مِن أهلِهِ -**بحقّ**-، دون مَحْضِ الدَّعوى بغيرِ حَقّ.

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ **يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ** قُلِ اللَّهُ **يَهْدِي لِلْحَقِّ** أَفَمَنْ **يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ** أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ **يَهِدِّي** إِلاَّ أَنْ **يُهْدَى** فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ **الْحَقِّ** شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾.

وإنّا للّهِ، وإنّا إليه راجعون[1].

ولا أَجِدُ -**خَتْمًا للختامِ**- (أقربَ) مِن مقطوعةٍ شعريَّةٍ -**صغيرةٍ**- كنتُ قد نَظَمْتُهَا أثناءَ رحلتِي الدعْويَّةِ إلى **أندونيسيا**[2] -قبل بضعة أشهرٍ-قلتُ فيها-:

---

(١) انظر مقالي: «**إمامان عالمان، وكلمتان حكيمتان**»؛ في رسالتنا **(الأصالة)** (عدد ٢٧ / ص ٤٨-٤٩).

(٢) انظر ما تقدَّمَ (ص ١٦٥).

فهذا الحقُّ خُذْهُ بلا عِتابِ — **تَنَلْهُ مُحَرَّرًا** دون ارتيابِ
(ومَن يكنِ **الغرابُ** له **دليلاً** — يمرُّ به على جِيَفِ الكِلابِ)
كهذا (الدوسريِّ!) **بما افتراهُ** — على (الأشياخِ) في ذاك الكتابِ
فهاكَ «**جوابَنا**» ردًّا عليهِ — «مواءَمةً» لحقِّي أو صوابي
ولكنَّ (**الشيوخَ**) ذوو اقتِدارٍ — على **التمييز** مِن بعدِ «**الجوابِ**»
وقد آلَتْ حقيقةُ «**رفعِ**» هذا — **سقوطًا** حالُهُ حالُ السَّرابِ
(لقد «**طوَّفْتَ**» في الآفاقِ حتَّى — **رضيتَ** مِن الغنيمةِ بالإيابِ)!!

والموفِّقُ اللّهُ؛ عليه توكَّلتُ وإليه أُنيب...

... هذا آخِرُ ما جادت به القريحةُ، وجرى به القلمُ؛ **رجاءَ الصواب، وطمعًا بالأجرِ والثواب...**

وآخِرُ دعوانا أَنِ **الحمدُ للّهِ ربِّ العالَمين.**

وكتبَ

عليُّ بنُ حسنِ بنِ عليِّ بن عبدِ الحميد

الحلبيُّ الأثريُّ

-حامدًا اللّهَ، مُصليًا، ومُسلِّمًا-

الأردن - الزرقاء

يوم الأحد: ليومين بقيا مِن شهرِ رجبٍ / ١٤٢٣هـ



مُلحقٌ عِلْمِيٌّ[(١)]:

كلام فضيلة الشيخ حسين بن عبد العزيز آل الشيخ

بشأن (**فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء**) في بعض مواضعَ مِن كتاب الشيخ علي الحلبي «**التحذير مِن فتنة التكفير**» -حفظَ اللَّهُ الجميعَ-.

الحمدُ للَّهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللَّهِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن والاه.

أمَّا بعد:

فقد وَصَلَنا شريطٌ مِن بعضِ الإخوةِ في أمريكا؛ فيه تسجيلٌ لإحدى محاضراتِ **فضيلةِ الشيخِ الدكتورِ حسينِ بنِ عبدِ العزيزِ آل الشيخِ (إمامِ وخطيبِ المسجدِ النَّبويِّ الشريفِ، والمُدرِّسِ فيه، والقاضي بالمحكمةِ الكبرى في المدينةِ النَّبويَّةِ)** -نَفَعَ اللَّهُ بعلومِهِ-، بعنوان: «**على طريق السُّنَّةِ**»؛ وذلك يوم الاثنين ٥/ ربيع الأوَّل/ سنة ١٤٢٢هـ، أثناء فعاليات المخيَّمِ الصَّيفِي التَّابعِ لجمعيةِ القرآن والسُّنَّةِ في (أمريكا الشَّماليَّةِ)، في مدينةِ (شيكاغو) مِن ولايةِ (إلينوي) الأمريكيَّةِ.

وفي آخرِ الشَّريطِ المذكورِ بعضُ الأسئلةِ المطروحةِ على فضيلتِهِ -بعد المحاضرةِ-، والأجوبةُ عليها مِن قِبَلِهِ -حفظَهُ اللَّهُ-...

---

(١) مِن نقلِ الأخِ الفاضلِ **إسماعيل العمري** -وفَّقَهُ المولى- بتاريخ ١١/ ربيع الأوّل/ ١٤٢٢هـ، الموافق: ٣/ ٦/ ٢٠٠١م.

وقد اخترتُ مِن بين هذه الأسئلةِ **سؤالاً مهمًّا يخصُّ** فتوى (اللجنة الدَّائمةِ للإفتاء) في بعضِ مواضعَ مِن كتابِ الشيخِ عليٍّ الحلبيِّ الأثريِّ -حفظَهُ المولى- «**التَّحذير مِن فتنة التَّكفير**» -وأُلحقَ به كتابُهُ الآخرُ «**صيحة نذير**»!-!

وإنِّي أُوردُ هذا السؤالَ -مَعَ الإجابةِ عليه-، وأُضيفُ إلى ذلك شيئًا مِنَ التَّعليقِ الذي لا بدَّ منه -مِن عندي-؛ منبِّهًا إلى أنَّ ما كانَ بين القوسين المعقوفين [ ] هو مِن إضافتي الخاصَّةِ للتوضيح.

والآن مَعَ السؤالِ، وإجابةِ فضيلةِ الشيخِ عليه:

قالَ السَّائلُ:

فضيلةَ الشيخِ -جزاكُمُ اللَّهُ خيرًا-:

ما هو رأيكم في الفتوى التي أصدرَتْهَا (اللجنة الدَّائمة) حولَ كتابَي الشيخِ علي [الحلبي] -حفظَهُ اللَّهُ-: «التحذير»، و«صيحة نذير»، وأنَّهما يدعوان إلى مذهبِ الإرجاءِ؛ مِن أنَّ العملَ ليس شرطَ صحَّةٍ في الإيمان، مَعَ أنَّ هذين الكتابين لم يبحثا شرطَ الصِّحَّةِ، أو شرطَ الكمالَ؟!

فأجابَ فضيلتُهُ بما يلي:

«أوَّلاً: يا إخوان! الشيخُ عليٌّ هو والمشايخُ على وفاقٍ، والشيخُ عليٌّ هو أخٌ كبيرٌ مِن جملةِ المشايخِ -كالذين أصدروا هذه الفتوى-؛ وهو يعرفهم، وهم يعرفونَهُ، وبينَهُ وبينَهُم محبَّةٌ.

والشيخُ عليٌّ قد أُوتيَ -ولِلَّهِ الحمدُ- مِنَ العلمِ والبصيرةِ ما يُمكنُ أَنْ يُعالجَ به هذهِ **القضيَّةَ العلميَّةَ** التي بينَهُ وبينَ المشايخِ، وهي -والحمدُ للَّهِ- في طريقها لبيانِ الحقِّ.

أمَّا الشيخُ عليٌّ وشيخُهُ -الشيخُ الألبانيُّ-: مَن كانَ على منهجِ السُّنَّةِ؛ فلا

يشُكُّ أحدٌ أنَّهُم -وللَّهِ الحمدُ- على المنهجِ المرضيِّ.

والشيخُ عليٌّ -وللَّهِ الحمدُ- مِنَ المُدافعينَ عن منهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

والفتوى لم تَنُصَّ على أنَّ الشيخَ مُرجِئٌ -**وحاشاها أنْ تقولَ هذا!!**-؛ هي خلافُها مَعَ الشيخِ عليٍّ في الكتابِ، **والنِّقاشُ مَعَهُ في هذا الأمرِ**.

وكونُ (الآخرين) يريدونَ أنْ يُقحِموا مِن مضامين هذه الفتوى أنَّهَا أوجبَتِ الحكمَ على الشيخِ بأنَّهُ مُرجئٌ! فهذا أنا لا أفهمُهُ، وأظنُّ أنَّ إخواني لا يفهمونَهُ، وهي -وللَّهِ الحمدُ- لم تخالفْ ما بين الشيخِ عليٍّ، وما بين المشايخِ، وهم يُقدِّرونَهُ ويحترمونَهُ.

والشيخُ عليٌّ قد ردَّ ردًّا علميًّا [«الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدَّائمة»] -**كما عليه سلفُ هذه الأُمَّةِ**-؛ ما منَّا إلاَّ آخذٌ ومُعْطٍ، كُلٌّ يُؤخَذُ مِن قولِهِ ويُرَدُّ [عليه]؛ إلاَّ صاحبَ هذا القبرِ، أي: رسولَ اللَّهِ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ- كما قالَ الإمامُ مالك-.

كلُّ كلامٍ منه ذو قَبولِ ومنه مردودٌ سوى الرسولِ

هكذا الأُمَّةُ؛ تختلفُ في أوَّلِهَا بين آخذٍ وبين رادٍّ؛ لكن البشرَ -مِن حيثُ هم- قد يكونُ في أثناءِ أقوالِهم أقوالٌ -بمعنى ما يُسمَّى بالأقوالِ الصَّريحةِ التي تكونُ مِن جرَّاءَ المُناقشةِ، ومِن **الطَّبيعةِ البشريَّةِ**-، فيكونُ فيها شيءٌ مِنَ **الشِّدَّةِ**، حتَّى بين الصَّحابةِ -رضيَ اللَّهُ عنهم- كما وقعَ بين أبي بكرٍ وعمر، وبين غيرهم مِنَ الصَّحابةِ -بين عائشةَ وعليٍّ-.

الحاصلُ؛ أنَّ هذه الفتوى -في نظري- أنَّها لم تَحْكُمْ، ولم تنصَّ نصًّا صريحًا على أنَّ الشيخَ عَلَى هذا المنهجِ، إنَّما هي **مُناقشةٌ** في كتابٍ كتبَهُ الشيخُ.

والشيخُ [عليٌّ] -وفَّقَهُ اللَّهُ- كتبَ الكتابَ [«الأجوبة المتلائمة»] بعد الفتوى؛ ليس مِن بابِ الرَّدِّ، **وإنَّما مِن بابِ البيانِ لِمَا عليه الشيخُ، وما عليه شيخُهُ** [الإمامُ الألبانيُّ -رحمَهُ اللَّهُ-][1].

والذي نعتقدُهُ ونَدينُ اللَّهُ -جلَّ جلالُهُ- به: **أنَّ الشيخَ وشيخَهُ هما أبعدُ النَّاسِ عن مذهبِ المُرجئةِ -كما قلتُ سابقًا-**.

والشيخُ عليٌّ؛ لو قلتُ: ما الإيمان؟ -والشيخُ الألباني-رحمةُ اللَّهِ عليه-: لم نجدْ في قولِهِ ما يقولُهُ المُرجئةُ: إنَّ العملَ ليسَ بداخلٍ في الإيمانِ!

بل نصوصُ الشيخِ [الألبانيِّ] -رحمةُ اللَّهِ عليه- تنصُّ على تعريفِ الإيمانِ بأنَّهُ: اعتقادٌ بالجَنَانِ، وقولٌ باللِّسانِ، وعملٌ بالأركانِ، يزيدُ بالطَّاعاتِ، وينقصُ بالعصيانِ.

وأظنُّ الشيخ [علي الحلبي] يوافقُنِي على هذا: أنَّ فتوى اللجنة ليس فيها -كما **يُطَنْطِنُ** عليه كثيرٌ- أنَّهم قالوا: الشيخُ عليٌّ مُرجئٌ! **أبدًا، لم يقولوا هذا، هم ناقشوهُ في كتابٍ! وهل المُناقشةُ بين السَّلفِ إلاَّ مِن لوازمِ محبَّةِ معرفةِ السُّنَّةِ والحفاظِ عليها؟! بل المُناقشةُ في جزئيَّةٍ مِن جزئيَّاتِ هذا الكتابِ**[2].

---

(١) وقد سألتُ الشيخَ عليًّا -حفظَهُ اللَّهُ- بشأنِ كلامِ الشيخِ الفاضلِ -هذا-، فأجابني:

«بل إنَّني أوافقُ فضيلةَ الشيخِ -جزاهُ اللَّهُ خيرًا- **على أكثرَ مِن ذلك**، حيثُ إنَّني أقولُ: **إنَّ الفتوى المذكورةَ صحيحةٌ بجملتها؛ ولكن في أمورٍ نُسِبَتْ إليَّ! لا فيما أنا قائلٌ به -حقيقةً-**؛ كما فصَّلْتُ ذلك وأوضحتُهُ في «الأجوبة المتلائمة» -على وجهِ التَّمامِ-، وزدتُهُ بيانًا في «الحجة القائمة...» -يسَّرَ اللَّهُ نشرَهُ-، فالحمدُ للَّهِ على فضلِهِ وتوفيقِهِ». (إسماعيل).

وأقولُ -الآن-: وكذلك في هذا الكتاب **-والحمدُ للَّهِ العليِّ الوهَّاب-**.

وقارن بما تقدَّم (ص ٤١٢).

(٢) قارن بين هذا الكلام مِن عالمٍ قرأ «الأجوبة»، **وبين ما حاولَ إثارتَهُ أهلُ الفتنِ** =

سماحةُ الشيخِ عبدِ العزيزِ آل الشيخ [مفتي بلادِ الحَرَمين]؛ **مِمَّن يُحبُّ الشيخَ عليًّا -وأعرفُ هذا-، ويقدِّرُهُ، ويدعو له؛** حتَّى بعد أَنْ تقابلَ الشيخُ [عليٌّ] مَعَ سماحةِ الشيخِ.

ويُجلُّ ويحترمُ الشيخَ الألبانيَّ محبَّةً عظيمةً جدًّا -مِن قديمٍ-، أعرفُ هذا وهو مُدرِّسٌ في كليةِ الشَّريعةِ عام (١٤٠٦هـ)، دائمًا في ذكرِ الشيخِ، والثَّناءِ عليه، والدُّعاءِ له.

والشيخُ الألبانيُّ مَعَ مشايخِ المملكةِ، يجمعُهُم أصلٌ واحدٌ؛ وهو: منهجُ سلفِ هذه الأُمَّةِ[١].

لو اتَّفقنا على الهوى لخرجنا؛ لكن هذا مِن لوازمِ المحبَّةِ الصَّحيحةِ؛ الصدقُ والمُناصحةُ.

أمَّا أَنْ يأخذَهَا [أي: فتوى (اللجنة)] **الآخرون، ويفرحوا بها فيما لهم، ولا يأخذوا بها فيما عليهم؛ هذا شأنُ أهلِ البدع»**[٢].

[وصلَّى اللَّهُ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين].

□□□□□

= **مِن ادِّعاءِ عدمِ احترامِ الشيخِ عليٍّ للجنةِ الدَّائمةِ! -وحاشاهُ ذلك-.** (إسماعيل).

(١) وهو ما **يجمعنا جميعًا**، ويدفعنا إلى حبِّهم وتقديرهم واتِّباعهم بالحقِّ؛ لا كشأنِ أصحابِ الأهواءِ، الذين خرجوا عن هذا الأصلِ العظيم -وعليه-؛ **اتِّباعًا لأهوائهم، ونصرةَ لحزبيتهم!** (إسماعيل).

(٢) **والأدلة من أحوالِ هؤلاءِ وأقوالهم متكاثرةٌ!!!** (إسماعيل).



الفهارس العلمية:



فهرس المصادر والمراجع

١ - «الآحاد والمثاني»/ ابن أبي عاصم - السعودية.
٢ - «آداب الشافعي ومناقبه»/ ابن أبي حاتم - مصر.
٣ - «أَباطيل وأَسمار»/ محمود شاكر - مصر.
٤ - «الإبانة»/ ابن بطَّة - السعودية.
٥ - «الإبريزيّة في التسعين البازية»/ حمد الشتوي - السعودية.
٦ - «الأَجوبة الفاضلة للأَسئِلةِ العشرةِ الكاملة»/ اللكنوي - سوريّة.
٧ - «الأَجوبة المتلائِمة على فتوى اللَّجنةِ الدَّائِمةِ»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
٨ - «الأَجوبة المرضيَّة فيما سُئِلَ عنهُ من الأَحاديثِ النَّبويَّة»/ السخاوي - السعودية.
٩ - «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة»/ ابن حجر العسقلاني - مصر.
١٠ - «الإحسان»/ ابن بلبان - لبنان.
١١ - «إِحكام التَّقرير لأَحكامِ مسأَلة التَّكفير»/ مراد شكري - السعودية.
١٢ - «إحياء علـومِ الديـن في مـيزانِ العلمـاء والمؤرخـين»/ علـي بـن حسـن الحلـبي - السعودية.
١٣ - «أَخلاق العلماء»/ الآجرِّي - الكويت.
١٤ - «أَدب الهاتف»/ بكر أبو زيد - السعودية.
١٥ - «إرشاد الطَّالب إلى أهمِّ المطالب»/ سُليمان بن سحمان - السعودية.
١٦ - «الإرهاب»/ زيد بن هادي المدخلي - السعودية.
١٧ - «الأسس الأخلاقيَّة (!) للحركةِ الإسلاميَّةِ!»/ المودودي! - لبنان.
١٨ - «أصول وضوابط في التَّكفير»/ عبد اللطيف آل الشيخ - السعودية.
١٩ - «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قُطب، وفكره»/ ربيع بن هادي - السعودية.

٢٠- «اعتقاد أهلِ السُّنَّةِ»/ اللالكائي - السعودية.
٢١- «الإعلام بأعلامِ البلدِ الحرامِ»/ النهروالي - مصر.
٢٢- «إعلام الموقِّعينَ»/ ابن القيِّم - مصر.
٢٣- «إغاثة اللَّهفان»/ ابن القيِّم - مصر.
٢٤- «الإفادات والإنشادات»/ الشاطبي - المغرب.
٢٥- «اكتفاء القنوعِ»/ إدوارد فنديك! - مصر.
٢٦- «الإمام»/ ابن دقيق العيد - السعودية.
٢٧- «الإمام الألباني وموقفه منَ الإرجاء»/ عبد العزيز الريِّس - السعودية.
٢٨- «انتصار الحقِّ»/ عبد الرحمن السعدي - السعودية.
٢٩- «الأنوار الكاشفةِ لـ«تناقضاتِ» الخسَّاف الزائفة»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
٣٠- «الإيقاف»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
٣١- «الإيمان»/ ابن تيميَّة - لبنان.
٣٢- «الإيمان»/ ابن منده - السعودية.
٣٣- «بحر الدَّم»/ ابن عبد الهادي - السعودية.
٣٤- «البحر المحيط»/ الزركشي - الكويت.
٣٥- «البداية والنهاية»/ ابن كثير - مصر.
٣٦- «البدر الطَّالع»/ الشوكاني - مصر.
٣٧- «براءة أهلِ السُّنَّةِ منَ الوقيعةِ في عُلماءِ الأُمَّةِ»/ بكر أبو زيد - السعودية.
٣٨- «بلوغ الأمل في تحقيق مسألةِ (جنسِ العمل)»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
٣٩- «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري»/ أحمد الغماري - السعودية.
٤٠- «بيان خطإِ مَن أخطأ على الشَّافعيِّ»/ البيهقي - لبنان.
٤١- «البيان لأخطاءِ بعضِ الكتَّابِ»/ صالح الفوزان - السعودية.
٤٢- «بيان ما في نظام العمل والعمَّال، من الأخطاء والتَّناقضِ والضلال»/ عبد اللَّه ابن حميد - السعودية.
٤٣- «بيني وبينَ فضيلةِ الشَّيخِ بكر أَبو زيد»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
٤٤- «تأسيس التقديس»/ الفخر الرازي - مصر.
٤٥- «تاريخ الأُمم والملوك»/ الطبري - مصر.

٤٦- «تاريخ الرَّقَّةِ»/ الحرَّاني - سوريَّة.
٤٧- «تاريخ نجدٍ»/ ابن غنّام - مصر.
٤٨- «تبصرة الأدلة..»/ أبو المعين النسفي - سوريَّة.
٤٩- «التبصير بقواعد التكفير»/ علي بن حسن الحلبي - الكويت.
٥٠- «تبصيرُ العقلاءِ بتلبيساتِ أهلِ التَّجهُّمِ والإرجاءِ»/ أبو محمد المقدسي! عصام البرقاوي!! - لبنان!
٥١- «التّحبير شرح التَّحرير»/ المرداوي - السعودية.
٥٢- «تحذير الساجد»/ محمد ناصر الدين الألباني - سوريَّة.
٥٣- «التحذير من فتنة [الغلوّ في] التَّكفير»/ علي بن حسن الحلبي - مصر.
٥٤- «التحرير التَّامّ، لمصطلحِ (الالتزام)، عند شيخِ الإسلام»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
٥٥- «تحفة الطَّالب والجليس في كشف شبهة داود بن جرجيس»/ عبد اللطيف آل الشيخ - السعودية.
٥٦- «تحكيم القوانين»/ محمد بن إبراهيم - السعودية.
٥٧- «تذكرة الحفَّاظ»/ الذهبي - الهند.
٥٨- «تشبُّهُ الخسيس بأهلِ الخميس»/ الذهبي - الأردن.
٥٩- «تصنيف النّاسِ بينَ الظَّنِّ واليقين»/ بكر أبو زيد - السعودية.
٦٠- «التَّصوير الفنّي»/ سيّد قطب! - مصر.
٦١- «التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلاتِ الإمامِ الالبانيِّ في مسائِلِ الإيمانِ، والرَّدّ على المرجئة»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
٦٢- «تعظيم قدر الصَّلاة»/ ابن نصر المروزي - السعودية.
٦٣- «التَّعليقات المختصرة على العقيدةِ الطَّحاويَّةِ»/ صالح الفوزان - السعودية.
٦٤- «تفسيرِ القرآن العظيم»/ ابن كثير - مصر.
٦٥- «تنوير الأرجاء بتحقيق مسائل الإيمان، والكفر، والإرجاء»/ مجموعة طلبة علم - الأردن.
٦٦- «تنوير العينَيْن في طُرُقِ حديث أَسماء، في: كشفِ الوجهِ والكفَّين»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.

٦٧- «تهذيب الآثارِ»/ الطبري - السعودية.
٦٨- «تهذيب التهذيب»/ ابن حجر - الهند.
٦٩- «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان»/ عبد الرحمن السعدي - مصر.
٧٠- «جامع بيان العلم»/ ابن عبد البرّ - السعودية.
٧١- «جامع الفقه»/ يُسري السيد - السعودية.
٧٢- «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية»/ عزير شمس، ومحمد علي العمران - السعودية.
٧٣- «جامع المسائِل»/ ابن تيميَّة - السعودية.
٧٤- «جُزء عقيدةِ ابنِ عربيّ وحياتِهِ»/ تقي الدين الفاسي - السعودية.
٧٥- «جلباب المرأة المسلمة»/ محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.
٧٦- «الجواب الصَّحيح لمنْ بدَّلَ دينَ المسيح»/ ابن تيميَّة - السعودية.
٧٧- «جواهر البلاغة»/ الهاشمي - مصر.
٧٨- «حادي الأرواح»/ ابن القيّم - الأردن.
٧٩- «الحجَّة في بيانِ المحجَّةِ، وشرحِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ»/ الأصبهاني - السعودية.
٨٠- «الحدّ الفاصل بين الحق والباطل»/ ربيع بن هادي - الإمارات المتحدة.
٨١- «حقيقة الخلاف!»/ محمد أبو رحيّم!! - الأردن.
٨٢- «الحكم بغير ما أنزلَ اللَّهُ وأُصول التَّكفير»/ خالد العنبري - الإمارات المتحدة.
٨٣- «حكم تاركِ الصَّلاةِ»/ محمد ناصر الدين الألباني - الأردن.
٨٤- «الحكم الحقّ في الاحتفال بمولد سيد الخلق»/ علي بن حسن الحلبي - تحت الطبع.
٨٥- «حوار حولَ مسائل التَّكفير»/ عبد العزيز بن باز - الكويت.
٨٦- «درء تعارض العقلِ والنَّقل»/ ابن تيميَّة - السعودية.
٨٧- «درء الفتنةِ عنْ أَهلِ السُّنَّةِ»/ بكر أبو زيد - السعودية.
٨٨- «الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النّجديَّة»/ مجموعة علماء - السعودية.
٨٩- «الدُّرر الكامنة»/ ابن حجر - الهند.
٩٠- «الدُّرر المتلألئة بنقضِ الإمام الالبانيّ (فريةَ) مُوافقتِه المرجئة»/ علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
٩١- «دروس مِن القرآن الكريم»/ صالح الفوزان - السعودية.

٩٢ - «دلائِل التَّحقيق لإبطالِ قصَّة الغرانيق»/ علي بن حسن الحلبي - مصر.
٩٣ - «الرَّدّ البرهانيّ في الإِنتصار للإمام الالبانيّ»/ علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
٩٤ - «الرَّدّ على البكري»/ ابن تيمية - السعودية.
٩٥ - «الرَّدّ على الجهميَّةِ»/ عثمان بن سعيد الدارمي - الكويت.
٩٦ - «الرَّدّ على الرِّفاعيِّ»/ عبد المحسن العباد - السعودية.
٩٧ - «الرَّدّ على المخالفِ»/ بكر أبو زيد - السعودية.
٩٨ - «الرَّدّ المفحم»/ محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
٩٩ - «الرَّدّ الوافر»/ ابن ناصر الدين الدمشقي - لبنان.
١٠٠- «الرُّدود»/ بكر أبو زيد - السعودية.
١٠١- «الرِّسالة الوافية لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ في الاعتقاداتِ»/ أبو عمرو الداني - لبنان.
١٠٢- «رفع اللائِمةِ عنْ فتوى اللَّجنةِ الدَّائِمةِ»/ محمد سالم الدوسري!! - السعودية.
١٠٣- «سلسلة: الإِسلامِ مُيسَّرًا»/ علي بن حسن الحلبي - لبنان.
١٠٤- «السلسلة الصحيحة»/ الألباني - السعودية.
١٠٥- «السلسلة الضعيفة»/ الألباني - السعودية.
١٠٦- «سننِ أبي داود» - مصر.
١٠٧- «السُّنَّة»/ ابن أبي عاصم - لبنان.
١٠٨- «سير أعلام النبلاء»/ الذهبي - لبنان.
١٠٩- «شرح إحياءِ عُلومِ الدِّينِ»/ الزَّبيدي - مصر.
١١٠- «شرح الأدبِ المفرد»/ محمد ناصر الدين الألباني - أشرطة تسجيل.
١١١- «شرح رياضِ الصَّالحين»/ محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
١١٢- «شرح العقيدة الطحاوية»/ ابن أبي العزّ الحنفي - لبنان.
١١٣- «شرح العقيدةِ الواسطيَّةِ»/ محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
١١٤- «شرح العمدة»/ ابن تيميَّة - السعودية.
١١٥- «شرح كتاب الإلمام»/ ابن دقيق العيد - السعودية.
١١٦- «شرح كشف الشبهات»/ صالح الفوزان - السعودية.
١١٧- «شرح مسلم»/ النووي - مصر.

١١٨- «شُعب الإيمان»/ البيهقي - الهند.
١١٩- «الصارم المسلول»/ ابن تيميّة - السعودية.
١٢٠- «صحيح الإمامِ البخاري» - مصر.
١٢١- «صحيح التَّرغيب»/ محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
١٢٢- «صحيح سُنن أبي داود»/ محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
١٢٣- «صفة صلاةِ النَّبيِّ -صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ-»/ محمد ناصر الدين الألباني - السعودية.
١٢٤- «الصَّلاة»/ ابن القيّم - السعودية.
١٢٥- «الصواعق المرسلة»/ ابن القيم - السعودية.
١٢٦- «صيحة نذير بخطر التَّكفير»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
١٢٧- «ضوابط العقيدةِ السَّلفيَّة في قضيَّةِ تركِ (العملِ) بالكلِّيَّة»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
١٢٨- «الطَّبقات الكبرى»/ ابن سعد - مصر.
١٢٩- «طريق الهجرتينِ»/ ابن القيّم - مصر.
١٣٠- «ظاهرة الإرجاءِ في الفكرِ الإسلاميِّ»/ سفر الحوالي!! - مصر!
١٣١- «ظاهرة التَّبديع، والتَّفسيق، والتَّكفير، وضوابطها»/ صالح الفوزان - السعودية.
١٣٢- «عدة الصَّابرين»/ ابن القيّم - السعودية.
١٣٣- «العقد الثَّمين في تاريخِ البلدِ الأَمين»/ تقي الدين الفاسي - مصر.
١٣٤- «العقلانيُّونَ أَفراخُ المعتزلة العصريُّون»/ علي بن حسن الحلبي - السعودية.
١٣٥- «العقودِ الدُّرِّيَّة»/ ابن عبد الهادي - مصر.
١٣٦- «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفيّة»/ صالح العبود - السعودية.
١٣٧- «العقيدة الطَّحاويَّة»/ أبو جعفر الطحاوي - لبنان.
١٣٨- «العقيدة الواسطية»/ ابن تيميّة - مصر.
١٣٩- «العقيدة الوسطيَّة في المسائلِ الإيمانيَّة»/ علي بن حسن الحلبي - مخطوط.
١٤٠- «العلم»/ محمد الصالح العثيمين - السعودية.
١٤١- «علماء نجد خلال ثمانية قرون»/ عبد الله البسّام - السعودية.
١٤٢- «العواصم والقواصم في الذبِّ عن سنَّةِ أبي القاسم ﷺ»/ ابن الوزير - لبنان.

١٤٣- «عودة إلى السنة»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
١٤٤- «غريب الحديث»/ الهروي - الهند.
١٤٥- «الفارق بين المصنِّف والسَّارق»/ السيوطي - السعودية.
١٤٦- «الفتاوى البازيَّة في تحكيمِ القوانين الوضعيَّة»/ ابن باز - الكويت.
١٤٧- «فتاوى اللَّجنةِ الدَّائمةِ للبحوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ»/ مجموعة علماء - السعودية.
١٤٨- «فتح الباري»/ ابن حجر العسقلاني - مصر.
١٤٩- «فتح الباري في الذبِّ عن الألباني»/ سمير الزهيري - مصر.
١٥٠- «فتح المجيد بشرح كتاب التَّوحيد»/ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - السعودية.
١٥١- «فتح من العزيز الغفَّار بإثباتِ أنَّ تاركَ الصَّلاةِ ليس من الكفار»/ عطاء عبد اللطيف - مصر.
١٥٢- «فتنة التكفير»/ محمد ناصر الدين الألباني - شريط تسجيل.
١٥٣- «الفتوى الحمويَّةُ الكبرى»/ ابن تيمية - السعودية.
١٥٤- «فتوى في النُصيريَّةِ»/ ابن تيميّة - مصر.
١٥٥- «الفرق بينَ النَّصيحةِ والتَّعيير»/ ابن رجب - الأردن.
١٥٦- «فصل المقال»/ البكري - لبنان.
١٥٧- «فقه العبادات»/ محمد بن صالح العثيمين - السعودية.
١٥٨- «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق»/ علي بن حسن الحلبي - لبنان.
١٥٩- «فهرس مخطوطات الجامعة الأردنية» - الأردن.
١٦٠- «فهرس مخطوطاتِ شستر بيتي» - الأردن.
١٦١- «الفوائد»/ ابن القيّم - لبنان.
١٦٢- «الفوائد المنتقاة من (فتح الباري)»/ عبد المحسن العباد - السعودية.
١٦٣- «القاموس المحيط»/ الفيروزابادي - لبنان.
١٦٤- «قضيَّة التكفير بين أهل السُّنَّةِ وفرقِ الضلال»/ سعيد القحطاني - مصر.
١٦٥- «القواعد النُورانيَّة الفقهيَّة»/ ابن تيميَّة - مصر.
١٦٦- «القوس العذراء»/ محمود شاكر - مصر.
١٦٧- «كتاب التوحيد»/ ابن خزيمة - السعودية.
١٦٨- «كُتب وشخصيّات»/ سيد قطب! - مصر.

١٦٩- «كشف الخفاء»/ العجلوني - لبنان.
١٧٠- «كشف الشُّبهات»/ محمد بن عبد الوهاب - الكويت.
١٧١- «كشف الظُّنونِ»/ حاجي خليفة - تركيّة.
١٧٢- «الكشف المعلم»/ علي بن حسن الحلبي - السعودية.
١٧٣- «الكشف والتَّبيين لعللِ حديثِ: اللَّهمَّ إنِّـي أسـأَلكَ بحقِّ السّـائِلين»/ علـي بـن حسن الحلبي - السعودية.
١٧٤- «الكفاية»/ الخطيب البغدادي - الهند.
١٧٥- «كلمة سواء، في النُّصرةِ والثَّناء، على بيانِ (هيئةِ كبارِ العلمـاء)، وفتـوى (اللَّجنـةِ الدَّائِمةِ للإفتاء)؛ في نقضِ غُلوِّ التَّكفيرِ، وذمِّ ضلالةِ الإرجاء»/ علي بن حسـن الحلـبي - الكويت.
١٧٦- «لوامع الأنوار البهيَّةِ»/ السفاريني - مصر.
١٧٧- «ماذا ينقمون علـى الإمـامِ الألبـاني، ودعوتِـهِ، وتلاميـذِهِ؟!»/ عزمـي فيصـل - الأردن.
١٧٨- «المتنبِّي»/ محمود محمد شاكر - مصر.
١٧٩- «مجمع الأمثال»/ الميداني - مصر.
١٨٠- «مُجمل مسائِلِ (الإيمانِ والكفرِ) العلميَّةِ في أُصـولِ العقيـدةِ السَّـلفيَّةِ»/ مجموعـة طلبة علم - الأردن.
١٨١- «مجموع الفتاوى»/ ابن تيميّة - السعودية.
١٨٢- «المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حمَّاد الأنصاري»/ عبد الأوَّل الأنصـاري - السعودية.
١٨٣- «مجموع المؤَلَّفاتِ»/ محمد بن عبد الوهاب - السعودية.
١٨٤- «مجموعة الرَّسائل والمسائل النَّجديَّة»/ مجموعة علماء - السعودية.
١٨٥- «المحصول»/ الفخر الرازي - السعودية.
١٨٦- «مُختصر الصَّارمِ المسلولِ»/ البعلي - السعودية.
١٨٧- «مُختصر الصَّواعقِ المرسلة»/ الموصلي - مصر.
١٨٨- «مدارج السَّالكين»/ ابن القيّم - مصر.
١٨٩- «المدارس العالمية»/ بكر أبو زيد - السعودية.

١٩٠- «مدارك النَّظر في السِّياسة؛ بينَ تطبيقاتِ الشَّرعِ وانفعالاتِ الحماسة»/ عبد المالك رمضاني - الإمارات المتحدة.
١٩١- «المدخل المفصَّل إلى فقه الإمامِ أحمد بن حنبل»/ بكر أبو زيد - السعودية.
١٩٢- «مذكرة أصولِ الفقه»/ الشنقيطي - مصر.
١٩٣- «مُراجعات في فقه الواقعِ السياسي والفكري»/ عبد اللّٰه الرفاعي - السعودية.
١٩٤- «مسائل علميَّة في الدعوة والسياسة الشرعيَّة»/ علي بن حسن الحلبي - الكويت.
١٩٥- «المسائل والرسائل المرويّة عن الإمام أحمد بن حنبل»/ عبد الإله الأحمدي - السعودية.
١٩٦- «المستصفى»/ الغزالي - مصر.
١٩٧- «المستقصى في أمثالِ العربِ»/ الزمخشري - الهند.
١٩٨- «المسند»/ أحمد بن حنبل - مصر.
١٩٩- «مصباح الظلام في الردّ على مُنتقصي شيخِ الإسلام»/ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ - السعودية.
٢٠٠- «معالم السُّننِ»/ الخطّابي - مصر.
٢٠١- «معالم الصَّوابِ»/ علي بن حسن الحلبي - الإمارات المتحدة.
٢٠٢- «معالم في الطريق»/ سيّد قطب! - مصر.
٢٠٣- «مُعجم الأخطاءِ الشّائعةِ»/ العدناني - لبنان.
٢٠٤- «مُعجم الأُدباء»/ ياقوت الحموي - لبنان.
٢٠٥- «مُعجم المناهي اللَّفظيَّة»/ بكر أبو زيد - السعودية.
٢٠٦- «المعجم الوجيز»/ مجمع اللغة العربية - مصر.
٢٠٧- «معجم مصنَّفات الحنابلة»/ عبد اللّٰه الطريقي - السعودية.
٢٠٨- «معَ شيخنا ناصرِ السنةِ والدِّينِ..»/ علي بن حسن الحلبي - الأردن.
٢٠٩- «مغني اللَّبيب»/ ابن هشام الأنصاري - لبنان.
٢١٠- «المفردات»/ الراغب الأصبهاني - مصر.
٢١١ - «المفهم في شرحِ صحيحِ مُسلم»/ القرطبي - سوريَّة.
٢١٢- «مقالات الدكتور محمود الطناحي» - لبنان.
٢١٣- «منازل السائرين»/ الهروي - لبنان.

٢١٤- «مُناظرة في الحمد والشكر»/ ابن تيميَّة - السعودية.
٢١٥- «مناقب الشافعي»/ البيهقي - مصر.
٢١٦- «المنتظمُ»/ ابن الجوزي - الهند.
٢١٧- «المنتقى منْ الفتاوي»/ صالح الفوزان - السعودية.
٢١٨- «منهاج السُّنَّةِ النَّبويَّةِ»/ ابن تيميَّة - مصر.
٢١٩- «منهج السالكين وتوضيح الفقهِ في الدين»/ عبد الرحمن السعدي - مصر.
٢٢٠- «الموافقات»/ الشاطبي - السعودية.
٢٢١- «هزيمة الفكرِ التَّكفيريِّ»/ خالد العنبري - الإمارات المتحدة.
٢٢٢- «واقعنا المعاصر»/ محمد قطب - لبنان.
٢٢٣- «الوعد الأُخروي: شروطه، وموانعه»/ عيسى السعدي - السعودية.
٢٢٤- «وعد كيسنجر»/ سفر الحوالي! - الأردن!
٢٢٥- «مجلة البحوثِ الإِسلاميَّةِ» - السعودية.
٢٢٦- «مجلة البيان» - بريطانيا!
٢٢٧- «مجلة الدَّعوة» - السعودية.
٢٢٨- «مجلة السموّ!» - الكويت.
٢٢٩- «مجلة الفرقان» - الكويت.
٢٣٠- «مجلة المشكاة!» - الكويت.
٢٣١- صحيفة «المسلمون».

□□□□□

فهرس الفوائد العلميَّة

□ □ □ □ □



الفهرس العام

□□□□□

